موافقات المتأخرين لتقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية العقدية

عبدالله بن عصام بن إبراهيم الحازمي

ذو القعدة /١٤٤٤هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا الكتاب رسالةٌ علمية بعنوان:

(موافقات المخالفين لشيخ الإسلام ابن تيمية

في المسائل العقدية المُنتقدَة عليه)

والتي قُدِّمت لنيل درجة الماجستير

من قسم العقيدة بجامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة

وقد أُجيزت -بفضل الله وتوفيقه- بتقدير ممتاز

في التاريخ الموافق لـ (٦/ شعبان/ ١٤٤٣هـ)

- والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات -

للتواصل العلمي وإبداء الملاحظات:

t.me/abdallah_alhazmi

alabd1440@gmail.com

بســـم الله الرحمـــن الرحيـــم



لقد جاءَ شيخ الإسلام في عصرٍ مأهولٍ بالعلماء، مَشحونٍ بنجومِ السماء، تَمُوجُ في جانبيهِ بحورٌ خَضَارِم، وتُشرقُ في أندِيَتِهِ بُدورُ أكارِم، وتُصَدَّرُ فيه صُدورٌ للعلومِ كوامِن، إلا أنَّ نور صَباحِهِ قد طَمسَ تلك النُّجوم، وبَحرُهُ قد طَمَّ تِلكَ العلوم[١]، "وما كان ذلكَ كذلك، إلا لما عَلِمَ الله سبحانه من حُسن طَوِيَّةِ هذا الإمام، وإخلاصِ قصدِه، وبذلِ وُسعِهِ في طَلَبِ مَرضاةِ ربِّه، ومُتابعةِ نبيِّه –صَلواتُ الله وسلامه عليه–"[٢]، ونَصرِهِ السُّنةَ، بأوضحِ حُجَجٍ، وأبهَرِ براهين، وأُوذيَ في ذاتِ الله من المخالفين، وأُخيفَ في نَصرِ السنة المحضَة، حتَّى أعلى الله مَنارهُ، وجَمعَ قلوبَ أهلِ التَّقوى على مَحبَّتِهِ والدُّعاءِ له، وَكَبَتَ أعداءه، وهَدَى به رِجالاً من أهلِ المللِ والنِّحَل[٣].

فقد طبَّقَ الأرضَ في عصرِهِ عِلماً وإصلاحا، ومَلأَ الكون صدعاً بالحق وجهادا، وسارت بعلومه الرُّكبان، وعطَّرَ أريجُ شمائلِهِ وأفعالِهِ تاريخَ ذلك الزمان، بل وامتَدَّ أثره إلى هذا الزمان.

في أرضِ دمشق غُرِسَت شجرةُ الإصلاح بيدِ شيخ الإسلام، ومن سمائها سطَعَت شمسُ السُّنة الغَرَّاء، وفي أجوائها علَت صيحةُ الحق، ففزِعَت جيوش البِدَع والأوهام[٤]، "هذا مع ما نَشرَ الله له من علومِهِ في الآفاق، وبَهرَ بفنونِهِ البَصائر والأحداق، ومَلأَ بمحاسِنِ مُؤلفاتِهِ الصُّحُفَ والأوراق، كبتاً ورَغماً للأعداء، أهلِ البدع المضِلَّة والأهواء"[٥]، "وهو أعظمُ من أن يصِفَه كَلِمي، ويُنَبِّهَ على

---

(١) ينظر: مسالك الأبصار –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٣٨٧).

(٢) الأعلام العلية (ص:٧٨٩).

(٣) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٥٨٢).

(٤) ينظر: حياة شيخ الإسلام –ضمن مجموع فيه ثلاث تراجم– (ص:٢٣٦).

(٥) الأعلام العلية –مضموماً إلى العقود الدرية– (ص:٧٨٦).

شَأوِهِ قَلمي، فإنَّ سيرتَه وعلومَه ومَعارفَه، ومِحَنَهُ وتَنقُّلاتِه، تحتمِلُ أن تُرَصَّع في مجلَّدتين"[١].

فشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- قد أفنَى عمره في العلم وتدقيقاتِه وتفصيلاته، فقَرأ أحمالَ جِمالٍ من كتب العقائد السلفية -المسندة وغير المسندة-، وكتب الفلسفة وأهل الكلام، والأديان الباطلة والعقائد المنحرفة، وكتب المتكلمين بجميع أطيافهم ومراحلهم ومدارسهم[٢]، وقد "كان له سَّبْقُ التَّجديد في تَحقيق التَّوحيد بعد طولِ غيابه، وحفظِ جنابهِ وحمايةِ حِماه، بدَقائقَ أصبَحَت نوراً يَقتدي به المصلحون"[٣].

قال الشيخ بكر أبو زيد -رحمه الله-: "ووالله ثم والله، إنه لا يوجد في عصره؛ من تُستَجلى السُّنَن النبوية المحمَّدية من أقواله وأفعاله؛ إلا هذا الرجل، وما هو بالمعصوم"[٤]، فأحَرُفُ شيخِ الإسلام نابضةٌ بروحِ الجدِّ والعَمل، ونَقدُهُ وتقويمه نابضٌ بروح الإنصاف والعَدل.

"وقد قيَّض الله لهذا الحَبر البحرِ ثلةً من خيرَةِ عباده؛ يُبيِّنون للناس حقيقة مذهبِهِ، وصفاء مَشربه، وينافحون عنه، **وهؤلاء المنصِفون على طبقات: فمنهم المحقِّق الذي طال باعُه، واتَّسع اطلاعه، ومنهم من التَمَس له العذر وقطع بخطئه -فيما أطبق عليه أكثر المتأخرين-، وهؤلاء أكثر وعددُهم أوفر**، إذ أهل التَّحقيق في كل زمانٍ قليل، وطرف التَّنقيح في الغالبِ كَليل، والتَّقليدُ عريقٌ في الآدميين وسَليل"[٥]، والواجب علينا تُجاهَ من طُعِنَ فيه من الأئمة: التَّوضيحُ والتَّصريح "بأن من ثبتَت إمامته وعدالته، وكَثُرَ مادِحوه ومُزكّوه، ونَدُرَ جارِحوه، وكانت هناك قرينةٌ دالةٌ على سببِ جرحه، **من تعصُّبٍ مذهبي أو غيره، فإنا لا نلتفتُ إلى الجرحِ في حقه، ونعمل بالعدالة في حِفظ قَدره**، وإلا لو فتحنا هذا الباب، وأخذنا بتقديم الجرح على إطلاقه، لما سَلِم لنا أحدٌ من الأئمة، إذ ما من إمامٍ إلا وقد طعن فيه

(١) مختصر طبقات علماء الحديث -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٢٩٩) بتصرف.

(٢) ينظر: نبذة تعريفية لكتاب (الأغاليط في المراسيم السلطانية) (ص:٣٤)، الأغاليط في المراسيم السلطانية (٢٠٩/١).

(٣) الجامع لسيرة شيخ الإسلام (ص:٢٨) بتصرف.

(٤) الجامع لسيرة شيخ الإسلام (ص:١١).

(٥) المنهج الأحمد -المقدمة- (ص:٦-٧) بتصرف.

طاعنون، وهلك فيه هالكون"[١]، والله المستعان.

وما نبرئ الإمام ابن تيمية -رحمه الله- من بعض الوَهم، لأنه ليس بمعصوم، لكن النَّظر إلى مؤلفاته يرشِدُ إلى سَعة علمه، وجودةِ فهمه، واتّباعهِ الحق على مبلغ دِرايته، وقد أثنى عليه كثيرٌ من خاصَّة المسلمين وعامتهم الذين هُم شهداءُ الله في أرضه[٢]، وهذه الأوهام -متى وجدت- فهي مغمورةٌ في بِحار حسناته -بإذن ربهِ الكريم سبحانَه-، "فَرَحِمَ الله امرأً تكلَّمَ في العلماء بعلم، أو صمتَ بحِلم، وأمعَنَ في مَضايقِ أقاويلهم بتُؤدَةٍ وفَهم، ثمَّ استغفرَ لهم، ووسَّع نِطاقِ المعذرة"[٣].

وبعد ما تقدَّم، فإني أحمد الله ﷻ أن هيَّأَ لي مواصلة المسير في دراسة العلم الشرعي -خصوصاً أشرف علومه- ألا وهو علم العقيدة الإسلامية، وذلك بسلوك سبيل البحث والتَّحقيقِ لدلائله ومسائله، واقتفاءِ نهجِ أهل الاختصاصِ في تدقيقِ مطالبهِ ومباحثه، وما هذا وذاك إلا بمحضِ الفضلِ منه والجود -فله الحمد والشكر-.

وكانت ولا زالت همة أئمة الدين -المقتدى بهم- مصروفةً إلى تحصيل هذا العلم وتحرير مسائله، لا سيما في أزمنةِ خوضِ الخائضين فيه بالباطل، وقدحِ القادحينَ فيه بالمُحالِ العاطِل، ومن ذلك قول شيخ الإسلام -رحمه الله وأكرم مثواه-: "وأما الأصول فإني رأيتُ أهل البدع والضلالات والأهواء، ...، **قد تجاذَبوا فيها بأزِمَّةِ الضلال**، وبانَ لي أن -كثيراً منهم- إنما قصدَ إبطالَ الشريعة المقدَّسةِ المحمدية، ...، وأن جمهورهم أوقعَ الناس في التَّشكيكِ في أصول دينهم"[٤]، إلى أن قال: "فبانَ لي أنه يَجبُ على كُل من يَقدِرُ على دَفعِ شُبه المُبطلين وأباطيلهم، وقَطعِ حُجَّتِهم وأضاليلهم، **أن يَبذُلَ جُهدَهُ ليَكشِفَ رذائِلَهم، وزيفَ دَلائِلِهم، ذَابّاً عن الملة الحنيفية، والسُّنة الصَحيحة الجَلية**"[٥].

---

(١) قاعدة في الجرح والتعديل -ضمن كتاب (أربع رسائل في علوم الحديث)- (ص:١٩) بتصرف.

(٢) ينظر: الحجة القوية في الرد على من قدح في الحافظ ابن تيمية (ص:١١٧).

(٣) ذيل تاريخ الإسلام -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣٢٦).

(٤) الأعلام العلية (ص:٧٥٥) باختصار.

(٥) الأعلام العلية (ص:٧٥٥) بتصرف.

ومن ها هنا فقد جاء الميل إلى اختيار موضوعٍ بحثي؛ أتناول من خلاله -بحول الله وتوفيقه- بعض مسائل علم العقيدة البارزة بالدراسة والتَّحرير، وجعلته بعنوان:

(موافقات المتأخرين لتقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية العقدية)

وأما عن ارتباط هذا البحث باسم علمٍ من أعلام الأئمة وهو شيخ الإسلام ابن تيمية، فتدفع إليه دوافع موضوعية؛ منها أن في الدِّفاع عن تقريرات الشيخ العلمية ما يَتَضَمَّنُ معنىً من معاني الذَّبِ عن السُّنة والدِّفاع عنها[١]، ذلك أن شيخ الإسلام ينطلقُ في بحثه الشرعي؛ من أصولٍ أحكَمَها، وأُسسٍ أوضحها، مع الضبط الشديد للرواية والدراية والمعقول، **فاستوعب وأوعَبَ في بحثه تقعيداً وتأصيلا**، وبلغ في ذلك الذروة والغاية -المقدورَ عليها- بحسب إمكانات أهل زمانه[٢].

و"قد كان شيخ الإسلام -رحمه الله- حجةً من حجج الله، وآيةً من آياته، لم تشهد الأمة الإسلامية من بعدِهِ مثلهُ في الدفاع عن أصول الدين تأليفاً وتحريرا، ...، **ولكن أكثر أهل زمانه ومن جاء بعدهم؛ لم يَقدُروهُ حق قدره، ولم يعتنوا بدعوته حقَّ العناية، شأنه في ذلك شأن معظَم الأئمة المجدّدين، في مبتدأ دعوتهم وإقامة حُجَّتهم**، إلا أن الظروف تتغيَّر، والعقول تتنوَّر، والأبعاد تَنطوي فيَتحصحص الحق، وتتهيّأ الفرص لنمو دعوتهم، هكذا سجَّله التاريخ في دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية أيضا"[٣]، وهذا الأمر -بعد الجرد والاستقراء- "قاعدةٌ مُطَّردةٌ في كل عالمٍ يَتبَحَّر في المعارف العلمية، ويَفوقُ أهل عصرهِ ويَدينُ بالكتاب والسنة: **فإنه لا بدَّ أن يستَنكِرَهُ المقَصِّرون، ويقعَ له معهم محنةٌ بعد محنة، ثمَّ يكون أمرُهُ الأَعلى وقَوله الأَولى، ويصيرُ له بتلكَ الزلازل لسانَ صِدقٍ في الآخرين، ويكونَ لعلمهِ حظٌ لا يكون لغيره، وهكذا حال هذا الإمام**، فإنه بعد موتهِ عرفَ النَّاس مِقداره، واتَّفقَت الألسُنُ بالثناء عليه، إلاَّ من لا يُعتَدُّ به، وطارَت مصنفاته واشتَهرت مقالاته"[٤].

وسبرُ أغوار التاريخ العلمي عند المتأخرين يشهدُ -أيضاً-: أن كل تأصيلٍ وتقريرٍ مشابهٍ لنمط

---

(١) أشار إلى هذا المعنى عماد الدين الواسطي (ت ٧١١هـ)، ينظر: العقود الدرية (ص:٣٦٦-٣٧٠).

(٢) ينظر: نبذة تعريفية لكتاب (الأغاليط في المراسيم السلطانية) (ص:٦٩).

(٣) دعوة شيخ الإسلام وأثرها (ص:٢١) باختصار وتصرف.

(٤) البدر الطالع -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٧٨٦).

كلامِ الشيخِ العَميقِ في تحريرِ العلوم والمسائل؛ يَبعُدُ أن يتبنّاه من يعيش في وسط بيئةٍ مذهبيةٍ جامدة، ولذا لما خفَّت حدَّة العَصبيات المذهبية في العصور القَريبة، انتقل كلام الشيخ وغيره من العلماء المحقِّقين إلى درجة الاعتبار والنَّظر، ومن ثمَّ إلى التَّبَنّي له، بل والمدافعة عنه.

فقد كان من دواعي عدم اعتناء كثيرٍ من المتأخرين بتقريرات شيخ الإسلام -لا سيما العقدية منها-؛ ما ألفوهُ من البيئةِ العِلميةِ الرَّتيبة، التي تقبلُ الجمودَ وتَنأى عن الاجتهاد، وكذا مراعاتُهم للهَيئات الرُّسومية الجوفاء، العَريَّة عن التَّحقيق والتَّجديد، فكان من قَدَرِ الشيخ في حياته العلمية؛ أن يعيشَ غريباً بين فِئامٍ من المتعارفينَ على الجمود، المتقاتلينَ على نُتَفِ المراتب، المتواصينَ فيما بينهم بالجاهِ والمناصب، المتَذَرِّعينَ ضد خصومهم بالتَّشويه والتَّنفير، ممن غايةُ كثيرٍ منهم تحصيلُ إجازةٍ علمية، أو سلوك طريقةٍ صوفية، أو مراعاةُ دَهماء، أو تزلُّفٍ لكبيرٍ من الكبراء.

ثم جاء من بعدهم أهل قرون لم يعرفوا الأحداث، ولم يَستخبروا عن الأنباء، ولم يُراعوا السّياقات، ومُجرياتِ الخصوماتِ والوَلاءات، في تلك الفتراتِ العَصيبة، التي تكالبَ فيها أعداء الأمة، وناءَ بجُهدِ دفعِ غائِلَتِهم عنها الأعلام والأئمة، فتفرَّغ المبطِلون منهم للتَّشنيع والتَّهويل، ولسان حال أحدهم: (ما لابن تيمية خصومهُ أكثرُ من أتباعه! ومُبغِضوهُ أكثرُ من أحبابه!)، ونستشهدُ لموقف هؤلاء وأمثالهم بعبارةٍ لخالد الرويهب، التي يقول فيها: "القول: بأن ابن تيمية له تأثيرٌ مباشرٌ ومهم، في التاريخ الديني الإسلامي السني، **قولٌ لا يتَّفق ببساطة مع ما يتوفّر لدينا من أدلة القرون الخمسة**، وهي المرحلة التي تبدأ من وفاته، إلى غاية ظهور الإصلاح السُّني في العصر الحديث"[(١)]، ويقول أيضاً: "خلال القرون الخمسة المنصَرِمَة، **لم تكن آراء ابن تيمية تحظى بصدىً واسعٍ بين غالبية علماء السنة**، وإذا أردنا أن نُعطي لحضور ابن تيمية أهميةً كبيرةً، فيجب علينا تجاهل هذه القرون"[(٢)].

---

(١) ابن تيمية وعصره -ورقة بعنوان: آراء العلماء غير الحنابلة في ابن تيمية- (ص:٣١١).

(٢) ابن تيمية وعصره -ورقة بعنوان: آراء العلماء غير الحنابلة في ابن تيمية- (ص:٣٦٢).

وبناءً على ما سبق من المعطيات الموجزة حول الموضوع وأهميته:-

فالمرجو -إن شاء الله- أن تُعالج هذه الرسالة أكبر قدرٍ ممكنٍ من متطلبات الإجابة عن الدَّعوى القائلة: (بضعف تأثير تقريرات شيخ الإسلام العقدية في البيئة العلمية في القرون المتأخرة)، والتي تسبق -تحديداً- حِقبة ظهور آثار دعوة التوحيد الإصلاحية في الديار النجدية وما حولها.

إذ الجميع يُسَلّم -بحمد الله- أن هذه الدعوة الإصلاحية، قد قامت بجهودٍ كبيرةٍ في نشر آثار مدرسة شيخ الإسلام العِلمية، حتى اطَّلع عليها الموافق والمخالف، وأفادَ منها كثيرٌ من المتأخرين -ممن كتب الله لهم البصيرة-.

ولا ننسى أيضاً جهود بعضِ المصلحين المشاركين في نشر هذه الآثار العلمية؛ من أعيان العراقيين والشاميين والمصريين، بل ومن سائر الأقطار الإسلامية، من بلاد المغرب الإسلامي غرباً، وإلى بلاد الهند والسند شرقاً، وقد تحمَّلوا جميعاً في سبيل ذلك من الأعباء الجمَّة، والعَقبات الشديدة -ما لا يعلمه إلا الله-، والله يجزي سعيَهُم، ويشكُر إحسانَهُم إلينا؛ بصنيعِهِم ذلك -وهو الولي الحميد-.

وقد عمدتُ -بفضل الله وتوفيقه- بقصد المشاركة في هذه الجهود السابقة المباركة، المتعلقة بإحياء آثار شيخ الإسلام ابن تيمية وتراثه الإصلاحي، إلى سلوك إحدى المسالكِ العمليةِ الناجِعَة، في الإجابة عن إشكالات هذه الدَّعوى المتهافِتة، والتي تستندُ في مُجمَلها إلى شبهة (ضعف تأثير علوم شيخ الإسلام في المتأخرين) = وذلك بأن أقوم بجمع -ما أمكن- من موافقاتٍ علميةٍ قد وقعت لتقريرات الشيخ؛ من قِبَلِ أشهر الأعلام المتأخرين المنتسبينَ لسائر المذاهب الفقهية.

ومجال هذه الموافقات العلمية سوف يقتصر تحديداً على: أبرز المسائل العقدية التي اشتُهِرَت تقريراته فيها -عليه رحمة الله ورضوانه-.

وضابط هذه الموافقاتِ الذي حرصتُ على أن التزمَ به في ثنايا هذا البحث -مستعيناً بالله- هو: موافقة (العَلَم المتأخر) لتقرير شيخ الإسلام -في المسألة المعيَّنة-، وتتَحقَّق هذه الموافقة على مرتبتين:

المرتبة الأولى-وهي الأصل-: **وتكون بالمطابقة التامة لنتيجة القول في المسألة**، كالقول بالمشروعية

وعدمها -مثلاً-، مع عدم اشتراط المطابقة في الأدلة التي استندَ إليها الطرفان (الموافِق-الموافَق)، وذلك لأجل إمكان تنوُّع الدلائل الموصِلة إلى الحق -بحمد الله-.

المرتبة الثانية: **وتكون بالموافقة الجزئية**؛ وتتمثَّل بإصابة أحد الأعلام المتأخرين للمعنى الحق في واحدٍ أو أكثر من الأصول الكِبار -في المسألة المعَيَّنة-.

وأما عن فائدة مثل هذه الموافقات الجزئية، فأذكر منها فائدتين:

الأولى: يُستفاد منها أحقيَّةُ إلزام -القائل بالأصل الصحيح- بطرد هذا الأصل والعمل بموجبه؛ توصُّلاً بذلك إلى القول بالحق التام -في المسألة المعينة-، وكذا الإنكار على المعارضات الزائفة التي يذكرها المخالفون الآخرون المانعون من إعمال هذه الأصول الصحيحة الثابتة.

الثانية: فائدتُها بحسب هيئَتِها الكُليَّة المجموعة، إذ إنه بعد جمع هذه الموافقات الجزئية من عددٍ من الأعلام المتأخرين في سياقٍ واحد، **تكاد تتطابق -بمجموعها- مع تقريرات الشيخ**، مطابقةً نقطع معها أن الحق -وإن كان بمجموعه- في بعض الأزمان غريباً، إلا أنه قد يظهر طرفٌ من نورِه في بعضها الآخر، وعلى ألسُنِ بعض العلماء، وأقلامِ بعض الكَتَبَة.

وذلك مما يُورث المرء طمأنينةً وسكينة بأن السُّنة دائماً وأبداً -إن شاء الله- إلى ظهور، وأن خُفوتَها -لظرفٍ من الظروف- مؤذنٌ برجوعها إلى أحسن ما كانتْ، وأوضح مَكانَة، وأنه سيتَسابقُ إلى الالتزام بها وبَثِّها بين الخلق؛ في كل عصرٍ وجيل -من كتب الله لهم السعادة بنور الوحي وكرامة الهداية-.

والدّافع لجعل هذه الموافقات على مرتبتين (مطابقة/جزئية)، هو أن: كثيراً من الموافقات المطابقة مطابقةً تامةً لتقريرات الشيخ عند بعض الأعلام المتأخرين، لم تسمح لها العَصبيات والمذهبيات المتَعدِّدة، وجور الخصوم المتكرّر =بالإفصاح عنها والصدع بها، أو تدوينها في المؤلفات -سواءً أكانت مفردةً أو مضمَّنة-، إلا بعد انتشار آثار الدعوة الإصلاحية -كما مرَّت الإشارة إليه آنفاً-.

وإن كانت هناك إشاراتٌ كثيرةٌ لقناعاتٍ داخليةٍ عند جماعةٍ من الأعلام المتأخرين، تكاد تنطقُ -لو أُذِنَ لها-: عن جودة تقريرات الشيخ، وإصابتها للحق، وقوة حجَّتها، ووجوب متابعتها، لكن

القيام بجمعها، وبيان أبرز الأسباب المحيطة بها، والتي دفعتَها لعدم الظهور بجلاء، يُخرِج هذا البحث عن فكرته الأساس، وهي أيضاً لكثرتها أضحتْ مما يَحتمِل الإفراد ببحثٍ مستقلٍ آخر، يقوم به من رُزِقَ العَزيمة على ذلك -إن شاء الله-.

وقد جرى البحث -بحمد الله تعالى- على مراعاة القاعدة الأثرية القائلة: **(اعرف الرجال بالحق، ولا تعرف الحق بالرجال)** وقيل: **(اعرف الحق؛ تعرف أهله)**، فالحق لا بدَّ أن يُعرَف بدليله ابتداءً، وليس دليلنا على الحق قول فلان وفلان من أفراد علماء الأمة مهما عَظُم قدرُهم، فهم جميعاً تابعون لإمام الهدى ﷺ، وقد استبانَ لنا الحق في المسائل التي تضمَّنها هذا البحث -بعد توفيق الله- من خلال التّأمل في الحجج القَويمة والأدلة المَتينة التي بثَّها شيخ الإسلام ابن تيمية ضمن تقريره لها، ومن ثَمَّ جرى التَّعرُّف إلى العلماء المتأخرين الموافقين للحق في هذه المسائل، فكان لهم فضيلة اتباع الحق في الأزمنة المتأخرة التي خَفيت فيها كثيرٌ من السُّنَن، وأُحييت على إثرها كثيرٌ من البدع، وذلك من فضل الله على عباده أن ألهمهم لزومَ الحق والصواب، في أزمنةِ خفوتِ الشواهدِ والدلائلِ الموصلةِ إليه.

بقي التَّنبيه أخيراً: إلى أن المقصود بموافقة (العَلَم المتأخر) لتقرير الشيخ، ليس هو مجرَّد التَّوقُّف عند هذا القدر من الموافقة، وإنما المقصود الأساس -وهو الواجب المتعيّن- **موافقة هؤلاء الأعلام للحق في نفسه بأدلته وحُجَجِه**، وكل ما في الأمر أنه وقع الاختيار -في هذا البحث- على طريقةٍ واحدةٍ من طرق إثباتِ موافقتهم للحق، وذلك من خلال مقارنة أقوالهم بتقريرات شيخ الإسلام العِلمية، **والتي قد التزمَ فيها الشيخ بالمنهجية السُّنية السُّلفية**، وجرى التَّنبيه على هذا لئلا يتطرَّق الوَهم -بعد ذلك- بتَشنيعٍ من يَنبِزُ عموم الموافقين لشيخ الإسلام بـ(التَّيميين)، بل هم -إن شاء الله- (السُّنيون المحمديّون)، أتباع السنة والأثر، في كل عصرٍ ومِصر، وبالله التوفيق.

وفي خِتام هذه التَّقدِمة الوَجيزة فالمرجو من فاضلٍ جُبِلَ على الإنصاف، وكاملٍ عدلَ عن فعلِ أهل الاعتِساف، إذا عثر في هذه الأوراق على خطأٍ أو خطل، أو سهوٍ أو زلل، أن يستره بذيل العفو والكرم، ويصلحه بإصلاح القلم، فإن الصفح عما يَنُدُّ فيها عن الصوابِ من مكارم الأخلاق، وجميل السِّترِ والإغضاء[1]، والله يجزي المحسنين، ويتولى الصالحين، وهو مولانا، ونعم المعين ..

(١) ينظر: نور اليقين (ص:١٠٣).

خطة البحث

يتكون البحث من مقدمة، وفصل تمهيدي، وثلاثة فصول رئيسة، وخاتمة، وفهارس، وفق التّرتيب التالي:-

۞ المقدمة:

وتتضمن تمهيداً موجزاً عن الموضوع وأهميته، أسباب البحث، حدود البحث، أهداف البحث، الدراسات السابقة، منهجية البحث، إجراءات البحث، تقسيم البحث، الشّكر والتّقدير.

۞ أسباب البحث:

١- الإسهام في الدِّفاع عما قرَّرهُ شيخ الإسلام ابن تيمية -من الحق في مسائل الاعتقاد خاصة-، وتَوهين موقف المُنتَقدين له فيها، والرَّد على المشَوّهين لجهوده الإصلاحية.

٢- المساهمة في الإجابة عن الدعوى القائلة: (**بأنه لم يوافق تقريرات ابن تيمية العقدية أحدٌ من العلماء المتأخرين، إلى حين ظهور دعوة التوحيد النجدية الإصلاحية**).

٣- رغبة الباحث في الاطلاع على تقريرات الأعلام المتأخرين المُؤيدين للحق في أبرز مسائل الاعتقاد -محل الدّراسة-، والمشاركة بإظهارها من بعد خفاء كثيرٍ منها.

٤- وقوف الباحث على دراستين قريبتين من الموضوع، إحداهما: مُتَعلقة بموافقة تقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية لتقريرات أئمة السلف، والأخرى موافقة تقريرات أئمة الدعوة النجدية لتقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية، **وبقي الآن -فيما أعلم- مُوافقة تقريرات الأعلام المتأخرين -ممن وجدوا قبل ظهور وانتشار الدعوة النجدية- لتَقريراته العقدية**.

۞ حدود البحث:

١- الحد الزماني للموافقين: يبدأ من مُعاصري شيخ الإسلام في (القرن الثامن الهجري)، وإلى ظهور دعوة التوحيد الإصلاحية في نجد (منتصف القرن الثالث عشر) وانتشارها خارج القُطر النجدي.

٢- الحد الموضوعي: تضمَّن موضوع البحث -حسب الخطة المعتمدة- تسع مسائل في العقيدة، مما قرَّره شيخ الإسلام وفق منهج السلف وطريقتهم في الاستدلال، واشتهر تقريره فيها، وسوف يجري البحث عمن وافقه فيها من الأعلام المتأخرين -ممن عاصر الشيخ أو

جاء بعده إلى نهاية الحد الزماني-، سواءً أكانت موافقتُهم له فيها كليةً أو جزئية.

❁ أهداف البحث:

١- إبراز عدم انفراد تقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية العقدية على امتداد القرون المتأخرة -في المسائل التي تناولها البحث-.

٢- الكشف عن نصوص الأعلام المتأخرين التي تضمَّنت موافقةً لتقرير شيخ الإسلام ابن تيمية -في المسائل العقدية محل الدّراسة-.

٣- التعريف بأبرز الحجج والأدلة التي دَعَت العلماء المتأخرين لموافقة تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية -في المسائل العقدية محل الدّراسة-.

❁ الدراسات السابقة:

بعد البحث عن الدِّراسات المُشابهة لموضوع البحث الذي تم اختياره، وقفت على ما يلي:

١- رسالة علمية بعنوان: (دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية) للباحث عبدالله بن صالح الغُصن، نالَ بها الباحث درجة الدكتوراة من جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، وبعد النَّظر في مضمونها، تبيَّن لي الآتي:

أ- عرض الباحث في هذه الرسالة ١٤ دعوى رئيسة، وجَّهَها خصوم ابن تيمية إلى آراءِه وتقريراته في أبواب العقيدة المختلفة.

ب- قام الباحث -وفقه الله- بنَقدِ هذه الدَّعاوى من خِلال كتب ابن تيمية نفسه، وبعض تلاميذه، ومن خِلال ما استشهَد به من كلام علماء السلف.

ج- أغفل الباحث -فيما اطَّلعت عليه من رسالته- الاستدلال بكلام من وافق شيخ الإسلام ابن تيمية على تقريراته العقدية، ممن جاء بعده من الأعلام المتأخرين.

د- وبِناءً على ذلك فمَسلَك الانتصار لتقريرات الشيخ، من خِلال موافقة أشهر أعلام المتأخرين له فيها؛ مسلكٌ لم يَتطرَّق له الباحث، وهذا ما تفرَّدَت به خطة البحث التي قمت بتقديمها.

٢- ووقفت على رسالة علمية أخرى بعنوان: (موافقة شيخ الإسلام لسلف الأمة في تقرير قواعد باب الأسماء والصفات)، وهي رسالة للباحث: أحمد بن محمد الصادق النجار،

نالَ بها درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية، وبعد النَّظر في مضمونها، ظهر لي ما يلي:

أ- حَرِص الباحث -وفقه الله- أن يُبرز فيها مقالات العلماء المُتقدمين الموافقة لتقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية في باب الأسماء والصفات الإلهية، وأن شيخ الإسلام لم يأتِ بمقالةٍ جديدة، أو رأيٍ مُبتَدَعٍ في هذا الباب العظيم.

ب- وبناءً عليه؛ فتكون الخُطَّة البحثية التي قدَّمتُها تتناول قضية جمع وإبراز موافقات الأعلام المتأخرين للحقِّ؛ في المسائل العقدية التي سبقَهُم لتقريرها شيخ الإسلام، واشتهر تقريره فيها.

٣- ووقفت على رسالة ثالثة بعنوان: (موافقات الفرق الكلامية لأهل السنة في أصول الاعتقاد -التوحيد والقدر نموذجاً-)، للباحث: سليمان بن عبدالعزيز الربعي، والتي نالَ بها درجة الدكتوراة من جامعة الملك سعود بالرياض، ومن خلال النّظر فيما احتوت عليه الرسالة، توصّلت لما يلي:

أ- قام الباحث -وفقه الله- بجمع ودراسة موافقات الفرق الكلامية لأهل السنة، في مسائل عقدية متعددة -ضمن بابيّ التوحيد والقدر-، ولم يشترط حدوداً زمانيةً للبحث.

ب- وبالنظر لمحتوى الرسالة، فإنها لم تتناول جُل المسائل التي اشتملت عليها -خطتي المقدَّمة-، بالإضافة إلى أن أغلب الموافقات فيها قد تناولت موافقات المتقدّمين من مُنتَسبي الفرق الكلامية، وأما موافقات كثير من الأعلام المتأخرين، فلم أقف -بحسب ما استعرضتُه منها- على شيءٍ من ذلك، فتكون خطتي البحثية قد امتازت عن الرسالة السابقة في نفس المسائل المبحوثة، وفي الحدود الزمانية كذلك.

❁ منهجية البحث:

اخترت الاعتماد على المنهج الاستقرائي الوصفي والمقارن.

❁ إجراءات البحث:

١- قمت بترتيب النُّقولات ضمن المطالب بحسب التسلسل التاريخي، مراعياً في ذلك وفيّات الأعلام المنقول عنهم.

٢- وضعت في مُفتَتَح كل مسألة من المسائل العلمية التسعة، تلخيصاتٍ موجزة لمحتويات المطلبين، وفي بعضها قدَّمتُ بتمهيداتٍ علميةٍ مختصرة -رأيت إضافتها لتَتّميم الفائدة-.

٣- عزوتُ النقولات إلى مصادرها الأصلية -ما أمكن-، ونبَّهت إن كان التَّوثيق في بعض النقولات بواسطة كتب أخرى.

٤- لم ألتزم بإثباتِ دِلالاتِ تأثُّر الأعلام المتأخرين بكلامِ شيخ الإسلام -في أغلب ما نقلتُ عنهم من الموافقات-، لكونِ كثيرٍ منه ظني، ويحتمل المنازعة، وإنما يُكتَفى في تلك الموافقات المنقولةِ عنهم بالموافقة للحق وأدلَّته -من جهة الأصل-، مع مراعاة أسبقيَّة شيخ الإسلام لهم في تقريرها وبيان الحق فيها.

٥- قمت بترجمة الأعلام المؤثرين في مسار ونتائج المسائل العلمية، واستثنيت من التّرجمات، ترجمة: الصحابة، والشخصيات السياسية والعسكرية، والمؤرخين والأدباء واللغويين، وبعض المشاهير كالإمام أحمد بن حنبل، ونحوه، كما أنني استثنيت أيضاً من ورد اسمه من الأعلام ضمن النقولات لكثرتهم.

٦- حرصت في التراجم على الالتزام بذكر النقاط التالية: الاسم الكامل للمترجَم، أبرز شيوخه وتلاميذه، أبرز مؤلفاته -لا سيما العقدية-، بعض مآثره وجهوده العلمية، وما ورد ضمن ترجمته من أخبار تتعلَّق بأحداث وسيرة شيخ الإسلام، كما أنني ذكرت في بعض التراجم: الأقران والشيوخ -بالإجازة- لكونها من كواشف العلاقات بين الشَّخصيات العلمية، والتي تُثري البحث بالتَّنبيه إلى ظاهرة التأثير والتأثر.

٧- وضَّحت أبرز المؤاخذات العقدية على الأعلام المذكورين في (مطلب الموافقين)، وذلك ضمن تراجمهم -بحسب ما أمكن من ذلك-.

٨- التزمت بتخريج الأحاديث تخريجاً مختصراً، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، اكتفيت بالعزو إليهما، وإن كان في غيرهما خرَّجتُه من مظانّه من كتب السنة، مع ذكر حكم أهل العلم عليه -ما أمكن-، واستثنيتُ من التّخريج الأحاديث الواردة ضمن النقولات.

٩- ألحقت بالبحث فهارس فنية للمصادر، والأعلام، والموضوعات.



(تقسيم البحث)

۞ الفصل التمهيدي:

المبحث الأول: ترجمة شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية الحراني (٦٦١هـ – ٧٢٨هـ):

المطلب الأول: عصر تقي الدين أبي العباس أحمد ابن تيمية.

المطلب الثاني: التَّعريف بتقي الدين أبي العباس أحمد ابن تيمية.

المبحث الثاني: قيمة تقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية لمسائل الاعتقاد.

المبحث الثالث: مقدمات وتحريرات حول مواقف المتأخرين من تقريرات شيخ الإسلام العقدية.

۞ الفصل الأول: موفقات المتأخرين لتقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية المنهجية:-

المبحث الأول: مسألة حجية فهم السلف في تقرير مسائل الاعتقاد:

المطلب الأول: تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لحجية فهم السلف.

المطلب الثاني: موافقات المتأخرين لشيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة حجية فهم السلف.

المبحث الثاني: مسألة الاحتجاج بخبر الآحاد على مسائل الاعتقاد:

المطلب الأول: تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لمسألة الاحتجاج بخبر الآحاد على مسائل الاعتقاد.

المطلب الثاني: موافقات المتأخرين لشيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة الاحتجاج بخبر الآحاد على مسائل الاعتقاد.

۞ الفصل الثاني: موافقات المتأخرين لتقريرات شيخ الإسلام في باب توحيد المعرفة والإثبات:-

المبحث الأول: مسألة التسلسل ودوام كمال الرب بصفاته وأفعاله:

المطلب الأول: تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لمسألة التسلسل ودوام كمال الرب بصفاته وأفعاله.

المطلب الثاني: موافقات المتأخرين لشيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة التسلسل ودوام كمال الرب بصفاته وأفعاله.

المبحث الثاني: مسألة الصفات الاختيارية:

المطلب الأول: تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لمسألة الصفات الاختيارية.

المطلب الثاني: موافقات المتأخرين لشيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة الصفات الاختيارية.

المبحث الثالث: مسألة الصفات الخبرية الذاتية:

المطلب الأول: تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لمسألة الصفات الخبرية الذاتية.

المطلب الثاني: موافقات المتأخرين لشيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة الصفات الخبرية الذاتية.

۞ الفصل الثالث: موافقات المتأخرين لتقريرات شيخ الإسلام في باب توحيد الإرادة والقصد:-

المبحث الأول: مسألة التوسل والاستشفاع بالصالحين:

المطلب الأول: تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لمسألة التوسل والاستشفاع بالصالحين.

المطلب الثاني: موافقات المتأخرين لشيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة التوسل والاستشفاع بالصالحين.

المبحث الثاني: مسألة الاستغاثة:

المطلب الأول: تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لمسألة الاستغاثة.

المطلب الثاني: موافقات المتأخرين لشيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة الاستغاثة.

المبحث الثالث: مسألة شد الرَّحل لزيارة القبر النبوي:

المطلب الأول: تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لمسألة شد الرَّحل لزيارة القبر النبوي.

المطلب الثاني: موافقات المتأخرين لشيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة شد الرَّحل لزيارة القبر النبوي.

المبحث الرابع: مسألة الغلو في القبور والذرائع المفضية إليه:

المطلب الأول: تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لمسألة الغلو في القبور والذرائع المفضية إليه.

المطلب الثاني: موافقات المتأخرين لشيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة الغلو في القبور والذرائع المفضية إليه.

۞ الخاتمة: وتتضمن أبرز النتائج والتوصيات.

۞ الفهارس، وتشتمل على:

١- فهرس المصادر

٢- فهرس الأعلام

٣- فهرس المواضيع



شُكْرٌ وتَقدير

وفي ختام هذه التّقدمة الوَجيزة، وبعد شكر الولي الحميد -سبحانه-، لا يسعني إلا أن أشكر من شاء الله -عز وجل- بمَنّه وفضله؛ أن يجعلهم من أسباب تمام هذا العمل البحثي، على الوجه الأقرب للصواب والإجادة . .

فأولهم **والديّ الكريمين** -حفظهما الله تعالى وأدام عليهما نعمه وفضله-، فلم تنقطع دعواتهما الصالحة بسؤالهما الله لي التوفيق والإعانة، فلهما مني جزيل الشكر والثناء، عملاً بقوله تعالى: ﴿ أن اشكر لي ولوالديك ﴾ . .

وأثني بالشّكر الجزيل لإدارة هذه الجامعة العريقة، ممثلةً في قسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، على ما قدّموه لنا من تهيئة أسباب تحصيل الدراسات الشرعية، من خلال هذه المنظومة الأكاديمية المعتمدة .

ومن أولى من يستوجب عليَّ شكره وتوقيره: **سعادة الدكتور صالح بن درباش الزهراني**، مشرف هذه الرسالة العلمية، ومسدّدها بالتّوجيهات المنهجية، والتّقييمات الدّورية، والمُعين فيها على تجاوز كثيرٍ من العَقَبات البحثية، فله الشكر والثناء وخالص الدعاء . .

ولا يفوتني هنا أيضاً شكر من أعان وأفاد حتى بلغت هذه الرسالة نهاية المراد، فمنهم: **سعادة الدكتور محمد بن بسيس السفياني**، على ما بذله لي من نصحٍ ومشورة، في إعداد خطة البحث، وتتميمها على الوجه المطلوب، مما سهّل إجراءات قبولها في القسم -ولله الحمد- . .

كما أشكر **المحقق الفاضل عبدالله بن علي السليمان** -وفقه الله-، على ما أفدتُه منه بخصوص تراث شيخ الإسلام وسيرته من إفاداتٍ علمية، زادت من جودة البحث وقيمته -بحمد الله وفضله- . .

وأتوجَّه أخيراً بالشكر للأساتذة الفضلاء أعضاء اللجنة العلمية الموقَّرة، الذين أحسنوا إلينا بالمشاركة في تقويمِ هذه الرسالة العلمية، والمساهمة في ترشيدِ هذه الأطروحة البحثية ، وهم: **فضيلة الشيخ الدكتور محمد بن حجر القرني، وفضيلة الشيخ الدكتور بدر بن إبراهيم الغيث** -حفظهما الله تعالى- . .



الفصل التمهيدي

المبحث الأول: ترجمة موجزة لشيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية .

المبحث الثاني: قيمة تقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية لمسائل الاعتقاد.

المبحث الثالث: مقدمات وتحريرات حول مواقف المتأخرين من تقريرات شيخ الإسلام العقدية.

الفصل التمهيدي

المبحث الأول: ترجمة موجزة لشيخ الإسلام ابن تيمية :-

المطلب الأول: عصر تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية (٦٦١هـ-٧٢٨هـ):

١) الحالة السياسية:

استقرَّ منصب الخلافة زمن حياة شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- لخليفَتَين من بني العباس، هما: الخليفة الحاكم بأمر الله أبو العباس أحمد العباسي (ت ٧٠١هـ)، وابنه الخليفة المستَكفي بالله أبو الرَّبيع سليمان العبَّاسي (ت ٧٤٠هـ).

و"سار المماليكُ في تعيين سلاطينِهم على مبدأ الاختيارِ بين الأمراء الأقوياء، لا على مبدأ الوراثة"[١]، ومن أبرز من ولي السَّلطنة فترة حياة شيخ الإسلام ابن تيمية:

السلطان الظاهر بيبرس البندقداري (ت ٦٧٦هـ)، السلطان المنصور قلاوون الصالحي (ت ٦٨٩هـ)، السلطان الأشرف خليل بن قلاوون الصالحي (ت ٦٩٣هـ)، السلطان الناصر محمد بن قلاوون الصالحي (ت ٧٤١هـ)، وتميَّزت فترة حكمه بكثرة الإصلاحات السلطانية، وكثرة تولية وعزل الأمراء، وكذا المسارعة بحبس الأمراء لأدنى شُبهة تدور حولهم، وقد كان من أزهى عصور الاستقرار في مصر زمن دولة المماليك البحرية، ثم تشتَّت أحوال النَّاس والأمراء من بعده، وكان مجموع مدة ولايته ٤٤ سنة.

وكان من أعظم مآثر الدولة المملوكية البحرية، ما تمَّ على أيدي سلاطينها الثلاثة الظاهر بيبرس (ت ٦٧٦هـ)، والمنصور سيف الدين قلاوون (ت ٦٨٩هـ)، والأشرف صلاح الدين قلاوون (ت ٦٩٣هـ)، من تطهير الوجود الصَّليبي على سواحل المسلمين، في البلاد الشامية جميعها، وذلك من ميناء الإسكندرون شمالاً، وحتى مدينة حَيفا جنوباً، بما في ذلك مدينة عكا الحصينة، والتي كانت قد بقيت تحت قبضة الروم قُرابة ١٧٢ سنة[٢].

وقد اعتبر عماد الدين ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) أن السلطان الظاهر بيبرس (ت ٦٧٦هـ) هو من أعاد تنظيم سلطة الدولة العباسية بعد تَفَكُّكِها[٣]، وكانت بلاد مصر والشام

(١) أطلس العهد المملوكي (ص:٢٦٤).

(٢) انظر: البداية والنهاية (١٥/٤٠٢) (١٥/٤٥٥) (١٥/٥٣٩) (١٥/٥٧٤).

(٣) انظر: البداية والنهاية، أحداث ٦٧٦هـ (١٥/٤٥٦).

وحلب كلها تحت سُلطانه وحُكمه[١]، وفي فترة حكمه كان الظاهر بيبرس قد فتح فتوحاً عظيمةً وكثيرة، منها: فتح بلاد النوبة، واستعادة الكَرك، وفتح قَيسارية، واستعادة حمص وتدمر وبعلبك، واستعاد غيرها الكثير من قرى المسلمين، من أيدي التَّتار والروم[٢].

وذكر ابن كثير في سرده لأحداث العهد المملوكي، خبر إسلامِ ثلاثةٍ من ملوك التَّتار، وهم:

١- ملك التتار قازان محمود ابن أرغون (ت ٧٠٣هـ)، الحفيد الثالث لجنكز خان[٣].

٢- ملك التتار خربندا محمد ابن أرغون (ت ٧١٦هـ)[٤]، -أخو قازان- كان على السُّنَّة ثم أظهر الرفض، ومات عليه.

٣- ملك التتار أبو سعيد بن خربندا (ت ٧٣٦هـ)[٥]، وكان قد رجع إلى السُّنة، وأمر بالتَّرضي على الشَّيخين في الخطب على المنابر[٦].

وذكر ابن أيبك الدويداري (ت بعد ٧٣٦هـ) في كتابه (كنز الدرر وجامع الغُرر)، أسماء أعيان دولة الملك قازان، وذكر كذلك بعض ما لديهم من الشُّبَه التي يُبَرِّرون بها حملتَهُم الآثمة على غزو دمشق[٧].

ووقعت معارك متفرقةٌ شديدةٌ مع التَّتار -زمن شيخ الإسلام-، منها وقعة حمص الثانية[٨]، ووقعة شقحب[٩]، وفيها أبلى شيخ الإسلام ابن تيمية بلاءً حسناً بلسانه وسِنانه ودُعائه -رحمه الله تعالى-.

وذكر ابن كثير أنه في هجمة ملك التَّتر قازان على الشام، كان يُخطَب له على منابر دمشق

---

(١) انظر: البداية والنهاية، أحداث ٦٧٦هـ (١٥/٤٥٣).

(٢) انظر: البداية والنهاية، أحداث ٦٧٦هـ (١٥/٤٥٤-٤٥٥).

(٣) ينظر خبر إسلامه: البداية والنهاية (١٥/٥٨٤).

(٤) ذُكر ضمن سياق ترجمته أنه قد حظي عنده ابن المطهر الحلي شيخ الرافضة صاحب كتاب (منهاج الكرامة)، وقد ردَّ شيخ الإسلام على كتابه هذا، بكتاب (منهاج السنة النبوية)، انظر: البداية والنهاية (١٦/١١٧).

(٥) قال ابن كثير: "وهو آخر من اجتمع شَملُ التَّتار عليه، ثم تفرَّقوا من بعده"، البداية والنهاية (١٦/٢٧١).

(٦) ينظر خبر رجوعه إلى مذهب أهل السُّنة: البداية والنهاية (١٦/١١٨).

(٧) انظر: كنز الدرر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٢٧٢).

(٨) انظر: البداية والنهاية، أحداث ٦٨٠هـ (١٥/٤٩٣).

(٩) انظر: البداية والنهاية، أحداث ٧٠٢هـ (١٦/٢٥).

باسم (ملك التَّتار قازان) -والذي كان يُظهِر الإسلام- مئة يومٍ كاملة[1].

وأما نائب دمشق فقد رابط في مرج دمشق مدة أربعة أشهر متتابعة، أثناء اقتراب جيش التَّتر بقيادة ملكه قازان من دمشق، وكان هذا من أعظم الرِّباط[2]، وكان من مآثر شيخ الإسلام في تحريض السلطان المملوكي على الجهاد (سنة ٧٠٠هـ)، ما أشار إليه البرزالي بقوله: "وتكلَّم [الشيخ تقي الدين] مع السلطان والنائب والوزير والأمراء الأكابر أهل الحل والعقد في أمر الجهاد، وكسرِ هذا العدو المخذول، وقهرِهِ والظَّفر به، وإصلاح أمر الجند، وتقوية ضعفائهم، والنَّظر في أرزاقهم والعدل في ذلك، وأمرهم بإنفاق فضول أموالهم في هذا الوجه"[3].

وهنا طرفٌ من ثناء شيخ الإسلام ابن تيمية على ولاية السلطان الناصر محمد بن قلاوون (ت ٧٤١هـ)، في رسالته التي أرسلها إليه بعد أن أتمَّ الله نعمتَهُ بفتح جبل الكِسروانيين الرافضة (سنة ٧٠٥هـ)، فقال -رحمه الله-: "[قد] أنعم الله على السلطان وعلى المؤمنين في دولته نعماً لم تُعهَد في القرون الخالية، **وجدَّد الإسلام في أيامه تجديداً بانَت فضيلتُه على الدول الماضية**، وتَحقَّق في ولايته خبرُ الصادق المصدوق -أفضل الأولين والآخرين- الذي أخبرَ فيه عن تجديد الدين في رؤوس المئين، والله -تعالى- يُوزِعُه والمسلمين شكر هذه النِّعَم العظيمة في الدنيا والدين، ويُتِمُّها بتمام النَّصر على سائر الأعداء المارقين، وذلك أن السلطان -أتمَّ الله نعمتَه- حصل للأمة بيُمنِ ولايته وحسن نيته، وصحة إسلامه وعقيدته، وبركة إيمانه ومعرفته، وفضل همَّته وشجاعته، وثمرة تعظيمه للدين وشِرعَتِه، ونتيجة اتباعه لكتاب الله وحِكمَتِه =ما هو شَبيهٌ بما كان يجري في أيام الخلفاء الراشدين، وما كان يقصده أكابرُ الأئمة العادلين من جهاد أعداء الله المارقين من الدين"[4].

ومن أعجب ما ذكره ابن كثير (ت ٧٤٤هـ) في سَردِه لأخبار تاريخ العهد المملوكي -زمنَ شيخ الإسلام ابن تيمية-، هو ما وقع من تَقاسُم السُّلطة بين سبعةٍ من السلاطين، في زمن خلافة الخليفة العباسي الحاكم بأمرِ الله أبو العباس أحمد (ت ٧٠١هـ)، فكان مما ذكره في شأن

---

(١) انظر: البداية والنهاية، أحداث ٦٩٩هـ (١٥/٦٢٧).

(٢) انظر: البداية والنهاية، أحداث ٧٠٠هـ (١٥/٦٣٥).

(٣) المقتفي (٤/٣١).

(٤) العقود الدرية (ص:٢٣٦).

السلاطين السبعة قوله: "دخلت (سنة ٦٧٩هـ)، ..، والخليفةُ الحاكمُ بأمرِ الله العباسي، وملك مصر الملك المنصور سيف الدين قلاوون الصالحي، وبعض بلاد الشام أيضاً، وأما دمشق وأعمالها فقد مَلَكها سنقر الأشقر، وصاحب الكرك الملك المسعود بن الظاهر، وصاحب حماة الملك المنصور ناصر الدين محمد ..، وصاحب اليمن الملك المظفر شمس الدين يوسف بن عمر، وصاحب مكة الشريف نجم الدين أبي نُمَيّ الحسني، وصاحب المدينة عز الدين جَمّاز بن شِيحَة الحُسيني"[١].

ومن أبرز صور الفتن الداخلية بين أمراء الدولة المملوكية، ما وقع من قتل أربعةٍ من الأمراء خلال أسبوعٍ واحد[٢]، وما جرى كذلك في حادثةٍ أخرى مشابهة حيث تمَّ في شهرٍ واحد حبس خمسةٍ من الأمراء في سجنٍ واحد[٣]، بل وجرى في السنة التالية حبسُ ١٤ أميراً في شهرٍ واحدٍ ببرجٍ واحدٍ في قلعة الكرك[٤]، ومما جرى كذلك من البلابل والاضطراب فرار ستةٍ من الأمراء الكبار لدى المماليك، ولحاقهم بالتَّتار[٥].

٢) الحالة الدينية والاجتماعية:

يُشير شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– إلى شيءٍ من حال أهل زمانه، لما ابتلوا بانكسارهم في أول وقعة قازان[٦]، وتشبيهه لذلك بما وقع للمسلمين من الانكسار في غزوة أحد، بقوله: "وكانتِ هزيمةُ المسلمين في العام الماضي بذنوبٍ ظاهرة، وخطايا واضحة؛ من فسادِ النّيات، والفخرِ والخيلاء، والظلمِ والفواحش، **والإعراضِ عن حكم الكتاب والسنة، وعن المحافظة على فرائضِ الله**، والبَغي على كثيرٍ من المسلمين الذين بأرض الجزيرة والروم، وكان عدوّهُم في أول الأمر راضياً منهم بالموادَعةِ والمُسالمة، شارعاً في الدخول في الإسلام، وكان مُبتدِئاً في الإيمانِ

---

(١) البداية والنهاية، أحداث ٦٧٩هـ (٤٨٣/١٥) باختصار، وانظر: (٥٩٠/١٥)، وقبل زمن شيخ الإسلام بقليل (عام ٦٥٩هـ) كانت البلدان الإسلامية مُقسّمةً بين عشرةٍ من السّلاطين والوُلاة، انظر: البداية والنهاية (٣٧٠/١٥).

(٢) انظر: البداية والنهاية، أحداث ٦٩٣هـ (٥٧٣/١٥-٥٧٤).

(٣) انظر: البداية والنهاية، أحداث ٧١١هـ (٨٩/١٦).

(٤) انظر: البداية والنهاية، أحداث ٧١٢هـ (٩٦/١٦-٩٧).

(٥) انظر: البداية والنهاية، أحداث ٧١١هـ (٩١/١٦)، أحداث ٧١٢هـ (٩٦/١٦).

(٦) انظر: البداية والنهاية، أحداث ٦٩٩هـ (٦١٩/١٥-٦٢٩).

والأمان، **وكانوا هم قد أعرضوا عن كثيرٍ من أحكام الإيمان**"[١].

وساق أيضاً ذكر جملةٍ من المقالات البدعية والفتن الدينية المُنتشرة في زمانه، فقال: "أما الأصول؛ فإني رأيت أهل البدع والضلالات والأهواء: كالمتفلسفة والباطنية والملاحدة، والقائلين بوحدة الوجود، والدَّهرية، والقَدرية، والنُّصيرية، والجهمية، والحلولية، والمعطلة، والمجسمة والمشبهة، والراوندية والكلابية، والسالمية، وغيرهم من أهل البدع، قد تجاذبوا فيها بأزِمَّة الضَّلال"[٢].

وأشار أبو حفص البزار (ت ٧٤٩هـ) إلى جانبٍ من حالة الناس الدينية، وشدَّة تأثرهم بالبدع والضلالات، بقوله: "فإنَّ الله أنعمَ [بشيخ الإسلام] على الناسِ في هذا الزمان: **الذي قد ظهرت فيه البدع وأُميتَت السنن، وصار أغلب أهله مُرجِينَ في البدع والحرام**، من حيث لا يشعرون، ومن حيث لا يعلمون"[٣]، وذلك أن الدولة العبيدية كانت لها آثار سيئةٌ جداً -في الحقبة التي سبقت هذا العصر المملوكي- على أحوال الناس الدينية، فقد ازدهرت في أيامها كثيرٌ من الفرق البدعية والباطنية، وكان لا بد من إيجاد دعوةٍ تصحيحيةٍ كبيرة؛ كي تَرُدَّ الناس مجدداً إلى دينهم وعقيدتهم، وهذا ما قد جرى بالفعل على يد شيخ الإسلام وتلاميذه -جزاهم الله خير الجزاء-.

ونجد ذكراً لمواضع استقرار الرافضة وقُراهم مَطلع القرن الثامن الهجري بالشام، في رسالة شيخ الإسلام إلى السُّلطان النّاصر، إذ أشار عليه بأن "يتقدَّم إلى قُراهُم، وهي قرى مُتَعدِّدة: بأعمالِ دمشق وصفد وطرابلس وحماة وحمص وحلب"[٤].

وقد أشار ابن كثير (ت ٧٤٤هـ) إلى حادثة هجرة كثيرٍ من أهل حوران إلى دمشق، خوفاً من غزو التتار، بقوله: "وفي (سنة ٦٦٧هـ) خرجَ أهل حرَّان منها وقدموا الشام، **وكان فيهم شيخنا العلامة أبو العباس أحمد بن تيمية**، صُحبةَ أبيه وعمره ست سنين، وأخوه زين الدين عبد الرحمن، وشرف الدين عبد الله، وهما أصغر منه"[٥].

---

(١) العقود الدرية (ص:١٨١-١٨٢).

(٢) الأعلام العلية (ص:٧٥٥).

(٣) الأعلام العلية (ص:٧٩٤).

(٤) العقود الدرية (ص:٢٤٥).

(٥) البداية والنهاية، أحداث ٦٦٧هـ (٤٢١/١٥).

وكان من العادات الدَّارجةِ في المجتمع المملوكي: إيقاد الشموع إظهاراً للفرح[١]، وتعليق القناديل في رمضان[٢]، وقراءة (صحيح البخاري) عند اقتراب العدو من ديارهم ونحو ذلك[٣].

ومن البدع المشهورة في العهد المملوكي: بدعة النِّصف من شعبان، وإشعال الوَقيدِ في هذه الليلة بالجامع[٤]، وبدعة البَسطِ عند دخول الأمراء إلى البلاد[٥]، وبدعة أذان الجوق[٦]، وبدعة موعد ليلة المعراج[٧].

وذكر ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) مثالاً لبعض بدع متصوفة أهل زمانه عند القبور، بقوله: "ولما مات الشيخ يوسف القميني، خرج خلقٌ في جنازته من العوام وغيرهم، وكانت جنازته حافلةً بهم، وحُمِلَ على أعناق الرجال إلى سفح قاسيون، وبين يديه غوغاءٌ وغَوشٌ كثيرٌ وتهليل، **وأمورٌ لا تجوز من فعل العوام**، حتى جاءوا به إلى تربة الموَلَّهين بقاسيون فدفنوه بها، وقد اعتنى بعض العوام بقبره، فعمل عليه حجارةً منقوشةً، وعمل على قبره سقفاً مُقرنَصاً بالدهان وأنواعه، وعمل عليه مقصورةً وأبواباً، **وغالى فيه مغالاةً زائدة**، ومكثَ جماعةٌ مُجاورون عند قبره مُدةً في قراءةٍ وتهليل، ويُطبخُ لهم الطَّبيخ فيأكلون ويشربون هناك"[٨].

وأشار عماد الدين ابن كثير إلى حادثة خروج النَّصيرية الرافضة عن الطاعة (سنة ٧١٧هـ)، حيث أقاموا بينهم رجُلاً سمَّوهُ محمد بن الحسن المهدي (القائم بأمر الله)، ويدَّعي أن علي بن أبي طالب فاطر السماوات والأرض –تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً–، **وصرَّح بكُفر عموم**

---

(١) انظر: البداية والنهاية (٦١٣/١٥) (٤٣/١٦) (٨٩/١٦)، وكان إشعال الشموع من عادات أهل الذمة، فانتقلت بعض عاداتهم إلى المجتمع المملوكي، بحُكم المجاورة وكثرة الاختلاط والمعاملة. ينظر: البداية والنهاية، أحداث ٧٤٣هـ (٣١١/١٦).

(٢) انظر: البداية والنهاية، أحداث ٧٠٢هـ (٢٥/١٦).

(٣) انظر: البداية والنهاية (٥٤٥/١٥) (٣٤١/١٦).

(٤) انظر: البداية والنهاية، أحداث ٧٠٤هـ (٣٩/١٦)، ثم عادت بعد أن أبطلها ابن تيمية وجماعة من العلماء، في سنة ٧٠٦هـ (٥١/١٦)، وفي أحداث (سنة ٧٥١هـ) بطلَ الوقيد بالجامع الأموي بعد أن استمر أكثر من ٢٠٠ سنة، ينظر: البداية والنهاية (٣٥٤/١٦).

(٥) انظر: البداية والنهاية، أحداث ٦٩١هـ (٥٦٠/١٥).

(٦) انظر: البداية والنهاية، أحداث ٧٤٢هـ (٣٠٠/١٦).

(٧) انظر: البداية والنهاية، أحداث ٧٤٩هـ (٣٤٥/١٦).

(٨) البداية والنهاية، أحداث ٦٨٠هـ (٤٩٩/١٥) بتصرف.

المسلمين، وأن النُّصيرية هم على الحق، وأنهم داهموا مدينة جَبَلة الساحلية، وقتلوا كثيراً من أهلها، وخرجوا منها وهم يقولون: (لا إله إلا علي، ولا حِجابَ إلا محمد، ولا باب إلا سلمان)، وصرَّحوا بسبِّ الشَّيخين، وأمر قائدهم الضال بتخريب المساجد واتخاذها خمَّارات، وكانوا يقولون لمن أسروا من المسلمين: (قل لا إله إلا علي، واسجد لإلهك المهدي)، إلى أن جُرِّدَت لهم العساكر الإسلامية، فهزموهم وقتلوا منهم خلقاً كثيراً، وقتلوا مَهدِيَّهُم المزعوم، وانكسرت بذلك شوكتهم، ولله الحمد[١].

ومن الفتن الاجتماعية التي كانت تتجدَّد كل فترةٍ من الزمن، فتنة الاقتتال بين بعض القبائل البَدوية في الشام، بدعاوى الجاهلية والحميّة العصبية، حيث ذكر ابن كثير حدثاً شاهداً على تجدُّد وقوع هذه الفتنة -في زمن شيخ الإسلام-، بقوله: "وفي سادس عشر شوال، وقع بين أهل حوران من قَيْسٍ ويمن، فقُتِل منهم مَقتَلَةٌ عظيمةٌ جداً، قُتِلَ من الفريقين نحوٌ من ألف نفس، بالقُرب من السُّويداء، وهم يُسَمُّونها يوم السُّويداء، ووقعة السويداء، وكانت الكَسْرةُ على يَمَن، فهربوا من قَيْس، حتى دخل كثيرٌ منهم إلى دمشق في أسوأ حالٍ وأضعفه، وهربت قيس خوفاً من الدَّولة، وبَقِيَت القُرى خالية، والزُّروع سائبة، فإنا لله وإنا إليه راجعون"[٢].

وقد وقع -في زمن حياة شيخ الإسلام- مجاعاتٌ شديدةٌ جداً، منها مجاعةٌ وقعت في مصر مات فيها أكثر من ١٥٠ ألف نفس، خلال ثلاثة أشهر[٣].

وتحدَّث شمس الدين ابن القيم (ت ٧٥١هـ) عن جانبٍ من الفتن الدينية في ذلك العصر، وهو انتشار بعض مظاهر الشرك وذرائعه، بقوله: "**وقد كان بدمشق كثيرٌ من الأنصاب**، فيسَّر الله -سبحانه- كسرها على يد شيخ الإسلام، وحزب الله الموَحِّدين، كالعمود المُخَلَّق، والنُّصب الذي كان بمسجد النارنج من المصلى يعبدُه الجهَّال، والنُّصْب الذي كان تحت الطاحون الذي عند مقابر النصارى يَنتابُه الناس للتَّبرك به، وكان صورة صنمٍ في نهر القلّوط ينذرون له ويتبرّكون به، وقطعَ الله النُّصب الذي كان عند الرَّحْبَة، يُسرَج عنده ويتبرَّك به المشركون، وكان عمودًا

---

(١) انظر: البداية والنهاية، أحداث ٧١٧هـ (١٢٧/١٦).

(٢) البداية والنهاية، أحداث ٧٠٩هـ (٧٦/١٦-٧٧).

(٣) انظر: البداية والنهاية، أحداث ٦٩٤هـ (٥٨٤/١٥،٥٩١)، ووقعت مجاعةٌ أخرى في شمال العراق والشام، حتى بيع فيها أولاد الناس كالعبيد، ينظر: البداية والنهاية، أحداث ٧١٨هـ (١٣١/١٦).

طويلاً على رأسه حجر كالكُرَة، وعند مسجد درب الحجر نُصبٌ قد بُنِيَ عليه مسجدٌ صغير، يعبدُه المشركون، يسَّر الله كسره"[١].

٣) الحالة العلمية والثقافية:

من الإشارات المهمة التي ذكرها عماد الدين ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) في تاريخه، والتي تُلمِح إلى ظاهرة انتشار المدارس العلمية في ذلك العصر، ما أورده ضمن سيرة القاضي ابن خلكان (ت ٦٨١هـ)، من تسلُّمه التَّعليم في سبعة مدارس علمية، وهي "العادلية، والناصرية، والعذراوية، والفلكية، والركنية، والإقبالية، والبهنسية"[٢]، وذكر ابن كثير من أخبارِ المدارس الأخرى كذلك، خبر المدرسة: الظاهرية، والنجيبية، والقَيمرية، والحِمصية[٣]، وغيرها.

وكان من أبرز ما استحدثَه المماليك في أنظمة المناصب الدينية: استحداثُهم تولية أربعة قضاةٍ من المذاهب المتبوعة، كلٌ منهم يحكُم استقلالاً عن غيره، وكان الأمرُ قبل ذلك مقصوراً على قاضي الشافعية فحسب، وأشار ابن كثير إلى هذه الحادثة بقوله: "ولَّى الظَّاهر قضاةً من بقية المذاهب في مصر، مُستَقِلّين بالحكم يُوَلّون من جِهَتِهم في البلدان أيضاً، كما يُوَلِّي [القاضي] الشافعي"[٤]، وقال أيضاً: "استهلَّت (سنة ٦٦٤هـ) وقضاة مصر أربعة، وفيها جعل [السلطان الظاهر] بدمشق أربعة قضاة، من كل مذهبٍ قاضٍ، كما فعل بمصر عامَ أوَّل"[٥].

وعَقِب هذا القرار المملوكي المستَحدَث؛ فقد تولى جملةٌ من أعيان علماء الحنابلة، منصب (القضاء الحنبلي) بدمشق الشام، زمن شيخ الإسلام ابن تيمية وبعد وفاته -رحمه الله-[٦]، فنذكر منهم -بحسب ترتيبهم في تولي هذا المنصب-: شمس الدين عبدالرحمن ابن أبي عمر محمد المقدسي الملقَّب ب(شيخ الجبل) (ت ٦٨٢هـ)، نجم الدين أحمد بن عبدالرحمن المقدسي (ت ٦٨٩هـ)،

---

(١) إغاثة اللهفان (١/٣٨٢-٣٨٣).

(٢) البداية والنهاية، أحداث ٦٦١هـ (١٥/٣٩١).

(٣) انظر: البداية والنهاية (١٥/٣٩٧) (١٥/٤٠١) (١٥/٤١٢) (١٦/١٩٢).

(٤) البداية والنهاية، أحداث ٦٦٣هـ (١٥/٤٠٣) باختصار.

(٥) البداية والنهاية، أحداث ٦٦٤هـ (١٥/٤٠٥-٤٠٦).

(٦) انظر: الدارس في تاريخ المدارس (٢/٢٧-٣٥).

شرف الدين حسن ابن أبي عمر المقدسي (ت ٦٩٥هـ)[١]، تقي الدين سليمان بن حمزة المقدسي (ت ٧١٥هـ)[٢]، شمس الدين محمد ابن مسلم الصالحي (ت ٧٢٦هـ)[٣]، عز الدين محمد بن التقي سليمان المقدسي (ت ٧٣١هـ)، شرف الدين عبدالله بن الحسن المقدسي (ت ٧٣٢هـ)، علاء الدين بن منجَّى التَّنوخي (ت ٧٥٠هـ)، جمال الدين يوسف المرداوي الصالحي (ت ٧٦٩هـ)، ونابَ عنه في آخر عمره شمس الدين محمد ابن مفلح (ت ٧٦٣هـ)، شرف الدين أحمد –حفيد الشيخ أبي عمر المقدسي– المعروف: بابن قاضي الجبل (ت ٧٧١هـ).

---

(١) كان يقول عن شيخ الإسلام ابن تيمية: "أنا أرجو بركته ودعاءَهُ، وهو صاحبي وأخي" المقتفي (٣/٢٠).

(٢) ترجمته: القاضي تقي الدين سليمان بن حمزة ابن قدامة المقدسي ثم الصالحي الحنبلي، سمع من الضياء المقدسي وأكثر عنه، أخذ عن الشمس ابن أبي عمر الحنبلي، وأخذ عنه: الذهبي والقاضي ابن مسلم، وسمع منه: البرزالي والمزي وابن تيمية وابن المحب وابن القيم والعلائي وابن رافع، وكان مسند الشام في وقته. البداية والنهاية (١٦/١١٣)، مسالك الأبصار (٢٧/ ٥١٢)، فوات الوفيات (٢/ ٨٣)، المعجم المختص بالمحدثين (ص:١٠٥) ورد فيه: "ولي القضاء فكان كلمة إجماع"، الدرر الكامنة (٢/ ٢٨٦) ورد فيه: "لما وقعت محنة ابن تيمية في (سنة ٧٠٥هـ)، وألزم الحنابلة بالرجوع عن معتقدهم وهدّدوا، تلطّف القاضي تقي الدين وداراهُم، وترفَّق إلى أن سكنت القضية، ولم يكُ شيئاً".

(٣) ترجمته: القاضي شمس الدين محمد بن مسلم الصالحي الحنبلي، تردَّد في ولاية القضاء ورعاً، ولما وليه حمدت سيرته وأعاد المظالم لأهلها واعتنى بالأوقاف، خرَّج له: ابن سعد والمزي بعض مروياته، سمع منه الذهبي. البداية والنهاية (١٦/١٩٥)، ذيل تاريخ الإسلام (ص:٣٠٤) ورد فيه: أنه لما عرض عليه القضاء "توقَّف، وطلع إليه الشيخ ابن تيمية إلى بيته، وقوَّى عزمه، ولامَهُ، فأجاب بشروط"، معجم الشيوخ الكبير (٢/ ٢٨٣)، أعيان العصر (٥/ ٢٦٣) ورد فيه: "لم يطلب تدريساً ولا فتيا، ولا زاحم على الدنيا"، وورد: "شهد له أهل العلم والدين أنه من قضاة العدل، **وانتصر لابن تيمية، فحصل له أذىً، فتألَّم وكظم**".

المطلب الثاني: التَّعريف بتقي الدين أبي العباس أحمد ابن تيمية (٦٦١هـ-٧٢٨هـ):

١) اسمه ونسبه:

هو أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله ابن تيميَّة الحرَّاني الدمشقي[(١)].

قيل في سبب تلقيبه بـ(تيمية) قولان:

الأول: أن جدَّه محمد بن الخضر حجَّ على درب (تيماء)[(٢)]، فلما رجع وجد امرأته قد ولدت له بنتاً، فقال: (يا تيميَّة، يا تيميَّة)، فلُقِّبَ بذلك.

والثاني: أن جدَّه محمداً كانت أمه تُسمَّى (تيميَّة)، وكانت واعظة، فنُسِبَ إليها وعُرِفَ بها[(٣)].

قال ابن ناصر الدين الدمشقي: "فلَزِمَهُ هذا الاسم لقبًا مذكوراً، وصارَ لذريته من بعده عَلَمًا مشهوراً"[(٤)].

وذكر ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)، توجيهاً حسناً لسبب تَلقيبه ب(شيخ الإسلام) في كتاب (الرد الوافر)[(٥)]، وكذا بدر الدين العيني الحنفي (ت ٨٥٥هـ) في تقريظه لكتاب (الرد الوافر)[(٦)]، وذكر ابن طولون الدمشقي (ت ٩٥٣هـ) تفسير هذا اللقب عند أهل عصره، فقال: "وهو يُطلَق على المتَّبع لكتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، مع المعرفة بقواعد العلم، والتَّبحُّر في الاطلاع على أقوال العلماء، والتَّمكن من تخريج الحوادث على النصوص، ومعرفة المعقول والمنقول على الوضع المرضي"[(٧)]، ثم قال: "واشتهر به .. ابن تيمية، ولم يكن أبو الحجاج المزي يُثبتها في عصره لغير ابن تيمية وابن أبي عمر المقدسي والسبكي"[(٨)]، "وكان قاضي القُضاة أبو عبد الله ابن

---

(١) انظر: العقود الدرية (ص:٤)، الدرة اليتيمية -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣٠٩).

(٢) تَيماء: بلدة في أطراف الشام، بين الشام ووادي القرى، على طريق حجاج الشام ودمشق، انظر: معجم البلدان (٦٧/٢).

(٣) انظر: العقود الدرية (ص:٤-٥).

(٤) التبيان لبديعة البيان -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦٠٨).

(٥) انظر: الرد الوافر (ص: ٦٨-٧٣).

(٦) انظر: الرد الوافر (ص:٢٩٠-٢٩١).

(٧) نقد الطالب (ص:٥١) باختصار.

(٨) نقد الطالب (ص:٥٣-٥٤) باختصار وتصرف.

الحريري [شمس الدين الحنفي]، يقول: (إن لم يكُن ابن تيميَّة شيخَ الإسلام فمن هو؟!)"[١].

٢) مولد شيخ الإسلام ابن تيمية ونشأته:

ولد بحَرَّان[٢] يوم الإثنين العاشر -وقيل: الثاني عشر- من ربيع الأول (سنة ٦٦١هـ)[٣].

وكان والده شهاب الدين عبدالحليم (ت ٦٨٢هـ) بعد هجرته من حوران إلى دمشق، قد وَلِيَ مشيخَة (دار الحديث السُّكَّرية) بالقَصَّاعين، وبها كان سكنه، وسكن ولده -تقي الدين ابن تيمية-[٤].

ووصف ابن عبدالهادي المقدسي (ت ٧٤٤هـ) بواكير نشأته بقوله: "أما مبدأ أمره ونشأتِه: فقد نشأ من حين نشأ في حجورِ العلماء، راشِفاً كؤوسَ الفُهوم، راتِعاً في رياض التَّفقُه، ودَوحات الكتب الجامعة لكل فنٍ من الفنون، لا يَلوي إلى غير المطالعة والاشتغال، والأخذِ بمعالي الأمور، خصوصاً علم الكتاب العزيز والسنة النبوية ولوازمهما، ولم يزل على ذلك خَلَفاً صالحاً، سلفياً مُتألِّهاً، برَّاً بأمه، ورِعاً عفيفاً، عابداً ناسِكاً، صواماً قواماً، ذاكراً لله تعالى في كل أمرٍ وعلى كل حال، رجَّاعاً إلى الله تعالى في سائر الأحوال والقضايا، وقَّافاً عند حدود الله تعالى وأوامره ونواهيه، آمراً بالمعروف، ناهِيَاً عن المنكر بالمعروف"[٥].

ومما ذكره شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) عن نشأته، أنه "نشأ في تصوّنٍ تام، وعفافٍ وتألُّهٍ وتعبُّد، واقتصادٍ في الملبس والمأكل، وكان يحضر المدارس والمحافل في صِغَرِه، فيتكلَّم ويُناظر ويُفحم الكبار، ويأتي بما يتحيَّر منه أعيان البلد في العلم؛ فأفتى وله تسع عشرة سنة، بل أقل، وشرع في الجمع والتأليف من ذلك الوقت، وأكبَّ على الاشتغال"[٦]، وقال عنه أحد مشايخ حلب، بعد أن امتحن حفظه: "إن عاش هذا الصبي ليكوننَّ له شأنٌ عظيم، فإنَّ هذا لم يُرَ مثله"[٧].

وحكى أبو حفص البزار (ت ٧٤٩هـ) حادثةً عجيبةً للشيخ في صغره، إذ إن والد شيخ الإسلام

---

(١) مسالك الأبصار -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣٩٥)، البداية والنهاية (٢١٩/١٦)، الرد الوافر (ص:١٢١).

(٢) حرَّان: مدينة مشهورة بين الموصل والشام والروم. انظر: التبيان لبديعة البيان -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦٠٧).

(٣) العقود الدرية (ص: ٥)، البداية والنهاية (٣٩٥/١٥-٣٩٦)، الأعلام العلية (ص:٧٤٢).

(٤) انظر: البداية والنهاية (٥٠٩/١٥)، الرد الوافر (ص:١٧٥)، دار الحديث السكرية (ص:٣٩-٥٩).

(٥) العقود الدرية (ص:١٠).

(٦) الدرة اليتيمية -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣١١).

(٧) العقود الدرية (ص:٨).

أوصى شيخه في تعليم القرآن، أن يَعِدَهُ بأن يعطيه في كل شهر ٤٠ درهماً، إن لم ينقطع عن الحفظ والقراءة، فكان جوابه -وهو صبي- أن قال: "يا سيدي، **إني عاهدت الله تعالى، أن لا آخذ على القرآن أجراً**"، ولم يأخذها، فرأى شيخه أن هذا لا يقع من صبي، **إلا لما لله فيه من العناية**(١).

٣) طلب شيخ الإسلام ابن تيمية للعلم وتحصيله:

أما "شيوخه الذين سمع منهم أكثر من مائتي شيخ، وسمع مسند الإمام أحمد بن حنبل مرات، وسمع الكتب الستة الكبار والأجزاء(٢)، ومن مسموعاته (معجم الطبراني الكبير)، وعُني بالحديث، وقرأ ونسخ وانتقى، وتعلَّم الخط والحساب في المكتب، وحفظ القرآن، وأقبل على الفقه، وقرأ أياماً في العربية على ابن عبد القوي، ثم فهمها وأخذ يتأمَّل (كتاب سيبويه) حتى فهمه وبرع في النحو، وأقبل على التفسير إقبالاً كُلياً، حتى حاز فيه قَصَب السَّبق(٣)، وأحكم أصول الفقه، وغير ذلك، **هذا كله وهو بعد ابن بضع عشرة سنة**، فانبهرَ الفُضلاء من فرط ذكائه، وسيلان ذهنه، وقوة حافظته، وسرعة إدراكه"(٤).

وأشار ابن عبد الهادي (ت ٧٤٤هـ) إلى استمرارية ملازمة الشيخ للتحصيل العلمي بقوله: "ثم لم يَبرح شيخُنا -رحمه الله- في ازديادٍ من العلوم، ومُلازمةٍ للاشتغال والإشغال، وبَثّ العلم ونشره، والاجتهاد في سُبُل الخير، **حتى انتهت إليه الإمامة في العلم والعمل**"(٥)، ووصفه الذهبي بقوله: "وصارَ من أكابر العلماء في حياة شيوخه"(٦).

وذكر ابن كثير إشارةً تتعلّق بنبوغ الشيخ العلمي المبكّر، بقوله: "سمعتُ شيخنا تقي الدين ابن

---

(١) انظر: الأعلام العلية -ملحق بالعقود الدرية- (ص:٧٦٥).

(٢) انظر تفصيل بعض مسموعاته الحديثية: الأعلام العلية -ملحق بالعقود الدرية- (ص:٧٤٢)، ذيل التَّقييد -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦٠٦)، وذكرها ابن رجب مجملةً بقوله: "سمع (المسند) مرات، والكتب الستة، و(معجم الطبراني الكبير)، وما لا يحصى من الكتب والأجزاء" الذيل على طبقات الحنابلة -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٥٧٩).

(٣) وذكر أبو حفص البزار من شواهد تَمكُّنِهِ في التفسير أشياء منها: أنه لو قُرأت عليه آياتٌ في مجلس الدرس، ينقضي المجلس، وهو لا يزال في بعض آيةٍ منها، بل لو قُرأت عليه أيُّ آيةٍ فإنه يشرعُ في تفسيرها، دون تحضيرٍ مُسبقٍ لها. انظر: الأعلام العلية -ملحق بالعقود الدرية- (ص:٧٤٤).

(٤) العقود الدرية (ص:٧-٨).

(٥) العقود الدرية (ص:١٢).

(٦) مختصر طبقات علماء الحديث -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٢٩٨).

تيمية، وشيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي، يقول كل منهما للآخر: (هذا الرجل [أي: ابن جعوان الدمشقي(ت٦٨٢هـ)]، قرأ (مسند الإمام أحمد) -وهما يسمعان-، فلم يُضبط عليه لحَنةٌ مُتَّفقٌ عليها)؛ **وناهيكَ بهذين ثناءً على هذا، وهما هما**"(١)، وكان عُمر شيخ الإسلام إذ ذاك دون العشرين سنة.

وأشار أبو حفصٍ البزار (ت ٧٤٩هـ) إلى صلاح مَنشئِهِ، وطيبِ أصله، وكريمِ خِصاله، بقوله: "**وكان العلم كأنه قد اختلطَ بلحمه ودمه وسائره**، فإنه لم يكن له مُستعاراً، بل كان له شِعاراً ودِثاراً، لم يزل آباؤه أهل الدراية التامة والنقد، والقدم الراسخة في الفَضل، **لكن جمعَ الله له ما خرق بمثلهِ العادة**، ووفَّقهُ في جميع عُمرهِ لأعلامِ السعادة، وجعل مآثِرَه لإمامته أكبرَ شهادة"(٢).

وقال ابن أيبك الصفدي (ت ٧٤٩هـ) عن نشأة الشيخ العلمية: "وكان من صِغَرِه حريصًا على الطلب، مُجِدّاً على التَّحصيل والدَّأب، ولا يُؤْثر على الاشتغال لذةً، ولا يرى أن تَضِيع لحظةٌ منه في البطالة فذَّةً، **يذهلُ عن نفسه ويغيب في لذة العلم عن حِسُّه**، لا يطلبُ أكلاً إلا إذا حضر لديه، ولا يرتاحُ إلى طعامٍ ولا شرابٍ في أبرديْه"(٣).

وقال ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) واصفاً طريقة تحصيل الشَّيخ لأنواع العلوم: "قرأ بنفسه ونسخ (سنن أبي داود)، وحصّل الأجزاء، ونظر في الرجال والعلل، وتفقَّه وتمهَّر وتقدّم، وصنّف ودرّس وأفتى، وفاق الأقران، **وصار عجبًا في سرعة الاستحضار وقوّة الجنان، والتّوسُّع في المنقول والمعقول، والاطلاع على مذاهب السلف والخلف**"(٤).

وعن مَلَكَة الحِفظ التي امتاز بها الشيخ، يقول جمال الدين السُّرمري (ت ٧٧٦هـ): "ومن عجائب ما وقع في الحفظ من أهل زماننا: أنَّ ابن تيمية كان يمرُّ بالكتاب مطالعةً مرّة، فينتقشُ في ذهنه وينقله في مصنَّفاته، بلفظه ومعناه"(٥)، ووصفَ الحافظ أبو حفص البزار (ت ٧٤٩هـ) استيعابه للمحفوظات، بقوله: "كأن جميع المنقول عن الرسول ﷺ وأصحابه والعلماء فيه، من الأولين والآخرين؛ مُتَصوَّرٌ مسطورٌ بإزائه، يقول ما شاء الله، ويذكر ما يشاء، وهذا قد اتفق عليه كلُّ من

(١) البداية والنهاية (١٥/٥٠٨).

(٢) الأعلام العلية -ملحق بالعقود الدرية- (ص:٧٤٣).

(٣) أعيان العصر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٤٦٣).

(٤) الدرر الكامنة -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦٤٧).

(٥) الدرر الكامنة -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦٥٦).

رآه، أو وقف على شيءٍ من علمه"[١]، وقد ذكر أن أوّل محفوظاته الحديثية كان هو كتاب (الجمع بين الصحيحين) للإمام الحميدي.

٤) شيوخ شيخ الإسلام ابن تيمية وتلاميذه:

أفاد شيخ الإسلام ابن تيمية من جملةٍ من أهل العلم في زمانه[٢]، كان من أبرزهم:

١- والده شهاب الدين عبدالحليم ابن تيمية الحراني (ت ٦٨٢هـ)[٣]، أخذ عنه الفقه والأصول.

٢- شمس الدين عبدالرحمن بن أبي عمر المقدسي (ت ٦٨٢هـ)[٤]، أخذ عنه الفقه والأصول.

٣- شمس الدين ابن عبد القوي المقدسي المرداوي الحنبلي (ت ٦٩٩هـ)، قرأ عليه العربية[٥].

٣- زين الدين ابن المنجى التَّنوخي الحنبلي (ت ٦٩٥هـ)[٦].

---

(١) الأعلام العلية -ملحق بالعقود الدرية- (ص:٧٤٦)، وينظر: (ص:٧٤٣) عما ذكره عن أول محفوظات الشيخ الحديثية.

(٢) قال بكر أبو زيد -رحمه الله-: "أخذ عن أكثر من مائتي شيخ، **كلهم دَماشِقَة، وجُلُّهم حنابلة**"، ثم قال: "ومجموع من سُمِّيَ منهم في هذا الجامع ستةٌ وثلاثون شيخاً" الجامع لسيرة شيخ الإسلام -المقدمة- (ص:٢٢).

(٣) ترجمته: شهاب الدين عبد الحليم بن عبدالسلام ابن تيميَّة الحرَّاني ثم الدمشقي الحنبلي، تفقَّه بوالده، وله إجازة من: ابن الزبيدي والسهروردي والعز ابن الأثير. البداية والنهاية (٥٠٩/١٥)، المنهل الصافي (٧/ ١٤٧)، تاريخ الإسلام (٥١/ ١٠٤) ورد فيه: "كان الشيخ شهاب الدين من أنجم الهدى، وإنما اختفى بين نور القمر وضوء الشمس"، ذيل طبقات الحنابلة (١٨٥/٤) قال ابن رجب معلقاً: "يُشير إلى أبيه، وابنه الشيخ تقي الدين، فإن فضائله وعلومه، انغمرَت بين فضائلهما وعلومهما".

(٤) ترجمته: القاضي شمس الدين عبد الرحمن بن أبي عمر محمد ابن قدامة المقدسي ثم الصالحي الحنبلي، الملقب: بشيخ الجبل وشيخ الإسلام، أخذ عن: الموفق ابن قدامة والضياء المقدسي والسيف الآمدي، وأجاز له ابن الجوزي، انتهت إليه رئاسة المذهب في عصره، وامتزجت سيرته بأنواع من التعبُّد وسلوك هدي السلف الكرام، أخذ عنه ابن تيمية، حدَّث عنه: النووي والمزي والبرهان الفزاري والبرزالي وابن مسلم، وأجاز الذهبي بمروياته، له (شرح المقنع). البداية والنهاية (٥٠٧/١٥)، تاريخ الإسلام (١٠٦/٥١)، فوات الوفيات (٢/ ٢٩٢)، المقصد الارشد (٢/ ١٠٩) ورد فيه: "ولي قضاء الحنابلة بالشام مدةً تزيد على اثنتي عشرة سنة، على كرهٍ منه، ولم يتناول عليه معلوماً، ثم عزل نفسه في آخر عمره".

(٥) ترجمته: شمس الدين محمد بن عبد القوي المرداوي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي النحوي، أخذ عن: الشمس بن أبي عمر المقدسي والجمال ابن مالك النحوي، أخذ عنه: ابن تيمية وابن مسلم وابن جملة، سمع منه الذهبي، له (قصيدة دالية في الفقه) (المنتقى من شرح العمدة). ذيل طبقات الحنابلة (٣٠٧/٤)، أعيان العصر (٤/ ٥١٦)، طبقات الحفاظ للذهبي (٤/ ١٨٥).

(٦) ترجمته: زين الدين منجى بن عثمان ابن المنجى التَّنوخي المعري الأصل الدمشقي الحنبلي، أخذ عن: الجمال ابن مالك والكمال التفليسي، انتهت إليه رئاسة مذهبه بالشام، أخذ عنه: ابن تيمية والشمس البعلي، سمع منه: المزي والبرزالي، له (شرح المقنع) (تفسير القرآن الكريم). المقصد الأرشد (٢٧١/٢) ورد فيه: "جلس في الجامع للإشغال والفتوى ثلاثين سنةً متبرعاً"، الجوهر المنضد (١/ ٨٨)، البداية والنهاية (٥٩٣/١٥)، ذيل طبقات الحنابلة (٢٧١/٤)، جمع الجيوش والدساكر (ص:٣٩٣).

٤- زين الدين أحمد ابن نعمة المقدسي (ت ٦٦٨هـ)[1]، سمع منه الحديث.

٥- فخر الدين ابن البخاري المقدسي (ت ٦٩٠هـ)[2]، سمع منه الحديث.

- ومن أشهر تلاميذه والآخذين عنه:

١- شرف الدين محمد بن سعد الدين ابن بخيخ الحراني (ت ٧٢٣هـ)[3].

٢- شهاب الدين أحمد ابن مُرِّي البعلي الحنبلي (ت بعد ٧٢٨هـ)[4].

٣- القاضي برهان الدين إبراهيم الزُرَعي الحنبلي (ت ٧٤١هـ)[5].

---

(١) ترجمته: مسند الوقت زين الدين أحمد بن عبد الدايم ابن نعمة المقدسي الحنبلي، أخذ الفقه عن الموفق ابن قدامة، وسمع من: ابن طبرزد والخشوعي وعبد الغني المقدسي، وحدَّث ستين سنة، وكتب ألفي جزء، روى عنه: الشرف الدمياطي وابن دقيق العيد وابن تيمية. البداية والنهاية (٤٢٥/١٥)، ذيل طبقات الحنابلة (٩٦/٤)، فوات الوفيات (١/ ٨٢)، الوافي بالوفيات (٧/ ٢٣).

(٢) ترجمته: فخر الدين علي بن أحمد المقدسي الصالحي الحنبلي، الشهير: بابن البخاري، أخذ الفقه عن الموفق ابن قدامة، تفرَّد بعلو الإسناد وبرواياتٍ كثيرة لطول عمره، وسمع منه الخلق الكثير والجم الغَفير، وألحق الأحفاد بالأجداد، ونزل الناس بموته درجة، سمع منه وروى عنه: الزكي المنذري والشرف الدمياطي وابن دقيق العيد والبدر ابن جماعة وابن صصرى والتقي ابن حمزة والمزي والبرزالي والشريشي وابن تيمية. البداية والنهاية (٥٥٣/١٥)، ذيل طبقات الحنابلة (٢٤١/٤) ورد فيه: "قال الذهبي: (وهو آخر من كان في الدنيا بينه وبين النبي ﷺ ثمانية رجال ثقات)، قلت: يريد بالسماع المتصل"، الوافي بالوفيات (٢٠/ ١٢١) ورد فيه: "قال العلامة ابن تيمية: (ينشرح صدري إذا أدخلت ابن البخاري بيني وبين رسول الله ﷺ في حديث)".

(٣) ترجمته: شرف الدين محمد بن سعد الله ابن بخيخ الحراني ثم الدمشقي الحنبلي، صحب ابن تيمية ولازمه وأذن له في الإفتاء، طلب الحديث ولم يكثر، سمع منه الذهبي. ذيل طبقات الحنابلة (٤٥٣/٤)، الرد الوافر (ص:١٠٨)، المقصد الارشد (٢/ ٤١٦)، البداية والنهاية (١٧١/١٦) ورد فيه: "صحب شيخنا العلامة ابن تيمية، وكان معه في مواطن كبار صعبة، لا يستطيع الإقدام عليها إلا الأبطال الخلَّص الخواص، وسجن معه، وكان من خدامه وخواصِّ أصحابه، ينال فيه الأذى، وأوذي بسببه مرات، وكل ما له في ازديادٍ ومحبةٍ فيه، وصبرٍ على أذى أعدائه".

(٤) ترجمته: شهاب الدين أحمد بن محمد بن مُرِّي البعلي الحنبلي، امتحن في مسألة التوسل بالنبي عند القاضي الإخنائي المالكي، فضُرب وسجن ثم نُفي. الدرر الكامنة (٣٥٨/١)، أعيان العصر (٣٣٨/١) ورد فيه: "كان في مبدأ حاله منحرفاً عن الشيخ تقي الدين بن تيمية، **وممن يَحطُّ** عليه، فلم يزل به أصحابه إلى أن اجتمع به **فمالَ إليه، وأحبّه ولازَمَه، وترك كلَّ ما هو فيه، وتلمذَ له**"، البداية والنهاية (١٨٢/١٦)، المقفى الكبير (١/ ٤٠١) ورد فيه: "سلك طريق ابن تيمية في الإنكار على الصوفية، والتَّشنيع على مذاهبهم، ثم تعرَّض إلى ما لا ينبغي فذكر مسألة الزيارة والاستغاثة، فصاح به من حضر من الصوفية، ووثبوا عليه".

(٥) ترجمته: القاضي برهان الدين إبراهيم بن أحمد الزرعي ثم الدمشقي الحنبلي، أخذ عن: الكمال ابن الزملكاني وابن تيمية والجلال القزويني، ولم يصنف كتاباً معروفاً. ذيل طبقات الحنابلة (١٠١/٥)، الدرر الكامنة (١٥/١)، تاريخ ابن شهبة (١٣٨/٢) جاء فيه: أنه ولي التَّدريس بالمدرسة الحنبلية، خلفاً لشيخ الإسلام، وكان يرمى باعتقاد الأشعرية، واستاءَ منه مُحِبي الشيخ، أعيان

٤- الشريف عماد الدين إسماعيل الدمشقي الخشَّاب (ت ٧٤٤هـ)(١).

٥- شمس الدين محمد ابن عبد الهادي المقدسي (ت ٧٤٤هـ)(٢).

٦- شمس الدين محمد بن أحمد التركماني الذهبي (ت ٧٤٨هـ)(٣).

٧- القاضي فخر الدين ابن الصائغ الأنصاري (ت ٧٤٨هـ)(٤).

٨- سراج الدين عمر بن علي البزار البغدادي (ت ٧٤٩هـ)(٥).

العصر (٤٤/١) ورد فيه: "رأيتُهُ يحضر دروس العلامة ابن تيمية كثيراً، ويأخذ من فوائده ما شادَ به مجداً أثيلاً أثيراً"، الوافي بالوفيات (٢٠٤/٥) ورد فيه: "ولم يكن في أصول الدين حنبلياً، والله أعلم".

(١) ترجمته: عماد الدين إسماعيل بن ناهض الحسيني الدمشقي الخشَّاب، ممن واظب الأخذ عن ابن تيمية وانتفع به، وكان من جملة أنصاره وأعوانه على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، سمع منه البرزالي وذكره في معجمه. الوفيات (٤٥٠/١)، تاريخ ابن شهبة (٣٧٦/٢)، البداية والنهاية (٣١٩/١٦)، الدرر الكامنة (١/ ٤٥٥).

(٢) ترجمته: الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي ابن قدامة المقدسي ثم الصالحي الحنبلي، سمع من: التقي بن حمزة، أخذ عن: ابن مسلم وابن تيمية والمجد الحراني والمزي ولازمه، من أقرانه: الذهبي والعماد ابن كثير، توفي قبل سن الأربعين، قيل فيه: (لو عاشَ لكان آية)، له (المحرر في أحاديث الأحكام) (الصارم المنكي في الرد على السبكي) (العقود الدرية في ترجمة ابن تيمية). البداية والنهاية (٣٢٠/١٦) ورد فيه: "حصَّل من العلوم ما لا يبلغه الشيوخ الكبار"، تاريخ ابن شهبة (٣٩٤/٢)، الرد الوافر (ص:٨٠)، ذيل طبقات الحنابلة (٥/ ١١٦)، وينظر خبر تتلمذه على الشيخ: العقود الدرية (ص:٣٩٥).

(٣) ترجمته: الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد التركماني الفارقي الأصل الدمشقي الشافعي، الشهير: بالذهبي، أقبل بجهده على علم القراءات والحديث والتاريخ والتراجم، وانتهت إليه الرئاسة في معرفة الحديث وعلومه، سمع من: الدمياطي وابن دقيق العيد، شيوخه في (معجمه الكبير) أزيد من ألف ومائتين بالسماع والإجازة، سمع منه: العلائي والعز ابن جماعة وابن رافع والبرهان ابن جماعة، أخذ عنه: التاج السبكي والصفدي، له (تاريخ الإسلام) (سير أعلام النبلاء) (ميزان الاعتدال). البداية والنهاية (٣٤٠/١٦)، الرد الوافر (ص:٨٣)، طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ١٠٣) ورد فيه: "كان شديد الميل إلى آراء الحنابلة، كثير الإزراء بأهل السنة" [يعني: الأشعرية]، ذيل العراقي على العبر (ص:٩٤)، المقفى الكبير (٥/ ١٢٣).

(٤) ترجمته: فخر الدين محمد بن محمد ابن الصائغ الأنصاري الدمشقي، تولى قضاء العسكر، أجاز له: الشمس بن أبي عمر وابن البخاري، وصحب ابن تيمية. الوفيات لابن رافع (٤٢/٢)، وانظر: البداية والنهاية (٣٠٣/١٦) ورد فيه: "فرح بولايته [القضاء] أصحاب الشيخ ابن تيمية، وذلك لأنه من أخصِّ من صحبه قديماً، وأخذ عنه فوائد كثيرةً وعلوماً".

(٥) ترجمته: الحافظ سراج الدين عمر بن علي البزار الأزجي البغدادي الحنبلي، أخذ عن: ابن تيمية وابن الشحنة، سمع منه ابن رجب، وصنف كثيراً في الحديث وعلومه، له (الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية). تاريخ ابن شهبة (٦١٤/٢)، الرد الوافر (ص:٢٣٢)، ذيل طبقات الحنابلة (١٤٦/٥)، تسهيل السابلة (٢/ ١٠٨٨)، الدرر الكامنة (٤/ ٢١١)، وانظر: الأعلام العلية (ص:٧٦٠) وفيه تأسُّفِهِ على انقضاء زمن ملازمته للشيخ -رحمه الله-.

٩- أبو عبد الله بن رُشَيِّق المالكي (ت ٧٤٩هـ)[١].

١٠- زين الدين عمر بن سعد الدين ابن بخيخ الحراني (ت ٧٤٩هـ)[٢].

١١- شمس الدين محمد الزرعي الدمشقي، المعروف: بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)[٣].

١٢- شمس الدين محمد ابن مفلح المقدسي الحنبلي (ت ٧٦٣هـ)[٤].

١٣- شرف الدين أحمد بن الحسن ابن قدامة، الشهير: بابن قاضي الجبل (ت ٧٧١هـ)[٥].

---

(١) ترجمته: محمد بن عبد الله ابن رُشَيِّق المغربي المالكي، كان من أخص أصحاب ابن تيمية، وأكثرهم كتابةً لكلامه وحرصاً على جمعه، وكان ديّناً عابداً كثير التلاوة. العقود الدرية (ص:٣٩)، تاريخ ابن شهبة (٢/٦٥٥)، البداية والنهاية (١٦/٣٤٧).

(٢) ترجمته: القاضي زين الدين عمر بن سعد الله ابن بخيخ الحراني الحنبلي، تخرَّج بابن تيمية وبغيره، سمع من ابن البخاري وأجاز له، وكان مشكوراً في القضاء. ذيل طبقات الحنابلة (٥/١٤٢)، البداية والنهاية (١٦/٣٤٤)، تاريخ ابن شهبة (٢/٦١٢)، الرد الوافر (ص:٢٢٨)، أعيان العصر (٣/ ٦٢٩) ورد فيه: "كان يقول برأي ابن تيمية في المسائل التي انفرد بها، ووقع له ما وقع بسببها، ويحكم بها وتُسَطَّر، وكان التقي السبكي يتألم ويتأذى منه، ولا ينفذ ما يحكم به ولا ما يراه، ونازعه في ذلك مراتٍ ولم يرجع"، وقد وصفه التقي السبكي بقوله: "ومنه ما اشتهرَ عند الخاص والعام، من انتحاله أقوال ابن تيمية في كل شيء، ووقوفه عندها، وتمسّكه بها، وحكمه بها، سواءٌ أكانت مذهباً أم لا، هذا في الأحكام الفرعية، **دَع ذكر الاعتقادات التي يتبعه فيها**"، من مجموع خطي فيه رسائل للسبكي (الورقة: ٩١)، بواسطة كتاب: بيان زغل العلم، هامش (ص:٦٤).

(٣) ترجمته: شمس الدين محمد بن أبي بكر الزُّرَعي الأصل الدمشقي الحنبلي، الشهير: بابن قيم الجوزية، أخذ عن: ابن أبي الفتح البعلي والصفي الأرموي وابن تيمية ولازمه (١٦ سنة) وقرأ عليه كثيراً من تصانيفه، سمع من: التقي ابن حمزة والبدر ابن جماعة، من أقرانه العماد ابن كثير، أخذ عنه ابن عبدالهادي، سمع منه ابن رجب، أفاد منه الصفدي، عرف بكثرة العبادة والتَّأله والحرص على تحصيل الكتب، له (زاد المعاد في هدي خير العباد) (مدراج السالكين) (الكافية الشافية) نظم في نحو ستة آلاف بيت. أعيان العصر (٤/ ٣٦٦) ورد فيه: "كان يسلك طريق العلامة ابن تيمية في جميع أحواله، ومقالاته التي تفرَّد بها، والوقوفِ عند نص أقواله"، تاريخ ابن شهبة (٣/١٦)، الرد الوافر (ص:١٤٥)، ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٥/ ١٧٣) ورد فيه: "ما رأيت أوسع منه علماً .. وقد امتحن وأوذي مرات"، البداية والنهاية (١٦/٣٥٣) ورد فيه: "لازم ابن تيمية من (سنة ٧١٢هـ) إلى أن مات، فأخذ عنه علماً جماً، مع ما سلف له من الاشتغال .. وكنت من أصحب الناس له، وأحب الناس إليه" بتصرف.

(٤) ترجمته: القاضي شمس الدين محمد ابن مفلح المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، أخذ عن: ابن تيمية والبرهان الزرعي، ولازم القاضي ابن مسلم، أفاد من: المزي والذهبي وكانا يعظمانه، وأثنى عليه التقي السبكي، برع في فروع مذهب الإمام أحمد، له (الفروع) (شرح المقنع) (الآداب الشرعية). | البداية والنهاية (١٦/٤٣٢)، أعيان العصر (٥/ ٢٦٩)، الدرر الكامنة (٦/ ١٤)، المقصد الأرشد (٢/ ٥١٧) ورد فيه: "حضر عند الشيخ ابن تيمية، ونقل عنه كثيراً، وكان يقول له: (ما أنت ابن مفلح؛ أنت مفلح)، وكان أخبر الناس بمسائله واختياراته، حتى إن ابن القيم كان يراجعه في ذلك".

(٥) ترجمته: القاضي شرف الدين أحمد بن الحسن المقدسي ثم الصالحي الحنبلي، الشهير: بابن قاضي الجبل، أخذ عن ابن تيمية وأذن له في الإفتاء، له (الفائق) في الفقه (كتاب في أصول الفقه) (شرح أحاديث الأحكام). الدرر الكامنة (١/١٣٨)، الرد

١٤- عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)[١].

٥) آثار شيخ الإسلام ابن تيمية العلمية ومؤلفاته[٢]:

أشار شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) إلى سمةٍ من أبرز سمات شخصية شيخ الإسلام ابن تيمية العلمية؛ وهي كثرة تصانيفه، وسرعة كتابته وتأليفه، وذلك بقوله: "يكتب في اليوم والليلة من التفسير أو من الفقه أو من الأصلين، أو من الردّ على الفلاسفة والأوائل، نحواً من أربع كراريس أو أَزيد، **وما أُبعِدُ أن تصانيفه إلى الآن تبلغ خمسمائة مجلد**، وله في غير مسألةٍ مصنفٌ مفردٌ في مجلدة؛ كمسألة التحليل، ..، وقد جمع أصحابه من فتاويه نحواً من ست مجلداتٍ كبار"[٣].

ومن أبرز مؤلفاته هذه -لا سيما العقدية منها-، والتي طُبعت مفردةً، ما يلي[٤]:

١- الصارم المسلول على شاتم الرسول[٥].

٢- شرح العمدة في الفقه[٦].

٣- اقتضاء الصراط المستقيم في مخالفة أصحاب الجحيم[٧].

الوافر (ص:١٦٠)، المنهل الصافي (١/٢٨٤)، معجم المؤلفين (١/ ١٩٤)، ذيل طبقات الحنابلة (٥/١٨٠) ورد فيه: "له معرفةٌ بالعلوم الأدبية والفنون القديمة الأولية، وكيف لا وهو تلميذ ابن تيمية، وقد قرأ عليه مصنفاتٍ في علوم شتى، واشتغل كثيراً".

(١) ترجمته: الحافظ عماد الدين إسماعيل ابن كثير القرشي البصروي ثم الدمشقي الشافعي، أخذ عن: البرهان الفزاري والمزي وابن تيمية والبرزالي والذهبي، وأخذ عنه: الزين العراقي والشهاب ابن حجي، غلب عليه الاشتغال بالحديث على طريقة فقهاء المحدثين، له (تفسير القرآن العظيم) (البداية والنهاية) (جامع المسانيد). العقد المذهب (ص:٤٢٨)، الدرر الكامنة (١/ ٤٤٥)، تاريخ ابن شهبة (٣/٤١٦) ورد فيه: "ولازم ابن تيمية، وعُرِفَ بصحبته"، الرد الوافر (ص:١٨٥) ورد فيه: "ودفن بوصيةٍ منه في تربة شيخ الإسلام ابن تيمية"، ذيل ابن العراقي على العبر (٢/ ٣٦٠) ورد فيه: "وكانت له خصوصيةٌ بالشيخ ابن تيمية ومناضلةٌ عنه، **واتباعٌ له في كثيرٍ من آرائه**، وكان يفتي برأيه في مسألة الطلاق؛ وامتحن بسبب ذلك وأوذي".

(٢) ينظر لمسرَد أسماء مؤلفات الشيخ: أسماء مؤلفات شيخ الإسلام لابن رُشيق -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣٥٠)، ومختصر طبقات علماء الحديث -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣٠٠).

(٣) انظر: الدرة اليتيمية -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣١٣) باختصار.

(٤) راعَيت في ترتيب هذه المؤلفات ما ذكره الدكتور حماد الحماد، في ورقته العلمية التي اعتنت بترتيب مؤلفات شيخ الإسلام حسب التَّسلسُل التاريخي لتصنيفها، والتي قام بنشرها نشرةً إلكترونية بتاريخ ١٤٤٠/٧/٧هـ.

(٥) طبع بتحقيق: محمد الحلواني، ومحمد شودري، نشر: دار رمادي، انظر سبب تأليف الكتاب: البداية والنهاية (١٥/٥٧٥).

(٦) طبع بتحقيق: محمد أجمل الإصلاحي ومحمد عزير شمس، نشر: دار عالم الفوائد.

(٧) طبع بتحقيق: د. ناصر العقل، نشر: مكتبة الرشد.

٤- تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل[١].

٥- الفتوى الحموية[٢].

٦- العقيدة الواسطية[٣].

٧- جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية[٤].

٨- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية[٥].

٩- (التّسعينية) في الرد على بدعة الكلام النَّفسي[٦].

١٠- (الاستقامة) في مسألة السَّماع البدعي[٧].

١١- (بُغية المُرتاد) في الرد على أهل الوحدة[٨].

١٢- الرَّد على المنطقيين[٩].

١٣- شرح عقيدة الأصبهاني[١٠].

١٤- الرد على أبي الحسن الشّاذلي[١١].

١٥- الاستغاثة في الرد على البكري[١٢].

١٦- درء تعارض العقل والنقل[١٣].

---

(١) طبع بتحقيق: محمد عزير شمس، وعلي بن محمد العمران، نشر: دار عالم الفوائد.

(٢) طبعت بتحقيق: د. دغش بن شبيب العجمي، نشر: دار الخزانة.

(٣) طبعت بتحقيق: د. دغش بن شبيب العجمي، نشر: مكتبة أهل الأثر.

(٤) عُثر على قطعتين منه، وطُبِعَتا في مجلد لطيف، نشر: دار عالم الفوائد، بتحقيق: محمد عزير شمس، انظر سبب تأليف الكتاب: البداية والنهاية (١٦/٨٤).

(٥) طبع ما وجد من هذا الكتاب في ثمانية مجلَّدات، بمجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، بتحقيق عدد من الباحثين.

(٦) طبع بتحقيق: د.محمد بن إبراهيم العجلان، نشر: دار المعارف، انظر سبب تأليف الكتاب: العقود الدرية (ص:٣٠٩)، البداية والنهاية، أحداث ٧٠٦هـ (١٦/٥١).

(٧) طبع بتحقيق: د.محمد رشاد سالم، نشر: جامعة الإمام بالرياض.

(٨) طبع بتحقيق: د.موسى بن سليمان الدويش، نشر: مكتبة العلوم والحكم.

(٩) طبع بتحقيق: عبدالصمد شرف الدين الكتبي، نشر: مؤسسة الريان.

(١٠) طبع بتحقيق: د.محمد بن عودة السعوي، نشر: مكتبة دار المنهاج.

(١١) طبع بتحقيق: د.علي بن محمد العمران، نشر: دار عالم الفوائد.

(١٢) طبع بتحقيق: د.عبدالله بن دجين السهلي، نشر: مكتبة دار المنهاج.

(١٣) طبع بتحقيق: د. محمد رشاد سالم، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٧- (الصفدية) في الرد على منكري النبوة[١].

١٨- (منهاج السنة النبوية) في نقض كلام الشيعة القدرية[٢].

١٩- الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان[٣].

٢٠- الإيمان الكبير[٤].

٢١- الجواب الصحيح لمن حرَّف دين المسيح[٥].

٢٢- كتاب في الوسيلة[٦].

٢٣- الرسالة التدمرية[٧].

٢٤- كتاب النبوات[٨].

٢٥- (الإخنائية) في الرد على الإخنائي قاضي المالكية[٩].

٢٦- تفسير آيات أشكلت على العلماء[١٠].

وغيرها الكثير من المسائل والرسائل المستقلَّة، وقد ذكر ابن عبدالهادي (ت ٧٤٤هـ) أن رسائل الشيخ وفتاويه مما يصعُب حصرها، وذلك قبل أن يسرُدَ أسماء ما وقف عليه منها، حيث قال: "وللشيخ -رحمه الله- من المصنَّفات والفتاوى والقواعد والأجوبة والرَّسائل، وغير ذلك من الفوائد **مالا ينضبط**، ولا أعلم أحداً من مُتقدِّمي الأئمة ولا متأخّريها جمع مثل ما جمع، ولا صنَّف نحو ما

(١) طبع بتحقيق: سيد الجليمي وأيمن الدمشقي، نشر: دار أضواء السلف.

(٢) طبِع بتحقيق: د.محمد رشاد سالم، نشر: جامعة الإمام، انظر سبب تأليف الكتاب: البداية والنهاية (١٩٣/١٦).

(٣) طبع بتحقيق: د.عبدالرحمن بن عبدالكريم اليحيى، نشر: مكتبة دار المنهاج.

(٤) طبع بتحقيق: الشبراوي بن أبي المعاطي المصري، نشر: دار العاصمة.

(٥) حقِّق في ثلاث رسائل جامعية، بجامعة الإمام محمد بن سعود، ونشر عن دار العاصمة.

(٦) طبع بتحقيق: د.حمد العصلاني، نشر: دار إيلاف الدولية.

(٧) طبعت بتحقق: د.محمد بن عودة السعوي، نشر: مكتبة دار المنهاج.

(٨) طبع بتحقيق: د.عبدالعزيز بن صالح الطويان، نشر: دار أضواء السلف.

(٩) طبع بتحقيق: د.فواز محمد العوضي، نشر: مكتبة النهج الواضح.

(١٠) طبعت فصول من تفسير هذه الآيات، ضمن (مجموع الفتاوى)، في المجلدات (١٤،١٥،١٦)، ثم طبعت مستقلةً مع غيرها بعنوان: (تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء)، بتحقيق: عبدالعزيز بن محمد الخليفة، نشر: مكتبة الرشد، انظر: العقود الدرية (ص:٤٠) (ص:٤٣٥).

صنَّف، ولا قريباً من ذلك، **مع أن أكثر تَصانيفه إنما أملاها من حفظه، وكثيراً منها صنَّفه في الحبس،** وليس عنده ما يحتاج إليه من الكتب"[١]، وقال في موضعٍ آخر: "وله أجوبةٌ كثيرةٌ في أحاديث يُسئَل عنها من صحيحٍ يشرحه، وضعيفٍ يبيّنُ ضعفه، وباطلٍ ينبّه على بطلانه، وله من الأجوبة والقواعد شيءٌ كثير -غير ما تقدَّم ذكره-، **يشقُّ ضبطه وإحصاؤه، ويعسُر حصرُه واستقصاؤه**"[٢]، ثم قال: "ولما حبس تفرَّقت أتباعه، وتفرَّقت كتبه، **وخوَّفوا أصحابه من أن يظهروا كتبه**= ذهب كل أحدٍ بما عنده وأخفاه ولم يظهروا كتبه، فبقي هذا يهرب بما عنده، وهذا يبيعه أو يهبُه، وهذا يُخفيه ويودِعُه، ..، ولولا أن الله تعالى لطف وأعان، ومنَّ وأنعم، **وخرق العادة في حفظ أعيان كتبه وتصانيفه؛ لما أمكن أحداً أن يجمعها**، ولقد رأيتُ من خرق العادة، في حفظ كتبه وجمعها، وإصلاحِ ما فسد منها، وردِّ ما ذهب منها =ما لو ذكرتُه لكان عجباً، يعلمُ به كل مُنصف، **أن لله عنايةٌ به وبكلامه، لأنه يذبُّ عن سنة نبيه** ﷺ تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين"[٣].

وقال علم الدين البرزالي (ت ٧٣٩هـ) في إشارةٍ منه إلى طبيعة تصانيف شيخ الإسلام ابن تيمية: "وله تصانيف كثيرة، وتعاليقُ مفيدةٌ في الأصول والفروع، كَمُلَ منها جملة؛ وبُيِّضَت وكُتبت عنه، وقُرئت عليه أو بعضها، **وجملةٌ كبيرةٌ لم يُكملها، وجملةٌ كمَّلها، ولم تُبيَّض إلى الآن**"[٤]، وقال المقريزي (ت ٨٤٥هـ) وهو يصف حال مؤلفات الشيخ في زمانه: "وأكثر مصنفاته مسوداتٌ لم تبيَّض، **وأكثر ما يوجد منها الآن بأيدي الناس قليلٌ من كثير، فإنه أُحرِقَ منها شيءٌ كثير**، ولا قوة إلا بالله"[٥].

وقال أبو حفص البزار (ت ٧٤٩هـ): "وأما مؤلفاته ومصنفاته فإنها أكثرُ من أن أَقدِرَ على إحصائها، ..، وهي منشورةٌ في البلدان، **فقلَّ بلدٌ نزلتُه إلا ورأيتُ فيه من تصانيفه**"[٦].

وقال الشّهاب ابن مري البعلي (ت بعد ٧٢٨هـ): "صارت -إن شاء الله- تعالى مؤلفات شيخنا: **ذخيرةً صالحةً للإسلام وأهلِه، وخزانةً عظيمةً لمن يُؤَلِّفُ منها وينقُل، وينصُر الطَّريقة السَّلفية على**

---

(١) العقود الدرية (ص:٣٧)، وانظر ما ذكره أبو حفص البزار من عجيب استحضار الشيخ لمحفوظاته، أثناء التأليف وهو في الحبس: الأعلام العلية -ملحق بالعقود الدرية- (ص:٧٤٥).

(٢) العقود الدرية (ص:١٠٧).

(٣) العقود الدرية (ص:١٠٩) باختصار.

(٤) البداية والنهاية (٢١١/١٦).

(٥) المقفى الكبير (١/ ٢٨٤).

(٦) الأعلام العلية -ملحق بالعقود الدرية- (ص:٧٤٦).

قواعدها، ويستَخرِج ويختصر إلى آخر الدهر -إن شاء الله تعالى-"[١].

وأقسم الشِّهاب ابن مُري قسمه المشهور، بقوله: "ووالله -إن شاء الله-، ليُقيمنَّ الله سبحانه لِنَصرِ هذا الكلام، ونشرِهِ وتدوينه وتفَهُّمِهِ، واستخراجِ مقاصده، واستحسانِ عجائبه وغرائبه =رجالاً هم إلى الآن في أصلاب آبائهم"[٢].

وذكر الشِّهاب ابن مري جملةً من مميزات مؤلفات الشيخ -رحمه الله-، بقوله: "وقد عُلِمَ أن لكُتبه من الخصوصية والنَّفع والصحة، والبَسط والتَّحقيق، والإتقان والكمال، وتسهيل العبارات، وجمع أشتاتِ المتفرقات، **والنُّطق في مضايق الأبواب، بحقائقِ فَصلِ الخِطاب**، ما ليس لأكثر المصنّفين، في أبواب مسائل أصول الدين، وغيرها من مسائل المحقِّقين"[٣]، ثم شرعَ في بيان أصل الأصول المنهجية في مؤلفات الشيخ: وهو استحالة وقوع التَّعارُض بين المنقولات الصَّحيحة، والمعقولات الصَّريحة[٤].

٦) مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهي والعقدي:

أما عن مذهب شيخ الإسلام العقدي؛ فقد نشأ الشيخ -في أول عمره- على ما تلقَّنَه في بيئته العلمية عن أشياخه، مما هو مشهورٌ بينهم من مقرَّرات الاعتقاد والسلوك، ومن الإشارات المهمة في كلام الشيخ، الدّالةِ على هذا المعنى قوله: "أنا وغيري **كنا على مذهب الآباء في ذلك**، نقول في (الأصلين)[٥] بقول أهل البدع"[٦]، ثم قال: "فلما تَبيَّن لنا ما جاء به الرسول، دارَ الأمرُ بين أن نَتَّبِعَ ما أنزلَ الله، أو **نَتَّبِعَ ما وجدنا عليه آباءنا، فكان الواجب هو اتباع الرسول**، ..، فالواجب اتباع

---

(١) رسالة شهاب الدين ابن مري -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:١٩٧).

(٢) رسالة شهاب الدين ابن مري -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:١٩٨)، قال الشَّيخ بكر أبو زيد تعليقاً على كلام الشهاب ابن مري: "وقد تَحقَّق ذلك -بحمد الله- **فَبَرَّ قسمُ ابن مُرّي**، فجُمِعَت كتب شيخ الإسلام، واشتَغَل بها وبتحقيقها العلماء، كما جُمعت مسائل الإمام أحمد -مع نَهيه عن الكتابة عنه-، ونظائر ذلك كثيرة، **وهو من تأييدِ الله لهذا الدين**، وعباده الصادقين"، الجامع لسيرة شيخ الإسلام (ص:١٣).

(٣) رسالة شهاب الدين ابن مري -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:١٩٩).

(٤) انظر: رسالة شهاب الدين ابن مري -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:١٩٩-٢٠٠).

(٥) واختلف الدارسون في تحديد مُراد الشيخ ب(الأصلين)، فمنهم من قال: قصد الاصطلاح الدَّارج، وهما علم أصول الفقه وأصول الدين، ومنهم من نظَر إلى السّياق، ورجَّح أن يكون مقصوده: مسألة الصفات الاختيارية، ومسألة الزيارة.

(٦) مجموع الفتاوى (٦/٢٥٨).

الكتاب المنزّل، والنبي المرسل، وسبيل من أنابَ إلى الله، **فاتبعنا الكتاب والسنة**، كالمهاجرين والأنصار؛ **دون ما خالفَ ذلك من دين الآباء، وغير الآباء**، والله يهدينا وسائر إخواننا، إلى الصراط المستقيم"[١].

واختار -رحمه الله- له أصلين في بيان الحق واتباعه، في مجمل شأن دينه واعتقاده، فقال: "نذكُر ما هو الواجب في الدين -في هذه المنازعات-، وذلك **ببيان الأصلين اللذين هما (السُّنة والجماعة)**، المدلولُ عليهما بكتاب الله، فإنَّهُ إذا اتُّبِعَ كتابُ الله، وما تضمَّنَهُ من اتباعِ رسوله، والاعتصامِ بحبله جميعاً =حصلَ الهدى والفلاح، وزالَ الضلال والشقاء"[٢].

فوُفِّقَ -رحمه الله- إلى النّظرِ بفهمٍ دقيقٍ وقلبٍ واعٍ في الكتابِ والسّنةِ وآثارِ السلفِ الصالح، وفي ترجيحه لزوم مذهب السلف على سائر المذاهب، ومن ثمَّ القيام بنصرِهِ والدّفاعِ عنه، وتزييفِ مذاهبِ مُخالفيهِ، بتحقيقٍ علميّ -لا يكاد يُقاربه فيه أحد-، فإن هذا في الحقيقة -عند من أنصَفَ- لَيُعَدُّ من أعظم مناقبِهِ وأعلى فضائِلِه، أن تركَ ما عليه السابقون، بل ونقَضَهُ تعظيماً للكتاب والسُّنة، وامتثالاً لطريقة أهل الحديث، وقد أشار إلى هذا المسلك السُّني الذي ارتضاه في العقيدة بقوله عن نفسه: "أنا حاجتي إلى الدين الذي كان عليه الخليل -عليه السلام-، **ومُتابعةِ مِلَّة الخليل** الذي أمرَ الله أمة محمد ﷺ بمتابعتها"[٣]، وأشارَ كذلك إلى انعِتاقِهِ عن مجرّد التقليد المذهبي في العقائد، بقوله: "مع أني في عمري إلى ساعتي هذه[٤]: لم أدعُ أحداً قط في أصول الدين **إلى مذهبٍ حنبلي وغير حنبلي، ولا انتصرتُ لذلك**، ولا أذكرهُ في كلامي، **ولا أذكرُ إلا ما اتَّفَقَ عليه سلف الأمة وأئمتها**"[٥].

وأما عن الجانب الآخر المتعلِّق بقضايا التّزكية والسّلوك لدى الشيخ: فقد كان متأثراً هو وأقرانه -في بدايات الطلب-، ببعض الكتب السَّليمة -في ظاهرها- لرأس بدعة الاتحاد ابن عربي الطائي (ت ٦٣٨هـ)، وفي هذا الشأن يقول: "إنما كنت قديماً ممن يُحَسِّن الظّن بابن عربي ويعظّمه؛ لما رأيتُ في كتبه من الفوائد؛ مثل كلامه في كثيرٍ من (الفتوحات) و(الكُنه) و(المحكم المربوط) و(الدرة الفاخرة) و(مطالع النجوم) ونحو ذلك، **ولم نكُن بعد اطلعنا على حقيقة مقصوده**، ولم نطالع (الفصوص)

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٥٨/٦) باختصار.

(٢) مجموع الفتاوى (٣٦٧/٢٢-٣٦٨).

(٣) فصل في تكسير الأحجار -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:١٥٢).

(٤) (سنة ٧٠٦هـ) انظر: مجموع الفتاوى (٢١١/٣).

(٥) مجموع الفتاوى (٢٢٩/٣).

ونحوه"[١].

ثم أشارَ الشيخ إلى سبب التَّغيُّر الذي دَفعَهُ إلى ترك كتب ابن عربي وترك بعض الأحوال التي تتضمَّن بدعاً في السلوك، بقوله: "وكنا نجتَمعُ مع إخواننا في الله، **نطلبُ الحقَّ ونتَّبعه**، ونكشفُ حقيقة الطريق، **فلما تبيَّن الأمر، عرفنا نحن ما يجب علينا**"[٢]، وقوله أيضاً لما حضرَ -على مَضَضٍ- أحد مجالس السَّماعِ الصوفي في صغره: "وكنت في أوائل عمري حضرتُ مع جماعةٍ من أهل الزهد والعبادة والإرادة، فكانوا من خِيار أهل هذه الطبقة، فبِتنا بمكانٍ وأرادوا أن يقيموا سماعاً، وأن أحضُرَ معهم فامتنعتُ من ذلك، فجعلوا لي مكاناً منفرداً قعدتُ فيه، فلما سمعوا وحصل الوجدُ والحال، صار الشيخ الكبير يهتِفُ بي في حال وجدِهِ، ويقول: (يا فلان قد جاءكَ نصيبٌ عظيم تعالَ خُذ نصيبك)، فقلتُ -في نفسي-، ثم أظهرتُهُ لهم لما اجتَمَعنا: أنتُم في حِلٍ من هذا النَّصيب، **فكل نصيبٍ لا يأتي عن طريق محمدٍ بن عبد الله** ﷺ؛ فإني لا آكلُ منه شيئاً"[٣].

وأما مذهبه الفقهي[٤]: فأعتَمِدُ في توصيف بعض معالمه البارزة على ما بيَّنَهُ ثلةٌ من تلاميذه المقربين ومعاصريه المنصفين، فمن ذلك قول ابن أيبك الصَّفدي (ت ٧٦٤هـ) في توصيفه لمذهب الشيخ الفقهي: "تمذهَبَ للإمام أحمد بن حنبل، فلم يكن أحدٌ في مذهَبِهِ أنْبَهَ ولا أنبَلَ"[٥]، وقد وصف المؤرخ شافع بن علي المصري (ت ٧٣٠هـ)، في كتابه (سيرة السلطان الناصر) شيخ الإسلام بقوله: "**رجلٌ من علماء مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، يقال له: الشيخ تقي الدين ابن تيمية، **والمذكور من علماء هذا المذهب**، والـمُتَحَلّي من فنونه بكل حُليً مُذْهَب، وقلمُهُ مبسوطٌ بالفتيا، **ورُتبَتُه في التَّفقُّه الرُّتبةُ العُليا**، وهو من المدرسين المُستفادِ منهم، المرويةِ أنباء الفضائل عنهم"[٦].

وكان الشيخ قد أخذ دراسة المذهب الفقهي الحنبلي، عن بعض أكابر علماء المذهب في

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/٤٦٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٢/٤٦٥).

(٣) مجموع الفتاوى (١٠/٤١٨-٤١٩).

(٤) مراجع للاستزادة: كتاب (ابن تيمية وقانون الحنابلة)، وكتاب (ابن تيمية بين آراء الفقهاء وأحوال المجتمع)، كلاهما للدكتور خالد بن عبدالعزيز السعيد، نشر: دار التحبير.

(٥) أعيان العصر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٤٦١)، قال ابن عبدالهادي في سياق وصفه لبعض مؤلفات شيخ الإسلام: "له قاعدةٌ كبيرةٌ: في تفضيل مذهب الإمام أحمد، وذكر محاسنه، نحو مجلد" العقود الدرية (ص:٧٥).

(٦) سيرة السلطان الملك الناصر -مخطوط- (ق٦٦/أ -٦٧/ب)، بواسطة كتاب: الأغاليط في المراسيم السلطانية (١/١٤٦).

عصره، منهم: والده شهاب الدين عبد الحليم (ت ٦٨٢هـ)، وعن الشيخ عبدالرحمن بن أبي عمر المقدسي (ت ٦٨٢هـ) قاضي الحنابلة، وعن الشيخ زين الدين ابن المنجى التّنوخي (ت ٦٩٥هـ) –الذي انتهت إليه رئاسة المذهب في زمانه، وكان شيخ الحنابلة في وقته، كما وصفه ابن كثير–[1].

وأما منزلة اختيارات الشيخ في المذهب، فيصفها شمس الدين ابن القيم (ت ٧٥١هـ) بقوله: "وأقلّ درجات اختياراته؛ **أن تكون وجهًا في المذهب**، ومن الممتنع أن يكون اختيار ابن عقيل وأبي الخطَّاب والشيخ أبي محمد، وجوهًا يُفتى بها، **واختيارات شيخ الإسلام لا تصل إلى هذه المرتبة !**"[2].

وأما منهج شيخ الإسلام في الفتاوى الفقهية، فقد بيَّنه بعض تلامذته، منهم شمس الدين الذهبي، بقوله: "وله الآن عدَّة سنين **لا يُفتي بمذهبٍ معيَّن**، بل بما قامَ الدليلُ عليه عنده"[3]، ومنهم ابن عبدالهادي المقدسي، إذ يقول: "ففي بعض الأحكام **يُفتي بما أدَّى إليه اجتهادُه**، من موافقة أئمة المذاهب الأربعة، وفي بعضها قد يُفتي بخِلافهم، أو بخلاف المشهور من مذاهبهم"[4].

وفي موضعين من كلامٍ للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، يفسِّر لنا بعض مبرّرات هذه المخالفة في الفتوى من شيخ الإسلام لمشهور المذاهب الأربعة، إذ يقول: "وفاقَ الناس في معرفة الفقه، واختلاف المذاهب، وفتاوى الصَّحابة والتابعين، **بحيث إنَّه إذا أفتى لم يلتزم بمذهب، بل بما يقوم دليله عنده**"[5]، ويقول في الموضع الآخر: "وله باعٌ طويلٌ في معرفة مذاهب الصحابة والتابعين، وقلَّ أن يتكلَّم في مسألة إلا ويذكر فيها مذاهب الأئمة الأربعة، **وقد خالف الأربعة في مسائل معروفة**، وصنَّف فيها، **واحتجَّ لها بالكتاب والسنة**"[6]، ويصفُ أبو حفص البزار (ت ٧٤٩هـ) الموقف الأثري لشيخ الإسلام من الأدلة الشرعية، وشدَّة التزامِه الأخذَ بها، فيقول: "وتراهُ في **جميع مؤلفاته** إذا صحَّ الحديث عنده، **يأخذُ به ويعملُ بمقتَضاه**، ويُقَدِّمه على قول كل قائلٍ من عالِمٍ ومجتهد، وإذا نظرَ المنصِف إليه بعين العدل، **يراهُ واقفاً مع الكتاب والسنة، لا يُميله عنهما قول أحدٍ كائناً من كان**"[7].

---

(١) انظر: البداية والنهاية (١٥/٥٩٤).

(٢) الصواعق المرسلة (١/ ٣٣٥).

(٣) الدرة اليتيمية –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٣١٤).

(٤) العقود الدرية (ص:٣٨٨)، ثم ساق واحداً وعشرين اختياراً، خالفَ فيها شيخ الإسلام المشهور عن المذاهب الأربعة.

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٥٨٢).

(٦) الدرة اليتيمية –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٣١٤).

(٧) الأعلام العلية (ص:٧٨٧).

وأما ما يُذكَر من بعض الاعتراضات على مذهبية شيخ الإسلام في الفقه، فيذكر لنا ابن القيم (ت ٧٥١هـ) جواب الشيخ عن واحدٍ من هذه الاعتراضات الموجَّهة إليه بخصوص قضية التزام نهج المتمذهبين وما يترتب على ذلك من الآثار، فيقول: "ولقد أنكرَ بعض المقلِّدين على شيخ الإسلام في تدريسه بمدرسة (ابن الحنبلي)، وهي وقفٌ على الحنابلة، والمجتهد ليس منهم، فقال: (إنما أتناولُ ما أتناولهُ منها على معرفتي بمذهب أحمد، **لا على تقليدي له**)"[١]، ويُدفع التّشنيع أيضاً عن شيخ الإسلام -في نفس القضية- بما ذكره نجم الدين الطوفي (ت ٧١٦هـ)[٢] من بيان مرتبة شيخ الإسلام العلمية، واستقلاله في النَّظر في الأدلة، وذلك بعد أن ذكر أشهر الأئمة المصحّحين في المذهب الحنبلي كالقاضي ونحوه، ثم أتبعهم بقوله: "فمن فرضناه جاء بعد هؤلاء، وبلغ من العلم درجتهم أو قاربهم، جاز له أن يتصرَّف في الأقوال المنقولة عن صاحب المذهب كتصرُّفهم، **ويصحّح منها ما أدى اجتهاده إليه، وافقهم أو خالفهم، وعمل بذلك وأفتى، وفي عصرنا من هذا القَبيل شيخنا الإمام العالم العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني -حرسه الله تعالى-**، فإنه لا يتوقَّف في الفتيا على ما صحّحه الأصحاب من المذهب، **بل يعمل ويُفتي بما قام عليه الدليل عنده**"[٣].

٧) منزلة شيخ الإسلام ابن تيمية العلمية:

وصف شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) بداية تصَدُّر شيخ الإسلام ابن تيمية للتَّدريس، في سنٍ مُبكِّرٍ، بقوله: "ومات والده -وكان من كبار الحنابلة وأئمتهم-، **فدرَّس بعده بوظائفهِ وله إحدى وعشرون سنة**، واشتهر أمرُه، وبَعُدَ صيتُه في العالم، وأخذ في تفسير الكتاب العزيز أيام الجُمَع على كرسيٍ من حفظه[٤]، فكان يُورِدُ المجلس ولا يَتلعثَم، وكذا كان يُورد الدَّرس بِتُؤَدةٍ وصوتٍ جهوريٍ

---

(١) إعلام الموقعين (٣/ ٥٤٢).

(٢) ترجمته: نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي الصرصري ثم البغدادي الحنبلي، أخذ عن: الزين الصرصري الحنبلي والنصر الفاروقي، سمع من: التقي سليمان بن حمزة وسعد الدين الحارثي، أفاد من: ابن تيمية والمزي وأبي حيان، وصحب مدةً: السكاكيني المعتزلي الرافضي وتأثّر به، له (مختصر الروضة) (الانتصارات الإسلامية في دفع شبه النصرانية) (رد على الاتحادية). ذيل طبقات الحنابلة (٤/٤٠٤) ورد فيه: "كان شيعياً منحرفاً في الاعتقاد عن السنة .. ووجد له في الرفض قصائد، وهو يلوح في كثيرٍ من تصانيفه"، الدرر الكامنة (٢/٢٩٥)، الوافي بالوفيات (١٩/ ٤٣)، بغية الوعاة (١/ ٥٩٩).

(٣) شرح مختصر الروضة (٣/ ٦٢٧-٦٢٨).

(٤) وذكر ابن كثير أن والده الشهاب عبدالحليم ابن تيمية: "كان له كرسيٌ بجامع دمشق، يتكلَّم عليه عن ظاهر قلبه". ينظر: البداية والنهاية (١٥/٥٠٩).

فصيح"[١].

ووصفَ أيضاً عماد الدين ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) بداية تَصدُّر شيخ الإسلام ابن تيمية للتَّدريس –ضمن ذكره لأحداث (سنة ٦٨٣هـ)–، بقوله: "في يوم الإثنين ثاني المحرم منها، درَّس الشيخ الإمام العالم العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيميَّة الحراني ب(دار الحديث السكرية) التي بالقَصّاعين، ..، وكان درساً هائلاً، وقد كتبه الشيخ تاج الدين الفزاري بخطِّه لكثرةِ فوائده، وكثرةِ ما استحسنَهُ الحاضرون، **وقد أطنبَ الحاضرون في شكرِه على حداثةِ سنِّه وصغره، فإنه كان عمره –إذ ذاك– عشرين سنةً وسنتين**[٢]، ثم جلس الشَّيخ تقي الدين، يوم الجمعة عاشر صفر بالجامع الأموي بعد صلاة الجمعة، على منبرٍ قد هُيِّئَ له لتفسير القرآن العزيز، فابتدأ من أوله في تفسيره، وكان يَجتمعُ عنده الخلق الكثير والجَم الغَفير، **من كثرةِ ما كان يُوردُ من العلوم المتنوعة المحرَّرة، مع الدِّيانةِ والزَّهادةِ والعبادة**، سارت بذكره الرُّكبان في سائر الأقاليم والبلدان، واستمرَّ على ذلك مدة سنين متطاولة"[٣].

ووصفه قرينه علم الدين البرزالي (ت ٧٣٩هـ)[٤] –ذاكراً له في معجم شيوخه–، بقوله: "الإمام المجمَع على فضله ونُبله ودينه"[٥]، وقال عنه أيضاً: "وكان إماماً لا يُلحَقُ غبارُه في كل شيء، **وبلغ**

---

(١) الدرة اليتيمية –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٣١١)، العقود الدرية (ص:٩).

(٢) انظر: الرد الوافر (ص:١٧٦).

(٣) البداية والنهاية (١٥/٥٠٩–٥٠٨)، باختصار وتصرف.

(٤) ترجمته: علم الدين أبو محمد القاسم بن محمد البرزالي الأشبيلي الأصل الدمشقي الشافعي، تفقَّه على التاج الفزاري ولازمه، سمع من: ابن عبد الدائم وابن علان وابن البخاري والشمس ابن أبي عمر المقدسي، بلغ عدد مشايخه بالسماع أزيد من ألفين، وبالإجازة أكثر من ألف، وثبته في أربعٍ وعشرين مجلداً، عرف بحسن الخلق والتودُّد وكف الأذى، سمع منه: الذهبي والصفدي والتقي السبكي، له (المقتفي لتاريخ أبي شامة) (معجم شيوخ البرزالي). البداية والنهاية (١٦/٢٨٨) ورد فيه: "سمعت العلامة ابن تيمية يقول: (نقل البرزالي نقرٌ في حجر).. وكان قارئ الحديث على المزي"، الرد الوافر (ص:٢٤١)، أعيان العصر (٤/٥٢).

(٥) العقود الدرية (ص:١٩).

رتبة الاجتهاد، واجتمعت فيه شروط المجتهدين"[١]، وقال أيضاً -فيما نقله عنه ابن كثير-: "وقرأ بنفسه الكثير[٢]، وطلب الحديث، وكتب الطِّباق والأثبات، ولازمَ السَّماعَ بنفسه مدَّة سنين، واشتغل بالعلوم، وكان ذكياً كثير المحفوظ، فصارَ إماماً في التفسير وما يتعلَّق به، عارفاً بالفقه واختلاف العلماء، والأصلين والنحو واللغة، وغير ذلك من العلوم النقلية والعقلية، **وما تكلَّم معه فاضلٌ في فنٍّ إلا وظنَّ ذلك الفنَّ فنُّهُ**، ورآهُ عارفاً به متقِناً له، وأما الحديث فكان حافظاً له مميزاً بين صحيحه وسقيمه، عارفاً برجاله مُتضلِّعاً من ذلك"[٣].

وممن وصفه أيضاً ببلوغهِ رُتبة الاجتهاد، قرينه ابن الزملكاني (ت ٧٢٧هـ)، بقوله: "**واجتمعت فيه شروط الاجتهاد على وجهها**"[٤].

وأما شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، فقد وصفه ببلوغ مرتبة (الاجتهاد المطلَق)، وذلك بقوله: "وإن عُدَّ الفقهاء؛ **فهو مُجتَهِدُهم المُطلق**"[٥]، ووصفه كذلك بقوله: "الإمام الحبر البَحر، العَلَم الفَرد، شيخ الإسلام، ونادرة العصر، تقي الدين أبو العباس أحمد"[٦].

قال ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ): "**وترجمهُ بالاجتهاد وبلوغ درجته**، والتَّمكُّن في أنواعٍ من العلوم والفنون: ابن الزَّملكاني، والذَّهبي، والبرزالي، وابن عبد الهادي، وآخرون"[٧].

---

(١) العقود الدرية (ص:١٩).

(٢) من ذلك: أن شيخ الإسلام قرأ (كتاب سيبويه) حتى فهمه، وكذا مُطالعته الكثيرة في العقليات بنفسه، بعد أن فتحَ له في هذا الباب، أبوه شهاب الدين عبدالحليم، وشيخه زين الدين ابن المنجى، -ذكر ذلك عنه قرينه الحافظ المزي-، انظر: سؤالات السبكي للمزي، مجموع (١٤٧٠)، بمكتبة راغب باشا، الورقة (١٢٥/ظ)، بواسطة: المنثور من سيرة شيخ الإسلام (ص:٥١).

(٣) البداية والنهاية (٢١١/١٦)، وينظر ثناء البرزالي على الشيخ في تمكنه من فن النَّقد الحديثي، ضمن أجوبة العلماء الأجلاء عن حكم كتب أحمد البكري (ص:٢٧).

(٤) العقود الدرية (ص:١٤).

(٥) العقود الدرية (ص:٣٤).

(٦) الدرة اليتيمية -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣٠٩).

(٧) التبيان لبديعة البيان -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦٠٩).

وممن وصفه وترجمهُ ب(الإمامة)[١]: ابن الزملكاني[٢]، ابن عبد الهادي[٣]، الذهبي[٤]، ابن كثير الدمشقي[٥]، علم الدين البرزالي[٦]، أبو حفص عمر البزار[٧]، وغيرهم كثير[٨].

وقد قال ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ): "**وشهرة إمامة الشيخ تقي الدين أشهرُ من الشَّمس**، وتلقيبه ب(شيخ الإِسلام) في عصره **باقٍ إلى الآن** على الألسنة الزكية، ويستَمِرُّ غدًا كما كان بالأمس، ولا يُنكر ذلك إلا من جهل مِقداره، أو تجنَّب الإنصاف"[٩]، وقال القاضي البِساطي المالكي (ت ٨٤٣هـ)[١٠]: "إمامةُ الشيخ تقي الدين ابن تيمية في العلم، مما لا يحتاجُ إلى الاستدلالِ عليه، **لحصولِ العلم الضَّروري عن الأخبار المُتواترة بذلك**"[١١].

ووصف شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) رُتبة شيخه تقي الدين ابن تيمية في علم الحديث، بقوله: "وله خبرةٌ تامةٌ بالرجال، ..، ومعرفةٌ بفنون الحديث، ..، **مع حفظِهِ لمتونهِ الذي انفردَ به، فلا**

(١) قال الشيخ بكر أبو زيد: "وبعد عودته من الحج، **آلَتْ إليه الإمامة في العلم والدين**"، الجامع لسيرة شيخ الإسلام (ص:٢٣)، وقال أيضاً: "ما نالَ شيخ الإسلام –رحمه الله تعالى– منزلة الإمامة في العلم والدين، إلا من آثار التَّقوى واليقين، والصَّبر في ذاتِ الله على المكاره"، الجامع لسيرة شيخ الإسلام (ص:٢٩).

(٢) انظر: العقود الدرية (ص:١٤)، الرد الوافر (ص:١٢٧).

(٣) انظر: العقود الدرية (ص:٣)، الرد الوافر (ص:٨٢).

(٤) انظر: العقود الدرية (ص:٣٢)، الرد الوافر (ص:٨٦).

(٥) انظر: البداية والنهاية (١٦/٩٩).

(٦) انظر: العقود الدرية (ص:٤٤)، ووصفه بالإمامة وعمره –آن ذاك– ١٩سنة، ينظر: الجامع لسيرة شيخ الإسلام (ص:٢٦٣)، حيث ذكر اسمه ضمن تعليقاته على سماعاته من مشايخه، الذين سمع منهم سنة (٦٨٠هـ)، وكان ذلك السماع بقراءة شيخ الإسلام، وينظر: الرد الوافر (ص:٢٤٣).

(٧) انظر: الأعلام العلية (ص:٧٣٩)، الرد الوافر (ص:٢٣٣).

(٨) ذكر جملةً مستكثرةً منهم الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي، في كتابه الموسوم ب(الرَّد الوافر).

(٩) الرد الوافر (ص:٢٧١)، وينظر: تقريظ الرد الوافر –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٦٦٤).

(١٠) ترجمته: القاضي شمس الدين محمد بن أحمد البساطي ثم القاهري المالكي، أخذ عن: العز ابن جماعة وابن خلدون، أفاد من الزين العراقي، من أقرانه: الجلال البلقيني والولي العراقي والعيني، لزم منصب القضاء عشرين سنة متوالية، ولم يعتنِ بسماع الحديث، وأكثر من الاشتغال بالعقليات، أثنى عليه: المقريزي وابن ظهيرة، أخذ عنه: التقي الشمني والكمال ابن الهمام والشمس السخاوي وابن فرحون، له (حاشية على المواقف للعضد) (نكت على الطوالع للبيضاوي) (حاشية على شرح المطالع للقطب). المجمع المؤسس (٣/ ٢٦٤)، كنوز الذهب (٢/ ١٤٣)، بغية الوعاة (١/ ٣٢)، الضوء اللامع (٧/ ٥) ورد فيه: "له تقريضٌ على (الرد الوافر) لابن ناصر الدين أجاد فيه، ولمَّح بالحط على العلاء البخاري، لأجل تجاذبهما في ابن عربي" حيث أنه لا يميل لتكفيره.

(١١) الرد الوافر (ص:٢٨٤).

يبلغُ أحدٌ في العصر رُتبَتَهُ ولا يُقاربه، وهو عجبٌ في استحضارِه، واستخراجِ الحجَجِ منه"[١]، ثم قال: "وإليه المنتَهى في عزوِه إلى الكتب الستة والمسند، بحيث يصدُق عليه أن يُقال: (**كل حديثٍ لا يعرفُه ابن تيميةَ فليسَ بحديث**)، ولكنَّ الإحاطةَ لله، غير أنه يغتَرِفُ فيه من بحر، وغيرهُ من الأئمة يغتَرِفونَ من السَّواقي"[٢]، وذكر الذهبي حادثةً للشيخ -وهو في مَنفاه بالإسكندرية-، مع صاحب (مدينة سبْتَة)، لما طلبَ منه أن يُجيزَ أولاده، وما فيها من الدّلالة على شدَّةِ استحضاره لما يرويه عن شيوخه، فقال: ".. فكتبَ لهم في ذلك نحوًا من ست مئة سطر، منها سبعة أحاديث بأسانيدها، والكلامِ على صحتها ومعانيها، وبحَثَ وعَمَل، **ما إذا نظر فيه المحدِّث خضعَ له في صناعَة الحديث**، وذكرَ أسانيدَهُ في عدّةِ كتب، ونبَّه على العوالي، عمل ذلك كله من حفظه، من غيرِ أن يكونَ عنده ثبْتٌ أو من يُراجعه، **ولقد كانَ عجيبًا في معرفة علم الحديث، فأما حفظه متون الصِّحاح، وغالب متون السُّنن و(المسند)؛ فما رأيت من يُدانيه في ذلك أصلاً**"[٣]، ووصفه الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، بقوله: "الحافظ المشهور، الذي لم يلحَق شَأوه في الحفظ أحدٌ من المتأخرين"[٤].

ونقل البرهان سبط بن العجمي (ت ٨٤١هـ) عن شيخ الإسلام حُكماً بتَضعيف إسناد أحد الآثار من كتاب (منهاج السنة)، ووصفه ب(الحافظ العلامة)، ثم قال: "والذي يظهر أنه ليس له إسنادٌ صحيح، وذلك لأن ابن تيمية رجلٌ عالمٌ كبير، وما أنكر هذا إلا بثَبتٍ، وكلامه ظاهرٌ معقول"، -وبعدها نقل ثناء الذهبي عليه وابن سيد الناس في صَنعة الحديث-، ثم قال: "وثناء الناس عليه كثيرٌ جداً، ولكن ذكرت كلام هذين الحافظين من أهل الفن؛ **ليُعرَف أن ابن تيمية إذا قال شيئاً لم يكن هاجماً عليه**، بل إنما يقول شيئاً بعد تروٍّ وتفكُّر، والله أعلم"[٥]، وقال السخاوي (ت ٩٠٢هـ) أيضاً -بعد أن نقل حكم شيخ الإسلام على لفظِ أحد الأحاديث بالوضع-: "وحينئذٍ فيُعتَمد مقالة الشيخ تقي الدين بن تيمية؛ حيث حكم على اللَّفظ المَسؤول عنه بالوَضع، **وناهيكَ به اطلاعاً وحفظاً، أقرَّ له بذلك المُخالف والموافق**، وكيف لا يُعتَمد كلامه في سبيل هذا، وقد قال عنه

---

(١) الدرة اليتيمية -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣١٢) باختصار.

(٢) الدرة اليتيمية -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣١٢)، العقود الدرية (ص:٣٥).

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٥٨٤).

(٤) تحفة الأبيه -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦٠٥).

(٥) نور النبراس على سيرة ابن سيد الناس (٨/٢٧٧-٢٧٨).

الحافظ الذهبي: (ما رأيت أشد استحضاراً للمتون وعزوها منه، وكأنَّ السنة نُصبَ عينيه وعلى طرف لسانه ...) انتهى"[١].

وورَدَ في المنقول عن كتاب (الصارم المغني) لابن المبرد الحنبلي (ت ٩٠٩هـ)، ما يُشير إلى عناية الشيخ بكتاب (مختصر جامع الأصول)، فقد ذُكِرَ أنَّ "إبراهيم بن عبدالحق الحنفي (ت ٧٤٤هـ)، بحثَ معه في جميع (مختصر جامع الأصول في أحاديث الرسول) من أوله إلى آخره، في مُدة سبع سنين منها، **وكان يَردُّ أقوال المجسمة أقوى رد**"[٢].

ومن محفوظات شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: (الجمع بين الصحيحين) للحُمَيدي -وهو أول محفوظاته-[٣]، وكتاب (جَنة النَّاظر وجُنة المُناظر)[٤]، ويستظهر (المحلَّى) لابن حزم[٥].

ومما أورده ابن المبرد الحنبلي (ت ٩٠٩هـ) في بيان منزلة الشيخ في مَلَكة الحفظ، قوله: "أحمد ابن تيمية: **إمام الحفّاظ، الذي لم يُوجَد مثله في الدُّنيا**، قيل له: يُقال: إنك تَحفظُ البخاري ومسلمًا؟ فقال: (الكتب السّتة مَطروقة كل أحدٍ يحفَظُها)، ويقال: إنه حفظ (رياض الصالحين) في مجلس، ويُقال: إنه كان إذا نظرَ في الكتاب، وضعَ يدَهُ على الصفحة المقدَّمة، يقول: (أخافُ أن يَسبِقَ بصري إليها، فأحفظها قبل التي قبلها)، قال ابن سعد (ت ٧٥٧هـ) -في ترجمته-: (البارع الحجَّة الحافظ)، وقال أبو عبد الله الواني (ت ٧٣٥هـ): (الحافظ القدوة)، وقال أبو عبد الله بن المهندس (ت ٧٤٧هـ): (الحجَّة الحافظ القدوة)، وقال أبو المعالي بن رافع (ت ٧٧٤هـ): (القدوة العمدة الحافظ)، وقال أبو بكر بن المحب الصامت (ت ٧٨٩هـ): (الإمام الحافظ)، ..، وقال أبو محمد بن المحب (ت ٧٣٧هـ): (الحافظ القدوة الحجَّة)؛ وقد ذكرهُ أكثر من عشرين حافظاً من المحدّثين في عصره، وترجموه ب(الحافظ)، **وهو لعَمري كذلك لغةً واصطلاحًا**"[٦].

ومن بديع ابن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ) في بيان منزلة الشيخ العلمية، قوله: "كأنَّ السُّنة

---

(١) الأجوبة المرضية (١/ ١٦٨).

(٢) تذكرة طاهر الجزائري (١/٥٥٦-٥٦٤) بتصرف، بواسطة: المنثور من سيرة شيخ الإسلام (ص:١٠٣).

(٣) انظر: الأعلام العلية -ملحق بالعقود الدرية- (ص:٧٤٣).

(٤) انظر: الرد الوافر (ص:٢٥٩)، أعيان العصر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٤٦٤)، والكتاب في علم الجدل والمناظرة، ومؤلفه غلام ابن المني الحنبلي (ت ٦١٠هـ).

(٥) انظر: أعيان العصر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٤٦٣).

(٦) تذكرة الحفاظ -ضمن مجموع رسائل ابن المبرد الحنبلي- (ص:٣٣-٣٤) باختصار وتصرف.

على رأسِ لسانه، وعلومُ الأثر مُساقةٌ في حواصلِ جَنانه، وأقوالُ العلماء مجَلُوّةٌ نُصْبَ عِيانه، **لم أرَ أنا ولا غيري مثلَ استحضاره**، ولا مثلَ سَبْقه إلى الشواهدِ وسُرعةِ إحضاره، ولا مثل عَزْوِهِ الحديث إلى أصلِهِ الَّذي فيه نقطةُ مَداره، ..، وأما الملل والنحل، ومقالات أرباب البِدَع الأُوَل، ومعرفة أربابُ المذاهب، وما خُصّوا به من الفتوحات والمواهب؛ فكان في ذلك بحرًا يَتموَّج، وسهمًا يَنفذُ على السواء لا يَتعوَّج، وأمّا المذاهب الأربعة فإليه في ذلك الإشارة، وعلى ما ينقلُهُ الإحاطة والإدارة، **وأما نقل مذاهب السلف، وما حدَثَ بعدهم من الخلف؛ فذاك فنُّه**، وهو في وقتِ الحرب مجَنُّه"[١]، وقال عنه أيضاً: "وكنتُ أحضر دروسه، ويقعُ لي في أثناءِ كلامه فوائد لم أسمعها من غيره، ولا وقفتُ عليها في كتاب -رحمه الله تعالى-، وعلى الجملة؛ **فما رأيتُ ولا أرى مثله في اطِّلاعه وحافظته**، ولقد صدَّق ما سمعنا به عن الحفَّاظ الأول، وكانت هِمَمُهُ عَلِيَّةً إلى الغاية"[٢].

ومن المدارس التي نُقل إلينا تدريس شيخ الإسلام فيها: مدرسة دار الحديث السكرية[٣]، ابتدأ التّدريس فيها بتاريخ (٦٨٣/١هـ)[٤]، ثم في حلقة ابن المنجى، برواق الحنابلة بجامع دمشق، وكان ذلك في (٦٩٣/١٠هـ)[٥]، ثم في المدرسة الحنبلية[٦] -عوضاً عن شيخه زين الدين ابن المنجى-، بتاريخ (٦٩٥/٨هـ)[٧]، ثم نابَ عنه فيها مدةً أخوه لأمه بدر الدين أبو القاسم (ت ٧١٧هـ) ثم بعد وفاته، نابَ عن الشيخ أخوه الأصغر شرف الدين أبو محمد (ت ٧٢٧هـ)، ثم رجعَ إلى التدريس فيها في أواخر عام (٧١٧هـ)[٨].

---

(١) أعيان العصر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٤٦١-٤٦٢) باختصار.

(٢) الوافي بالوفيات -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٤٨٧).

(٣) مدرسة دار الحديث السكرية بدمشق: محلها في حارة القصاعين، داخل باب الجابية، أوقفها زكي الدين أحمد بن طلائع، على الأمير شرف الدين ابن السكري، وكان ذلك (سنة ٦٧٤هـ)، ثم ولي التدريس فيها بعد شيخ الإسلام، الذهبي ثم ابن رجب، وغيرهما، انظر: منادمة الأطلال (ص:٤٥-٤٦)، تاريخ الإسلام (١٥/ ٢٢٦)، البداية والنهاية (٥٠٩/١٥) (٢٨٦/١٦)، وكتاب: (دار الحديث السكرية سُكنى شيخ الإسلام ابن تيمية) -كاملاً-.

(٤) انظر: البداية والنهاية (٥٠٩/١٥).

(٥) انظر: المقتفي (١٨٦/٣)، البداية والنهاية (٥٩٢/١٥).

(٦) المدرسة الحنبلية: تقع عند القباقبية العتيقة، بالقرب من الجامع الأموي بدمشق، وواقفها هو شرف الإسلام عبدالوهاب بن عبدالواحد الأنصاري الحنبلي (ت ٥٣٦هـ)، انظر: منادمة الأطلال (ص:٢٣٤).

(٧) انظر: المقتفي (٢٨٤/٣)، البداية والنهاية (٥٩٢/١٥).

(٨) انظر: المقتفي (٢٧٣/٥)، البداية والنهاية (١٢٥/١٦).

وقال الزين ابن رجب (ت ٧٩٥هـ) في سياق بيانِ مكانة الشيخ ونُبوغه العلمي المُبَكِّر: "عُرِضَ عليه قضاء القضاة قبل التّسعين، ومشيخة الشيوخ، **فلم يَقبل شيئًا من ذلك**، قرأت ذلك بخطه"[١].

وذكر ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) -عن بعض أهل العلم- وصفه لشيخ الإسلام، أنه "كان يتكلَّم على المنبر على طريقة المفسرين مع الفقه والحديث، فيوردُ في ساعةٍ من الكتاب والسنة واللغة والنَّظر، ما لا يقدرُ أحدٌ على أن يُورِدَهُ في عدّة مجالس، **كأنَّ هذه العلوم بين عينيه يأخذ منها ما يشاء ويذر**"[٢].

وقال ابن تغري بردي الحنفي (ت ٨٧٤هـ): "**وانتهت إليه الرئاسة في مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، ودرَّس وأفتى، وتصدَّر للإقراء والإفادة عدة سنين، وفسَّر، وصنف التَّصانيف المفيدة، وكان صحيح الذهن ذكياً، إمامًا متبحِّرًا في علوم الديانة"[٣]، وقال في موضع آخر: "وكان إمام عصره بلا مدافعة في الفقه والحديث والأصول، والنحو واللُّغة، وغير ذلك"[٤].

٨) صفاتُ شيخ الإسلام ابن تيمية وأخلاقه ومآثِرُه:

كان من صفاته -رحمه الله- كثرة الخضوع والإخبات والابتهال إلى الله ﷻ، ومن ذلك ما ذكره عنه ابن عبدالهادي المقدسي (ت ٧٤٤هـ) بقوله: "وكان -رحمه الله- يقول: (ربَّما طالعتُ على الآية الواحدة نحو مائة تفسير، ثم أسأل الله الفَهم، وأقول: يا مُعلِّم إبراهيم علِّمني، وكنت أذهب إلى المساجد المهجورة ونحوها، وأُمرّغ وجهي في التُّراب، وأسأل الله تعالى، وأقول: يا مُعلم إبراهيم فَهِّمني)"[٥].

ووصفَ ابتهاله واستغاثَتَهُ بربه، وطَرَفاً من أخلاقه، شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) بقوله: "فإنه دائم الابتهال، كثير الاستغاثة، قويّ التوكل، ثابت الجأش، له أورادٌ وأذكارٌ يُدمنها بكَيفيةٍ وجَمعِيَّة، ...، وسائر العامة تحبُّه؛ لأنه مُنتصِبٌ لنفعهم ليلًا ونهارًا بلسانه وقلمه"[٦].

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٥٨٣).

(٢) الدرر الكامنة -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦٥٦).

(٣) المنهل الصافي -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦٨٩).

(٤) النجوم الزاهرة -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦٩٣).

(٥) العقود الدرية (ص:٣٨).

(٦) الدرة اليتيمية -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص٣١٥) باختصار.

ووصف شمس الدين ابن القيم (ت ٧٥١هـ) تواضعه وهضمه لنفسه، بقوله: "ولقد شهدتُ من شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه- من ذلك أمرًا لم أشاهده من غيره، وكان يقول كثيرًا: (ما لي شيء، ولا منّي شيء، ولا فيَّ شيء)، وكان كثيرًا ما يتمثَّل بهذا البيت:

أنا المـكَـدِّي وابـنُ المـكـدِّي *** وهـكـذا كـان أبي وجـدي

وكان إذا أُثني عليه في وجهه يقول: (**والله إني إلى الآن أجدِّد إسلامي كل وقت، وما أسلمتُ بعدُ إسلاماً جيّداً**)"[١].

وأخبر ابن القيم أيضاً عن بعض أحوال الشيخ العظيمة، واجتهاده في الذكر والدعاء، بقوله: "وحضرت شيخ الإسلام ابن تيمية مرةً صلى الفجر، ثم جلس يذكر الله -تعالى- إلى قريبٍ من انتصاف النهار، ثم التفت إليَّ وقال: (هذه غَدوتي، ولو لم أتغدَّ هذا الغداء لسقطت قوتي)؛ أو كلامًا قريبًا من هذا، وقال لي مرة: (لا أترك الذِّكر إلا بنيّة إجمام نفسي وإراحتها، لأستعدَّ بتلك الراحة لذِكرٍ آخر)، أو كلامًا هذا مَعناه"[٢].

ومن صفاته -رحمه الله- الشّجاعة والبَسالَة، وفي وصفها يقول الذَّهبي: "وأما شجاعته؛ فَبِها تُضرب الأمثال، وببعضها يتشبَّه أكابر الأبطال"[٣]، ومما ذكره ابن عبدالهادي (ت ٧٤٤هـ) من الشواهد الدالة على شجاعة الشيخ[٤]، قوله: "كانت وقعة شقحب المشهورة، وظهرَ فيها من كرامات الشيخ وإجابة دعائه، **وعظيم جهاده وقوة إيمانه**، وشدة نصحه للإسلام، وفرط شجاعته ونهاية كرمه، وغير ذلك من صفاته، ما يَفوق النَّعت ويَتجاوز الوصف"[٥].

وممن امتدحَ شجاعته من الأمراء؛ الأمير الأفرم -نائب السلطنة بدمشق-، فبعدَ أن وصلهُ كتابٌ من الشيخ -أرسله إليه وهو مقيمٌ في حبس الجُب بمصر-[٦]، قال عنه: "ما رأيتُ مِثلَه، ولا أشجَعَ

---

(١) مدارج السالكين (٢/٢٠٠).

(٢) الوابل الصيب (ص:٩٦).

(٣) الدرة اليتيمية -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣١٥) باختصار.

(٤) ينظر لمزيدٍ من أمثلة شجاعة الشيخ وقوة قلبه: الأعلام العلية (ص:٧٨١-٧٨٤)، العقود الدرية (ص:٢٢٨).

(٥) العقود الدرية (ص:٢٢٦).

(٦) قال المقريزي في وصف هذا الحبس: "كان بالقلعة جبٌ يُحبَسُ فيه الأمراء، وكان مَهولاً مُظلماً كثير الوطاويط كريه الرائحة، **يُقاسي المسجون فيه ما هو كالموت أو أشدّ منه**، عمَّره الملك المنصور قلاوون في (سنة ٦٨١هـ)، فلم يزل إلى أن قام الأمير بكتمر

منه"[١]، ووصَفه بالشَّجاعة كذلك أحدُ الحاضرين لمجلس مُناظرتِهِ مع بعض المتصوفة بمصر، فقال: "**لم أرَ أحداً أقوى قلباً منه**، ولا أشدَّ بأساً"[٢]، وقال ابن عبدالهادي في وصف ثبات الشَّيخ أمام القضاة عند مناظَرَتِهم له في أمر المعتَقَد: "وهو في ذلك كُلِّهِ، ثابتُ الجأش، قويُّ القلب، **واثقٌ بالنَّصر الإلهي، لا يلتَفِتُ إلى نصرِ مخلوقٍ**، ولا يُعَوِّلُ عليه"[٣].

وحكى ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) شيئاً عجيباً عن ثباتِ وقوةِ قلب الشيخ -رحمه الله-، لما اقتربَ التتار بقيادة ملكهم قازان من أسوار دمشق، وأنَّه -لما خرجَ إليهم ومن معه لطلبِ الأمان من ملك التتار لأهل دمشق- تكلَّم معه بكلام قويٍ شديد عادَ نفعه على المسلمين[٤]، وكان أيضاً -كما يَصفه البرزالي وابن كثير-: يدورُ كلَّ ليلةٍ على أسوارِ دمشق، يُحَرِّض الناس على الصبر والقتال، ويتلوا عليهم سورة القتال وآيات الجهاد، وأحاديث الغزو والرّباط والحرس، ويَحثُّهم على ذلك[٥]، وقال الذهبي في نفس شأن ثبات الشيخ زمنَ قدوم التَّتار إلى الشام: "جَبَل [الله] قلوب الملوك والأمراء على الانقياد له غالبًا[٦]، وعلى طاعته، **وأحيَى به الشَّام، بل والإسلام، بعد أن كاد يَنثَلِم**، بتَثبيتِ أولي الأمر لما أقبلَ حزبُ التَّتر في خُيلائهم، فظُنَّت بالله الظنون، وزُلزل المؤمنون، واشرَأَبَّ النِّفاق وأبدى صفحته"[٧].

ومن أبرزِ صفاته -رحمه الله- حِرصُه على التآلف بين جماعة المسلمين، فمن الإشارات الدّالة على ذلك، ما ورد في رسالته لأخيه لأُمه بدر الدين أبو القاسم (ت ٧١٧هـ)، أنه أوصاهُ فيها

الساقي في أمره مع الملك الناصر محمد بن قلاوون، حتى أخرَجَ من كان فيه من المحابيس، ونقلهم إلى الأبراج وردَمَه، وعمَّرَ فوق الرَّدم طِباقاً في (سنة ٧٢٩هـ)"، المواعظ والاعتبار (٣/٣٧١).

(١) المقتفي (٤/٢٧٨)، وينظر: العقود الدرية (ص:٣١٠)، البداية والنهاية (١٦/٥٣).

(٢) العقود الدرية (ص:٣٣٠).

(٣) العقود الدرية (ص:٢٥٧).

(٤) انظر: البداية والنهاية (١٥/٦٢٠-٦٢١)، وتفاصيل مُخاطبته ومحاورته لقازان رواها صاحبه أبو عبدالله البالسي، وأوردها ابن كثير في ترجمته: البداية والنهاية، وفيات ٧١٨هـ (١٦/١٣٦).

(٥) انظر: المقتفي (٣/٥١٨)، البداية والنهاية (١٥/٦٢٦)، وانظر أمثلة أخرى لشجاعته وتثبيته للناس زمن اقتراب التتر من دمشق: المقتفي (٤/١٠) (٤/٢٥)، البداية والنهاية (١٥/٦٣٤-٦٣٥).

(٦) قال ابن عبدالهادي: "**ولم يبق من ملوك الشام تركيّ ولا عربيّ، إلا واجتمع بالشيخ في تلك المدة**، واعتقد خيره وصلاحه، ونُصحه لله ولرسوله وللمؤمنين" العقود الدرية (ص:٢٢٦).

(٧) ذيل طبقات الحنابلة -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٥٨٢).

بقوله: "وعليكم بما يجمعُ قلوب المؤمنين، ويُؤَلِّف بين قلوبهم، وإياكم والبَطَر والتَّفريق بين المؤمنين"[١].

ومن صفاته الحسنة -رحمه الله- حُسنُ صِلَتِه بأقاربه وأصحابه وجيرانه، ومما يُشير إلى شيءٍ من هذا المعنى، ما خَتَم به بعض رسائله التي أرسلها إلى أهله ووالِدَتِه في الشام، فترة مُكثِه في مصر، فمن ذلك قوله في خاتمة إحدى الرسائل: "والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، كثيراً كثيرا، وعلى سائرِ من في البيتِ من الكبار والصّغارِ، وسائرِ الجيران والأهلِ والأصحابِ، واحداً واحداً"[٢].

ومن صفاتِه النَّبيلةِ الظاهرة سَماحةُ نَفسِه، ومُسامَحَتُهُ لخصومه، -لا سِيَّما من ظهرَ اجتهادُه منهم في طلب الحق-[٣]، وقد كتب في هذا المعنى رسالةً نفيسةً، أرسل بها إلى دمشق، فترة مُكثِه في مصر، وقد ورَدَت فيها عباراتٌ كثيرةٌ دالَّةٌ على سَماحةِ نفسه، وما يَرجوهُ من رَبِّه في عفوِه عن أعدائِه وخصومه، فمن تلك العبارات قوله: "تعلمون -رضي الله عنكم- أني لا أُحبُّ أن يُؤذى أحدٌ من عموم المُسلمين -فضلاً عن أصحابنا- بشيءٍ أصلاً، لا باطناً ولا ظاهراً، ولا عندي عَتَبٌ على أحدٍ منهم ولا لومٌ أصلاً"[٤]، وقوله كذلك -في نفس الرسالة-: "**فلا أُحبُّ أن يُنتصرَ لي من أحدٍ** بسببِ كذبِه عليَّ أو ظُلمِه وعداوتِه، فإني قد حلَّلتُ كل مسلم، وأنا أُحِبُّ الخير لكل المسلمين، وأُريدُ لكل مُؤمنٍ من الخيرِ ما أُحِبُّه لنفسي، **والذين كذبوا وظلموا فَهُم في حِلٍّ من جِهَتِي**"[٥].

بل قد شَهِدَ له بهذه الصفة الحَميدة أحدُ أَلَدِّ خُصومِه وهو ابن مخلوف المالكي (ت ٧١٨هـ)[٦]، حيث قال: "ما رأينا مثل ابن تيمية، حرَّضنا عليه فلم نقدِر عليه، وقَدِرَ علينا، **فصفَحَ عنَّا، وحاجَجَ عنَّا**"[٧]، وقد صرَّح شيخ الإسلام عن مَنهجه في العَفو عمَّن ظلمه، عند مَرَضِ موته، بقوله -ما معناه-: "إني قد أحللتُ جميعَ من عاداني **-وهو لا يعلم أنّي على الحق-**، ...، **وقد أحلَلتُ كلَّ واحدٍ**

---

(١) العقود الدرية (ص:٣٢٠)، وانظر: (ص:٢٩٠).

(٢) العقود الدرية (ص:٣١٨).

(٣) انظر: العقود الدرية (ص:٣٥٢)، الأعلام العلية (ص:٧٩٠)، الذيل على طبقات الحنابلة -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٥٩١).

(٤) العقود الدرية (ص:٣٢٣).

(٥) العقود الدرية (ص:٣٢٦).

(٦) ترجمته: القاضي زين الدين علي بن مخلوف النويري الجزولي المالكي، سمع من: العز بن عبدالسلام والمنذري، ولي القضاء بالديار المصرية نيفاً وثلاثين سنة. البداية والنهاية (١٣٨/١٦)، أعيان العصر (٣/ ٥٤٢)، الوافي بالوفيات (٢٢/ ١١٨).

(٧) البداية والنهاية (٧٦/١٦)، العقود الدرية (ص:٣٤٧)، وينظر أمثلة أخرى لعفوه (ص:٣٥١) (ص:٣٥٤)، وعفوَه كذلك عن ظلم السلطان المملوكي له في سجنه إياه: الأعلام العلية (ص:٧٩٠)، مجموع الفتاوى (٢٦٦/٣)، المقتفي (٤٨٣/٤).

مما بيني وبينه، إلا من كان عدواً لله ورسوله"[١]، وقال ابن القيم: "كان بعضُ أصحابه الأكابر يقول: (ودِدتُ أني لأصحابي، مثله لأعدائه وخصومه)، **وما رأيتُهُ يَدعو على أحدٍ منهم قط، وكان يَدعو لهم**"[٢].

وأشار إلى صفة غَيرَةِ الشيخ العَظيمة على حرمات الله، الشِّهاب ابن مُري (ت بعد ٧٢٨هـ) بقوله عنه: "وكان -رحمه الله ورضي عنه- **يذُبُّ عن الشَّريعة ويحمي حَوزةَ الدين**، بكُل ما يقدرُ عليه، وكان -كما عُلِمَ من حاله- **لا يخاف في هذا الباب لومَةَ لائم**، ولا ينثَني عما يتحقَّقُ عنده، ولم يَزَل على ذلك إلى أن قضى نَحبَهُ، ولَقِيَ ربَّه"[٣]، ووصفه الذهبي بقوله: "كان قوَّالاً بالحق، نهَّاءً عن المنكر، **لا تأخذُهُ في الله لومة لائم**"[٤].

ومن صور إنكار الشيخ للمُنكرات الظاهرة[٥]، ما ذكره البرزالي (ت ٧٣٩هـ) بقوله: "دار الشيخ تقي الدين ابن تيمية بدمشق، على ما جُدّدَ من الخمَّارات فبدَّدَ الخمور، وكسر الجِرار، وشقَّ الظروف، [وعزَّر جماعةً من أهل الحانات المتَّخذَة لهذه الفواحش، فَفَرِحَ الناس بذلك][٦]"[٧]، ومن الأمثلة كذلك في إنكاره للمُنكرات الظاهرة أمرُهُ لأصحابه أن يُزيلوا حجرةً كانت تُزار على نهرٍ بالشام، فأزالها وأراح المسلمين من شَرّها[٨]، ومن ذلك كسرُهُ للعامود المُخلَّق -أي: المُصوَّر-، هو وأخوه شرف الدين ابن تيمية (ت ٧٢٧هـ)، والذي دعا عليه محي الدين النَّووي (ت ٦٧٦هـ)، بقوله: "اللهم أقِم لدينكَ رَجُلاً يَكسرُ العامود المُخلَّق، ويُخرِّب القبر الذي في (جيرون)"[٩].

---

(١) الأعلام العلية (ص:٧٩٠) باختصار.

(٢) مدارج السالكين (٣/٩٥).

(٣) رسالة شهاب الدين ابن مري -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٢٠٠).

(٤) ذيل تاريخ الإسلام -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣٢٥).

(٥) قال بكر أبو زيد -رحمه الله-: "وكان ساعِدُه الأيمن في ذلك أخوه شرف الدين"، الجامع لسيرة شيخ الإسلام (ص:١٢)، وانظر: فصل في تكسير الأحجار -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:١٤٧) (ص:١٤٩)، إغاثة اللهفان (١/٣٨٢).

(٦) ما بين معقوفتين إضافة من ابن كثير في سياقه للحادثة، انظر: البداية والنهاية، أحداث ٦٩٩هـ (١٥/٦٢٧)، وربما كان ذلك الإنكار العَمَلي، وقع من الشيخ في فترة خلو البلد من والي الحسبة وأعوانه، نظراً لجفول أكثر النَّاس خوفاً من قدوم التَّتار، وينظر: ذيل مرآة الزمان -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:١٦٩).

(٧) المقتفي (٣/٥١٧).

(٨) انظر: البداية والنهاية (١٦/٣٩).

(٩) انظر: فصلٌ في تكسير الأحجار -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:١٤٨).

وكان -رحمه الله- لا يَسكتُ عن الإنكار على أهل البدع والفُرقَة، ولما طلبَ منه جماعةٌ من فرقة الأحمدية المتصوفة أن يسكُتَ عنهم، ويُسَلِّم لهم حالهم، قال لهم: "هذا ما لا يُمكِن، ولابدَّ لكل أحدٍ أن يدخُلَ تحتَ الكتاب والسنة قولاً وفعلاً، **ومن خرجَ عنهما وجبَ الإنكارُ عليه**"[١].

وكان من حسناته وفضائله المتعدّية -رحمه الله-: مَشورتُه على السُلطان بأمور تقتضي مصالح للمسلمين في أمر الدين والدنيا، فمن ذلك مشورَتُه على السلطان في تغيير نائب دمشق المسمّى كراي، وذلك لما وقعَ منه من ظلمٍ لأهل دمشق[٢]، ومشورته على السلطان أن لا يتولّى أحدٌ منصباً مُقابل رشوةٍ أو مال، فإن ذلك يُفضي إلى ولاية من لا يستَحِق[٣]، ومشورته وفتواه للأمراء لما سُئِلَ عن المال الذي أُخِذَ من أحد قادة التّتار، والذي كان قد أُعِدَّ لأجل نشر الرَّفض في الحجاز[٤].

ومن أعظم صفاته وأشهر خِصاله زهدُه في زهرة الحياة الدنيا، يشهد لذلك ما ذكره أبو حفص البزار (ت ٧٤٩هـ) بقوله: "ولقد اتفقَ كلُّ من رآه -خُصوصاً من أطال مُلازمته- أنه **ما رأى مثله في زهده في الدنيا**، حتى لقد صارَ ذلك مشهوراً، بحيث قد استقرَّ في قلبِ القريب والبعيد، من كل من سمع بصفاته -على وجهها-"[٥]، ووصفَ الذهبي زهده في المال، بقوله: "وما رأيتُ في العالم أكرمَ منه، ولا أفرغَ منه عن الدينار والدرهم، بل لا يذكُرُه، ولا أظُنُّه يدورُ في ذِهنه"[٦].

ووصفَ شدَّةَ كرمِ الشيخ بالمال وبذلَهُ وعطائه، الكاتب ابن فضل الله العمري (ت ٧٤٩هـ) بوصفٍ بليغ، فكان مما قال: "كانت تأتيهِ القَناطيرُ المقنطرةُ من الذّهب والفِضة والخيلِ المُسَوَّمةِ والأنعامِ والحرثِ، **فيَهَبُه بأجمَعِه**، ويضعُه عند أهل الحاجةِ في موضعِه، لا يأخذُ منه شيئًا إلاَّ ليَهَبه، **ولا يحفظُه إلاَّ ليُذهِبَهُ كُلَّهُ في سبيل البرّ**، وطريقِ أهلِ التواضع لا أهلِ الكِبر"، ثم قال: "وكان يَجيئه من المال في كل سنةٍ ما لا يكاد يُحصى، **فيُنفقُه جميعه آلافًا ومئين، لا يلمس منه درهمًا بيده**، ولا يُنفقه في حاجةٍ له، وكان يعود المرضى، ويُشيّع الجنائز، ويقوم بحقوق النَّاس، ويتألَّف القلوب"[٧].

---

(١) البداية والنهاية (١٦/٤٢)، وانظر: المقتفي (٤/٢١٨).

(٢) انظر: البداية والنهاية، أحداث ٧١١هـ (١٦/٨٨).

(٣) انظر: البداية والنهاية، أحداث ٧١٢هـ (١٦/٩٨).

(٤) انظر: البداية والنهاية، أحداث ٧١٦هـ (١٦/١١٨).

(٥) الأعلام العلية (ص:٧٦٥).

(٦) الدرة اليتيمية -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣١٩).

(٧) مسالك الأبصار -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣٩١) (ص:٣٩٧).

ووصفَ أحوالاً عظيمةً من صبره على الأذى، بل وانشراحِ صدرِهِ في أضيَقِ المصائب والمُقلِقات، تلميذه ابن القيم (ت ٧٥١هـ)، بقوله: "سمعتُ شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه- يقول: (إن في الدنيا جنةً من لم يدخُلها لا يدخُل جنة الآخرة)، وقال لي مرةً: (ما يصنعُ أعدائي بي؟ **أنا جنَّتي وبستاني في صدري**، أين رُحتُ فهي معي لا تُفارقني، إنَّ حبسي خَلوة، وقتلي شهادَة، وإخراجي من بلدي سياحة)، ..، **وعَلِم الله ما رأيتُ أحدًا أطيبَ عيشًا منه قط**، مع ما كان فيه من ضيقِ العيش، وخِلاف الرَّفاهية والنَّعيم، بل ضِدَّها، ومع ما كان فيه من الحبس والتَّهديد والإرجاف، وهو مع ذلك من أطيبِ الناس عيشًا، وأشرحهم صدرًا، وأقواهم قلبًا، وأسرّهم نفسًا، **تلوح نضرةَ النَّعيم على وجهه**"[١].

ومن أعظم الشواهد الدَّالةِ على شدَّةِ انطراحه وإخباتِهِ وافتقاره إلى ربه -سبحانه وتعالى-، ما كَتَبَهُ من الأبياتِ الموجزة المؤثرة، والمُعَبِّرة عن هذا المعنى، وهو في حبسه الأخير بقلعة دمشق، إذ يقول[٢]:

أنا الفقيرُ إلى ربِّ السماواتِ *** أنا المُسَيكينُ في مَجموعِ حالاتي

أنا الظَّلومُ لنَفسي وهي ظَالمتي *** والخيرُ إن جاءَنا من عِندهِ ياتي

لا أَستطيعُ لنَفسي جَلبَ مَنفعةٍ *** ولا عن النَّفسِ في دَفعِ المضرَّاتِ

وليسَ لي دُونَهُ مَولىً يُدَبِّرُني *** ولا شَفيعٌ إلى ربِّ البَرِيَّاتِ

إلا بإذنٍ من الرَّحمنِ خالِقِنا *** ربِّ السَّما كما قد جا في الآياتِ

٩) وفاة شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-[٣]:

ذكر ابن رُشَيق (ت ٧٤٩هـ) خبراً مؤثراً من آخر أخبار الشيخ قبل وفاته يجدُر تأمُّله والعناية به، وهو قوله له فيما أرسله إليه -من قاعته بقلعة دمشق-: "(قد فتحَ الله عليَّ في هذا الحِصن في هذه المدّة من معاني القرآن، ومن أصول العِلم بأشياء، ماتَ كثيرٌ من العلماء [يَتمنَّونها]، **ونَدِمتُ**

(١) الوابل الصيب (ص:١٠٩-١١٠).

(٢) مدارج السالكين (٢/٢٠٠)، العقود الدرية (ص:٤٥٠-٤٥١).

(٣) ينظر لتفاصيل حادثة وفاة شيخ الإسلام: الأعلام العلية (ص:٧٩٠-٧٩٥)، نهاية الأرب -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٢٣٠)، الدرة اليتيمية -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣٢٢-٣٢٣)، الشهادة الزكية (ص:٦٣-٦٩).

على تضييع أكثر أوقاتي في غير معاني القرآن)، أو نحو هذا"[١].

قال الشيخ علم الدين البرزالي (ت ٧٣٩هـ) حاكياً خبر وفاة شيخ الإسلام، فيما نقله عنه ابن كثير من تاريخه الموسوم ب(المقتفي لتاريخ أبي شامة): "في ليلة الاثنين، العشرين من ذي القعدة، من (سنة ٧٢٨هـ)، توفي الشيخ الإمام العلامة الفقيه، الحافظ الزاهد القدوة، شيخ الإسلام، تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية الحرَّاني ثم الدمشقي، بقلعة دمشق في القاعة التي كان مَحبوساً فيها"، ثم قال: "وحُمِلَ إلى مقبرةِ الصوفية، فدُفِنَ إلى جانب أخيه شرف الدين عبد الله -رحمهما الله-"، وقال: "وحضرها نساءٌ كثير بحيث حُزِرنَ بخمسةَ عشرَ ألفاً، وأما الرجال فحُزِروا بستين ألفاً وأكثر، إلى مائتي ألف"، وقال أيضاً: "ولكن [أهل دمشق] اجتمعوا لجنازته اجتماعاً لو جمعهم سلطانٌ قاهر، وديوانٌ حاصر، **لما بلغوا هذه الكَثْرَة التي انتَهوا إليها**، هذا مع أنه مات بالقلعة محبوساً من جهة السلطان، وكثيرٌ من الفقهاء يذكرون عنه أشياء كثيرةً مما يَنفِرُ منها طِباع أهل الأديان، فضلاً عن أهل الإسلام"[٢].

ويذكر ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) ما عاينه في حادثةِ وفاة شيخ الإسلام -رحمه الله وأكرم مثواه-، بقوله: "كنتُ فيمَن حضرَ هناك [أي: في قاعة الشيخ بالقلعة]، مع شيخنا الحافظ أبي الحجاج المزي -رحمه الله-، وكشفتُ عن وجه الشيخ ونظرتُ إليه وقبَّلتُه، وعلى رأسه عمامةٌ بعَذَبَةٍ مغروزَة، وقد علاهُ الشَّيب أكثرَ مما فارقناه"[٣]، ثم أكمل فقال: "وبالجملةِ كان يوماً مشهوداً، لم يُعهَد مثلُهُ بدمشق، اللهمَّ إلا أن يكون في زمن بني أمية حين كان الناس كثيرين، وكانت دارَ خلافة ..، **ولا يُمكِنُ أحدًا حصرُ من حضرَ الجنازة، وتقريبُ ذلك أنَّه عبارةٌ عمَّن أمكَنَهُ الحضور من أهل البلد وحواضره**، ولم يَتَخلَّف من الناس إلا القليل من الصِّغار والمخدَّرات، وما علمتُ أحدًا من أهل العلم -إلا النَّفر اليَسير- تخلَّف عن الحضور في جنازته، وهم ثلاث أنفس: وهم ابن جملة (ت ٧٣٨هـ)، والصدر المالكي (ت ٧٤٩هـ)، والقحفازي (ت ٧٤٤هـ)، وهؤلاء كانوا قد اشتُهروا بمعاداته، فاختَفوا من الناس خوفًا على أنفسهم، بحيث أنهم علموا متى خَرَجوا قُتلوا وأهلكهم الناس ..، وعُمِلَت له

---

(١) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣٥١-٣٥٢).

(٢) البداية والنهاية (١٦/٢١٠-٢١٢) باختصار، وانظر: الرد الوافر (ص:٢٤٣-٢٤٦).

(٣) البداية والنهاية (١٦/٢١٣)، قال بكر أبو زيد -رحمه الله- تعليقاً على سياق ابن كثير لحادثة وفاة شيخ الإسلام: "ومن قرأ خبر وفاته جَهَشَ بالبكاء -رحم الله الجميع-"، الجامع لسيرة شيخ الإسلام -المقدمة- (ص:١٥).

ختماتٌ كثيرة، ورُؤِيَت له منامات باهرةٌ صالحةٌ عجيبة، ورُثِيَ بأشعارٍ كثيرةٍ جداً، وقد أُفرِدَت له تراجم كثيرة، وصنَّف في ذلك جماعةٌ من الفُضلاء وغيرهم"[١].

وختمَ الذهبي خبرَ وفاة الشيخ بقوله: "ولم يُخَلِّف بعدَهُ من يُقارِبُهُ في العلم والفضل"[٢]، وقال ركن الدين بن القويع المالكي (ت ٧٣٨هـ): "ماتَ ابن تيمية، ولم يترُك على ظَهر الأرض مثله"[٣].

قال أبو حفص البزار (ت ٧٤٩هـ) في وصف جنازة شيخ الإسلام: "ولم يُرَ لجنازة أحدٍ ما رُئِي لجنازتِهِ من الوَقار والهيبة، والعظمة والجلالة، وتعظيم الناس لها، وتوقيرهم إيّاها، وتفخيمِهِم أمر صاحبها، وثنائِهِم عليه بما كانَ عليه من العلم والعمل"[٤].

ووصفَ المؤرخ شمس الدين الجزري (ت ٧٣٩هـ) جنازةَ الشيخ بوصفٍ مؤثرٍ، حيث قال: "والله العظيم، لقد رأيتُ الناس قاعدين على الطريق يمينًا وشمالاً، الرجال والنساء مختلطين، **كأنهم ينتظرون عبورَ السُّلطان**، ومنهم من يبكي، ومنهم من يضِجُّ ويَصيح"، ثم قال: "**وغُلِّقَت جميع أسواق دمشق**، ولم يبقَ حانوتٌ مفتوح، إلا أن يكون نصرانياً، لأن اليهود كانوا في عيد المظلّة، ...، **وامتلأ الجامع أكثرَ من يوم الجمعة**، ...، ولعلَّ من ليس له عادةٌ بالصلاة حضَرَ لأجلِ الصلاةِ عليه"[٥].

وقال ابن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ): "والتَحَق باللطيف الخبير، ووَلَّى والثناء عليه كَنشر العَبير"[٦]، وقال ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ): "وظهرَ بذلك قول الإمام أحمد: (بيننا وبين أهل البدع يوم الجنائز)"، ثم قال: "وصُلّي عليه صلاة الغائب في غالبِ بلاد الإسلام القريبة والبعيدة، حتَّى في اليمن والصين، وأخبرَ المسافرون: أنَّه نُودِيَ بأقصى الصين للصَّلاة عليه يوم الجمعة (الصلاةُ على تُرجمان القرآن)"[٧].

---

(١) البداية والنهاية (٢١٤/١٦) باختصار.

(٢) دول الإسلام -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣٣٢)، وانظر: معجم الشيوخ -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣٢٩).

(٣) نثر الجمان في تراجم الأعيان -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٥١٥).

(٤) الأعلام العلية (ص:٧٩٣).

(٥) تاريخ حوادث الزمان -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٢٤٢-٢٤٣) باختصار.

(٦) أعيان النصر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٤٦٣).

(٧) الذيل على طبقات الحنابلة -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦٠٢-٦٠٣).

ويقول ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ): "ولو لم يكُن من الدَّليل على إمامةِ هذا الرَّجل إلا ما نبّه عليه الحافظ الشهير علم الدين البرزالي في (تاريخه): من أنَّه لم يُوجَد في الإسلام من اجتَمَع في جنازتِهِ لما مات، ما اجتمعَ في جنازة الشَّيخ تقي الدين"، ثم أتبع فقال: "ومع حُضورِ هذا الجمع العَظيم، **فلم يكُن لذلك باعِثٌ إلاَّ اعتقادَ إمامته وبركَتِه،** لا بجَمعِ سلطانٍ ولا غيره، وقد صَحَّ عن النَّبي ﷺ أنَّه قال: ((أنتم شهداء الله في الأرض))"[1].

وقال برهان الدين الفزاري -كبير الشافعية- (ت ٧٢٩هـ)[2] لأحد أقرانه؛ مستنكراً حالَ بعض من سأله عن إقامة الدرس في نفس يوم وفاة شيخ الإسلام: "ما تُبصِرُ هذا الحال؟ يموتُ أقلُّ من يكون من الفقهاء فتَبطُلُ الدُّروسُ لأجله، **ويموتُ مثل هذا الرجل العظيم**، ولا تبطلُ الدروس لأجله؟ **والله عندهُ من الفضائل ما لا عندَ أحمد بن حنبل،** هذا كان صاحبي من الصِّغَر، ويَجتَمِعُ بوالدي[3]، وكان والدي يُحِبُّ والده وأهله، ويَتَرَدَّدُ إلى والده، وعندما درَّس ولدُه بعد وفاة والده، حضرَ والدي عنده الدَّرس، **وكتبَ درسَه، وأثنى على درسه وعلى فضائله، من ذلك الزمان**"[4].

وقد ذكرَ شمس الدين ابن القيم (ت ٧٥١هـ) أنه رأى شيخ الإسلام بعد وفاته في المنام، وأنه تَحدَّثَ معه في بعض أعمال القلوب، فذكر له شيخ الإسلام أن طريقته في أعمال القلوب هي: "الفَرحُ بالله، والسُّرورُ به"، ثم قال: "**وهكذا كانت حالُه في الحياة**، يبدو ذلك على ظاهِرِه، ويُنادي به عليه حالُه"[5].

---

(١) الرد الوافر (ص:٢٧١-٢٧٢) بتصرف، تقريظ الرد الوافر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦٦٤-٦٦٥).

(٢) ترجمته: برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن الفزاري الصعيدي الأصل الدمشقي الشافعي، أخذ الفقه عن والده، وأخذ عنه العماد ابن كثير، له (شرح التنبيه) و(تعليقة على المنهاج). الرد الوافر (ص:١٧٥)، البداية والنهاية (٢٢٥/١٦)، معجم الشيوخ الكبير للذهبي (١/ ١٣٨)، أعيان العصر (١/ ٨٦)، جاء فيه: "كان يخالف الشيخ ابن تيمية في مسائل، وما تهاجرا قط، وكلٌ منهما يحترم صاحبه إذا اجتمعا، ولما بلغته وفاته استرجع وشيَّع جنازته".

(٣) والده هو: تاج الدين أبو محمد الفزاري شيخ الشافعية في زمانه، المعروف بالفركاح (ت ٦٩٠هـ).

(٤) الرد الوافر (ص:١٧٧)، وتكررت هذه العبارة في موضع آخر بمعناها، وهو: "أنَّ ابن الفركاح قال عن الشيخ تقي الدين: (والله، لقد حَوى علوماً لم يحوها إمامه)، هذا كلام ابن الفركاح مع عداوته له"، الرد الوافر (ص:٢٣٧)، وانظر: البداية والنهاية، أحداث ٦٨٣هـ (٥٠٩/١٥-٥١٠).

(٥) مدارج السالكين (٤٨٣/٢).

١٠) ثناءُ العلماء على شيخ الإسلام ابن تيمية ورِثائُهم له[١]:

- أثنى عليه ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) بقوله: "لما اجتمعتُ بابن تيمية، رأيتُ رجلاً كل العلوم بين عينيه، يأخذُ ما يُريد ويَدعُ ما يُريد"[٢]، ووصفهُ بعدما سمع كلامه بقوله: "ما كنتُ أظنُ أن الله بقيَ يَخلقُ مثلَك"[٣].

- وقال إبراهيم الرَّقي الحنبلي (ت ٧٠٣هـ): "الشيخ تقي الدين يُؤخذ عنه ويُقلَّد في العلوم، فإن طالَ عمره، **ملأ الأرض علمًا، وهو على الحق، ولا بُدَّ ما يُعاديه النَّاس، فإنه وارثُ علم النبوَّة**"[٤].

- أثنى عماد الدين الواسطي (ابن شيخ الحزَّامين) (ت ٧١١هـ)[٥]، على الشيخ ثناءً بالِغاً، فكان مما قاله: "شيخنا السيد الإمام الأُمة الهُمام، مُحيي السنة وقامع البدعة، ناصر الحديث، مُفتي الفِرق[٦]، الفاتِقُ عن الحقائق ومُؤصِّلُها بالأصول الشَّرعية للطَّالب الذائِق، الجامع بين الظاهر والباطن، فهو يقضي بالحق ظاهراً وقلبه في العُلى قاطِن"[٧]، وقال أيضاً مُثنِياً عليه بثناءٍ عظيم: "فوالله، ثم والله، ثم والله، **لم يُرَ تحت أديم السماءِ مثل شيخكم**؛ علماً وعملاً، وحالاً وخُلقاً، واتباعاً

---

(١) تحت هذا العنوان تمَّ ترتيب ثناءات العلماء والأعيان على شيخ الإسلام، بحسب تواريخ وفاتهم، عبر خمسة قرون مُتتالية، **وأعتبرُ ذلك مَسلكاً من مسالك الاستدلال على إنصاف العلماء الأجلاء لشيخ الإسلام، وحِفظهم لمنزلته العظيمة، وتقديرهم لقدره الكبير**، وإعراض بعض المُتَعَصّبينَ عن هذه الثَّناءات المتنوعة على الشيخ بالكُلية، ما هو إلا إعراضٌ عن الحقائق المشهورة، والفضائل المأثورة المَنثورة، ويُخشَى على من أساء الظَّن بأئمة الإسلام -دونَ ما حُجةٍ أو دليل- أن تصيبَهُ فتنةٌ في دينه -والعياذ بالله-.

(٢) مسالك الأبصار وممالك الأمصار -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣٩٣)

(٣) العقود الدرية (ص:١٧٢)، وينظر إعجاب ابن دقيق العيد بموقف شيخ الإسلام الحازم مع السلطان المملوكي زمن مجيء التتار إلى الشام: الذيل على طبقات الحنابلة -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٥٩٠).

(٤) مسالك الأبصار -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣٩٢).

(٥) ترجمته: عماد الدين أحمد بن إبراهيم الواسطي الشافعي، الشهير: بابن شيخ الحزَّامين، كان أبوه شيخ الطائفة الأحمدية، وأما هو فكان منابذاً للاتحادية، ولم يسكن قلبه إلى شيءٍ من الطوائف المحدثة، كتب عنه: الذهبي والبرزالي، له (شرح منازل السائرين) (اختصار سيرة ابن هشام). فوات الوفيات (١/ ٥٦)، الرد الوافر (ص:١٥١)، الذيل على طبقات الحنابلة (٤/٣٨٠)، ورد فيه: "ثم قدم دمشق، فرأى الشيخ ابن تيمية وصاحَبَه، فدلَّه على مطالعة السيرة النبوية، وأقبل على مطالعة كتب الحديث والسنة والآثار، وتخلَّى من جميع طرائقه وأحواله، وأذواقه وسلوكه .. وكان الشيخ ابن تيمية يعظِّمه ويجِلُّه، ويقول عنه: (هو جنيد وقته)".

(٦) ووصف الشيخ أيضاً ابن كثير الدمشقي بقوله: "مفتي الفِرَق، الفارقُ بين الفِرَق" البداية والنهاية (١٥/٥٠٩).

(٧) العقود الدرية (ص:٣٦٠).

وكرماً، وحلماً في حقِ نفسه، وقياماً في حقِّ الله عند انتهاكِ حُرُماته، أصدَقُ الناس عقداً، وأَصَحُّهم علماً وعزماً، وأنفَذُهم وأعلاهُم في انتصارِ الحقّ وقيامه هِمةً، وأسخاهُم كفاً، وأكملُهم اتباعاً لنبيه محمد ﷺ، **ما رأينا في عصرنا هذا من تُستَجلى النبوة المحمَّدِية وسُنَّتُها من أقواله وأفعاله إلا هذا الرجل، بحيثُ يَشهد القلبُ الصحيح أنَّ هذا هو الاتباعُ حقيقةً**"[١]، وقال عنه أيضاً: "قد شارَفَ مقامَ الأئمة الكِبار، ويُناسِبُ قيامُهُ في بعض الأمور قيام الصِّديقين"[٢].

- وأثنى عليه نظماً نجم الدين الطوفي الحنبلي (ت ٧١٦هـ)، فمِمَّا قاله فيه[٣]:

إني لأُقسِمُ والإسلامُ مُعتَقَدِي *** وإنني من ذَوي الإيمانِ أيمانا

لم ألقَ قَبلَكَ إنساناً أُسَرُّ به *** فلا بَرِحتَ لعَينِ المَجدِ إنسانا

وقال أيضاً مثنياً الثناء البالغ على الشيخ: "الإمام العلامة، والعَضب الصِّمصامة، زينة محافل المناظرة والجدال، وفارس غياطِل المكافحة والنِّزال، شهاب مرَدَة المبتدعين، وعُقاب أغربة الضالين المضلين، عماد الملة والحق والدين، **حجة الله على العالمين تقي الدين أبو العباس أحمد** ..، رأبَ الله به ثأيَ الإسلام، وألصق أنوف عِداه خاضعةً له بالرَّغام، وجعله —وقد فعل— **مجدِّدَ دين نبي الأمين، على رأس السابعة من المئين**"[٤].

- وأثنى عليه ابن قِوام البالسي (ت ٧١٨هـ)، بقوله: "**ما أسلَمَت معارِفُنا إلاَّ على يد ابن تيميَّة**"[٥].

- وممن أثنى عليه ثناءً عاطراً جمال الدين ابن البِتّي الحنبلي (ت ٧٢٦هـ)[٦]، حيث وصف الشيخ

---

(١) العقود الدرية (ص:٣٧٦)، وينظر مزيداً من ثناءه السَّخي على الشيخ: التذكرة والاعتبار –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:١٢٣-١٤٤).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٥٨٦).

(٣) انظر: العقود الدرية (ص:٣١٣).

(٤) شرح القصيدة التائية في القدر (ص:٢٢٧).

(٥) ذيل طبقات الحنابلة –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٥٨٦).

(٦) ترجمته: جمال الدين يوسف بن عبد المحمود ابن البِتّي البغدادي الحنبلي، أخذ عن العز ابن القواس الموصلي، كان إليه المرجع في القراءات والعربية، أفاد منه النجم الطوفي. أعيان العصر (٥/٦٥٨)، تسهيل السابلة (٢/٩٩٤)، ذيل طبقات الحنابلة (٤/٤٦٣) ورد فيه: "نالته في آخر عمره محنة، واعتقل بسبب موافقته الشيخ ابن تيمية في مسألة الزيارة، وكاتبه عليها مع جماعةٍ من علماء بغداد"، ينظر: ذيل طبقات الحنابلة (٤/٤٦٣).

-في مُفتَتح رسالته التي انتصرَ فيها لاختياره في مسألة شد الرحل-، بقوله: "الشيخُ الإمام، البارعُ الهمام، افتخارُ الأنام، جمالُ الإسلام، ركن الشَّريعة، ناصرُ السُّنة، قامعُ البدعة، جامعُ أشتاتِ الفضائل، قُدوةُ العلماء الأماثِل"[1].

- وقد ذكر شرف الدين عبدالله ابن تيمية (ت ٧٢٧هـ)[2] طرفاً من دعوةِ أخيه شيخ الإسلام تقي الدين إلى الحق ومجاهدته أهل الباطل -لما كان في منفاهُ بثَغرِ الإسكندرية-[3]، فكان مما قاله في هذا الشَّأن: "انقلبَ أهل الثَّغر أجمعين إلى الأخ مُقبلينَ عليه، مُكرمينَ له، **وفي كل وقت ينشُرُ من كتاب الله وسُنة رسوله** ﷺ، ما تَقرُّ به أعينُ المؤمنين"[4].

- قال كمال الدين ابن الزملكاني (ت ٧٢٧هـ)[5] في الثناء على شيخ الإسلام: "كان إذا سُئِلَ عن فنٍّ من العلم **ظنَّ الرائي والسامع أنه لا يَعرفُ غير ذلك الفن، وحَكَمَ أن أحداً لا يَعرِفه مثله**، وكان الفقهاء من سائِر الطوائف إذا جلسوا معه استفادوا في مذاهبهم منه ما لم يكونوا عرفوه قبل ذلك، **ولا يُعرَفُ أنه ناظر أحداً فانقطعَ معه**، ولا تكلَّم في علمٍ من العلوم -سواءٌ أكان من علوم الشرع أم غيرها- إلا فاقَ فيه أهله والمنسوبينَ إليه، وكانت له اليَدُ الطُّولى في حُسن التَّصنيف، وجودةِ العبارة،

---

(١) العقود الدرية (ص:٤٢١).

(٢) ترجمته: شرف الدين عبدالله بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي، سمع من: ابن علان والشمس ابن أبي عمر المقدسي، فسمع المسند والصحيحين وكتب السنن والمعجم الكبير، وسمع منه الطلبة، وبرع في فنونٍ عديدة من الفقه والنحو والأصول، ولم يعرف له تصنيف. أعيان العصر (٢/ ٦٩٢)، الوافي بالوفيات (١٧/ ١٢٦)، المقفى الكبير (٤/ ٢٢٤) ذيل طبقات الحنابلة (٤/٤٧٧) ورد فيه: "وكانت له يدٌ طولى في معرفة تراجم السلف ووفياتهم، وحبس مع أخيه بالديار المصرية مدة، وقد استدعي غير مرةٍ وحده للمناظرة، فناظر وأفحم الخصوم".

(٣) وذكر شرفُ الدين أخو الشيخ أنه لما نُفِيَ إلى الإسكندرية، **نزل فيها بنيَّةِ الرِّباط في سبيل الله**؛ انظر: البداية والنهاية (١٦/٦٩).

(٤) البداية والنهاية (١٦/٦٩)، وقال أيضاً: "مَزَّق الله بقدومهِ الثَّغرَ؛ جُموعَهُم [أي: الإتحادية] شَذَر مَذَر، وهتكَ أستارهم، وكشفَ رَمزَهُم وأسرارهُم -الإلحادَ والكُفر-، وفضَحَهُم واستتابَ جماعاتٍ منهم، وتوَّبَ رئيساً من رؤَسائِهم" العقود الدرية (ص:٣٣٨) بتصرف.

(٥) ترجمته: القاضي كمال الدين محمد بن علي الأنصاري الشافعي الأشعري، الشهير: بابن الزملكاني، سمع من: ابن علان والفخر ابن البخاري، أخذ عن: التاج الفزاري والبدر ابن مالك والشهاب الخويي والبهاء ابن الزكي والشمس الأيكي والصفي الأرموي، كان كبير الشافعية في عصره، وتخرَّج به كثيرٌ منهم، أخذ عنه: الذهبي والعماد بن كثير والفخر المصري والصلاح العلائي ولازمه، له (رسالة في الرد على ابن تيمية في مسألة الزيارة والطلاق) (شرح المنهاج) ولم يكمله. المعجم المختص بالمحدثين (ص:٢٤٦)، فوات الوفيات (٤/ ٧)، الرد الوافر (ص:١٢٦)، طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ١٩٠)، البداية والنهاية (١٦/٢٠٣).

والتَّرتيب والتَّقسيم والتَّبيين"[١]، وقال مُدافعاً عنه: "ومن يكون مثل الشيخ تقي الدين، في زهده وصبره وشجاعته وكَرمِهِ وعلومه!"[٢].

- وقال عنه شمس الدين ابن الحريري الحنفي (ت ٧٢٨هـ)[٣] بعد أن سُجِن الشيخ بقلعة الجبل: "إنه منذ ثلاث مئة سنة ما رأى الناس مثله"[٤]، وقال عنه جمال الدين المزي (ت ٧٤٢هـ)[٥]: "لم يُرَ مِثلُهُ منذ أربعمائة سنة"، وقال ابن الزملكاني: "لم يُرَ من خمسمائة سنةٍ أحفظ منه"[٦].

- وعن تنوُّع علوم الشيخ يقول ابن سيد النَّاس المصري (ت ٧٣٤هـ): "ألفيتُهُ ممن أدركَ من العلوم حَظًّا، وكاد يستوعِبُ السُنن والآثار حِفظا، إن تكلَّم في التَّفسير فهو حامل رايتِه، أو أفتى في الفقه فهو مُدرِكُ غايته، أو ذاكرَ بالحديثِ فهو صاحب علمِه وذو روايته، أو حاضرَ بالنِّحَل والمِلَل لم يُرَ أوسعَ من نِحلَتِه في ذلك ولا أرفعَ من دِرايته، بَرَّز في كل فنٍ على أبناء جنسه، **ولم ترَ عينُ من رآهُ مِثلَهُ، ولا رأت عينُهُ مِثلَ نفسه**"[٧].

---

(١) العقود الدرية (ص:١٣)، وانظر: الدرة اليتيمية -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣١١-٣١٢)، الرد الوافر (ص:١٢٨).

(٢) تتمة المختصر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٤١٠).

(٣) ترجمته: القاضي شمس الدين محمد بن عثمان ابن الحريري الأنصاري الدمشقي الحنفي، سمع من: ابن علان، وخرَّج له البرزالي مشيخة، تفقَّه على: الرشيد البصراوي وابن الشمّاع، وأخذ عن ابن المعلم القرشي، له (شرح الهداية). الرد الوافر (ص:١٢١)، المقفى الكبير (٦/١٠٩) ورد فيه: سبب عزله عن القضاء بالشام وهو "أنه وجد بخطه: (أن الشيخ أحمد بن تيمية من بعد السلف الصالح لم ير الناس مثله)"، الوافي بالوفيات (٤/ ٦٧)، الفوائد البهية (ص:١٨٢).

(٤) نهاية الأرب -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٢٢٣)، الدرر الكامنة -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦٥٠).

(٥) ترجمته: الحافظ جمال الدين يوسف بن الزكي المزي الدمشقي، سمع من: الشمس بن أبي عمر وابن البخاري والشرف الدمياطي وابن دقيق العيد، انتهت إليه الإمامة في علم الحديث ومعرفة الرجال وطبقاتهم في عصره، مع البراعة في اللغة والتّصريف، من أقرانه ابن تيمية وأفاد كل واحدٍ منهما من الآخر، أخذ عنه: الذهبي والعماد ابن كثير والبرزالي والصلاح العلائي وابن عبدالهادي وابن سيد الناس والصفدي، له (تهذيب الكمال) (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) قال ابن طولون: "ومن المعلوم أن المحدثين بعده عيالٌ على هذين الكتابين". أعيان العصر (٥/ ٦٤٤) ورد فيه: "سمع من الأجزاء ألوفاً، ومشيخته نحو الألف"، الرد الوافر (ص:٢٥٣)، طبقات علماء الحديث للذهبي (٤/ ٢٧٥) ورد فيه: "كان إماماً في السنة، ماشياً على طريقة سلف الأمة، مُمراً للآيات والأحاديث كما جاءت"، طبقات الشافعية لابن شهبة (٣/ ٧٤) ورد فيه: "حدَّث بالكثير نحو خمسين سنة".

(٦) الذيل على طبقات الحنابلة -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٥٨٦)، وانظر: الرد الوافر (ص:٢٥٤).

(٧) أجوبة ابن سيد الناس اليعمري -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٢٣٢)، العقود الدرية (ص:١٦).

- ووصفه عند ذكره لحادثة وفاته المؤرخ شمس الدين الجزري (ت ٧٣٩هـ)، بقوله: "توفيَّ الشيخ الإمام، العالم العامل، العلامة الزاهد، العابد الورع، الخاشع الناسك، القدوة العارف، المحقق شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد"[١].

- وأثنى عليه اللغوي الأديب تاج الدين عبدالباقي اليماني (ت ٧٤٣هـ) بعباراتٍ بليغةٍ، منها قوله: "شيخُ العلوم الإسلامية، وأساسُ القواعد الدينيَّة، وابن بَجدَة الأحاديث النَّبوية، جَمَعَ من المعقول والمنقول، وردَّ على فلاسفة الحكماء فيما يتعلَّق بالمعقول، إذا تكلَّم في مسألة فحدِّث عن البحر ولا حرج، ..، أَجمَعَ من شاهدَ مَعارِفَه، وتَحقَّقَ عوارِفَه: أنّه نسيجُ وحدِهِ، وفريدُ وقتِهِ في علمِهِ ومجدِهِ، ..، وعلى الجملة؛ **لم يسمَح الزَّمن له بمثيل**"[٢].

- وممن أثنى عليه نظماً أبو حيان النَّحوي (ت ٧٤٥هـ) فإنه لما التقى به أول مرةٍ امتدحه بقوله: "ما رأت عينايَ مثله"، ثم نظمَ على البديهة أبياتاً، نذكر منها قوله[٣]:

قامَ ابنُ تَيميَّةٍ في نَصــــرِ شِــــرعَتِنَا *** مَقامَ سَيِّدِ تَيمٍ إذ عَصَت مُضَرُ

فــأظهرَ الحقَّ إذ آثارُهُ دَرَسَـــــتْ *** وأخمَدَ الشَّرَّ إذ طارتْ له الشَّرَرُ

كُنّــا نُحــدَّث عن حَبْرٍ يجيءُ فهَــا *** أنتَ الإِمامُ الذي [قد] كان يُنتظر

- يذكر شمس الدين الذَّهبي (ت ٧٤٨هـ) أبرز أوصاف الشيخ العلمية العالية فيقول: "له المصنَّفات الكِبار التي سارَت بها الرُّكبان، ولعلَّ تصانيفه في هذا الوقت تكون أربعة آلاف كُرَّاس وأكثر، وفسَّر كتاب الله تعالى مدة سنين من صدرِهِ أيام الجُمَع، وكان يَتوقَّد ذكاءً، وسماعاته من الحديث كثيرة، وشيوخه أكثر من مائتي شيخ، ومعرفته بالتَّفسير إليها المنتَهى، وحفظُه للحديث ورجاله، وصحته وسقمه فما يُلحَق فيه، وأما نقلُه للفقه ومذاهب الصحابة والتابعين -فضلاً عن المذاهب الأربعة- فليسَ له فيه نظير، وأما معرفته بالملل والنِّحَل والأصول والكلام فلا أعلَمُ له فيه نظيراً، ويدري جُملةً صالحةً من اللغة، وعَرَبِيَّتُه قويةٌ جداً، ومعرفتُه بالتَّاريخ والسِيَّر فعَجبٌ عجيب"[٤]، وقال عنه أيضاً: **"وهو أكبرُ من أن يُنَبِّهَ مِثلي على نُعوتِهِ، فلو حُلِّفتُ بين الركن والمقام، لحلفتُ أني ما رأيتُ بعيني مثله،**

---

(١) تاريخ حوادث الزمان -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٢٤١).

(٢) انظر: لقطة العجلان -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٢٩٠) باختصار.

(٣) مسالك الأبصار -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣٩٣-٣٩٤).

(٤) العقود الدرية (ص:٣٢-٣٣) بتصرف.

ولا والله ما رأى هو مثل نفسهِ في العلم"[١]، وقال في موضع آخر: "**فوالله ما مَقَلَت عَيني مثله، ولا** رأى هو مثلَ نفسِه"[٢]، وقال: "**فوالله ما رَمَقتُ بعيني أوسع علماً**، ولا أقوى ذكاءً من الشيخ تقي الدين بن تيمية -رحمه الله تعالى-"[٣]، وقال عنه كذلك: "كان من بحور العلم، ومن الأذكياء المعدودين، والزُّهاد الأفراد، والشُّجعان الكبار، والكُرماء الأجواد، **أثنَى عليه الموافق والمُخالف**"[٤]، ووصفه بأنه: "لا لذَّةَ له في غيرِ نشرِ العِلم، وتدوينه، والعَمل بمُقتَضاه"[٥]، ورثاه بأبياتٍ مؤثرةٍ، قال في مَطلعها[٦]:

يا موتُ خُذ من أَردتَ أو فَدَعِ *** مَحوتَ رسـمَ العـلومِ والـوَرعِ

أَخذتَ شيخَ الإسلام وانفصَمَت *** عُرى التُّقى فاشـتَفى أُولوا البِدَعِ

- قال أبو حفص البزار (ت ٧٤٩هـ): "ولا واللهِ ما رأيتُ أحداً أشدَّ تعظيماً لرسول الله ﷺ، ولا أحرصَ على اتباعه، ونصرِ ما جاءَ به منه"[٧]، وقال عن منزلتهِ في علم الحديث والنَّقد: "أما معرفَتُهُ بصحيح المنقول وسَقيمه، **فإنه في ذلك من الجبال التي لا يُرتَقى ذِروتُها**، ولا يُنال سنامُها"[٨].

- أثنى عليه ابن الوردي الشافعي (ت ٧٤٩هـ) وعبارته في ذلك: "وتركتُ التَّعصُّب والحمية، وحضرتُ مجالسَ ابن تيمية، فإذا هو بيتُ القصيد، وأوَّلُ الخَريدَة، **علماءُ زمانه فَلَكٌ هو قُطبُه، وجسمٌ هو قَلبُه**، يزيدُ عليهم زيادةَ الشَّمس على البَدر، والبَحر على القَطر"[٩].

- وأثنى عليه تقي الدين السبكي (ت ٧٥٦هـ)[١٠] في رسالةٍ أرسلها إلى الشمس الذهبي، يقول

(١) الدرة اليتيمية -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣١٦).

(٢) المعجم المختص -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣٣٤).

(٣) بيان زغل العلم (ص:٨٠).

(٤) تذكرة الحفاظ -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣٣٠).

(٥) المعجم المختص -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣٣٤).

(٦) العقود الدرية (ص:٥٥٢).

(٧) الأعلام العلية -ملحق بالعقود الدرية- (ص:٧٥١).

(٨) الأعلام العلية -ملحق بالعقود الدرية- (ص:٧٥٢).

(٩) الكواكب الدرية -ضمن مجموع فيه ثلاث تراجم- (ص:٣٧-٣٨).

(١٠) ترجمته: القاضي تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي المصري الشافعي الأشعري الشاذلي، سمع من: الدمياطي والبدر ابن جماعة والتقي ابن حمزة والذهبي، أخذ عن: ابن الرفعة والعلاء الباجي وأبي حيان والسيف البغدادي والسعد الحارثي، تصوَّف على ابن عطاء الإسكندري الشاذلي، سمع منه: المزي والبرزالي، وانتهت إليه رئاسة مذهبه بمصر، له (شرح المنهاج) (السيف

فيها: "فالمملوك يتحقَّق كِبَر قدره، وزخارةَ بحره، وتوسُّعَه في العلومِ الشرعية والعقلية، وفرط ذكائه واجتهاده، وبلوغهِ في كلٍ من ذلكَ المبلغَ الَّذي يتجاوز الوصف، والمملوك يقول ذلك دائمًا، **وقدرُه في نفسي أكبر من ذلك وأجلّ**، مع ما جمعهُ الله له من الزهادة والورع والديانة، ونصرة الحق، **والقيام فيه لا لغرضٍ سواه، وجَريه على سَنَن السلف**، وأخذهِ من ذلك بالمأخذ الأوفى، **وغرابةُ مثله في هذا الزمان، بل من أزمان**"[١].

- من ثناء صلاح الدين العلائي (ت ٧٦١هـ)[٢] البالغِ على الشيخ، قوله: "شيخنا وسيدنا، **وإمامنا فيما بيننا وبين الله تعالى**، شيخ التَّحقيق السالك بمن اتبعه أحسن طريق، ذي الفضائل المتكاثرة والحجج القاهرة، ..، شيخ الإسلام حجّة الأعلام قدوة الأنام، برهان المتكلمين، قامع المبتدعين، سيف المناظرين، بحر العلوم، كنز المستفيدين، ترجمان القرآن، أعجوبة الزمان، فريد العصر والأوان، تقي الدِّين، إمام المسلمين، حجّة الله على العالمين، اللاحق بالصَّالحين، والمشبَّه بالماضين، مفتي الفرق، ناصر الحق، علامة الهدى، عمدة الحفاظ، فارس المعاني والألفاظ، ركن الشريعة ذو الفنون البديعة، أبو العبَّاس ابن تَيمِيَّة"[٣].

- ومنه ثناء ابن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)[٤] عليه، بقوله: "وعلى الجملة فكان الشيخ تقي

المسلول على من سب الرسول) (شفاء السقام في زيارة خير الأنام). العقد المذهب (ص٤١٣)، سلم الوصول (٢/ ٣٧٢)، طبقات الشافعية الكبرى (١٠/١٣٩) ورد فيه: "قال ابن فضل الله: (قام حين خُلِّطَ على ابن تيمية الأمر فسدَّ باب الوسيلة يغفر الله له، وأنكر شد الرحال لمجرَّد الزيارة لا واخذه الله)"، الوافي بالوفيات (٢١/ ١٦٧) ورد فيه: "ولم أر من اجتمعت فيه شروط الاجتهاد غيره، نعم؛ والعلامة ابن تيمية".

(١) ذيل طبقات الحنابلة -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٥٨٦).

(٢) ترجمته: الحافظ صلاح الدين خليل بن كَيكَلَدِي العلائي الدمشقي الشافعي الأشعري، أخذ عن: البرهان الفزاري والمزي وابن الزملكاني ولازمه دهراً، وشيوخه بالسماع نحو السبعمائة؛ منهم التقي ابن حمزة المقدسي، أخذ عنه: الذهبي وابن الملقن، له (جامع التحصيل لأحكام المراسيل) (المذهَّب في قواعد المذهب) (الأشباه والنظائر الفقهية). أعيان العصر (٢/ ٣٢٨)، الوافي بالوفيات (١٣/ ٢٥٧)، الرد الوافر (ص:١٩٥)، طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ٣٦) ورد فيه: "وكان بينه وبين الحنابلة خصوماتٌ كثيرة"، طبقات الشافعية لابن شهبة (٣/ ٩٣).

(٣) الدرر الكامنة -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦٦٢) باختصار.

(٤) ترجمته: الأديب المؤرخ صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، أخذ: عن أبي حيان والتقي السبكي وقرأ عليه (شفاء السقام)، لازم ابن سيد الناس المصري، وصنف في التاريخ والأدب ما يزيد على ستمائة مجلد، له (أعيان العصر وأعوان النصر) (الوافي بالوفيات) (شرح لامية العجم). طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ٥)، المقفى الكبير (٣/ ٤٣٧)، الدرر الكامنة (٢/ ٢٠٧).

الدين ابن تيمية، أحد الثلاثة الذين عاصرتُهم، **ولم يكُن في الزمان مثلهم، بل ولا قبلهُم من مئة سنة**"[١].

- ممن وصفه بالأوصاف العلميَّة السَّامِقَة شمس الدين ابن عسكر البغدادي (ت ٧٧٦هـ)[٢]، حيث قال في تصديرِهِ لإحدى رسائِله التي خَطَّها في شأن مسألة شد الرَّحل: "الشيخ الأجَلُّ الأَوحَد، بقِيَّة السلف، وقُدوَة الخَلف، رئيسُ المحقّقين، وخلاصة المدَقّقين، تَقيُّ الملَّة والحق والدِّين"[٣].

- قال القاضي بهاء الدين أبو البقاء السبكي الشافعي (ت ٧٧٧هـ) في حق شيخ الإسلام، -لما سأله عنه أحد طلبته-: "والله يا فلان، ما يُبغض ابن تيمية إلا جاهلٌ أو صاحب هوى، فالجاهل لا يدري ما يقول، وصاحب الهوى يصدُّه هواهُ عن الحق بعد معرفته به"[٤].

- وأثنى عليه شهاب الدين الأذرعي الشافعي (ت ٧٨٣هـ)، بقوله: "الشيخ تقي الدين ابن تيمية **أحدُ أئمةِ الإسلامِ الأعلام**، كان -رحمه الله تعالى- بحرًا من البحور في العلم، وجبلًا شامخًا **لا يختلفُ فيه اثنانِ من أهل العصر**، ومن قال خلافَ ذلك فهو جاهِلٌ أو مُعاندٌ مُقَلِّدٌ لمثله"[٥].

- ومن ثناء ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) على الشيخ قوله: "كان -رحمه الله- فريدَ دهرِهِ في فهم القرآن، ومعرفة حقائق الإيمان، وله يدٌ طُولى في الكلام على المعارِف والأحوال، والتَّمييز بين صحيحِ ذلك وسقيمِهِ، ومُعوَجِّه وقَويمه"[٦].

- قال ابن اللَّحام البعلي الحنبلي (ت ٨٠٣هـ) مُثنياً على شيخ الإسلام: "الشيخ الإمام العالم العلامة الأوحد، الحافظُ المجتهد، الزاهد العابد القدوة، إمام الأئمة، قدوَةُ الأمة، علامةُ العلماء، وارِثُ الأنبياء، آخر المجتهدين، أوحدُ علماء الدين، بركةُ الإسلام، حُجَّةُ الأعلام، برهانُ المتكلمين، قامعُ المبتدعين، ذو العلومِ الرفيعة، والفنونِ البَديعة، مُحيي السنة، **ومن عَظُمَت به لله علينا المنة، وقامَت**

---

(١) أعيان العصر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٤٧٩) باختصار.

(٢) ترجمته: القاضي شمس الدين محمد بن عبدالرحمن ابن عسكر البغدادي ثم القاهري المالكي، رئيس المالكية ببغداد، أخذ عن والده وغيره، كان متقناً للأصول والجدل والمنطق، ولي قضاء بغداد والحسبة بها، وكانت له هيبةٌ عظيمة، له (شرح الإرشاد) لوالده (شرح مختصر ابن الحاجب) (تفسير كبير) بلغ فيه سورة تبارك. الديباج المذهب (٢/٣٢٧)، طبقات المفسرين للداوودي (٢/ ١٨٤)، شجرة النور الزكية (١/ ٣٢٠)، معجم المؤلفين (١٠/ ١٥٣).

(٣) العقود الدرية (ص:٤١٥).

(٤) الرد الوافر (ص:١١٧).

(٥) سؤال وجواب في شيخ الإسلام -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٥٧٦)، انظر: الرد الوافر (ص:٣٢٩-٣٣٠).

(٦) ذيل طبقات الحنابلة -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٥٨٥).

به على أعدائه الحجة، واستبانَت ببركَتِهِ وهديه المحجَّة، تقي الدين أبو العباس أحمد .. ابن تيمية الحراني، قدَّس الله روحَهُ، وأثابَه الجنة برحمته"[١].

- وقال شهاب الدين ابن طرخان الملكاوي الشافعي (ت ٨٠٣هـ): "**والله إن الشيخ تقي الدين ابن تيمية (شيخ الإسلام)**، ولو دَروا ما يقول، لَرَجعوا إلى محَبته وولائه"، وقال: "كل صاحب بدعةٍ ومن ينتَصِرُ له -لو ظهروا- لا بدَّ من خُمودِهم وتلاشي أمرهم، وهذا الشيخ تقي الدين ابن تيمية، **كلما تقدَّمَت أيامه تظهرُ كرامته، ويكثُر مُحِبُّوهُ وأصحابه**"[٢].

- قال ولي الدين أبو زرعة العراقي (ت ٨٢٦هـ): "الشيخ تقي الدين ابن تيمية إمامٌ واسع العلم، كثير الفضائل والمحاسن، زاهدٌ في الدنيا، راغبٌ في الآخرة، **على طريقة السلف الصالح**"[٣]، وقال فيما نقله عنه ابن الوزير (ت ٨٤٠هـ): "شيخ الإسلام ابن تيمية، **كان إليه المنتهى في العلوم العقلية والسَّمعية باتفاق المختلفين**، ولذلك سارت بمصنفاته الركبان إلى جميع البلدان، ..، فانظر في كلامه نظر إنصاف"[٤].

- وقال زين الدين التَّفهني الحنفي المصري (ت ٨٣٥هـ) -ضمن تقريظه لكتاب (الرد الوافر)-: "إنَّ الشيخ تقي الدين كان على ما نُقل إلينا من الذين عاشروه: عالماً مُتفنّناً مُتَقَلِّلاً من الدنيا مُعرِضاً عنها، مُتمَكّناً من إقامةِ الأدلة على الخصوم، حافظاً للسنة عارفاً بطرقها، عالماً بالأصلين: أصول الدين وأصول الفقه، قادراً على الاستنباطِ لاستخراج المعاني، **لا يلومُه في الحقّ لومةُ لائم، قائماً على أهل البدع: المُجسمة**، والحلولية، والمُعتزلة، والروافض، وغيرهم، والإنسان إذا لم يُخالَط ولم يُعاشَر يُستَدَلُّ على أحواله وأوصافه بآثاره، ولو لم يكُن من آثاره إلا ما اتَّصف به تلميذُه ابن قيم الجوزية من العلم، لكَفى ذلك دليلاً على ما قُلناه"[٥].

- وقال البرهان الحلبي الشهير: بسبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ) -ضمن تقريظه لكتاب (الرد الوافر)- ما نصه: "وقد رأيتُ **جماعةً من مشايخنا يعتقدون علم الإمام**، العلامة حافظَ الإسلام، المُترجَم

---

(١) الرد الوافر (ص:٢٢١) باختصار.

(٢) الرد الوافر (ص:١٦٣).

(٣) الأجوبة المرضية (ص:٩١-٩٢) بتصرف.

(٤) العواصم والقواصم (٥/ ١٨) باختصار.

(٥) الرد الوافر (ص: ٢٨٠) باختصار.

فيه، وصلاحَه وبركتَه، وإجابةَ دُعائِهِ، وعلمَه الغَزير، واطلاعهُ على مَذاهب العلماء وغيرهم، ..، **وثناءُ الناس على المُترجَمِ فيه كثيرٌ جداً**، ..، ومن بلغَت مؤلفاته في حال حياته نحو خمسمئة مجلد أو نحوها، أفلا يكون فيها هذا الشذوذ -لو فُرِض-!، والله ﷻ يُحِبُّ الإنصاف، رَحِمَ الله العُلماء العاملين"[١].

- من ثناء ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)[٢] على الشيخ، قوله: "حسبُهُ من الثناء الجميل، قول أستاذ أئمة الجرح والتعديل؛ أبي الحجاج المزّي الحافظ الجليل: (ما رأيتُ مثلَهُ، ولا رأى هو مِثلَ نفسِهِ، وما رأيتُ أحداً أعلمَ بكتابِ الله وسنة رسوله ﷺ، **ولا أتبعَ لهما منه**)"[٣].

- وبيَّن ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) وجهاً آخر من الأوجه التي يستدَلُّ بها على رِفعة منزلة شيخ الإسلام، فقال: "ولو لم يَكُن للشيخ تقي الدِّين من المناقب إلا تلميذُه الشَّهير الشَّيخ شمس الدين ابن قيم الجوزية، صاحب التَّصانيف النافعة السائرة، التي انتفعَ بها الموافق والمخالف، لكان غايةً في الدلالةِ على عظَمِ منزلته، فكيف وقد شَهِدَ له بالتَّقدُّم في العلوم، والتَّميُّز في المنطوقِ والمفهوم، أئمة عصرِهِ من الشافعية وغيرهم، فضلاً عن الحنابلة"[٤].

- قال بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)[٥] مُثنياً بثناءٍ بالغٍ على شيخ الإسلام: "من الشائع المستَفيض

---

(١) الرد الوافر (ص:٣٠٦-٣٠٧) باختصار.

(٢) ترجمته: شمس الدين محمد بن عبدالله القيسي الدمشقي الشافعي المحدث، الشهير: بابن ناصر الدين الدمشقي، الملقب: بحافظ الشام، سمع من: ابن المحب الصامت وأبو هريرة الذهبي، أخذ عن: السراج البلقيني، أجاز له: الزين العراقي وابن الملقن، أجاز لابن حجر العسقلاني وهو من أقرانه، أخذ عنه: ابن فهد المكي وابن قندس والعلاء المرداوي، له (توضيح مشتبه الذهبي) (الأحاديث الأربعون المتباينة) (الرد الوافر) في الدفاع عن ابن تيمية والرد على من كفَّره، وذكر السخاوي أنه قد أُنكرَ عليه بسببه "ابن المحمرة وابن قاضي شهبة، وكانت حادثةً شنيعةً في (سنة ٨٣٥هـ)". الضوء اللامع (٨/ ١٠٢)، البدر الطالع (٢/ ١٩٨)، الأعلام للزركلي (٦/ ٢٣٧)، معجم المؤلفين (١٠/ ٢٤٣)، بهجة الناظرين (ص:٥٤)، النجوم الزاهرة (١٥/ ٤٦٥).

(٣) التبيان لبديعة البيان -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦٠٩)، وانظر: الرد الوافر (ص:٢٥٤)، العقود الدرية (ص:١٢)، وكان الحافظ المزي قرين شيخ الإسلام في حضور مجالس سماع الحديث. انظر: البداية والنهاية (١٥/٥٠٨)، الرد الوافر (ص:٢٥٣).

(٤) الرد الوافر (ص:٢٧٤)، تقريظ الرد الوافر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦٦٦).

(٥) ترجمته: القاضي بدر الدين محمود بن أحمد العيني (=العينتابي) ثم المصري الحنفي، أخذ عن الرهاوي، برع في علوم العربية واللغة والتراجم، تولى الحِسبة عوضاً عن التقي المقريزي، من أقرانه ابن حجر العسقلاني وكان بينهما منافسة، سمع منه السخاوي، له (شرح الهداية) (عمدة القاري في شرح البخاري) (العلم الهيب في شرح "الكَلِم الطيب" لابن تيمية). نظم العقيان (ص:١٧٤)، فهرس الفهارس (٢/ ٨٣٩)، الأعلام للزركلي (٧/ ١٦٣)، حسن المحاضرة (١/ ٤٧٣)، بغية الوعاة (٢/ ٢٧٥).

أنَّ الشَّيخ الإمام العالم العلامة تقي الدين ابن تيمِيَّة من شُمِّ عرانينِ الأفاضل، ومن جَمِّ براهينِ الأماثِل، الذي كانَ له من الأدَبِ مآدِبُ تُغَذِّي الأرواح، ..، **وهو الذَّابُّ عن الدينِ طعنَ الزنادقة والمُلحدين**، والنّاقِدُ للمَرويات عن النبي ﷺ سيد المُرسلين، وللمَأثورات عن الصحابة والتابعين"[١]، ثم قال: "وهو الإمام الفاضل البارع، التَّقي النَّقي الوارِع، الفارِسُ في علمي الحديث والتفسير، والفقه والأصولين، بالتَّقرير والتَّحرير، والسَّيف الصارم على المبتدعين، والحَبر القائم بأمورِ الدين، والأمّار بالمعروف والنَّهاء عن المنكر"[٢]، وقال في موضع آخر: "لا شكَ أن الشيخ الإمام العالم العلامة .. ابن تيمية الحراني الحنبلي، كان من العلم والدين والورعِ على جانبٍ عظيم، وكان ذا فنونٍ كثيرة، ولا سيما علم الحديث والتفسير والفقه، وغير ذلك؛ وله تصانيفُ شتى، وكان سيفاً صارماً على المُبتدعين"[٣].

- ومن وصفِ صالح بن عمر البُلقيني (ت ٨٦٨هـ) للشيخ -ضمن تقريظه لـ(الرد الوافر)- قوله: "عالم زمانه، والفائِقُ على أقرانه، **والذابُّ عن شريعة المصطفى باللسان والقلم، والمناضِلُ عن الدين الحنيفيّ**، وكم أبدَى من الحِكَم، صاحب المصنفات المشهورة، والمؤلفات المأثورة، الناطقة بالرد على أهل البدع والإلحاد، القائلين بالحلول والاتحاد، ومن هذا شأنه كيفَ لا يلقَّب ب(شيخ الإسلام)؟ ويُنَوَّه بذكره بين العلماء الأعلام؟"[٤].

- ووصفه مجير الدين العليمي (ت ٩٢٨هـ) بقوله: "الشيخ الإمام العالم المحقق الحافظ المجتهد، المحدّث المفسّر القدوة الزاهد، نادرة العصر، شيخ الإسلام، قدوة الأنام، علامة الزمان، تقي الدين أبو العباس ...، صاحب التصانيف التي لم يسبق إلى مثلها، وشهرته تُغني عن الإطناب في ذكره والإسهاب في أمره"[٥].

- وقد وصف جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) الشيخ بقوله: "ابن تيمية الشيخ الإمام، العلامة الحافظ الناقد، الفقيه المجتهد، المفسّر البارع، شيخ الإسلام علم الزهاد، نادرة العصر، تقي الدين

---

(١) الرد الوافر (ص:٢٧٨-٢٨٨) باختصار، تقريظ الرد الوافر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦٧٥).

(٢) تقريظ الرد الوافر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦٧٦).

(٣) الرد الوافر (ص:٣٠٩-٣١٠) باختصار، وأثنى عليه كذلك في مقدمة كتابه (العلم الهيب في شرح الكلم الطيب) (ص:٣٣).

(٤) تقريظ الرد الوافر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦٨٣).

(٥) المنهج الأحمد (٥/٢٥) باختصار.

أبو العباس أحمد، ..، كان من بحور العلم، ومن الأذكياء المعدودين، والزُّهاد والأفراد"[١].

- قال منصور البهوتي الحنبلي (ت ١٠٥١هـ)[٢] في مقدمة كتاب (كشاف القناع): "ومُرادي ب(الشيخ) حيث أطلقتُه: شيخَ الإسلام بلا ريب، بحر العلوم النقلية والعقلية، أبو العباس أحمد تقي الدين ابن تيمية الحراني، ..، كان إماماً مُفرداً، **أثنَى عليه الأعلام من مُعاصريه فمن بعدهم**، وامتُحِنَ بِمِحَن، وخاضَ فيه أقوامٌ حسداً، ونسبوه للبدع والتَّجسيم، وهو من ذلك بريء، **وكان يُرَجِّح مذهب السلف على مذهب المتكلمين**، فكان من أمرِهِ ما كان، وأيَّدَهُ الله عليهم بنصرِه، وقد ألَّف بعض العلماء في مناقبه وفضائله قديماً وحديثاً -رحمه الله- ونفعنا به"[٣].

- وقال مستجي زاده الرومي (ت ١١٥٠هـ) في حاشيته على كتاب (منهاج السنة): "كان أزهد الناس في طلب الدنيا، وأزهدهم في طلب الجاه والرياسة، قانعاً باليسير من الدنيا، عابداً قانتاً لله، أمّاراً بالمعروف، لا يخاف في الله لومة لائم، ..، **وكان على عقيدة سلفنا الصالحين**، تغمَّده الله تعالى بغفرانه، وأسكنه في فراديس جناته"[٤].

- قال الشاه ولي الله أحمد الدهلوي (ت ١١٧٦هـ) في الثناء عليه والدفاع عنه: "إنّا قد تَحقَّقنا من حاله أنَّه عالمٌ بكتابِ الله ومعانيه اللغوية والشرعية، وحافظٌ لسنة رسول الله ﷺ وآثار السَّلف، عارِفٌ بمعانيها اللغوية والشرعية، أستاذٌ في النحو واللغة، **مُحَرِّرٌ لمذهب الحنابلة فروعه وأصوله**، فائقٌ في الذكاء، **ذو لسانٍ وبلاغةٍ في الذَّب عن عقيدة أهل السنة**، لم يؤثَر عنه فسقٌ ولا بدعة، اللهم إلاَّ هذه الأمور الَّتي ضُيِّق عليه لأجلها، وليسَ شيءٌ منها إلا ومعه دليلهُ من الكتاب والسنة وآثار السلف، **فمثلُ هذا الشَّيخ عزيز الوجود في العالم، ومن يُطيقُ أن يَلحَقَ شأوَهُ في تَحريره وتَقريره؟ والذين**

---

(١) طبقات الحفاظ (ص:٥٢٠).

(٢) ترجمته: منصور بن يونس المقدسي الأصل المصري البهوتي الخلوتي الحنبلي، أخذ عن: يحي بن الشرف الحجاوي والجمال يوسف البهوتي ومحمد الشامي المرداوي وأكثر بالأخذ عنه، انتهى إليه منصب الإفتاء والتدريس بمذهبه في عصره، واشتهر بتحرير المسائل الفقهية على الطريقة المذهبية، أخذ عنه: عبد الباقي الدمشقي ويوسف الكرمي، له (كشاف القناع في شرح الإقناع) (الروض المربع بشرح زاد المستنقع) (متن عمدة الطالب). خلاصة الأثر (٤/ ٤٢٦)، الأعلام للزركلي (٧/ ٣٠٧)، معجم المؤلفين (١٣/ ٢٢)، النعت الأكمل (ص:٢١٠)، تسهيل السابلة (٣/ ١٥٥٦).

(٣) كشاف القناع (١/٢٠) باختصار.

(٤) حاشية على منهاج السنة (الجزء الثاني/٥٩-أ) باختصار وتصرف.

ضيَّقوا عليه ما بلغوا مِعشارَ ما آتاهُ الله تعالى"[١].

- وقال بدر الدين الشُّرُنبابلي الأزهري (ت ١١٨٢هـ) في الثناء على شيخ الإسلام، في مَعرِضِ الدفاع عنه: "إمامُ الأئمة وحافظُ هذه الأمة، **من أجمعَ الموافِقُ والمخالفُ على فضلهِ ونُبله**، واتَّفَقَت الآراءُ قديمًا وحديثًا على ذكائه وحُسنِ عمله، من دَلَّت أخلاقُه الكَريمة فيهِ على حُسنِ النِّية والطويّة، الإمام المجتهد تقي الدين شيخ الإسلام ابن تيمية"[٢].

- وقال عبدالرحمن الكزبري الشافعي (ت ١١٨٥هـ) -في تقريظه لكتاب (القول الجلي في ترجمة ابن تيمية الحنبلي)-، ما نصه: "رأيتُ الكتاب مُعَرِّفاً بسنا مَقامِ شيخ الإسلام، أحدِ أساطينِ المُحَدِّثينَ الأعلام، **من أذعَنَ لغزارةِ علمِهِ الموافق والمُخالف**، واعترَفَ بتَحقيقِهِ وسِعَةِ اطلاعهِ من هو على مؤلفاتهِ واقف =الإمام ابن تيمية أحمد تقي الدين، **وإنه ممن دانَ بسيرةِ السَّلف الصالحين، مُنَزَّهٌ عن الابتداعِ وزيغِ العقيدة، سالكاً الطَّريقة السَّلفية الحَميدة**، وإن ما يُعزى إليه من بعض المُخالفات في الأصول أو الابتداعِ هو منهُ بريء، كما يُصَرِّحُ به النَّقل من كلامه في مشهورِ مؤلفاتهِ الدَّالِ على أنه بمُوافقةِ أهل السُّنة حري"[٣].

- ووصفه محمد الشوكاني اليماني (ت ١٢٥٠هـ)[٤] بأوصافٍ جليلةٍ عديدة منها قوله: "هذا الإمام الذي ما سمحَ الزمانُ به، وهو بمثله بخيل"[٥]، وقال: "وهو الإمام المحيطُ بمذهَبِ سَلَفِ هذه الأمة وخَلَفِه"[٦]، وقال أيضاً: "لا أعلم بعد ابن حزم مثله، وما أظنه سمح الزمان ما بين عصر الرجلين، بمن شَابَهَهُمَا أو يُقارِبُهُمَا"[٧].

---

(١) رسالة في مناقب ابن تيمية -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٧٧٣).

(٢) الذب عن ابن تيمية -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٧٧٩).

(٣) القول الجلي (ص:١٤٧-١٤٨) بتصرف.

(٤) ترجمته: القاضي محمد بن علي اليماني الشوكاني ثم الصنعاني الأثري، أخذ عن: والده وعبدالله النهمي والقاسم الخولاني وأحمد الحرازي ولازمه وبه تخرَّج، اشتهر بالدعوة للاجتهاد ونبذ طريقة المقلدة، أخذ عنه: محمد العمراني ومحمد الشجني، له (نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار) (فتح القدير في التفسير) (الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد) (الصوارم القاطعة لمقالات أرباب الاتحاد). الأعلام للزركلي (٦/ ٢٩٨)، التاج المكلل (ص:٤٣٦)، هدية العارفين (١/ ٧٧٥)، البدر الطالع (٢/ ٢١٤).

(٥) البدر الطالع (١/٦٧).

(٦) شرح الصدور (ص:٢٢)، وينظر: التاج المكلل -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٨٥٤).

(٧) البدر الطالع (١/٦٤).

- وأعاد التَّذكير بثناء -بعض من تقدَّم- صديق حسن خان القنوجي (ت ١٣٠٧هـ)[١]، حيث يقول: "أثنى عليه شيخنا العلامة القاضي محمد بن علي الشَّوكاني في آخر (شرح الصدور في تحريم رفع القبور)، وشهدَ أيضًا بفضلهِ وعلمهِ وسعةِ اطلاعهِ، وكمال ورعهِ مُخالفوه، منهم الشَّيخ كمال الدين الزملكاني، والشيخ صدر الدين بن الوكيل، والشيخ أبو الحسن تقي الدين السبكي -الرّادُّ عليه في مسألة الزيارة-"[٢].

وأختم هذا المسرَدَ الموعِب لما نُقِلَ من ثناء الأعلام على شيخ الإسلام، بقول خير الدين نعمان الألوسي (ت ١٣١٧هـ): "وبقي من المُثنينَ عليه علماءٌ كثيرون، وأئمةٌ منصفون من أهل سائر المذاهب، ذوي الفضائل والمناقب، لا يسعنا لضيق الموضع سرد أسمائهم وبسط ثنائهم، **وأما الحنابلة فهم بأجمعهم له معظِّمون، ولعقيدته قابلون، ولكلامه سامعون**، كما سمعت أقوال كبرائهم"[٣].

(١) ترجمته: محمد صديق بن حسن خان الحسيني القنوجي البخاري الهندي الأثري، أخذ عن: يعقوب بن عبدالعزيز الدهلوي وصدر الدين خان والزين ابن محسن اليماني، من أقرانه: أبو الحسنات اللكنوي وهو من خصومه، والنعمان الألوسي وهو من أصحابه، ارتفع أمره في مملكة بهوبال بالهند، وولي فيها مناصب رئاسية رفيعة، ثم عزل في آخر حياته عن الإمارة لمحنةٍ أصابته؛ من جرّاء اجتهاده في نشر السنة وكتب أهل الأثر، له (أبجد العلوم) (قصد السبيل إلى ذم الكلام والتأويل) (عقائد أهل الأثر). الأعلام للزركلي (٦/ ١٦٧)، معجم المؤلفين (١٠/ ٩٠)، نزهة الخواطر (٨/ ١٢٤٧) ورد فيه أنه اتهم من قِبَل أتباع البريطانيين بأنه ساعٍ "في نشر المذهب الوهابي في الهند، وهو مذهبٌ اتهم أصحابه بالخروج على الحكومة الإنجليزية"، وورد: "كان كثير النقل عن القاضي الشوكاني وابن القيم وشيخه ابن تيمية الحراني وأمثالهم، شديد التّمسك بمختاراتهم"، فهرس الفهارس (٢/ ١٠٥٥).

(٢) أبجد العلوم -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٨٥٣).

(٣) جلاء العينين (ص:٦٩) بتصرف.

المبحث الثاني: قيمة تقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية لمسائل الاعتقاد:-

سأذكر في هذا المبحث بإيجاز بعض المعالم الرَّئيسة، التي تكشف لنا عن أبرز الجوانب المعبِّرة عن قيمة تقريرات شيخ الإسلام العلمية بعامة، والعقدية بخاصة، فمن هذه المعالم:

١) مَعلم استناد تقريرات شيخ الإسلام على مذهب السَّلف ومقولاتهم العقدية تأصيلاً وتفريعاً[١]:

فمن الشواهد الدّالة على ذلك قول شيخ الإسلام في وصفه لمضمون (العقيدة الواسطية) -ضمن مجالس المناظرة التي دارت حولها بدمشق-: "**ما جمعتُ إلا عقيدةَ السَّلف الصالح جميعهم**، ليس للإمام أحمد اختصاصٌ بهذا، والإمام أحمد إنما هو مُبلِّغُ العلم الذي جاء به النبي ﷺ، ولو قال أحمدُ من تلقاءِ نفسه ما لم يَجئْ به الرسول ﷺ لم نقبله، **وهذه عقيدةُ محمد** ﷺ"[٢]، وتحدَّث عن موافقتِهِ للسَّلف في تقريرِهِ لمسائل الإيمان، فقال: "فإنه قد ثبتَ عن غيرِ واحدٍ من الصحابة أنه قال: (الإيمان يزيدُ وينقُص)، **وكل ما ذكرتُهُ في ذلك فإنه مأثورٌ عن الصحابة** رضي الله عنهم **بالأسانيدِ الثابتة، لفظه أو معناه**، وإذا خالفَهُم من بعدهُم لم يضُرَّ في ذلك"[٣].

ومن شواهد صدقِ ابن تيمية في نُصرَة مذهب السَّلف العقدي، وعدمِ مُداهنَتِهِ للخصوم، موقفه الصريح لما طُلِبَ منه أن ينسبَ ما قرَّره في (العقيدة الواسطية) إلى مذهبِ الإمام أحمد فحسب -دون أن يحكي إجماع السَّلف عليه-، فما كان منه إلا أن قال: "لا والله، ليس لأحمد بن حنبل بهذا اختصاص، **وإنما هذا اعتقادُ سلف الأمة**، وأئمة أهل الحديث"[٤]، وقال أيضاً: "**هذا اعتقادُ رسول الله** ﷺ، وكل لفظٍ ذكرتُه فأنا أذكرُ به آيةً أو حديثاً أو **إجماعاً سلفياً**، وأذكرُ من **ينقلُ الإجماع عن السَّلف** من جميع طوائفِ المسلمين، أتباعِ الفقهاء الأربعة، والمتكلمين وأهل الحديث والصوفية"[٥].

وكان شيخ الإسلام قد أعلنَ مطالبتهُ لمخالفيهِ؛ منذ ابتَدَؤوه بالمُخالفة (سنة ٦٩٥هـ)، وإلى

---

(١) ينظر: ترجمة شيخ الإسلام لمحمد بهجة البيطار، بعنوان (حياة شيخ الإسلام ابن تيمية-محاضرات ومقالات)، تحت مبحث: ترجيحه لمذهب السلف في أمر المعتقد، -ضمن مجموع فيه ثلاث تراجم- (ص:٣٠٠-٣١٢).

(٢) مجموع الفتاوى (١٦٩/٣)، العقود الدرية (ص:٢٧٥).

(٣) العقود الدرية (ص:٢٨٧).

(٤) العقود الدرية (ص:٣٠٠).

(٥) مجموع الفتاوى (١٨٩/٣)، العقود الدرية (ص:٣٠٠).

حين وفاته (سنة ٧٢٨هـ) -أكثر من ثلاثين سنة-، =بأن يُثبِتوا له -ولو في مسألةٍ واحدة- أنه قد أخطأ في حكايَةِ ما استقرَّ عليه إجماع أهل السنة في أصول المُعتَقَد، ولم نقِف على كلام من أجاب منهم على هذا الطَّلب[1]، إلا من حاول منهم الإتيان بحجةٍ على إثبات نسبة تأويلاتٍ لبعض السلف في مجالس المناظرة حول (العقيدة الواسطية)، وأجاب حينها الشيخ عمَّا أوردوهُ عليه من الشُّبه الفاسدة التي ظنوها من الحُجَج الصحيحة[2].

وذكر الشيخ بعض مقاصِدِهِ في (مناظرة الواسطية) بدمشق، وأن أعلى هذه المقاصد عنده؛ هو التأكيد على صحة **ما حكاه من الاتّفاق السَّلفي على أصول العقائد**، فقال: "كان مقصودي تقريرَ ما ذكرتُه على قول جميعِ الطوائف، **وأن أُبيّنَ اتفاق السلف، ومن تبِعَهُم على ما ذكرتُه**، وأن أعيان المذاهب الأربعة، والأشعريِّ، وأكابر أصحابه على ما ذكرتُه"[3]، وقال أيضاً لأحد أكابر الشافعية، ما نصُّه: "لأُبيّنَّ **أنَّ ما ذكرتُه هو قول السلف**، وقول أئمة أصحاب الشافعي، وأذكرُ قول الأشعري، وأئمة أصحابِهِ التي تردُّ على هؤلاء الخصوم، وليَنتَصِرنَّ كل شافعيٍّ، وكلُّ من قال بقولِ الأشعريِّ **الموافق لمذهب السلف**"[4].

وقد دافع الشيخ عن بعض الألفاظ التي قد تردُ ضمن تقريراته لمسائل الاعتقاد، والتي لم تُؤثَر بحروفها عن السلف، وإنما وافقت مذهبهم بالمعنى المطابِق له، فقال: "بل كلامي ألفاظ القرآن والحديث، **وألفاظ سلف الأمة، ومن نقل مذاهبهم، أو التَّعبير عن ذلك**، تارةً بالمعنى المُطابق الذي يعلم المُستَمِع أنه موافقٌ لمعناهُم، وما يُذكر من الألفاظ المجملة فإني أبيّنهُ وأفصِّله"[5]، ولعلَّ من أشهر هذه العبارات التي بيَّنها: تفسيره للصفات الاختيارية بأنها (قديمة النَّوع، حادثة الآحاد).

ولما جابَهَ شيخ الإسلام خصومه في المجلس الثاني من مجالس (مناظرة الواسطية)، بكثرة النُّقول

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٩) (٣/ ١٩٧) (٦/ ١٥)، العقود الدرية (ص:٢٧٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٩٣)، جامع المسائل (١٩٢/٨)، العقود الدرية (ص:٣٠٥).

(٣) العقود الدرية (ص:٢٩٩).

(٤) العقود الدرية (ص:٣٠١).

(٥) الفتاوى الكبرى (٣٥٢/٦).

من الأحاديث النبوية، والمرويات عن السلف، اعترض عليه نائب القاضي المالكي، بقوله: "أنت تقول: (إن الله ينادي بصوت) ؟"، فأجاب الشيخ عن شُبهته هذه، وأغلظَ عليه بقوله: "هكذا قال نبيُّكَ إن كنت مؤمناً به، وهكذا قال محمد بن عبد الله ﷺ إن كان رسولاً عندك"(١).

ومن الإشارات الدَّالة على إكثار شيخ الإسلام من الاستدلال بالنَّقليات الصَّحيحة –من السنة والمأثور عن أئمة السلف– على ما قرَّره من مسائل الاعتقاد، ما حكاه أخوه عبدالله بن تيمية (ت ٧٢٧هـ)، في المجلس الثاني من مجالس (مناظرة الواسطية)، بقوله: "وجعل نائب السلطان كلما ذكر حديثاً –**وعزاه إلى الصحيحين**– يقول لهم: (هكذا قاله النبي ﷺ)، يقولون: نعم. فيقول: (**فمن قال بقول النبي** ﷺ أيُّ شيءٍ يُقالُ له!)".

ولما سألَ نائب دمشق جمال الدين الأفرم (ت ٧١٦هـ) شيخ الإسلام عن مستَنَدِ ما أوردهُ في مجالس (مناظرة الواسطية) من تقريرات العقائد، فأجاب الشيخ عن سؤاله بقوله: "**أنقُلُه جميعاً عن نبي الأمة** ﷺ، **وأُبَيِّنُ أن طوائف الإسلام تنقُلُه عن السَّلف كما نقلتُه، وأن أئمة الإسلامِ عليه، وأنا أناظِرُ عليهِ**، وأعلمُ كل من يخالفُني بمذهَبه"(٢)، وقال أيضاً حكايةً لجوابِهِ على سؤال –أمين الرسول الطيبرسي– حول (مناظرة الواسطية): "وكان قد قال لي: فأنتَ تخالف المذاهب الأربعة ؟؛ وذكرَ حكمَ القضاةِ الأربعة(٣)، فقلتُ له: بل **الذي قلتُه عليه الأئمة الأربعة [أئمة] المذاهب**، وقد أحضرتُ في الشام أكثر من خمسين كتاباً: من كتب الحنفية والمالكية، والشافعية وأهل الحديث، والمتكلمين والصوفية، كلها توافِقُ ما قلتُه بألفاظِهِ؛ **وفي ذلك نصوص سلف الأمة وأئمتها**"(٤).

٢) مَعلم وضوح مواضع المفاصلة مع الخصوم في المسائل المُتنازَعِ عليها ومعرفة أطوار هذه المنازعة:

مما يُدلَّل به على تحقُّق هذا المَعلم في تقريرات الشيخ، قوله –رحمه الله–: "أنا أعلمُ كل بدعةٍ

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/٢٠٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/٢٠٩)، وانظر: جامع المسائل (٨/١٩٢).

(٣) أي: القضاة الأربعة بمصر –آن ذاك–، وهم: ابن مخلوف المالكي، وابن جماعة الشافعي، والسروجي الحنفي، وأُكرِهَ القاضي شرف الدين عبدالغني الحنبلي على موافقتهم، ينظر: ذيل مرآة الزمان –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:١٨٧).

(٤) مجموع الفتاوى (٣/٢١٧).

حدثت في الإسلام، وأوَّلُ من ابتدعَها، وما كان سببُ ابتداعها"[(١)]، وقال أيضاً: "كل من خالفني في شيءٍ مما كتبتُه، فأنا أعلمُ بمذهبِهِ منه"، ثم قال بعد أن قُرِئَت (العقيدة الواسطية) على القضاة بدمشق: "ما ذكرتُ فيها فصلاً: إلا وفيه مخالفٌ من المنتسبين إلى القبلة، **وكل جملةٍ فيها خلافٌ لطائفةٍ من الطوائف**"[(٢)]، وقال أبو حفص البزار (ت ٧٤٩هـ) في وصفه لإلمامِ شيخ الإسلام بالمقالات والقائلين بها: "قلَّ أن ذُكِرَ له قولٌ؛ **إلا وقد أحاطَ علمُهُ بمُبتَكِرِهِ وذاكرِهِ وناقله وآثِرِه**"[(٣)].

وذكر الشيخ أنه تأمَّل مدَّةً سببَ الشُّبهة التي جرَّت طوائف للخَلط بين مسألة التوسل والاستغاثة، فيحكي ذلك بقوله: "وما زلتُ أتعجَّبُ من هذا القول، وكيف يقوله عاقل، والفرقُ واضحٌ بين السؤال بالشَّخص، والاستغاثة به، **وأريدُ أن أعرفَ من أين دخلَ اللَّبس على هؤلاء الجهال**، فإن معرفة المرض وسببه يُعين على مداواته وعلاجه، **ومن لم يعرِف أسباب المقالات وإن كانت باطلة؛ لم يتمكَّن من مداواة أصحابها وإزالة شبهاتهم**"[(٤)].

وقد أشار شيخ الإسلام إلى أن كثيراً من خصومه من المُتَصوفة والفقهاء، هم أهل تقليدٍ في مسائل أصول الدين، لبعض أئمة النَّظر من المتكلمين، حيث يقول: "ثم رأيتُ أن هؤلاء المعتَرضين **ليسوا مُستَقلينَ بهذا الأمر**، استَقلالَ شيوخِ الفلاسفة والمتُكلمين، **فالاكتفاءُ بجوابهم لا يحصلُ ما فيه المقصود للطالبين**"[(٥)]، ثم بيَّن ضرورة إتمام الرَّد على المُخالفين، بالرَّد على من أسَّس شُبَهَهُم الكلامية من أئمتهم المتأخرين، بقوله: "وإنما يعتمدونَ على ما يَجدونه في كتب المتجهمة المتكلمين، وأجَلُّ من يعتمدونَ كلامه هو أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي **إمام هؤلاء المتأخرين، فاقتَضى ذلك أن أُتِمَّ الجواب** عن (الاعتراضات المصرية الواردة على الفتيا الحموية)، بالكلام على ما ذكره أبو عبد الله الرازي في كتابه الملقب (بتأسيس التقديس) ليتَبَيَّن الفرق بين البيان والتَّلبيس، ويحصُلَ بذلك تخليصُ

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/١٨٤)، العقود الدرية (ص:٢٩٣)، وينظر شاهداً على ذلك في نزاعٍ جرى بينه وبين الصفي الأرموي حول سبب تسمية فرقة (المعتزلة) بذلك وزمن نشأتها، وكيف رَجَحَ قول الشيخ على رأي مُنازعه: العقود الدرية (ص:٢٩٢-٢٩٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/١٦٣)، العقود الدرية (ص:٢٦٧).

(٣) الأعلام العلية -ملحق بالعقود الدرية- (ص:٧٥٢).

(٤) تلخيص الاستغاثة (١/١٨٢) باختصار.

(٥) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٧).

التَّلبيس، **ويُعرَفَ فصلُ الخطاب فيما في هذا الباب،** من أصول الكلام"[١]، ثم ذكر ثمرةَ إتمامه الرَّد على المُخالفين، وذلك بالرَّد على إمامهم في بدعَتِهم، بقوله: "وإذا حُقِّقَت القضايا العقلية الصَّريحة، ظهَرَ دِلالتُها على فسادِ ما عارَضوا به النُّصوص الصَّحيحة، التي التَبَسَت على كثير، ووقَعَ بها التَّلبيس، وأنا أذكُرُ ما ذكرَهُ أبو عبد الله الرازي، من مذاهب أهل النَّفي والتَّعطيل، **وما السَّبب الذي ضَلُّوا به عن السَّبيل، لتُقامَ المناظرة، مقامَ عدلٍ وإنصاف،** وإن كان المخالف من أهل الجهل والانحراف"[٢].

وطلب رجلٌ من أهل الإسكندرية من شيخ الإسلام أن يشرح له مَغزى كلام ابن سبعين (ت ٦٦٩هـ)، في كتاب (لوح الأصالة)، ووعدَه إن بيَّن له حقيقة كلامه أن يُسَلِّم للشيخ ذمَّه لابن سبعين وأتباعه، فطلب منه الشيخ أن يحضر له الكتاب، فلما أحضَره عند الشيخ قال: "**فشرحتُه له شرحاً بَيّناً، حتى تَبَيَّن له حقيقةُ الأمر**، وأن هؤلاء ينتَهي أمرُهُم إلى الوجود المطلق، **فقال**: **(هذا حق)**"[٣].

وقال مرعي الكرمي (ت ١٠٣٣هـ) في بيانِه لجودةِ تقريرات الشيخ القاطعة لتَلبيسات المبطلين: "أما ما -خصَّهُ الله تعالى- من معارضةِ أهل البدع في بدعِهِم، وأهلِ الأهواء في أهوائهم، ومبالغَتِهِ في ذلك من دحضِ أقوالهم، وتزييفِ أمثالهم وأشكالهم، وإظهارِ عوارِهِم وانتحالِهِم، وتبديدِ شَملهم، وقطعِ أوصالهم، وأجوبَتِهِ عن شُبهِهِم الشيطانية، ومعارضتهم النَّفسانية، بما منحَهُ الله -تعالى- به من البصائر الرَّحمانية، والدَّلائل النَّقلية، والتَّوضيحات العقلية =فمن العجب العَجيب"[٤].

ووصف ابن عبدالهادي المقدسي (ت ٧٤٤هـ) مناظرات شيخ الإسلام للمُبطلين، وما فيها من الإتقان والإلزام والإفحام، بقوله: "انفتَحَ له من الرَّد على الفلاسفة والجهمية، وسائرِ أهل الأهواء والبدع، ما لا يُوصَف ولا يُعبَّر عنه، وجرى له من المناظرات العجيبة، والمباحثات الدَّقيقة في كتبه وغير كتبه، مع أقرانه وغيرهم، في سائر أنواع العلوم ما تضيقُ العِبارةُ عنه"[٥].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٨/١).
(٢) بيان تلبيس الجهمية (٩/١).
(٣) النبوات (٣٩٩/١).
(٤) الكواكب الدرية -ضمن مجموع فيه ثلاث تراجم- (ص:٧٠).
(٥) العقود الدرية (ص:١٤٤) بتصرف.

٣) مَعلم ثناء الموافقين والـمُخالفين على تقريرات شيخ الإسلام العلمية بعامة والعقدية بخاصة:

فمن ذلك ما ذكره شيخ الإسلام من ثناءٍ بعض المخالفين، على صياغته وتقريره لبعض مسائل الاعتقاد في (العقيدة الواسطية)، إذ يقول: "ولما ذكر فيها: (أن الكلام إنما يضاف حقيقةً إلى من قاله مبتَدِئاً، لا إلى من قاله مُبَلِّغاً مُؤَدِّياً)، **استَحسنوا هذا الكلام وعظَّموه**، وأخذ أكبرُ الخصوم يظهِرُ تعظيمَ هذا الكلام كابن الوكيل وغيره، وأظهرَ الفرحَ بهذا التَّلخيص، وقال: (إنكَ قد أزلتَ عنَّا هذه الشُّبهة وشفيتَ الصدور)، ويذكرُ أشياءَ من هذا النَّمط، ولما جاء ما ذُكِرَ من الإيمان باليوم الآخر وتفصيلِهِ ونظمِه، **استحسَنوا ذلك وعظَّموه**، وكذلك لما جاءَ ذكر الإيمان بالقدر؛ وأنه على درجتين، إلى غيرِ ذلك مما فيها من القواعد الجليلة"[١].

وأيضاً فقد سلَّم لشيخ الإسلام بعض أتباع مُخالفيه –ممن أرادوا قتله–، عندما وقفَ متحدثاً في مسألةٍ كَثُرَ خلافهُم له فيها، بالجامع العتيق بمصر، فبعدَ أن سمعوا كلامه وتقريره لهذه المسألة، ما كان من بعضهم إلا أن قال: "والله لقد كنا غالطينَ في هذا الرجل بقيامنا عليه، **والله إنَّ الذي يقوله هذا هو الحق**، ولو تكلَّمَ هذا بغيرِ الحقّ لم نُمهِلهُ إلى أن يسكُت، بل كنا نُبادِرُ إلى قتله، ولو كان هذا يُبطِنُ خلافَ ما يُظهِر لم يَخفَ علينا"[٢].

وأشارَ عماد الدين ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) إلى قضية رسوخ قدَمِ الشيخِ في تقرير العلم، وتحرير الفتوى، بقوله: "وتأتيهِ الفتاوى المشكلة –التي لا يستطيعها الفقهاء– من الأمراء وأعيان الناس، **فيكتُبُ عليها بما يُحيّر العقول**، من الكتاب والسنة"[٣].

ووصف أبو حفص البزار (ت ٧٤٩هـ) ردود شيخ الإسلام ابن تيمية على المخالفين من أهل البدع، بقوله: "حتى لو أنَّ أصحابها أحياء، ووفِّقوا لغيرِ الشقاء، لأذعَنوا له بالتَّصديق، ودخلوا في الدين العتيق"[٤]، ثم قال: "ولقد وجبَ على كلِّ من وقف عليها وفَهِمَ ما فيها، أن يحمدَ الله

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٧٦)، وينظر: جامع المسائل (٨/١٨٥).
(٢) العقود الدرية (ص:٣٥٣)، وينظر: البداية والنهاية، أحداث ٧١١هـ (١٦/٩٥).
(٣) البداية والنهاية (١٦/٦٣).
(٤) الأعلام العلية –ملحق بالعقود الدرية– (ص:٧٥٣).

-تعالى- **على حُسن توفيقهِ هذا الإمام، لنصرِ الحقِّ بالبراهين الواضحةِ العِظام**"[١].

وهنا خبرٌ يدلِّلُ به على جودة تقريرات الشيخ من خلال حكاية رجلٍ من الفضلاء المغمورين هو عبدالله بن حامد الشافعي (ت ..)؛ حيث ذكر عن نفسه أنه كان ممن أكثرَ من مطالعَة تقريرات علماءِ أهل الكلام، وأنه لم يَزَل حائراً في تجاذُب أقوالهِم ومعقولاتهم فقد "رآها كلها مُوقِعَةٌ في الحيرة والتَّضليل، وجُلُّها مُذعِنٌ بتكافؤ الأدلة والتَّعليل"[٢]، حتى منَّ الله عليه بمطالعة مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، فانكشفَ له الحقُّ من الضَّلال، واستبانَ له طريقُ الهِداية والإيمان، حيث يقول: "اطَّلعتُ على مباحثِهِ واستدلالاتِهِ: التي تُزَلزِل أركانَ المبطِلين، ولا يثبُتُ في ميادِينِها سفسَطَةُ المتفلسِفين، ولا يَقِفُ في حَلَباتِها أقدامُ المبتدعينَ من المتُكَلِّمين"[٣]، وقال أيضاً: "فما أشبهَ كلامَ هذا الرَّجل بالتِّبر الخالص المُصَفَّى"[٤][٥]، ووصفه كذلك بقوله: "إن ناظرَ المتفلسفينَ قَمَعَهُم، وإن عارضَ المتكلمينَ قطعَهُم، وإن جارى المبتدعين بدَّدَهم، وإن كافحَ المُلحدين شَرَّدهُم، ..، يثأرُ لدينِ الله ممن خالَفه، وينتَصِرُ لكلام الله ممن أحالَ معناه أو حَرَّفه، **يُؤَسِّسُ التأسيسات القَويمات، ويُمَهِّدُ القواعدَ المستَقيمات**، لا تُدحَضُ له حجةٌ إذا شرعَ في إقامةِ الحُجَج والبراهين، **ولا يعتاصُ عليهِ حلُّ شبهةٍ إذا سلكَ المحجَّة في نصرِ الدين**، يَسُلُّ بدَع المبتدعينَ من دينِ المسلمين سَلَّ الشَّعرةِ من العجين، ويستَخرِج شُبَه الملحدين التي تَدِقُّ في أعينِ الناظرين"[٦].

ووصف شهاب الدين ابن مري (ت بعد ٧٢٨هـ) تقريرات الشيخ بقوله: "بَنَى جُمْلَةَ أموره على الكتاب والسنة، ونصوصِ أئمةِ سلفِ الأمة، **وكان يقصدُ تحرير الصِّحة بكل جهده**، ويدفَعُ الباطل بكل ما يقدِرُ عليه، لا يهابُ مخالَفَةَ أحدٍ من الناسِ في نصرِ هذه الطريقة، وتبيين هذه الحقيقة"[٧]، ووصفها أيضاً تلميذه ابن عبدالهادي (ت ٧٤٤هـ) بقوله: "كلام شيخ الإسلام المتَضَمِّن لتجريدِ

---

(١) الأعلام العلية -ملحق بالعقود الدرية- (ص:٧٥٣).

(٢) الأعلام العلية -ملحق بالعقود الدرية- (ص:٧٥٤).

(٣) رسالة من عبدالله بن حامد -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٢٨٦).

(٤) رسالة من عبدالله بن حامد -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٢٨٨).

(٥) ينظر كلام عبدالله بن حامد بتمامه: رسالة عبدالله بن حامد -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٢٨٦-٢٨٨) (ص:٣٤٣-٣٤٨).

(٦) رسالة عبدالله بن حامد -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣٤٤) باختصار.

(٧) رسالة شهاب الدين ابن مري -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:١٩٩).

التَّوحيد، وسدِّ ذَرائع الشِّرك، دقيقه وجليله، وقد عَلِمَ الخاصُّ والعام أن **كلام شيخ الإسلام في سائرِ أنواع علوم الإسلام: فيه من التَّحرير والتَّحقيق**، وغايةِ البيان والإيضاح، وتقريب المعاني إلى الأفهام، وحُسن التَّعليم والإرشاد إلى الطريق القويم"(١).

قال شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في وصف طريقةِ الشيخ في نُصرةِ الحقِ وأهله: "**نصَرَ السُّنةَ المحضة والطريقة السلفية، واحتجَّ لها ببراهينَ ومقدِّماتٍ وأمورٍ لم يسبَق إليها**، ..، يقولُ الحقَّ المُرَّ الذي أداهُ إليه اجتهادُه، وحدَّةُ ذِهنِه، وسَعَةُ دائرَتِهِ في السُّنن والأقوال، مع ما اشتهرَ عنه من الوَرَع، وكمال الفِكر، وسُرعَةِ الإدراك، والخوف من الله، والتَّعظيم لحُرمات الله"(٢).

ويصف شمس الدين ابن القيم (ت ٧٥١هـ) موقف شيخ الإسلام في التصدِّي لمعاصريه من مبتدعة أهل الكلام المذموم، فيقول: "ثم نبَغَت نابِغَةٌ منهم في رأس القرن الثامن، فأقامَ الله لدِينِهِ شيخ الإسلام أبا العباس ابن تيمية -قدَّس الله روحه-، فأقامَ على غزوهم مدَّةَ حياته، باليدِ والقلب واللسان، وكشَفَ للناس باطِلَهم، وبيَّنَ تلبيسَهم وتدليسَهم، وقابلَهُم بصريح المعقول وصحيح المنقول، وشَفى واشتَفى، وبيَّن تناقُضَهُم ومفارَقَتُهُم لحكمِ العقلِ الذي به يُدلون، وإليه يدعون، وأنَّهم أترَكُ الناسِ لأحكامه وقضاياه، فلا وحي ولا عقل! فأرداهُم في حُفَرِهِم، ورشَقَهُم بسهامهم، **وبيَّن أن صحيح معقولاتهم خدمٌ لنُصوص الأنبياء، شاهِدَةٌ لها بالصحة**، وتفصيل هذه الجملة موجودةٌ في كتبه"(٣).

وقال ابن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ): "ورأيتُهُ مرّاتٍ بمدرسةِ القصاعين، وبالحنبليّة جُوًّا باب الفراديس، وكان إذا تكلَّم أغمض عينيه، وازدَحَمَت العبارَةُ على لسانه فرأيتُ العجب العَجيب، والحبرَ الذي ما له مُشاكِلٌ في فنونِه ولا ضَريب، والعالِم الذي أخذَ من كلِّ شيءٍ بنصيب، سهمُه للأغراضِ مُصيب، والمناظرُ الذي إذا جالَ في حَومةِ الجدالِ، **رُمِيَ الخصومُ من مَباحثِهِ باليوم العَصيب**"(٤)، وقال أيضاً: "وجادَل وجالَدَ شُجعانَ أقرانه، وجدَّل خصومهُ في وسطِ ميدانه، **وفرَّجَ مضايقَ البحث بأدلةٍ قاطعة، ونصرَ أقواله في ظُلماتِ الشكوك بالبراهين الساطعة**، ..، قلَّ أن قَطَعهُ

---

(١) الصارم المنكي (ص:٢٩٦) بتصرف.

(٢) الدرة اليتيمية -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣١٤) باختصار.

(٣) الصواعق المرسلة (٢/ ٧٠٠).

(٤) الوافي بالوفيات -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٤٨٤-٤٨٥).

خصمُه الذي تصدّى له وانتَصب، أو خَلَصَ منه مُناظِرُه إلا وهو يشكو من الأيْن والنَّصَب"[١].

وفي سياق نصيحة الذهبي (ت ٧٤٨هـ) لمن أرادَ الاشتغال بنقد علم الكلام المذموم، نجد هذه الإشارة إلى مرتبة شيخ الإسلام في هذا المجال، حيث يقول: "فإن برَعتَ في الأصولِ وتوابعها -من المنطق والحكمة، وآراء الأوائل ومَحارات العقول-، **واعتصمتَ مع ذلك بالكتاب والسنة وأصولِ السلف، ولفَّقتَ بين العقل والنقل**، فما أظنُّكَ تبلُغُ في ذلك رُتبَةَ الشيخ تقي الدين بن تيمية -رحمه الله تعالى-، وقد رأيتَ ما آلَ إليه أمرُهُ من الإلزاماتِ الباطلة[٢]، والهَجمِ القبيحِ عليه"[٣].

وممن صرَّح باعتمادِ مذهب الشيخ في مسائل الاعتقاد مذهباً له، القاضي الشافعي بدمشق شهاب الدين الخويي (ت ٦٩٣هـ)[٤]، إذ يقول: "أنا على اعتقادِ الشَّيخ تقي الدين، فعوتِبَ في ذلك، فقال: لأن ذِهنَهُ صحيح، ومواده كثيرة؛ فهو لا يقول إلا الصَّحيح"[٥]، وتابعَ الشيخ على اعتقادهِ كذلك القاضي شرف الدين ابن نعمة المقدسي الشافعي (ت ٦٩٤هـ)[٦]، إذ قال لشيخ

---

(١) أعيان العصر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٤٦١-٤٦٢) باختصار.

(٢) لعله يُشير بذلك، إلى إلزامات الخصوم الباطلة على تقريرات شيخ الإسلام العقدية، كإلزامهم له -مثلاً-: بالقول بالتَّجسيم والتّشبيه، والقول بقدم العالم، وانتقاصِ المقام النَّبوي، وغير ذلك.

(٣) بيان زغل العلم (ص:٨٦-٨٧)، وأما ما تعرَّض له الذَّهبي -عفا الله عنه- من ذمٍ لشيخ الإسلام في رسالته هذه، فقد أجابَ عنها إجابةً موجزةً موفَّقة صفي الدين البخاري الحنفي، في كتابه الموسوم ب (القول الجلي في ترجمة ابن تيمية) يراجع (ص:١١٩)، وأقتبس منه قوله: "فمدحُ الذهبي له لكونه من أهل الحديث، وكونه موافقاً له في العقيدة، **وذمهُ له لكونه دخل في طريقة المتكلمين بالجدال معهم**، على أنه لا ينكر ورعه وعلمه وديانته وصحة اعتقاده"، والشيخ أولى من غيره بتقدير صحة موقفه من المتكلمين.

(٤) ترجمته: القاضي شهاب الدين محمد بن أحمد الأذري الخويي ثم الدمشقي الشافعي، سمع من: ابن الصلاح، سمع منه: المزي والبرزالي وأبو حيان، وأجاز للذهبي، أخذ عنه: ابن الفركاح الفزاري والصدر ابن الوكيل وابن الزملكاني، له (نظم علوم الحديث لابن الصلاح) (نظم الفصيح لثعلب). معجم الشيوخ الكبير (٢/ ١٤٤)، فوات الوفيات (٣/ ٣١٣)، المقفى الكبير (٥/٩٤)، طبقات الشافعيين (ص:٩٤٥) ورد فيه: "كان له نظرٌ جيدٌ في المعقولات، ومع هذا له اعتقادٌ سليمٌ على طريقة السلف".

(٥) المقتفي (٣/٢٠)، وينظر: ذيل طبقات الحنابلة -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٥٨١)، مجموع الفتاوى (٣/٢٥٦)، المقفى الكبير -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦١٤).

(٦) ترجمته: القاضي شرف الدين أحمد بن أحمد بن نعمة النابلسي ثم الدمشقي الشافعي، خطيب دمشق، انتهت إليه رئاسة مذهبه، سمع من ابن الصلاح، وأخذ الفقه عن العز ابن عبدالسلام، له (كتاب في أصول الفقه) على طريقة المتكلمين. طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ١٥)، طبقات الشافعيين (ص:٩٣٨)، المنهل الصافي (١/ ٢٢٩)، الوافي بالوفيات (٦/ ١٤٥).

الإسلام –لما زارَهُ في مرض وفاته–: "أنا أموتُ على عقيدَتِكَ يا فُلان"[١].

وقال مستجي زادة الرومي (ت ١١٥٠هـ) ضمن تحشيته على هامش كتاب (منهاج السنة): "كان مؤلفه تقي الدين ابن تيمية **صاحب إحاطةٍ واطلاعٍ عظيمٍ** على مقالات الفرق الإسلامية وكلماتهم، **وأورد في هذا الشرح فوائد متعلقةً بعلم الكلام؛ قلَّما يوجد أمثالها في الكتب المشهورة في الكلام**؛ لأنه ظفر بكتب القدماء، ومن الفرق الإسلامية التي لم تشتهر، بل ولم توجد تلك الكتب في ديارنا ديار الروم، وإنه –رحمه الله– متَضلِّعٌ من آثار رسول الله، وآثار الصحابة والتابعين، وأقوال المجتهدين، ففي هذا الشرح من الفوائد والعوائد ما لا يوجد في غيرها من الكتب، شكر الله تعالى مساعيه، ..، وهو مشحونٌ بالفوائد والعوائد، والعجائب والبدائع؛ التي خلا عن ذِكرها الكتب الكلامية المشتهرة في ديارنا"[٢].

٤) مَعلم إدراك واقع القضايا المشتَبِهة لدى المخالفين ومآلات أقوالهم البدعية ومراتبهم في الإعذار:

أقتبس للتَّدليل على قاعدة منهج شيخ الإسلام في إعذار المخالفين بالعوارض المانعة عن المؤاخذة، هذه الإشارة المهمة من ثنايا كلامٍ له، يقول فيه: "فإن (الزملكانية) قد بُيِّنَ فيها من نحو خمسين وجهاً، أن ما حُكِمَ به ورُسِمَ به مخالفٌ لإجماع المسلمين، وما فعلوهُ [=الخصوم] **–لو كان ممَّن يعرفُ ما جاءَ به الرَّسول، ويتعمَّدُ مُخالَفتهُ– لكان كفراً وردَّةً عن الإسلام، لكنهم جُهَّال دخلوا في شيءٍ ما كانوا يعرِفونَه**"[٣]، وقال في موضعٍ آخر: "كنتُ أقول لأكابِرِهم: لو وافقتُكُم على ما تقولونهُ لكنتُ كافرًا مَريدًا –لعِلمي بأن هذا كفرٌ مبين–، **وأنتُم لا تكفرون لأنكم من أهلِ الجهلِ بحقائقِ الدين**، ولهذا كان السَّلف والأئمة يُكفرون الجهمية في الإطلاق والتَّعميم، وأما المعيَّن منهم فقد يدعُونَ له ويستَغفِرونَ له، لكونه غيرَ عالمٍ بالصراط المستقيم، **وقد يكون العلمُ والإيمان ظاهرًا لقومٍ دون آخرين، وفي بعض الأمكنة والأزمنةِ دون بعض، بحسب ظهورِ دين المرسلين**"[٤]، ويذكرُ الذهبي عن شيخِ الإسلام

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/٢٥٦)، قال الذهبي: "كان متين الديانة، حسن الاعتقاد، سلفي النِّحلَة، ذكر لنا الشيخ تقي الدين ابن تيمية أنه قال قبل موته بثلاثة أيام: (اشهدوا أني على عقيدة أحمد بن حنبل)"، تاريخ الإسلام (١٥/٧٨١).

(٢) حاشية على منهاج السنة (الجزء الثاني/١–ب) باختصار وتصرف، وانظر: منهاج السنة النبوية –المقدمة– (١/١٤٥).

(٣) العقود الدرية (ص:٤٤٠).

(٤) بيان تلبيس الجهمية (١/١٠).

أنه كان يقول عن كبار المتكلِّمين والحكماء: "هؤلاء ما عرفوا الإسلام، ولا ما جاءَ به محمد ﷺ"[١].

وقد كان شيخ الإسلام يحرِص على أن يتمكَّن مخالفوه من مطالعة كلامه، كي يهتَدي منهم من يقصِدُ الحق أولاً، وتقومَ الحجَّةُ على من يقصِدُ العِناد بالتمسُّك بالباطل ثانياً، مع ما في حرصهِ هذا من دلالةٍ على قوة حجَّتِه أمام شبهاتِ خصومِه، بالإضافةِ لما انطَوى عليه قلبُه من حرصٍ على هدايةِ الخلقِ، وإيصالِ الحجَّة الرِّسالية إليهم، وكشف ما يُشوِّشُ عليهم قبولَ الحق والإذعانِ له، وأقتبس من الشواهد على ذلك قوله: "خروجِ الكتب كان من أعظم النِّعم، فإني كنت حريصاً على خروج شيءٍ منها، ليقفوا عليه، ..، **وبهذا يظهر ما أرسل الله به رسله من الهدى ودين الحق، فإن هذه المسائل كانت خفيةً على أكثر الناس** .."[٢].

وقال شيخ الإسلام بعد نقلهِ عن جماعةٍ من علماءِ الطوائف في إثباتِهم ظواهر نصوص صِفَتَيّ العلو والاستواء، ما نصه: "وهذا بابٌ واسعٌ لا يحصَرُ فيه كلام العلماء من جميع الطوائف، وما في ذلك من الدَّلائل العقلية والنقلية، وما يُعارِضُ ذلك أيضاً من حُجَجِ النُّفاة والجواب عنها، وقد كتبتُ في هذا ما يجيء عدة مجلدات، وذكرتُ فيها مقالات الطوائف جميعها، وحُجَجَها الشَّرعية والعقلية، ..، **فإني أعلمُ أن هذا الباب قد كَثُرَ فيه الاضطراب، وحارَ فيه طوائفُ من الفضلاء الأذكياء؛ لتعارُض الأدلةِ عندهم، وقرَّرتُ الأدلة اللفظية الصَّحيحة، وميَّزتُ بينها وبين الشُّبهات الفاسدة، مع ما يَجيء في ضمنِ ذلك من أصولٍ عظيمةٍ وقواعدَ جَسيمة**"[٣].

ومن تمييز شيخ الإسلام لمراتب المخالفين في قضية الإعذار: أنه ذكرَ صوراً شركيةً من غلو القبوريين في المشاهد والأولياء، كمن يُصلي إلى قبر شيخه، ويقول (هذه قبلة الخاصة، والكعبة قبلة العامة)، ثم عقَّب على ذلك بقوله: "وأنا أعرفُ من فعل هذا وهذا وهذا، وهم قومٌ لهم عبادةٌ وزهدٌ ودين، **لكن فيهم جهلٌ وضلال**"[٤]، وقال أيضاً في شأن طائفةٍ ممن أخطؤوا وغلو في مسألة الاستغاثة بالمخلوقين: "هؤلاء الجُهال فيهم من الشرك ومخالفة الرسول ما لا خفاءَ به على المؤمن العَليم، **وهم فيه على درجات**: منهم من يأتي بالشرك البَيّن والإنكار البَيّن لما جاء به الرسول ﷺ **فهذا يُستتاب**

---

(١) الدرة اليتيمية –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٣٢٠).

(٢) العقود الدرية (ص:٤٤١) باختصار.

(٣) مجموع الفتاوى (٣/٢٢٦-٢٢٧) باختصار.

(٤) الإخنائية (ص:٢٩٧).

باتفاق الأئمة، ومنهم من هو مُخطئٌ في دقيق ذلك، ومنهم من هو بين هذا وهذا، إما فاسقٌ وإما عاصٍ"[(١)]، وقال أيضاً في شأن بعض أعيان المتصوفة كالصرصري الشاعر وابن النعمان التلمساني: "وهؤلاء لهم صلاحٌ ودين؛ **لكنهم ليسوا من أهل العلم العالمين بمدارك الأحكام**، الذين يُؤخذ بقولهم في شرائع الإسلام ومعرفة الحلال والحرام، وليس معهم دليلٌ شرعي، ولا نقلٌ عن عالمٍ مَرضي، بل عادةٌ جَروا عليها، كما جرت عادة كثيرٍ من الناس بأنه يَستغيث بشيخه في الشدائد ويدعوه"[(٢)]، وقال في الاعتذار لبعض نُفاة العلو، ممن وقعت له معهم محنةٌ بمصر، وحبسوه بسببها: "ولهذا كنت أقول للجهمية من الحلولية، والنفاة الذين نفوا أن يكون الله -تعالى- فوق العرش، -لما وقعت محنتهم-: **أنا لو وافقتكم كنت كافراً؛ لأني أعلم أن قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون لأنكم جُهّال**، وكان هذا خطاباً لعلمائهم وقضاتهم وشيوخهم وأمرائهم، **وأصلُ جهلهم شُبهاتٌ عقلية، حصلت لرؤوسهم**، في قصورٍ من معرفة المنقول الصحيح، والمعقول الصريح الموافق له، فكان هذا خطابنا"[(٣)].

وكان المخالفون لشيخ الإسلام قد استقرَّ في ظنِّهم عن الشيخ أنه يرى أن من مقتضيات مخالفة ما قرَّرهُ في الاعتقاد =خروجَ المخالفِ لهذا التَّقرير عن الفرقة النَّاجية مطلقاً، ومما نقَلَهُ عنهم في هذا الشأن في مجلس (مناظرة الواسطية)، قولهم: "إذا قيل: (إن هذا من أصول الفرقة الناجية)، خرجَ عن الفرقة الناجية من لم يَقُل بذلك، **مثل أصحابنا المتكلمين** الذين يقولون: (إن الإيمان هو التَّصديق)، ومن يقول: (إن الإيمان هو التَّصديق والإقرار)، **وإذا لم يكونوا ناجين، لزِمَ أن يكونوا هالكين**"[(٤)]، فردَّ الشيخ على اعتراضهم هذا بقوله: "ليس كل مخالفٍ في شيءٍ من هذا الاعتقاد يجبُ أن يكون هالكاً[(٥)]، فإن المنازِع قد يكون مجتهداً مخطِئاً يغفرُ الله له خطأه، **وقد لا يكون بلَغهُ في ذلك من العلم**

---

(١) تلخيص الاستغاثة (٢٧٨/١-٢٧٩).

(٢) الاستغاثة (ص:٢٤٥).

(٣) الاستغاثة (ص:٢٥٣-٢٥٤).

(٤) العقود الدرية (ص:٢٨٤).

(٥) فسَّر الشيخ هذه العبارة في فصلٍ آخر له، يحكي فيه أيضاً مُجريات هذه المناظرة، -وكان السؤال عن أحداث (المناظرة الواسطية) يتكرَّر على الشيخ، فيكتب كل مرةٍ بحسب ما يحضره منها-، فقال في هذا الفصل: "وليسَ من خالف **القول الصَّحيح الذي يعتقِدُهُ أهل العلم**، باجتهادٍ أو تأويل يكونُ هالكاً، [وذلك] كسائر من يُخالف بعض الأحاديث الصحيحة **لاجتهادٍ سائغ**، فإن المجتهدَ المصيب له أجران، والمجتهِد المخطِئ له أجر" جامع المسائل (١٨٦/٨)، ولعله يُستَثنى من ذلك من خالف في مسائل الإجماع الثابت الصريح، لأنه قد وقع فيما هو أخطر من مخالفة النّص الجزئي المحتمل، والله أعلم.

ما تقوم به عليه الحجة، وقد يكونُ له من الحسناتِ ما يَمحو الله به سيئاتِه، وإذا كانت ألفاظُ الوعيد المتناولةِ له؛ لا يجبُ أن يدخُلَ فيها المتأوّل، والتائب، وذو الحسنات الماحية، والمغفور له، وغيرَ ذلك =فهذا أولى؛ بل مُوجِبُ هذا الكلام: **أن من اعتقدَ ذلك نَجا في هذا الاعتقاد، ومن اعتقدَ ضِدَّهُ فقد يكون ناجياً، وقد لا يكون ناجياً**، كما يقال (من صَمتَ نَجا)"(١).

٥) مَعلم استحضار الجزاء الأخروي والغَيرة على حرمات الشريعة ورعاية حقوق أهل الإسلام:

ومما يزيد من القيمة المعنوية لتقريرات شيخ الإسلام ما اشتملت عليه من المعاني الإيمانية والاحتسابية التي تَفيضُ من جَنباتها، والتي تُذَكِّر -من غَفل- بالغاية العُظمى من طلب العلم وتحصيله؛ وهي تحقيق عبودية الله وإقامة دينه والذَّب عن شِرعَتِه، ومن شواهد ذلك قول شيخ الإسلام -لما كان في الحبس المصري-: "وشأنُ هذه (القضية) وما يتعلَّقُ بها أكبرُ مما يظنُّهُ من لا يُراعي إلا جزئيات الأمور، ولهذا كان فيما خاطَبتُ به -أمين الرسول علاء الدين الطيبرسي- أن قلت: هذه (القضية) ليس الحقُّ فيها لي؛ **بل للهِ ولرسوله وللمؤمنين من شرق الأرض إلى مغربها؛ وأنا لا يُمكِنُني أن أُبَدِّلَ الدين، ولا أُنَكِّسَ راية المسلمين، ولا أرتدَ عن دين الإسلامِ لأجلِ فلانٍ وفلانٍ**"، وبيّن الشيخ إلغائه لحظوظه النَّفسية، في قضِيَّةِ إيذائه وحبسه بقوله: "نعم، يمكِنُني أن لا أنتَصِرَ لنفسي، ولا أجازي من أساءَ إليَّ وافترَى عليّ، ولا أطلُبُ حظّي، ولا أقصِدُ إيذاء أحدٍ بحقي، **وهذا كله مبذولٌ مني ولله الحمد، ونفسي طيبةٌ بذلك**"(٢).

وفي موضعٍ آخر ينفي فيه الشيخ عن نفسه قصدَ السَّعي إلى تحصيلِ شيءٍ من الحظوظِ والمكاسبِ الدنيوية المادية، فيما إذا انتَهَت محنَتُهُ التي سعى فيها خصومه بمصر، وذلك بإغلاق الدَّعاوى القضائية التي رُفِعَت ضدَّه، حيث يقول: "أما هذه القضية **ليسَ لي فيها غرضٌ مُعيَّنٌ أصلاً، ولستُ فيها إلا واحداً من المسلمين**، لي ما لهم وعليَّ ما عليهم، وليسَ لي ولله الحمد حاجةٌ إلى شيءٍ معيَّن يُطلَبُ من المخلوق، ولا في ضررٍ يُطلَب زوالهُ من المخلوق، بل أنا في نعمةٍ من الله سابغة، ورحمةٍ عظيمة، أعجَزُ عن شُكرها، **ولكن عليَّ أن أطيعَ الله ورَسوله**، وأطِيعَ أولي الأمر إذا أمروني بطاعةِ الله، فإذا أمروني بمعصيةِ الله فلا طاعة لمخلوقٍ في معصيةِ الخالق"(٣).

---

(١) العقود الدرية (ص:٢٨٧-٢٨٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/٢١٤-٢١٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/٢٤٩).

المبحث الثالث: مقدمات وتحريرات حول مواقف المتأخرين من تقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية العقدية:

١) بدايات المخالفة والمنازعة للشيخ في أمر المعتَقَد، وذلك ضمن أحداث (سنة ٦٩٠هـ):

من أوائل صور المُعاداة والخصومة التي تعرَّض إليها شيخ الإسلام من جرَّاء تقريراته العقدية في مسائل الصفات، هي الحادثة التي أشار إليها علم الدين البرزالي (ت ٧٣٩هـ) -الكائنة في (سنة ٦٩٠هـ)-، بقوله: "في شهر ربيعٍ الآخر؛ حصل تشويشٌ للشيخ تقي الدين ابن تيمية، وذلك أنه جلس يوم الجمعة رابعَ الشَّهر على كُرسيه، **وجرى ذكرُ شيءٍ من الصِّفات**، وكان نور الدين ابن مصعب حاضراً فشنَّع عليه، وساعَدَهُ .. صدر الدين ابن الوكيل وجماعة ..، واجتَهدوا في أذاه أو منعه من الجلوس؛ فلم يتَّفِق، واستمر على عادَتِهِ، وجلس في الجمعة الآتية"[١].

٢) مناظرة حول (الفتوى الحموية) بدمشق (سنة ٦٩٥هـ)[٢]:

وبعد الحادثة السابقة تطوَّرت مواقف الخصوم في التَّشنيع على اعتقاد شيخ الإسلام، وبالأخص بعد وقوفهم على إحدى رسائله العقدية، المعروفة ب(الفتوى الحموية)، حيث يقول علم الدين البِرزالي (ت ٧٣٩هـ) في شأن موقف المخالفين لشيخ الإسلام من مضمون هذه الفُتيا: "ولم يجِدوا مساغاً إلى الكلام فيه لزُهدِه، وعدَمِ إقباله على الدُّنيا، وتركِ المزاحمةِ على المناصب[٣]، وكثرة علمِهِ، وجودَةِ أجوبتِهِ وفتاويه، وما يظهرُ فيها من غزارةِ العلم وجودَةِ الفهم، **فعمدَوا إلى الكلامِ في العقيدة، لكونِهم يُرَجِّحونَ مذهَب المتكلِّمين** في الصِّفات والقرآن على مذهب السَّلف، ويعتقِدُونَهُ الصواب، فأخذوا الجوابَ الذي كتبَهُ، وعمِلوا عليه أوراقاً في ردِّه، ثم سعوا السَّعي الشَّديد إلى القضاة والفقهاء واحداً واحداً، وأغرَوا به خواطِرَهُم، وحرَّفوا الكلام، وكذبوا الكذب الفاحش، **وجعلوه يقول بالتَّجسيم -وحاشاه من ذلك-**، وأنه قد أوعَزَ ذلك المذهب إلى أصحابه، وأن العوام قد فسدَت عقائِدُهُم بذلك، ولم يقَع من ذلك شيء، والعياذ بالله!"[٤].

---

(١) المقتفي (٢/٢٠) باختصار.

(٢) انظر: المقتفي (٣/٤١٤-٤١٥)، العقود الدرية (ص:٢٤٩)، البداية والنهاية (١٥/٦١٣-٦١٤).

(٣) ينظر إلى ما يؤيد كلام البرزالي عن موقف خصوم الشيخ من إعراضه عن المناصب، وعلو منزلته لدى الأمراء والدولة: الأعلام العلية -ملحق بالعقود الدرية- (ص:٧٦٤) (ص:٧٦٦) (ص:٧٨٥)، البداية والنهاية، أحداث ٧٠٥هـ (١٦/٤٤).

(٤) العقود الدرية (ص:٢٥٤-٢٥٥).

وقال البرزالي في وصفٍ آخرٍ لمجريات هذه الحادثة: "وفي شهر ربيع الأول قام جماعةٌ من الشافعيَّة[١]، وأنكروا على الشيخ تقي الدين ابن تيميَّة كلامه في الصفات، ووقعَت في أيديهم فُتياه في ذلك المعروفة ب(الحمويَّة)، فردّوا عليه، وانتَصبوا لمعاداته، وسعوا إلى القضاة والعلماء، ..، وحضرَ من الغد عند قاضي القضاة إمام الدين القزويني الشافعي (ت ٦٩٩هـ)، وقُرِئتَ (العقيدة الحموية) بحضورِ جماعة، وحُوقِقَ الشَّيخ تقي الدين على ما فيها، وأجابَ بما عنده في ذلك، [وطال البحث وقُرِئَ جميعها، وبقوا من أوائل النهار إلى نحو ثلثِ الليل، **ورضوا بما فيها في الظّاهر، ولم يقع إنكار**][٢]، وانفصلَ المجلس على خير، وسكَنَت القضية"[٣]، وذكر الذهبي إضافةً أخرى حول هذه الحادثة، بقوله: "والقاضي [إمام الدين القزويني] –رحمه اللَّه– يقول: (كل من تكلَّم في الشَّيخ فأنا خصمُه)، وقال أخوه القاضي جلال الدين[٤]: (كل من تكلَّم في ابن تيمية بعد هذا نعَزّره)، ..، **والذين سعَوا في الشَّيخ ما أبقوا مُمكناً من القَذف والسَّب ورَميه بالتَّجسيم، وكان قد لحِقهُم حسدٌ للشيخ**، وتألَّموا منه بسببِ ما هو المعهود من تغليظِه ..، وتوبيخِهِ الأليم المُبكي المُنكي المثيرِ للنُّفوس، ولو سَلِمَ من ذلك لكان أنفعَ للمخالفين، لا سيما عبارتُه في هذه (الفتيا الحموية)، وكان غَضَبُهُ فيها لله ولرسوله باجتهادِه، فانتفَعَ بها أناسٌ وانقصَمَ بها آخرون ولم يحمِلوها .."[٥].

وقد وصف ابن عبدالهادي (ت ٧٤٤هـ) مُخالفي الشَّيخ –رحمه الله– في هذه الفتنة، بقِلَّة الدِّيانة والبغي والعُدوان، بل وأنَّ ذلك مما اشْتُهِرَ عنهم، فمما قاله في وصفِهم: "وكان سَعيُهُم في حَقِّهِ أتمَّ السَّعي، لم يُبقوا مُمكِناً من الاجتماع بمن يرجونَ منه أدنى نصرٍ لهم، وتكلَّموا في حقّه بأنواع الأذى،

(١) يراد هنا: الأشعرية من الشافعية، لأن هذا المذهب الفاسد كان قد فشى فيهم زَمن شيخ الإسلام وما قبله بقرنين تقريباً.

(٢) ما بين معقوفتين في النقل، إضافة من سياق الذهبي للحادثة، انظر: تاريخ الإسلام (٦٩٩/١٥).

(٣) المقتفي (٤١٤/٣-٤١٥) باختصار وتصرف.

(٤) ترجمته: القاضي جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني ثم الدمشقي الشافعي الأشعري، سمع من التقي ابن حمزة، أخذ عن الشمس الأيكي، ولي قضاء مصر والشام، أجاز للصفدي، وتخرَّج به كثيرٌ من الشافعية، كانت لديه سَعةٌ من المال والجاه لقربه من السلطان، وعاش أبناءه في بذخ زائد، له (تلخيص المفتاح في البلاغة للسكاكي) ثم شرحه في (الإيضاح). طبقات الشافعية (١٥٨/٩)، أعيان العصر (٤/ ٤٩٢)، الوافي بالوفيات (٣/ ١٩٩)، المقفى الكبير (٦/ ٢٣).

(٥) تاريخ الإسلام (٦٩٩/١٥) باختصار وتصرف، وتعليقاً على وصفه لعبارات الشيخ بالشدة: فيغلب على الظَّن أن الذهبي لعدم خبرته الكافية بالمباحث الكلامية، لم يستحضر خطورة لوازم مقالة الخصوم، والتَّي عبَّر عن أحدها الشيخ بقوله: "فمن لم يكن له فعلٌ اختياريٌ يقوم به؛ بل ولا يقدر على ذلك، **لا يكون خالقاً ولا رباً للعالمين**" جامع الرسائل (٥٧/٢)، ولا شكَّ أن مثل هذا اللازم الذي يَقتضي إبطال ربوبية الله على خلقه، لابدَّ أن يُتعامل مع من يلتزمه بأبلغ درجات الغَيرة والحميَّة الدينية، والله أعلم.

وبأمورٍ يستَحي الإنسان من الله سبحانه أن يَحكيها، فضلاً عن أن يختلِقَها ويُلَفِّقها، فلا حول ولا قوة إلا بالله، **والذين سَعوا فيه معروفونَ عندنا وعند كل أحدٍ**، قد اشتُهِرَ عنهم هذا الفعل الفظيع، وكذلك من ساعدهُم بقولٍ أو تشنيع، أو إغراءٍ أو إرسالِ رسالة، أو إفتاءٍ أو شهادة، أو أذىً لبعضِ أصحاب الشيخ ومن يَلوذُ به، أو شتمٍ أو غيبة، أو تشويشٍ باطن، **فإنه وقع من ذلك شيءٌ كثيرٌ من جماعةٍ كثيرة**"[١]، ووصف الذهبي طائفةً من خصوم الشيخ في هذه الفتنة، بقوله: "وثَمَّ أُناسٌ –قد عَلِمَ الناس قلَّةَ خيرِهِم وكثرَةَ هواهُم–؛ ينالون منه سبًّا وتكفيرًا، وهم إما مُتكلمون، أو من صوفية الاتحادية، أو من شيوخ الزَّوْكَرَة"[٢].

٣) مجالس مناظرة (العقيدة الواسطية) بدمشق (سنة ٧٠٥هـ)[٣]:

- نبذة موجزة عن المجلس الأول[٤] الكائن في (٨/٧/٧٠٥هـ):

أمر فيه نائب السلطنة بدمشق جمال الدين الأفرم، بإحضار قضاة المذاهب الأربعة ونوابهم وجماعة من العلماء[٥]، وافتَتَحَ شيخ الإسلام هذا المجلس بقوله: "أما الاعتقاد فلا يؤخذ عني ولا عمَّن أكبر مني، **بل يؤخذ عن الله ورسوله، وما أجمعَ عليه سلف الأمة**"[٦].

ويصف عبدالله ابن تيمية –أخَ الشيخ– ما دار في هذا المجلس وخاتمته، فيقول: "أوردوا عليه جميع ما في أنفسهم، وقالوا هذا سؤالنا، وما بقي في أنفسنا شيء، فلما أجاب الشيخ عن أسئلتهم **وافقوه، وانفصل المجلس على ذلك**"[٧].

(١) العقود الدرية (ص: ٢٥٧).

(٢) الدرة اليتيمية –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٣١٩–٣٢٠)، الزَّوْكَرَة: التَّلبيس والخِداع (تعليق المحقق).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣/١٦٠–٢١٠)، المقتفي (٤/٢٢٣)، العقود الدرية (ص:٢٥٨) (ص:٢٦١) (ص:٢٦٢) (ص:٢٩٠)، وينظر: البداية والنهاية (١٦/٤٣–٤٥)، ذيل مرآة الزمان –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:١٧٨).

(٤) لمطالعة السياق التام للمجلس الأول من مجالس (مناظرة العقدية الواسطية) بدمشق، ينظر: العقود الدرية (ص:٢٦٢–٢٨٩)، مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٠–١٨٠).

(٥) انظر أسماء أعيانهم: الأغاليط في المراسيم السلطانية (٢/١٠٢٤–١٠٣٣)، وكان عدد الحضور ممن ذُكِرَت أسمائهم ١٦ شخصاً من أعيان علماء وفقهاء دمشق، وفيهم من هو من أصحاب الشيخ.

(٦) العقود الدرية (ص:٢٦٣)، مجموع الفتاوى (٣/ ١٦١).

(٧) مجموع الفتاوى (٣/٢٠٦).

- نبذة موجزة عن المجلس الثاني من مجالس (مناظرة الواسطية)، الموافق لـ(١٢/٧/٧٠٥هـ)[١]:

قال عبدالله بن تيمية (ت ٧٢٧هـ) في وصف حالة عِداء الخصوم لشيخ الإسلام، ممن حضروا هذا المجلس: "وفيهم من في قلبِهِ من الشيخ ما لا يعلَمُهُ إلا الله، وكان ظنُّهم أنهم إذا تكلَّموا معه في هذا الكتاب، **أظهروا أنه يُخالف ما عليه أهل السنة والجماعة**"[٢].

وقد بيَّن شيخ الإسلام في مُفتَتَح هذا المجلس وجوب الاعتصام بالإجماع في باب العقائد، فقال: "ربنا واحدٌ وكتابنا واحدٌ ونبينا واحد، **وأصول الدين لا تحتَمِلُ التَّفرُّق والاختلاف**، وأنا أقولُ ما يوجِبُ الجماعة بين المسلمين، **وهو مُتَّفقٌ عليه بين السلف**، فإن وافقَ الجماعة فالحمدُ لله، وإلا فمن خالَفَني بعد ذلك؛ كشَفتُ له الأسرار وهتكتُ الأستار، وبيَّنتُ المذاهبَ الفاسدة التي أفسَدَتِ الملل والدُّوَل"[٣].

وقال الشيخ في أثناء هذا المجلس -على جهة التَّحدي- لأكابر خصومه: "أمهَلتُ كل من خالَفَني ثلاث سنين، إن جاء بحرفٍ واحدٍ عن السَّلف يخالف شيئاً مما ذكرتُه كانت له الحُجَّة، وفعلتُ وفعلت، **وجعلَ المعارضون يُفَتِّشون الكتب**[٤].."[٥].

ويعرضُ شيخ الإسلام ما جرى في خاتمة هذا المجلس، فيقول: "قلتُ للسادة الحاضرين: هل في شيءٍ من هذه الأقوال والكلام كفرٌ أو فسق؟ **فصرَّح أكثرهم بأنه ليس فيه كفرٌ ولا فسق**، حتى من كان يُكثِرِ النِّزاعَ قبل ذلك المجلس ويدَّعي الكفر، اعتَرَفَ بأنه ليس فيه كفرٌ ولا فسق"[٦].

- لمحةٌ موجزة عن المجلس الثالث والأخير من (المناظرة الواسطية)، الكائن بتاريخ (٧/٨/٧٠٥هـ):

وفيه ذكر شيخ الإسلام أبرز اعتراضات المخالفين على (العقيدة الواسطية) في المجالس السابقة،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/١٨١-١٩٣)، العقود الدرية (ص:٢٩٠-٣٠٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/٢٠٤).

(٣) العقود الدرية (ص:٢٩١)، مجموع الفتاوى (٣/١٨٢).

(٤) وجرت نفس هذه المحاولة من الخصوم في تفتيش الكتب، والتَّنقيب في المنقول عن السَّلف، عندما كان الشيخ في حبس القاهرة بقلعة الجبل، ووصف هذه المحاولة منهم شيخ الإسلام بقوله: "لم يستَطِع المنازِعون مع طول تفتيشِهِم كتب البلد وخزائنه، **أن يُخرِجوا ما يُناقِض ذلك عن أحدٍ من أئمة الإسلام وسلَفِه**" مجموع الفتاوى (٣/٢١٧).

(٥) مجموع الفتاوى (٦/١٥)، وينظر: جامع المسائل (٨/١٩٤)، العقود الدرية (ص:٢٧٥).

(٦) جامع المسائل (٨/١٩٥-١٩٦).

وأنها انحصرت عندهم في أربعة مسائل مُستَشكلة[١]، وهي:

١/ هل يلزم على من خالفَ الأصول في هذه العقيدة، أن لا يكون من الفرقة الناجية؟ -وهي قضية إعذار المخالف للحق-[٢].

٢/ قولهم: نُقِرُّ ونقول بالألفاظ الواردة في أحاديث وآيات الصفات بعَينِها، لكن لا نُبَدِّلها بالألفاظ المرادِفَةِ لها، ونعتقِد أنه لا يفهَمُ لها معنىً أصلاً، ولا نقول: أنها تدُلُّ على صفةٍ لله أصلاً، -وهي مقالة التفويض-.

٣/ استَشكلوا التَّشبيه بالقمر؛ في كون الله في السماء، بكونِ القمر في السماء، -وهي مسألة القدر المشترك بين صفات الخالق والمخلوق-.

٤/ واستشكلوا عبارة (حقٌ على حقيقَتِه)، وأنَّ الحقيقة هي المعنى اللغوي، ولا يُفهَم من المعنى اللغوي إلا ما يتعلَّقُ بالأجسام، فإثبات الحقيقة اللغوية للصفات هو محض التَّجسيم -عندهم-.

قال ابن عبدالهادي المقدسي (ت ٧٤٤هـ) في وصف خاتمة هذه المجالس الثلاثة: "وفي يوم الثلاثاء سابع شعبان (سنة ٧٠٥هـ)، عُقِدَ للشيخ تقي الدين مجلسٌ ثالث بالقصر، **ورضِيَ الجماعةُ بالعقيدة**"[٣]، وقال ابن رجب (ت ٧٩٥هـ): "ووقعَ الاتفاق بعد ذلك على أن هذه **عقيدةٌ سُنيةٌ سلفية**، فمنهم من قال ذلك طوعًا، ومنهم من قاله كرهًا"[٤].

٤) المحنة المصرية الكبرى -الدوافع والأسباب والآثار- (امتدت من ٧٠٥هـ – إلى ٧١٢هـ):

مما يظهر بتَتَبُّعِ أحداث حياة شيخ الإسلام -رحمه الله- أنه لم تكُن المشكلات التي أُثيرَت عليه وأدَّتْ إلى حبسه واستِجوابه، قد وقعت أصالةً مع الدولة والسُّلطة المملوكية -آن ذاك-، وإنما الذي أوقعَ بينهُ وبينَ السُّلطة هم خصومه من قضاة الأشاعرة، ومشايخ التصوُّف المُقَرَّبين من البلاط السلطاني[٥]، وشاهد ذلك نجدهُ ضمن هذه الأسباب والدوافع المباشرة لوقوع المحنة المصرية -والتي استمرت مدة سبع سنين وسبعة أسابيع-، وهي ما يلي:-

---

(١) انظر: العقود الدرية (ص:٢٨٣-٢٨٦).

(٢) للاطلاع على تقرير شيخ الإسلام في هذه المسألة، يراجع: المَعلم الرابع من مبحث (قيمة تقريرات شيخ الإسلام لمسائل الاعتقاد).

(٣) العقود الدرية (ص:٢٦١).

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٥٩٠).

(٥) انظر: الأغاليط في المراسيم السلطانية (١/١١٣-١١٦).

السبب الأول: مُناصحة ومُصارحة شيخ الإسلام للمتصوف نصر المنبجي (ت ٧١٩هـ)[١] -المُقرَّب من حاشية الملك-، وذلك في كشفِه لحقيقة ابن عربي الطائي (ت ٦٣٨هـ) وبيانه جملةً من ضلالاته[٢]، فما كان من المنبجي إلا أن استاءَ من ذلك بشدة، وسعَى في تأليب الحكّام، وطلب الشيخ إلى الديار المصرية[٣].

قال ابن أيبك الدواداري (ت بعد ٧٣٦هـ) في سياق ذكره لأسباب المحنة المصرية التي جرت لشيخ الإسلام: "بلغ [شيخ الإسلام] أن شيخ الشيوخ كريم الدين [الآملي] شيخ خانقاه (سعيد السعداء) بالقاهرة المحروسة له اشتغالٌ بمصنفات ابن العربي، وأنه يُعظِّمه تعظيمًا كبيرًا، وكذلك الشيخ نصر المنبجي، ثم إن الشيخ تقي الدين صنَّف كتابين فيهما إنكارٌ كثيرٌ على تأليف ابن العربي، ولعَنَه فيهما مُصرِّحًا، ولعنَ من يقول بقوله، وسيَّر الكتاب الواحد للشيخ نصر المنبجي، والآخر للشيخ كريم الدين، فلما وقفَ عليه الشيخ نصر حصل عنده من ذلك أمرٌ عظيم، وتألَّم له تألماً بالغًا، وحصل له إنكارٌ شديد"[٤]، وفي إشارةٍ من شيخ الإسلام إلى نفوذِ الاتحادية في بلاط السُّلطة المملوكية بمصر -آن ذاك-، نجده يقول: "فإنه لما انتَشَر الكلام في مذهبِ أهل الوِحدَة، **وكنتُ لمّا دخلتُ إلى مصر بسَبَبِهم**، ثم صِرتُ في الإسكندرية ..."[٥].

السبب الثاني: استعانة نصر المنبجي (ت ٧١٩هـ) بالجانب القضائي الأشعري والمتَمثِّل في ابن مخلوف المالكي (ت ٧١٨هـ)، في استِصدار قرار محاكمةٍ لشيخ الإسلام في مجلس القضاء

---

(١) ترجمته: نصر بن سلمان المنبجي ثم المصري، قرأ بالقراءات، واشتغل بالعلوم مدة، ثم انعزل وانقطع للعبادة، ومكث بزاويته، وتردَّد إليه الكبار. معرفة القراء الكبار (ص:٣٩٣)، أعيان العصر(٥/ ٥٠٢) ورد فيه: "ارتفع ذكره جداً في دولة تلميذه الجاشنكير، وكان ممن يؤذي الشيخ ابن تيمية، وهو الذي أحرف الجاشنكير عنه .. وكان يتغالى في محيي الدين بن عربي، ولا يخوض في مُزِمناتِه"، الدرر الكامنة (٦/ ١٥٨) ورد فيه: "كان يحطُّ على ابن تيمية من أجل حطِّهِ على ابن العربي، ولكنه كان لا يعرف ما يعابُ به ابن العربي؛ إلا لكونه منسوباً إلى الزهد".

(٢) انظر نص الرسالة: مجموع الفتاوى (٢/٤٥٢-٤٧٩)، وينظر: محنة ابن تيمية (ص:٣٦-٤٢).

(٣) قال ابن كثير في وصف سياسة أعوان الظَّلمة من حاشية الأمراء المماليك في الديار المصرية، ما نصه: "بلغهُم أن من ظلمَ بالشام لا يفلح، ومن ظلمَ بمصر أفلح وطالت مُدته، **فكانوا يطلبونهم إلى مصر أرض الفراعنة والظلم، فيفعلون معهم ما أرادوا**" البداية والنهاية (١٥/٥٢٤-٥٢٥)، ويقول الشيخ مشهور آل سلمان: "إذ ليس ابن تيمية مطلوباً بشخصه في هذه المؤامرة؛ وإنما المطلوب من كان على نهجه، ومن يحمل معتقده" الأغاليط في المراسيم السلطانية (١/٢٦٠).

(٤) كنز الدرر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٢٨٠-٢٨١) بتصرف، وينظر: المقتفي (٤/٢٢٤).

(٥) النبوات (١/٣٩٨).

المصري، بعد فشل مُحاولاتهم في الحكم على الشيخ أمام أعضاء مجلس القضاء الدمشقي، حيث أن المنبجي قد تكلَّم عن شيخ الإسلام "مع قضاة مصر في أمره، وقال: (هذا مبتدعٌ، وأخاف على النَّاس من شرِّه)، **فحسَّنَ القضاة للأمراء طلبَه إلى القاهرة**، وأن يُعقد له مجلس، فعُقد له مجلسٌ بدمشق، فلم يرضَ نصر المنبجي"[١]، فقال له ابن مخلوف المالكي: "أوقف الأمير ركن الدين عليه، وقرِّر معه ما أحببت، **وأنا معك كيف شئت**، وألزم الأمير ركن الدين بطلبه إلى الديار المصرية، وتسأله عن عقيدته"[٢].

ولخَّص ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) هذين السَّببين، بقوله: "كان من أعظم القائمين عليه الشيخ نصر المنبجي، لأنَّه كان بلغَ ابن تيميَّة أنه يتعصَّبُ لابن العربي، فكتبَ إليه كتابًا يُعاتِبُهُ على ذلك، **فما أعجَبَهُ لكونه بالغَ في الحطِّ على ابن العربي وتكفيره، فصارَ هو يحطُّ على ابن تيميَّة، ويُغري** به بيبرس الجاشنكير، وكان بيبرس يُفرِطُ في مَحَبَّةِ المنبجي ويُعَظِّمُه، وقام القاضي زين الدين ابن مخلوف قاضي المالكية مع الشيخ نصر، وبالغَ في أذية الحنابلة"[٣].

السبب الثالث: التُهمة السياسية في حق شيخ الإسلام، ودعوى سَعيِهِ لتحصيل نوعٍ من النفوذ والمكاسب السياسية[٤]، حيث نُقِلَ عن نصر المنبجي قوله لابن مخلوف: "قل للأمراء: **(إنَّ هذا يُخشَى على الدولة منه، كما جرى لابن تومرت في بلاد المغرب)**، ..، ثمَّ سكنت القضية إلى أيام الجاشنكير، **فأوهَمَهُ الشيخ نصر أن ابن تيميَّة يُخرِجهم من الملك ويُقيم غيرهم**"[٥].

فما كان من أصحاب السلطة والنُّفوذ بمصر، إلا أن أذنوا بإقامة ست محاكمات ومناظرات ضد شيخ الإسلام، يُناظره فيها جماعةٌ من الفقهاء والقضاة، جرَت له حول مسائل متعددة مما اتَّهَمَهُ به

---

(١) مسالك الأبصار –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٣٩٥).

(٢) كنز الدرر –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٢٨١)، المقفى الكبير –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٦١٩).

(٣) الدرر الكامنة –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٦٤٩–٦٥٠).

(٤) قال شيخ الإسلام في الرَّد على هذه الفِريَة، في حديثه مع أمين الرسول الطيبرسي، لما زاره وهو في سجن القلعة: "قلت له: أنتم ما كان مقصودكم الحكم الشرعي، وإنما كان مقصودكم **دفع ما سَمعتموه من تُهمة الملك**، ولما عَلِمَت الحُكام **أن في القضية أمر الملك**، أحجَموا وخافوا من الكلام، ... وهذه الفتنة التي قد مُلأت بها الدُّنيا، **هل أثارها إلا ذلك؟!** ونحن قد سمعنا هذا بدمشق، **لكن ما اعتَقَدنا أن عاقلاً يُصَدِّق بذلك**" مجموع الفتاوى (٣/٢٣٧) باختصار، وبنحوه (٣/٢٥٩).

(٥) مسالك الأبصار –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٣٩٥) باختصار، وينظر: المقفى الكبير –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٦٢٠).

مُخالفوه، وهذه المناظرات والمحاكمات وقعت في التواريخ والمواضع التالية:-

مجلس المحاكمة الأول (٢٣/٩/٧٠٥هـ): في قلعة الجبل بالقاهرة، ادَّعى عليه ابن عدلان الشافعي (ت ٧٤٩هـ)[١] في مجلس ابن مخلوف -قاضي المالكية-، ولم يُمَكَّن الشيخ فيه من الإدلاء برأيه، فانفصلَ المجلس بالأمر بحبسه هو وأخويه في برجٍ بالقلعة، ثم نقلوا إلى جُبٍّ يوجد فيها ليلة العيد[٢].

المناظرة الأولى (٢٤/٢/٧٠٧هـ): في دار الأوحديّ من قلعة الجبل، مع القاضي بدر الدين ابن جماعة الشافعي (ت ٧٣٣هـ)[٣][٤].

المناظرة الثانية (٢٣/٣/٧٠٧هـ): في دار نائب السلطنة بالقلعة، بعد أن تشفَّع في إخراجه من الحبس أمير العرب حسام الدين مهنَّا، وجرت مع بعض الفقهاء، واستمرت من صباح يوم الجمعة، إلى صلاة المغرب[٥].

المناظرة الثالثة (٢٥/٣/٧٠٧هـ): مع جماعة من الفقهاء أكثر ممن قبلهم، وفيهم بعض كبار الشافعية بمصر كابن الرِّفعة (ت ٧١٠هـ) والعلاء الباجي (ت ٧١٤هـ)، وقد اعتذرَ عنها القضاة[٦][٧].

---

(١) ترجمته: شمس الدين محمد بن أحمد ابن عدلان الكناني المصري الشافعي، سمع من الدمياطي، أخذ عن: الشمس الأصبهاني والبهاء ابن النحاس والشرف الكركي والشهاب القرافي، وصفه جمعٌ من أعيان الشافعية بالتقدُّم في فقه المذهب، ناب في القضاء عن ابن دقيق العيد، سمع منه الجمال الزيلعي، أجاز لابن الملقن، أخذ عنه الزين العراقي، له (شرح مختصر المزني) لم يكمله. أعيان العصر (٢٩٧/٤)، مرآة الجنان (٢٤٦/٤)، المقفى الكبير (١٢٢/٥)، العقد المذهب (ص:٤١٨)، الدرر الكامنة (٦٣/٥).

(٢) انظر: المقتفي (٢٢٩/٤)، العقود الدرية (ص:٣٠٨)، يقول د.حمزة المجالي مُعلِّقاً على هذه الحادثة: "لم يسلُك ابن مخلوف مع الشيخ الطريقة الشرعية في المحاكمات والقضايا، ..، **بل لم تَستوفِ قضيةُ حبسِهِ أركانَها، وانفردَ به خصمُهُ وعدُوُّه، فانتَقَمَ منه بقرارِ حبسه وحبسِ إخوته**" نبذة تعريفية لكتاب (الأغاليط في المراسيم السلطانية) (ص:١٥٨) باختصار.

(٣) انظر: المقتفي (٢٨٦/٤)، العقود الدرية (ص:٣١١)، البداية والنهاية (٥٦/١٦) وذكر أن التاريخ هو: (١٤/٢/٧٠٧هـ).

(٤) ترجمته: القاضي بدر الدين محمد بن إبراهيم الحموي الكناني الشافعي الأشعري، الشهير: بابن جماعة، كان أبوه يسلك طريقة أبي البيان المتصوف، فنسب إليه وابنه ب(البياني)، أخذ عن: النووي وابن مالك النحوي، تولى قضاء مصر والشام، سمع من: ابن علان والشمس بن أبي عمر، حدَّث بالشام ومصر والحجاز، أجاز للصفدي، وأخذ عنه التاج السبكي، جمع بين علم الفقه والحديث وصنَّف فيهما، له (المنهل الروي في اختصار ابن الصلاح) (مناسك الحج) (كتاب في الكنائس وأحكامها). المعجم المختص بالمحدثين (ص:٢٠٩)، فوات الوفيات (٢٩٧/٣)، أعيان العصر (٢٠٨/٤)، رفع الإصر (ص:٣٤٢).

(٥) انظر: المقتفي (٢٨٧/٤)، العقود الدرية (ص:٣١١).

(٦) قال ابن كثير مُعَلِّلاً اعتذارَ القضاة عن حضور هذه المناظرة: "[وذلك] لمَعرفتهم بما ابنُ تيمية مُنطَوٍ عليه من العلوم والأدلة، وأن أحداً من الحاضرين لا يُطيقُه"، البداية والنهاية (٥٧/١٦).

(٧) انظر: المقتفي (٢٨٨/٤)، العقود الدرية (ص:٣١٢)، وهما ممن أخذا عن ابن عبدالسلام (ت ٦٦٠هـ) وابن دقيق (ت٧٠٢هـ).

المناظرة الرابعة (٧٠٧/٤/٦هـ): عُقدت بالمدرسة الصالحية بالقاهرة، مع عددٍ من القضاة وغيرهم، وكانت في إقامتها مصالح وفوائد، وحصل فيها خير(١).

المناظرة الخامسة (٧٠٧/١٠/٣هـ): عقدت في دار العدل بالقاهرة، بسبب شكوى الصوفية وشيخ شيوخهم كريم الدين الآملي (ت ٧١٠هـ)(٢)، وبسببِ ما ادَّعى عليه ابن عطاء الله السَّكندري الشاذلي (ت ٧٠٩هـ)(٣)، واجتَمعَ فيها بعض القضاة والفقهاء(٤).

مجلس المحاكمة الثاني (٧٠٧/١٠/١٨هـ): فلما لم يَقنع الصوفية بالمناظرة السابقة، وأكثروا الشِّكاية منه والملام، أحيل الأمر إلى القاضي البدر ابن جماعة الشافعي (ت ٧٣٣هـ) ، ورَفع عليه الدَّعوى شرف الدين ابن الصابوني (ت ٧٢٠هـ)، وعلاء الدين القونوي (ت ٧٢٩هـ)(٥)، فاعتقلَ الشيخ في سجن

---

(١) انظر: المقتفي (٢٨٨/٤)، العقود الدرية (ص:٣١٥).

(٢) ترجمته: كريم الدين عبد الكريم بن حسن الآملي، ينتمي إلى سعد الدين ابن حموية، ولي مشيخة خانقاه سعيد السعداء بالقاهرة. أعيان العصر (٣/ ١٣٣) ورد فيه: "قال الذهبي: (أثبت الصوفية فسقه من ستة عشرَ وجهاً)"، المنهل الصافي (٣٣٥/٧)، البداية والنهاية (٨٥/١٦)، ذيل تاريخ الإسلام (ص:١٢٢) جاء فيه: "وكانَ شيخُنا ابن تيمية يَحطُّ عليه، وهو معذورٌ فيه"، وانظر شيئاً من القوادح في دينه: البداية والنهاية (٧١/١٦).

(٣) ترجمته: تاج الدين أحمد بن محمد ابن عطاء الله الإسكندري المالكي الشاذلي، أخذ عن: أبي العباس المرسي صاحب الشاذلي، وأخذ عنه التصوف: التقي السبكي، له (لطائف المنن في مناقب أبي العباس المرسي) (التنوير في إسقاط التدبير). الوافي بالوفيات (٨/ ٣٨)، المقفى الكبير (١/ ٣٦٥)، أعيان العصر (١/ ٣٤٥) ورد فيه: "كان من كبار القائمين على الشيخ ابن تيمية"، مرآة الجنان لليافعي (٤/ ١٨٥) ورد فيه: "كان فقيهاً عالماً ينكر على الصوفية، ثم جذبته العناية إلى اتباع طريقتهم الرَّضية".

(٤) انظر: المقتفي (٣١٧/٤)، العقود الدرية (ص:٣٢٩) قال ابن عبدالهادي: "ظهرَ في ذلك المجلس من علم الشيخ، وشجاعته وقوة قلبه، وصدق توكله، وبيان حُجته =ما يتجاوز الوصف"، وكانت الدَّعاوى فيها مُتعلقة: بمسألة الاستغاثة والتوسل، والموقف من الأولياء، والحط على بعض رؤوسهم كابن عربي، وبسببها ألَّف الشيخ كتاب (الاستغاثة في الرد على البكري)، انظر: الجامع لسيرة شيخ الإسلام -المقدمة- (ص:٣٤).

(٥) ترجمته: القاضي علاء الدين علي بن إسماعيل القونوي التبريزي الشافعي، لازم: الشمس الأيكي وابن دقيق العيد، سمع من: الدمياطي، وسمع منه الذهبي، تخرَّج به كثيرٌ من الشافعية، منهم الجمال الإسنوي، له (شرح الحاوي) (التصرف شرح التعرف في التصوف) (مصنف عن حياة الأنبياء في قبورهم). الوافي بالوفيات (٢٠/ ١٤٨)، طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ١٣٢)، الدرر الكامنة (٤/ ٢٩) ورد فيه: "قال الذهبي: حدثني ابن كثير أنه حضر مع المزي عند القونوي؛ فجرى ذكر (الفصوص) فقال القونوي: (لا ريب أن الكلام الذي فيه كفرٌ وضلال)، فقال له بعض أصحابه: فلا يتأوَّله مولانا؟ فقال: (لا، إنما يتأوَّل كلام المعصوم)"، وورد: "ولما خرج ابن قيم الجوزية من القلعة؛ أتاه فبشَّ به وأكرمه ووصله، وكان يثني على بحوثه، وحضر عنده القاضي ابن جملة فحطَّ على ابن تيمية، فقال القونوي: -بالتركي- (هذا ما يفهم كلام الشيخ تقي الدين)"، البداية والنهاية (٢٢٧/١٦)،

الحاكم بحارة الدَّيلم بتاريخ (١٨/١٠/٧٠٧هـ).

ثم في (٢٩/٢/٧٠٩هـ) أُمِرَ بنقل الشيخ إلى ثغر (الإسكندرية) واعتقاله في برجٍ بها، ومكث فيه إلى أن عادت السلطنة للسلطان الناصر قالوون (ت ٧٤١هـ)، فأمرَ بإرجاع الشيخ من الثَّغر، واجتمع به في التاريخ الموافق لـ(١٤/١٠/٧٠٩هـ)، وسعى للإصلاح بيه وبين الفقهاء والقضاة[1].

وكانت أبرز المسائل التي حَرِص المخالفون للشيخ، في المحاكمات والمجالس القضائية المصرية، أن يُقِرَّ لهم بتراجُعِهِ عنها -وهي مشتركةٌ بينه وبين عموم الحنابلة-، ما يلي:

١- مسألة صفة الكلام، وما يتعلَّق بها من الحرف والصوت.

٢- مسألة الاستواء والعرش.

٣- مسألة صفة العلو والنزول[2].

وقد وصف شيخ الإسلام ابن تيمية؛ شيئاً من آثار هذه المناظرات التي جَرَت له بمصر، في إحدى رسائله التي أرسلَ بها إلى دمشق، بقوله: "تعلمونَ أن الله سبحانه مَنَّ في هذه القضية، من المِنَن التي فيها من أسبابِ نصرِ دينه، وعُلو كلمَتِه ونصرِ جُندِه وعِزَّةِ أوليائه، وقوةِ أهل السنة والجماعة، وذُلِّ أهل البدعةِ والفُرقَة، **وتقريرِ ما قُرِّرَ عندَكُم من السُّنة**، وزياداتٍ على ذلك بانفتاحِ أبوابٍ من الهدى والنَّصر والدَّلائل، **وظهورِ الحق لأممٍ لا يُحصي عدَدَهُم إلا الله -تعالى-، وإقبالُ الخلائقِ إلى سبيل السُّنة والجماعة**، وغير ذلك من المِنَن ما لا بُدَّ معهُ من عظيم الشُّكر"[3].

٥) المحنة الدِّمشقية الثانية والأخيرة -في أواخر حياة شيخ الإسلام- (٧٢٦هـ-٧٢٨هـ):

لخَّص ابن عبد الهادي المقدسي (ت ٧٤٤هـ) وصف مُجريات هذه الحادثة المؤسفة، والتي خُتِمَت بها حياة شيخ الإسلام -رحمه الله-، وهي الحياةُ التي كانت حافلةً بالعلم والعمل، بقوله:

مسالك الأبصار (٩/ ٢٠٩) ورد فيه: "وكان مع مخالفته لابن تيمية وتخطئته له في أشياء كثيرة، يثني عليه ويعظّمه ويذبُّ عنه .. وكان له ميلٌ إلى محيي الدين بن عربي، إلا أن له ردوداً على أهل الإلحاد".

(١) انظر: ذيل مرآة الزمان -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:١٩٠-١٩٢)، نهاية الأرب -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٢٢٥-٢٢٦)، العقود الدرية (ص:٣٢٨-٣٣١).

(٢) انظر: نهاية الأرب -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٢٢٤)، كنز الدرر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٢٧٩)، **وحكمَ القضاة المخالفون بأن من اعتقدَ هذه المسائل مُجتمعة، فليسَ لهم حكمٌ عليه غيرَ السَّيف!**.

(٣) العقود الدرية (ص:٣٢١).

"فلما كانت (سنة ٧٢٦هـ) وقعَ الكلام في مسألة شدِّ الرِّحال وإعمال المطيّ إلى قبور الأنبياء والصالحين، وظَفروا للشيخ بجوابِ سؤالٍ في ذلك، كان قد كتبه من سنين كثيرة، ..، وكَثُر الكلام والقيل والقال بسبب العثور على الجواب المذكور، وعَظُمَ التَّشنيع على الشيخ، **وحُرِّفَ عليه ونقل عنه ما لم يَقُله، وحَصلَت فتنةٌ طارَ شَرَرُها في الآفاق**، واشتَدَّ الأمر، وخِيفَ على الشيخ من كيدِ القائمين في هذه القضية بالديار المصرية والشامية، وكَثُرَ الدعاء والتَّضرع والابتهال إلى الله تعالى، وضَعُفَ من أصحاب الشيخ من كان عنده قوة، وجَبُنَ منهم من كانت له همة، **وأما الشيخ –رحمه الله– فكانَ ثابتَ الجأش قويَّ القلب، وظهر صدق توكُّله واعتماده على ربه**"[١].

وأشار ابن عبدالهادي إلى دوام استقرار مكانة ومَنزِلَة الشيخ –في المجتمع الدمشقي خاصة– حتى في حبسه الأخير، حيث قال: "وما زال الشيخ تقي الدين في هذه المدة مُعَظَّماً مُكرَّماً، يُكرِمُهُ نَقيبُ القلعة ونائبها إكراماً كثيراً، ويَستعرضانِ حوائجه، ويُبالغان في قضائها"[٢]، وأكمل قائلاً: "ثم إن الشيخ بَقِيَ مُقيماً بالقلعة سنتين وثلاثة أشهر وأياماً، ثم توفي إلى –رحمة الله ورضوانه–، وما بَرِحَ في هذه المدة مُكِباً على العبادة والتلاوة، وتصنيف الكتب والرد على المخالفين"[٣].

وأما شيخ الإسلام فيذكر حالةَ المُخالفين له، واشتدادِ أمرِهم عليه في هذه المحنة، ضمن واحدةٍ من رسائله الأخيرة التي كتبها بالفحم وأرسلها لأصحابه وإخوانه، فيقول: "والذي سَعى فيه حزبُ الشَّيطان، لم يكُن مُخالفةً لشرع محمد ﷺ وحده، بل مُخالفةً لدين جميع المرسَلين؛ إبراهيم وموسى والمسيح ومحمدٌ خاتم النَّبيين –صلى الله عليهم أجمعين–، وكانوا قد سَعَوا في أن لا يظهرَ من جهَةِ حزبِ الله ورسوله خِطابٌ ولا كتاب، وجَزِعوا من إظهار (الإخنائية)، فاستعمَلَهُم الله –تعالى– حتى أظهروا أضعافَ ذلك وأعظَمَ[٤]، وألزمَهُم بتَفتيشِهِ ومُطالعتِهِ، ومقصودُهُم إظهار عيوبه وما يَحتَجُّونَ به، فلم يَجدوا فيه إلا ما هو حُجةٌ عليهم، وظهرَ لهم جَهلُهُم وكَذِبُهم وعَجزُهُم، وشاعَ هذا في الأرض، وهذا مما لا يقدِرُ عليه إلا الله، **ولم يُمكِنهُم أن يُظهروا علينا فيه عيباً في الشرع والدين**"[٥].

---

(١) العقود الدرية (ص:٣٩٦-٣٩٧) باختصار وتصرف.

(٢) العقود الدرية (ص:٤٣٨).

(٣) العقود الدرية (ص:٤٣٥).

(٤) أي: من الرسائل والقواعد التي كتبها في السجن، ومنها (الزملكانية).

(٥) العقود الدرية (ص: ٤٣٩).

٦) شهادات المنصفين لشيخ الإسلام حول المحن والفتن التي ابتلي بها، ودفاعهم عنه:

كان ابن عبدالهادي المقدسي (ت ٧٤٤هـ) قد تعقَّب عبارةً مجحفةً بحق شيخ الإسلام أوردها السبكي (ت ٧٥٦هـ) في (شفاء السقام) وهي قوله: "وفيه حطٌ لرتبة النبي إلى درجة من سِواه من المؤمنين، **وذلك منه كفرٌ بيقين**"(١)، فقال في تعقُّبهِ له: "فانظر إلى ما تضمَّنه من الغلو والجهل، **والتَّكفير بمجرَّد الهوى وقلة العلم**، أفلا يَستحي من هذا مبلغُ علمه، أن يرمي أتباع الرسول وحزبه وأولياءه، برأيه الذي يشهدُ به عليه كلامه، لكن من يرد الله فتنتهُ فلن تملكَ له من الله شيئاً"(٢).

ويذكر شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) إقرار كثيرٍ من خصوم شيخ الإسلام لعلومه ودقة فهمه، بالرُّغم من شدة عداوتهم وبغضهم له، فيقول: "**فإن كبارَهُم وأئِمَتَهُم خاضعون لعلومه وفقهه**، مُعتَرِفون بشفوفهِ وذكائه، مُقِرُّونَ بنُدُورِ خَطئه، ... **فأصحابُه وأعدائُه خاضِعونَ لعلمِه**، مُقِرُّونَ بسُرعَة فهمِه، وأنه بحرٌ لا ساحِلَ له، وكنزٌ لا نَظيرَ له، وأن جُودَهُ حاتميٌ، وشجاعَتَهُ خالدية"(٣)، وقال الذهبي في شأن خصومة نصر المنبجي لشيخ الإسلام: "نقلَ إليه أوباشٌ عن شيخنا ابن تيمية أنه يحُطُّ على الكبار، فبَنَى على ذلك، فهلا اتَّعظَتَ في نفسِكَ ولم تَحُطَّ على ابن تيمية؟ **فإنه والله من كبار الأئمة**"(٤).

ودافع الذهبي أيضاً عن تكفيرِ بعض الخصوم لشيخ الإسلام بقوله –على لسان المتَناظرين–: "وإن قُلتَ: (لا أعذرُه، لأنه كافرٌ، عدو الله تعالى ورسوله!) قال لك خلقٌ من أهل العلم والدين: (**ما عَلِمناهُ والله إلا مؤمناً**، مُحافظاً على الصلاة والوضوء، وصوم رمضان، **مُعَظماً للشريعة ظاهراً وباطناً**، لا يُؤتَى من سوءِ فهم، بل له الذكاءُ المفرط، ولا من قلة علم، فإنه بَحرٌ زخَّار، بصيرٌ بالكتاب والسنة، عديم النَّظير في ذلك، ولا هو بمُتلاعبٍ بالدين؛ فلو كان كذلك؛ لكانَ أسرعَ شيءٍ إلى مُداهنةِ خصومه وموافقتهم ومُنافقتهم)"(٥).

ويشير أبو حفص البزار (ت ٧٤٩هـ) إلى معنىً من معاني دفاع الله عن أوليائه، وأنه قد شَهِدَ

---

(١) شفاء السقام (ص:٣١١).

(٢) الصارم المنكي (٢/٣١٢).

(٣) ذيل تاريخ الإسلام –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٣٢٦) باختصار.

(٤) ذيل تاريخ الإسلام (ص:١٩٦).

(٥) ذيل تاريخ الإسلام –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٣٢٧).

بنفسه تَجلّيه في حق شيخ الإسلام، إذ يقول: "ومن أظهر كراماته: أنه ما سُمِعَ بأحدٍ عاداهُ أو غَضَّ منه، **إلا وابتُليَ بعدَّةِ بلايا غالبُها في دينه**، وهذا ظاهرٌ مشهورٌ لا يُحتاج فيه إلى شرحِ صفته"[١].

وعندما ذكر ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) حادثة تكسير شيخ الإسلام للصَّخرة التي يُتبرَّك بها عند مسجد النارنج، وإنكار الشيخ على ضلالات ابن عربي وأتباعه، وما أعقبَ ذلك من محبة كثيرٍ من الصالحين والعلماء له، أشارَ إلى أنَّ ذلك كان من أبرز أسباب المحاسدَةِ له من قِبَل أعداءه، إذ يقول: "وبهذا وأمثالِهِ حسدوه وأبرَزوا له العداوة، ..، فحُسِدَ على ذلك وعودِي، **ومع هذا لم تأخذهُ في الله لومةُ لائم، ولا بالى**، ولم يصِلوا إليه بمكروه، وأكثرُ ما نالوا منه الحبس، مع أنه لم ينقَطِع في بحثٍ لا بمصر ولا بالشام، **ولم يَتوجَّه لهم عليه ما يَشين**، وإنما أخذوه وحبسوه بالجاه، وإلى الله إياب الخلق، وعليه حسابهم"[٢].

وأما قول الخصوم (وهل ابن تيمية معصوم؟) يُجاب عنه بقول ابن المحب الصامت (ت ٧٨٩هـ): "حسبُ شيخنا مع اتساعه في كل العلوم إلى الغاية والنهاية، سمعاً وعقلاً، نقلاً وبحثاً، **أن يكون نادر الغلط**، كما كان أخوه أبو محمد ابن تيمية –فيما بلغني عنه– يقول: (أخي نادر الغلط)"[٣].

ويتحدَّث ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) عن اعتراف كثيرٍ من خصوم الشيخ بفضائله، فيقول: "ولقد قامَ على الشيخ تقي الدين جماعةٌ من العلماء مرارًا، بسبب أشياء أنكروها عليه من الأصول والفروع، ..، **ومع ذلك فكلُّهم مُعترِفٌ بسَعَةِ علمه وكثرةِ ورَعِهِ وزُهده**، ووصفِهِ بالسَّخاء والشجاعة، وغير ذلك من قيامِهِ في نُصرةِ الإسلام، والدعاء إلى الله تعالى في السر والعلانية"[٤].

ومما قاله ابن حجر أيضاً في الدِّفاع عن شيخ الإسلام تِجاه من كفَّره ظلماً وعدوانا: "فكيف لا يُنكَر على من أَطلق: أنه كافر؟ بل من أطلقَ على من سماه (شيخَ الإسلام): الكفر!، وليس في تسميتِهِ بذلك ما يقتَضي ذلك، **فإنه شيخٌ في الإسلام بلا ريب**، والمسائل التي أُنكِرَت عليه ما كانَ يقولها بالتَّشهي، ولا يُصِرُّ على القول بها بعد قيام الدَّليل عليه عنادًا، وهذه تصانيفُه طافحةٌ بالرَّد

(١) الأعلام العلية –ملحق بالعقود الدرية– (ص:٧٧٧).

(٢) البداية والنهاية، أحداث ٧٠٤هـ (٣٩/١٦).

(٣) الرد الوافر (ص:١١٣).

(٤) الرد الوافر (ص:٢٧٢)، تقريظ الرد الوافر –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٦٦٥) باختصار.

على من يقول بالتَّجسيم والتَّبري منه، ومع ذلك فهو بشرٌ يُخطئ ويصيب، **فالذي أصابَ فيه وهو الأكثر يُستفادُ منه، ويُتَرَحَّمُ عليه بسببه**، والذي أخطأ فيه لا يُقلَّد فيه، بل هو معذور، لأن أئمة عصرِهِ شهدوا له بأن أدوات الاجتهاد اجتمَعَت فيه، ... ومن أعجَبِ العَجَب، **أنَّ هذا الرَّجل كانَ أعظم النَّاس قيامًا على أهل البدع** من الروافض، والحلولية، والاتحادية، وتصانيفُهُ في ذلك كثيرةٌ شهيرة، وفتاويهِ فيهم لا تدخُل تحت الحصر، **فيا قُرَّة أعيُنِهِم إذا سمعوا بكُفرِه، ويا سُرورَهُم إذا رأوا من يُكَفِّرُهُ من أهل العلم**"[1]، وقد حكى قبل ذلك موقف الخصوم المعاصرين للشيخ، وأنه "**لا يُحفَظُ عن أحدٍ منهم أنه أفتى بزندقته**، ولا حكم بسفك دمه، مع شدَّة المتعصبين عليه حينئذٍ من أهل الدولة"[2]، وقال في موضعٍ آخر: "لا يطلِقُ في ابن تيمية أنه كافرٌ إلا أحد رجلين: إما كافرٌ حقيقةً، وإما جاهلٌ بحاله، **فإن الرجل كان من كبار المسلمين**"[3]، وقال التَّفهني الحنفي (ت ٨٣٥هـ): "مع أنه لم يُنقَل عن ابن تيمية كلامٌ: **يقتضي كفراً ولا فسقاً، ولا ما يَشينهُ في دينه**"[4].

ولخَّص بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ) مشهدَ عِداء الخصوم بالباطل للشيخ، وثِماره المريرة التي نتجت عنه، حيث قال: "وأما ماجَرَياتُ هذا الإمام فكثيرةٌ في مجالسَ عديدة، **فلم يظهَر في ذلك لمعانديهِ فيمَا ادُّعِيَ به عليه بُرهان**، غير تَنكيداتٍ رسَخَت في القلوب من ثمراتِ الشّنآن، **وقُصارى ذلك أنَّه حُبِسَ بالظُّلم والعدوان**، وليسَ في ذلك ما يُعابُ به ويُشان، وقد جَرى على جِلَّةٍ من التَّابعين الكِبار، من قتلٍ وقيدٍ وحبسٍ وإشهار"[5].

ومما قاله العيني أيضاً في الرَّد على من كفَّر شيخ الإسلام واستطال في عرضه بالباطل: "فمن قال: هو كافر! فهو كافرٌ حَقيق!، ومن نسبه إلى الزندقة! فهو زنديق!، وكيف ذاك وقد سارت تصانيفه في الآفاق، **وليس فيها شيءٌ مما يدلُّ على الزَّيغ والشِّقاق**، ولم يكن بحثُهُ فيما صدَرَ عنه في مسألة الزيارة والطلاق: **إلا عن اجتهادٍ سائغٍ بالاتفاق**، والمجتَهِد في الحالتين مأجورٌ مُثاب، وليس فيه

(١) الرد الوافر (ص:٢٧٢-٢٧٣)، تقريظ الرد الوافر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦٦٥-٦٦٦) باختصار.

(٢) الرد الوافر (ص:٢٧٢).

(٣) تقريظ ابن حجر على الرد الوافر (ص:١٦).

(٤) الرد الوافر (ص:٢٨١).

(٥) تقريظ الرد الوافر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦٧٨-٦٧٩).

شيءٌ مما يُلام أو يُعاب، ولكن حَمَلَهُم على ذلك حسَدُهُم الظاهر، وكيدُهُم الباهر"[١].

وأنصف صالح بن عمر البُلقيني (ت ٨٦٨هـ) شيخ الإسلام ضد دعاوى خصومه الزائفة، بقوله: "لم نقِف -إلى الآن- بعد التَّتبُّع والفَحص؛ **على شيءٍ من كلامِهِ يقتَضي كُفرَه ولا زَندَقَته**، إنما نَقِف على ردّهِ على أهل البدع والأهواء، وغيرِ ذلك **مما يُظَن به براءةُ الرَّجل**، وعلو مرتَبَتِه في العلم والدين"، ثم قال في الإنكار على من افترى على شيخ الإسلام: "**ولا يُهضَمُ مَقامُ الرَّجل مُطلقًا**، مع شُهرَتِهِ بالعلمِ والفضل، والتَّصانيف والفتاوي التي سارت بها الركبان"، ووعظَ من خاصم الشيخ بالباطل، بقوله: "فالواجبُ على من أقدَمَ على رمي هذا العالم بما ليس فيه، **الرجوع إلى الله والإقلاع عما صدَر منه**، ليَحوز الأجر الجزيل بالقصد الجميل"[٢]، وقال أيضاً: "**ولا عِبرَةَ بمن يرميه بما ليس فيه، أو ينسِبُهُ بمجَرَّدِ الأهواءِ لقولٍ غيرِ وَجيه**، فلم يَضُرَّهُ قول الحاسدِ والباغي، والجاحدِ والطاغي"[٣].

ويشير مجير الدين العليمي (ت ٩٢٨هـ) إلى حال الخصوم؛ وما قد نقمهُ على الشيخ "جملةٌ من جهلة المقلدين، وغلاة المتعصبين؛ الذين كان يحملهم حسد ابن تيمية وتلميذه على ما وهبهما الله من العلم الغَزير والتَّوفيق، والصدق في الجهاد في سبيل إعلاء كلمة الحق =على النَّيل من الإمام ابن تيمية، بشقاشق القول، أو السِّعاية عند جهلة الأمراء والملوك، والاستعانة بظُلمهم على إيذائهما، **فكان لهما في الدنيا أحسن الأحدوثة**، ويكون لهما عند الله -إن شاء الله- ثواب المجاهدين الصابرين"[٤].

ويقول مرعي الكرمي (ت ١٠٣٣هـ) في الدِّفاع عن شيخ الإسلام: "هذا، وقد تَكلَّم فيه وبَغى عليه من لا يخافُ الله، واستَحلَّ الوقوع في عرضِه، **ونسبَهُ لقبائحَ هو منها بريء**، وترى كثيراً من الجَهلة المُتَهوِّكين ينسبونه بغيرِ علم، لما لا يَحلُّ لهم أن ينسبوا إليه أعظمَ الجاهلين، فكيفَ بمن هو من العُلماء الراسخين وأئمة الدين، والذَّابِ عن شريعةِ سيدِ المُرسلين!؟"، ثم قال: "فإن طُعِنَ على الشيخ ابن تيمية -رحمه الله- من حيثُ العقيدة، **فعقيدَتُهُ عقيدة السَّلف**، -كما قد وقعَ الاتفاق على ذلك

---

(١) الرد الوافر (ص:٢٨٨)، تقريظ الرد الوافر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦٧٦).

(٢) الرد الوافر (ص:٢٧٧-٢٧٨)، تقريظ الرد الوافر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦٨٥-٦٨٦).

(٣) الرد الوافر (ص:٢٧٥).

(٤) تسهيل السابلة (٣/ ١٢٠٣).

وقت المُناظرة، **فليَطعَن على السَّلف من طَعَنَ فيه**"[١]، وقال في موضعٍ آخر يبيّن فيه أبرز دوافع الطعن في الشيخ عند المخالفين: "تحريف الكَلِم هو دأب الجاهلين، وعادة المبطلين، وطريقة المتَعصبين، وقد حرَّفوا الكَلِم في ذلك [أي: في مسألة شد الرحل]، على شيخ الإسلام أحمد تقي الدين ابن تيمية، ونَسبوه في كلامه إلى ما لا يَليق بمقامه، إما لعدم فهمِ كلامه وفهمِ غيرِ مُرادِهِ، أو مع فهمه لكن لعدم مُراعاة سوابق الكلام ولواحقه، **أو مع المراعاة ولكن اتباع الهوى والعصبية شيءٌ آخر**، وأقبح منهما تقليد الجاهلين فيما يَنقلونه من القبائح عن علماء المسلمين، وهم عنها من المنزَّهين"[٢].

وممن سعى في إنصاف شيخ الإسلام ضد اتّهامات ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ)؛ محمد السفاريني الحنبلي (ت ١١٨٨هـ) حيث أشار أولاً إلى أحد دوافع انتقاد الهيتمي للشيخ، وهو ما نُقِلَ عنه حول حديث (إرسال العَذَبَة)[٣]، وأبهم السفاريني اسم المنتَقِد، ثم عقَّب على انتقادهِ بقوله: "رأيت بعض من أعمى الله بصيرته، وأفسدَ سريرته، وتشدَّق وصال، ولَقْلَقَ في مقالته، **وقال**: (**هذا على اعتقاده**)، **وأخذ في الحطِّ على شيخ الإسلام وتلميذه**، وزعم أنه نصرَ الحقَّ في انتقاده، وهو مع ذلك هوى في مهاوي هَوَاهُ، وله ولهما موقفٌ بين يدي الله، وحينئذٍ تنكشف السُّتُور، ويظهر المستُورُ"[٤]، ودافع عن الشيخ في موضعٍ آخر أيضاً، فقال: "وقد اتَّفق الحفاظ أنه الصيرفيُّ في الجرح والتعديل، وإليه النهاية في الاستنباطات والتَّعليل، ومع هذا؛ فقد أوذي وامتحن مراراً، **ورمي بأشياء مكذوبةٍ عليه حسداً وازوراراً**، ومن سَلِم من الناس حتى يسلم هذا الإمام الجليل ؟ ..، ويا ليت من ردَّ على هذا الإمام؛ أن يبلغ أن يكون من بعض تلامذته، ولكن هذا من الحسد وقلة العلم، وعدم التَّوفيق وسوء الفهم"[٥].

ودافع مستجي زادة الرومي (ت ١١٥٠هـ) عن معتقد شيخ الإسلام، وذلك ضمن تحشيته على هوامش كتاب (منهاج السنة)، حيث قال: "الإمام عَلَم المعقول والمنقول، العلامة الشهير في المشارق والمغارب، تقي الدين ابن تيمية -شكر الله سعيه-، وقد طعن في عقيدته بعض المتأخرين

(١) الكواكب الدرية -ضمن مجموع فيه ثلاث تراجم- (ص:٢١٣) (ص:٢١٥).

(٢) شفاء الصدور (ص:٩٥) بتصرف.

(٣) انظر: زاد المعاد (١/ ١٣٣).

(٤) غذاء الألباب (٢/ ٢٤٧).

(٥) الذخائر لشرح منظومة الكبائر (ص:١٢٨) باختصار.

القاصرين في آثار رسول الله، المتوغِّلين في الفلسفة، **بأنه من المجسمة، مثل العلماء: العلاء البخاري، والدَّواني -وغيرهما-، وحاشاه عن ذلك، وقد استحسن طريقته عامة المتأخرين من حفّاظ الحديث**، مثل: المزي، والدمياطي، والذهبي، وابن كثير، وخاتمة الحفاظ ابن حجر العسقلاني، والسيوطي -وغيرهم-، وأثنوا عليه، **وذبّوا ونافحوا عنه**، شكر الله تعالى مساعيهم، وجزاهم الله عنا بأحسن الجزاء"[١].

وقال محمد الشُّرُنبابلي الأزهري الشافعي (ت ١١٨٢هـ) مدافعاً عن تقريرات شيخ الإسلام في مسائل أصول الدين: "قلت: لا يَخلو إما أن يكون الطَّعنُ من جهةِ العقيدة السلفية، أو من جهة الأحكام الفقهية والمسائل الفرعية؛ **فإن كان من الجهة الأولى [العقدية]، فما عليه في ذلك مَلام**، وحَقُّ الجواب لمن لامَهُ أو تَعقَّبهُ أن يُقال فيه: سَلام"[٢].

ثم دافع الشرنبابلي دفاعاً قوياً عن شيخ الإسلام، فيما رماه به جُملةٌ من مُخالفيه، بقوله: "فإن قيل: قد ذكر أئمةٌ فضلاء، وقادةٌ نبلاء القدَح فيه، وذلك لا محالة مما يُنقِصُه ويُزريه. قلت: لا شكَّ في وقوعِ ذلك، ولكن لا يضُرُّ بعدَ العلمِ بما هُنالك، **فإن هؤلاء القادحين كانوا لغيرهم تابعين**، وقد قامَ عليه الجمُّ الغفير من أهلِ زمانهِ وأنكروا عليه النَّكير، **وانتصرَ له أئمةٌ هُم بيتُ القَصيد**، فنطَقوا بما تَحقَّقوا وقَمعوا كلَّ جبارٍ عنيد، وإنما قيل الذي قيل فيه؛ قالت الأئمة: (لتفرُّدِهِ وعُلوّ مَراقيه، وعدم مُبالاتهِ في الحق بأحدٍ كائنًا من كان، فإنَّه لا يُحابي فيه ولا يُداهن مدى الأزمان)، وقد كان بشهادةِ من ذُكِر حافظ السنة وترجمان القرآن، وناصرَ هذه الملة المحمدية بوسعِ الإمكان، فلا يُغتَرُّ بتلك المقالات، إذ بقَدر الفَضلِ تحدُث العداوات؛ لأن من جهلَ شيئًا عاداه، فلا حول ولا قوة إلا بالله، ..، وقد وقعَ لكل إمامٍ من الأئمة محنَةٌ بعد مِحنةٍ مُدلهمَّة، بل أكثرهم عِرفانًا هو أشدُهم امتِحانًا، ..، فقد وضحَ الحقُّ واستبَان، **وأنَّ الشيخَ من أهل العِرفان، وأنه لا يُنكرُ ذلك إلا جاهلٌ أو مُعاندٌ هالك**. فإن قيل: (ليسَ إلى ذلك من سَبيل؛ لأن أئمةَ مَذهبنا عليهم التَّعويل، وقد قدَحوا فيه وأبانوا عن خَوافيه). قلت: **الجمُّ الغَفير من الجماهير سَلَّموا له من غيرِ نَكير، ولا سيما كالحافظين السيوطي، وشيخه الإمامَين**، فلو قوبلا بالألوف لكان النَّقدُ لهما، إذ هما أدرَى بالزَّيف، ..، **وعلى الحقيقةِ ما خلا مُتَكلِّمٌ فيه من العَصبية والحمية الجاهلية**"[٣].

---

(١) حاشية على منهاج السنة (الجزء الثاني/١-ب)، وانظر: منهاج السنة النبوية -المقدمة- (١/١٤٤-١٤٥).

(٢) الذب عن ابن تيمية -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٧٧٩).

(٣) الذب عن ابن تيمية -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٧٨٠-٧٨١) باختصار.

وقال حسين بن مهدي النعمي (ت ١١٨٧هـ)[١] في عبارةٍ إنصافيةٍ رائقة منه لشيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم، ضد مقالة أحد خصومهم من معاصريه: "تعرُّضكم لشيخٍ من شيوخ الإسلام، وإمامٍ من جِلَّة الأئمة الأعلام -وهو ابن تيمية- بأنه ضالٌ مُضِل، وما كان -رحمه الله تعالى- أهلاً لهذا، والرجل أمره شَهير، وأقواله ومذاهبه يتناقلها الجمُّ الغَفير، وما مثله يحتاج إلى كشفٍ عن رفيع محلِّه، وقد تعرَّض له ولتلميذه الإمام محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي -رحمه الله تعالى- بعض القائلين، **وهما إمامان جليلان لاحقان بأماثل السلف**، كالشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم، ومؤلفاتهما وتراجمهما، ونقلُ أهل العلم لأقوالهما ومذاهبهما، ونفائس تحقيقهما=كافيةٌ شافيةٌ مقنعةٌ لمن عدل وأنصف"[٢].

وقال محمد التافلاتي الأزهري (ت ١١٩١هـ)[٣] ضمن تقريظه لكتاب (القول الجلي في ترجمة ابن تيمية الحنبلي)، ما نصُّه: "الإمام ابن تيمية أجمعَ على جلالتِهِ واتساعِ باعِهِ في العلومِ الشَّرعيةِ وغيرِها الموافقُ والمُخالف، ولا ينكرُ ذلك إلا غبيٌّ أو جاهلٌ أو حسود، أو مُتَعَصِّبٌ على حجرِ جُمودِهِ واقف، **وقد أثنَى عليه جمهورُ مُعاصريه، وجمهورُ من تأخَّر عنه**، وكانوا خيرَ مُناصريه، وهم ثِقاتٌ صَيارفةٌ حُفَّاظ ..، وطعنَ فيه بعض معاصريه بسبب أمورٍ أشاعها مُشيعٌ لحَظِّ نفسه، أو لأجل المُعاصَرَةِ التي لا يَنجو من سُمِّها إلا من كَمُلَ في قُدسِه، **فخلَفَ من بعدِهِم مُقَلِّدُهُم في الطَّعن فتجاوزَ فيه الحَد**، ورَمَاهُ بعظائِمِ مُوجِبَة للتَّعزير أو الحد، ..، وهذا الإمام تصانيفُهُ قد ملأت طِباق الثَّرى، واطَّلَعَ عليها القاصي والدَّاني من علماءِ الوَرى، **فما وجدوا فيها عقيدةً زائغة**، ولا عن الحقِّ رائغة، كم سلَّ السيوف الصوارم على فِرَقِ الضلال، وكم رماهُم بصواعقِ براهينٍ مُحرقةٍ كالجبال، **تُنادي صحائفهُ**

---

(١) ترجمته: حسين بن مهدي النعمي الحسني الصنعاني، أخذ عن الأمير الصنعاني، وأخذ عنه التقي يحيى الكبسي، تعلَّم وأقام في صنعاء، وبقي يقرئ كتب السنة في مسجد القبة إلى أن توفي، له (معارج الألباب في مناهج الحق والصواب). الأعلام للزركلي (٢/ ٢٦٠).

(٢) معارج الألباب (ص:١٢٠).

(٣) ترجمته: محمد بن محمد المغربي التافلاتي الأزهري الخلوتي المقدسي المالكي ثم الحنفي، مفتي الحنفية بالقدس، درَسَ (السنوسية) ودرَّسها، كان كثير السفر والارتحال، وقصد الزوايا وأرباب التصوف، أخذ عن: أحمد الجوهري وأحمد الملوي وعلي العروسي وعمر الطحلاوي وعبدالرحمن اللطفي، له مصنفات ورسائل قاربت الثمانين، منها: (الصلح بين المجتهدين) (النفح المعنوي في المولد النبوي) (تحفة المجدين بنصرة خير دين) (غاية الإرشاد في أحاديث البلاد) وهي رحلته. الأعلام للزركلي (٧/ ٦٩)، معجم المؤلفين (١١/ ٢٢٧)، سلك الدرر (٣/ ٢٦١-٢٦٤) (٤/ ١٠٢-١٠٨)، هدية العارفين (٢/ ٣٤١).

البيضاء بعقيدةِ السَّلف، ولا يُنكر صِحَّتَها وأفضليتها من خلفٍ منَّا ومن سَلَف، شهِدَ له الأقران بالاجتهاد، ومن مَنَعَهُ منه فقد خرَطَ بكَفِّهِ شوكَ القَتاد، وما سوى العقائد نُسِبَت إليه مسائل جزئية، رأى فيها -باجتهادِهِ- رأيَ بعض السَّلف، لدليلٍ واضحٍ قامَ عنده، فكيف يحِلُّ الطَّعنُ فيه بسِهامِ الهَدَف!؟"[١]، ثم قال: "ولله درُّ الإمام حافظ الشام ابن ناصر الدين، حيثُ ألَّفَ -في الذَّبِ عنه- رسالةً هي أمضى من السَّيف الباتر، ولله در أمير المؤمنين الحافظ ابن حجر والحافظ الأسيوطي، وأضرابهم من الأسود الكواسر، قد شنُّوا الغارة على من طعنَ فيه، فباءوا بالأجر الوافر ..، وثَمَّت أشياء أخرى أُشيعَت عنه؛ **وهي أكاذيبٌ عنه، وفريةٌ ما فيها مرية**، وهي سُنَّةُ الله في أحبابه"، ثم ختَمَ تقريظه للكتاب بقوله: "هذا؛ وفصلُ الخطاب عند أولي الألباب أن مُعتَقِدَ طريقِ السَّلف على غايةِ الصواب، ومن أدَّاهُ اجتهادُهُ لدليلٍ قامَ عنده في فرعٍ فقهيٍ بعد تَبَحُّرِه في العلم، لا يُثلَمُ عِرضُه ولا يُعاب، وإن خالف المذاهب الأربعة، أو المذاهب المُنقرضة الغير مُتَّبعة، والمقلّد إذا التزمَ مذهباً، **لا يجوز له الطَّعن في رجلٍ برَعَ ونالَ رُتبةَ الاجتهاد**"[٢].

وقال صفي الدين البخاري الحنفي (ت ١٢٠٠هـ)[٣] واعظاً من تشَكَّكَ في قدرِ منزلةِ شيخ الإسلام، بسبب إصغائِهِ لكلام الطاعنين عليه: "اعلم أيها الأخ الصالح: أنَّك إذا قطَعتَ النَّظر عما قيل أو يُقال، ورأيتَ كلام الرَّجُل فيما يَتَعَلَّق بالصفات خاصةً، وبسائر العقيدة عامة في كتبه المشهورة، **علمتَ مقام الرَّجُل**، وقد ذكرنا لك طرفاً صالحاً من كلامه مع كلام غيره من السَّلف والخلف، وفيه كفايةٌ لمن تدبَّر"[٤].

وأنصف الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) الشيخ بعباراتٍ موجزة محكمة، حيث قال: "شيخ الإسلام

---

(١) القول الجلي (ص:١٤٢-١٤٣) باختصار.

(٢) القول الجلي (ص:١٤٤-١٤٥) باختصار.

(٣) ترجمته: صفي الدين محمد بن أحمد الحسيني البخاري الأصل ثم النابلسي الحنفي الأثري، اشتهر بحفظ الحديث والإسناد، روى عن: سليمان الأهدل والمرتضى الزبيدي والشمس السفاريني، خرّج له الزبيدي مشيخة، له (القول الجلي في ترجمة الشيخ ابن تيمية الحنبلي). الأعلام للزركلي (٦/ ١٥)، معجم المؤلفين (٥/ ٢٠)، فهرس الفهارس (١/ ٢١٤)، تاريخ عجائب الآثار (١/٦٥٢) ورد فيه: "اجتمع بالشيخ السفاريني فسمع عليه أشياء وأجازه وأحبه، **وكان قد أتقن معتقد الحنابلة**، فكان يلقيه لهم بأحسن تقرير، مع التأييد ودفع ما يرِدُ على أقوالهم من الإشكالات بحسن بيان، والبلد أكثر أهله حنابلة، فرفعوا شأنه وعَظَّمَ عندهم مِقداره".

(٤) القول الجلي (ص:١١٩-١٢٠).

تقي الدين ابن تيمية، لما أبانَ للناس فسادَ الرأي، وأرشدَهُم إلى التَّمسُّك بالدليل، وصدَعَ بما أمرهُ الله به، ولم يَخَفْ في الله لومةَ لائم= قامَ عليه طوائفُ من المنتَمين إلى العلم، المنتَحلينَ له من أهل المناصب وغيرِهم، فما زالوا يُحاولون ويُصاولون ويَسعَونَ به إلى الملوك، ويعقدِونَ له مجالسَ المناظرة، ويُفتونَ تارةً بسفكِ دمهِ وتارةً باعتقاله، فنَشرَ الله من فوائدِهِ ما لم يُنشَر بعضه لأحدٍ من مُعاصريه، **وترجَمَهُ أعداؤه فضلاً عن أصدقائه بتَراجم لم يَتَيَسَّر لهم مثلها**، ولا ما يُقارنُها لأحدٍ من الذين يَتَعَصَّبون لهم، ويَدأبونَ في نَشرِ فضائلهم"[1]، وقال أيضاً بعد أن ذكر انقسام الناس في حق الشيخ إلى قسمين المغُالي والمُجافي، ما نصه: "وهذه قاعدةٌ مُطَّردة في كل عالمٍ يَتبَحَّر في المعارف العلمية، ويَفوق أهل عصرِهِ ويَدينُ بالكتاب والسنة: **فإنه لا بد أن يستَنكِرَهُ المقَصِّرون، ويقعَ له معهم محنةٌ بعد محنة، ثمَّ يكون أمرُهُ الأعلى وقَوله الأولى، ويصيرُ له بتلكَ الزلازل لسانُ صِدقٍ في الآخرين، ويكون لعلمهِ حظٌ لا يكون لغيره، وهكذا حال هذا الإمام**، فإنه بعد موتهِ عرفَ الناس مِقداره، **واتَّفقَت الألسُنُ بالثناء عليه، إلا من لا يُعتَدُّ به**، وطارَت مصنفاته واشتَهرت مقالاته"[2].

ومن أجلاء أهل الإنصاف من المتأخرين خير الدين نعمان الألوسي (ت ١٣١٧هـ)[3]، حيث أنصف الشيخ إنصافاً بالغاً بكتابه المسمّى ب(جلاء العينين في محاكمة الأحمدين)[4]، والذي يقول في مقدمته: "إني لما رأيت بعض العبارات في خاتمة الفتاوي الشهيرة بـ (الفتاوى الحديثية)، ...، قد أزرى فيها، وشنَّع بظاهرها وخافيها، على جامع العلوم الربانية، ومحرّر التَّصنيفات العديدة، ذي الآراء السديدة، المؤيّدَة للشريعة الأحمدية، إمام الأمة في عصره، ومجمع علوم الأئمة في دهره، ترجمان

(١) أدب الطلب (ص:٤٤).

(٢) البدر الطالع –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٧٨٦).

(٣) ترجمته: خير الدين أبو البركات نعمان بن محمود الألوسي البغدادي الحنفي النقشبندي، أخذ العلم عن والده، وولي القضاء في بلاد متعددة ثم تركه، وولي منصب (رئيس المدرسين) بالمدرسة المرجانية، وجمع خزانة كتب نادرة، سمع من: صديق حسن القنوجي ومحمود الحمزاوي وعبد الغني الميداني، اشتهر بالاهتمام بنشر الآثار العلمية لابن تيمية وابن القيم، وصرَّح بالانتساب للعقيدة السلفية، له (الآيات البيّنات في عدم سماع الأموات) (الجواب الفسيح لما لفَّقه عبد المسيح) (شقائق النعمان في العقائد) (جلاء العينين في محاكمة الأحمدين) يعني ابن تيمية والهيتمي. الأعلام للزركلي (٨/ ٤٢)، معجم المؤلفين (١٣/ ١٠٧)، هدية العارفين (٢/ ٤٩٦)، فهرس الفهارس (٢/ ٦٧٢).

(٤) قال عنه أبو بكر خوقير المكي (ت ١٣٤٩هـ): "ولقد أجادَ صاحب (جلاء العينين) غيرَ أنه لم يطَّلِع على مآخذ شيخ الإسلام في كثيرٍ من المواضع، **لأن كتبه عزيزة الوجود في غالب بلاد الإسلام**، وقد وقع تحريفٌ كثيرٌ سيما بالزيادة في طبع (جلاء العينين) .." مقدمة كتاب (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) (ص:٥).

القرآن، وآخر مجتهدي الزمان، ذي الكرامات الساطعة، والبراهين اللامعة، حجة الأنام، شيخ الإسلام: تقي الدين أحمد أبي العباس الشهير بابن تيمية الحراني الحنبلي، نفعنا الله تعالى والمسلمين بعلومه، وأسكنه في المقام العلي، رماه فيها بثالثة الأثافي، وعزا إليه -وحاشاه- كل عَيبٍ ضافي، **ونسب إليه بعض العقائد المخالفة لأهل السنة**، التي لم يكن البعض منها مسطوراً في كتبه، وليس له في البعض الآخر سوء المقاصد، مع أنه قد صرَّح في سائر تأليفاته بخلاف تلك المرويات، وبضد هاتيك المَعزيّات، وكذا في وقت المحنة، **فتبيَّن عند النُّقاد أنه منها بريء، وعن وضَرِها عريّ، وبعضها افتراءٌ صرفٌ من معاصريه الراوين، أو الحسدَة والمخالفين**، الذين لا يذكرون موقفهم بين يدي رب العالمين"[1]، إلى أن قال: "ليتبيَّن -بحوله تعالى-، أن كثيراً من نقل الشيخ ابن حجر عنه ليس بصحيح، وتقبيحه لكافة أقواله؛ غيرُ مقرونٍ بالتَّرجيح، **وأنه غير مبتدعٍ في الدين، أو سالكٍ غيرَ سبيل المؤمنين**"[2]، ثم نقل جملةً من اتهامات ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ) لشيخ الإسلام، ثم أعقبها بقوله: "إن هذا الكلام العاطل على حُلى التَّحقيق، يتلو عنده كل ذي عقلٍ سليم: سبحانك هذا بهتانٌ عظيم! لأن عقيدة هذا الشيخ الجليل؛ مشهورةٌ لدى كل قَبيل، ومسطورةٌ في تأليفاته الشهيرة، وتصنيفاته وفتاويه الوَفيرة"[3].

وختمَ كتاب (جلاء العينين) بعد أن سعى فيه لإنصاف شيخ الإسلام بكل ممكن -أثابه الله وأرضاه-، بقوله: "وأقول كما فصَّلته مراراً: إن بعض الأقوال المتقدِّمة مكذوبة، والبعض الآخر منها لازم المذهب، واللوازم غير مطلوبة، ومنها ما هو مذهب الحنابلة كما قد شاعَ وذاع، ومنها ما هو مجتهدٌ فيه، وللاجتهاد -كما لا يخفى عليك- اتِّساع، **وأن الشيخ أبا العباس قد بلغ نحو أمثاله في ذلك رتبة الاجتهاد بلا التِباس**، حاوياً لشروطه -المتقدمة في هذا الكتاب-، فله الثواب على ذلك، **ولا لومَ عليه إن أخطأ بعد أن بذل الوسع فيما هُنالك، إذ مأخذه الكتاب والسنة الفَسيحة المسالك**، وأقول: إن الفهّامة ابن حجر قد استعجل، ولم يتبيَّن عندما أجاب وحرَّر، حتى بدَّعه ونسبَ إليه المكفِّرَ ثم استغفر، **فليتَهُ تتبَّع كتب ذلك الإمام**، وأقواله المسلَّمة عند ذوى النَّقض والإبرام، حتى يلوحَ له الصِّدق، ويتثبَّت ليتحصحص الحق، ولا ينتقد عليه المتتبِّعون، **أو يغترَّ بنقله الغافلون، أو يتَّبعَ كلامه**

---

(١) جلاء العينين (ص:١٩-٢٠) باختصار.

(٢) جلاء العينين (ص:٢٠-٢١).

(٣) جلاء العينين (ص:١٧٢).

في الازدراء والتَّكفير من أهل زماننا الجاهلون"[١].

وفي تصنيفٍ مهم لنَزَعات المُخالفين لشيخ الإسلام، يوضِحُه ويبيِّنُه خير الدين الألوسي (ت ١٣١٧هـ) بقوله: "إنَّ أكثر المنتَقدين من المعاصرين له، وأشدَّهُم في الوقوع فيه: الإمام السبكي، ومن المتأخرين الشاذُّ النادِر، **وهم على أقسام: فمِنهُم من شَنَّعَ لداءِ المعاصَرة، ومنهم لشهوَةٍ كاذبةٍ من غير تحقيق، ومنهم لمخالفةٍ في العقيدة، ومنهم حُباً في ابن عربي وأتباعه، ومنهم اقتداءً بشيخه المنافِس له**"[٢]، ولما قيل لوالده محمود الألوسي (ت١٢٧٠هـ)[٣] أنَّ السبكي كان يَذُم ابن تيمية، فأجاب بقوله: "كم من جليلٍ غَدَا من ذَمّ عَصريِّهِ يَبكي! فآهٍ من أكثرِ المعاصرين، فهُم بأيدي ظُلمِهِم لحبَّاتِ القلوبِ عاصرين"[٤]، وكذلك أجابَ عن اعتداءِ السبكي بالملامة على شيخ الإسلام؛ علي أفندي السويدي (ت ١٢٣٧هـ)[٥] –فيما نقله عنه نعمان الألوسي–، بقوله: "هذه الدَّعوى من السبكي تحتاج إلى بَيِّنة، مع أن نصوص المتُقَدمين وأحوالهم تُخالفه؛ وعلى تقدير الجواز فكيفَ يُقال بحَقِّه: (إنه عَدَلَ عن الصراط المستَقيم)، **من يقصُرُ التَّوجُّهَ على الربِّ المتَعال**؟ فلا وجهَ لِرَدِّ السبكي عليه بمثل هذا الكلام، **مع اقتفاء ابن تيمية طريقَ خاتمِ الأنبياء** –عليه وعليهم الصلاة والسلام–"[٦].

قال الشيخ بكر أبو زيد –رحمه الله–: "ومن نظر في سير المصلحين، وما أُلِّف من كتبٍ مفردةٍ في إذايتهم مثل كتاب (المحن) لأبي العرب وغيره، **لم ير عالماً لحَقهُ من صنوف الأذايا من سجنٍ وغيره**

---

(١) جلاء العينين (ص:٥٥٨).

(٢) جلاء العينين (ص:٣٦).

(٣) ترجمته: شهاب الدين أبو الثناء محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي البغدادي الحنفي، الملقب: بالألوسي الكبير، تولى منصب إفتاء الحنفية ببغداد لمدة، أخذ عن: العلاء الموصلي وعلي بن محمد السويدي وعبدالعزيز الشواف ويحيى العماري، سمع من: عبد الرحمن الكزبري، أجازه عارف حكمت بك، أخذ عنه عبد الفتاح الشواف، له (روح المعاني) في التفسير (غرائب الاغتراب) جزء من رحلته (الأجوبة العراقية عن الأسئلة الإيرانية) (الرسالة اللاهورية). الأعلام للزركلي (٧/ ١٧٦)، معجم المؤلفين (١٧٥/١٢)، هدية العارفين (٢/ ٤١٨)، فهرس الفهارس (١/ ١٣٩).

(٤) جلاء العينين (ص:٣٥).

(٥) ترجمته: نور الدين علي بن محمد أفندي العباسي السويدي البغدادي الشافعي، أخذ عن: المرتضى الزبيدي والكزبري الكبير والألوسي الكبير، أخذ عنه: محمود الألوسي وحسن الشطي، له (العقد الثمين في بيان مسائل الدين) (الرد على الإمامية) (تاريخ بغداد) (شرح التعرف في الأصلين والتصوف). حلية البشر (ص:١٠٩٥)، الأعلام للزركلي (٥/ ١٧)، معجم المؤلفين (٧/ ٢٠٠)، هدية العارفين (١/ ٧٧٣).

(٦) جلاء العينين (ص:٣٤).

مثل شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى-"[١].

ويقول الشيخ مشهور آل سلمان -وفقه الله- عقب مطالعته لجملةٍ كبيرةٍ من ردود المخالفين على شيخ الإسلام -ممن عاصرَوهُ وممن جاءوا بعده-: "**ولا نعلمُ أحداً -لغاية هذه الساعة- تصدَّى لابن تيمية بتجرُّد**، وناقشه بالحُجَّة والبُرهان، وفَهِمَ تقريراته، وبيَّن عوارها، وجميع من قامَ بذلك -فيمن فحَصنَا وسبَرنا- أهل أهواء: **مأسورون بأصولٍ تقرَّرت عندهم، وناقشوا ابن تيمية على أصولهم، فجَمعوا الظُّلم والجهل**، وهو الضلال المُبين"[٢].

وهذه أبياتٌ لابن القيم (ت ٧٥١هـ) في (النونية)، يقول فيها مدافعاً عن شيخ الإسلام[٣]:

ولأيِّ شيءٍ كان أيضًا خصمَكُمْ *** شيخَ الوجودِ العالمَ الحرَّاني

أعني أبا العباسِ ناصِرَ سُنةِ الـ *** ـمُختارِ قامِعَ سُنَّة الشيطانِ

والله لم يَكُ ذنبُهُ شيئًا سِوَى * تَجريدُه لحَقيقَةِ الإيمان**

إذ جرَّد التَّوحيدَ عن شِركٍ كذا * تَجريدُهُ للوَحي عن بُهتانِ**

ومن الدفاع نظماً عن الشيخ أيضاً قول ابن فضل الله الكاتب (ت ٧٤٩هـ)[٤]:

قالوا بأنَّك قد أخطأتَ مسألةً *** وقد يكونُ فهلّا منكَ تُغتَفَرُ

غَلِطتَ في الدَّهر أو أخطأتَ *** أما أَجَدتَ إصاباتٍ فَتعتَذِرُ

ومن يكونُ على التَّحقيق مُجتهدًا *** له الثوابُ على الحالَين لا الوَزَرُ

٧) أساليب المخالفين المُستَنكرة في الاعتراض على مذهب الشيخ العقدي، وأبرز هذه الاعتراضات:

مما يُستشهَدُ به على الخلل الكبير الذي وقع فيه جملةٌ من المخالفين لشيخ الإسلام؛ قصور استيعابهم للمنقول عن عقائد أئمة السَّلف، وقد أشار لذلك الشيخ في (مناظرة الواسطية) بقوله:

---

(١) الجامع لسيرة شيخ الإسلام -المقدمة- (ص:٣٢).
(٢) الأغاليط في المراسيم السلطانية (١/١٥).
(٣) الكافية الشافية (٢/٤١٨-٤١٩).
(٤) العقود الدرية (ص:٥٤٣).

"كانوا قد ظنّوا أني إن أجبتُ **بما في ظنِّهم أن أهل السنة تقوله** =حصلَ مقصودُهم من الشَّناعة، وإن أجبتُ بما يقولونه هُم =حصلَ مقصودُهم من الموافقة، **فلما أجيبوا بالفُرقان الذي عليه أهل السنة،** وليسَ هو ما يقولونه هُم، **ولا ما ينقلونه عن أهل السنة،** إذ يقوله بعض الجهال =بُهِتوا لذلك"(١).

وأشار ابن سيد الناس (ت ٧٣٤هـ) إلى سببٍ من أبرز أسباب تشنيع المخالفين على الشيخ بقوله: "أكبَّ أهل النَّظر منهم **على ما يُنتَقَدُ عليه في حنبَليَّتِهِ** من أمور المعتَقَد"(٢)، وذلك أن الشيخ قد نصرَ المقالة المشتَهِرَة عند جُلِّ علماء الحنابلة في مسألة القرآن العظيم، وأن الله قد تكلَّم به حقيقةً بصوتٍ يُسمَع، كما نصَّ عليه في (العقيدة الواسطية)، وقد ذكر ذلك المخالفون ضمن انتقاداتهم عليه -في المرسوم المصري- الذي أرسلوا به إلى كافة البلاد الشامية، بقولهم: "اتصلَ بنا أنهم صرَّحوا في حق الله بالحرف والصوت والتَّجسيم"(٣)، وأشار إليه أيضاً اليافعي اليماني (ت ٧٦٨هـ)(٤) بقوله: "وفي (سنة ٧٠٥هـ) **وقعَت فتنة شيخ الحنابلة ابن تيمية،** وسؤالِهِم عن عقيدَتِهِ، وعقدوا له ثلاث مجالس، وقُرِئَت عقيدته الملقَّبَة ب(الواسطية) وضايَقوه، وثارَت غوغاء الفقهاء له وعليه، ..، وكان الذي ادُّعي به عليه بمصر أنه يقول: (إن الرحمن على العرش استوى حقيقةً، ويتكَلَّمُ بحرفٍ وصوت)، ثم نُودِيَ بدمشق وغيرها: **(من كان على عقيدة ابن تيمية حلَّ ماله ودمه)**"(٥).

ولخَّص عبدالله العياشي المغربي (ت ١٠٩٠هـ) صورة هذا النزاع في مسألة الكلام، وغيرها من مسائل النّزاع الشهيرة بين الحنابلة والأشعرية، فقال: "وقد كثرت القالة في ذلك بين متأخري الشافعية والحنابلة، حتى أدى ذلك إلى تضليل كلٍ من الفريقين صاحبه، وبسبب هذه المسألة، وغيرها من

---

(١) العقود الدرية (ص: ٢٧٩).

(٢) أجوبة ابن سيد الناس -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٢٣٢).

(٣) كنز الدرر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٢٧٨).

(٤) ترجمته: عفيف الدين عبد الله بن أسعد اليافعي اليمني ثم المكي الشافعي، أخذ التصوف عن الطواشي، وأخذ عن: الشرف الحرازي والرضي الطبري والنجم الطبري، من أقرانه الجمال الإسنوي، له (المرهم في أصول الدين) (روض الرياحين في أخبار الصالحين) (مرآة الجنان وعبرة اليقظان). الدرر الكامنة (٣/ ١٨) ورد فيه: "قال العراقي: قال لنا لما ذكر الخضر: (إن لم تقولوا إنه حي، وإلا غضبت عليكم)، وحفظ عنه تعظيم ابن العربي والمبالغة في ذلك"، المنهل الصافي (٧/ ٧٤)، العقد المذهب (ص:٤٣٢)، طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ٣٣)، طبقات الشافعية لابن شهبة (٣/ ٩٥) ورد فيه: "قال ابن رافع: (كان يتعصب للأشعري، وله كلامٌ في ذم ابن تيمية، ولذلك غمزه بعض من تعصَّب لابن تيمية من الحنابلة وغيرهم)".

(٥) مرآة الجنان وعبرة اليقظان (٤/ ١٨٠) باختصار.

المسائل التي تمسَّك فيها الحنابلة بظواهر الكتاب والسنة، كالاستواء والنزول والقدم والوجه والعينين، وغير ذلك من أحاديث الصفات، **حكمَ بتَضليل شيخ الإسلام ابن تيمية، وأتباعه كابن القيم، معاصروه من الشافعية كالسبكيين وغيرهم**، وتحاملوا عليه ونسبوه إلى العَظائم"[١].

ومن المخالفين للشيخ من سلك المسلك الكَشفي في الاستدلالِ على بطلان اعتقاده، منهم: أبو محمد اليافعي اليماني (ت ٧٦٨هـ)[٢]، وعبدالحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ)[٣]، وهذا المسلك من أوهى المسالك وأضعفها، ويكفي في إبطاله المنع وعدم التَّسليم، وما هي إلا أضغاث أحلام.

وكان من طريقةِ كثيرٍ من مُخالفي شيخ الإسلام: أن يستَعملوا أسلوب الإنكار المُجمل والعبارات الفَضفاضة عند انتقادهم لمقالات الشيخ العقدية وتقريراته العلمية المُفصَّلة، ولم يكونوا يلتزموا بعد ذلك بتفصيل هذا الإنكار المُجمَل، أو تثبيته عن طريقِ كتابتهِ وتدوينه بكتابةٍ محرَّرة، لا تقبلُ الزيادة ولا النَّقص، بحيث تكون المحاجَجةُ والمناظرة كِتابيةً، وليست شفويةً يكثُر فيها اللَّبس والتَّخليط، ويسهُل بسبب ذلك تَقليب أوجه الكلام كما يَحلو للمُخالفين، ووصف الشيخ طريقتَهم في ذلك بقوله: "قلت قبل ذلك بدمشق: هذه الإنكارات المجملة لا تُفيد شيئاً، بل من أنكر شيئاً فليكتُب خطَّه بما أنكرَهُ وبحجَّتِه، وأنا أكتُب خطي بجوابِ ذلك، **ويرى أهل العلم والإيمان الكَلامين**، فهذا هو الطَّريق في الأمور العامة، وأما الألفاظ التي لا تُكتَب؛ فيكثُرُ فيها التَّخليط والزيادة والنقصان، **كما قد وَقَع**"[٤]، وقال أيضاً بعد مُكوثه فترةً في الحبس المصري: "**وهم دائمًا يَمتَنِعونَ من المحاجَّة، والمناظرة بلفظٍ أو خط**، وقد قيل لهم مراتٍ متعدِّدة: من أنكرَ شيئًا فليكتُب ما يُنكره بخطِّ يده، ويذكر حُجَّتَه ويكتُب جوابه، **ويُعرَض الأمران على علماء المشرق والمغرب، فأبلَسوا وبُهِتوا**، وطُلِبَ منهم غير مرةٍ المخاطبة في المحاضرة، والمحاجَّة والمناظرة، فظهرَ منهم من العِيّ في الخطاب، والنُّكوصِ على الأعقاب، والعجزِ عن الجواب، ما قد اشتهرَ واستفاضَ بين أهل المدائن والأعراب"، إلى أن قال: "ومنهم من كتبَ شيئًا ثم خبَّأهُ وطواه عن الأبصار، وخافَ من نشرِهِ ظهورَ العار، وخِزيَ أهلِ الجهلِ والصَّغار، **إذ مدارُ القوم على أحد أمرين: إما الكذب الصريح، وإما الاعتقاد القبيح**، فهم لن يخلوا من كذبٍ

(١) الرحلة العياشية (٥٧٠/١).

(٢) انظر: مرآة الجنان وعبرة اليقظان (٢٥٤/٣).

(٣) انظر: إبراز الغي الواقع (ص:٧٢).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٤٤/٣).

كذبَهُ بعضُهم وافتراه، وظَنٍ باطلٍ خابَ من تقَلَّدهُ وتلقّاه"[١]، وقال أيضاً في مُفتَتَح ردّه على القاضي الإخنائي[٢]: "وكان ينبغي له أن يَحكي لفظ المُجيب [يعني نفسه] بعينه، ويُبَيّن ما فيه من الفساد، وإن ذكر معناه فيسلُك طريق الهُدى والسداد، **فأما أن يَذكُر عنه ما ليس فيه، ولا يذكُر ما فيه**، فهذا خروجٌ عن الصدق والعدل إلى الكذب والظلم"[٣].

وقد ذكر شيخ الإسلام في مقدمة كتاب (التسعينية) -الذي ألَّفَه وهو في الحبس المصري-، السَّببَ الذي دَفَعَهُ لتأليف هذا الكتاب؛ وهو عدَمُ إنصافِ المخالفينَ له في إعطائِهِ الفُرصَةَ الكافية للبحث والمناظرة، مع أصحاب الدَّعاوى والتُّهَم المَوَجَّهةِ عليه في مجلس القضاء المصري، حيث قال لمرسول حاشية الملك: "سَلِّم على الأمراء، وقل لهم: لكم سنة، وقبل السنة مدةٌ أخرى تَسمعون كلام الخصوم الليلَ والنهار، **وإلى الساعة لم تسمعوا مني كلمةً واحدة، وهذا من أعظم الظلم**، فلو كان الخصم يهودياً أو نصرانياً أو عدواً آخرَ للإسلام ولدَولتِكُم، لما جازَ أن تحكموا عليه حتى تسمعوا كلامه، وأنتُم قد سَمعتُم كلام الخصوم وحدَهُم في مجالسَ كثيرة، فاسمعوا كلامي وحدي في مجلسٍ واحد، وبعد ذلك نجتَمِع ونتَخاطَب بحضوركم"[٤]، وأشار أيضاً إلى الدّافع لهذا الموقف السيء الذي وقع عليه من قبل خصومه، بقوله: "واستَشعرَ المعارضون لنا، أنهم عاجزونَ عن المناظرة، التي تكون بين أهل العلم والإيمان، فعدَلوا إلى طريقِ أهل الجهلِ والظلمِ والبُهتان، **وقابلوا أهل السنة بما قَدِروا عليه من البَغي باليد عندهم واللسان**، نظيرَ ما فعلوه قديمًا من الامتحان[٥]"[٦].

---

(١) التسعينية (١/١٨٥-١٨٦).

(٢) ترجمته: القاضي تقي الدين محمد بن أبي بكر السعدي المصري المالكي، الشهير: بابن الإخنائي، كان في أول أمره شافعياً ثم تحوَّل مالكياً، سمع من: الدمياطي ونصر المنبجي، أجاز للصفدي، أقام بمنصب القضاء اثنتين وثلاثين سنة، ولم يتَّفق مثله لمالكي قبله، وعرف عنه التَّحامُل على ابن تيمية وأصحابه. أعيان العصر (٤/٣٦٢)، المقفى الكبير (٥/٢٣٩)، الديباج المذهب (٢/٣٢١)، رفع الإصر لابن حجر (ص:٣٥٢) ورد فيه: "قدَّمه ابن مخلوف [للقضاء مع صغر سنه] لأنه كان متديناً متقشفاً سالكاً طريق السلف في مأكله وملبسه ومجلسه، **وكان ابن مخلوف قصير الباع في العلم**، فكان يعجبه من يكون كذلك"، وورد: "كان كثير الحط على الشيخ ابن تيمية وأتباعه، وهو الذي عزَّر الشهاب ابن مري، وكان على طريقة الشيخ ابن تيمية".

(٣) الإخنائية (ص:٥٤).

(٤) التسعينية (١/١١٠)، وينظر: فصلٌ في تكسير الأحجار -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:١٦٠).

(٥) لعله يُشير إلى ما صنعه المعتزلة -في أوائل القرن الثالث- من امتحان أهل الحديث، في مسألة خلق القرآن.

(٦) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٧).

ومن طرائق خصومه إحداث الأقاويل عنه بالأخبار المنقولة عن مجاهيل لا يُعرف شأنهم، ثم يَزيدُ عليها كُل واحدٍ منهم شيئاً بعد شيء، فتَستحيل بعد قُرون جُرماً عظيماً، ونقيصةً لا يؤذَنُ لأَحدٍ بدَفعها عن شيخ الإسلام!، فمن ذلك ما نقله التقي الحصني (ت ٨٢٩هـ) [١][٢] -مُشَنِّعاً به على الشيخ من غير تثبُّت-: عن أبي الحسن علي الدمشقي (ت ؟هـ)، عن أبيه علي الدمشقي (ت ؟هـ)، قال كُنا جلوساً في مجلس ابن تيمية، فذكر ووعظ، وتعرَّض لآيات الاستواء، ثم قال: "واستوى الله على عرشه كاستوائي هذا"، قال: فوثبَ الناس عليه وثبةً واحدة[٣].

ومن الأخطاء الجسيمة التي تكرَّرت في انتقادات المخالفين لشيخ الإسلام، ما أشارَ إليه الشيخ مشهور آل سلمان -وفقه الله- بقوله: "العَجب أن الواحدَ منهم لا ينقُل حرفاً عن ابن تيمية، **بل يُنشئ كلاماً من تصوراته!** وغالباً إذا عُرِضَت على ما في كُتب ابن تيمية، فإنها ليست فيه، وإن وُجِدَت أصولها، **فيكون النَّقل مُحرَّفاً**"[٤]، ثم قال: "فقد اشتَهَرَ التَّحامُل على الشيخ، وإلزامُه بلازِمِ كلامه، أو فَهمِ كلامه على غير مُرادِه، وإنما باصطلاحاتِ من يُحاكِمُه، **وهذا خطأٌ مَنهجيٌ جَسيم،** تترتَّب عليه آثارٌ لا تُقبَل عند أهل الإنصاف، ويتَذرَّع بهذا الصَّنيع -قديماً وحديثاً- أهل التَّهور والاعتِساف"[٥]، وكان الصفي البخاري الحنفي (ت ١٢٠٠هـ) قد أشار إلى نفس هذا المعنى باقتضابٍ شديد، فكان مما قال: "اعلم أن ابن تيمية -رحمه الله- كان رجُلاً مشهوراً بالعلم والفضل

---

(١) ترجمته: تقي الدين أبو بكر بن محمد الحسيني الحصني الدمشقي الشافعي الأشعري، أخذ عن: ابن الشريشي وابن الجابي والشرف الغزي والصدر الياسوفي ثم انحرف عنه، أخذ عنه ابن الغزي العامري، له (شرح التنبيه) (شرح المنهاج) (شرح صحيح مسلم). طبقات الشافعية لابن شهبة (٤/ ٧٦) ورد فيه: "كان أشعرياً منحرفاً على الحنابلة، يطلق لسانه فيهم، ويبالغ في الحط على ابن تيمية"، الضوء اللامع (١١/ ٨٢) ورد فيه: "أطلق لسانه في القضاة، وحطَّ على التقي بن تيمية فبالغ، وتلقّى ذلك عنه طلبة دمشق، وثارت بسببه فتنٌ كثيرة"، بهجة الناظرين (ص:١٦٨)، نظم العقيان (ص:٩٧)، سلم الوصول (١/ ٨٨).

(٢) قال عنه السخاوي: "ذكره المقريزي في (عقوده) باختصار، وقال إنه كان شديد التَّعصب للأشاعرة، **مُنحرفاً عن الحنابلة انحرافاً يخرج فيه عن الحد،** فكانت له معهم بدمشق أمورٌ عديدة، **وتفحَّشَ في حق ابن تيمية، وتجهَّرَ بتَكفيره من غيرِ احتشام، بل يُصَرِّح بذلك في الجوامع والمجامع،** بحيث تلقَّى ذلك عنه أتباعه، واقتدوا به جرياً على عادةِ أهل زماننا في تقليدِ من اعتَقدوه، **وسيُعرضان جميعاً على الله الذي يعلمُ المفسد من المصلح،** ولم يزل على ذلك حتى مات" الضوء اللامع (١١/٨٣-٨٤).

(٣) انظر: دفع شبه من شبه وتمرد (ص:٢٥٨).

(٤) محنة ابن ناصر الدين الدمشقي (ص:٢٤٢) بتصرف.

(٥) محنة ابن ناصر الدين الدمشقي (ص:٢٨٦).

وحفظ السُّنة، ..، وكان قد خالف في مسائل، كمسألتي الزيارة والطلاق، وكان يُناظر عليهما، فقامَ عليه ناسٌ وحسدوه وأبغضوه، **وأشاعوا عنه ما لم يقُله من التَّشبيه والتَّجسيم وغير ذلك**، فدخَلَ ذلك على بعض أهل العلم من الحنفية والشافعية وغيرهم، **ولم يَطلبوا تحقيق ذلك من كتبه المشهورة، واعتمدوا على السَّماع**، فوقع منهم ما قد وقع، وقد وقع مثل هذا لغير واحدٍ من أهل العلم والفضل"[(١)].

ووصف الذهبي (ت ٧٤٨هـ) طائفةً من الفقهاء المعاصرين لشيخ الإسلام ممن تَصدَّى للردَّ عليه، بأوصافٍ تدلُّ على فقدانهم لقواعد الإنصاف والموضوعية في النقد، فكان مما قال: "فإن كبارهم وأئمتهم خاضعون لعلومه وفقهه، ..، ولستُ أعني بعض العلماء الذين شِعارهم وهِجِّيراهم الاستخفاف به، والازدراءَ بفضله، والمقتَ له، **حتى استَجهَلوه وكفَّروه ونالوا منه، من غير أن يَنظروا في تصانيفه، ولا فهموا كلامه، ولا لهم حظٌّ تامٌ من التَّوسع في المعارف**، والعالم منهم قد يُنصِفه، ويَرَدُّ عليه بعلم"[(٢)]، وكمثالٍ لمن ينتقص شيخ الإسلام ويستَخفُّ بعقله ودينه –متابعةً منه لخصمه السبكي، دون مطالعةٍ منه لكلام الشيخ نفسه– هذه العبارات المكتوبة بمداد التَّعصب والجهل لأحمد زروق الفاسي (ت ٨٩٩هـ)، والتي يقول فيها: "ابن تيمية رجلٌ مسلَّمٌ له باب الحفظ والإتقان، مطعونٌ عليه في عقائد الإيمان، ملموزٌ بنقص العقل، فضلاً عن العِرفان، وقد سئل عنه الشيخ الإمام تقي الدين السبكي، فقال: (هو رجلٌ علمه أكبر من عقله)"[(٣)].

يقول د.حمزة المجالي –إذا أضيف لما سبق من الغلط في فهم حقيقة مذهب الشيخ–: "تشويهٌ مُنهَجٌ لعقيدته ومواقِفِه العلميَّة، مع كذبٍ وزيادةٍ ومبالغة، فلا شكَّ أن هذا سيزيد من دائرة الخصوم، والتَّشوُّف إلى الفَتكِ به"[(٤)]، وبيَّن غفلة الخصوم عن إدراك أصول الشيخ المنهجية التي ينبغي مُحاكمته إليها، فقال: "والمقصودُ أن من ناقشَ ابن تيمية من المخالفين دون التَّفطُّنِ لهذه الأصول؛ **فهو لم يصنع شيئاً**، فصَنيعُهُم أن يأخذوا نُتَفاً من كلامه، أو أثراً من نقولاتٍ عديدةٍ جداً –أوردَها للبَرهَنَةِ على موضوعٍ ما–، ثم الاقتِصار في الرَّد على أمرٍ جُزئي بالتَّهويل والتَّهويش، دون الالتفاتِ إلى

---

(١) القول الجلي (ص:٩٢-٩٤) باختصار وتصرف.

(٢) ذيل تاريخ الإسلام –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٣٢٦) باختصار.

(٣) شرح حزب البحر (ص:٢٤).

(٤) نبذة تعريفية لكتاب (الأغاليط في المراسيم السلطانية) (ص:٤٣).

أصولهِ المُحكَمة، أو المساسِ أصالةً بالموضوع المبحوث، **فهذا منهجٌ يقدحُ بقصد صاحبه**، ..، وكثيرٌ من هذا الكذب الصُّراح الذي ما زالَ قائماً إلى اليوم؛ سببه: **عدمُ فهمِ منهج ابن تيمية، والفَتش في كُتبه من أجلِ إدانَتِهِ فحسب**، والتَّعَجُّل في إبداءِ العداوةِ له"[1]، وقال أيضاً: "صراع ابن تيمية مع مُخالفيه **صراع مناهج**، وليس صراع أشخاص أو مسائل، فلو فُرِضَ الاتفاق على مسائل، **فإن الأصول المنهجية التي سعى ابن تيمية لإصلاحها، واضطرَّ لنقدِ أصحابها، هي أساسُ الخلاف**"[2].

٨) تشويه صورة شيخ الإسلام وأنصاره من الحنابلة وغيرهم، من خلال المراسيم السلطانية المُدبَّرة:

هنا وقفةٌ موجزة مع أشهر هذه المراسيم السلطانية؛ وهو (المرسوم السلطاني النَّاصري) الذي صاغَهُ بعض المناوئين من أهل النفوذ بمصر ضد شيخ الإسلام، بعد أن أقاموا له محاكمةً صوريَّة، ونجد في ألفاظه من التَّهديد والوعيد الشَّديد الشيء الكثير، وقد أُذيعَ على الملأ بالتاريخ الموافق لـ(١٨/٩/٧٠٥هـ) وكانت جُلُّ التُّهَم التي أورِدَت في هذا المرسوم ضدَّ عقيدة الشيخ التي أثبتها في (الرسالة الواسطية)، والتي يشترك معه في اعتقادها معظم الحنابلة من معاصريه.

ومما ورَدَ في هذا المرسوم من العبارات المُستَشنَعَة: "فليسَ لمعتَقِدِ هذا إلا السَّيف"، وقولهم فيه: "ومثلُ هذا؛ ليسَ له إلا التَّنكيل، والسِّجن الطَّويل مُستَقرُّه ومَقيله وبئس المَقيل"، وقولهم: "وقد رسَمنَا بأن يُنادَى في دمشقَ المحروسة والبلاد الشامية، وتلك الجهات الدِّنيَّةِ والقَصِيَّة، **بالنَّهي الشَّديد والتَّخويف والتَّهديد لمن يتَّبِعُ ابن تيمية** -في الأمرِ الذي أوضَحناه-، ومن تَابَعَهُ تَركناهُ في مثلِ مكانهِ وأحللناه، ووضَعناه من عيونِ الأمة كما وضعناه"، ثم قالوا: "ومن أصرَّ على الامتِناع، وأبَى إلا الدِّفاع: أمرنا بعَزلِهم من مدارسِهم ومناصِبهم، وإسقاطِهم من مراتِبهم، مع إهانَتِهم، وأن لا يكونَ لهم في بلادِنا حُكمٌ، ولا ولايةٌ، ولا شهادةٌ، ولا إمامةٌ، بل ولا مرتبةٌ، ولا إقامة[3]، **فإنا أزلنا دعوةَ هذا المبتدع من البلاد، وأبطلنا عقيدَته التي أضلَّ بها** كثيرًا من العِباد أو كاد، ولتُكتَب المحاضِر الشَّرعية **على الحنابلة بالرُّجوع عن ذلك**، وتُسَيَّر إلينا المحاضر بعد إثباتها على قضاة الممالِك"، وورَدَ فيه أيضاً:

---

(١) نبذة تعريفية لكتاب (الأغاليط في المراسيم السلطانية) (ص:٧١-٧٢) باختصار.

(٢) نبذة تعريفية لكتاب (الأغاليط في المراسيم السلطانية) (ص:١٥٤-١٥٥) بتصرف.

(٣) قال التقي السبكي: "وكُتبت مراسيم شريفةٌ سلطانية بعزل كلٍّ من أصحاب ابن تيمية: من قاضٍ، ومدرس، ومُوقِّع، وغيرهم، **فعُزِلَ لأجل هذا المرسوم قاضي القضاة، ومدرسين كُثر، وخلائق ممن يعتقدونَ فيه**" ترجمة تقي الدين ابن تيمية -مخطوط- (ق ٢٠١/أ)، بواسطة كتاب: الأغاليط في المراسيم السلطانية (١٢٧/١).

"**وليُلزَم كلُّ واحدٍ من الحنابلة** بالرجوع عن كلِّ ما أنكرهُ الأئمةُ من هذه العقيدة [الواسطية]، والرُّجوعِ عن الشُّبهاتِ الزائغةِ الشَّديدة"، وخُتِمَ هذا المرسوم بقولهم: "وانفصلَ ذلك الجَمع، **وهم لعقيدَتِهِ الخبيثةِ مُنكرون**"(١)، واختَصَرَ ابن أيبك الدّواداري (ت بعد ٧٣٦هـ) الغايةَ من هذا الخطاب الطويل، قبل أن يسوقَه بأكمله في كتابه (كنز الدرر وجامع الغرر)، بقوله: "**من اعتقدَ عقيدةَ ابن تيمية، حلَّ مالهُ ودمه**"(٢).

وتشتمل هذه المراسيم الصادرة في حق شيخ الإسلام خصوصاً، وأساليب الخصوم عموماً، على جُملَةٍ من الأساليب الخاطئة في معالجة النِّزاع العقدي، نذكرُ من أبرزها: ذكر ما ليسَ له أصلٌ في كلام شيخ الإسلام، أو ذكر ما له أصلٌ في كلامه، لكن ذُكِرَت له لوازم لا يقولُ بها، أو ما كان خطأً اجتِهادياً فتَمَّ تضخيمُه كما لو كان خطأً قطعياً، أو التَّحليل والتَّفسير الخاطئ لكلام شيخ الإسلام، أو الاتِّهام بالعُمومات –وهذا الأخير من أكثر الأساليب استعمالاً عند الخصوم–(٣).

يقول الشيخ مشهور آل سلمان –وفقه الله–، عقب استقصائه واستقراءه الخاص لهذه المراسيم: "**امتدَّت المراسيم السلطانية من القرن الخامس إلى العاشر**، حتى ضعفت شوكة الحنابلة بعامة، وابن تيمية بخاصةٍ بعد وفاته، إبَّان [نشوء] الدولة التركية، القائمة على الصوفية والمذهبية، وسادَ الجهل آنذاك"(٤).

ويقول الدكتور حمزة المجالي: "وكلما تأخَّرَ الزمان، قلَّ الوَرع، وطاشَ اليَراع، وقَسَت الألفاظ، **واتَّسعَت دائرة التُّهَم حتى تبلُغ التَّكفير –أو تكاد–**، بل توسَّع بعضُهُم بناءً على هذا المرسوم في الأكاذيب والأباطيل، ودَوَّنَ مُجازفاتٍ وتُرَّهات تُخالف ما في كتب ابن تيمية نفسه وتقريراته وفتاويه، **وجعَل بعضهم هذا المرسوم بمَثابةِ المقطوع به من الأدلة**، وأنَّه لا يأتيه الباطل من بين يَديه ولا من خلفه، وأنَّ كلَّ ما جاءَ فيه من خبرٍ عن مُعتقد ابن تيمية **فإنَّه لا ينفَكُ عنه، ولا مجالَ لنفيه، فضلاً عن**

---

(١) انظر: الأغاليط في المراسيم السلطانية (١/١٧٥–١٨٨)، نهاية الأرب –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٢٢١–٢٢٢)، دفع شبه من شبه وتمرد (ص:٢٥١–٢٥٦).

(٢) كنز الدرر –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٢٧٦).

(٣) انظر: الأغاليط في المراسيم السلطانية (١/٢٣–٢٥).

(٤) الأغاليط في المراسيم السلطانية (١/٩٧–٩٨).

التَّشكيك فيه!!"[١]، ثم قال بعد توصيفٍ مختصرٍ للفصول الأولى من كتاب (الأغاليط في المراسيم السلطانية): "تبيَّن لقارئ الفصول السابقة ..، أنَّ ما يُذكَر من تكفير ابن تيمية فيه ما فيه، فالمُلابسات والمُناسبات، والأحداث وماجريات الأمور تتعارَض مع ذلك جملةً وتفصيلاً، **فابن تيمية كان منصوراً قبل ذهابه لمصر، وبعد رجوعهِ منها**، مع إفادتهِ العظيمة لأهل مصر، ونشرِ دعوتهِ فيهم، وهذا كفيلٌ بنَقض تلك الدَّعوى التي ردَّدها بعض خصومِه، وهذا ما يُسمَّى ب(النَّقد الخارجي)، ..، وباجتماع النَّقدين [الداخلي والخارجي] **يتبَيَّن لكل مُنصِف أن التَّعلُّق ب(المرسوم) للطَّعن على شيخ الإسلام: سبيلٌ باطل، وطريقٌ واهٍ، وحُجَّةٌ ساقطة**"[٢].

٩) موقف الحنابلة المعاصرين لشيخ الإسلام، وما جرى عليهم من الابتلاء والأذى في أمر المعتقد:

كان موقف عموم الحنابلة –زمن محن شيخ الإسلام– مائلاً إلى مُداراة الخصوم، ومُوافقة تقريرات الشيخ العقدية –في الجُملة–، خصوصاً موافقتهم له في مسألة العلو والاستواء ومسألة القرآن والكلام.

وكان التَّشديد والتَّضييق من خصوم الشيخ قد طال بعض رؤساء الحنابلة وقضاتهم، فمنهم: قاضي الحنابلة بدمشق تقي الدين سليمان بن حمزة الحنبلي (ت ٧١٥هـ)[٣]، وقاضي الحنابلة بمصر شرف الدين عبد الغني الحراني الحنبلي (ت ٧٠٩هـ)، وحبس كذلك القاضي تقي الدين عبد الغني ابن شمس الدين الحنبلي (ت ٧١٠هـ)، وجاء في ترجمة القاضي ابن مسلم الحنبلي الصالحي (ت ٧٢٦هـ)، ما نصه: "انتصرَ لابن تيمية، فحصلَ له أذىً، فتألَّم وكظَمَ"[٤].

وساق عددٌ من المؤرخين تداعيات محنة ابن تيمية على الحنابلة لكن باختصارٍ شديد، وأنقل الآن بعض نصوصهم في ذلك، وهي مُتقاربةٌ في مضمونها إلى حدٍ كبير، لكن في كلٍ منها إضافاتٌ مهمة، تُعين على إدراك مجريات ما وقع للحنابلة –خصوصاً أثناء محنة شيخ الإسلام الكبرى في

---

(١) نبذة تعريفية لكتاب الأغاليط في المراسيم السلطانية (ص:٢٩) تصرف.

(٢) نبذة تعريفية لكتاب الأغاليط في المراسيم السلطانية (ص:٥١) باختصار.

(٣) قال الذهبي –لما وقعت المحنة على الحنابلة بعد حبس شيخ الإسلام بالسجن المصري سنة ٧٠٥هـ–: "فتلطَّف القاضي تقي الدين في الأمر، ..، وأخذ يدافع ويُماطل، وما كتب شيئاً، وخمد الشر، **وأرادوا منه أن يكتب بالبراءة من معتقد ابن تيمية، فامتنع**، وترفَّق بهم" ذيل تاريخ الإسلام (ص:١٥٦)، وقال الشوكاني: "لما وقعت محنة ابن تيمية؛ وألزم الحنابلة بالرجوع عن مُعتَقَدِهم، تَلطَّف، ومازالَ كذلك، حتى سكنت الفتنة، ولم يزل على حاله الجميل حتى توفي" البدر الطالع (٢٦٧/١).

(٤) أعيان العصر (٢٦٥/٥).

مصر-، على أقرب صورةٍ ممكنة -إن شاء الله-:

فمن ذلك ما ذكره علم الدين البرزالي (ت ٧٣٩هـ) ضمن أحداث شهر (رمضان/٧٠٥هـ)، بقوله: "ووصلت الأخبار بكثرة المتَعصبين بالديار المصرية على الشيخ تقي الدين، وحصلَ أذىً كثيرٌ للحنابلة، .. **وألزموا جميعهم بالرجوع عن عقيدتهم في القرآن والصفات**، وأشارَ القُضاة [بمصر] على رفيقهم قاضي القضاة شرف الدين الحراني الحنبلي (ت ٧٠٩هـ) بموافقةِ الجماعة، وكان قليلَ العلم فوافَق"[(١)].

وأشارَ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) إلى هذه الحادثة، بقوله: "قُرِئَ كتابٌ [في جامع دمشق] بالحَطِّ على الشيخ تقي الدين ومخالفَتهِ في العقيدة، وأن يُنادى بذلك في البلاد الشامية، **وأُلزِمَ أهل مذهبه بمُخالفَتِه**"[(٢)]، إلى أن قال: "**وحصَلَ للحنابلة بالديار المصرية إهانةٌ عظيمةٌ كثيرة**، وذلك أنَّ قاضيهم كان قليل العلم، مُزجي البضاعة، وهو شرف الدين الحرَّاني، فلذلكَ نالَ أصحابَهُ ما نالهم"[(٣)].

وورَدَ في (المرسوم السلطاني النّاصري) الذي كُتِبَ بمجلسِ القاضي ابن مخلوف (ت ٧١٨هـ) وشُنّع فيه على الحنابلة، ما نصُّه: "**فيُلزَم كلٌ من الحنابلة بالرُّجوع عما أنكرَهُ الأئمة من هذه العقيدة** [الواسطية]، والخروجِ من هذه المشتَبهاتِ الشَّديدة، ولزومِ ما أمرَ الله به من التَّمسُّك بمذاهبِ أهل الإيمان الحميدَة، فإنه من خَرَجَ عن أمرِ الله تعالى فقد ضلَّ سَوَاءَ السَّبِيل، وليسَ له منا غير السّجن الطويل من مَقيل"[(٤)]، وجُمِعَ حنابلةُ دمشق بموجبِ هذا المرسوم، عند القاضي جمال الدين الزواوي المالكي (ت ٧١٧هـ)، واعتَرَفوا عنده أنهم يعتقدونَ جميعاً عقيدة الإمام الشافعي، وهي التي عليها جمهور الأشاعرة والمفوضة -بحسب زعمهم-[(٥)].

ومن مجريات هذه الفتنة العظيمة التي أوقعها الأشاعرة على الحنابلة بدمشق والقاهرة، أن ألزم الحنابلة "بالرجوع عن العقيدة، وأن يقولوا: (إن القرآن العظيم هو المعنى القائم بالنَّفس، وإن ما في

---

(١) المقتفي (٤/٢٢٩) باختصار.

(٢) البداية والنهاية (١٦/٤٦) بتصرف.

(٣) البداية والنهاية (١٦/٤٦).

(٤) كنز الدرر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٢٧٩-٢٨٠).

(٥) انظر: كنز الدرر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٢٨٠).

الصُّحف عبارةٌ عنه، وإن ما هو في الصُّحُف موجودٌ ومحفوظٌ في الصُدور ومقروءٌ بالألسنةِ =مخلوق، وإن القديم هو [المعنى] القائم بالنَّفس)، **وأُلزِموا بنفي مسألة العلو والتَّصريح بذلك**، وأن جميع ماورَدَ من أحاديثِ الصفات **لا يُجرى على ظاهرها** بوجهٍ من الوجوه، **وجرى عليهم كل مكروه**"[(١)].

ووصفَ المقريزي (ت ٨٤٥هـ) هذه الحادثة بإيجازٍ شديد، فقال: "وكثُرَ المتعصِّبون على ابن تيميَّة بالقاهرة، **وأوذِيَ الحنابلةُ**، ..، **وأُلزِمَ سائر الحنابلة بالرجوع عن عقيدة ابن تيميَّة**، وشُنِّعَ عليه"[(٢)].

وأنقل عبارة قطب الدين اليونيني (ت ٧٢٦هـ) –وهو صاحب أتمّ سياقٍ وقفتُ عليه– في بيان ما تعرَّض له عموم الحنابلة بمصر والشام، زمنَ استدعاء شيخ الإسلام للمُحاكمة بمجلس القضاء المصري (سنة ٧٠٥هـ)، حيث يقول: "وحاصل الأمر أنه جرى بالقاهرة **في حقِّ الحنابلة من الأذى والإهانة والتَّنكيل أمرٌ كبير، قبلَ طلب الشيخ تقي الدين وبعدَ وصولهِ وحبسه، وأُلزموا جميعهم بالرُّجوع عن العقيدة**، وأُكرهوا أن يقولوا: (القرآن هو المعنى القائم بالنفس، ..)، **وجرى في حقِّهم أذىً كثير**، وكان قاضيهم شرف الدين الحنبلي قليل البضاعة في العلم، فلم يدرِ ما يجيب به وتلكَّأ، وأخبروه رُفقَتُه الثلاثة –من قضاة المذاهب– أن هذا الذي يُدعَى إليه **ويُلزَم به** هو الصحيح، فأجاب إلى موافقتهم، ثم هو ألزمَ جماعةً من أصحابه هذه المقالة [الأشعرية]، وأخذَ خطوطَهم، ..، وكان –المنبجي وابن مخلوف– قد اتفقوا مع الأمير ركن الدين بيبرس المنصوري والمتصرفين في الدَّولة؛ **على تَوهين هذه المقالة التي يعتَقِدُها الحنابلة [في مسألتيّ الكلام والعلو]، وأنها بدعة**، وقرَّروا ذلك معه، بحيث قام ينصُرُهم أتمَّ قيام، ولم يُمكِن أحدًا معارضتُه ولا القِيام بما يُخالفه"[(٣)].

وما أشبه هذا بما جرى للإمام أحمد بن حنبل من قِبَل رئيس المُعتزلة ابن أبي دؤاد وحاشية الملك في الزمن العباسي الأول، والتاريخ –كما يُقال– يُعيد نفسه، والمِحَن الكُبرى تُمَحِّص الصادقين، وتُظهر فضائلهم، ثم تكون عاقِبَتُها إلى خيرٍ ونصرٍ وعزٍ وتمكين –بإذن الله سبحانه وتعالى–.

وقال ابن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤هـ) في تاريخه: "كانوا قد بَيَّتوا **على جميع الحنابلة** بأن يحضروا

---

(١) كنز الدرر –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٢٨٢)، وانظر: ذيل مرآة الزمان –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:١٨٦-١٨٧)، نهاية الأرب –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٢٢١-٢٢٢).

(٢) المقفى الكبير –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٦٢٢).

(٣) ذيل مرآة الزمان –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:١٨٦-١٨٧) باختصار وتصرف.

إلى مقصورة الخطابة بعد الصلاة [بجامع دمشق]، فلما كان بعد الصلاة حضَرَ القُضاة والفقهاء وخلقٌ كثير، فقُرِئَ المرسوم، **وفيه ما يَتعلَّق بمخالفةِ ما يعتَقِدُه ابن تيمية، وإلزامِ الناس بذلك، خصوصاً الحنابلة، مع التَّوعُّد الشَّديد عليهم**، والعَزل من المناصب، والحَبس وأخذ المال والروح، **وفي الكتاب إفتاء [القضاة] الأربعة بكُفرِه**، وفي الكتاب كلامٌ كثير، ثم نُودِيَ على رؤوس الأشهاد: **(من كان على عقيدة ابن تيمية، فليُجَدِّد الإسلام)**"، ثم أضافَ ابن شاكر –تعليقاً على هذا الخبر– من كلام الخصوم، ما يلي: "وأشاعوا ذلك خوفاً على العامة، **من أن يكونوا على عقيدَتِهِ، فيلقَوا الله –تعالى– على غيرِ دين أهل التَّوحيد، لما تضمنَتَهُ كُتُبُه من التّشبيه والتّجسيم**، والازدراءِ بالأنبياء والمرسلين –صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين–، **وأرادوا أن يضربوا عنقه**، فقال لهم [القَروي] المالكي: (بلغَني أن أهل الذمة، شنَّعوا على علماء المسلمين)، وقالوا للعوام: (انظروا علماء المسلمين، كيف يُضِلُّ بعضُهم بعضاً، فلو كان دينُهُم حقاً لما اختلَفَ علماؤهُم)، وأُمِرَ بحبسِهِ، **فماتَ في سجنِ الكفر، باتفاقِ إفتاء العلماء من الشاميين والمصريين، –على ما بلغني–**"، ثم قال التَّقي الحِصني (ت ٨٢٩هـ) مُعلقاً على ما نقله المؤرخ ابن شاكر من كلام الخصوم: "**والأمرُ على ما أفتوا به**، بل يُجزِئُهُ مما هو موجودٌ في فتاويه وفي مصنفاتِهِ؛ **هو كفرٌ بيقين**، لا يشُكُّ فيه من له أدَنى أدَنى درايةٍ بالعلم"[1].

وتعليقاً بإيجاز على أحداث هذه القضية، وما يُمكن أن يُستخرَج منها من الدروس والعِبَر، يُقال: إن مِحَنَ أهل البدع تتجدَّد على أهل السُّنة وتشتَد بمِقدار خفوتِ أنوار السُّنَن وهَدي السلف الصالح وآثار الجيل الأول، ومن هُنا يتوجَّب على أهل السُّنة في كل زمان ومكان أن تكون أولوياتُهم الدَّعوية متعلقةً بنَشر علوم الوحي بفهم سلف الأمة، وأن لا يركَنوا إلى الدَّعَة مع خصومهم من أهل البدع، فما أسرَّع ما تكون كرَّتُهُم عليهم، ومِحَنتُهم لهم –لا سيما– إن بلغوا المناصب العُليا وقاربوا مَقاعد الحُكم في البلاد الإسلامية، وإلى الله المُشتكى من (وهَنْ وغَفلة السُّني وجَلَدِ وتربُّص البِدعي)، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

١٠) النقد التاريخي لدعوى ضعف تأثير شيخ الإسلام في معارف المتأخرين وكتاباتهم:

وللحديث عن امتداد أثر تقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية في المتأخرين –من الحنابلة بالأخص

---

(١) تاريخ ابن شاكر الكتبي (/)، والنقل بواسطة كتاب: دفع شبه من شبه وتمرد –ضمن الفتاوى السهمية الملحقة– (ص:٥٧٤-٥٧٧).

وغيرهم-، سوف أعتمد ابتداءً على جملة من مصادر التراجم والتواريخ؛ لجمع الإشارات والملاحظات المُتعلقة بامتداد هذا التأثير العلمي في القرون المُتأخرة.

فمن تلك الإشارات ما وردَ في تراجم جملةٍ من الأعيان في القرن الثامن، أسوق منها ما يلي:

أول ذلك ما ورد في ترجمة علي بن أيوب المقدسي الشافعي (ت ٧٤٨هـ) من أنه "كان يحب كلام ابن تيمية ونسخ منه الكثير، **وله أشعارٌ على طريقته في الاعتقاد**، وامتحن وأوذى بسبب ذلك"[١]، وجاء في ترجمة عبدالله ابن أردبين الإسكندري (ت ٧٥٤هـ)[٢]: أنه "أوذِيَ من أجل ابن تيمية، وقُطِعَ رزقُه، وبالغوا في التَّحريز عليه، ثم انصلحَ حاله"[٣]، وممن ذُكِرَ عنه -في ثنايا ترجمته- ما يُشير إلى متابعته لتقريرات شيخ الإسلام: محمد الدكالي ابن النَّقاش الشافعي (ت ٧٦٣هـ)[٤] حيث أنه قد أُخذ عليه -من قِبَل الخصوم- قولَه: (بعدم جواز الاستغاثة بالسيِّدة نفيسة)، **وأنه كان يَميل إلى رأي شيخ الإسلام في الأصول**[٥].

وورَدَ في ترجمة ابن شيخ السلامية الحنبلي (ت ٧٦٩هـ) -نقلاً عن ابن كثير- أنه "كان له اعتناءٌ جيدٌ بنصوص الإمام أحمد، وفتاوى ابن تيمية، وله فيه اعتقادٌ صحيح، وقبولٌ لما يقوله شديد، **ونُصرةٌ ويُوالي عليه ويُعادي فيه**"[٦]، ونجد في ترجمة جمال الدين ابن ماجد المرداوي الحنبلي (ت ٧٨٣هـ) وصفُ ابن حجي له بأنه: "كان من فضلاء الحنابلة **الشَّديدي التَّعصُّب لابن تيمية**،

---

(١) الدرر الكامنة (٤/ ٣٦).

(٢) ترجمته: جمال الدين عبد الله بن يعقوب ابن أردبين الإسكندري ثم الدمشقي، سمع من: الشرف الدمياطي والتقي سليمان بن حمزة وابن سعد، وكتب الكثير من فتاوى ابن تيمية. الوفيات لابن رافع (٢/١٦٣)، الرد الوافر (ص:٢٠٦)،الدرر الكامنة (٣/٩٢).

(٣) المعجم المختص بالمحدثين (ص:١٣٢)، وينظر: تاريخ ابن شهبة (٢/٥٩٠).

(٤) ترجمته: شمس الدين محمد بن علي الدكالي المغربي الأصل المصري ثم الدمشقي الشافعي، الشهير: بابن النقاش، أخذ عن: البرهان الرشيدي وأبي حيان النحوي والتقي السبكي، توفي في سن الأربعين، له (شرح عمدة الأحكام) (تخريج أحاديث الرافعي). أعيان العصر (٤/٦٧٠)، الدرر الكامنة (٥/٣٢٥) ورد فيه: "كان يقول: (الناس اليوم رافعيةٌ لا شافعية، ونوويةٌ لا نبوية)".

(٥) درر العقود الفريدة (٣/٣٧٤-٣٧٥) جاء فيه: "لازم الشيخ شمس الدين ابن قيم الجوزية، وتمهَّر به **وحذى حذوه، وسلك طريقه وطريق شيخه** شيخ الإسلام ابن تيمية"، وينظر: محنة ابن أبي العز الحنفي (ص:١٠٣-١٠٤)، وكان ابنه زين الدين أبو هريرة عبدالرحمن بن محمد الدكالي (ت ٨١٩هـ) -المعروف بابن النقاش كأبيه-؛ يُنسبُ إلى اعتقاد الحنابلة في آيات الصفات وأحاديثها، انظر: الضوء اللامع (٤/١٤٠-١٤١).

(٦) تاريخ ابن شهبة (٣/٣٢٩)، ترجمته: الرد الوافر (ص:١٩٢)، الوافي بالوفيات (١٣/ ١١١)، الوفيات لابن رافع (٢/ ٣٣٨).

كثير الاعتناء بالنَّظر في كلامه، ..، **وكذلك كان ينتَصِر لمسائله الأصولية**"[١].

ومن الحنابلة المتأثرين بتقريرات شيخ الإسلام أيضاً محمد المنبجي الصالحي (ت ٧٨٥هـ)[٢] حيث وجِدَ له جمعٌ لرسائل شيخ الإسلام في مسألتيّ السَّماع والزيارة[٣]، وورد كذلك في ترجمة شمس الدين ابن المحب المقدسي (ت ٧٨٨هـ)، وصف ابن حجي له بقوله: "وهو من مُحِبّي ابن تيمية، الشَّديدي التَّعصُّب له"[٤]، وورد أيضاً في ترجمة أبو بكر ابن المحب الصامت الحنبلي (ت ٧٨٩هـ) –وهو ابن عم المتَقدِّم–، وصف ابن حجر له بقوله: "وبيَّض من مصنفات ابن تيمية كثيراً، وكان مُعتنياً به، محباً [له] فيمن يُحبه"[٥].

ووُصِفَ شمس الدين ابن التدمري التاجر (ت ٧٨٨هـ) في ترجمته بأنه: "كان من المُغالين في محبة ابن تيمية، مُتَعَصِّباً على من يُخالفه"، وجدَّد دار الحديث السكرية بعد وفاة شيخ الإسلام لأجل محبَّته له[٦]، ووصف زين الدين ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)[٧] –في ترجمته– بأنه: "كان من المعجَبين بشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، **ووافقهما في أكثر ما قالاه من المسائل العلمية في العقائد وغيرها**، التي نقَمَها عليهما جملةٌ من جهلة المقلدين، أو غلاة المتَعصبين"[٨].

---

(١) تاريخ ابن شهبة (١/٧٩)، ترجمته: إنباء الغمر (١/ ٢٥٢)، الجوهر المنضد (١/ ١٧٩)، تسهيل السابلة (٣/ ١١٨٥).

(٢) ترجمته: شمس الدين محمد بن محمد المنبجي الصالحي الحنبلي، عرف بالعبادة والزهد وسلوك طريقة السلف، أخذ عن ابن قاضي الجبل، له (جزء في الطاعون وأحكامه) نسخ (رسائل في الزيارة والطلاق والسماع) لابن تيمية. إنباء الغمر (١/ ٢٨٦)، معجم المؤلفين (١١/ ٢٩٥)، تسهيل السابلة (٢/ ١١٦٥)، السحب الوابلة (٣/ ١٠٨١).

(٣) انظر: مقدمة تحقيق كتابه (مولد رسول الله ﷺ) (ص:٨-١٠).

(٤) تاريخ ابن شهبة (١/٢٠٧)، ترجمته: إنباء الغمر (١/ ٣٢٨)، المقصد الأرشد (٢/ ٥١١).

(٥) إنباء الغمر (١/ ٣٤٤).

(٦) تاريخ ابن شهبة (١/٢١٠)، وينظر: منادمة الأطلال (ص:٤٦).

(٧) ترجمته: الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب السَّلامي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي، أخذ عن: ابن قاضي الجبل وابن النقيب وابن عبدالمؤمن السبكي النووي، حضر مجالس ابن القيم في صغره، من أقرانه الزين العراقي، كان من أعرف أهل زمانه بالعلل وتتبُّع الطرق، تخرَّج به كثيرٌ من الحنابلة بدمشق، أخذ عنه: ابن اللحام والزين أبي شعر والمحب ابن نصر الله، له (شرح صحيح البخاري) (ذيل طبقات الحنابلة) (القواعد الفقيه) (جامع العلوم والحكم). الدرر الكامنة (٣/ ١٠٨)، المقصد الارشد (٢/ ٨١)، السحب الوابلة (٢/ ٤٧٤)، إنباء الغمر (١/ ٤٦٠) ورد فيه: "**ونُقِمَ عليه إفتاؤه بمقالات ابن تيمية**، ثم أظهر الرجوع عن ذلك فنافرهُ التَّيميون، فلم يكن مع هؤلاء ولا مع هؤلاء".

(٨) تسهيل السابلة (٣/ ١٢٠٣)، نقلاً عن مجير الدين العليمي (ت ٩٢٨هـ).

وفي ترجمة إبراهيم الآمدي الشافعي (ت ٧٩٧هـ) -الذي كان نصرانياً فأسلم على يد شيخ الإسلام-، وردَ فيها ما يلي: "أسلمَ على يد ابن تيمية، وصحبه ثم صَحِبَ أصحابه، ..، **وكان مُمتَحناً بحُبِّ ابن تيمية، ونسخَ غالب تَصانيفه بخطه**، ..، ويذكر ويُناظر في مسائل ابن تيمية من غير مُماراة"[١]، ونُقل عن جمال الدين الإمام يوسف الحنبلي (ت ٧٩٨هـ)[٢] قوله: "قد جعلتُ على نفسي في كل مسألةٍ من هذه المسائل **-التي أراني الله فيها أن قولَ ابن تيميةَ هو شريعةُ الإسلام-** من يُريني شريعةً إسلاميةً يصحُّ الاعتمادُ عليها في مُخالفتي، ..، ولا أجد إلا من لا يدري، ولا يدري أنه لا يدري، فلا حول ولا قوة إلا بالله"[٣]، وقال أيضاً: "جعلتُ على نفسي جعالةً شرعيةً ألف درهم، لمن يعرف شريعةً من شرائع الإسلام، يصحُّ الاحتجاج بها بين يدي الله، على صحة القول بوقوع الطلاق الثلاث جملةً ..، وغيرها مما وَهِمَ فيه الغالطون على شيخ الإسلام ابن تيمية **مثل مسألة الزيارة، ومسألة الحوادث** ..، وهذا القدر المجعول هو قَدري بالنِّسبة إلى حالي، لا قدرَ هذه الدَّلائل، ولا قدر من يعرفُها ويعلمُها؛ فإن الدنيا لا تقوم عندي لذلك؛ لما أجدُه في قلبي من الهم والحَزَن من تعطُّل هذه المسائل عن العمل فيها بمقتَضى دلائل السنة ظاهراً، ولا أجد للحق ناصراً"[٤].

وأما في القرن التاسع الهجري، فقد وقفت -ضمن تراجم جماعةٍ من العلماء- على ما يدلُّ على مُوافقتهم لشيخ الإسلام في الجملة، ومَيلهِم إلى تقريراته العلمية: فمن ذلك ما جاء في ترجمة شهاب الدين ابن طرخان الملكاوي (ت ٨٠٣هـ)[٥] أنه: "كان يميلُ إلى ابن تيمية كثيراً، **ويعتَقِد رُجحانَ**

---

(١) تاريخ ابن شهبة (١/٥٥٨) باختصار، ترجمته: المقفى الكبير (١/ ٩٥).

(٢) ترجمته: جمال الدين يوسف بن أحمد المقدسي الصالحي الحنبلي، الملقب: بالإمام، إمام مدرسة جده الشيخ أبي عمر الحنبلي بدمشق، أجاز لابن حجر العسقلاني، أثنى عليه الشهاب ابن حجي، وكان ذكياً فقيهاً بمذهبه. الدرر الكامنة (٦/ ٢١٦)، تسهيل السابلة (٣/ ١٢١٠)، المقصد الارشد (٣/ ١٢٩)، ورد فيه: "كان مولعاً بالفتوى بمسألة الطلاق على ما ذكره الشيخ ابن تيمية، ويسأل المناظرة عليها"، إنباء الغمر (١/ ٥٢١) ورد فيه: "كان يعاب بفتواه بمسألة الطلاق التيمية".

(٣) سير الحاث (ص:٥٧) باختصار.

(٤) سير الحاث (ص:٥٩-٦٠) باختصار وتصرف.

(٥) ترجمته: القاضي شهاب الدين أحمد بن راشد بن طرخان الملكاوي الدمشقي الشافعي، سمع منه ابن حجر العسقلاني، قال عنه الشهاب الزهري: "ليس بدمشق من أخذ العلوم على وجهها من الفقه والحديث والأصول والنحو إلا هو"، كان ملازماً للاشتغال والإشغال، وتخرَّج به جماعةٌ من الفضلاء، وكان مقصوداً بالفتاوى من سائر الأقطار. المقفى الكبير (١/ ٤٧٣)، المجمع المؤسس (٣/٣٦)، الرد الوافر (ص:١٦٢)، الضوء اللامع (١/٢٩٩)، طبقات الشافعية لابن شهبة (٤/١٤).

كثيرٍ من مسائله"[١]، وجاء في ترجمة جمال الدين يوسف الشافعي الكردي (ت ٨٠٤هـ)، ما نصه: "كان يميلُ إلى الأثر والسُّنة، ..، وكان يميلُ إلى ابن تيمية ميلاً كبيراً، **ويعتَقِد صوابَ ما يقوله في الأصول والفروع**"[٢].

وورد في ترجمة عماد الدين البقاعي الناسخ (ت ٨٠٦هـ) ما يلي: "كان من أهل العلم، شافعي المذهب، ويُحب الحنابلة ويصحبهم، **ويميلُ إلى ابن تيمية كثيراً**، ويُبالغ في الحط على ابن عربي"[٣]، ووصف تاج الدين محمد البعلي (ت ٨٣٠هـ) في ترجمته، أنه كان "مبالغاً في حب الشيخ تقي الدين ابن تيمية"[٤]، وفي ترجمة الشهاب أحمد الملقب ب(بواب الكاملية) (ت ٨٣٥هـ) ما نصه: "كان يتغالى في حب الشيخ تقي الدين، ويأخذ بأقواله وأفعاله، ..، وكان شافعياً ثم انتقل إلى عند جماعة الحنابلة، وأخذ بمذهبهم"[٥]، وجاء في ترجمة ابن عروة الموصلي الحنبلي (ت ٨٣٧هـ)[٦]: "**كان يعتقد مذاهب ابن تيمية في الأصول والفروع**، ورتَّب مسند الإمام أحمد، وأدخل فيه أشياء على وجه لا يفعله عاقل[٧]، وكان في آخر عمره منقَطعاً عند الحنابلة، يعَظِّمونه ويجتمعون إليه بالجامع

---

(١) تاريخ ابن شهبة (٤/٢٠٢).

(٢) تاريخ ابن شهبة (٤/٢٩١) باختصار، ترجمته: إنباء الغمر (٢/٢٢٣)، شذرات الذهب (٩/٧٤)، تاريخ ابن حجي (١/٥٤٣).

(٣) تاريخ ابن شهبة (٤/٣٧٤)، ترجمته: الضوء اللامع (٢/ ٣٠٣)، إنباء الغمر (٢/ ٢٧٣).

(٤) المنهج الأحمد (٥/٢٠٩).

(٥) المنهج الأحمد (٥/٢١٤).

(٦) ترجمته: علاء الدين علي بن حسين بن عروة بن زكنون المشرقي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير: بابن عروة المشرقي، سمع من أبي بكر ابن المحب، وقرأ على ابن الشرائحي، له (الكواكب الدراري في ترتيب مسند أحمد على أبواب البخاري) ثم شرحه في مائة وعشرين مجلداً، وكان إذا مرَّت به مسألةٌ فيها تصنيفٌ مفردٌ لابن القيم أو ابن تيمية أو غيرهما؛ وضعه بتمامه. المقصد الارشد (٢/٢٣٧) ورد فيه: "كان ممن جبله الله تعالى على حب الشيخ ابن تيمية"، المنهج الأحمد (٥/٢١٦) الأعلام للزركلي (٤/٢٨٠)، درر العقود الفريدة (٢/٤٨١)، إنباء الغمر (٣/٥٢٧)، ورد فيه: "وثار بينه وبين الشافعية شرٌ كبير بسبب الاعتقاد، وكان زاهداً عابداً قانتاً خيِّراً، لا يقبل من أحدٍ شيئاً، ولا يأكل إلا من كسب يده"، الضوء اللامع (٥/٢١٤) ورد فيه: "وقرئ عليه (شرحه لمسند أحمد) أو أكثره بجامع بني أمية، وحصلت له شدائد ومحنٌ كثيرةٌ كلها في الله، وهو صابرٌ محتسبٌ حتى مات".

(٧) وهذه الأشياء التي أدخلها: هي رسائل وكتب شيخ الإسلام وابن القيم –حتى المطوَّلة منها–، فقد أودَعَها بطولها في هذا الكتاب، خشيةً عليها من الإتلاف أو المصادرة، ومع معرفة هذا السبب يرتفع نبزهُ بقلة العقل –رحمه الله–، ينظر: المقصد الأرشد (٢/٢٣٨)، الضوء اللامع (٥/ ٢١٤).

الأموي يوم الجمعة، ويجلس تحت قبة النسر"[١].

وورد في ترجمة أبو الفرج عبد الرحمن أبو شعر (ت ٨٤٥هـ)[٢] أنه "بعد الفتنة انقطع عن الناس، وتردَّد إليه الحنابلة وعظَّموه، **لمبالغته في إطراء ابن تيميَّة، واعتقاد ما كان يعتقده**"[٣]، وذكر عن ابن الصفي الحنبلي (ت ٨٦٩هـ)[٤] أنه كان "معظماً لمذهب الإمام أحمد، متمسّكاً بفروعه وأصوله، **حسن الاعتقاد، معظماً لشيخ الإسلام بن تيمية**، مواجهاً لأعدائه يمدحه"[٥]، وذكر كذلك عن عمر بن إبراهيم مُفلح الصالحي (ت ٨٧٢هـ) أنه "**كان محباً لشيخ الإسلام ابن تيمية معظّماً له**، يذكر الأمور عنه في ميعاده والأمالي، ويقول بجامع الأُموي: (قال شيخ الإسلام ابن تيمية)"[٦][٧].

وأما ما تعرَّضَ له المتأثرون بتقريرات شيخ الإسلام من امتحان المخالفين لهم فكثيرٌ متكرر على مر القرون، ومنه على سبيل التَّمثيل لا الاستقصاء: أن الحافظ جمال الدين المزي (ت ٧٤٢هـ) صاحبَ شيخ الإسلام وقرينه، قد امتُحِنَ في معتقَدِه عدَّة مرات[٨]، وامتُحِنَ أيضاً من جرَّاء متابعته لتقرير الشيخ –في مسائل الصفات– واتُّهم بسبب ذلك بالتَّجسيم: الواعظ زين الدين عمر القرشي

---

(١) الجوهر المنضد (٩٩/١)، نقلاً عن تاريخ ابن قاضي شهبة الأسدي، وقد بحثت في المطبوع من (تاريخه) عن هذا الموضع فلم أجده.

(٢) ترجمته: زين الدين عبد الرحمن بن سليمان الدمشقي الحنبلي، الشهير: بأبي شعر، أخذ عن: الشهاب ابن حجي والزين ابن رجب وابن اللحام، اشتهر بالزهد والورع، وبدروسه في الوعظ والتَّذكير، وتبحَّر في التفسير وآثار السلف، أخذ عنه العلاء المرداوي وابن المبرد، له بعض الحواشي. المنهل الصافي (٧/ ١٦٩) ورد فيه: "حسد وعودي حتى أوذي، ورمي بما يرمى به أوباش الحنابلة، وأظنه بريءٌ مما قيل في حقه"، الجوهر المنضد (١/ ٥٩)، شذرات الذهب (٩/ ٣٦٧) ورد فيه: "كان متبحراً في كلام الشيخ تقي الدين ابن تيمية، إلى أن وقع له كائنةٌ مع بعض الناس [=الأشعرية]، فلزم بيته بصالحية دمشق"، المقصد الارشد (٢/ ٩٠)، الضوء اللامع (٤/ ٨٢)، المنهج الأحمد (٥/ ٢٢٩).

(٣) الجوهر المنضد (١/ ٦٢).

(٤) ترجمته: محمد بن عبد الله الصالحي الحنبلي، الشهير: بابن الصفي، أخذ عن الزين أبي شعر الحنبلي، سمع منه: السخاوي والجمال ابن المبرد وأجاز له، اشتهر بكثرة العبادة والزهد. الجوهر المنضد (١٥٩/١)، تسهيل السابلة (١٣٨٠/٣)، الضوء اللامع (١١٥/٨).

(٥) الجوهر المنضد (١/ ١٥٩).

(٦) الجوهر المنضد (١/ ١٠٧)، ترجمته: الأعلام للزركلي (٥/ ٣٩)، السحب الوابلة (٢/ ٧٧٨).

(٧) ولمطالعة المزيد من أتباع ابن تيمية ومحبيه في حياته وبعد وفاته، يراجع: الأغاليط في المراسيم السلطانية (٨٦٠/٢-٨٧٩)، محنة ابن ناصر الدين الدمشقي (ص: ٣٧٠-٣٩٩).

(٨) انظر: ذيل تاريخ الإسلام (ص:٤٩٠)، تاريخ ابن شهبة (٢٩٣/٢).

الشافعي (ت ٧٩٢هـ)[١]، يحكي ابن حجر العسقلاني خبر محنته، فيقول: "وفي أوائل ذي القعدة، ادُّعِيَ على الشيخ زين الدين عمر بن مسلم القرشي الواعظ، **أنه مجسِّم**[٢]، وشهد عليه جماعةٌ بكلامٍ قاله يتعلَّقُ بالصفات"[٣]، واتُّهِمَ "بأن لازم ما يورده من الأحاديث أنه يثبت الصفات الإلهية"[٤].

وكان برهان الدين إبراهيم الملكاوي الشافعي (ت ٨٠٤هـ) يُنسب إلى اعتقاد ابن تيمية، وأوذي بسبب قراءة كتاب (الرد على الجهمية) للدارمي[٥]، وممن امتحن أيضاً بسبب متابعته لمذهب الشيخ في الصفات شمس الدين الحريري المنصفي الحنبلي (ت ٨٠٣هـ) -إمام الجوزية-[٦]، حيث أنه قد عُزِّرَ وضرب وطيفَ به على أبواب دور القضاء، بسبب قوله: (الله -تعالى- في السماء)، واغتمَّ لذلك بعض أصحابه، فقال لهم: "ما أسَفي إلا على أخذهم خطّي بأني أشعري، فيراهُ عيسى بن

---

(١) ترجمته: القاضي زين الدين عمر بن مسلم القرشي الملحي ثم الدمشقي الشافعي، أخذ عن: البهاء الإخميمي والعلاء ابن حجي، وأخذ عنه ابن قاضي شهبة، كان مشهوراً بقوة الحفظ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حصلت له محنةٌ توفي على إثرها معتقلاً بقلعة دمشق. طبقات الشافعية لابن شهبة (٣/ ١٥٧)، الدرر الكامنة (٢٢٧/٤)، الرد الوافر (ص:٢٣٤) ورد فيه: "سئل عن الشيخ ابن تيمية فقال: (هو شيخ الإسلام على الإطلاق)، وذُكِرَ أنه أثنى على الشيخ ابن تيمية حديثاً حسناً بحضرة جماعةٍ كثيرةٍ من الأعيان، [وأنه] لم يزل أعيان علماء الإسلام ممن عاصره ومن جاء من بعده؛ يعظِّمونه ويعترفون له بعلو الشأن في العلم والورع والزهد"، إنباء الغمر (١/ ١٩٧) (١/ ٤٠٥) ورد فيه: "وقد امتحن مرةً بسبب المذهب التيمي"، ينظر: محنة ابن أبي العز الحنفي (ص:٧٤).

(٢) وكان من المُدَّعين عليه تاج الدين السبكي (سنة ٧٨١هـ)، قال ابن حجر: "كان التاج السبكي هو الذي أدخله بين الفقهاء"، إنباء الغمر (٤٠٦/١)، الدارس في تاريخ المدارس (١/ ٣١)، أي: أدخله فيما يُعرف: بتُهمَةِ فتنة الظاهرية، انظر: محنة ابن أبي العز الحنفي (ص:٥٢٦-٥٢٩).

(٣) إنباء الغمر (١٩٧/١).

(٤) السلوك لمعرفة دول الملوك (٥/ ٧٤).

(٥) انظر: تاريخ ابن شهبة (٢٧٤/٤)، محنة ابن أبي العز الحنفي (ص:٩٤)، ترجمته: بهجة الناظرين (ص:١٥٥)، الضوء اللامع (١٤٦/١).

(٦) ترجمته: شمس الدين محمد بن خليل المنصفي الحريري التركي الدمشقي الحنبلي، تخرَّج: بالحافظين ابن المحب الصامت والزين بن رجب، أجاز له ابن الخباز، واشتغل بالسَّماع فأكثر منه، من أقرانه ابن حجي، سمع منه ابن حجر العسقلاني. الرد الوافر (ص:١٠٤) ورد فيه: "توفي بقلعة دمشق بعد حريقٍ وقع فيها من محنةٍ حصلت له .. **وكان معظماً للشيخ تقي الدين محباً له بكثرة**"، إنباء الغمر (١٨٦/٢)، تاريخ ابن حجي (١/ ٤٨٩) ورد فيه: "صحب ابن رجب وأخذ عنه ثم نافره وانفصل عنه، وكان يفتي ويعتني بفتوى مسائل الطلاق على اختيار ابن تيمية، فامتحن بسبب ذلك وأوذي وهو لا يرجع، ولم يكن الحنابلة ينصفونه"، المجمع المؤسس (٣/ ٣٠٦)، لحظ الألحاظ (ص:١٢٢).

مريم إذا نزل"[١].

ورَحم الله شمس الدين ابن الموصلي الشافعي (ت ٧٧٤هـ)[٢]، لما قيل له: (إنك تُرمى باعتقاد مذهب الشيخ ابن تيمية!) فأجاب نظماً بقوله[٣]:

إن كان إثباتُ الصفاتِ جميعها *** من غيرِ كيفٍ مُوجباً لَومي

وأصيرُ تيمياً بذلك عندكم *** فالمسلمونَ جميعُهُم تَيمي

ويُشير ابن حجي الشافعي (ت ٨٣٠هـ)[٤] إلى واقع بعض المُتأثرين بشيخ الإسلام في زمانه، وشدّة تمسُّكهم بتقريراته، فيقول: "والعجَبُ كلّ العجَب من جُهّال حنابلةِ هذا الزمان، يغضبون إذا قيل لهم: (أخطأ ابن تيمية)، وربما اعتقد بعضهم أن قائل ذلك مُلحد، ولا يغضبون إذا قيل لهم: (أخطأ الشافعي وأبو حنيفة ومالك والإمام أحمد)"[٥][٦]، وقد أشار أبو الفضل المغربي (ت ٨٩٩هـ) إلى انتشار الانحراف عن شيخ الإسلام في زمانه، وذلك من خلال وصفه لبعض المتفقِّهة، بقوله:

---

(١) تاريخ ابن شهبة (١/٩١)، إنباء الغمر (١/٢٦٠)، وقوله (فيراه عيسى) لأن منارة الجامع الأموي بدمشق سقطت بسبب الزلزال –في منتصف القرن الثامن–، وأعيد بناءها بالحجارة البيضاء على الوصف الذي ذكره النبي ﷺ في حديث نزول عيسى آخر الزمان، وقيل: لأن رفع عيسى –عليه السلام– من أدلة العلو لقوله تعالى: {بل رفعه الله إليه} –مستفاد من بعض الباحثين–.

(٢) ترجمته: شمس الدين محمد بن محمد ابن الموصلي البعلي الشافعي، سمع من: الجمال المزي والذهبي، أخذ عن الشرف البارزي، اشتغل بالفقه واللغة والأدب، له (نظم المنهاج للنووي) (بهجة المجالس ورونق المجالس). الوافي بالوفيات (١/ ٢٠٣)، المقفى الكبير (٧/ ٣٤)، طبقات الشافعية لابن شهبة (٣/ ١٣٣).

(٣) انظر: درر العقود الفريدة (٣/٨٤–٨٥)، محنة ابن أبي العز الحنفي (ص:١٠٢).

(٤) ترجمته: القاضي نجم الدين عمر ابن حجي الحسباني الدمشقي الشافعي، أخذ عن: الشهاب الزهري والشرف الغزي والسراج البلقيني والزين العراقي والعز ابن جماعة وابن الملقن والزركشي، وكان حسن التصرف في العلوم جيد الذهن. السلوك لمعرفة دول الملوك (٧/ ١٦٥) ورد فيه: "كان يسير غير سيرة القضاة، ويرمى بعظائم، ولم يوصف بدينٍ قط"، الضوء اللامع (٦/ ٧٨)، طبقات الشافعية لابن شهبة (٤/ ٩٥) ورد فيه: "وقع بينه وبين جماعةٍ من معاصريه من القضاة وغيرهم فتنٌ وشرور، وحصل له بذلك محن"، بهجة الناظرين (ص:٢٢٠) ورد فيه: "كانت عنده عجلةٌ وحدَّةٌ في أخلاقه، يرديه غالباً إلى الضرر به وبغيره".

(٥) الفتاوى السهمية –ملحقة بكتاب: دفع شبه من شبه وتمرد– (ص:٥٨٢).

(٦) وهذا الخلل في الاتباع ليس خاصاً بأتباع شيخ الإسلام؛ –على افتراض كثرة وقوعه منهم– كما يوهمه كلام ابن حجي، وإن كان لا يُستَبعدُ منه التَّحامل والمجازفة عند إطلاق هذا الوصف، ومما يذكر عن غير الحنابلة من صور التَّعصب المذموم أن صدر الدين سليمان الياسوفي –أحد علماء الشافعية–، كان يقول عن نفسه: "كنت إذا سمعتُ رجُلاً يقول (أخطأ النووي)، ظننتُ أنه كَفر!"، ثم انتقل هذا الشافعي إلى محبة شيخ الإسلام وأتباعه، وأوذي وحبس بسبب ذلك، انظر: الدرر الكامنة (٢/٣١١).

"من قرأ باباً في الفقه، وقال: (إنه يُبغض ابن تيمية)، فهو عندَهُم في الغاية القُصوى!"[١].

ولأحمد بن علي المقريزي (ت ٨٤٥هـ)[٢] تلخيصٌ موجزٌ لمواقف المتأخرين من شيخ الإسلام وعلومه وتقريراته، يقول فيه: ".. إلى أن كانَ بعد السبع مئة من سنيّ الهجرة: اشتَهَر بدمشق وأعمالها تقي الدين أحمد ابن تيميَّة الحرَّاني؛ **فتصدَّى للانتصارِ لمذهب السَّلف**، وبالغَ في الرَّد على مذهب الأشاعرة، وصدَع بالنَّكير عليهم، وعلى الرافضة وعلى الصوفية؛ فافترق الناس فيه فريقين: فريقٌ يقتدي به، ويُعَوِّل على أقواله، ويعمل برأيه، ويرى أنه شيخ الإسلام، وأَجَلُّ حُفَّاظ أهل المِلّة الإسلامية، وفريقٌ يُبدِّعه ويُضَلِّله، ويُزري عليه بإثباته الصفات، وينتقدُ عليه مسائل منها ماله فيه سلف، ومنها -ما زعموا- أنه خَرَق فيه الإجماع، ولم يكُن له فيه سلَف، وكانت له ولهُم خطوبٌ كثيرة، وحِسابُه وحِسابُهم على الله الذي لا يخفى عليه شيءٌ في الأرض ولا في السَّماء، **وله إلى وقتنا هذا عدَّةُ أتباعٍ بالشام، وقليلٌ بمصر**"[٣].

وهنا تنبيهٌ مهم حول قضية انتشار مذهب فرقة الأشعرية في زمن شيخ الإسلام وبعد زمنه، والذي قد أدى بدوره لضعف إقبال الكافَّة على العقائد السلفية عموماً، وعلى ما قرَّر منها شيخ الإسلام خصوصاً، وأستشهد لذلك بكلامٍ لابن المبرد الحنبلي (ت ٩٠٩هـ)[٤] يشير فيه إلى هذا المعنى، حيث يقول: "وقد أعظمَ الله ﷻ البَلِيَّةَ بالأشعرية، حتى صارَ أتباعُه غالبَ الشافعية، وطوائف

(١) تذكرة طاهر الجزائري (٥٦٥/١)، بواسطة كتاب: نبذة تعريفية لدراسة (الأغاليط في المراسيم السلطانية) (ص:١١٤).

(٢) ترجمته: المؤرخ تقي الدين أحمد بن علي العبيدي المقريزي البعلي الأصل المصري الشافعي، تفقَّه على مذهب الحنفية ثم تحوّل شافعياً، سمع من: السراج البلقيني والزين العراقي والهيثمي، أجازه: الشهاب الأذرعي والبهاء السبكي والجمال الإسنوي، أخذ عنه ابن تغري بردي، له (السلوك في معرفة دول الملوك) (المواعظ والاعتبار) (تجريد التوحيد المفيد). الأعلام للزركلي (١/ ١٧٧)، معجم المؤلفين (٢/ ١١)، المنهل الصافي (١/ ٤١٥)، ورد فيه: "كان كثير التعصُّب على السادة الحنفية وغيرهم، لميله إلى مذهب الظاهر"، سلم الوصول (١/ ١٧٨) ورد فيه: "كانت تصانيفه تزيد على مائة، وشيوخه تزيد على ستمائة نفس".

(٣) المواعظ والاعتبار -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٦٤٢) باختصار.

(٤) ترجمته: جمال الدين يوسف بن حسن المقدسي الأصل الدمشقي الصالحي الحنبلي، الشهير: بابن المِبْرَد، أخذ عن: التقي الجراعي والتقي ابن قندس والعلاء المرداوي والبرهان ابن مفلح، وغلب عليه علم الحديث والفقه، أخذ عنه الشمس ابن طولون، له (تحفة الوصول إلى علم الأصول) (صدق التشوُّف إلى علم التصوف) (الصارم المغني في الرد على الحصني) (جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر) قصدَ به الحطَّ على الأشعرية. الكواكب السائرة (٣١٧/١)، فهرس الفهارس (١١٤١/٢)، الأعلام للزركلي (٢٢٥/٨)، شذرات الذهب (٦٢/١٠)، تسهيل السابلة (١٤٨٤/٣)، النعت الأكمل (ص:٦٨).

من المذاهب الأربعة، **وكثُرَ الأذى بهم لاسيما في زمن شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية**، وصلَ له من الأذى والبلاء والمِحَن ما يطول شرحه"[١]، وقال أيضاً ضمن ذكره لأطوار فرقة الأشعرية: "ثم في زمن الشيخ تقي الدين بن تيمية **ترجَّحَ أمرهُم وظَهروا غايةَ الظهور، ولكن كان يُقاوِمُهُم هو وأصحابه**، إلا أن الظَّفَر في الظاهر مع أولئك، **ثمَّ بعد ذلك عمَّ الخَطبُ والبلوى بذلك، فصارَ ما هم عليه هو الظاهر وصريح السُّنة، وما عليه السَّلف هو الخَفَي**، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ولكن قد دَنا الوقت، ولا يصلُح لهذا الزمان أن يكون الأمر إلا كذلك"[٢]، وذكر ابن المبرد شيخَ الإسلام ضمن تَعدادهِ للمُجانبين للأشعرية، فقال: "ومنهم شيخُ وقتِهِ وعصرِه، الإمام الكبير والبحر الغَزير، مُظهِر فضائِحِهم، وقامِعُ فَضائِحِهم، أبو العباس أحمد ابن تيمية، المُتَفَنِّن في سائر العلوم، وله معهم الأمور الكبيرة، والمواقف الزائدة، والمحن العظيمة –رحمه الله–"[٣].

وبعد نقل هاتين الشهادتين المهمَّتين عن كلٍ من المقريزي الشافعي وابن المبرد الحنبلي حول مآلات النزاع العقدي بين (الحنابلة والأشعرية) في القرون المُتأخرة، وكيف أن الظهورَ –في مجالات البيئة العلمية المختلفة من دورسٍ وتصانيف–، كان بتقدير الله وحكمته قد مالَ لكِفَّة فِرقَة الأشعرية ومُتَعصبة المذاهب الفقهية والمتصوفة الخرافيين، وكان وقوع ذلك لأسبابٍ سياسية واجتماعية وثقافية متعددة –تُعالج عادةً في الدراسات البحثية المتَخصصة بتاريخ المذاهب والعلوم–.

ونُعَرّجُ الآن بإيجاز إلى أشهر من عُرِفَ بالتَّصدي للخصوم المُتَعصّبين ضد شيخ الإسلام وتلاميذه، أو سعى –على الأقل– إلى التَّعريف بجهود مدرسة الشيخ العلمية، من أعيان القرن العاشر والحادي عشر –تحديداً–، فمن هؤلاء: البركوي الحنفي (ت ٩٨١هـ) –في القطر التركي وبلاد البلقان–، وملا علي قاري الحنفي (ت ١٠١٤هـ)[٤] –في القطر الحجازي ومنه امتدَّ تأثيره

---

(١) كشف الغطا –مضموماً إلى جمع الجيوش والدساكر– (ص:١٥٢).

(٢) جمع الجيوش والدساكر (ص:٤٠٩)، وفي كلامه إشارةٌ لدنو قيام الساعة، وانتشارُ الفتن الدينية من أبرز علاماتها.

(٣) جمع الجيوش والدساكر (ص:٣٩٧).

(٤) ترجمته: نور الدين ملا علي قاري بن سلطان الهروي ثم المكي الحنفي، أخذ عن: الهيتمي وأبي الحسن البكري وزكريا الحسيني وعبد الله السندي، من أقرانه محمد رسول البرزنجي وكان بينهما منافرةٌ وردود، له (شرح الشفاء) (شرح الرسالة القشيرية) (الرد على الفصوص لابن عربي) (ذم الروافض) (شرح الفقه الأكبر). البدر الطالع (١/ ٤٤٥) ورد فيه: "قال العِصامي –في خلاصة

إلى القطر الهندي-، ومرعي الكرمي الحنبلي (٩٨٨هـ-١٠٣٣هـ) -في القطر المصري ومنه وصل تأثيره إلى القطر الشامي-، وأحيلُ لمن أراد الاطلاع على شيءٍ من أثر البركوي وتلاميذه في إحياء آثار دعوة شيخ الإسلام التَّصحيحية إلى كتاب (دعوة جماعة قاضي زادة الإصلاحية في الدولة العثمانية)، لمؤلفه: محمد داود، وأما الملا قاري فكان من أشهر مواقفه تصدّيه لانتقادات شيخه ابن حجر الهيتمي اللاذعة التي وجهها ضد شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم، وذلك بعد مُطالعته لكتاب (مدراج السالكين) لابن القيم[١]، وعنه أخذ بعض الهنود خَصلة إنصاف شيخ الإسلام، بعد زيارتهم له في مواسم الحج، وأخذهم عنه بعض أسانيده ومروياته، وأما عن مرعي الكرمي فكان هو المتَصدِّر الأبرز من بين الحنابلة في زمانه للتَّعريف بفضائل شيخ الإسلام وعلومه المتَنوعة المحرَّرة، ويشهد لهذا مضمون العديد من مؤلفاته كرسالة (شفاء الصدور)، وأيضاً ما تَشي به بعض عناوين مؤلفاته كـ(تنوير بصائر المقلدين في مناقب الأئمة المجتهدين) (الكواكب الدرية في مناقب المجتهد ابن تيمية)، وغير ذلك من جهوده الأخرى.

ومن بعد هؤلاء الأعلام وبعد انقضاء القرن الحادي عشر توسَّعت الدَّعوات المنادية بإنصاف شيخ الإسلام وتقريراته العلمية، وابتدأت الخطوات الجادة في إحياء تُراثه العلمي وبثِّه ونشره بين الناس، وكان من أبرز الأعلام المنصفين -في هذه الفترة-: إبراهيم الكوراني المدني (ت ١١٠١هـ)[٢][٣]، والشاه ولي الله الدهلوي (ت ١١٢٧هـ)[٤]، والسفاريني الحنبلي

الأثر-: (امتحن بالاعتراض على الأئمة، لاسيما الشافعي وأصحابه .. ومن ثمَّة نهى عن مطالعة [مؤلفاته] كثيرٌ من العلماء والأولياء)"، معجم المؤلفين (٧/١٠٠)، الأعلام للزركلي (٥/١٢)، التاج المكلل (ص:٣٩٠)، خلاصة الأثر (٣/١٨٥).

(١) انظر: جمع الوسائل (١/ ١٦٨)، رسالة مرتبة الوجود ومنزلة الشهود -ضمن مجموع رسائله- (٦/ ٢٠٣-٢٠٤).

(٢) انظر: الرحلة العياشية (١/ ٣٩٩)، إفاضة العلام (ص:٢٥٣-٢٥٦).

(٣) ترجمته: برهان الدين إبراهيم بن حسن الكوراني الشهرزوري ثم المدني الشافعي النقشبندي، أخذ عن: النجم الغزي والعجيمي المكي، والتصوف عن أحمد القشاشي، أفاد من عبدالباقي الحنبلي، من المكثرين في التصنيف، له (إتحاف الخلف بتحقيق مذهب السلف) (مسلك السداد إلى مسألة خلق أفعال العباد) (إفاضة العلام في مسألة الكلام) دافع ضمنه عن ابن تيمية وأنصفه. سلك الدرر (١/ ٥)، الأعلام للزركلي (١/ ٣٥)، معجم المؤلفين (١/ ٢١)، سلك الدرر (١/ ٥)، البدر الطالع (١/ ١١).

(٤) انظر: رسالة في مناقب ابن تيمية -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص: ٧٧٣، ٧٧٥).

(ت ١١٨٨هـ)[(١)]، والشهاب الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)[(٢)]، ومن أواخرهم نعمان الألوسي (ت ١٣١٧هـ) في كتابه الإنصافيّ الأشهر المسمى بـ (جلاء العينين في محاكمة الأحمدين).

ومما بلغنا –من خلال المصادر التاريخية القليلة– حول قضية امتداد نفوذ دعوة شيخ الإسلام إلى جِهات بلاد السند والهند، أنَّ "أول دولةٍ تبنَّت دعوة ابن تيمية في الهند في القرن الثامن الهجري، هي (الدَّولة التَّغلِقِيَّة)، وأثَّر فيها مجموعةٌ من أنصار شيخ الإسلام ابن تيمية، من أمثال: عبدالعزيز الأردبيلي السكندري، وشمس الدين ابن الحريري –قاضي الحنفية بدمشق–، الذين أقنعوا ملك الهند (محمد تَغلِق) بنبذ الخُرافة وعبادة القبور، ودَعوا إلى إحياء ما اندرَسَ من الملة"[(٣)]، قال عبدالحميد الرحماني –رحمه الله– "وغرقت الهند بعد عصر (آل تغلق) في بحرٍ من الظلمات والجهل والصراع السياسي، **واختفت دعوة شيخ الإسلام بمؤامرة المتصوفة الضُّلال**، علماء السوء من أهل الهوى"[(٤)]، وكانت نهاية هذه الدولة الهندية على يد القائد المغولي تيمورلنك –بحسب المصادر التاريخية– (سنة ٨١٥هـ)، ويتأسَّف الرَّحماني على ما لحِظَه من قِلَّة الدراسات التاريخية في تلك الحِقبة، والتي تتناول تأثير دعوة شيخ الإسلام في القُطر الهندي، فيقول: "والحقيقة أن تأريخ هذا الإمام لم يُدرَس من حيث تأثُّر مسلمي الهند بدعوته الإصلاحية والتَّجديدية، والذين تناولوا هذا الجانب مَرّوا عليه مرور الكرام"[(٥)].

ويُشير الشيخ صلاح الدين مقبول –وفقه الله– إلى بدايات التَّجديد والإصلاح في البيئة العلمية الهندية، بعد قرونٍ من التَّعصُّب والجمود المذهبي، بقوله: "وبعد فجوةٍ كبيرةٍ من الزمن في القرن الحادي عشر، نجحت إلى حدٍ ما جهود الإمام أحمد بن عبدالأحد السرهندي (ت ١٠٣٤هـ) المعروف بـ (مجدد الألف الثاني)، والشيخ عبدالحق المحدث الدهلوي (ت ١٠٥٢هـ) وأولادهما وتلاميذهما، **فتغيَّرت كثيرٌ من العادات والتقاليد التي كانت تَسود المجتمع المسلم في الهند**، وأيضاً توجَّه

(١) انظر: غذاء الألباب (٢/ ٢٤٧)، الذخائر لشرح منظومة الكبائر (ص: ١٢٨).

(٢) انظر: جلاء العينين (ص:٣٥) (ص:٣٣٧).

(٣) الأغاليط في المراسيم السلطانية (٩٨/١)، وأشار المؤلف إلى المرجع التالي: (دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها على الحركات الإسلامية المعاصرة) (ص:٢٤-٢٥) (ص:١٦٣-١٨٥).

(٤) دعوة شيخ الإسلام وأثرها (ص:٣١).

(٥) دعوة شيخ الإسلام وأثرها (ص:٢٣) بتصرف.

بعض العلماء إلى دراسة الكتاب والسنة جزئياً، بخلاف المألوف في الأوساط العلمية عندهم، ولكن العقلية المتعصِّبة لم تفسَح مجالاً لهذه الجهود المباركة أن تؤتي ثمارها اليانعة"[١].

وقد أشار عبدالحميد الرحماني (ت ١٤٣٤هـ) إلى تأثُّر الشاه أحمد ولي الله الدهلوي (ت ١١٧٦هـ) بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية، والتي أطلعه عليها أبو الطاهر محمد المدني (ت ١٠٤٥هـ)[٢]، ثم قال: "ولقد وُجِدَ أثر هذه الدراسة في مؤلفات الشاه ولي الله الدهلوي، وخاصة في (حجة الله البالغة) و(إزالة الخفاء)"[٣]، ثم قال: "امتاز عصر الشاه ولي الله الدهلوي **بتأثير معارف ابن تيمية في تغيير الفكر والمنهج والتَّمحيص العقلي**، واعترف بذلك الدهلوي، وتلميذه معين الدين السندي، ولما قام العلامة الشاه إسماعيل بن عبدالغني (ت ١٢٤٦هـ) حفيد ولي الله الدهلوي بالتَّنفيذ العَملي لأفكار جده، **ظهر أثر معارف ابن تيمية وأعماله التَّجديدية في الأوساط المسلمة في الهند، وبدأت تعمل عملها**، ولا ريب أن (تقوية الإيمان) و(رد الإشراك) و(تنوير العينين) من مؤلفات العلامة الدهلوي، **ثمراتٌ ناضجةٌ لمعارف شيخ الإسلام ابن تيمية** التي ورثها عن جده"[٤]، وقال أيضاً: "**وكذلك استفاد من مؤلفات شيخ الإسلام عددٌ غير قليل من علماء الهند**، منهم من اعترف بذلك، ومنهم من لم يعترف، ومن هؤلاء المستفيدين: السيد الشاه عبدالقادر المدارسي (ت ١٢٠٤هـ)، والشيخ باقر آكاه المدارسي (ت ١٢٢٠هـ)، **فإنهما أشادا في مؤلفاتهما بذكر شيخ الإسلام ودعوته**"[٥].

---

(١) دعوة شيخ الإسلام وأثرها (ص:١٦٥).

(٢) وهو ابن إبراهيم الكوراني المدني (ت ١١٠١هـ)، والذي اشتهر بالسعي لإنصاف شيخ الإسلام ضد اتهامات خصومه ومنتقديه.

(٣) دعوة شيخ الإسلام وأثرها (ص:٣١)، يقول صلاح الدين مقبول: "يظهر من دراسة حياة الشاه الدهلوي **أن أفكار شيخ الإسلام ابن تيمية وتلاميذه وأنصاره، أثَّرت في تكوين شخصيته بواسطة مشايخه في الحجاز**، ورجع إلى الهند بعاطفة الاعتصام بالكتاب والسنة" دعوة شيخ الإسلام وأثرها (ص:١٦٦)، ومن مشايخه الذين ذكرهم: محمد حياة السندي (ت ١١٦٣هـ) -الذي كان حنفياً ثم رجع إلى الطريقة الأثرية واستقرَّ في الحجاز-، وهو من شيوخ الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٠٦هـ)، ومن رسائله التي ذكرت في ترجمته: "رسالةٌ في إبطال الضرائح، ورسالة في انتصار السنة والعمل بالحديث، المسماة: بتحفة الأنام في العمل بحديث النبي عليه الصلاة والسلام، ..، والإيقاف على أسباب الاختلاف" الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام (٦/ ٨١٥).

(٤) دعوة شيخ الإسلام وأثرها (ص:٣٣).

(٥) دعوة شيخ الإسلام وأثرها (ص:٣٢) باختصار.

وأنتقل الآن لنوعٍ آخر من الأدلة والشواهد الدّالة على امتداد آثار شيخ الإسلام العلمية في المتأخرين، وهو تناول بعض أعلام وأعيان تلك الحِقبة لتراث الشيخ؛ إما بالاختصار والتّهذيب، أو النقل والاستيعاب -ضمن مؤلفاتهم الخاصة-، فمما وقفتُ عليه مما يختصُّ بمؤلفاته العقدية تحديداً، ما يلي:

١- صفي الدين القَطيعي البغدادي (ت ٧٣٩هـ)[١] قام باختصار (منهاج السنة) في (المطالب العوال لتقرير منهاج الاستقامة والاعتدال)[٢].

٢- شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) اختصر كتاب (منهاج السنة) أيضاً في (المنتقى من منهاج الاعتدال)[٣].

٣- ابن قاضي الجبل الحنبلي (ت ٧٧١هـ) اختصر كتاب (شرح حديث النزول)[٤].

٤- العماد ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) اختصر كتاب (الاستغاثة في الرد على البكري)[٥].

٥- بدر الدين البعلي المعروف ب(ابن أسباسلار) (ت ٧٧٨هـ)[٦]، اختصر عدة كتب للشيخ، منها: (الصارم المسلول) و(اقتضاء الصراط المستقيم) والذي سمّاه (المنهج القَويم)[٧].

(١) ترجمته: صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق القطيعي البغدادي الحنبلي، لازم ابن عمر البصري، أخذ عنه ابن رجب وأجاز له بمروياته، تفرَّد في وقته ببغداد في علم الفرائض والحساب، له (شرح المحرر) (قواعد الأصول ومعاقد الفصول). ذيل طبقات الحنابلة (٥/٧٧) ورد فيه: "كان قد رأى ابن تيمية بدمشق، واجتمع معه"، المقصد الارشد (٢/١٦٧)، الأعلام للزركلي(٤/١٧٠).

(٢) انظر: الرد الوافر (ص:٢١٥)، وقد تمَّ تحقيقه ضمن رسالة علمية، مسجلة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مقدمة من الدكتور سلطان بن راشد الغنيم.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٦٤).

(٤) لم أجد من ذكره ضمن ترجمته، وقد ذكر ابن رجب جملةً من مؤلفاته، وأشار إلى وجود غيرها مما لم يذكره. انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٥/ ١٨٠).

(٥) انظر: الأعلام للزركلي (١/ ١٤٤).

(٦) ترجمته: بدر الدين محمد بن علي البعلي الحنبلي، الشهير: بـ أسباسلار وبابن البهادر، شيخ الحنابلة ببعلبك ومفتيها، روى عن القطب اليونيني وأكثر عنه، له (التسهيل في الفقه). الجوهر المنضد (١/ ١٤٤)، الأعلام للزركلي (٦/ ٢٨٦)، تسهيل السابلة (٣/ ١١٧٥)، الدرر الكامنة (٥/ ٣٣٩)، شذرات الذهب (٨/ ٤٣٩).

(٧) لم أجد من ذكرهما ضمن ترجمته من المتقدمين، وقد تمَّ -بحمد الله- العثور عليهما ونشرهما ضمن منشورات (دار عطاءات العلم).

٦- القاضي بدر الدين الهكاري الشافعي (ت ٧٨٦هـ)[١] اختصر كتاب (درء التعارض)[٢].

٧- ابن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢هـ)[٣] لخصَّ تقريرات ابن تيمية العقدية في (شرحه لمتن الطحاوي)[٤].

٨- ابن عروة الحنبلي (ت ٨٣٧هـ) ضمَّن رسائل ابن تيمية في كتابه (الكواكب الدراري)[٥].

٩- ابن الوزير اليماني (ت ٨٤٠هـ)[٦] نقل أغلب (الرسالة التدمرية) في (العواصم والقواصم)[٧].

١٠- محمد ابن نصر الله البغدادي الحنبلي (ت بعد ٨٥٤هـ) له تلخيص لكتاب (الاستغاثة)[٨].

١١- جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) له اختصارٌ لكتاب (الرد على المنطقيين)، أسماه (جهد القريحة في تجريد النَّصيحة)[٩].

١٢- نقل عبدالقادر البصري الضرير (ت بعد ١٠٩٥ هـ) خاتمة (العقيدة الواسطية) في كتابه (الطريقة الأثرية والعقيدة السنية)[١٠] مع شيءٍ من الاختصار والتّصرف اليسير.

---

(١) ترجمته: القاضي بدر الدين محمد بن عبد الله الهكاري ثم الصلتي الشافعي، درس على والده، وسمع الحديث في دمشق عن جماعة، وتنقل في ولايات القضاء في البلاد الشامية، من أقرانه الشهاب ابن حجي، له (اختصار ميدان الفرسان لابن خلف الغزي) في الفقه. طبقات الشافعية لابن شهبة (٣/ ١٦٥)، الدرر الكامنة (٥/ ٢١١)، شذرات الذهب (٨/ ٥٠٣).

(٢) تم تحقيقه عن نسخةٍ خطية من دار الكتب المصرية، في رسالة علمية بجامعة أم القرى، مقدمة من الدكتور صالح بن درباش الزهراني.

(٣) ترجمته: القاضي صدر الدين علي بن علي ابن أبي العز الأذرعي الدمشقي الصالحي الحنفي، ولي قضاء الحنفية بدمشق ثم بمصر، أخذ عن العماد ابن كثير، وامتحن بسبب اعتراضه على قصيدة ابن أيبك الدمشقي في مسألة التوسل، له (شرح عقيدة الطحاوي) (حاشية الهداية). الدرر الكامنة (١٠٣/٤)، رفع الإصر (ص:٢٧٨)، الأعلام للزركلي (٣١٣/٤).

(٤) انظر: سلم الوصول (٢/ ٣٧٥).

(٥) انظر: الضوء اللامع (٥/ ٢١٤).

(٦) ترجمته: عز الدين محمد بن إبراهيم المرتضى الحسني القاسمي اليماني الصنعاني، الشهير: بابن الوزير، نشأ في بيئةٍ زيدية، وأكثر من الرّد عليهم والنزوع إلى السنة، أخذ عن: علي ابن أبي الخير وعبد الله الدواري وابن ظهيرة المكي والناصر المطهر والنفيس العلوي، له (العواصم والقواصم) (ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان) (إيثار الحق على الخلق) (البرهان القاطع في معرفة الصانع). الأعلام للزركلي (٥/ ٣٠٠)، البدر الطالع (٢/ ٨١)، فهرس الفهارس (٢/ ١١٢٤)، هدية العارفين (٢/ ١٩٠).

(٧) انظر: العواصم والقواصم (١٢٠/٤).

(٨) وهو مطبوع، ولم أجد من ذكره ضمن ترجمته: الضوء اللامع (١١٤/٧)، السحب الوابلة (٨٨٠/٢)، تسهيل السابلة (١٣٥٦/٣).

(٩) انظر: كشف الظنون (٢/ ١٩٥٧).

(١٠) انظر: الطريقة الأثرية (ص:١٧١-١٨٥)، العقيدة الواسطية (ص:٨٥-١٢٤).

١٣- لخَّص ابن قائد النجدي الحنبلي (ت ١٠٩٧هـ)[(١)] رسالةً في مسألة العلو لشيخ الإسلام، في فاتحة كتابه (نجاة الخلف)[(٢)]، وذلك مع شيءٍ يسير من التَّقديم والتأخير، كما أنه ختم كتابه هذا بتلخيص أبرز القواعد التي ذكرها شيخ الإسلام في (التدمرية).

١٤- ولابن عدوان الحنبلي (ت ١١٧٩هـ) نظمٌ لـ(العقيدة الواسطية)[(٣)].

---

(١) ترجمته: عثمان بن أحمد ابن قائد النجدي الحنبلي، أخذ عن: ابن ذهلان وأبي المواهب البعلي ومحمد الخلوتي، أخذ عنه ابن عوض النابلسي، له (هداية الراغب شرح عمدة الطالب) (نجاة الخلف في اعتقاد السلف) (حاشية منتهى الإرادات). الأعلام للزركلي (٤/ ٢٠٢)، معجم المؤلفين (٦/ ٢٤٩)، تسهيل السابلة (٣/ ١٥٧٦).

(٢) انظر: نجاة الخلف (ص:١٧-٢٣)، جامع المسائل (٣/ ١٩٥-٢٠٣).

(٣) انظر: مجلة الحكمة، العدد ٤٠ (ص:١٩).

الفصل الأول:

موفقات المتأخرين لتقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية المنهجية

المبحث الأول: حجية فهم السلف في تقرير مسائل الاعتقاد.

المبحث الثاني: الاحتجاج بخبر الآحاد على مسائل الاعتقاد.

الفصل الأول: موافقات المتأخرين لتقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية المنهجية

المبحث الأول: مسألة حجية فهم السلف في تقرير مسائل الاعتقاد:-

تخليص لأبرز الفقرات المندرجة ضمن مَطلبيّ هذا المبحث:

المطلب الأول/ ويتضمَّن تقرير شيخ الإسلام في هذه المسألة، لما يلي: تعريف السنة، بيان المراد ب(أهل السنة والجماعة) و(الفرقة الناجية) وضابط الانتساب إليهم، أهل السنة هم امتدادٌ لنهج الصحابة، ذكر بعض موجبات اتباع فهم السلف، تقرير عصمة إجماع الأمة العام، بيان نوعي الإجماع القطعي والظني، وما يترتَّب على مخالفة أحد النوعين، تعيين وصف أهل الإجماع المعتبَر في الأمة وأولى من ينطبق عليه، العلاقة بين (إجماع السلف الخاص) و(إجماع الأمة العام)، ذكر أنواع الإجماع الثلاثة من جهة قوة الحجيَّة وإمكان الاستدلال بها، تحرير قضية إجماع الصحابة والتابعين، وحكم إحداث قول زائد عن الأقوال التي استقرَّ خلافهم عليها، وكيفية ضبط المنقول عنهم من مسائل الإجماع، مثال على إجماع السلف في تقرير بعض مسائل الاعتقاد، تقرير قاعدة (العِبرَة بإجماع أهل الاختصاص في كل فن)، وضرب مثال عليها بخصوصية إجماع أهل الحديث في باب الأخبار والآثار، نقد المبتدعة في تفضيلهم طريقة الخلف على طريقة السلف.

المطلب الثاني/ ويتضمَّن موافقات المتأخرين لتقرير شيخ الإسلام في هذه المسألة، فمن ذلك: اعتبار الإجماع السلفي دليلاً من الأدلة الصحيحة على تقرير مسائل العقيدة، الإقرار بأصل ثبوت الإجماع السلفي وتحقُّقِهِ -حتى لو قُدِّر وقوع المخالفة في تعيين مضمونه-، التَّصريح بانطباق وصف (الفرقة الناجية) على طائفة أهل الحديث وتعليل ذلك، الإنكار على من خالف الإجماع السلفي وزاغ عن اتباع المقالات التي أجمعوا عليها، ترجيح مذهب السلف على مذهب الخلف في الصفات -واعتباره أسلم وأعلم-، التصريح بوجوب اتباع السلف في العقائد وأن مخالفتهم اتباعٌ للهوى، ما أحدث بعد الصحابة من أمر الدين -دون دليل- فهو من البدع المذمومة، عند الخلاف والتَّنازع يُرجَع إلى ما كان عليه أهل القرون المفضلة، المجتهدون في الأمة هم أهل الإجماع المعتبر -بعد انقضاء عصر الصحابة والتابعين-، الإجماع الشرعي الصحيح هو إجماع أهل السنة والجماعة، لا يدخل

أهل البدع ضمن أهل الإجماع المعتبر، الحث على الاقتداء بأهل القرون الثلاثة الفاضلة التي شهد لها المعصوم، ما فهمه المتأخرون مما يخالف فهم المتقدمين فهو مردود، النّظر في النصوص الشرعية يجب أن يكون بحسب أصول النظر والاستدلال عند السلف، تعريف المراد ب(مذهب السلف) و(الفرقة الناجية)، الإشارة إلى اتفاق أئمة الحديث والسنة في باب العقائد.

تمهيد:

من المشهور من مآثر شيخ الإسلام ابن تيمية -عليه رحمة الله-؛ موقفه الواضح من تعظيم مقام السلف بعامة، واتِّباعِهِ لطريقتهم في الجانب العلمي والعقدي خاصة، بل ونصُّه على وجوب اتباعهم فيما وقع اتفاقهم عليه منه، واجتمعت كلمة أئمتهم عليه، وردِّه أيضاً لجملةٍ من منازعات الخالِفين عليه، وكذا بيانُه لأمانتِهم فيما قاموا به من حفظٍ لمباني الشريعة وأصول السنة ونشرٍ لمعانيهما، وصيانةٍ لهما من الدَّخيل عليهما.

وقد بيَّن شيخ الإسلام في مواضع متعددةٍ من كلامه حرصه على اقتفاء نَهجِ هذه الطائفة السُّنية السلفية -لا سيّما في أمر العقائد الدينية-، حيث يقول في أحدها: "أما الاعتقاد فلا يُؤخذ عني، ولا عمَّن هو أكبر مني، بل يؤخذ عن الله ورسوله ﷺ، **وما أجمع عليه سلف الأمة**"[١]، وأشار إلى المادة الأثرية الثَّرية التي اشتملت عليها (العقيدة الواسطية) بقوله: "**هذا اعتقادُ رسول الله** ﷺ، وكل لفظٍ ذكرتُه فأنا أذكرُ به آيةً أو حديثاً **أو إجماعاً سلفياً، وأذكرُ من ينقلُ الإجماعَ عن السَّلف**؛ من جميع طوائف المسلمين، أتباعِ الفقهاء الأربعة، والمتكلمين وأهل الحديث، والصوفية"[٢]، وقال في وصفها أيضاً: "قلت: **هذا اعتقاد جميع سلف الأمة وأهل الحديث**، ومن سلكَ سَبيلهم من أتباع الأئمة الأربعة، ومشايخ الصوفية وعلماء المتكلمين"[٣].

وأكَّد شيخ الإسلام في مجالس (مناظرة الواسطية) على تشبُّثه بمبدأ لزوم نصوص أئمة القرون المفضَّلة، في مسائل العقائد خاصةً، إذ يقول: "وقد قلت لهم غير مرة: أنا أُمهل من يُخالفني ثلاث سنين، إن جاء بحرفٍ واحدٍ، **عن أحدٍ من أئمة القرون الثلاثة يُخالف ما قلتُهُ، فأنا أقرُّ بذلك**، وأما ما أذكره؛ **فأذكره عن أئمة القرون الثلاثة بألفاظهم، وبألفاظ من نقل إجماعهم** من عامة الطوائف"[٤]، وقال أيضاً: "من جاء بحرفٍ واحدٍ **عن السَّلف** بخلاف ما ذكرت، **فأنا أصيرُ إليه**، وأنا أُحضر نقل جميع الطوائف أنهم ذكروا مذهب السَّلف كما وضعته، **وأنا موافقٌ السَّلف، ومناظرٌ على ذلك**؛ وجميع أئمة

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/١٦١)، العقود الدرية (ص:٢٦٣)، جامع المسائل (٨/١٨٣).

(٢) العقود الدرية (ص:٣٠٠).

(٣) مناظرة الواسطية -بخط شيخ الإسلام-، ضمن كتاب: الأغاليط في المراسيم السلطانية (٢/١٠٥٤).

(٤) مجموع الفتاوى (٣/٢٢٩)، وبنحوه: (٣/٢٦٥)، وينظر: جامع المسائل (٨/١٩٢-١٩٣)، الأغاليط في المراسيم السلطانية (٢/١٠٥٤).

الطوائف من الحنفية والمالكية، والشافعية والحنبلية، والأشعرية وأهل الحديث والصوفية، موافقون ما أقوله"(١).

وعند مخاطبة شيخ الإسلام لخصومه في المجلس الثاني من مجالس (مناظرة الواسطية)، بيَّن أن موضع المُنازعةِ والمفاصَلة مع خصومه، إنما هو -في الحقيقة- يقف عند **مبدأ التَّسليم والإقرار للإجماع السَّلفي المستقِر على أصول العقائد الدينية**، إذ يقول: "ربنا واحدٌ، وكتابنا واحدٌ، ونبينا واحد، وأصول الدين لا تَحتَمِلُ التَّفرُّق والاختلاف(٢)، وأنا أقولُ ما يوجِبُ الجماعة بين المسلمين، **وهو مُتَّفقٌ عليه بين السلف**"(٣).

وكان من شأن الخصوم بعد سجن شيخ الإسلام بمصر، أن صادروا الكتب "والرُّزَم التي بخطه وتصنيفه، وطالعوها حتى يردّوا عليه **ما قاله خِلاف الإجماع**"(٤)، فكان جواب الشيخ عن هذه المحاولات وأمثالها: "والذين هم أعلم من هذا المعترِض [الإخنائي] وأكثر اطلاعًا، اجتهدوا في ذلك غاية الاجتهاد؛ **فلم يظفروا بمسألةٍ واحدةٍ خرق فيها الإجماع، بل غايتهم أن يظنّوا في المسألة أنه خرق فيها الإجماع**، كما ظنَّه بعضهم في مسألة الحلف بالطلاق، وكان فيها من النِّزاع نقلاً، ومن الاستدلال فقهًا وحديثًا ما لم يطَّلع عليه"(٥).

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/٢٠٦-٢٠٧)، وينظر: جامع المسائل (٨/١٩٣).

(٢) وحكى عبدالله ابن تيمية أخو الشيخ -وكان ممن حضر هذا المجلس- هذه العبارة بقوله: "وأصولُ الدين **ليسَ بين السلف وأئمة الإسلام فيها خلاف، ولا يحِلُّ فيها الافتراق**" مجموع الفتاوى (٣/٢٠٥) .

(٣) مجموع الفتاوى (٣/١٨٢)، العقود الدرية (ص:٢٩١).

(٤) تاريخ حوادث الزمان -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٢٤٠).

(٥) الإخنائية (ص:٣٦٢).

المطلب الأول: تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لحجية فهم السلف:

يقرّر شيخ الإسلام ابتداءً وجوب الالتزام بالهدي الأقوَم؛ وهو ما كان عليه حال الرَّعيل الأول، فيقول: "الواجب على المسلم أن يَلزَم سنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه الراشدين، والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتَّبعوهم بإحسان"[(١)]، ويُبَيّن معنى السنة فيقول: "السُّنة هي **ما تلقّاه الصحابة عن رسول الله ﷺ**، وتلقاه عنهم التابعون، ثم تابعوهم إلى يوم القيامة"[(٢)].

وبيَّن قدر يقين السلف وعظيمَ أمانتهم فيما نقلوه من أمر السنة، بقوله: "فهم نقلوا إلينا القرآن العظيم وأخبار رسول الله ﷺ: **نقل مصدّقٍ لها مؤمنٍ بها، قابلٍ لها غير مرتابٍ فيها، ولا شاكٍ في صدق قائلها**"[(٣)]، وحثَّ على تحرّي مرادِهِم فيما نُقِلَ إلينا من الآثار والأقوال الواردة عنهم، فقال: "فإن معرفة مراد الرسول ﷺ، ومراد الصحابة ﷺ؛ هو أصل العلم وينبوع الهدى"[(٤)].

وحرَّر المُراد عنده بلقب (أهل السنة والحديث)، فقال: "ونحن لا نعني ب(أهل الحديث) المقتَصرون على سماعه أو كتابته أو روايته؛ **بل نعني بهم كلُّ من كان أحقَّ بحفظه ومعرفته وفهمه ظاهراً وباطنا، واتباعه باطناً وظاهراً**، وكذلك (أهل القرآن)، وأدنى خصلةٍ في هؤلاء محبةُ القرآن والحديث، والبحث عنهما وعن معانيهما، **والعملَ بما علِموه من موجبهما**، ففقهاء أهل الحديث أخبرُ بالرسول ﷺ من فقهاء غيرهم"[(٥)].

وذكر شيخ الإسلام الوصفَ المميّز للطائفة التي تنتسبُ على الحقيقة لمنهج أوائل هذه الأمة، فقال: "وصفَ رسول الله ﷺ (الفرقة الناجية) بأنها أهل السنة والجماعة، وهم الجمهور الأكبر والسواد الأعظم، وأما الفرق الباقية فإنهم أهل الشّذوذ والتّفرق والبدع والأهواء، ..، وشِعار هذه الفرق مُفارقة الكتاب والسنة والإجماع، **فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع؛ كان من أهل السنة والجماعة**"[(٦)]، وذكر أن هذه الطائفة ليست حادثةً في الإسلام كباقي الفرق، وإنما هي امتداد لنهج

---

(١) نهاية الأرب –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٢٠٦)، وينظر: مجموع الفتاوى (١٢/٢٣٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٨).

(٣) الانتصار لأهل الأثر (ص:٥).

(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ٤١٣).

(٥) الانتصار لأهل الأثر (ص: ١٤٠–١٤١)، وينظر: الانتصار لأهل الأثر (ص: ١٢٦–١٢٧).

(٦) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٥–٣٤٦) باختصار، وينظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٦–٣٤٧).

الصحابة الكرام -رضوان الله عليهم-، فقال: "مذهب أهل السنة والجماعة **مذهبٌ قديمٌ معروف، قبلَ أن يخلُقَ الله أبا حنيفة ومالكاً والشافعي وأحمد، فإنه مذهبُ الصحابة الذين تلقَّوهُ عن نبيهم ﷺ،** ومن خالفَ ذلك كان مُبتدعاً عند أهل السنة والجماعة، **فإنهم مُتَّفِقونَ على أن إجماع الصحابة حجةٌ،** ومُتنازعون في إجماع من بعدَهُم"[(١)].

ومن بيانه لعلو شأن أئمة السلف ومقامِهم، وكمال عقولهم وفهومِهم، الموجبِ لمتابعتِهم واقتفاء نَهجِهم، قوله: "**كل أحدٍ يعلمُ أن عقول الصحابة والتابعين وتابعيهم أكملُ عقول الناس**، واعتَبِر ذلك بأتباعهم، فإن كنت تشُكُّ في ذكاء مثل مالك والأوزاعي والليث بن سعد ....، وغيرهم من أمثالهم، فإن شكَكتَ في ذلك فأنت مُفرِطٌ في الجهل أو مُكابِر، **فانظر خضوعَ هؤلاء للصَّحابة وتعظيمَهُم لعقلِهم وعَمَلِهم**، حتى إنه لا يَجترِئ الواحدُ منهم أن يخالف لواحدٍ من الصَّحابة، إلا أن يكون قد خالفه صاحبٌ آخر"[(٢)]، وفي بيان وجهٍ من الأقيسة الصحيحة على كمال علوم السلف، وما يقتضي ذلك من وجوب متابعتهم، يُستَشهد بقوله: "إنه متى كان الرسول ﷺ أكمل الخلق وأعلمهم بالحقائق وأقومهم قولاً وحالاً، **لزم أن يكون أعلمُ الناس به أعلمَ الخلق بذلك**، وأن يكون أعظمهم موافقةً له واقتداءً به أفضلَ الخلق"[(٣)].

ويُقرّر شيخ الإسلام عصمةَ هذه الأمة في كونها لا تُجمِعُ على ضلالةٍ، فيقول: "فإنَّ الأمة معصومةٌ في كُلِّ عصرٍ عن الضلال"[(٤)]، وقال: "والعصمة إنما هي ثابتةٌ لمجموع الأمة"[(٥)]، وقال في نصٍ صريحٍ آخر: "فإنَّ الأمة لا تجتمعُ على الإقرار على باطل، بل كما أن الرسول ﷺ معصومٌ في قوله وفعله وإقراره؛ **فكذلك الأمة معصومةٌ في قولها وفعلها وإقرارها**"[(٦)].

ويؤكد شيخ الإسلام على قضية عصمة الإجماع، بقوله: "دَلالة كون الإجماع حجةً هو الشَّرع، وقيل: العقل أيضاً، فنثبته حجةً: إما بالسمع وإما بالعقل، والسمع إما بالكتاب وإما بالسنة، ونثبت

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/٦٠١).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٧٢) باختصار.

(٣) الانتصار لأهل الأثر (ص: ٢٠٢).

(٤) الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق (٢/٧٤٤).

(٥) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٣٠٩)، وقال: "**فإن العصمة تثبت بالنسبة الإجماعية**" مختصر الصواعق المرسلة (ص:١٤٩٩).

(٦) الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق (٢/٦١٣).

السنة بالتواتر المعنوي، وبأن العادة والدين يمنع من تصديق ما لم يثبت، ومن معارضة القواطع ما ليس بقاطع، والعقل إما العادة الطبيعية، **وإما دين السلف الشرعي المانعِ من القطع بما ليس بحق**"[١]، وقال: "كلام المعصوم: وهو كلام الله وكلام رسوله **وكلام أهل الإجماع**، ..، **ولا يجوز مخالفة قول المعصوم**"[٢]، وأشار إلى المستند السَّمعي للإجماع، فقال: "الأدلة الشرعية مرجعها كلها إليه –صلوات الله وسلامه عليه–، فالقرآن هو الذي بلَّغه، والسنة هو الذي علَّمها، **والإجماع بقوله عُرِفَ أنه معصومٌ**"[٣]، وذكر أن من حُجج عصمة الإجماع، تحقُّق صحة الأدلة التي يَستَندُ إليها في المسائل والأحكام التي ثبت وقوعه فيها، فقال: "ولهذا –ولله الحمد والمنة– **لا توجدُ الأمة مجتمعةً على حكمٍ؛ إلا وأدلته أدلةٌ صحيحةٌ سالمةٌ عن المعارِض المقاوِم**"[٤].

وبيَّن نوعي الإجماع –من جهة القطعيَّة والظَّنية–، فقال: "الإجماع نوعان: قطعيٌّ؛ يُقطع بأنَّ الأمة أجمعت عليه، وظنيٌّ؛ يظنُّ أنَّ الأمة أجمعت عليه، وقد تنازع الناس في الإجماع هل هو حجةٌ قطعيةٌ أم ظنيَّة؟ وهل يقطع بخطأ من خالفه؟ والتَّحقيق: **أنَّ ما قطعنا بأنه إجماع الأمة قطعنا بخطأ مخالفه،** فإنَّا نقطع أنَّ الأمة لا تجتمع على خطأ"[٥].

وقد بيَّن شيخ الإسلام اندراج قضية (إجماع السلف الخاص) تحت مفهوم (إجماع الأمة العام)، حيث أبان عن فضل المتقدِّمين من هذه الأمة –أهل القرون الفاضلة–، ممن سلكوا المنهج القَويم في اتباع ما جاء به الوحي، وما ترتَّب على ذلك من خصوصية فهمهم للشريعة الإسلامية، **وكذا خصوصية الفهم الذي أجمعوا عليه في أمرٍ من الأمور الشرعية**، ومن شواهد ذلك في كلام الشيخ قوله: "أدلةُ الإجماع إنما دلَّت على عصمة المؤمنين بلفظ (المؤمنين) ولفظ (الأمة)؛ كقوله تعالى: {وَيَتَّبِع غَيرَ سَبِيلِ المُؤمِنِينَ} [النساء: ١١٥]، وقوله ﷺ: (لا تجتمع أمتي على ضلالة)"[٦]، وأولى من ينطبق عليهم وصف (المؤمنين) هم أئمة السلف من الصحابة ومن جاء بعدهم –رضوان الله عليهم أجمعين–

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى (٢/ ١١٥).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١٨٦) باختصار.

(٣) الجواب الباهر (ص:٢٧١).

(٤) الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق (١/ ٨٨).

(٥) الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق (٢/ ٦٢٨).

(٦) الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق (٢/ ٦٦١).

، ولذلك يقول: "لا يمكن أحداً أن يدَّعي إجماع الأمة؛ **إلا فيما أجمعَ عليه سَلفُها من الصحابة والتابعين**، وأما بعد ذلك فقد انتشرت انتشاراً لا تُضبَط أقوال جميعها"(١)، ويقول أيضاً: "وأما ما قالوه [أي: الصحابة] –فما أجمعوا عليه– **فإجماعهم معصوم**، وما تنازعوا فيه رُدَّ إلى الله والرسول"(٢)، وأوجبَ اتِّباعهم فيما أجمعوا عليه، فقال: "**ما اتَّفق عليه** السابقون الأولون، والذين اتَّبعوهم بإحسان؛ **فعلينا أن نتَّبِعَهُم فيه**"(٣).

وبيَّن شيخ الإسلام أنواع الإجماع التي يُحتجُّ بها عند أهل العلم، ومراتبها في الحُجيَّة، فقال: "**أنواع الإجماع التي يمكن الاستدلال بها ثلاثة: إجماعٌ إحاطي، وإجماعٌ إقراري، وإجماعٌ استقرائي.**

فالأول: ما يُحيط علمًا بأن الصحابة أو التابعين كانوا عليه، مثل ما علمنا أنه من دين الرسول ﷺ الظاهر المعروف، الذي لا ينكره إلا من هو كافرٌ به.

والثاني: أن يشتهر القول أو العمل في السلف فلا ينكره مُنكِرٌ؛ فهذا إجماعٌ إقراري، فإنَّ الأمة لا تجتمع على الإقرار على باطل، ..

وأما الثالث: فهو الإجماع الاستقرائي، وهو أن يتتبَّع العالم ما أمكَنه من أقوال العلماء، فلا يجد أحدًا خالفَ في ذلك"(٤).

وقد اعتنى شيخ الإسلام اعتناءً بالغاً بتحرير قضية إجماع الصحابة والتابعين، وأنه لا يجوز إحداثُ قولٍ زائد في مسألةٍ استقرَّ رأيهُم ونَظرهُم فيها على أقوالٍ معيَّنة، فيقول موضحاً ذلك: "**كلُّ من يقول الإجماع حجة، يقول: (أعظَمُ الإجماعِ إجماعُ الصحابة)**، وتنازعوا في إجماعِ من بعدهم على قولين، هما روايتان عن أحمد"(٥)، وقال: "فالصحابة والتابعون لهم بإحسان أولى أن تكون أقوالهم باقيةً مذكورةً يعتدُّ بها في الإجماع والنزاع؛ **وحينئذٍ فلا يقع إجماعٌ معصومٌ على خلافِ أحدِ قوليهم**، ..، ومعلومٌ أنَّ قول من بعدهم لا يكون حجةً عليهم"(٦)، وقال أيضاً: "إذا اختلف الصحابة على

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص:١٥٠١).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٠٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ١٦٣).

(٤) الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق (٢/ ٦١١–٦١٣) باختصار.

(٥) الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق (٢/٧٦٤).

(٦) الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق (٢/ ٦٢٨) باختصار.

قولين؛ **لم يكن لمن بعدهم إحداثُ قولٍ ثالثٍ عند عامة العلماء، فإنَّ إحداثَ قول ثالثٍ كإحداث قولٍ ثانٍ، إذ كان الصواب لا يخرجُ عن أقاويل الصحابة، ...، وهذا قول عامة العلماء**، وإنما نازعَ في ذلك شذوذ"[١]، وأما عن اللازم الشَّنيع الذي يلزم على رأي من جوَّز إحداثَ قولٍ آخرٍ -زائدٍ على ما استقرَّت عليه أقوال أئمة السلف في مسائل النّزاع-، والذي عبَّر عنه الشيخ في مَعرِضِ حديثهِ عن قضية تأويل النصوص الشرعية عند المتكلمين، بقوله: "فجوَّزوا أن تكون الأمة مجتمعةً على الضلال في تفسير القرآن والحديث، **وأن يكون الله أنزلَ الآية وأراد بها معنىً لم يفهمه الصحابة والتابعون**؛ ولكن قالوا: إن الله أراد معنىً آخر"[٢].

وأشار إلى أهمية الاعتناء بتحرير المسائل -المجمع عليها بين السلف- لأجل تمييزها عن مسائل الخلاف، فقال: "فينبغي لمن أراد أن يعرف دين الإسلام: أن يتأمَّل النصوص النبوية، **ويعرف ما كان يفعله الصحابة والتابعون**، وما قاله أئمة المسلمين، **ليَعرف المُجمَعَ عليه من المتنازِع فيه**"[٣].

وبيَّن شيخ الإسلام كيفية ضبط الإجماع المأثور عن السلف -على طريقة أهل الحديث المعهودة في مثل ذلك-، والتي تكون بضبط الألفاظ المنقولة عنهم بالأسانيد المقبولة المعتبرة، فقال: "أهل الحديث إنما **يذكرون مذهب السلف بالنُّقول المتواترة**، تارةً يذكرون من نقل مذهبهم من علماء الإسلام، وتارةً يَروون نفس قولهم في هذا الباب، كما سلكناه في جواب الاستفتاء [أي: الحموية]، فإنّا لما أردنا أن نُبيّن مذهب السلف ذكرنا طريقين:

أحدهما: أنّا ذكرنا ما تيسَّر من ذكر ألفاظهم، ومن روى ذلك من أهل العلم بالأسانيد المعتبرة.

والثاني: ذكرنا من نقل مذهب السلف من جميع طوائف المسلمين، ...، **فصار مذهب السلف منقولاً بإجماع الطوائف وبالتواتر**"[٤]،

وفي شأن قضية إمكان التَّحقُّق مما يُنسَب إلى السَّلف من المقالات في أمر العقائد وغيرها، يقول -رحمه الله-: "كثيرٌ من مذاهب الصحابة والتابعين تكون منقولةً في الأمة خلفًا بعد سلف، **بل تكون**

---

(١) الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق (٢/ ٧٤٩)، وانظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٥٩).

(٣) الإخنائية (ص:٣٢٧).

(٤) الانتصار لأهل الأثر (ص: ٢١٥-٢١٦)، وينظر: بيان تلبيس الجهمية (٨/٥٣٧).

منقولةً بالتواتر، أعظم من تواتر نقلِ كثيرٍ من مذاهب الأئمة المشهورين"[١]، وقال أيضاً: "جميع أئمة المسلمين **كانوا يدَوّنون ألفاظ الصحابة والتابعين في العلم وينقلونها**، بل هذا كان هو العلمُ عندهم بعدَ ألفاظ القرآن والحديث، وكانت الكتب المصنَّفة مثل: موطأ مالك بن أنس، ومصنف ابن جريج، وسعيد ابن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، وسفيان الثوري ..، مملوءةٌ بأقوال السلف من الصحابة والتابعين"[٢]، وتحدَّث عن الخلل الواقع في نسبة أقوالٍ إلى السلف دون تحقُّقٍ من الآثار المنقولة عنهم قبل ذلك، فقال: "معلومٌ أنَّه لا يمكن معرفة إجماعهم وتنازُعهم إلا بعد معرفة أقوالهم، فإن كانت أقوالهم لا يحتاجُ إليها، فلا يُحتَجُّ بإجماعهم ولا يُذكر نزاعهم، **فإن ذُكِرَ إجماعهم ونزاعهم فلا بُدَّ من معرفة أقوالهم**"[٣].

وذكر الشيخ مثالاً على تواطُئ مقالة أهل الحديث في تقريرهم لمسائل الاعتقاد، بما نُقِلَ عن الإمام أحمد في مسألة القرآن والكلام -التي امتُحن فيها-، فقال: "والذي قاله هو **الذي يقوله سائر الأئمة الأعيان، حتى إن أعيان أقواله منصوصةٌ عن أعيانهم؛ لكن جمعَ مُتَفرِّقها** وجاهدَ مُخالفها، وأظهرَ دلالة الكتاب والسنة عليها"[٤]، ويقول في الأسطر التي قبل ذلك: "وصار الإمام أحمد عَلماً لأهل السنة الجائينَ بعده من جميع الطوائف: **كلهم يوافقهُ في جُمَل أقواله وأصول مذاهبه**؛ لأنه حفظ على الأمة الإيمان الموروث والأصول النبوية -ممن أرادَ أن يحرِّفها ويُبدلها-، **ولم يشرع ديناً لم يأذن الله به**"، فالإمام أحمد قد دافعَ عن الإجماع المستَقِر -في مسألة القرآن وصفة الكلام- بين أئمة السلف، وأصَّل الأصول اللازمة لذلك، فأصبح تأصيله نبراساً يُستَضاء به عند أهل السنة في القرون التي أعقبت عصره، إلى أن جاء عصر شيخ الإسلام وفيه انتصر لأصول الإمام أحمد -في هذه المسألة-، وذبَّ عنها ما استَجدَّ من شُبهات أهل الباطل عليها، فكأنه قد أعاد إحياء إجماع أهل الحديث المتَقَدِّم -الذي امتُحِنَ عليه الإمام أحمد-، ورسَّخ أقوال أهل السُّنة في مُقابل تشكيكات أهل الجهل والبدعة، فجزاهما الله عن أمة محمد ﷺ خير الجزاء.

---

(١) الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق (٢/ ٧٦٨)، وينظر بعده: (٢/ ٧٧٠).

(٢) الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق (٢/ ٧٦٥-٧٦٦) باختصار، وينظر: الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق (٢/ ٧٦٦)، المسألة الحموية (ص:١٦١).

(٣) الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق (٢/ ٧٧٢).

(٤) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٥٨).

ونصَّ الشيخ على قاعدة مهمة في ضبط مسائل الإجماع، وهي: (العِبرَة بإجماع أهل الاختصاص في كل فن)، فقال -في سياق حديثه عن حجية خبر الآحاد-: "ولا عِبرةَ بمن عَداهُم [أي: أهل الحديث] من المتكلمين والأصوليين، **فإن الاعتبار في الإجماع على كل أمرٍ من الأمور الدينية بأهل العلم به دون غيرهم**"(١)، وأكَّد حجية الاتفاق على تلقِّي بعض الآثار والأخبار النبوية بالقَبول، فقال: "والحجة على قول الجمهور =أن تلقي الأمة للخبر تصديقاً وعملاً **إجماعٌ منهم، والأمة لا تجتمع على ضلالة**، ..، وإن كان الواحد منهم لو جُرِّدَ النّظرُ إليه لم يؤمَن عليه الخطأ، **فإن العصمة تثبت بالنسبة الإجماعية**"(٢).

وقرّر أهمية اعتبار إجماع أهل الحديث في باب الأخبار لاختصاصهم به، فقال: "لكن لمّا اقترن به **إجماع أهل العلم بالحديث على تلقّيه بالتَّصديق**، كان بمنزلة إجماع أهل العلم بالفقه على حكمٍ، ..، فإن ذلك الحكم يصير قطعياً عند الجمهور، وإن كان بدون الإجماع ليس بقطعي؛ لأن الإجماع معصومٌ"(٣)، وقال أيضاً: "فأكثر (متون الصحيحين) معلومةٌ متقَنةٌ تلقاها أهل العلم بالحديث بالقَبول والتَّصديق، **وأجمعوا على صحتها، وإجماعهم معصومٌ من الخطأ**"(٤).

وخطَّأ الشيخ طريقة المتأخرين في تفضيل علومهم على علوم السلف، فقال: "فإن هؤلاء المبتدعة الذين يُفَضِّلون (طريقة الخلف على طريقة السلف): إنما أتوا من حيث ظنّوا أن طريقة السلف هي مجرَّد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث **من غير فقهٍ لذلك**، ..، فهذا الظن الفاسد أوجبَ تلك المقالة؛ التي مضمونها نبذُ الإسلام وراء الظَّهر، **وقد كذبوا على طريقة السلف، وضلّوا في تصويب طريقة الخلف**"(٥).

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص:١٥٠٢).
(٢) مختصر الصواعق المرسلة (ص:١٤٩٩).
(٣) مجموع الفتاوى (١٨/٤١).
(٤) مجموع الفتاوى (١٨/ ٤٩).
(٥) المسألة الحموية (ص:٨٦) باختصار.

المطلب الثاني: موافقات المتأخرين لشيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة حجية فهم السلف:

مما تيسَّر الوقوف عليه من موافقاتٍ علميةٍ لشيخ الإسلام في هذه المسألة، والتي تعتبر من المسائل الشَّهيرة المتنازَع عليها بين مختلف الفرق الإسلامية، والمتعلقة بالمنهج الاستدلالي، ما يلي:

من الأدلة التي ذكر بهاء الدين الإخميمي (ت ٧٦٤هـ)(١) أنه سيعتمد عليها ضمن منهجه في تقرير المسائل العقدية؛ دليلَ الإجماع، حيث يقول: "الرابع: إجماع الصحابة -فيما لا تتوقَّف حجية الإجماع عليه-، **وكذلك إجماع التابعين فمن بعدهم**، إن لم يُخالفهم من سبقهم"، ثم قال: "وأما ما سوى هذه الأربعة ..، فإن خالف نص الكتاب، أو السنة المتواترة، أو **إجماع الأمة**، أو دليلاً عقلياً مقدماته ضرورية؛ نفيناه ..، وإن وافق أثبتناه"(٢)، فهنا يعتبر الإخميمي الإجماع السلفي حجةً ثابتة ودليلاً متيناً لبناء المعتقد الصحيح، بخلاف طريقة عامة المتكلمين في الركون إلى حكم العقل المجرد.

ورجَّح زين الدين ابن رجب (ت ٧٩٥هـ) طريقة السلف على طريقة الخلف في مسائل الصفات، فقال: "الصواب ما عليه السَّلف الصالح من إمرار آيات الصفات وأحاديثها -كما جاءت-، من غير تفسيرٍ لها ولا تكييفٍ ولا تمثيل، **ولا يصحُّ عن أحدٍ منهم خلاف ذلك ألبتَّة**، خصوصًا الإمام أحمد، ولا خوضًا في معانيها ولا ضرب مِثلٍ لها"(٣)، فيرى ابن رجب أن الصواب هو فيما حكاه إجماعاً عن مذهب السلف في الصفات، فهو يحتجُّ بهذا الإجماع السلفي على مخالفي طريقة السلف، ويدعوا إلى التَّسليم له في مقابل الإعراض عن مقالات وطريقة الخلف.

أشار تقي الدين الحصني (ت ٨٢٩هـ) -في مَعرِض احتجاجه على مذهبه في الصفات- إلى قضية اجتماع فهم أئمة السَّلف في باب العقائد، بعد أن ساق ما اختاره من نصوص الأئمة الأربعة

(١) ترجمته: بهاء الدين أبو الأزر هارون بن عبد الرحمن الإخميمي المراغي المصري ثم الدمشقي الشافعي، أخذ عن: التقي السبكي والعلاء القونوي وتخرَّج به، من أقرانه التاج السبكي، له (المنقذ من الزلل في العلم والعمل). طبقات الشافعية الكبرى (١٠/١٢٣)، طبقات الشافعية لابن شهبة (٣/ ١٠٣)، الأعلام للزركلي (٤/ ١٨٣)، معجم المؤلفين (٦/ ٢٢٢)، ذيل ابن العراقي على العبر (١/ ١٤١)، البداية والنهاية (١٦/٤٤٦)، يراجع لتوضيح منهجه العقدي وبعض آراءه التي خالف فيها أصحاب مذهبه من الأشاعرة: المنقذ من الزلل -قسم الدراسة- (١/١٦٨-١٩٣).

(٢) المنقذ من الزلل (٢/ ١٦٦).

(٣) فضل علم السلف -ضمن مجموع رسائل ابن رجب- (٣/١٦)، وينظر: لوامع الأنوار البهية (١/١٧٨).

في باب الصفات، ثم ذكر أثر الإمام مالك -رحمه الله- في الاستواء، وفيه قوله: (والسؤال عنه بدعة)، قال مُعلقاً عليه: "**لأن الصحابة ﵃ كانوا عالمينَ به، وبمعناه اللائق**، بحسب اللغة، فلم يحتاجوا إلى السؤال عنه، فلما ذهبَ العالمونَ به ..."، ثم قال: "فهذه الأئمة -التي مدارُ الأمة عليهم في دينهم- **مُتَّفقونَ في العقيدة**، فمن زعمَ أن بينهم اختلافاً في ذلك فقد افترى على أئمة الإسلام والمُسلمين، والله حسبه وسيجزي الله المُفترين"[١]، فهنا يُقِر الحصني بأصل الإجماع السلفي في العقائد، ويبقى النّزاع معه في ماهية هذه العقائد التي أجمعوا عليها، فإما أن يصَحِّح ما نسبه هو إليهم على جهة الإجماع، أو يصِحَ لشيخ الإسلام ابن تيمية ما حكاه عنهم، لكثرة ما أورده من الشواهد والأدلة عنهم.

وصرَّح جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) بانطباق وصف (الفرقة الناجية) على طائفة أهل الحديث، وذلك لالتزامهم بمنهج التّمسك بالسُّنن والآثار، فقال: "النبي ﷺ حين سئل عن الفرقة الناجية، قال: (ما أنا عليه وأصحابي)، بمعنى: من كان على ما أنا عليه وأصحابي، **فلابدَّ من تعرُّف ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه**، وليس طريق معرفتنا إلا النقل، فيجب الرجوع إلى ذلك"[٢]، ولا أخبرَ ولا أرسخَ في هذه المعرفة من أهل الحديث، ثم زاد الأمر توضيحاً وتعليلاً فقال: "**إن الله تعالى قد أبى أن يكون الحق والعقيدة الصحيحة، إلا مع أهل الحديث والآثار، لأنهم أخذوا دينهم وعقائدهم خلفاً عن سلف**، وقرناً عن قرن، إلى أن انتهوا إلى التابعين، وأخذه التابعون عن أصحاب رسول الله ﷺ، وأخذ أصحاب رسول الله ﷺ عن رسول الله ﷺ، ولا طريق إلى معرفة ما دعا إليه رسول الله ﷺ الناس من الدين المستقيم والصراط القويم؛ **إلا هذا الطريق الذي سلكه أصحاب الحديث**"[٣].

وقد أثبت البركوي الحنفي (ت ٩٨١هـ)[٤] أصول الأدلة الشرعية الأربعة المتَّفق عليها، واشترط

---

(١) دفع شبه من شبه وتمرد (ص:١٤٨-١٥٠).

(٢) صون المنطق والكلام (ص: ٢١٧) باختصار وتصرف.

(٣) صون المنطق والكلام (ص: ٢١٨).

(٤) ترجمته: تقي الدين أو محي الدين محمد بن بير علي بن إسكندر البركوي أو البركلي الرومي الحنفي، أخذ عن: والده والقاضي عبدالرحمن الأماسي، ماتريديٌ في الاعتقاد، متصوفٌ في السلوك، عرف بكثرة إنكاره للمنكرات، له (الطريقة المحمدية والسيرة الأحمدية) (تحفة المسترشدين في بيان مذاهب فرق المسلين) (دامغة المبتدعين وكاشفة بطلان الملحدين) في الرد على الاتحادية. معجم المؤلفين (٩/ ١٢٣)، الأعلام للزركلي (٦/ ٦١)، هدية العارفين (٢/ ٢٥٢)، وبعد النَّظر في كتابه (الطريقة المحمدية)

في الإجماع والقياس أن يكون لهما مستندٌ وأصلٌ في الكتاب والسنة، وأنكر على المتصوّفة الذين لا يأخذون بهذه الأصول، ويدَّعون الاستدلال بالإلهامات والكشوفات النَّفسانية[١]، حيث قال: "ومقابل اعتقاد البدعة اعتقاد أهل السنة والجماعة، وسببه التَّمسُّك بالسنة، **وما عليه الصحابة، وإجماع الأمة**، وترك الهوى والإعجاب بالرأي"[٢]، فاعتبر الإجماع السلفي من الأصول والأسس التي يقوم عليها اعتقاد أهل السنة والجماعة، ودعا المتصوفة وغيرهم من أهل الأهواء والبدع إلى الأخذ بهذه الأصول الثابتة القويمة.

ورجَّح مرعي الكرمي (ت ١٠٣٣هـ)[٣] مذهب السلف في الصفات، وردَّ أيضاً على المقالة الغالطة على مقام السلف الكرام وهي قولهم: (مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أحكم)، حيث يقول: "**ومن السلامة للمرء في دينه اقتفاءَ طريقة السلف، الذين أمرَ أن يَقتدي بهم من جاء بعدهم من الخلف، فمذهب السلف أسلم**، ودع ما قيل من أن مذهب الخلف أعلم، فإنه من زخرف الأقاويل وتحسين الأباطيل، فإن أولئك قد شاهدوا الرسول ﷺ والتَّنزيل، **وهم أدرى بما نزل به الأمين جبريل**، ومع ذلك فلم يكونوا يخوضون في حقيقة الذات، ولا في معاني الأسماء والصفات، ويؤمنون بمتشابه القرآن، وينكرون على من يبحث عن ذلك من فلانةٍ وفلان"[٤]، ثم قال مُستشهداً بكلام شيخ الإسلام في مقدمة (الفتوى الحموية)[٥]: "وبالجملة **فالحقُّ هو اتباع ما كان عليه السلف قولاً وفعلاً**

نجد أنه قد عرض فيه مسائل الاعتقاد على طريقة المتكلمين: فأثبت الصفات الثمانية -كما هي عند الماتريدية-، وأخرج العمل عن الإيمان، وأوجب النَّظر العقلي على المكلفين، يراجع لما سبق من كتابه: (ص:٧٧-٨٦).

(١) انظر: الطريقة المحمدية (ص:٥٥).

(٢) الطريقة المحمدية (ص:١٧٧).

(٣) ترجمته: مرعي بن يوسف الكرمي النابلسي المقدسي ثم المصري الحنبلي، من كبار علماء المذهب بالديار المصرية في عصره، تصدَّر للإقراء والتدريس بجامع الأزهر، أخذ عن: محمد المرداوي ويحيى الحجاوي وأحمد الغنيمي، من أقرانه إبراهيم الميموني وكان بينهما مشاحنة، له (غاية المنتهى) (دليل الطالب) (أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات) (شفاء الصدور في زيارة المشاهد والقبور) (الكواكب الدرية) و(الشهادة الزكية) كليهما في مناقب ابن تيمية. خلاصة الأثر (٣٥٨/٤)، الأعلام للزركلي (٢٠٣/٧)، معجم المؤلفين (٢١٨/١٢)، تسهيل السابلة (١٠٤٨/٣)، النعت الأكمل (ص:١٨٩)، يراجع لتوضيح المؤاخذات العقدية على منهجه وآراءه: رسالة (آراء مرعي الكرمي الاعتقادية) للباحث علي بن موسى النعمي، ومن هذه المؤاخذات التي ذكرها: نسبته التفويض إلى السلف، وتصحيحه للاحتجاج بدليل الحدوث، وتجويزه لطريقة التأويل في بعض الصفات.

(٤) أقاويل الثقات (ص:٤٥-٤٦).

(٥) المسألة الحموية (ص:٧٨).

واعتقاداً، وما سواه فهو اتباعُ هوىً، قال شيخ الإسلام: (ما قاله الله سبحانه ورسوله ﷺ، والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، وما قاله أئمة الهدى -**بعد هؤلاء- الذي أجمع المسلمون على هدايتهم ودِرايتهم**، هو الواجب على جميع الخلق في هذا الباب [أي:الصفات] وفي غيره)"[١].

ومن أجود ما وقفت عليه من تحريرات المتأخرين لهذه المسألة، تحريرٌ لأحمد الأقحصاري الرومي الحنفي (ت ١٠٤١هـ)[٢] يقول فيه: "البدعة لها معنيان: أحدهما لغويٌ عام ..، والثاني شرعيٌ خاص: وهو الزيادة في الدين أو النقصان منه، **بعد الصحابة بغير إذنٍ من الشارع**، لا قولاً ولا فعلاً، لا صريحاً ولا إشارةً"[٣]، ثم أنكر على القائلين بالبدعة الحسنة، فقال: "فمن ادَّعى ثبوت حسن العبادة المحدَثة، وكونها مخصوصةً من هذا العام [أي عموم: (وكل بدعةٍ ضلالة)]، يحتاج إلى دليلٍ يصلُح أن يكون مخصِّصاً، ..، وذلك الدليل المخصِّص هو الدليل الشرعي من الكتاب والسنة **والإجماع، الذي هو مختصٌ بأهل الاجتهاد**"[٤]، وقال في تفسير معنى حديث: ((ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن))[٥]: "فيكون المعنى: ما رآه **الصحابة أو أهل الاجتهاد** حسناً؛ فهو عند الله حسن"[٦]، ثم قال: "وما اختُلِف فيه **فالعِبرة حينئذٍ للقرون المشهود لهم بالخير**، ..، ولا ريب أن الصحابة والتابعين وأئمة المجتهدين كانوا يرَون ما جاوز قدر الضرورة[٧] من البدع قبيحاً، فهو عند

---

(١) أقاويل الثقات (ص:١١٢).

(٢) ترجمته: أحمد بن محمد الأقحصاري الرومي الخلوتي الحنفي، من مشايخ الطريقة الخلوتية، له (مجالس الأبرار ومسالك الأخيار) في شرح أحاديث منتقاة من مصابيح السنة للبغوي (حاشية على تفسير أبي السعود) (دقائق الحقائق في التصوف). سلم الوصول (١/ ٢٧٣)، معجم المؤلفين (٢/ ٨٣)، هدية العارفين (١/ ١٥٧)، يراجع لتوضيح بعض المآخذ العقدية على منهجه: رسالة (تحقيق كتاب مجالس الأبرار) -قسم الدراسة- (ص:١٣) للباحث علي مصري سيمجان، وقد ذكر من هذه المآخذ: أنه سلك مسلك المتكلمين في الاستدلال على وجود الله، وأوَّل بعض الصفات، وله عباراتٌ يفسِّرُ بها (الشهادة) على طريقة المتكلمين.

(٣) مجالس الأبرار (ص:٢٣٠).

(٤) مجالس الأبرار (ص:٢٣٤) باختصار.

(٥) أخرجه أحمد في المسند (٦/ ٨٤) برقم (٣٦٠٠)، وهو موقوف على ابن عمر -رضي الله عنه-، وحكم إسناده حسن، انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢/ ١٧).

(٦) مجالس الأبرار (ص:٢٤٤).

(٧) فسَّر هذه الضرورة في كلامه السابق، وأنها بمعنى: وجود مُقتَضٍ وداعٍ للفعل، لم يوجد من قَبلُ في عهد الصحابة.

الله قبيح"[١].

ثم ذكر الأقحصاري معنى حديث ((لا تجتمع أمتي على ضلالة))[٢]، فقال: "فإن المراد ب(الأمة) في هذا الحديث: **أهل الإجماع**، الذي هو لكل مجتهدٍ، ليس فيه فسقٌ ولا بدعةٌ أصلاً، لأن الفسق يورث التّهمة ويسقط العدالة، وصاحب البدعة يدعو الناس إلى البدعة، ولا يكون من الأئمة على الإطلاق، **لأن المراد ب(الأمة) على الإطلاق أهل السنة والجماعة، وهم الذين طريقتُهم؛ طريق النبي ﷺ وأصحابه، دون أهل البدع والضلالة**"[٣]، وقال كذلك: "فلابد لك أن تكون شديد التّوقّي من محدثات الأمور، وإن اتفق عليه الجمهور، **فلا يغرَّنك اتفاقُهم على ما أُحدث بعد الصحابة**، بل ينبغي لك أن تكون حريصاً على التَّفتيش عن أحوالهم وأعمالهم، فإن أعلم الناس وأقربهم إلى الله -تعالى- أشبَهَهُم بهم وأعرفهُم بطريقهم، **إذ منهم أُخِذ الدين، وهم أصولٌ في نقل الشريعة عن صاحب الشرع**"[٤]، وقال أيضاً: "لا يجوز أن يقلِّد الإنسان في دينه إلا من هو معصوم، وهو صاحب الشريعة، **أو من شهد له صاحب الشريعة بالخير، وهم القرون الثلاثة**"[٥]، ثم قال في وصف حال من جاء بعدهم: "فلم يبقَ له إلا أن يحفظ ما استنبطوه وبيَّنوه، **ولا يحصل له خيرٌ إلا باتباعهم وتقليدهم**، وبقائه في ميزانهم، **فإن ظهرَ له فقهٌ غير فقههم فهو مردودٌ عليه**، إلا أن يكون مما لم يقع بيانه في زمنهم، لا بالفعل ولا بالقول، فحينئذٍ ينبغي له أن ينظر فيه على مُقتضى قواعدهم في الأحكام الثابتة عنهم، **فإذا كان على مقتضى أصولهم يُقبل منه، وإلا فلا**، لأن كل من أتى بعدهم يقول في بدعةٍ أنها مستحبة، ثم يأتي على ذلك بدليلٍ خارجٍ عن أصولهم فذلك غير مقبولٍ منه"[٦] فيرى الإقحصاري هنا وجوب إلزام المتأخرين بأصول السلف -في النَّظر والاستدلال- عند محاولة تفهُّم النصوص الشرعية وبيان معانيها.

---

(١) مجالس الأبرار (ص:٢٤٤-٢٤٥) باختصار.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه (٤/ ٣٦) برقم (٢١٦٧)، وحكم إسناده صحيح، انظر: ضعيف سنن الترمذي (ص:٢٤٦)، صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٣٧٨).

(٣) مجالس الأبرار (ص:٢٤٥).

(٤) مجالس الأبرار (ص:٢٤٨).

(٥) مجالس الأبرار (ص:٢٥٠).

(٦) مجالس الأبرار (ص:٢٥٢).

وبيَّن شمس الدين السفاريني (ت ١١٨٨هـ)[١] أهل الطبقة المعوَّل عليهم في فهم الدين أصولاً وفروعاً، بقوله: "المراد بمذهب السلف: **ما كان عليه الصحابة الكرام -رضوان الله عليهم-، وأعيان التابعين لهم بإحسان، وأتباعهم وأئمة الدين**؛ ممن شُهِدَ لهم بالإمامة، وعرف عظم شأنهم في الدين، وتلقّى الناس كلامهم خلفاً عن سلف، **دون من رمي ببدعة**، ..، وهو المذهب المأثور، والحق الثابت المشهور لسائر أئمة الدين، وأعيان الأمة المتقدمين"[٢]، ثم ذكر أسماء جملةٍ من الكتب المصنَّفة في السنة والرد على الجهمية، وأتبعها بقوله: "فالأئمة الأربعة، والسُّفيانان، والحمّادان، وابنا أبي شيبة، ..، وغير هؤلاء، **كلهم على عقيدةٍ واحدةٍ سلفيةٍ أثرية**، وإن كان الاشتهار للإمام أحمد بن حنبل"[٣]، ثم ساق نقلاً طويلاً من (الفتوى الحموية) لشيخ الإسلام، ليُدَلِّل به على بطلان مذهب الخلف النّفاة للصفات، ثم قال: "**مذهب السلف هو المذهب المنصور**، والحق الثابت المأثور، **وأهله هم الفرقة الناجية**، والطائفة المرحومة التي هي بكل خيرٍ فائزة"[٤]، ثم أعاد النّقل عن (الحموية) لشيخ الإسلام، من عند قوله: "(فمن المحال أن يكون الخالفون أعلم من السالفين)، كما يقوله بعض من لا تحقيق لديه، ممن لا يقدِرُ قدر السلف"[٥]، وختم مقدمة كتاب (لوامع الأنوار) بقوله: "فمذهبنا هو ما وافق صحيح المنقول، وصريح المعقول، الذي يجمع ما في الأقوال المختلفة من الصواب، ويجتنب ما فيها من الخطأ والارتياب، **وهذا هو مذهب سلف الأمة وسائر الأئمة، وهو الذي يدلُّ عليه الكتاب والسنة، وإجماع السلف**"[٦].

---

(١) ترجمته: شمس الدين محمد بن أحمد السفاريني النابلسي الحنبلي، الملقب: بمسند الشام، أخذ عن: عبد الغني النابلسي والشمس الغزي وعبد القادر التغلبي ومصطفى اللبدي، سمع من: عبدالله البصراوي وحياة السندي، أخذ عنه الكمال الغزي، سمع منه المرتضى الزبيدي، اشتهر بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، له (سواطع الأسرار الأثرية بشرح الدرة المضية) (غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب) (لواقح الأفكار السَّنية شرح الحائية). سلك الدرر (٤/ ٣١)، فهرس الفهارس (٢/ ١٠٠٢)، الأعلام للزركلي (٦/ ١٤)، معجم المؤلفين (٨/ ٢٦٢)، تسهيل السابلة (٣/ ١٦١٩)، يراجع لتوضيح المؤاخذات العقدية على منهجه وآراءه: رسالة (عقيدة السفاريني عرض ونقد) للباحث انشراح أحمد قراره، ومن هذه المؤاخذات التي ذكرها: استدلاله بدليل الحدوث، ميله إلى التفويض في الصفات، اعتباره الإرادة صفةً واحدةً قديمة، نفيه لقيام الحوادث بذات الرب.

(٢) لوامع الأنوار البهية (١/١٦١) باختصار وتصرف.

(٣) لوامع الأنوار البهية (١/١٦٥) باختصار.

(٤) لوامع الأنوار البهية (١/١٧٣).

(٥) لوامع الأنوار البهية (١/١٧٣)، وانظر: المسألة الحموية (ص:٨٤).

(٦) لوامع الأنوار البهية (١/١٨٢)، وينظر: (١/٢٩٤-٢٩٨)، وقد ذكر مذهب السلف في الصفات -بحسب ما ترجّح عنده- (١/٣٧١)، وناقشه المحقق في نسبة (القول بالتفويض) إلى السلف، فليراجع.

المبحث الثاني: مسألة الاحتجاج بخبر الآحاد على مسائل الاعتقاد:-

تخليص لأبرز الفقرات المندرجة ضمن مَطلبيّ هذا المبحث:

المطلب الأول/ ويتضمَّن تقرير شيخ الإسلام في هذه المسألة، لما يلي: تعريف خبر الآحاد، ذكر الخلاف حول حجية خبر الواحد، تحرير شروط قبول الأخبار وإفادتها العلم، قضية القرائن المحتفَّة بخبر الواحد، خصوصية أهل الحديث في تمييز الحديث الآحادي المقبول من المردود، جهل أهل الكلام بحقيقة طرق تحصيل المعرفة المتعلِّقة بباب الأحاديث والآثار.

المطلب الثاني/ ويتضمَّن موافقات المتأخرين لتقرير شيخ الإسلام في هذه المسألة، فمن ذلك: انعقاد الإجماع على قبول أحاديث الآحاد الصحيحة وإثبات الصفات الإلهية بها، لم يكن بين السلف نزاع في أن خبر الواحد -إذا تلقته الأمة بالقبول- يفيد العلم اليقيني، جواز الاحتجاج بالآحاد في باب العقائد، من طريقة علماء الحديث الاستدلال بأحاديث الآحاد في العقائد -كحديث الإسراء-، تلقي الأمة لأخبار الآحاد بالقبول من أقوى القرائن على حجيَّتها، يجوز عقلاً أن يتَحصَّل العلم بخبر الواحد الذي كثرت فيه القرائن، العمل بالخبر المظنون صدقه مما اتَّفق عليه العقلاء، ورود النص الشرعي بتسمية (الظن الراجح) علماً، الاستدلال بالآحاد على مسائل الاعتقاد مشهورٌ عند أهل الحديث بل هو محل إجماعٍ بينهم، بعض اللوازم الباطلة على نفي حجية خبر الآحاد، أهل الرواية والنقل هم المرجع في معرفة صحيح الأخبار وسقيمها، دليل الآحاد يأخذ به في جميع أبواب الدين (العقدية/الفقهية)، المنع وعدم التسليم بمعارضة العقل للأخبار الآحادية الصحيحة.

تمهيد:

هنا وقفةٌ مع مدخلٍ تصوريٍ مهم، يتعلق بتقرير شيخ الإسلام لحجية الأدلة الشرعية –من حيث العموم–، ومن ذلك قوله: "إن كل دليلٍ يجب اتباعه شرعاً **لا يكون إلا حقاً**، ويكون مدلوله **ثابتاً في نفس الأمر**"(١)، وقال في تقرير حجية الدليل الشرعي النّقلي: "في الحقيقة جميع الأدلة اليقينيَّة توجب علماً ضرورياً، والأدلة السَّمعية الخبرية **توجب علماً ضرورياً** بأخبار الرسول ﷺ، لكن منها ما تكثُر أدلته كخبر الأخبار المتواترة، ويحصل به علمٌ ضروريٌ من غير تعيين دليل"(٢).

وبيَّن شيخ الإسلام أن حفظَ الأدلة الشرعية من حفظِ الله لهذا الدين، فقال: "فإن الله سبحانه تكفَّل لرسوله ﷺ بأن يُظهر دينه على الدين كله، وأن يحفظه حتى يبلِّغه الأول لمن بعده، **فلا بدَّ أن يحفظ الله –سبحانه– حُجَجَهُ وبيّناته على خلقه**، لئلا تَبطُلَ حُجَجُهُ وبيّناتُه"(٣)، وبيَّن منزلة ضرورة التواتر في تبليغ أصل دعوة الرسل، إقامةً للحجة القاطعة على من جاء بعدهم من أُممَهم، فقال: "ولهذا اتفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يكون المبلِّغُ عنه العلم واحداً، **بل يجب أن يكون المبلِّغون أهل التواتر؛ الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب**"(٤).

ويذكر شيخ الإسلام مسألة حجية العمل بالدليل الذي يكون من درجة الظن الغالب(٥)، فيقول: "ولا يوجد من يستغني [أي: في دينه] عن الظواهر **والأخبار** والأقيسة، بل لا بدَّ أن يعملَ ببعضِ ذلك مع تجويز نقيضِهِ، **وهذا عملٌ بالظن**"(٦)، وأشار إلى إمكان تحصيل العلم من جهة هذا النوع من الأدلة الظنية، فقال على لسان أهل الأثر: "يقولون: قامت الأدلة القطعية من النصوص والإجماع مثلاً؛ **على وجوب العِلم بالظنِّ الحاصل عن خبر الواحد** والقياس، **وذلك العلم حصل بأدلته**

---

(١) المسودة في أصول الفقه (ص:٤٩٣).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٤٠) بتصرف.

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (ص:١٥٠٥)، نقلاً عن الجزء المفقود من كتاب (بيان تلبيس الجهمية)–بحسب ما استظهره المحقق–.

(٤) منهاج السنة النبوية (٧/ ٥١٥).

(٥) من عبارات الشيخ المهمة في مسألة العمل بالظن الراجح قوله: "والقرآن ذمَّ من لا يتبع إلا الظن؛ فلم يستند ظنّه إلى علمٍ بأن هذا أرجح من غيره، ..، والذي جاءت به الشريعة وعليه عقلاء الناس **أنهم لا يعملون إلا بعلمٍ بأنَّ هذا أرجحُ من هذا**، فيعتقدون الرجحان اعتقاداً عملياً" مجموع الفتاوى (١٣/ ١١٥) باختصار.

(٦) مجموع الفتاوى (١٣/١١٢).

المفيدَة له، لم يحصل بهذا الظن ولا مقدِّماته"[١].

وجعل ضابط تحقُّق حصول العلم في النفس البشرية، هو إدراك الشخص بذاته لما قام في نفسه، فقال: "إن معرفة الإنسان بكونه يعلم أو لا يعلم **مرجعه إلى وجود نفسهِ عالمةً**، ..، والإنسان يجد نفسه عالمةً، وهذا حقٌ فإنه لا يجوز أن يستدِلَّ الإنسان على كونه عالماً بدليل، ..، **فالغرض أن من نظر في دليلٍ يفيد العلم؛ وجد نفسه عالمةً عند علمه بذلك الدليل**، ..، **والعلم يحصل في النَّفس** كما تحصل سائر الإدراكات والحركات، بما يجعله الله من الأسباب"[٢].

وأوضح أن الأخبار المروية عن النبي ﷺ التي بلَّغ بها الدين وأقام بها الشريعة، لا تشتبه بغيرها من كلام البشر، فقال: "فبَيْنَ الخبر الصادق عن رسول الله ﷺ، وبينَ الخبر الكاذب عنه من الفرق؛ كما بين الليل والنهار والضوء والظلام، **وكلام النبوة متميزٌ بنفسه عن غيره** من الكلام الصِّدق، فكيف يشتبه بالكذب"[٣]، ولكنه خصَّ عدم وقوع الاشتباه -المذكور آنفاً- بالطائفة القائمة على الحق، وهم أهل الحديث والأثر، فقال: "ولكن هذا إنما يعرفه من له عنايةٌ بحديث رسول الله ﷺ وأخباره وسنته، ومن سواهم في عَمىً عن ذلك"[٤]، وقال أيضاً: "ولهذا كان علماء الحديث الجهابذة فيه المتَبَحِّرون في معرفته، **قد يحصل لهم اليقين التام بأخبار**؛ وإن كان غيرهم من العلماء قد لا يظن صدقها، فضلاً عن العلم بصدقها"[٥]، فيصبح بذلك مرجع الأمة في تمييز الأخبار النبوية؛ راجعاً إلى -إدراك العالمين بالسنة- وهم أهل الحديث وأئمته، ومن ثمَّ تُنبذ تَعمية أهل الكلام وأضرابهم من العقلانيين المعاصرين لحجية الأدلة السمعية وإفادتها للعلم الموجب للعمل.

---

(١) الاستقامة (٥٢/١).

(٢) الانتصار لأهل الأثر (ص: ٤٦) باختصار.

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (ص:١٥١٠).

(٤) مختصر الصواعق المرسلة (ص:١٥١٠).

(٥) مجموع الفتاوى (٢٥٨/٢٠).

المطلب الأول: تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لمسألة الاحتجاج بخبر الآحاد على مسائل الاعتقاد:

يعرِّف شيخ الإسلام خبر الآحاد فيقول: "ما لا يرويه إلا الواحد العدل ونحوه، ولم يتواتر لفظه ولا معناه"(١)، وقال عن درجة إفادة هذه الأخبار للعلم: "الآحاد قد تكون ظنوناً بشروطها، **فإذا قويت صارت علوماً**، وإذا ضَعُفَت صارت أوهاماً وخيالاتٍ فاسدة"(٢).

وقد بيَّن وجوب الأخذ والعمل بها -بعد ثبوت صحتها- بقوله: "خبر الواحد العدل: الذي أوجبَ الله على المسلمين العملَ به"(٣)، ودلَّل على ذلك بما ذكره عن بعض أحوال الصحابة الكرام، حيث قال: "ومما يُحَقِّق أن خبر الواحد -الواجب قبوله- يوجب العلم: قيام الحجة القوية على جواز نسخِ المقطوع به، كما في رجوع أهل قباء عن القبلة -التي كانوا يعلمونها ضرورةً من دين الرسول- بخبر واحد، وكذلك في إراقة الخمر، وغير كذلك"(٤).

وكان قد حكى الخلاف حول مسألة إفادة العلم بهذه الأخبار الآحادية، فقال: "أما خبر الواحد: الذي أوجبت الشريعة تصديق مثله والعمل به؛ بأن يكون خبرَ عدلٍ معروفٍ بالصدق والضّبط والحفظ، **فهذا في إفادته للعلم قولان**، هما روايتان منصوصتان عن أحمد؛ إحداهما: أنها تُفيد العلم أيضاً، وهو إحدى الروايتين عن مالك، ..، وهو قول جمهور أهل الظاهر، **وجمهور أهل الحديث**، والقول الثاني: إنه لا يوجب العلم، وهو **قول جمهور أهل الكلام**، وأكثر المتأخرين من الفقهاء، وجماعةٌ من أهل الحديث"(٥).

ثم بيَّن قول عامة العلماء في المسألة، فقال: "وإنما قد يختلفون في بعض الأخبار ..، مثل اختلافهم في خبر الواحد الذي تلقَّته الأمة بالقبول والتّصديق، أو الذي اتَّفقت على العمل به، **فعند عامة الفقهاء وأكثر المتكلمين أنه يُفيد العلم**، وذهب طوائف من المتكلمين إلى أنه لا يفيده"(٦)، وأما عن مذهب السلف فيُشير إليه بقوله: "**أما السلف فلم يكن بينهم في ذلك نزاع**، وأما الخلف فهذا مذهب الفقهاء

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص:١٤٩٥)، نقلاً عن الجزء المفقود من كتاب (بيان تلبيس الجهمية) -بحسب ما استظهره المحقق-.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة (ص:١٥٠٠).

(٣) المسودة في أصول الفقه (ص:٤٩٤).

(٤) المسودة في أصول الفقه (ص:٤٩٥).

(٥) مختصر الصواعق المرسلة (ص:١٥٠٣-١٥٠٤) باختصار.

(٦) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢٥٧) باختصار.

الكبار من أصحاب الأئمة الأربعة، ..، وإنما نازع في ذلك طائفةٌ كابن الباقلاني، ومن تبعه مثل أبي المعالي والغزالي وابن عقيل"[١]، وقال أيضاً: "ولم يكن في أئمة المسلمين من يقول: (هذا خبر واحدٍ في المسائل العلمية فلا يُقبل، أو هذا خبر واحدٍ مخالفٍ للعقل فلا يقبل)، **ومن قال شيئاً من هذا عدّوه من أهل البدع**، لكونه يُعارض السنة الصحيحة بما لم يَجئ عن الرسول"[٢].

وكرر الإشارة إلى أن الاحتجاج بخبر الآحاد هو مذهب جمهور العلماء، فقال: "**خبر الواحد المتلقَّى بالقبول يوجب العلم عند جمهور العلماء** من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وهو قول أكثر أصحاب الأشعري كالإسفراييني وابن فورك"[٣]، وقال أيضاً: "جمهور أهل العلم من جميع الطوائف: **على أن خبر الواحد –إذا تلقَّته الأمة بالقبول– تصديقاً له أو عملاً به =أنه يوجب العلم**"[٤].

ومن تحرير شيخ الإسلام لموضع النّزاع والخِلاف حول حجية أحاديث الآحاد، قوله: "فإن أحداً من العقلاء لم يقل: (إن خبر كل واحدٍ يفيد العلم)، وبحثُ كثيرٍ من الناس إنما هو في ردِّ هذا القول"[٥]، وقوله أيضاً: "فلم يقل أحدٌ من العقلاء: (أن كلَّ خبر واحدٍ أو خبرَ كلَّ واحدٍ؛ يكون صِدقاً أو يفيد العلم، ولا أنه يكون كذباً)، بل الناس يعلمون أن خبر الواحد قد يقوم دليلٌ على صدقه؛ **فيُعلَم أنه صدق وإن كان خبرَ واحد**، وقد يقوم الدليل على كذبه فيعلم أنه كذب"[٦]، وقوله كذلك: "إذا قيل: (الخبر هناك أفادَهُم العلمَ بقرائن احتفَّت به)، قيل: فقد سلَّمتُم المسألة، فإن النزاع ليس في مجرَّد خبر الواحد، **بل في أنه قد يُفيد خبرُ الواحد العلم**"[٧].

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص:١٤٩٦–١٤٩٩) باختصار.

(٢) جواب الاعتراضات المصرية (ص:٨٦).

(٣) مجموع الفتاوى (١٨/٤٠)، وينظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٤٨).

(٤) مجموع الفتاوى (١٣/٣٥١)، قال ابن كثير: "حاشية: وقفتُ بعد هذا على كلامٍ لشيخنا العلامة ابن تيمية، مضمونه: (**أنه نقلَ القطع بالحديث الذي تلقَّته الأمة بالقَبول عن جماعاتٍ من الأئمة** .." الباعث الحثيث (ص:٣٦)، وانظر ما نقله السراج البلقيني (ت ٨٠٥هـ) عن شيخ الإسلام؛ في سياق دفاعهما عن ابن صلاح من جرَّاء تخطأة النووي له، لأجل إثباته حجية خبر الواحد: النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٧٤).

(٥) المسودة في أصول الفقه (ص:٤٩٠).

(٦) الجواب الصحيح (٦/ ٤٨١).

(٧) المسودة في أصول الفقه (ص:٤٩٥).

ووسَّع شيخ الإسلام شرائط قبول الأخبار وإفادتها العلم -في مقابل تضييق المتكلمين لها-[١]، وذلك باعتبار النَّظر إلى عدة جِهاتٍ أولاً قبل الحكم بقبولها أو ردّها، فقال: "الخبر المفيد للعلم يُفيده: من كثرة المخبرين تارة، ومن صفات المخبرين أخرى، ومن نفس الإخبار به أخرى، ومن نفس إدراك المخبَرِ له أخرى، ومن الأمر المخبَرِ به أخرى"[٢]، وقال: "قد يُعلَم صدق الخبر الواحد **بأنواعٍ من الدلائل تدلُّ على صدقه، ويعلم صدق خبر الواحد بقرائن تقترن بخبره يُعلَمُ بها صدقه**، وتلك الدلائل والقرائن: قد تكون صفاتٍ في المخبِر، وقد تكون الدلائل صفاتٍ في المخبَر به مختصةٌ بذلك الخبر أو بنوعه، وقد تكون الدلائل سماع من شاركهُ في العلم بذلك الخبر، وإقراره عليه"[٣]، وقال أيضاً: "فالعلم يحصل تارةً بالكثرة؛ وتارةً بصفات المخبِرين؛ وتارةً بقرائن تقترن بأخبارهم، وبأمورٍ أُخَر"[٤]، وذكر أن هذا التَّوسيع منه للجهات المعتبرة عند النَّظر في الأخبار، وإرادة الحكم عليها بقبولٍ أو رفض، مُستفادٌ من طريقة أهل الحديث، فقال: "أهل الحديث لا يجعلون حصول العلم بمُخبَرِ هذه الأخبار الثابتة -من جهة العادة المطَّردة- في حق سائر المخبِرين، بل يقولون: (ذلك الأمرُ يرجع إلى المخْبِر، وأمرٌ يرجع إلى المخبَرَ عنه، وأمرٌ يرجع إلى المخْبَرِ به، وأمرٌ يرجع إلى المخْبِرِ المبلِّغ)"[٥].

وفي تحرير قضية القرائن التي تحتفُّ بخبر الواحد، يقول شيخ الإسلام: "تنازعَ الناس في أن خبر الواحد: هل يجوز أن يقترن به من القرائن والضَّمائم ما يفيد معه العلم؟ ولا ريب أن المحققين من كل طائفة؛ على أن خبر الواحد والإثنين والثلاثة **قد يقترن به من القرائن ما يحصل معه العلم الضروري بخبر المخبِر، بل القرائن وحدها قد تُفيد العلم الضروري**"[٦]، وقال: "خبر الواحد قد يقترن به قرائن تدلُّ على أنه صدق، أو تقترن به قرائنُ تدلُّ على أنه كذب"[٧]، وقال أيضاً: "خبر الواحد المجهول من آحاد

---

(١) أشار شيخ الإسلام ضمن تعليقاته على كتاب (المسوَّدة) إلى كلامٍ للقاضي أبي يعلى حول تعدُّد أقسام أخبار الآحاد الموجبة للعلم، وتعقَّبه في حصرها في أربعة أقسام، فزادَ عليها، وبيَّن اتّساع الأمر في تقسيمها. انظر: المسودة في أصول الفقه (ص:٤٨٨-٤٨٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢٥٨).

(٣) الجواب الصحيح (٦/ ٤٨٣).

(٤) مجموع الفتاوى (١٨/ ٦٩)، وينظر: مجموع الفتاوى (١٨/ ٤٨).

(٥) مختصر الصواعق المرسلة (ص:١٥٠٤).

(٦) شرح العقيدة الأصفهانية (ص:٥٤٥).

(٧) مجموع الفتاوى (١٨/٢٧).

الناس، **قد تقترن به قرائن، يُعرَف بها صدقه بالضرورة**"(١).

وأكّدَ شيخ الإسلام على أهمية اعتبار تنوُّع القرائن، وعدم الاقتصار على ضابط العدديَّة لوحده فقط، فقال: "فالذي عليه الجمهور؛ أن العلم يختلف باختلاف حال المخبرينَ به، فربَّ عددٍ قليل أفادَ خبرهم العلم بما يوجب صدقهم، وأضعافُهم لا يفيدُ خبرهم العلم؛ **ولهذا كان الصحيح أن خبر الواحد قد يفيد العلم؛ إذا احتفَّت به قرائن تفيدُ العلم**"(٢)، وقال: "فربَّ عددٍ قليلٍ أفادَ خبرهم العلم لما هم عليه من الدِّيانة والحفظ الذي يؤمن معه كذبهم أو خطؤهم، وأضعاف ذلك العدد من غيرهم قد لا يفيد خبرهم العلم، **هذا هو الحق الذي لا ريب فيه**، وهو قول جمهور الفقهاء والمحدثين وطوائف من المتكلمين"(٣).

ويُقرّر شيخ الإسلام أن من أعظم القرائن الدالة على وجوب العمل بالحديث الآحاديّ، وإفادة العلم اليقنيّ به، هو تلقي الأمة له بالقبول، فيقول في بيان هذا المعنى: "الخبر الذي رواه الواحد من الصحابة والاثنان: إذا تلقَّته الأمة بالقبول والتَّصديق، **أفاد العلم عند جماهير العلماء**، ..، **والعلم هنا حصل بإجماع العلماء على صحته**"(٤)، ويقول: "لكن [إن] تلقَّته الأمة بالقَبول عملاً به أو تصديقاً له، ..، **فهذا يفيد العلم اليقيني عند جماهير أمة محمد** ﷺ من الأولين والآخرين"(٥)، وتحدَّث عما يفيده اتفاق أئمة السلف على قبول بعض الآحاد، فقال: "فلما اتفقوا عليها **وقطعوا على ثبوتها، علمنا أن ثبوتها قطعاً من حيث الإجماع**، لا من حيث أخبار الآحاد؛ من ناحية أن الأمة تلقَّتها بالقَبول، **فصارت الأخبار فيها كالمتواتر**"(٦)، وقال كذلك: "فإذا كان تلقّي الأمة له بالقبول **يدلُّ على صدقه**، لأنه إجماعٌ منهم على أنه صدقٌ مقبول، **فإجماع السلف والصحابة أولى أن يدُلَّ على صدقه**، فإنه لا يمكن أحداً أن يدَّعي إجماع الأمة إلا فيما أجمعَ عليه سَلفُها من الصحابة والتابعين، وأما بعد ذلك فقد انتشرت انتشاراً لا تُضبَط أقوال جميعها"(٧).

(١) النبوات (٢/ ٨٨٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١٨/٤٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢٥٨)، وينظر: رفع الملام عن الأئمة الأعلام (ص:٤٧).

(٤) مجموع الفتاوى (١٨/ ٦٩) باختصار.

(٥) مختصر الصواعق المرسلة (ص:١٤٩٥).

(٦) المسودة في أصول الفقه (ص:٦٢٣)، وينظر: المستدرك على مجموع الفتاوى (٢/ ١١٥).

(٧) مختصر الصواعق المرسلة (ص:١٥٠١).

وبيَّن شيخ الإسلام أن أولى الناس من هذه الأمة بتَلقي هذه الأخبار بالقَبول هم طائفة أهل الحديث، فقال: "وإذا كان الإجماع على تصديق الخبر موجباً للقطع به، **فالاعتبار في ذلك بإجماع أهل العلم بالحديث**"(١)، وقال أيضاً: "فإن ما تلقَّاه أهل الحديث وعلماؤه بالقبول والتَّصديق؛ **فهو محصِّلٌ للعلم مفيدٌ لليقين**، ولا عِبرة بمن عَداهُم من المتكلمين والأصوليين، فإن الاعتبار في الإجماع على كل أمرٍ من الأمور الدينية بأهل العلم به دون غيرهم"(٢)، وقال كذلك: "وإن كان في نفسه لا يُفيد إلا الظن؛ **لكن لمّا اقترن به إجماع أهل العلم بالحديث** على تلقّيه بالتَّصديق، كان بمنزلة إجماع أهل العلم بالفقه على حكمٍ، ..، فإن ذلك الحكم يصير قطعياً عند الجمهور، وإن كان بدون الإجماع ليس بقطعي؛ لأن الإجماع معصومٌ"(٣)، ونصَّ على حكاية هذا الإجماع في موضعٍ آخر فقال: "وجميع أهل الحديث على ما ذكره الشيخ أبو عمرو [ابن الصلاح]، والحجة على قول الجمهور، =**أن تلقي الأمة للخبر تصديقاً وعملاً إجماعٌ منهم، والأمة لا تجتمع على ضلالة**، ..، وإن كان الواحد منهم لو جُرِّدَ النّظرُ إليه لم يؤمَن عليه الخطأ، فإن العصمة تثبت بالنسبة الإجماعية"(٤)، وقال أيضاً: "**أهل العلم بالحديث لا يُجمِعون على التَّصديق بكذبٍ** ولا التَّكذيب بصدق، وتارةً يكون عِلمُ أحدهم لقرائن تحتَفُّ بالأخبار **توجِبُ لهم العلم، ومن عَلِمَ ما عَلِموه؛ حصَلَ له من العلم ما حصَلَ لهم**"(٥).

وقرَّر شيخ الإسلام خصوصية أهل الحديث -من جهة حصول العلم عندهم- بالأخبار والآثار النبوية، وما امتازوا به من عظيم هذا الشأن عن غيرهم، فقال: "فأهل الحديث لشدَّة عنايتهم بسنة نبيهم ﷺ وضبطهم لأقواله وأفعاله وأحواله؛ **يعلمون من ذلك علماً لا يشكّون فيه، مما لا شعورَ لغيرهم به ألبتَّة**، فخبر أبي بكر وعمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وابن مسعود ونحوهم ﷺ؛ **يفيد العلم الجازم الذي يلتَحِق عندهم بقسم الضروريات**، وعند الجهمية والمعتزلة وغيرهم من أهل الكلام لا يفيد علماً، ..، **وبالجملة فهم جازمون بأكثر الأحاديث الصحيحة قاطعون بصحتها عنه**، وغيرهم لا علمَ عنده بذلك"(٦)، ومن أمثلة

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/٣٥٢).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة (ص:١٥٠٢).

(٣) مجموع الفتاوى (١٨/٤١).

(٤) مختصر الصواعق المرسلة (ص:١٤٩٩).

(٥) مجموع الفتاوى (١٨/٤١).

(٦) مختصر الصواعق المرسلة (ص:١٥٠٢-١٥٠٣) باختصار.

ذلك تواتر بعض معاني الأخبار النبوية لديهم، بما لا يوجد مثله ولا قريبٌ منه عند من عَداهم، فيقول بشأنه: "**علماء الحديث يتواتر عندهم ما لا يتواتر عند غيرهم**؛ لكونهم سَمِعوا ما لم يسمع غيرهُم، وعلموا من أحوال النبي ﷺ ما لم يعلم غيرهم"[١]، وقال أيضاً: "**لا يُعتبَر في الإجماع على صدق الحديث وعدم صدقه إلا أهل العلم بالحديث وطرقه وعلله**، وهم علماء أهل الحديث العالمون بأحوال نبيهم ﷺ، الضابطون لأقواله وأفعاله، المعتَنونَ بها أشدَّ من عناية المقلّدين بأقوال متبوعيهم"[٢].

واستشهد على ما تقدَّم من خصوصية أهل الحديث، بشاهد التواتر اللفظي –عندهم– لأكثر أحاديث (الصحيحين)، حيث يقول: "وعلى هذا فكثيرٌ من متون (الصحيحين) **متواترُ اللفظ عند أهل العلم بالحديث**، وإن لم يعرف غيرهم أنه متواتر؛ **ولهذا كان أكثر متون الصحيحين مما يَعلم علماء الحديث علماً قطعياً أن النبي ﷺ قاله**، تارةً لتواتره عندهم، وتارةً لتلقي الأمة له بالقبول"[٣]، وقال في نفس هذا السياق: "ولهذا كان أكثر متون (الصحيحين) **مما يُعلَم صحته عند علماء الطوائف**: من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والأشعرية، وإنما خالف في ذلك فريقٌ من أهل الكلام"[٤]، وقال أيضاً: "فأكثر متون الصحيحين معلومةٌ متقَنةٌ تلقاها أهل العلم بالحديث بالقَبول والتَّصديق، **وأجمعوا على صحتها، وإجماعهم معصومٌ من الخطأ**"[٥].

وأشار شيخ الإسلام إلى جهل أهل الكلام ونحوهم بمِقدار منزلة أهل الحديث ونقَلَة الآثار، ومنه جهلهم بمدى تَحصيلهم للعلم اليقيني من الأخبار المروية عن النبي ﷺ، فقال: "كل من له أدنى علمٍ بحال القوم يعلم أن خبر الصدّيق وأصحابه لا يُقاس بخبر من عَداهُم، وحصول الثّقة بخبرهم فوق الثقة واليقين بخبر من سِواهم من سائر الخلق بعد الأنبياء، **فقياس خبر الصدِّيق على خبر آحاد المخبرين من أفسدِ قياسٍ في العالم**، ...، حتى لا تُعرَف في جميع طوائف بني آدم أصدق لهجةً ولا أعظم تحرّياً للصدق منهم، وإنما المتكلمون أهل ظلمٍ وجهل يقيسونَ خبر الصدّيق والفاروق وأبي بن كعب بأخبار آحاد الناس، مع ظهور الفرق المبينِ بين المخْبِرين، **فمن أظلمُ ممن سوَّى بين خبر الواحد من الصحابة وخبر الواحد**

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٦٩).
(٢) مختصر الصواعق المرسلة (ص:١٥٠٢).
(٣) مجموع الفتاوى (١٨/٤٠).
(٤) مجموع الفتاوى (١٨/ ٦٩).
(٥) مجموع الفتاوى (١٨/ ٤٩).

من أفراد الناس في عدم إفادة العلم، وهذا بمنزلة من سوَّى بينهم في العلم والدين والفضل"[١]، وقال في نفس هذا السياق: "فإذا قالوا: (أخباره وأحاديثه الصحيحة لا تفيد العلم) فهم مُخبرون عن أنفسهم أنهم لم يستفيدوا منها العلم، فهم صادقون فيما يخبرون به عن أنفسهم، **كاذبون في إخبارهم أنها لا تفيد العلم لأهل الحديث والسنة**"[٢]، وبيَّن أن من أسباب ضعف اطلاع كثيرٍ من معاصريه على أدلة القائلين بحجية أخبار الآحاد، هو اعتمادهم على بعض المصادر الأصولية المتأخرة فحسب، دون سبرٍ دقيقٍ منهم لمنهج أهل الحديث وطريقتهم في ذلك، فقال: "وعذُرهم أنهم يَرجعون في هذه المسائل إلى ما يجدونه من كلام ابن الحاجب، وإن ارتفعوا درجةً صعدوا إلى السيف الآمدي وإلى ابن الخطيب، فإن علا سَنَدُهُم صعدوا إلى الغزالي والجويني وابن الباقلاني"[٣].

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص:١٥٠٥) باختصار.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة (ص:١٥١٠).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (ص:١٤٩٩).

المطلب الثاني: موافقات المتأخرين لشيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة الاحتجاج بخبر الآحاد على مسائل الاعتقاد:

مما تيسَّر الوقوف عليه -بحمد الله- من موافقاتٍ لتقرير شيخ الإسلام في هذه المسألة، والتي تقادَم النِّزاع فيها بين أهل الحديث وأهل الكلام، ما انتقيته من النقولات العلمية التالية:

أفاض شمس الدين ابن القيم (ت ٧٥١هـ) في تقرير حجية خبر الآحاد في العقائد، في كتاب (الصواعق المرسلة)، ومن أبرز الأوجه التي ذكرها قوله: "أما المقام الثامن: **وهو انعقاد الإجماع المعلوم المتيقَّن على قبول هذه الأحاديث، وإثبات صفات الرب تعالى بها**، فهذا لا يشكُّ فيه من له أقل خبرةٍ بالمنقول، فإن الصحابة هم الذين رَوَوا هذه الأحاديث، وتلقّاها بعضهم عن بعضٍ بالقَبول، ولم ينكرها أحدٌ منهم على من رواها، ثم تلقّاها عنهم جميع التابعين من أولهم إلى آخرهم، ومن سمعها منهم تلقّاها بالقبول والتّصديق لهم، ..، **هذا أمرٌ يعلمه ضرورةً أهل الحديث**، كما يعلمون عدالة الصحابة وصدقهم وأمانتهم، ونقلهم ذلك عن نبيهم ﷺ كنقلهم الوضوء .."[(١)].

واختار ابن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢هـ) القول بحجية خبر الواحد، ونسبه للسلف إجماعاً، فقال: "خبر الواحد -إذا تلقَّته الأمة بالقبول- عملاً به وتصديقاً له، **يفيد العلم اليقيني عند جماهير الأمة**، وهو أحد قسمي المتواتر، **ولم يكن بين سلف الأمة في ذلك نزاع**"[(٢)]، ثم ذكر بعض الأمثلة.

وقد رجَّح بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ)[(٣)] حجية خبر الآحاد في العقائد، خلافاً للمشهور عند كثيرٍ من أهل الكلام، فقال: "سبق منع بعض المتكلمين من التَّمسُّك بأخبار الآحاد فيما

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص:١٦٠٩) باختصار.

(٢) شرح الطحاوية (ص:٣٤١).

(٣) ترجمته: بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي المصري الشافعي، أخذ عن: الجمال الإسنوي والسراج البلقيني والشهاب الأذرعي والعلاء مغلطاي، سمع من العماد بن كثير، صنَّف في علوم الفقه والأصول والحديث، له (البحر المحيط في أصول الفقه) (تخريج أحاديث الرافعي) (شرح جمع الجوامع) (البرهان في علوم القرآن). طبقات الشافعية لابن شهبة (١٦٧/٣)، حسن المحاضرة (٤٣٧/١)، طبقات المفسرين للداوودي (١٦٢/٢)، إنباء الغمر (٤٤٦/١)، الأعلام للزركلي (٦٠/٦)، يراجع لتوضيح المؤاخذات العقدية على منهجه وآراءه: رسالة (آراء الزركشي الاعتقادية) للباحث أحمد بن محمد الغامدي، وكتاب ترجيحات الزركشي في علوم القرآن (ص:٣٣)، ومما ذكر فيه: أطلق على أبي الحسن الأشعري وصف (شيخنا)، واهتمامه بذكر آراءه وآراء أصحابه.

طريقه القطع من العقائد؛ لأنه لا يفيد إلا الظن والعقيدة قطعية، **والحق الجواز، والاحتجاج إنما هو بالمجموع منها، وربما بلغ مبلغ القطع**، ولهذا أثبتنا المعجزات المروية بالآحاد"[١]، ثم ذكر بعض الأحوال الداعية لقبول خبر الواحد، فقال: "فقد يدلُّ على القطع في صورٍ كثيرة: منها الإخبار بحضرة النبي ﷺ فلا يُنكره، أو بحضرة جمعٍ يستحيل تواطُؤهم على الكذب ويقرّوه، **أو بأن تتلقَّاه الأمة بالقبول أو العمل، أو بأن يحتفَّ بقرائن**، ..، ويمكن أن يقال: هي ما لا يبقى معها احتمال، وتسكن النَّفس عنده، مثل سكونها إلى الخبر المتواتر أو قريباً منه"[٢].

وذكر زين الدين العراقي (ت ٨٠٦هـ)[٣] -ضمن سياق توضيحه- لما يجب على المفتي إذا سُئل في مسألةٍ فروعيةٍ كالحلف، أنه "له أن يُفتي في ذلك بالدَّلائل الظَّنية من أخبار الآحاد، وإن كانت المسألة اعتقادية، **فالذي نراهُ: الاستدلالُ فيها بأخبار الآحاد، كما فعل علماء الحديث**، أو من فعل ذلك منهم كالخطابي والبيهقي، فإنَّه أورد في (كتاب الاعتقاد) استدلالاتٍ كثيرةً بخبر الواحد، ولو جئنا نتوقَّف على مجيء القطعيات، **لم يَقُم دليلٌ قطعيٌّ على كثيرٍ مما يختَلِج في الصدور وقوعه**، كالإسراء بجسده ﷺ إلى السماوات؛ فإنَّ القرآن إنما دلَّ على الإسراء به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، ودلَّت الأحاديث الصحيحة الثابتة المشهورة، على الإسراء بجسده الكريم إلى السموات السَّبع، ومُخاطبة الله له، وفُرِضَت عليه الصَّلوات الخمس، **لا يختلج في صدر المؤمن إنكارٌ لشيءٍ من ذلك، مع كون ورودِهِ بطريق الآحاد**"[٤].

---

(١) البحر المحيط (٦/ ١٣٤).

(٢) البحر المحيط (٦/ ١٣٨) باختصار، وقد أشار ابن الوزير اليماني إلى تأثر الزركشي بكتاب (المسودة) لآل تيمية، ينظر: العواصم والقواصم (٨/٨).

(٣) ترجمته: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين الكردي الأصل العراقي المصري الشافعي، سمع من ابن سيد الناس، أخذ عن: الجمال الإسنوي والعلاء التركماني الحنفي والتقي السبكي والعلائي، وأفاد من العز ابن جماعة، من أقرانه الزيلعي الحنفي، كان اشتغاله أولاً بعلم القراءات ثم مال إلى الحديث، أخذ عنه: ابنه أبو زرعة والنور الهيثمي وابن ظهيرة وابن حجر العسقلاني والبرهان الحلبي وابن قاضي شهبة، له (ألفية الحديث نظم ابن الصلاح) (شرح سنن الترمذي) (تخريج أحاديث الإحياء). الرد الوافر (ص:٢١٣)، المجمع المؤسس (٢/ ١٧٦)، المنهل الصافي (٧/ ٢٤٥)، طبقات الشافعية لابن شهبة (٤/ ٢٩)، وأما عن منهجه العقدي فمن الإشارات التي تُرشدُ إلى معرفته: ما وقع من تَنصيصهِ على وجوب تنزيه الله عن الجهة والمكان، وتأويل فوقيته على العرش، ونقله عن المازري أن الإرادة الإلهية صفةٌ واحدةٌ قديمة، ينظر: طرح التثريب (٨/ ٨٤).

(٤) مجموع مخطوط للعراقي بالمكتبة الكتانية برقم (٩١ك/٤)، بواسطة كتاب: محنة ابن أبي العز الحنفي (ص:٣٤٥-٣٤٦).

وقال ابن الوزير اليماني (ت ٨٤٠هـ) في سياق حديثه عن صدق خبر الرسول أو النبي في دعوى النبوة: "ويؤيد ما ذكرناه **–من أن خبر الواحد إذا انضمَّت إليه القرائن يُفيد العلم–**؛ أنَّ خبر التواتر إنما أفاد العلم لكثرة القرائن، وذلك أن خبر كل واحدٍ من أهل التواتر قرينةٌ تولِّد الظَّن، فإذا تضامَّتْ القرائن وكَثُرت خلق الله عندها العلم عادةً، **فكذا إذا تكاثَرَت القرائن في شخصٍ واحدٍ، جازَ أن يخلُقَ الله العلم عند خبره**"[١]، وقال في سياق ردّه على من يقول: (إن الإخبار بالخبر المظنون قبيحٌ في العقل): "أقول: **إن العمل بالخبر المظنون صدقُه، ما زال معمولاً به بينَ العقلاء**، ممن وافقَ في هذه المسألة ومِمن خالف، ولو كان الخبرُ بما يُظنُّ صدقه قبيحاً في العقل؛ لم يخبر أحدٌ غيرَه إلا بالضروريات –التي لا يُفيدُ الخبرُ بها–!"[٢]، وقال أيضاً في دفع بعض التَّوهمات الخاطئة حول ظنّية خبر الواحد: "الفرق بين خبر الواحد وسائر الظنون؛ **مجمعٌ عليه، فالأمة مجمعةٌ على أن النص الذي يجب العمل به، ولم يُعَلَّ** بما يقدح فيه، مانعٌ من الظَّن الناشئ عن الاجتهاد ومقدَّمٌ عليه، ..، **ومنتهى الأمر أن الشرع منع بعض الظنون وأباح بعضها**، وذلك تفصيلٌ لما أشار إليه ﷺ في قوله: {إن بعض الظن إثم}"[٣]، وقال في الرد على مقالة المعتزلة البغداديين (أن جميع أخبار الثقات مردودةٌ ما لم تواتر): "لا يدرون ما يؤدي ذلك إليه، ولا يدرون ما في ذلك من المفاسد، **ويعتقدون أن ذلك متابعةٌ لمحض العقل، وهو مكابرةٌ لمحض العقل**، ..، ومن عجائبهم أنه لا دليل لهم على ذلك إلا أدلةٌ ظنيةٌ من: عموماتٍ ورد فيها ذم الظن، أو قياسٍ عقليٍ على العمل بالشَّك المساوي، ..، **فإن كان الظن حراماً؛ حَرُمَ عليهم تحريم خبر الواحد بالظَّن أيضاً!**، والظن الذي ذمَّه الله –تعالى– هو الشك، وهو يسمى ظنّاً في اللغة كما نصَّ عليه أئمة اللغة، **وأما الظَّن الراجح فلم يرد ذمُّه، بل سماه الله علماً في غير موضع**"[٤].

وممن أقرَّ بإثبات حجية خبر الآحاد جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) حيث يقول: "إن الخبر إذا صحَّ عن رسول الله ﷺ ورواه الثقات والأئمة، وأسنده خلفُهم عن سَلفِهم إلى رسول الله ﷺ، **وتلقَّته الأمة بالقبول؛ فإنه يوجب العلم فيما سبيله العلم**، هذا عامة قول أهل الحديث والمتقنين

(١) البرهان القاطع (ص:٧٧)، ثم أتبعه بذكر الدليل على أن القرائن تُفيد العلم من جهة السمع والعقل (ص:٨٥).
(٢) العواصم والقواصم (٢/ ٢٤٢).
(٣) العواصم والقواصم (٣/٣٥٧).
(٤) العواصم والقواصم (٤/١٣-١٤) باختصار.

من القائمين على السنة"(١)، ثم فقال: "ومشهورٌ معلومٌ استدلال أهل السنة بالأحاديث ورجوعهم إليها، **فهذا إجماعٌ منهم على القول بأخبار الآحاد**، وكذلك أجمع أهل الإسلام متقدّموهم ومتأخروهم عن رواية الأحاديث في صفات الله ﷻ وفي مسائل القدر والرؤية وأصل الإيمان، والشفاعة والحوض، ...، وهذه الأشياء كلها علميةٌ لا عَملية، **وإنما تُروى لوقوع علم السامع بها**، فإذا قلنا: إن خبر الواحد بها لا يجوز أن يوجب العلم! حملنا أمر الأمة في نقل هذه الأخبار على الخطأ، وجعلناهم لاغينَ هاذينَ مشتغلين بما لا يفيد أحداً شيئا ولا ينفعه، **ويصير كأنهم قد دوَّنوا في أمور الدين ما لا يجوز الرجوع إليه والاعتماد عليه**"(٢)، ونسب القول بخلاف ذلك إلى أهل الكلام فقال: "وإنما هذا القول الذي يذكر (أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال ولابدَّ من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به)، شيءٌ اخترعته القدرية والمعتزلة، وكان قصدُهم منه ردُّ الأخبار، وتلقَّفه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم في العلم قدمٌ ثابت، ولم يَقِفوا على مقصودهم من هذا القول"(٣).

وأكَّد على مكانة أهل الحديث ومنزلتهم في إدراك مراتب الأخبار -المقبول منها والمردود- فقال: "واعلم أن الخبر وإن كان يحتمل الصدق والكذب، وللظنّ والتَّجوُّزِ فيه مدخل، ولكن هذا الذي قُلناه لا يناله أحدٌ إلا بعد أن يكون معظَم أوقاته وأيامه مشتغلاً بعلم الحديث، والبحث عن سيرة النَّقَلَة والرواة، ليقف على رسوخهم في هذا العلم، وكُنهِ معرفتهم به، وصدق ورَعِهم في أحوالهم وأقوالهم، وشدَّة حذرهم من الطغيان والزلل، وما بذلوهُ من شدة العناية في تمهيد هذا الأمر، والبحث عن أحوال الرواة، والوقوف على صحيح الأخبار وسقيمها، ولقد كانوا -رحمهم الله وأنزل رضوانه عليهم-، بحيث لو قُتلوا لم يُسامحوا أحداً في كلمةٍ يتقوَّلها على رسول الله ﷺ، ..، وإذا وقف المرء على هذا من شأنهم وعرف حالهم، وخبر صدقهم وورعهم وأمانتهم، =**ظهر له العلم فيما نقلوه ورَووه**"(٤)، ثم قال: "فكذلك يجب أن يرجع في معرفة ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه: **إلى أهل النقل والرواية، لأنهم عُنوا بهذا الشأن**، واشتغلوا بحفظه والتَّفحُّص عنه ونقله، ولولاهم لاندَرَسَ علم النبي ﷺ، ولم يقف أحدٌ على سنته وطريقته"(٥).

---

(١) صون المنطق والكلام (ص: ٢١٢).

(٢) صون المنطق والكلام (ص: ٢١٣-٢١٤) باختصار.

(٣) صون المنطق والكلام (ص: ٢١٢-٢١٣).

(٤) صون المنطق والكلام (ص: ٢١٦-٢١٧) باختصار وتصرف.

(٥) صون المنطق والكلام (ص: ٢١٧).

وقال ابن النجار الحنبلي (ت ٩٧٢هـ)[١]: "ويُعمَل بآحاد الأحاديث في أصول الديانات"[٢]، ونقل عنه وتابعه على ذلك شمس الدين السفاريني (ت ١١٨٨هـ)، حيث قال: "يُعمَل بخبر الآحاد في أصول الدين"[٣]، وزاد عليه الاستشهاد بكلامٍ لشيخ الإسلام، وهو قوله في (شرح الأصبهانية): "(يجب تصديق كل مسلمٍ بما أخبر به الله ورسوله من صفاته -تعالى-، فليس ذلك موقوفاً على أن يقوم دليلٌ عقليٌ على تلك الصفة بعينها)"[٤].

وأنكر صالح المقبلي اليمني (ت ١١٠٨هـ)[٥] على طريقة المتكلمين في رَدِّهم خبر الواحد بشبهة معارضة العقل، فقال: "فالواجب تسليم ما صح، وما اشتبه معناه رَدَدناهُ إلى الله -سبحانه-، ولا يغرنَّك قولهم: (آحاديٌ فلا نقبله في مقابلة العقل)، **لأن ما رواه الثقات مقبول، وإلا اطَّرحنا أكثر الشّريعة، والدليل على قبول الآحاد شاملٌ لكل الدين، والتّفرقة جاءت من قِبَلهم لا من قِبَل الله ورسوله**، والعقل قد فرضنا أنه لم يدرك حقيقة ذلك، فكيف يُقال: إنه مصادمٌ له! نعم إذا كان ذلك في العقليات الصِّرفة، وكان مدلول السمع لا يحتمل ذلك البتَّة، **ولكن ذلك غير واقع!**، إنما الواقع -نحو ذبح البهائم ونحوها-، فَيُرَدُّ السَّمعي الذي معناه غير معلومٍ للعقل قطعاً إلى الله -تعالى-، ولا عذر لنا عن ذلك بعد صدوره عن الحكيم -سبحانه-"[٦].

---

(١) ترجمته: القاضي تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي المصري الحنبلي، الشهير: بابن النجار، أخذ عن: والده والشهاب البهوتي والشهاب المقدسي، وانتهت إليه رئاسة المذهب في زمانه، فاشتغل بالأخذ عنه عامة الحنابلة في عصره، له (منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح) (مختصر التحرير). الأعلام للزركلي (٦/ ٦)، تسهيل السابلة (٣/ ١٥٣٠) ورد فيه: "قال الشعراوي: (أجمع الناس على أنه إذا انتقل إلى رحمة الله تعالى؛ مات بذلك فقه الإمام أحمد من مصر)"، السحب الوابلة (٢/ ٨٥٤).

(٢) شرح الكوكب المنير (٢/ ٣٥٢).

(٣) لوامع الأنوار البهية (١/٦٥١).

(٤) لوامع الأنوار البهية (١/ ١٦٠)، وانظر: شرح الأصبهانية (ص:٣٩).

(٥) ترجمته: صالح بن مهدي المقبلي ثم الصنعاني ثم المكي اليمني الزيدي، أخذ عن: محمد ابن المفضل وإبراهيم الكوراني، وقعت له محنةٌ بسبب أحد متعصبة المذاهب -وهو البرزنجي- وذلك لعدم تعويله على التقليد، له (العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ) اعترض فيه على علماء الكلام والصوفية (الإتحاف لطلبة الكشاف) (الأبحاث المسددة). معجم المؤلفين (٥/ ١٤)، الأعلام للزركلي (٣/١٩٧)، البدر الطالع (١/٢٨٨) ورد فيه: "وقد أكثر الحط على المعتزلة في بعض المسائل الكلامية، وعلى الأشعرية في بعضٍ آخر، وعلى الصوفية في غالب مسائلهم"، يراجع لتوضيح المآخذ العقدية على منهجه وآراءه: رسالة (آراء صالح بن المهدي المقبلي الاعتقادية) للباحثة هدى بنت راشد الحميد.

(٦) العلم الشامخ (ص:٥٧).

الفصل الثاني:

موافقات المتأخرين لتقريرات شيخ الإسلام في باب توحيد المعرفة والإثبات

المبحث الأول: مسألة التسلسل ودوام كمال الرب بصفاته وأفعاله.

المبحث الثاني: مسألة الصفات الاختيارية.

المبحث الثالث: مسألة الصفات الخبرية الذاتية.

الفصل الثاني: موافقات المتأخرين لتقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية في باب توحيد المعرفة والإثبات

المبحث الأول: مسألة التسلسل ودوام كمال الرب بصفاته وأفعاله:-

تخليص لأبرز الفقرات المندرجة ضمن مَطلبيّ هذا المبحث:

المطلب الأول/ ويتضمَّن تقرير شيخ الإسلام في هذه المسألة، لما يلي: إيجاب حدوث جميع المخلوقات عن خالقٍ محدِث، رجحان أساليب الوحي في بيان القضايا الوجودية الكبرى، سبب وجود الحوادث هو ما يقوم بالرب -تعالى- من صفتيّ المشيئة والقدرة، جواز تسلسل نوع الحوادث في الأزل كما هي دائمةٌ في الأبد، بيان حقيقة الزمن وعلاقته بدوام أفعال الرب، نسبَة القول بدوام صفة الفاعلية لله ﷻ إلى أئمة السلف، الرَّد على المخالفين في دعواهم: أن حقيقة (القدم النوعي للحوادث) لم ترد في نصوص الشرع، نفي التعارض بين إثبات الفاعلية لله أزلاً وبين حدوث جميع المخلوقات، وجود فردٍ معينٍ أزلِي من المستحيلات، بخلاف النوع فإنه مقدورٌ ووجوده جائز، نفي كل ما يتوَهَّم تقَدُّمه عن الله -تعالى- أو مقارنته لوجوده، التّأكيد على انتفاء قديمٍ مشاركٍ لله في الأزل، الإنكار على دعوى الدّهريين بوجود حوادث لا مُحدِث لها، أبرز اللوازم الفاسدة التي تلزم على مقالة المتكلمين بنفيهم لإمكان التسلسل، ذم الاستدلال بدليل الحدوث -بالصياغة الكلامية- ، وبيان بعض لوازمه الباطلة، وتبديع المستدلِّ به.

المطلب الثاني/ ويتضمَّن موافقات المتأخرين لتقرير شيخ الإسلام في هذه المسألة، فمن ذلك: أفعال الله -سبحانه- تتسلسل من طرف الأزل كما هي دائمةٌ من جهة الأبد، لم يكن الرب معطلاً في وقتٍ من الأوقات عن الإرادة والفعل، الرب -سبحانه- متَقَدِّمٌ على كل فردٍ من مخلوقاته تقدُّماً لا أوَّل له، مذهب السلف عدم إيجاب بداية لأول الحوادث، أفعال الله وأقواله أزليةٌ وهي بحسب مشيئته، الحكم بإمكان التسلسل في المتَعاقبات من جهة الأزل.

تمهيد:

نقدِّم الحديث هنا عن أشهر مقالات الطوائف التي قيلت في هذه المسألة، وذلك بالاستناد إلى ما حكاه شيخ الإسلام عن آرائهم فيها، بقوله: "الناس فيه [أي: تجدُّد الفعل الإلهي] على أربعة أقوال: قيل: (يمتنعُ في الماضي والمستقبل)، كقول جهم وأبي الهذيل، ..، وقيل: (يمتنع في الماضي دون المستقبل)، وهو قول كثيرٍ من طوائف أهل الكلام، كأكثر المعتزلة والأشعرية والكرامية وغيرهم، وقيل: (يجوز فيهما، فيما هو مفتَقرٌ إلى غيره) كالفلك، ..، **وقيل**: (**يجوز فيهما، لكن لا يجوز ذلك فيما سوى الرب**)، **فإنه مخلوقٌ مفعول**"[(١)]، وأما عن اختلاف الطوائف في كيفية صدور الحادث الأول عن الفاعل الأول -وهو الرب جلَّ وعلا-، فيقول: "إن بني آدم شهدوا حوادث تحدُث، وعلموا أنه لا بدَّ من موجودٍ قديم، ..، **ثم اختلفوا في وجه صدور الحوادث**؛ فقال هؤلاء المتكلمون ونحوهم من أهل الملل: (القادر المختار له أن يرجِّحَ أحدَ طرفيّ مَقدورِه على الآخر)، وهذا جواب المعتزلة، ..، وقد أجاب طائفةٌ: (بأن الموجِبَ للحدوث العلمُ المتَعلِّقُ به على هذا الوجه)، وأجاب آخرون: (بأن الموجب للحدوث امتناع وجودِه في الأزل)، ..، فقالت الفلاسفة: (صدور حادثٍ من غير سببٍ حادثٍ، ممتنعٌ في صريح العقل)"[(٢)].

ويعرضُ شيخ الإسلام بإيجاز أبرز مقالات الطوائف المخالفة في هذه مسألة، وذلك بالنّظر إليها من جهة وجوب التسلسل وامتناعه، فيقول: "فالفلاسفة الدَّهرية، كابن سينا وأمثاله، قالوا: (تسلسل الحوادث ودوامها واجب) ..، وأبو الحسين البصري، وأمثاله من المعتزلة، ونحوهم من أهل الكلام، قالوا: (تسلسل الحوادث ممتنع)"[(٣)]، كما يذكر انحصار البحث في هذه المسألة عند المتأخرين بين مقالة المتكلمين ومقالة الفلاسفة، -وأما مقالة أهل التَّحقيق فهي غائبةٌ عند الأكثرين منهم-، حيث يقول: "**والقول الصواب الموافق للميزان والكتاب لا يعرفونه**، كما في مسألة حدوث العالم، فإنهم لا يذكرون إلا قولين، قول من يقول: (بقدم الأفلاك، وإن كانت صادرةً عن علةٍ توجبها، فالمعلول مقارنٌ لعلته أزلاً وأبداً)، وقولَ من يقول: (بل تراخى المفعول عن المؤثّر التام، وأنه يمتنع أنه لم يزل متكلماً إذا شاء، ويفعل ما يشاء)"[(٤)].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٤/ ٢٩٣) باختصار.

(٢) مسألة حدوث العالم (ص: ١٦٧-١٦٨) باختصار.

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٩/ ١٤٧) باختصار.

(٤) درء تعارض العقل والنقل (٤/ ٢٩١).

المطلب الأول: تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لمسألة التسلسل ودوام كمال الرب بصفاته وأفعاله:

يُقرر شيخ الإسلام -رحمه الله- ابتداءً وجوبَ حدوث المخلوقات عن مُحدثٍ مُبدعٍ، فيقول: "فلا يمكن أن يُجعَلَ شيءٌ من أجزاء العالم رباً واجباً بنفسه، قديماً مُبدِعاً لغيره، والحوادث لا بدَّ لها من ربٍ واجبٍ بنفسهِ، قديمٍ مبدعٍ لغيره، **وليس شيءٌ من أجزاء العالم مما يمكن ذلك فيه**، فعُلِمَ أن الرب -تعالى- خارجٌ عن العالم وأجزائه وصفاته"[(١)]، وقال: "فإن بني آدم شهدوا حوادثَ تحدُث، وعلموا أنه لا بدَّ من موجودٍ قديم، فإن المحدَثَ لا يَحدُثُ بنفسه، ..، **فمجموعُ الحوادثِ لا بدَّ لها من محدِثٍ غير محدَث**، وهو الموجودُ القَديم"[(٢)]، وقال أيضاً بإجابةٍ صريحةٍ عن سؤالٍ وجّه إليه: "وأما قول السائل: (وعن أي شيءٍ صدرت الموجودات بعد أن لم تكن؟) **فإن الله خلقها وبرأها وصوّرها**"[(٣)].

وأرشد الشيخ إلى رجحان أساليب الوحي في بيان القضايا الوجودية الكبرى -كمثل هذه المسألة-، فقال: "**طريقة القرآن أكمل الطرائق؛ لأنها أثبتت وجودَ الصانع بإثباتِ آياته** ﷻ التي يُحدِثها في السماوات والأرض، كما قال: {إِنَّ فِي خَلقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرضِ وَاختِلَافِ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ} [الآية]، **ونفسُ الآيات التي يُحدِثها، تدلُّ عليه** ﷻ **وعلى أن العالم محدَث**، وتُبطل قول من يقول بقِدَمه"[(٤)].

ووضَّح شيخ الإسلام أن السبب في وجود الحوادث؛ هو ما يقوم بالله ﷻ من الإرادة والمشيئة، وكذا تحقُّق القدرة منه على الفعل والخلق، حيث قال: "أما دوام الحوادث، فمعناه هنا: دوام كونه متكلماً إذا شاء، **وهذا دوام كماله ونعوتِ جلاله**، ودوامُ أفعاله، وبهذا يمكن أن يكون العالم وكل ما فيه؛ مخلوقٌ له حادثٌ بعد أن لم يكن، **لأنه يكون سببُ الحدوثِ هو ما قامَ بذاتهِ من كلماتهِ وأفعاله وغير ذلك، فيُعقَل [بذلك] سببُ حدوثِ الحوادث**"[(٥)]، وقال أيضاً: "وتلك الحوادث: إما أن تحدُثَ بغير أحوالٍ تقومُ به -سبحانه-، **وإما أنه لا بدَّ من أحوالٍ تقوم به**، والثاني يستلزم أنه لم يزل قادراً

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١٥٤).
(٢) مسألة حدوث العالم (ص: ١٦٧-١٦٨) باختصار.
(٣) مسألة حدوث العالم (ص: ١٧١).
(٤) مسألة حدوث العالم (ص: ١٧٣) بتصرف تقديم وتأخير.
(٥) منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٨٨).

قابلاً فاعلاً **تقومُ به الأفعال**، والأول باطل، ..، وتخصيص الأزمنة بالحوادث المختلفة أمرٌ مشهود، **ولأن الفاعل الذي يُحدِثُ ما يحدِثُهُ من غير فعلٍ يقومُ بنفسه غير معقول**"[١]، وقال كذلك: "قول أئمة السنة: (إنه ما شاءَ الله كان، وما لم يشأ لم يكن)، فما شاءَ الله وجبَ بمشيئته وقدرته، وما لم يشأهُ امتنعَ لعدمِ مشيئتهِ له، **فهو موجبٌ بمشيئتهِ وقدرته، لا بذاتٍ خاليةٍ عن الصفات**، وهو موجِبٌ له إذا شاءَهُ، لا موجبَ له في الأزل، كما قال: {إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون} [يس:٨٢]، وهذا الإيجابُ مستلزمٌ لمشيئته وقدرته لا منافٍ لذلك، بل هو -سبحانه- يخلق ما يشاء ويختار، **فهو فاعلٌ لما يشاؤه إذا شاء، وهو موجبٌ له بمشيئته وقدرته**، والله تعالى أعلم"[٢].

ونصرَ شيخ الإسلام القول بجواز دوام تسلسل نوع الحوادث في الأزل -كما هي دائمةٌ في الأبد-، ونصُّ عبارته في ذلك: "فقال لهم المنازعون أتباع الأنبياء ..: الفرق بين النوع والشخص معلوم، والمنتَفي وجودُ حادثٍ معيَّنٍ في الأزل، بحيث يكون حادثاً قديماً، أو وجود مجموعِ الحوادث في الأزل، بحيث تكون كل الحوادث قديمة، **وأما دوام الحوادث شيئاً بعد شيء، كما هي دائمةٌ شيئاً بعد شيءٍ في المستقبل**[٣]؛ **فليس في العقل ما يحيلُ هذا**، ولا يمكن الفرق بين الماضي والمستقبل بفرقٍ مؤثرٍ في مناطِ الحكم، وليس كل مجموعٍ يوصَفُ بما يوصَفُ به أفراده"[٤]، وقال: "أما النوع الذي تحدُث آحاده؛ فهذا قد قال طوائف من أهل الملل والفلاسفة، بل من أهل الحديث والسنة: (**إن كل واحدٍ من آحادهِ مسبوقٌ بآخرَ إلى غير نهاية**)، وأنه إذا قيل: هو حادثٌ؛ فهو بالنَّظر إلى فردٍ فردٍ، وجزءٍ جزء، لا بالنَّظر إلى النوع، **فإن النوع لا يوصف بالحدوث عن عدم؛ فإنه لم يزل كذلك**"[٥].

ويزيد الشيخ من توضيح مسألة أزلية أفعال الرب -سبحانه-، فيقول: "وأيضاً: **فما من حالٍ يُقدِّرها العقل، إلا والفعل فيها ممكنٌ وهو قادرٌ -سبحانه-**، وإذا قُدِّرَ قبل ذلك شيئاً شاءهُ الله فالأمر

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٤/ ٦٩) باختصار.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٤/ ٢٩٤-٢٩٥)، وينظر: مسألة حدوث العالم (ص: ١٧١).

(٣) وفي عبارة أخرى يقول: "أما ما خلقه قبل ذلك [أي: قبل العالم المشهود] شيئاً بعد شيء، فهذا بمنزلةِ ما سيخلقهُ بعد قيام القيامة، ودخول أهل الجنة وأهل النار منازلهما، وهذا مما لا سبيلَ للعباد إلى معرفته تفصيلاً" مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٣١)، ويقول أيضاً: "وإن كان النوع لم يزل متَجدِّداً، كما في الحوادث المستقبلةِ كلٌ منها حادِثٌ مخلوق، وهي لا تزال تَحدُثُ شيئاً بعد شيء" منهاج السنة النبوية (١/ ١٤٨).

(٤) الصفدية (١/ ٢٧٧) باختصار.

(٥) مسألة حدوث العالم (ص: ١٣٢).

كذلك، **فلم يزل قادراً والفعل ممكناً، وليس لقدرتهِ وتمكُّنهِ من الفعل أوّل، فلم يزل قادراً يمكنهُ أن يفعل،** فلم يكن الفعل ممتنعاً عليه قط، ..، فقولنا: (لم يزل قادراً)، بمنزلة قولنا: (هو قادرٌ دائماً)، **وكونهُ قادراً وصفٌ دائمٌ لا ابتداءَ له،** فكذلك إذا قيل: (لم يزل متكلماً إذا شاء، ولم يزل يفعل ما شاء)، **يقتضي دوامَ كونه متكلماً وفاعلاً بمشيئته وقدرته**"[١]، وقال موضِّحاً ما قد يُفهَمُ خطأً من تقريره لهذه المسألة: "وإذا قيل: (لم يزل يخلق)، كان معناه: لم يزل يخلقُ مخلوقاً بعد مخلوق، كما لا يزال في الأبدِ يخلقُ مخلوقاً بعد مخلوق، ...، **وليس في ذلك إلا وصفهُ بدوامِ الفعل، لا بأن معه مفعولاً من المفعولاتِ بعينه**"[٢]، ونفى التلازم بين إثبات التسلسل وقدم شيءٍ من المخلوقات، فقال: "تسلسل الحوادث ودوامها: **لا يقتضي قدم أعيان شيءٍ منها، ولا قدم السماوات والأفلاك، ولا شيءٍ من العالم**"[٣].

وبيَّن حقيقة الزمن وعلاقته بدوام أفعال الله ﷻ، فقال: "فالرب -تعالى- إذا كان لم يزل متكلماً بمشيئته فعّالاً بمشيئته، كان مِقدارُ كلامه وفِعاله -الذي لم يزل-: **هو الوقتْ الذي يُحدِثُ فيه ما يُحدِثُ من مَفعولاته**"[٤]، وقال بشأن التَّسوية ونفي الفرق المؤثر بين طرفي الزمان الأزلي والأبدي -في حق أفعال الله تعالى-: "لا يمكن الفرق بين الماضي والمستقبل بفرقٍ مؤثرٍ في مناطِ الحكم"[٥].

ونسبَ القول بدوام صفة الفاعلية لله ﷻ إلى أئمة السلف، فقال: "والقول ب(دوام كونه متكلماً ودوام كونه فاعلاً بمشيئته) منقولٌ عن السلف وأئمة المسلمين من أهل البيت وغيرهم، كابن المبارك وأحمد بن حنبل والبخاري وعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهم"[٦]، وقال أيضاً: "أما سلف الأمة وأئمتها فيقولون: (إنه لم يزل سبحانه متكلماً إذا شاء)؛ ويقولون: (لم يزل فاعلًا لما يشاء)؛ ويقولون: (إنه تقوم بذاته الأمور الاختيارية)؛ ويقولون: (إنه كان ولم يزل متّصفًا بما أخبر أنه كان موصوفًا به)"[٧].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/٢٣٨-٢٣٩) باختصار.

(٢) مجموع الفتاوى (١٨/٢٣٩).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٩/ ١٤٧).

(٤) منهاج السنة النبوية (١/١٧٣).

(٥) الصفدية (١/٢٧٧).

(٦) منهاج السنة النبوية (٢/٣٨٦).

(٧) شرح الأصبهانية (ص:١٨٣) بتصرف.

وبعد تمام المعالم السابقة من تقرير الشيخ –لهذه المسألة–، وما فيها من الإيضاح والبيان الشافي، ننتقل إلى ذكر بعض ردوده على المعارضات، وتَفنيداتهِ لأبرز الشُّبَه التي قد تعرِضُ على تقريره المتقدِّم، فمن ذلك:

ردُّه على المخالفين في دعواهم: أن حقيقة (القدم النوعي للحوادث) لم تَرِد في نصوص الشرع، فقال: "وإن قدِّر أن نوعها لم يزل معه؛ **فهذه المعيةُ لم ينفها شرعٌ ولا عقل، بل هي من كماله**، قال تعالى: {أفمن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكرون} والخلق لا يزالون معه، ..، وكذلك لم يفرِّقوا بين كون الفعل المعيَّن قديماً، وبين كون **نوع الفعل** المعيَّن قديماً، كالفلك محدَثٌ مخلوقٌ مسبوقٌ بالعدم، وكذلك كل ما سواه، **وهذا الذي دلَّ عليه الكتاب والسنة والآثار، وهو الذي تدلُّ عليه المعقولات الصريحة الخالصةُ من الشُّبَه**"[١].

وبيَّن أن إثبات دوام فاعلية الله ﷻ أزلاً وأبداً، لا يتعارض مع حدوث جميع المخلوقات، فقال ما نصه: "وإن قيل: (إنه لم يزل فعالاً)، وإن قيل (بدوام فاعليته)، فذلك لا يناقضُ حدوثَ كل ما سِواه، **بل هو مستلزمٌ لحدوثِ كل ما سواه**، فإن كلَّ مفعولٍ فهو محدَث، فكلُّ ما سواهُ مفعولٌ، فهو محدَثٌ مسبوقٌ بالعدم"[٢]، وقال أيضاً: "ولكن نقول: لم يزل الله عالماً قادراً مالِكاً لا شَبَهَ له ولا كيف، **فليس مع الله شيءٌ من مفعولاته قديمٌ معه**، لا بل هو خالق كل شيء، وكل ما سواه مخلوقٌ له، وكل مخلوقٍ محدَثٌ كائنٌ بعد أن لم يكن، **وإن قدِّر أنه لم يزل خالقاً فعالاً**"[٣].

وأكدَّ أيضاً أن القول بدوام (نوع الحوادث) لا يتعارض مع القول بحدوث العالم، وأن وجود فردٍ معينٍ أزليٍ من المستحيلات، بخلاف النوع فإنه مقدورٌ ووجوده جائز، وفي ذلك يقول: "فقد اتفقت الطوائف كلها: على أنَّ **المعيَّن القديم الأزلي لا يكون مقدوراً مراداً** [= مستحيلاً]، بخلاف ما كان نوعه لم يزل موجوداً شيئاً بعد شيء، **فهذا مما يقول أئمة السلف وأهل السنة والحديث: إنه يكون بمشيئته وقدرته**، كما يقول ذلك جماهير الفلاسفة الأساطين، الذين يقولون بحدوث الأفلاك وغيرها، وأرسطو

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/٢٣٩) باختصار.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٣٦٧).

(٣) مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٢٨).

وأصحابه الذين يقولون بقدمها"[١]، ونسب القول بإمكان الجمع بين حدوث الأفراد وقدم النوع إلى أئمة الطوائف، فقال: "فأئمة أهل الملل وأئمة الفلاسفة يقولون: إن الأفلاك محدَثةٌ كائنةٌ بعد أن لم تكن، مع قولهم: **إنه لم يزل النوع المقدور المرادُ؛ موجوداً شيئاً بعد شيء**"[٢].

ويُبين شيخ الإسلام مذهبه بوضوحٍ وجلاء في نفي كل ما يتوهَّم تقَدُّمه عن الله -تعالى- أو مقارنته لوجوده، فيقول: "معلومٌ بالاضطرار من دين الرسل أن الله -تعالى- خالق كل شيء، ولا يكون المخلوقُ إلا محدَثاً، **فمن جعلَ مع الله شيئاً قديماً بقدَمه، فقد عُلِمَ مخالفتُهُ لما أخبرت به الرسل**، مع مخالفته لصريح العقل"[٣]، وقال أيضاً -في مَعرِض مناقشته للرازي-: "فليسَ في القرآن ما يدلُّ ظاهره على أن وجوداً غيرَ وجودِ الله، أو زماناً موجوداً خارجاً عنه؛ **هو مقارنٌ لوجوده**، ..، وكذلك ما فيه من ذكر زمانٍ قبل هذا الزمن -المتعلّق بحركة الفلك-، **لا يدلُّ على أن ذلك قديمٌ أزليٌ مقارنٌ لوجود الله -تعالى-**، وكذلك ما فيه من ذكر مادةٍ لخلق السماوات والأرض؛ **لا يقتضي أن تلك المادة قديمةٌ أزلية**"[٤]، وقال كذلك: ".. **وكلُّ ما سواه مخلوقٌ له حادثٌ عنه**، وأنَّ حدوثَ الأشياء عنه شيئاً بعد شيءٍ، **فليسَ فيها شيءٌ كان معه، ولا قارنهُ بوجهٍ من الوجوه**، والله أعلم، فهذا مما يدلُّ على حدوثِ كل واحدٍ واحدٍ من العالم"[٥]، ويقول في نصٍ آخر: "فالخالق -سبحانه- **يمتنعُ أن يكونَ مقارناً له في القِدَم شيءٌ من العالم كائناً ما كان**، ..، **بل هو المختصُّ بالقِدَم**، الذي استحقَّ ما سواهُ كونَهُ مسبوقاً بالعدم"[٦]، ومن الأدلة التي استشهدَ بها على ذلك من السنة: "فقوله ﷺ: ((أنتَ الأولُ فليسَ قبلكَ شيء))، مطابقٌ لقوله: ((كان الله ولم يكن شيءٌ قبله))"[٧].

ويؤكِّد الشيخ على انتفاء قديمٍ مشاركٍ لله في الأزل -كما هو مضمون مذهب الفلاسفة-، فيقول: "فكل ما سوى الرب حادثٌ كائنٌ بعد أن لم يكن، **وهو سبحانه المختصُّ بالقِدَم والأزلية**،

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ١٦٦).
(٢) منهاج السنة النبوية (١/١٦٦)، وينظر: شرح الأصبهانية (ص:١٨٦).
(٣) منهاج السنة النبوية (٢/٣٨٦)، وينظر: بيان تلبيس الجهمية (١/٤٧٣).
(٤) بيان تلبيس الجهمية (١/٤٦٢) باختصار.
(٥) الصفدية (١/٨٢)، وينظر: منهاج السنة النبوية (١/١٤٨).
(٦) منهاج السنة النبوية (١/ ٣٠٣) باختصار.
(٧) الصفدية (٢/ ٧٨).

فليس في مفعولاته قديم، وإن قدِّر أنه لم يزل فاعلاً، وليس معه شيءٌ قديم بقدمه، بل ليس في المفعولات قديمٌ ألبتة، بل لا قديم إلا هو -سبحانه-، وهو وحده الخالق لكل ما سواه، وكل ما سواه مخلوق، كما قال تعالى: {الله خالق كل شيء}"(١)، وقال أيضاً: "**ليس في العالم شيءٌ قديمٌ مُساوِقٌ لله**، كما تقوله الفلاسفة القائلون بقدم الأفلاك، وأنها مساوقةٌ لله في وجوده، **فإن هذا ليس من أقوال المسلمين**"(٢)، ويقول في نصٍ آخر: "وهو -سبحانه- متَقدِّمٌ على كل ما سواه؛ **التَّقدُّم الحقيقي المعقول**"(٣)، وقال بعد مناقشته لأدلة الفلاسفة على قدم العالم أو شيءٍ منه: "تبيَّن أن حُجَجهم الهائلة، التي أرعبت قلوب النّظار، ليس فيها ما يدلُّ على قدم شيءٍ من العالم البتّة، فقولهم بقدم شيءٍ من العالم: الأفلاك أو غيرها، **قولٌ بلا حجةٍ أصلاً، بل هو قولٌ باطل**"(٤).

ومن العبارات الصريحة للشيخ التي يُرَدُّ بها على من اتّهمه بالقول ب(قدم فردٍ أو عينٍ؛ لفعلٍ أو مفعولٍ مع الله تعالى)، قوله: "ولم يهتدوا إلى الفرق بين ما يستلزم الأولية والحدوث؛ وهو الفعل المعيَّن والمفعول المعيَّن، **وبين ما لا يستلزم ذلك، وهو نوع الفعل والكلام**؛ بل هذا يكون دائماً، وإن كان كلٌ من آحادهِ حادثاً، كما يكون دائماً في المستقبل، وإن كان كلٌ من آحادهِ فانياً، **بخلاف خالقٍ يلزمهُ مخلوقهُ المعيَّن دائماً، فإن هذا هو الباطل في صريح العقل وصحيح النقل**؛ ولهذا اتفقت فِطَرُ العقلاء على إنكار ذلك"(٥).

وأنكر على دعوى الدّهريين بوجود حوادث لا مُحدِث لها، فقال: "معلومٌ: أن القول باستغناء الحوادثِ عن محدِث، **هو من أبيَنِ المحالاتِ في صريح العقل**، وقد اتفق هؤلاء العقلاء من المتكلمين والمتفلسفة وغيرهم على امتناعه"(٦)، وقال أيضاً: "فخلقه للسماوات والأرض بعدَ أن لم يكونوا مخلوقين؛ **فيما عُلمَ بالاضطرار في دين الرسل**"(٧)، وقال كذلك: "فحقيقة قولكم أن جميع الحوادث

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٢٧٢)، وينظر: شرح الأصبهانية (ص:١٦٢).

(٢) منهاج السنة النبوية (١/ ١٤٧).

(٣) منهاج السنة النبوية (١/١٧٣).

(٤) درء تعارض العقل والنقل (٩/٢٣٩).

(٥) مجموع الفتاوى (١٢/٥٩٣).

(٦) مسألة حدوث العالم (ص: ٩٥).

(٧) مسألة حدوث العالم (ص: ١٥٢).

تحدُث بلا محدِث أصلًا، وهذا أشدّ فسادًا من قول الجهمية والمعتزلة وموافقيهم، ..، **فإن إنكارَ المحدِث أعظمُ فسادًا في العقل من إنكار سبب الحدوث**"(١).

وبيَّن الشيخ أبرز اللوازم الفاسدة التي تلزم على مقالة المتكلمين بنفيهم لإمكان التسلسل، وذلك بقوله: ".. لا بدَّ من تسلسل الحوادث أو التَّرجيح بلا مرجّح، والقائلون بالحدوث بلا سببٍ حادثٍ، يلزمهم التَّرجيح بلا مرجح، والقائلون بقدم العالم يلزمهم التَّرجيح بلا مرجح، ويلزمهم حدوث الحوادث بلا محدِثٍ أصلاً، وهذا أفسدُ من حدوثها بلا سببٍ حادث"(٢)، وأشار إلى اللوازم الباطلة التي تلزم على مقالة المتكلمين بنفيهم للتسلسل، بقوله: "وهؤلاء [الفلاسفة] قابلهم طوائف من أهل الكلام ظنوا: أن المؤثّر التام يتراخى عنه أثره، وأن القادر المختار يرجِّح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح، والحوادث لها ابتداء، وقد حدثت بعد أن لم تكن بدون سببٍ حادث، ..، والقائلون بالتّراخي ظنوا امتناع حوادث لا تتناهى، فلزمهم أن الرب لا يمكنه فعل ذلك، **فالتزموا أن الرب يمتنع أن يكون لم يزل متكلماً بمشيئته، ويمتنع أن يكون لم يزل قادراً على الفعل والكلام بمشيئته**"(٣).

وأوضح شيخ الإسلام خطأ الاستدلال بدليل الحدوث -بصياغته الكلامية-(٤)، على إثبات وجود الباري -سبحانه- وحدوثِ العالم، فقال: "ولكن الاستدلال على ذلك بالطريقة الجهمية المعتزلية، طريقة الأعراض والحركة والسكون، ..، **طريقةٌ مبتدعةٌ في الشرع باتفاق أهل العلم بالسنة، وطريقةٌ مُخطَرَةٌ مخوفَةٌ في العقل**، بل مذمومةٌ عند طوائفَ كثيرة، وإن لم يُعلَم بُطلانُها؛ لكثرةِ مقدماتها وخفائها، ..، **وهي طريقةٌ باطلةٌ في الشرع والعقل**؛ عند محققي الأئمة العالمين بحقائق المعقول والمسموع"(٥)، كما بيَّن بعض الآثار السيئة المترتبة على ذلك، فقال: "والاستدلالُ بهذه الطريقِ أوجبَ نفي صفاتِ الله القائمةِ به، ونفيَ أفعالِهِ القائمة به، **وأوجبَت من بدع الجهمية ما هو معروفٌ عند سلف الأمة**، وسلَّطت بذلك الدَّهرية على القدح فيما جاءت به الرسل عن الله، **فلا قامت**

---

(١) شرح الأصبهانية (ص:١٦٩).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١٨٠) بتصرف.

(٣) مجموعة الرسائل والمسائل (٣/ ٣٨) باختصار.

(٤) يراجع للمزيد: ورقة بحثية بعنوان (الخلل المنهجي في دليل الحدوث) للباحث: سلطان بن عبدالرحمن العميري، نشر مجلة التأصيل، العدد الأول (ص: ٨٧-١٢٥).

(٥) منهاج السنة النبوية (١/٣٠٣-٣٠٤) باختصار.

بتقرير الدين، ولا قمعت أعداءه الملحدين"[١].

واعتبر الاستدلال به من البدع المحدثة –في حقِّ من قصد الاحتجاج به لإثبات صحة الدين– ، فقال: "ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله، ولا عن أحدٍ من السابقين الأولين والتابعين لهم بإحسان، **هذا القول الذي أحدثتموه وجعلتموه أصل دين المسلمين**، ليس فيه أن الرب لم يزل لا يفعل شيئاً، ولا يتكلَّم بشيء، ولا يمكنه ذلك، ...، بل القرآن والسنة وكلام الصحابة والتابعين يناقض ما ذكرتموه، **فكان ما ابتدعتموه من الكلام –الذي ادَّعيتم أنه أصل الدين– مخالفاً للسمع والعقل**، ...، ولا يعرف هذا القول عن أحدٍ من الأنبياء ولا أصحابهم، بل المعروف عنهم يناقض ذلك، ولكن الثابت عند الأنبياء: أن كل ما سوى الله مخلوقٌ حادثٌ بعد أن لم يكن"[٢]، ونسب هذا الذَّم والإنكار إلى أئمة السلف أيضاً فقال: "وأما أئمة الإسلام والسنة فرأوها **طريقةً فاسدةً في العقل، كما هي بدعةٌ في الشرع**؛ وأنها إلى نفي حدوث العالم، وعدم الدّلالة على إثبات الصانع، أقربُ منها إلى إثبات حدوث العالم وإثبات الصانع، فإن مبناها على ترجيح أحد المتماثلين بلا مرجِّح، وحدوث الحادث بلا سببٍ لحدوثه ولا حكمةٍ لإحداثه، وأنَّ ما قامت به الصفات والأفعال فهو محدَثٌ: كائنٌ بعد أن لم يكن، **وغير ذلك من لوازمها المنافية لصريح المعقول وصحيح المنقول**"[٣]، وأوضحَ أن السبب الذي أوقعَ المتكلمين في التزام هذه اللوازم الباطلة؛ أنهم "لم يوافقوا النصوص النبوية فيما دلَّت عليه **من أن الفاعل –تعالى– تقوم به الأمور الاختيارية**، فإن القرآن والسنة مملوءٌ من تقرير هذا الأصل، وهو مذهب أئمة أهل السنة والحديث، وليس في أئمة الإسلام من نازعَ في هذا؛ وإنما نازعَ فيه من أخذَ قوله عن الجهمية والمعتزلة؛ وحينئذٍ فلا إشكال –ولله الحمد– على مذهب السلف والأئمة؛ بل هو الذي تَطابقَ عليه صريحُ المعقول مع صحيح المنقول"[٤].

ولم يقتصر ذم الاستدلال بهذا الدليل المحدَث على أئمة السلف فحسب، بل قد ذمَّه كذلك بعض أئمة المتكلمين، وأشار إلى ذلك الشيخ بقوله: "كان حذّاق أهل النظر والكلام **مُعترِفين بأن حدوث السماوات لا يُفتَقَر فيه إلى العقل**، وعابوا بذلك طريق كثيرٍ من المعتزلة ومن اتَّبعهم كأبي المعالي

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/٣٠٤)، وينظر: شرح الأصبهانية (ص:١٥٨).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٩/١٥٨) باختصار.

(٣) شرح الأصبهانية (ص:١٥٦).

(٤) شرح الأصبهانية (ص:١٨٥).

وذويه؛ حيث جعلوا العلم بالصانع متَوقِّفاً على العلم بحدوث العالم، والعلم بحدوث العالم متوقّفاً على العلم بحدوث الأجسام، وجعلوا الطريق إلى ذلك الاستدلال بحدوث الأعراض، ..، وقد ذكر أبو الحسن الأشعري في (رسالته إلى أهل الثغر) **أن هذه الحجة مبتدعةٌ في الدين لم يسلكها أحدٌ من الأنبياء والمرسلين ولا الصحابة والتابعين، وهو كما قال،** فإن هذه الحجة هي من أعظم أصول الكلام الذي ذمّه السلف والأئمة؛ لأن فيها من المقدمات الباطلة التي أوقعت أصحابها في مخالفة الشرع والعقل .."[1]، وقال أيضاً: ".. الأشعري صرَّح بأن تصديق الرسول ﷺ **ليس موقوفاً على دليل الأعراض،** وأن الاستدلال به على حدوث العالم **من البدع المحرَّمة في دين الرسل**"[2].

---

(١) مسألة حدوث العالم (ص: ٥٠-٥١) باختصار.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١٣).

المطلب الثاني: موافقات المتأخرين لشيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة التسلسل ودوام كمال الرب بصفاته وأفعاله:

بيَّن شمس الدين ابن القيم (ت ٧٥١هـ) مذهبه –على لسان أهل الحديث– في مسألة تسلسل الفعل الإلهي في الأزل، فقال: "وأجابت طائفةٌ أخرى من أهل السنة والحديث عن هذا بالتِزام التسلسل، وقالوا: (ليس في العقل ولا في الشّرع ما ينفي دوام فاعلية الرب تعالى، **وتعاقب أفعاله شيئاً قبل شيءٍ إلى غير غاية**، كما تتعاقب شيئاً بعد شيءٍ إلى غير غاية، فلم يزل فعّالاً)، قالوا: (والفعل صفة كمال، ومن يفعل أكمل ممن لا يفعل)، قالوا: (ولا يقتضي صريح العقل إلا هذا، ..، والتسلسل الواجب ما دلَّ عليه العقل والشرع من دوام أفعال الرب تعالى في الأبد، وأنه كلما انقضى لأهل الجنة نعيمٌ أحدث لهم نعيماً آخر لا نفاد له، **وكذلك التسلسل في أفعاله سبحانه من طرف الأزل، وأن كل فعلٍ مسبوقٌ بفعلٍ آخر**، ...، وهكذا أفعاله التي هي من لوازم حياته، فإن كل حيٍ فعّال، ...، **ولم يكن ربنا –تبارك وتعالى– قطُّ في وقتٍ من الأوقات المحقَّقة أو المقدَّرة معطلاً عن كماله من الكلام والإرادة والفعل**، وأما التسلسل الممكن **فالتسلسل في مفعولاته من هذا الطرف**، كما يتسلسل في طرف الأبد، فإنه إذا لم يزل حياً قادراً مريداً متكلماً –وذلك من لوازم ذاته– **فالفعل ممكنٌ له بوجوب هذه الصفات له**، وأن يفعل أكمل من أن لا يفعل، **ولا يلزم من هذا أنه لم يزل الخلق معه**؛ فإنه –سبحانه– **متقدّمٌ على كل فردٍ فردٍ من مخلوقاته تقدّماً لا أول له**، فلكل مخلوقٍ أول، والخالق سبحانه لا أول له، فهو وحده الخالق، وكل ما سواه مخلوقٌ كائنٌ بعد أن لم يكن)، قالوا: (وكل قول سوى هذا فصريح العقل يردُّه، ويقضي ببطلانه)"[(١)]، ثم قال: "وإن لزم تسلسل الآثار، وكونه –سبحانه– لم يزل خالقاً كما دلَّ عليه النص والعقل؛ فهو خيرٌ من قولكم، ولو قدِّر أنه يلزم أن الخلق لم يزل مع الله قديماً بقدمه؛ كان خيراً من قولكم، **مع أن هذا لا يلزم، ولم يقُل به أحدٌ من أهل الإسلام، بل ولا أهل الملل**، فكلهم متّفقون على أن الله سبحانه وحده الخالق، وكل ما سواه مخلوقٌ موجودٌ بعد عدمه، **وليس معه غيره من المخلوقات يكون وجوده مساوياً لوجوده**، فما لزم بعد هذا من إثبات خلقه وأمره وصفات كماله ونعوت جلاله، وكونهِ رب العالمين، وأن كماله المقدّس من لوازم ذاته=

---

(١) شفاء العليل (٢/١٤–١٦) باختصار، وينظر: شرح الطحاوية (ص:٨٦).

فإنا به قائلون، وله ملتزمون، ..، فإن هذا حق، ولازم الحق مثله، وما لم يلزم من إثبات ذلك -من الباطل الذي تتخيَّلُهُ خفافيش العقول- **فنحن له منكرون، وعن القول به عادلون**، وبالله التوفيق"[١].

وقال ابن قاضي الجبل الحنبلي (ت ٧٧١هـ) في رسالته التي ردَّ بها على انتقادات الإخميمي (ت ٧٦٤هـ) على مذهب الشيخ في مسألة التسلسل: "مقدمةٌ في ذكر مقالة الشيخ تقي الدين ابن تيمية -رضي الله عنه-، وذكر انتزاعه أصل التسلسل من كلام الإمام أحمد بن حنبل -رضي الله عنه- وغيره، المنقول عن الإمام أحمد (أنَّ الله تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء)، قال ذلك في رواية جماعةٍ من أصحابه"[٢]، ثم نقل كلاماً عن شيخ الإسلام، وأتبعه بالتّعليق عليه فقال: "قال الشيخ تقي الدين: (فإذا دلَّ كلام الإمام أحمد على التّسلسل في الكلام الواقع على المشيئة والاختيار لا إلى غاية؛ فيجوز إيقاعُ مفعولاتٍ كلها حادثةٌ لا إلى غايةٍ كل مفعولٍ قبله مفعولٌ لا إلى غاية، كما أنَّ الكلام المتسلسل لا إلى غاية)، **فانتزعَ هذا من هذا، وهو يقول بالتّسلسل في الآثار**، ..، فالشيخ تقي الدين -رضي الله عنه- لم يقل بأن جميعَ أفراد هذه الحوادث المتسلسلة مخلوقةٌ مبتدعةٌ كائنةٌ بعد أن لم تكن، لكنها متسلسلةٌ إلى غير غاية؛ تحاشياً من قوله بالتّخصيص من غير مخصّص، وأن التّخصيص يفتقر إلى مخصّص، بل قال: (الحق تعالى لم يزل فعّالاً خالقاً بقدرته ومشيئته واختياره)، كما أنه عنده لم يزل متكلماً بمشيئته واختياره، فقال: (الإيجاد والإبداع صفة كمال، كما قال تعالى: {أفمن يخلق كمن لا يخلق})، قلت: الفلاسفة تقول بقدم مادةٍ معيَّنة ومدة، **وهو لم يقل بقدم شيءٍ من المواد المعيَّنة، بل قال ب(التّسلسل في الماضي)، وتمسَّك ب(التّسلسل الاستقبالي) بمعنى أنَّ كل حادثٍ بعده حادث**، ..، قلت: نحن نقول العالم محدثٌ مخلوقٌ كائنٌ بعد أن لم يكن، والفاعل المختار له التّرجيح بحسب القدرة والاختيار، وكان الله ولا شيء معه"[٣].

وقال أبو عبدالله محمد الشافعي اليمني (ت ..)[٤] في قصيدَته التي ردَّ فيها على قصيدة أبي الحسن السبكي، والتي انتقدَ فيها شيخَ الإسلام وكتابه (منهاج السنة النبوية)[٥]:

---

(١) شفاء العليل (١٨/٢-١٩).

(٢) رسالة في الرد على من انتقد شيخ الإسلام في مسألة الحوادث، لابن قاضي الجبل -مخطوط- (/).

(٣) رسالة في الرد على من انتقد شيخ الإسلام في مسألة الحوادث، لابن قاضي الجبل -مخطوط- (/) باختصار.

(٤) لم يعثر له على ترجمة.

(٥) الحمية الإسلامية (ص:١١٠-١١٢) باختصار لبعض الأبيات.

وما نسبتُم إلى الشيخ الإمام تقي *** الدين أحمدَ أمرٌ لا يُخَصُّ به
يرى حوادِثَ لا مبدا لأولها *** في الله سبحانه عمَّا يُظنُّ به
لقد علمتُم بأن السادَة السلف الـ * ماضينَ ما خرَجوا عما أقرَّ به**
لئن ردَدتَ عليه في مقالتهِ * فقد رددتَ عليهم فادرِ وانتَبِهِ**
كذا الأئمة أهلُ الحقِّ كُلِّهِمُ * يرونَ ما قاله من غير ما جَبَهِ**
فردُّكمُ ليس مخصوصاً بواحدِهم *** بل بالجميعِ وهذا موضعُ الشَّبَهِ

ثم أكمل فقال[١]:

وقد تكلَّم رب العرش بالكُتُبِ الـ *** منزَلاتِ كلاماً لا شبيهَ به
ولم يزل فاعلاً أو قائلاً أزلاً * إذا يشاءُ وهذا الحقُّ فارِضَ به**
هذي حوادثُ لا مبدا لأولها *** بالنص فافهمهُ يا نومانُ وانتبهِ
إذ هي صِفاتٌ لموصوفٍ تقومُ به * قديمةٌ مِثلُهُ من غير ما شُبَهِ**

وبعد أن زيَّف ميرزا جان الباغنوي (ت ٩٩٥هـ)[٢] مقالة أصحابه الأشعرية في ترجيح حدوث الحوادث من جهة الأزل بلا مرجِّح، أتبعه بقوله: "الصواب: أن يلتزم التَّسلسل على سبيل التعاقُب، ويُقال: **يحتَمَلُ أن يكون هناك حوادث متسلسلةٌ متعاقبة**، فلا يلزم قدم شخصٍ غير الواجب، والإجماع إنما ينعقد على فساد القول بشخصٍ قديمٍ غير الواجب وصفاته"، فهنا قد حكم بجواز وإمكان التسلسل في الأزل، ثم فرَّق بين حكم النَّوع والعَين فقال: "ولو سلِّم أن الإجماع منعقدٌ على بطلان القول بالموجود القديم -غير الواجب وصفاته- مطلقاً، فنقول: اتّصاف النَّوع بالقِدَم والحدوث إنما هو باعتبار الوجود، والنَّوع لا يوجَد إلا بوجود الأشخاص، **وجميع الموجودات في الفَرضِ المذكور حادثٌ**، فلا يلزم وجود قديمٍ غيره تعالى"[٣].

---

(١) الحمية الإسلامية (ص:١١٥-١١٦).

(٢) ترجمته: حبيب الله الباغنوي الشيرازي الأشعري الشافعي، الملقب بملا ميرزا جان، من معاصريه جلال الدين الدواني، له (حاشية على مختصر الأصول للعضدي) (حاشية على شرح حكمة العين) (حاشية على حاشية الدواني على التجريد). الأعلام للزركلي (٢/ ١٦٧).

(٣) الإلهيات من المحاكمات، مع حاشية الباغنوي (ص:٢٢٣).

المبحث الثاني: مسألة الصفات الاختيارية:-

تخليص لأبرز الفقرات المندرجة ضمن مَطلبيّ هذا المبحث:

المطلب الأول/ ويتضمَّن تقرير شيخ الإسلام في هذه المسألة، لما يلي: تعريف الصفات الفعلية الاختيارية، ضابط تمييز الصفات الاختيارية، ثبوت قيام الصفات الفعلية بذات الرب، وانقسامها إلى متعديةٍ ولازمة، كثرة الأدلة من الكتاب والسنة الدّالة على إثبات هذه الصفات الفعلية، بعض الأدلة العقلية على ثبوت الصفات الاختيارية، نسبة القول بإثبات الصفات الاختيارية إلى أئمة السلف، خطورة اللازم الذي يلزم عن تعطيل الله عن فعله الاختياري.

المطلب الثاني/ ويتضمَّن موافقات المتأخرين لتقرير شيخ الإسلام في هذه المسألة، فمن ذلك: إثبات الأفعال الاختيارية أقرب لموافقة النصوص والفطرة من نفيها وتعطيلها، نفي جملة من اللوازم الباطلة التي يُلزِمُ بها الخصوم مُثبتي الفعل الاختياري للرب، (جواز قِيام الحوادث بذات الرب) يقول به عامة العقلاء وإن أنكروه بألسنتهم، تأييد القول بالقدم النوعي للكلام، ما يزال الرب متَّصِفاً بأوصاف الكمال الذاتية والفعلية، نفي الحوادث عن الرب -على إرادة نفي الصفات الاختيارية- يُعدُّ من النفي الباطل، من انتقاص قدر الله وجلاله نفي الأفعال الاختيارية عنه.

تمهيد:

للحديث عن أوليات حدوث النِّزاع في هذه المسألة في تاريخ الإسلام بين أهل السنة وأهل الكلام، نستحضر توصيفاً موجزاً لشيخ الإسلام يُشير فيه إلى هذه القضية بقوله: "لما حدث في أهل الملة مذهب الجهمية نُفاة الصفات، وذلك بعد المائة الأولى في أواخر عصر التابعين، -ولم يكن قبل هذا يُعرف في أهل الملة من يقول بنفي الصفات، **ولا بنفي الأمور الاختيارية القائمة بذاته**-، فلما حدث هذا القول وقالت به المعتزلة، وقالوا: (لا تحُلُّ به الأعراض والحوادث)، وأرادوا بذلك أنه لا تقوم به صفةٌ كالعلم والقدرة، ولا فعلٌ كالخلق والاستواء، **أنكر أئمة السلف ذلك عليهم كما هو متواترٌ معروف**"[(١)].

وكان النّزاع في هذه المسألة قد انتشر في القرن الثاني وما بعده بين طوائف أهل الملة، وقد كان للمعتزلة دورٌ بارزٌ في المساهمة بنشر الخلاف والجدال فيها، وإذكاءِهِ بين أفراد الأمة، وإلى هذه الأحداث يُشير بعض كلام شيخ الإسلام، ومنه قوله: "والنزاع كان بين طوائف الفقهاء والصوفية والمفسرين وأهل الكلام والفلسفة، وهذه المسألة كانت المعتزلة تلقِّبُها بمسألة (حلول الحوادث)، وكانت المعتزلة تقول: (إن الله منزهٌ عن الأعراض والأبعاض والحوادث والحدود)، **ومقصودهم نفي الصفات ونفي الأفعال**"[(٢)].

ثم نشأت فرقةٌ ثالثةٌ تبنَّت إثبات قيام الصفات الملازمة لله -تعالى-، ونفت الصفات الاختيارية المتعلقة بمشيئته وقدرته -بعد الجهمية والمعتزلة-، وهم الكلابية ومن وافقهم على طريقتهم، فيتحدَّث الشيخ عن خبر نشأتهم بقوله: "كان الناس قبل أبي محمد بن كلاب صنفين، **فأهل السنة والجماعة يُثبِتونَ ما يقوم بالله -تعالى- من الصفات والأفعال التي يشاؤها ويقدر عليها**، والجهمية من المعتزلة وغيرهم تُنكر هذا وهذا، فأثبت ابن كلاب قيام الصفات اللازمة به، **ونفى أن يقوم به ما يتعلَّق بمشيئته وقدرته من الأفعال** وغيرها، ووافقه على ذلك أبو العباس القلانسي، وأبو الحسن الأشعري وغيرهما"[(٣)].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٤/ ٢٤).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١٠).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٢/٦)، وينظر: درء تعارض العقل والنقل (٢/٩٩) (٢/ ١٨) (٤/ ٢٥).

ويذكر شيخ الإسلام أبرز مقالتين استقرَّ عليها مذهب عامة نُفاة الصفات الاختيارية، فيقول: "فالجهمية ومن وافقهم من المعتزلة وغيرهم يقولون: (لا يقوم بذاته شيءٌ من هذه الصفات ولا غيرها)، والكلابية ومن وافقهم من السالمية وغيرهم يقولون: (تقوم به صفاتٌ بغير مشيئته وقدرته؛ فأما ما يكون بمشيئته وقدرته: فلا يكون إلا مخلوقاً منفصلاً عنه، لا يقوم بذات الرب)"[١].

وبيّن شيخ الإسلام سبب وقوع أوائل المتكلمين في نَفي هذه الصفات الفعلية الاختيارية، بقوله: "فإن هذا الأصل [= الفعل الاختياري للرب] لما أنكرهُ من أنكره من أهل الكلام الجهمية والمعتزلة ونحوهم، **وظنّوا أنه لا يمكن إثبات حدوث العالم وإثبات الصانع إلا بإثبات حدوث الجسم**، ولا يمكن إثبات حدوثه إلا بإثبات حدوث ما يقوم به من الصفات والأفعال المتعاقبة، =**ألجأهُم ذلك إلى أن ينفوا عن الله صفاته وأفعاله القائمة به المتعلّقة بمشيئته وقدرته**، أو ينفوا بعض ذلك، **وظنوا أن الإسلام لا يقوم إلا بهذا النَّفي**، وأن الدَّهرية من الفلاسفة وغيرهم لا يبطلُ قولهم إلا بهذا الطريق، وأخطأوا في هذا وهذا"[٢].

ثم بيَّن أبرز الآثار السيئة المترتّبة على هذا النفي الباطل للصفات الفعلية، فقال: "فكان ما جعلوه أصلاً للدين وشرطاً في معرفة الله -تعالى-؛ **منافياً للدين ومانعاً من كمال معرفة الله**، وكان ما احتجّوا به من الحجج العقلية؛ هي في الحقيقة على نقيضِ مطلوبهم أدلّ، فالحوادث لا تحدُث إلا بشرطٍ جعلوه مانعاً من الحدوث، وأما أمور الإسلام: فإن هذا الأصل اضطرهم إلى نفي صفات الله -تعالى- لئلا تنتقض الحجَّة، **ومن لم ينفِ الصفات نفى الأفعال القائمة به وغيرها مما يتعلَّق بمشيئته وقدرته**، فلزمهم من عدم الإيمان ببعض ما جاء به الرسول، ومن جحد بعض ما يستحقه الله -تعالى- من أسمائه وصفاته، ما أوجبَ لهم من التّناقض والارتياب ما تبيَّن لأولي الألباب"[٣].

---

(١) جامع الرسائل (٢/ ٣)، وينظر: درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١٤٧-١٤٨).
(٢) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٣٠٢-٣٠٣).
(٣) درء تعارض العقل والنقل (٢/٣٠٣).

المطلب الأولى: تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لمسألة الصفات الاختيارية:

يذكر شيخ الإسلام تعريف الصفات الفعلية المتعلقة بالمشيئة، فيقول: "**الصفات الاختيارية: وهي الأمور التي يتَّصف بها الرب ﷻ فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته**؛ مثل كلامه وسمعه وبصره، وإرادته ومحبته ورضاه، ورحمته وغضبه وسخطه، ومثل خلقه وإحسانه وعدله، ومثل استوائه ومجيئه وإتيانه ونزوله، ونحو ذلك من الصفات التي نطق بها الكتاب العزيز والسنة"(١)، وأما ضابط هذا النوع من الصفات الإلهية فهو: "**ما تعلَّق بالمشيئة؛ مما يتَّصف به الرب =فهو من الصفات الاختيارية**"(٢).

ويشير إلى حقيقة التَّمييز بين الفعل القائم بذات الله وبين المفعول المنفصل عنه، بقوله: "بل ما أخبرت به الرسل من ذلك [أي: من خلق السماوات]: **دليلٌ على أن له فعلاً يقوم بذاته**؛ كالاستواء والإتيان والمجيء، بل وكالخلق أيضاً ونحو ذلك، **ومفعولاتٍ منفصلةٍ عنه كالمخلوقات**"(٣).

ويُقرر شيخ الإسلام بجلاء ثبوت هذه الصفات الفعلية الاختيارية القائمة بذات الله -تعالى-، وأنها تنقسمُ إلى لازمةٍ ومتعدّية، ونص عبارته في ذلك: "**معلومٌ بالسَّمع اتصاف الله -تعالى- بالأفعال الاختيارية القائمة به**، كالاستواء إلى السماء، والاستواء على العرش، والقبض والطي، والإتيان والمجيء والنزول، ونحو ذلك، بل والخلق، والإحياء والإماتة، فإن الله -تعالى- وصف نفسه بالأفعال اللازمة كالاستواء، وبالأفعال المتعدية كالخلق، والفعل المتعدّي مستلزمٌ للفعل اللازم، ..، والفعل المتعدّي إلى غيره لا يتعدَّى حتى يقوم بفاعله؛ إذ كان لا بدَّ له من الفاعل، وهذا معلومٌ سمعًا وعقلًا"(٤)، وأكَّد هذا المعنى في صفة الخلق بقوله: "وإذا كان الخلق فعله والمخلوق مفعوله، وقد خلق الخلق بمشيئته، **دلَّ على أن الخلق فعلٌ يحصل بمشيئته ويمتنع قيامه بغيره**، فدلَّ على أن **أفعاله قائمةٌ بذاته مع كونها حاصلةً بمشيئته وقدرته**"(٥).

ويستند شيخ الإسلام في تقريره لمسألة الصفات الاختيارية إلى جملةٍ مُستَكثَرةٍ من نصوص الكتاب والسنة، حيث يقول: "وأما دلالة الكتاب والسنة على هذا الأصل فأكثر من أن تُحصَر،

---

(١) جامع الرسائل (٢/٣).

(٢) جامع الرسائل (٢/٦١).

(٣) مسألة حدوث العالم (ص: ٩٩).

(٤) درء تعارض العقل والنقل (٢/٣-٤) باختصار.

(٥) جامع الرسائل (٢/٢٠).

وقد ذكر منها الإمام أحمد وغيره من العلماء في الرد على الجهمية ما جمعوه، كما ذكر الخلال في كتاب (السنة)"[١]، ثم قال: "قلت: وفي القرآن مواضع كثيرةٌ تدلُّ على هذا الأصل، كقوله تعالى: {هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً **ثم استوى** إلى السماء فسواهنَّ سبع سماوات وهو بكل شيءٍ عليم}[البقرة: ٢٩]"[٢]، وقال أيضاً: "لكن المقصود هنا أن نُبيِّن أن القرآن والسنة فيهما من الدِّلالة على هذا الأصل ما لا يكاد يُحصر، فمن له فهمٌ في كتاب الله يستدلُّ بما ذكر من النصوص على ما ترك، ومن عرف حقيقة قول النفاة؛ علم أن القرآن مناقضٌ لذلك مناقضةً لا حيلةَ لهم فيها، **وأن القرآن يثبتُ ما يقدرُ الله عليه ويشاؤه من أفعاله**؛ التي ليست هي نفسَ المخلوقات وغيرَ أفعاله"[٣].

وأما بشأن الأدلة من السنة وكثرتها فيقول شيخ الإسلام عن ذلك: "وكذلك في الأحاديث المستَفيضة الصحيحة المتلقَّاة بالقبول، كقوله ﷺ فيما يُروى عن ربه: ((ولا يزال عبدي يتقرَّب إلى بالنوافل حتى أحبه))، وقوله: ((أتدرون ماذا قال ربكم الليلة؟))، وقوله في حديث الشفاعة: ((إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله))"[٤]، ثم قال: "وهذا الباب في الأحاديث كثيرٌ جداً يتعذَّر استقصاؤه، ولكن نبَّهنا ببعضه على نوعه، والأحاديث جاءت في هذا الباب كما جاءت الآيات، مع زيادة تفسيرٍ في الحديث"[٥].

ومن الأدلة العقلية الصحيحة التي يستَدِلُّ بها شيخ الإسلام على ثبوت هذه الصفات الاختيارية، ما ذكره بقوله: "إذا عُرض على العقل الصريح: ذاتٌ يمكنها أن تتكلَّم بقدرتها **وتفعل ما تشاء بنفسها**، وذاتٌ لا يمكنها أن تتكلَّم بمشيئتها ولا تتصرَّف بنفسها ألبتة، بل هي بمنزلة الزمن الذي لا يمكنه فعلٌ يقومُ به باختياره، =**قضى العقل الصَّريح بأن هذه الذات أكمل**"[٦].

ويؤكد شيخ الإسلام أن إثبات هذه الصفات الاختيارية لله -تعالى-، هو المذهب المنقول عن السلف، بل هو المذهب الثابت المعروف من دعوة الرُّسل -عليهم السلام-، فيقول: "وأما قيام

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١١٥).
(٢) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١١٩).
(٣) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١٢٣).
(٤) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١٢٤).
(٥) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١٤٦).
(٦) جامع الرسائل (٢/ ٣٥)، وانظر في نفس معنى هذا الدليل العقلي: درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٢١) (٤/ ٨).

الأفعال الاختيارية وقيام الصفات بالله -تعالى-: **فهو قول سلف الأمة وأئمتها الذين نقوله عن الرسول** ﷺ، وهو القول الذي جاء به التوراة والإنجيل، **وهو القول الذي يدلُّ عليه صريح المعقول مطابقاً لصحيح المنقول**، وحينئذٍ فنعلمُ بالعقل الصريح أن العالم حادثٌ كما أخبرت به الرُّسل، **مع أن الرب لم يزل ولا يزال متَّصِفاً بصفات الكمال**، لم يصر قادراً بعد أن لم يكن، ولا متكلماً بعد أن لم يكن، **ولا موصوفاً بأنه خالقٌ فاعلٌ بعد أن لم يكن**، بل لم يزل موصوفاً بصفات الكمال المتضمّنة لكماله في أقواله وأفعاله"[١]، وقال أيضاً: "وأئمة السنة يقولون: (أن الله لم يزل متكلماً إذا شاء)، بل يقولون: **(أنه لم يزل فاعلاً، تقوم به الأفعال الاختيارية بمشيئته وقدرته)**"[٢].

وأما عن كَونِ -إثباتِ الفعل الاختياري للرب- هو القولَ المحفوظ عن أئمة السلف قاطبة، فيقول الشيخ ما نصُّه: **"أئمة السنة والحديث على إثبات النوعين**[٣]، **وهو الذي ذكره عنهم من نقل مذهبهم**، كحرب الكرماني وعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهما، بل صرَّح هؤلاء بلفظ الحركة، وأن ذلك هو مذهب أئمة السنة والحديث من المتقدمين والمتأخرين، وذكر حرب الكرماني أنه قول من لقيه من أئمة السنة: كأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعبد الله بن الزبير الحميدي وسعيد بن منصور، وطائفةٌ أخرى من السَّلف كنعيم بن حماد الخزاعي والبخاري صاحب (الصَّحيح) وأبي بكر بن خزيمة، وغيرهم كأبي عمر بن عبد البر وأمثاله =يثبتون المعنى الذي يثبتهُ هؤلاء، ويسمّون ذلك فعلاً ونحوه، ومن هؤلاء من يمتنع عن إطلاق لفظ الحركة لكونه غير مأثور"[٤].

ويُبيّن شيخ الإسلام خطورة ما يلزم على مقالة تعطيل الله عن صفاته -التي يفعلها بمشيئته واختياره-، فيقول: "فمن لم يكن له فعلٌ اختياريٌ يقومُ به، بل ولا يقدر على ذلك؛ **لا يكون خالقاً ولا رباً للعالمين**"[٥].

---

(١) الصفدية (١/ ١٣٠)، وينظر: درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٣٢٦).

(٢) الرد على المنطقيين (ص:٢٣٢) بتصرف.

(٣) الذي يظهر من سياق حديثه الذي ابتدأه مع بداية (المجلد الثاني) تحت عنوان (دلالة السمع على أفعال الله)؛ أنه قصد نوعي الفعل الإلهي، وهما: اللازم والمتعدي، والله أعلم.

(٤) درء تعارض العقل والنقل (٢/٧-٨)، وينظر: جامع الرسائل (٢/ ٤)، درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٥) (٢/ ٢١-٢٢) (٢/٢٢-١١٥) (٤/ ٢٣)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٨٦).

(٥) جامع الرسائل (٢/٥٧-٥٨) باختصار.

المطلب الثاني: موافقات المتأخرين لشيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة الصفات الاختيارية:

كان شمس الدين ابن القيم (ت ٧٥١هـ) قد نوّع العبارات في إثبات الأفعال الاختيارية القائمة بذات الرب، مع الإنكار على المعطّلين لحقيقتها، ومن أبرز عباراته قوله: "ومن أنكر ذلك، فقد أنكر كونه ربَّ العالمين، فإنه لا يتقرَّر في العقول والفِطَر كونه ربًّا للعالمين؛ **إلا بأن يثبت له الأفعال الاختيارية**، وذاتٌ لا تفعل ليست مستحقةً للربوبية ولا للإلهية، فالإجلال عن هذا الإجلال واجب، والتنزيه عن هذا التنزيه متَعيِّن، **فتنزيه الربّ تعالى عن قيام الأفعال به، تنزيهٌ له عن ربوبيته وملكه**"[(١)].

وممن أقرَّ بإثبات الصفات الاختيارية عبد الله بن حامد الشافعي (ت ..)[(٢)]، ضمن كلامٍ له يحكي فيه عمّا دارَ في نفسه تِجاه هذه المسألة، وما واجههُ من صعوبة الجزم فيها برأيٍ صحيحٍ، إذ يقول: "فما كان هناك حيلةٌ إلا الالتجاء إلى الله تعالى، والوقوف مع النصوص ظاهرًا وباطنًا، **والقول بقيام الأفعال الاختيارية بصانع العالم -جلَّت عظمتُه- من حيث الإجمال**، ولا كان يجدُ في فطرتِهِ غير هذا"، وقال أيضاً: "وكان الصدر يضيق جدًّا عن التأويل، لبعده عن الفِطَر، والمعروف من اللغة المتداولة بين البشر"[(٣)].

ولبهاء الدين الإخميمي (ت ٧٦٤هـ) مذهبٌ خاصٌ في هذه المسألة، فكما أنه انتقد شيخ الإسلام في مسألة (قدم نوع الفعل) -كما تقدّم-، إلا أنّا نجدُ أن له ميلاً ظاهراً إلى إثبات قيام

---

(١) شفاء العليل (٢/ ١٠-١١).

(٢) وصفه أبو حفص البزار بأنه من أهل المعرفة لمضامين المؤلفات الكلامية، حيث قال عنه أنه: ".. من العلماء الفضلاء النبلاء؛ **الممعنين بالخوض في أقاويل المتكلمين**؛ لإصابةِ الثوابِ وتمييزِ القِشر من اللباب: أنه لم يزل حائراً في تجاذب أقوال الأصوليين ومعقولاتهم، وأنه لم يستقر في قلبه منها قولٌ، ولم يَبِنْ له من مضمونها حقٌ، **بل رآها كلها موقعةً في الحيرة والتَّضليل، وجُلها مُذعِنٌ بتكافؤ الأدلة والتَّعليل**، وأنه كان خائفاً على نفسه من الوقوع بسببها في التَّشكيك والتَّعطيل، حتى منَّ الله تعالى عليه بمطالعته مؤلفات هذا الإمام أحمد ابن تيمية شيخ الإسلام" الأعلام العلية -ملحق بالعقود الدرية- (ص:٧٥٤) بتصرف، ويتحدَّث ابن حامد الشافعي عن نفسه، وعما جرى له من الاضطراب في بعض مسائل الاعتقاد، فيقول: "وأقوال المتكلمين في ذلك **فمشهورةٌ وطُرُقهم معروفة، ولم يزل في تعبٍ عظيمٍ من التردُّد بين تعظيم المشهورين من رؤساء أرباب النظر**، وبين تعظيم النصوص والفِطَر، والجمع بين الضدين محال" رسالة عبدالله بن حامد -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣٤٧-٣٤٨)، ولم يذكُر في ثنايا خبره هذا أنه قد تأثَّر بشيخ الإسلام في غير مسألة الصفات الاختيارية، وإنما امتدح ردودَه ومناقشاته للفرق الكلامية وغيرها.

(٣) رسالة عبدالله بن حامد -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٣٤٧-٣٤٨).

الفعل الاختياري بذات الرب، وعبارته في ذلك: "والحق: أنه يصح أن يقال: (إن الله –عز وجل– لم يزل يفعل) **بمعنى**: **أنه ما شاء شيئاً إلا فعله**، ولا يلزم من ذلك قدم نوع الفعل ولا عينه؛ إما لأنه لم يشأ أن يوجد في الأزل شيئاً، وإما لأن الفعل الاختياري لا بدَّ فيه من تقدُّم وجود الفاعل وعلمه وإرادته على المفعول"[١].

ويرى الإخميمي –بعد قوله بجواز إثبات الصفات الفعلية– أن مذهب الكرامية في هذه المسألة؛ أقرب للصواب من سائر المذاهب، فيقول: "المشهور: أن الكرامية مختَصّون بجواز قيام الحوادث بذات الله تعالى، دون سائر الطوائف، **والظاهر**: **أن أكثر العقلاء يقولون بهذا المذهب، وإن كانوا ينكرونه باللسان**"[٢]، وبعد أن ساق مذهب المعتزلة والأشعرية والفلاسفة، عاد فقال: "وإذا حصل الوقوف على هذا التَّفصيل، ظهر أن هذا المذهب قال به أكثر العقلاء، وإن كانوا ينكرونه باللسان، **ومن ثمَّ ظهر الكرامية على المنكرين**"[٣]، ثم ختم بحثه فقال: "فالحق إذاً: إما قدم المفعول؛ كما تقوله الفلاسفة، أو **حدوث الفاعلية؛ كما يقول الكرامية**، وأما قدم الفاعلية وحدوث المفعول فغير معقول[٤]؛ لأن الفاعلية ولا فعل ولا مفعول محالٌ ضرورةً، إلا أن يراد بالخالقيَّة والرّازقية قدرته على التّخليق والتّرزيق"[٥].

ويستفاد من بحث الإخميمي لهذه المسألة، موافقته الجزئية لمذهب شيخ الإسلام، ومعارضته لأساس دليل الحدوث عند المتكلمين، وأما ترجيحه لمذهب الكرَّامية، فيُعترَضُ عليه بقول شيخ الإسلام: "وأما الكرامية فيقولون: (صار متكلماً بعد أن لم يكُن)؛ فيلزم انتفاء صفة الكمال عنه، ويلزم حدوث الحادث بلا سبب، ويلزم أن ذاته صارت محلاً لنوع الحوادث بعد أن لم تكن كذلك –كما تقوله الكرامية–، =**وهذا باطل**. وهو الذي أبطله السلف بأنَّ ما يقوم به –سبحانه– من نوع الكلام والإرادة والفعل: إما أن يكون صفة كمال أو صفة نقص؛ فإن كان كمالاً فلم يزل ناقصاً

---

(١) المنقذ من الزلل (٢/ ٣٨٤).

(٢) المنقذ من الزلل (٢/٤١٣)، ينظر تأثُّره بالرازي في هذا البحث: المطالب العالية (٢/١٠٦-١٠٧)، الأربعين (١/١٦٨-١٦٩)، وينظر تعليق شيخ الإسلام على كلام الرازي: درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٠٧).

(٣) المنقذ من الزلل (٢/ ٤١٦).

(٤) وهو مذهب شيخ الإسلام –رحمه الله– لكن بتفصيلٍ أدقَّ مما حكاه، ونفي الإخميمي المعقولية عنه زعمٌ مجرَّد لا يُسلَّم له.

(٥) المنقذ من الزلل (٢/ ٤١٧).

حتى تجدَّد له ذلك الكمال، وإن كان نقصاً فقد نقص بعد الكمال"[١].

وممن أثبت قدم نوع الكلام وتعلُّقه بالمشيئة جمال الدين يوسف السرمري الحنبلي (ت ٧٧٦هـ)[٢]، في قصيدته التي ردَّ بها على التقي السبكي (ت ٧٥٦هـ)، حيث يقول[٣]:

أو قلتَ فعلُ اختيارٍ منه ممتنعٌ *** ضاهيتَ قول امرئٍ مُغوٍ بأَنصُبهِ
ولم يزل بصفاتِ الفعل مُتَّصِفاً *** وبالكلام بعيداً في تقرُّبِهِ
سبحانه لم يزل ما شاء يفعلهُ * في كل ما زمنٍ ما من معَقِّبِهِ**
نوع الكلام كذا نوعُ الفعالِ قديـ * ـمٌ لا المعيَّن منه في ترتُّبِهِ**

وقال أبو عبدالله محمد الشافعي اليمني (ت ..)[٤] في قصيدَته التي ردَّ فيها على قصيدة التقي السبكي، والتي انتقدَ فيها شيخَ الإسلام وكتابه (منهاج السنة النبوية)[٥]:

فالرب سبحانه ما زال متَّصِفاً *** بكل وصفِ كمالٍ عند موجِبِهِ
ذاتيةٌ وكذا فعليةٌ وردَت *** بها النصوص بلا ريبٍ ولا شُبَهِ
كما تراها على قسمين قائمةً *** به يقيناً يراها من أقرَّ به
كذا وفعليةٌ فانظُر مِثالهما *** وقِس عليه وراعِ الفرقَ تَنجُ به
يُحب يُبغضُ يرضى يستَجيبُ يرى *** يجيءُ يأتي بلا كيفٍ ولا شَبَهِ

وذكر ابن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢هـ) مسألة حلول الحوادث بذات الرب، فقال: "وحلول الحوادث بالرب تعالى، المنفيّ في علم الكلام المذموم، لم يَرِد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة، وفيه

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٢٥).

(٢) ترجمته: جمال الدين أبو المظفر يوسف بن محمد العبادي ثم العقيلي السُّرمري ثم الدمشقي الحنبلي، سمع من الصفي عبد المؤمن، أخذ عن السراج التبريزي، أجاز له ابن الشحنة، أفاد من الذهبي، أخذ عنه ابن رافع السلامي، نظم أراجيز في عدة فنون، بلغت تصانيفه مائة مصنف، وزادت عن بضعةٍ وعشرين علماً، له (نهج الرشاد في نظم الاعتقاد) (إحكام الذريعة إلى أحكام الشريعة) (نظم الغريب في علوم الحديث) نحو من ألف بيت. الرد الوافر (ص:٢٥٦)، الدرر الكامنة (٦/ ٢٤٧)، بغية الوعاة (٢/٣٦٠)، إنباء الغمر (١/ ١٠٢)، لحظ الألحاظ (ص:١٠٦)، شذرات الذهب (٨/ ٤٢٩)، الأعلام للزركلي (٨/ ٢٥٠).

(٣) الحمية الإسلامية (ص:٧٢-٧٤).

(٤) لم يُعثر له على ترجمة.

(٥) الحمية الإسلامية (ص:١١٤-١١٥) باختصار لبعض الأبيات.

إجمال ..، وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلَّم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحدٍ من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته =**فهذا نفيٌ باطل**"[١].

ويُفهم من بعض عبارات زين الدين ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) إثبات أصل الصفات الاختيارية، حيث يقول في أحد المواضع: "ومن جملة صفات الله التي نؤمن بها، وتمرُّ كما جاءت عندهم: قوله تعالى: {وجاء ربك والملك صفاً صفا} [الفجر:٢٢] ونحو ذلك مما دلَّ على إتيانه ومجيئه يوم القيامة، وقد نصَّ على ذلك أحمد وإسحاق وغيرهما، **وعندهما: أن ذلك من أفعال الله الاختيارية التي يفعلها بمشيئته واختياره**"[٢]، وقال في موضعٍ آخر: "وقوله ﷺ: ((هل تدرون ماذا قال ربكم؟))، وفي بعض الروايات: ((الليلة))، **وهي تدلُّ على أن الله –تعالى– يتكلَّم بمشيئته واختياره**، كما قال الإمام أحمد: (لم يزل الله متكلماً إذا شاء)"[٣].

ولتقي الدين المقريزي الشافعي (ت ٨٤٥هـ) نصٌّ مختصرٌ أشار فيه لقضية إثبات الصفات الاختيارية، وهو قوله: "ولا قَدَرَهُ حقَّ قدره من نفى رحمته ورضاه ومحبّته وغضبه وحكمته مطلقاً، **وحقيقةَ فعله، ولم يجعل له فعلاً اختيارياً، بل أفعاله مفعولاتٌ منفصلةٌ عنه**"[٤].

ولجمال الدين ابن المبرد الحنبلي (ت ٩٠٩هـ) موضعٌ يُفهَمُ منه إثباته لأصل تجدُّد الفعل الاختياري للرب –تبارك وتعالى– بحسب مشيئته وإرادته، حيث قال عند تفسيره لحقيقة مذهب الإمام في أحمد في صفة الكلام: ".. الثاني: أنَّ كلامَ الله ﷻ بالقرآن وتعبيرُ القرآن قديمٌ، وأنَّ الله ﷻ لم يزل متكلماً، ولا نقول الكلام صفةٌ حدَثت له، فهو لم يزل متكلماً من حيث الجملة من غير نظرٍ إلى شيء، وقول أحمد: (متى شاء) يعني: متى شاء أن يتكلَّم بشيءٍ تكلَّم به، مع أنَّ كلامه الذي هو ضدُّ ما لم يتكلَّم به قديم، **وأنه إذا شاء تكلَّم، وإذا شاء لم يتكلَّم**، وأنَّ كلامه ليس بمتصلٍ منه في سائر الأوقات، بل إذا شاء الكلام تكلَّم، مع أنَّ وصفه بأنه متكلمٌ قديم، **وأنَّه إذا شاء تكلَّم بشيء، وإذا شاء تكلَّم بغيره**"[٥].

---

(١) شرح الطحاوية (ص:٨٠) باختصار.

(٢) فتح الباري لابن رجب (٧/ ٢٣٦).

(٣) فتح الباري لابن رجب (٩/ ٢٥٩).

(٤) تجريد التوحيد المفيد (ص:٧٠-٧١).

(٥) تحفة الوصول إلى علم الأصول (ص:١٠٧).

المبحث الثالث: مسألة الصفات الخبرية الذاتية:-

تخليص لأبرز الفقرات المندرجة ضمن مَطلبيّ هذا المبحث:

المطلب الأول/ ويتضمَّن تقرير شيخ الإسلام في هذه المسألة، لما يلي: تقسيم الصفات إلى ذاتية وفعلية، وجوب التسليم لنصوص الصفات الخبرية على طريقة السلف -بترك معارضة ظواهرها-، ظواهر معاني الصفات الذاتية يجب الإيمان بها -بحسب ما يليق بجلال الله وكماله-، تقرير قضية الأصل المشترك بين صفات الخالق والمخلوق، ذات الباري ﷻ يصح أن تُضاف الصفات الذاتية إليها على جهة الحقيقة، قاعدة: إثبات الصفات الخبرية هو إثباتُ وجودٍ لا إثبات كيفية، الأدلة العقلية على إثبات وجود الله لا يتعارض شيءُ من مقدماتها مع إثبات الصفات الذاتية الخبرية، ليس عند نفاة هذه الصفات ما يوافق مذهبهم من كلام السلف، حكاية الإجماع السلفي وإجماع طوائف الأمة المتقدمين على إثبات جنس هذه الصفات.

المطلب الثاني/ ويتضمَّن موافقات المتأخرين لتقرير شيخ الإسلام في هذه المسألة، فمن ذلك: الإقرار بصحة ما ورد في (الفتوى الحموية) من تقريرٍ لمسائل الصفات الخبرية، التَّصريح بإثبات العلو الذاتي على العرش، حكاية الإجماع على إثبات الفوقية لله -تعالى- على العرش، العقول السليمة والفِطَر المستقيمة تشهد بعلو الله على خلقه، وورود صفة اليد في النصوص اقتَرَنَ بما يدلُّ أنها يدٌ حقيقةً، اعتبار فوقية الله على خلقه من المعلوم بالدين بالضرورة، التَّصريح بتكفير منكر الاستواء على العرش، التَّسليم بجواز الإشارة الحِسيَّة إلى الرب، إثبات الاستواء على العرش لا يستلزم التَّجسيم، إثبات الاستواء بحسب مدلوله اللغوي المعروف، معنى الاستواء يفهمه من لم تتلوَّث فطرته بالبدعة، ولذلك اعتبر السؤال عن معناه دليلاً على بدعيَّة السائل، في المأثور عن السلف ما لا ينحصر من العبارات الدالة على أثبات الفوقية لله، إثبات الوجه واليدين بالمعنى الحقيقي -ونسبته مذهباً للسلف-، إثباتُ الصفات الخبرية إثباتَ وجودٍ لا إثباتَ تكييف، حكاية إجماع السلف على أن الله -تعالى- على العرش بذاته، وجوب الإيمان بظواهر نصوص الصفات الخبرية -وأن ترك الإيمان بها من التَّعطيل-.

تمهيد:

نُشير ابتداءً إلى النِّزاع القائم بين فرق الأمة في مواقفهم من إثبات هذه الصفات الخبرية، وذلك بالاعتماد على أبرز ما حكاه عنهم شيخ الإسلام من الآراء والأقوال، حيث يقول: "أهل الإثبات للصفات لهم -فيما زاد على [الصفات] الثمانية-، ثلاثة أقوالٍ معروفة: أحدها: إثباتُ صفاتٍ أخرى ك(الرضى والغضب والوجه واليدين والاستواء)، وهذا قول ابن كلاب والحارث المحاسبي وأبي العباس القلانسي، والأشعري وقدماء أصحابه ..، ويسمّون هذه الصفات الزائدة على الثمانية الصفات الخبرية، وكذلك غيرهم من أهل العلم والسنة [يثبتونها] مثل محمد بن جرير الطبري وأمثاله، **وهو قول أهل السنة والحديث من السلف وأتباعهم**، وهو قول الكرامية والسالمية وغيرهم، **وهذا القول هو القول المعروف عند متكلّمة الصفاتية**، لم يكن يظهر بينهم غيرهُ حتى جاء من وافق المعتزلة على نفيها، وفارقَ طريقة هؤلاء.

القول الثاني: قول من يَنفي هذه الصفات، كما ذكره الشهرستاني وغيره، **وهو أضعفُ الأقوال** ..، والثالث قول الواقفة: الذين يُجوِّزون إثبات صفاتٍ زائدة، لكن يقولون: (لم يقم عندنا دليلٌ على نفي ذلك ولا إثباته)، **وهذه طريقة محقّقي من لم يثبت الصفات الخبرية**، وهذا اختيار الرازي والآمدي وغيرهما"[(١)].

ونقل شيخ الإسلام حكاية أبي الحسن الأشعري للنِّزاع المتَقدِّم بين الفرق في إثبات هذه الصفات، فقال: "ذكر الأشعري أن القول ب(أن الله -تعالى- فوق العرش وثبوت الصفات الخبرية)، **هو قول أهل السنة وأصحاب الحديث**، وذكر أن ذلك قول ابن كلاب وأصحابه، وقولُهُ، وذكر التّنازع في نفي هذه الصفات وإثباتها بين فرق الأمة، فنفيُ (الجسم) وهذه الصفات هو قول المعتزلة والخوارج، وطائفةٌ من المرجئة ومتأخري الشيعة، وإثبات (الجسم) وهذه الصفات، قول جمهور الإمامية المتقدمين، وطائفةٌ من المرجئة وغيرهم"[(٢)].

وجعل الشيخ تصنيف المثبتين لهذه الصفات، وهم الملقَّبين ب(الصِّفاتية)، على أربعة أقسام، فقال: "ولا ريب أن المثبتين لهذه الصفات، أربعة أصناف:

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٣/٣٨٠-٣٨٣) باختصار.

(٢) بيان تلبيس الجهمية (٢/٥٨١).

صنفٌ يثبتونها، وينفون التَّجسيم والتَّركيب والتَّبعيض مطلقًا: كما هي طريقة الكلابية والأشعرية، وطائفة من الكرامية كابن الهيصم وغيره، وهو قول طوائف من الحنبلية والمالكية والشافعية والحنفية، ..، يصرّحون بإثبات هذه الصفات، وبنفي التَّجسيم والتَّركيب والتَّبعيض والتَّجزُّئ والانقسام ونحو ذلك، **وأول من عرف أنه قال هذا القول هو أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب، ثم اتَّبعه على ذلك خلائق لا يُحصيهم إلا الله.**

وصنفٌ يثبتون هذه الصفات، ولا يتعرَّضون للتركيب والتجسيم والتَّبعيض -ونحو ذلك من الألفاظ المبتدعة- لا بنفي ولا إثبات؛ لكن ينزِّهون الله عما نزَّه عنه نفسه، ويقولون إنه (أحدٌ، صمد، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد) ..، **وهذا القول هو الذي يؤثر عن سلف الأمة وأئمتها**، وعليه أئمة الفقهاء وأئمة الحديث وأئمة الصوفية، وأهل الاتباع المحض من الحنبلية على هذا القول، يُحافظون على الألفاظ المأثورة، ولا يُطلقون على الله نفيًا وإثباتًا إلا ما جاء به الأثر، وما كان في معناه.

وصنفٌ ثالث: يثبتون هذه الصفات ويثبتون ما ينفيه النُّفاة لها، ويقولون: (هو جسمٌ لا كالأجسام)، ويثبتون المعاني التي ينفيها أولئك بلفظ (الجسم)، وهذا قول طوائف من أهل الكلام المتقدمين والمتأخرين، وصنفٌ رابع: يصفونه مع كونه جِسمًا بما يوصف به غيره من الأجسام، فهذا قول المشبِّهة الممثِّلة، **وهم الذين ثبتَ عن الأمة تبديعُهم وتضليلهم**"[١].

وتحدَّث عن موقف أبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ) ومتقدِّمي أصحابه -من إثبات هذه الصفات-، فقال: "والأشعري وأئمة أصحابه؛ كأبي الحسن الطبري وأبي عبد الله بن مجاهد الباهلي والقاضي أبي بكر؛ **متَّفقون على إثبات الصفات الخبرية التي ذكرت في القرآن كالاستواء والوجه واليد، وإبطال تأويلها**، وليس له في ذلك قولان أصلاً، ولم يذكر أحدٌ عن الأشعري في ذلك قولين أصلاً، بل جميع من يَحكي المقالات من أتباعه وغيرهم يذكر أن ذلك قوله، ولكن لأتباعه في ذلك قولان"[٢].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٦٩-٢٧٢) باختصار.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١٧)، وينظر: المستدرك على مجموع الفتاوى (١/ ٨٥)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٠٣)، وانظر مزيداً من المواضع التي تحدَّث فيها شيخ الإسلام عن موقف أبي الحسن ومتقدمي أصحابه من هذه الصفات الخبرية: مجموع الفتاوى (١٣/ ١٣٩) (١٦/ ٨٩) (١٦/ ٤٠٧)، درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٤٨-٢٤٩) (٧/ ٧٤) (٧/ ٩٧).

وأشار شيخ الإسلام إلى انقسام أتباع المذهب الأشعري إلى ثلاثة مسالك في موقفهم من تأويل هذه الصفات الخبرية(١)، وأشار كذلك إلى انقسام طوائف من الحنبلية في الموقف من هذه الصفات أيضاً إلى أربعة مسالك، وهي: النّفي، والتّأويل، والتّفويض، والتّوقف(٢).

---

(١) انظر: جامع المسائل (٥/ ٧٩).

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٧٣).

المطلب الأول: تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لمسألة الصفات الخبرية الذاتية:

يذكر شيخ الإسلام تقسيم الصفات الإلهية إلى (ذاتيةٍ وفعلية) عند أهل السنة، فيقول: "الأقسام ثلاثة: أحدها: **ما توصف به الذات**؛ مع عدم تعلُّق القدرة والمشيئة به كالحياة، والثاني: ما يكون مخلوقاً بائناً عن الله فهذه هي المفعولات، ..، والثالث: ما يقوم بذاتِ الرب مع كونه بقدرته ومشيئته؛ فهذا في الصفات الذاتية لقيامه بالذات، وهو من الفِعلية لتَعلُّقِهِ بالمشيئة والقدرة"(١).

ويُقرِّر الشيخ وجوب التَّسليم لنصوص الصفات الخبرية والإيمان بها -على طريقة السلف- من غير مُعارضةٍ لظواهرها، فيقول: "الصواب في كثيرٍ من آيات الصفات وأحاديثها: القطعُ بالطريقة الثابتة(٢)، كالآيات والأحاديث الدَّالة على أن الله -سبحانه- فوق عرشه، **وتُعلَمُ طريقة الصواب في هذا وأمثاله بدلالة الكتاب والسنة والإجماع على ذلك**، دلالةً لا تحتمل النَّقيض، ..."(٣).

ويصرِّح أن ظواهر معاني الصفات الذاتية كالوجه واليد مرادةٌ لله -تعالى-، فيجب الإيمان بها وذلك بحسب ما يليقُ به ﷻ، وليس المراد نفس الظاهر اللائق بصفات المخلوقين، فيقول في تقرير هذا المعنى: "صفاتنا منها ما هي أعيانٌ وأجسام، وهي أبعاضٌ لنا، كالوجه واليد؛ ومنها ما هي معانٍ وأعراض، وهي قائمةٌ بنا، كالسمع والبصر والكلام والعلم والقدرة، ثم إن من المعلوم أن الرب لما وصفَ نفسه بأنه حيٌ عليمٌ قدير، لم يقل المسلمون: (إن ظاهر هذا غير مراد)، لأن مفهوم ذلك في حقّهِ مثلَ مفهومه في حقنا؛ فكذلك لما وصفَ نفسه بأنه خلق آدم بيديه، **لم يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مراد، لأن مفهوم ذلك في حقه كمفهومه في حقنا، بل صفة الموصوف تُناسبه**، فإذا كانت نفسه المقدَّسة ليست مثل ذوات المخلوقين، **فصفاته كذاته ليست مثل صفات المخلوقين**، ونسبةُ صفةِ المخلوقِ إليه، كنسبة صفة الخالقِ إليه، وليس المنسوبُ كالمنسوب، ولا المنسوبُ إليه كالمنسوبِ إليه"(٤)، ويقول أيضاً: "وقوله: {مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ}، و((ينزل ربنا كل ليلةٍ إلى سماء الدنيا)) إلى غير ذلك، فإن ظاهر هذه الألفاظ إذا أطلقت علينا أن تكون أعراضًا أو

---

(١) الصفدية (٢/ ٨٨-٨٩) باختصار.

(٢) وفي نسخة (الثانية)، وهي التي ذكرها بقوله: "من يُجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله تعالى" المسألة الحموية (ص:٣٥٢).

(٣) المسألة الحموية (ص:٣٦٨)، وانظر: ما يتعلَّق بمراتب حجية أدلة الصفات الإلهية، درء تعارض العقل والنقل (٣/ ٣٨٣).

(٤) التدمرية (ص:٧٧-٧٨)، وينظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٤٧).

أجسامًا؛ لأن ذواتنا كذلك، **وليس ظاهرها إذا أطلقت على الله ﷻ إلا ما يليق بجلاله ويُناسب نفسه،** فكما أن لفظ (ذات ووجود وحقيقة) يطلق على الله وعلى عباده، **وهو على ظاهره في الإطلاقين، مع القطع بأنه ليس ظاهره في حق الله –تعالى– مساويًا لظاهره في حقِّنا،** ولا مشاركًا له فيما يوجب نقصًا وحدوثًا"[(١)].

وأوضح الشيخ لمن أراد تحقيق الفَهم الصَّحيح للصفات المُشتَرَكة في المعنى الكُلي بين الخالق والمخلوق (كالحياة والوجود)، أن يعتبرها من الألفاظ المشَكِّكة، والمُتَفاضلة من جهة درجة المعنى بين الخالق والمخلوق، فلله ﷻ منها المعنى الأكمل الذي يختَصُّ به ولا يشرَكُهُ فيه أحدٌ من خلقه، وفي تقريره لذلك يقول: "إذا كان (القدر المشترك) الذي اشتركا فيه صفةَ كمال: ك(الوجود والحياة والعلم والقدرة)، ولم يكن في ذلك ما يدلُّ على شيءٍ من خصائص المخلوقين، كما لا يدلُّ على شيءٍ من خصائص الخالق؛ **لم يكن في إثبات هذا محذورٌ أصلاً، بل إثبات هذا من لوازم الوجود، فكل موجودين لا بدَّ بينهما من مثل هذا،** ومن نفى هذا لزمه تعطيل وجود كل موجود"[(٢)]، ثم نفى بعض اللوازم الباطلة، فقال: "إذا كان ذلك (القدر المشترك) لا يستلزم إثباتَ ما يمتنعُ على الرب ﷻ، ولا نفي ما يستحقُّه =**لم يكن ممتنعاً**؛ كما إذا قيل: (إنه موجودٌ حيٌ عليمٌ سميعٌ بصير)، وقد سمَّى بعض المخلوقات (حياً عليماً سميعاً بصيراً)، فإذا قيل: يلزم أن يجوزَ عليه ما يجوزُ على ذلك من جهة كونهِ موجوداً حياً عليماً سميعاً بصيراً. قيل: **لازم هذا (القدر المشترك) ليس ممتنعاً على الرب تعالى**؛ فإن ذلك لا يقتضي حدوثاً ولا إمكاناً ولا نقصاً، ولا شيئاً مما يُنافي صفات الربوبية، وذلك أن (القدر المشترك) هو مسمَّى (الوجود) أو (الموجود)، أو (الحياة) أو (الحي)، ...، و(القدر المشترك) مطلقٌ كليٌ لا يختصُّ بأحدهما دون الآخر، فلم يقع بينهما اشتراكٌ لا فيما يختصُّ بالممكن المحدَث، **ولا فيما يختصُّ بالواجبِ القَديم، فإن ما يختصُّ به أحدهما يمتنعُ اشتراكهما فيه**"[(٣)].

ونقل –كالمستَشهِد الموافق– عن ابن الزاغوني الحنبلي (ت ٥٢٧هـ) جوابه عن إحدى الشُّبَه التي يُثيرها المعطلة على اتصاف الباري بالصفات الذاتية، وهو قوله: "نسبة اليد إليه –تعالى– كنسبة الذات إليه، ...، وإن قالوا: (إن المحلَّ الذي أضيفت إليه اليد –وهو ذات الباري– لا يصلحُ لإثبات

---

(١) التسعينية (٢/٥٥٨-٥٥٩)، وينظر: الفتاوى الكبرى (٦/٤٧٢).

(٢) التدمرية (ص:١٢٦).

(٣) التدمرية (ص:١٢٥-١٢٦) باختصار.

اليد الحقيقية)، فهذا مُحال، من جهة أنا قد **اتفقنا على أن ذات الباري تقبل إضافة الصفات الذاتية على سبيل الحقيقة**، كالوجود والذات والعلم والقدرة والإرادة، وغير ذلك من صفات الإثبات"(١)، وأنكر الشيخ على من زعم أن قَبولَ الذات الإلهية لقيام الصفات بها؛ يكون على جهة الجواز لا الوجوب، فقال: "الصفات ملازمةٌ للذات، **لا يمكن وجود الذات بدون صفاتها اللازمة**، ولا وجود الصفات اللازمة بدون الذات، وكل منهما لازمٌ للآخر ملزوم له"(٢).

ويُشير شيخ الإسلام إلى أن إثبات هذه الصفات لا يلزم منه المشابهة أو التّمثيل، لكونه إثباتُ وجودٍ لا إثبات تكييف، ويُفهَمُ ذلك من خلال استشهاده بعبارةٍ شهيرةٍ لأبي سليمان الخطابي، يقول فيها: "فإذا كان معلومًا أن إثبات الباري –سبحانه– إنما هو إثباتُ وجودٍ لا إثباتُ كيفية، **فكذلك إثباتُ صفاته إنما هو إثباتُ وجودٍ لا إثباتُ تحديدٍ وتكييف**، فإذا قلنا: يدٌ وسمعٌ وبصر وما أشبهها، فإنما هي صفاتٌ أثبتها الله لنفسه"(٣).

وينصُّ شيخ الإسلام على أن دليل الحدوث وغيره من الأدلة التي أقامها المتكلمون –بقصد إثبات الرسالة وأصل الدين– لا يتعارض شيءٌ من لوازمها مع إثبات هذه الصفات الخبرية بخاصة، فيقول: "العلم بصدق الرسول ﷺ **ليس موقوفاً على شيءٍ من المقدمات المناقضة لإثبات الصفات الخبرية**، والرؤية والعلو على العرش، ونحو ذلك مما دلَّ عليه السمع"(٤)، ولأجل ذلك لم يُمانع مُتقدِّمي الأشعرية من إثباتها.

وبيَّن عدم استناد النُّفاة لهذه الصفات إلى شيءٍ من الآثار السلفية، فقال: "كل من تأمّل أقوال السلف الثابتة عنهم الموجودة في كتب آثارهم؛ **يعلمُ أنه ليسَ في كلام أحدٍ من السلف كلمةٌ تنفي الصفات الخبرية**"(٥).

ويحكي شيخ الإسلام إجماع السلف على إثبات هذه الصفات في مواضع كثيرةٍ من كتبه، منها قوله: "**معلومٌ أن [إثبات الصفات الخبرية] مذهب عامة السلف، ومذهب أئمة الدين**، بل أئمة المتكلمين

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٦٤-٢٦٥) باختصار.
(٢) منهاج السنة النبوية (١/٢٧١).
(٣) المسألة الحموية (ص:٢١٩).
(٤) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢٤٢).
(٥) الانتصار لأهل الأثر (ص:٢١٤) بتصرف.

يثبتون الصفات الخبرية في الجملة -وإن كان لهم فيها طرق-، كأبي سعيد بن كلاب وأبي الحسن الأشعري، وأئمة أصحابه"[(١)]، وقال: "**إن الصحابة والتابعين وسائر سلف الأمة وأئمتها**، وأئمة أهل الحديث والفقهاء والصوفية، والمتكلمة الصفاتية؛ من الكلابية والكرامية والأشعرية، وغيرهم من طوائف المتكلمين من المرجئة والشيعة وغيرهم، **على إثبات هذه الصفات الخبرية**"[(٢)]، وقال أيضاً: "**كان هذا مذهب السلف قاطبة، يثبتون هذه الصفات الخبرية**، وينفون التّمثيل، وكانوا ينكرون على المشبّهة، الذين يمثِّلون الله بخلقه، **وهم على الجهمية الذين يُنكرونها أعظم نكيرًا**، وأشدُّ تضليلًا وتكفيرًا، وكلامهم في ذلك أكثر وأكبر"[(٣)].

وقال بشأن موافقة بعض أوائل المتكلمين لأهل الحديث في إثبات هذه الصفات: "**إثبات جنس هذه الصفات [الخبرية] قد اتفق عليه سلف الأمة**، وأئمتها من أهل الفقه والحديث والتصوف والمعرفة، وأئمة أهل الكلام من الكلابية والكرامية والأشعرية، **كل هؤلاء يثبتون لله صفة الوجه واليد ونحو ذلك**، وقد ذكر الأشعري في كتاب المقالات؛ أن هذا مذهب أهل الحديث، وقال: (إنه به يقول)"[(٤)].

وبيَّن شيخ الإسلام أن حكاية الإجماع المتقدِّم، كان نتيجة بحثٍ واستقصاءٍ بالغ، لما ورد عن السلف في هذا الباب من الآثار التي تناولت مسائل الصفات الخبرية، فقال: "والله يعلم أني بعد البحث التام، ومطالعة ما أمكن من كلام السلف، **ما رأيتُ كلامَ أحدٍ منهم يدلُّ لا نصًا ولا ظاهرًا، ولا بالقَرائن؛ على نفي الصفات الخبرية في نفسِ الأمر، بل الذي رأيته أن كثيرًا من كلامهم يدلُّ -إما نصًا وإما ظاهرًا- على تقرير جنس هذه الصفات**، ولا أنقلُ عن كلِّ واحدٍ منهم إثباتَ كل صفة، **بل الذي رأيته أنهم يُثبتون جِنسها في الجملة؛ وما رأيتُ أحدًا منهم نفاها**، وإنما ينفون التَّشبيه، وينكرون على المشبِّهة الذين يشبّهون الله تعالى بخلقه، مع إنكارهم على من ينفي الصفات أيضاً"[(٥)]، وقال أيضاً: "وأما [مذهب] السَّلفية فعلى ما حكاه الخطابي وأبو بكر الخطيب، وغيرهما، قالوا: (مذهب السلف إجراء آيات الصفات وأحاديث الصفات **على ظاهرها، مع نفي الكيفية** والتّشبيه عنها، فلا نقول:

---

(١) الانتصار لأهل الأثر (ص:٢١٠).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (٣٢٩/١-٣٣٠).

(٣) بيان تلبيس الجهمية (٢٨٩/١).

(٤) مجموع الفتاوى (١٧٤/٤)، وينظر: بيان تلبيس الجهمية (٥٩١/٣).

(٥) المسألة الحموية (ص:٣٤٢-٣٤٣)، وانظر: جواب الاعتراضات المصرية (ص:١٠٧-١١٠).

إن معنى اليد القدرة، ولا إن معنى السمع العلم، وذلك أن الكلام في الصفات فرعٌ على الكلام في الذات، يُحتَذى فيه حَذوه، ويتَّبَعُ فيه مثاله، فإذا كان إثباتُ الذاتِ إثباتَ وجودٍ لا إثباتَ كيفية، فكذلك إثبات الصفات إثباتُ وجودٍ لا إثباتُ كيفية)، فقد أخبرك الخطابي والخطيب .. أن مذهب السلف إجراؤها على ظاهرها مع نفي الكيفية والتّشبيه عنها، **والله –تعالى– يعلم أني قد بالغتُ في البحث عن مذهب السلف، فما علمتُ أحدًا منهم خالفَ ذلك**"[١].

(١) التسعينية (ص:٥٥٩–٥٦٠) باختصار، وانظر: أقاويل الثقات (ص:١٣٦).

المطلب الثاني: موافقات المتأخرين لشيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة الصفات الخبرية الذاتية:

ممن أقرَّ شيخ الإسلام على مُعتقده في الصفات الخبرية، والذي أورده في (الفتوى الحموية)؛ قاضي قُضاة دمشق إمام الدين القزويني الشافعي (ت ٦٩٩هـ)[1][2].

وقرّر جمال الدين عبدالقاهر بن محمد التّبريزي الشافعي (ت ٧٤٠هـ)[3] إثبات الصفات الخبرية لله تعالى، ونصَّ على ردّ التأويل فيها، حيث يقول في منظومةٍ له[4]:

ولا تأوِّل ما وردْ لله من سمعٍ ويد *** وقل هو الله أحد قول امرئٍ متَّبعِ

وأنه عزَّ وجل كلَّم موسى ذا الوَجَلْ *** لما تَجلَّى للجبل جهراً كلامَ مُسمِعِ

ولا توافق من غوى وقل بأنَّ ذا القُوى *** حقاً على العرش استوى كما أرادَ فاسمعِ

وهو تعالى في السّما عالٍ ومعنى أينَما *** بغيرِ كيفٍ لا كما يخطرُ للمبتدعِ

وصرَّح ابن عبدالهادي المقدسي (ت ٧٤٤هـ) بإثبات العلو الذاتي على العرش، حيث قال: "**وهو -سبحانه- فوق سماواته على عرشه**، وقد دنا من عباده، ونزل إلى السماء الدنيا، **فإن علوَّه -سبحانه- على خلقه أمرٌ ذاتيٌ له**، معلومٌ بالعقل والفطرة وإجماع الرسل، فلا يكون فوقه شيءٌ البتَّة، ومع هذا فيدنوا عَشِيَّة عرفة من أهل الموقف، وينزل إلى سماء الدنيا، وهذا الذي ذكرناه من دنوِّ الرب -تبارك وتعالى- من عباده مع كونه عالياً على خلقه، هو قول كثيرٍ من المحقّقين من أهل

---

(١) ترجمته: القاضي إمام الدين عمر بن عبدالرحمن القزويني الأصل الدمشقي الشافعي، درَسَ وحصَّل في بلاد الروم، ثم انتقل إلى دمشق، اشتهر بتحصيل فنون الأصول والخلاف والمنطق، له (شرح مختصر ابن الحاجب). أعيان العصر (٣/ ٦٣٣)، طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣١٠)، طبقات الشافعيين (ص:٩٤٤)، طبقات الشافعية لابن شهبة (٢/ ١٨٩). قال عنه ابن كثير: "وكان القاضي إمام الدين معتقده حسناً" البداية والنهاية (٦١٤/١٥)، ولم أقف له على شيءٍ من المصنفات التي يستَبين من خلالها منهجه في العقائد، والمشتهر أن من يغلب عليه الاشتغال بعلم المنطق والأصول في زمانه، يكون من المتأثرين بعلم الكلام.

(٢) انظر: العقود الدرية (ص:٢٥٦)، البداية والنهاية (٦١٤/١٥)، الدرر الكامنة -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (٦٤٧).

(٣) ورد في ترجمته ما يلي: "قرأت بخط البدر النابلسي: كان عالماً فاضلاً **على معتقد السلف** حسن الشكل، قال الذهبي: عزله [جلال الدين] القزويني **لكونه أثبت ولم يتأوَّل**، فسارَ التبريزي إلى مصر فولاه ابن جماعة نيابة دمياط" الدرر الكامنة (٣/ ١٩٥).

(٤) المنظومة التّبريزية (ص:١٦) باختصار.

السنة"[١].

ومن أشهر من جمعَ المأثور عن السلف في مسألة العلو والاستواء من علماء أهل السنة المتأخرين؛ شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) قصداً منه بذلك الانتصار لمقالة أهل السنة في باب الصفات الخبرية، حيث يقول في مقدمة (كتاب العرش): "**الدليل على أن الله تعالى فوق العرش، فوق المخلوقات**، مباينٌ لها، ليس بداخلٍ في شيءٍ منها، وعلى أن علمه في كل مكان: الكتاب والسنة، وإجماع الصحابة والتابعين والأئمة المهديين"[٢]، وقال في موضعٍ آخر: "قلت: هذه الصفات من الاستواء والإتيان والنزول، قد صحَّت بها النصوص، ونقلها الخلف عن السلف، ولم يتعرَّضوا لها بردٍ ولا تأويل، بل أنكروا على من تأوّلها، مع إصفاقِهم على أنها لا تُشبه نعوت المخلوقين، وأن الله ليس كمثله شيء"[٣]، وقال بشأن إثبات مقالة العلو والفوقية: "قلت: مقالة السلف وأئمة السنة، بل والصحابة، والله ورسوله، والمؤمنون: أن الله ﷻ في السماء، **وأن الله على العرش، وأن الله فوق سماواته، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا**، وحجَّتُهُم على ذلك النصوص والآثار"[٤]، وأنكر الإلزام باللوازم الباطلة على مقالة إثبات الفوقية لله تعالى، فقال: "لا نسلِّم كونَ الباري على عرشه فوق السموات؛ يلزم منه أنه في حيزٍ وجهة، إذ ما دون العرش يُقال فيه حيزٌ وجهات، **وما فوقه فليسَ هو كذلك، والله فوق عرشه كما أجمع عليه الصدر الأول**، ونقله عنهم الأئمة"[٥].

كما قرَّر الذهبي في موضعٍ آخر إثبات صفة التّعجب لله تعالى -بحسب ما يليق بجلاله-، حيث قال: "فكذلك نثبت صفة التعجُّب أنها صفةٌ لله -تعالى- كغيرها من صفاته المقدَّسة، وهي مباينةٌ لصفات المخلوقين ونعوتِ المجعولين، **وإن اتَّفقت أسماؤها فهي منزهةٌ عن الأشباه** بقوله: {ليس كمثله شيء}، **ثابتةٌ على الحقيقة** بقوله: {وهو السميع البصير}، فنسأل الله العِظيم الهدى والسَّداد، وترك المِراء والعِناد"[٦].

---

(١) الصارم المنكي (٢/٩١).
(٢) العرش (٢/ ٥).
(٣) سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٧٦).
(٤) العلو للعلي الغفار (ص:١٤٣).
(٥) العلو للعلي الغفار (ص:٢٦٨).
(٦) صفات رب العالمين (٣/ ١١٨٦).

ونصر شمس الدين ابن القيم (ت ٧٥١هـ) القول بإثبات الصفات الخبرية، بالطريقة العقلية والنّقلية، فأما انتصاره لذلك بالحجة العقلية، فمنه قوله: "وإذا كان العلو والفوقية صفة كمالٍ لا نقص فيه، ولا يستلزم نقصاً ولا يوجب محذوراً، ولا يخالف كتاباً ولا سنةً ولا إجماعاً، **فنفي حقيقتها عين الباطل**، فكيف إذا كان لا يمكن الإقرار بوجود الصانع وتصديق رسله والإيمان بكتابه وبما جاء به رسوله ﷺ إلا بذلك، **فكيف إذا شهدت بذلك العقول السليمة والفطر المستقيمة**، وحكمت به القضايا البديهيات والمقدمات اليقينيات، فلو لم يقبل العلو والفوقية لكان كل عالٍ على غيره أكملَ منه، فإن ما يقبل العلو أكمل مما لا يقبله"[١]، وأما انتصاره بالحجة النقلية فمنه قوله: "والرسل -صلاة الله وسلامه عليهم- قد قامت البراهين اليقينية على صدق كل فردٍ فردٍ منهم، **وقد اتَّفقت كلمتهم وتواطَأَ خبرهُم على إثبات العلوِّ والفوقية لله**، وأنه على عرشه فوق سماواته بائنٌ من خلقه"[٢]، وقال بشأن إثبات صفة اليد لله تعالى: "ورد لفظ اليد في القرآن والسنة وكلام الصحابة والتابعين في أكثر من مائة موضع؛ وروداً متنوعاً متصرّفاً فيه، **مقروناً بما يدلُّ على أنها يدٌ حقيقةً** من الإمساك والطي والقبض .."[٣]، وأشار إلى مقالة التّعطيل لهذه الصفات بقوله: "**إبطال حقيقة اليد ونفيها، وجعلها مجازاً هو في الأصل قول الجهمية المعطّلة**، وتبعهم عليه المعتزلة، وبعض المستأخرين ممن ينسب إلى الأشعري، والأشعري وقدماء أصحابه يردّون على هؤلاء، ويبدِّعونهم ويثبتون اليد حقيقة"[٤].

وممن مال إلى طريقة شيخ الإسلام في إثبات معاني الصفات الخبرية بهاء الدين الإخميمي (ت ٧٦٤هـ) إذ يقول في سياق تفسيره للمعنى الصحيح من وصف الله بالجهة: "وإن فُسِّرت بما إليه يتوجَّهُ الطالب لحاجته عند الاضطرار بقلبه أو وجهه، فقد قال العليم الخبير: {الرحمن على العرش استوى} [طه:٥]، {إليه يصعد الكلم الطيب} [فاطر:١٠]، و{يدبّر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه} [السجدة:٥]، والمنكر كافر، وأخبر موسى قومه بذلك حقيقةً، وإلا لما قال فرعون: {لعلي أبلغ الأسباب () أسباب السماوات فأطلع إلى إله موسى} [غافر:٣٦-٣٧]"[٥]، ثم

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص:١٠٩٤).

(٢) الصواعق المرسلة (١/ ٥٣١).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (ص:٩٨٤).

(٤) مختصر الصواعق المرسلة (ص:٩٧٠-٩٧١).

(٥) المنقذ من الزلل (٢/ ٢٠٧).

بعد أن ذكر التَّقديرات الممكنة لوجود الله بالنسبة إلى العالم، واختار منها -بعد إبطال ما سواها- إثبات صفة العلو، نجده يقول: "وجميع هذه التَّقادير باطلة، **ومعتقدُها مخالفٌ لما عُلِمَ كونه من الدين بالضرورة، فتعيَّن أن يكون -سبحانه- على العرش**، {إليه يصعد الكلم الطَّيب}، مبايناً للعالم"[١]، وقال ضمن ردوده على النُّفاة: "وإن أريد ب(الجهة): كونه على العرش، **فذلك واجبٌ، وإنكاره كفر**"[٢].

ثم استدلَّ الإخميمي على ذلك بإجماع السلف، بعد أن سلَّم بجواز الإشارة الحسيَّة إلى الرب، فقال: "بعد تسليم أن العلو على العرش يقتضي الإشارة الحسية، بأنه لا يلزم أن يكون جسماً مقدَّراً، كما نقل عن **جمعٍ عظيمٍ من أهل السنة والجماعة** أنه على العرش وليس بجسم، ..، نقله ابن عبد البر والقاضي عياض"[٣]، ثم فصَّل القول في حقيقة إثبات صفة الاستواء فقال: "..كيفية الاستواء؛ الحقُّ أنها مجهولة، بمعنى: لا يمكن التَّعبير عنها بعبارة، كما هو عند الراسخين في العلم، **وأن الاستواء معلوم، ..، فليس له لفظٌ آخر أظهر منه مرادفٌ له من لغة العرب، وليس هو من الألفاظ الغَريبة التي تحتاج إلى تفسير، بل قراءته تفسيره، ومعناه: علوٌ خاصٌ يعلمهُ الله**، ويتبادر عند سماع القرآن إلى ذهن **كل من كان باقياً على الفطرة، ولم يُظلِم قلبه ببدعة**، ولذلك كان السؤال عن معناه دليلاً على بدعة السائل"[٤].

ومن قرَّر إثبات الصفات الخبرية على طريقة شيخ الإسلام بالمطابقة، تلميذه شمس الدين ابن المحب الصامت الحنبلي (ت ٧٨٩هـ)[٥] حيث يقول في سياق حديثه عن إثبات صفة التّعجب

---

(١) المنقذ من الزلل (٢/ ٢٠٨).

(٢) المنقذ من الزلل (٢/ ٢١٠).

(٣) المنقذ من الزلل (٢/ ٢١٣) باختصار.

(٤) المنقذ من الزلل (٢/ ٢١٦) باختصار وتصرف.

(٥) ترجمته: الحافظ شمس الدين أبو بكر محمد بن عبد الله المقدسي ثم الصالحي الحنبلي، الشهير: بابن المحب، الملقب: بالصَّامت، من المكثرين من الشيوخ والسماع، سمع من المزي والذهبي، وأخذ عن ابن تيمية كما سمع من أخويه الحديث، أفاد منه التقي المقريزي وابن ناصر الدين الدمشقي وابن عروة المشرقي ونصر الله البغدادي وسبط ابن العجمي، له (ترتيب مسند أحمد على الأبواب) (كتاب الصفات) (التذكرة في الضعفاء)، بالإضافة إلى تبييض عدد من مصنفات شيخ الإسلام. | الدرر الكامنة (٥/ ٢٠٩)، فهرس الفهارس (٢/ ٥٨١)، تسهيل السابلة (٣/ ١١٩٤)، إنباء الغمر (١/ ٣٤٣)، ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني (ص:٤٠)، الرد الوافر (ص:١١٢) ورد فيه: "الشيخ ابن تيمية هو أجل شيوخه من الأئمة الأعلام، ومدحه بقصائد".

للرب –تبارك وتعالى–: "ولا يلزمه شيءٌ مما يلزم تعجُّبَ المخلوقين؛ لأن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته، –سبحانه وتعالى– عما يقول المشبهة والمعطلة علواً كبيرا، **فلا يجمع بين صفاته وصفات خلقه إلا مجرَّد التّسمية**، فنحن لنا علمٌ وقدرةٌ وسمع وبصرٌ ورضىً وغضبٌ وتعجبٌ حقيقةً، وهي أعراضٌ كما تُناسب ذواتنا، **والله ﷻ له علمٌ وقدرةٌ وسمع وبصرٌ ورضىً وغضبٌ وتعجبٌ حقيقةً غير أعراض كما تُناسب ذاته**، لكنا لا نعلم حقيقتها وكيفيتها وماهيَّتها؛ لأنا إذا كنا لا نعلم حقيقةَ الموصوف وكيفيته وكنهه، فكيف نعلم صفاته !، فإذا كان إثبات ذاته إثبات وجودٍ لا إثبات كيفية وماهية، **فكذلك إثبات جميع ما وصفَ به نفسه إثباتُ وجودٍ حقيقةً**، لا إثباتُ كيفيةٍ وتحديد، وقد ورد في السنة غيرُ حديث أنَّ الله يعجب"(١).

وقد سرد شمس الدين ابن المحب جملةً كثيرةً من الصفات الإلهية الواردة في النصوص والآثار متعاقبةً في سياق واحدٍ، ونقتبس من هذا السرد بعضه، وفيه: "كلام الله، ونزوله إلى السماء، وعلوه على كرسيه، وقعوده عليه، ووضعه السماوات على أصبع، والأرضين على أصبع، والجبال والثرى على إصبع، وجماله، ومسحه ظهر آدم بيده، والوجه، ..."(٢)، ثم بوَّب بعد ذلك بتَبويباتٍ دالةٍ على إثبات هذه الصفات، كقوله: "باب الدليل على أنَّ الله على العرش"(٣)، "باب إثبات اليدين لربنا –جلَّ ثناؤه–"(٤).

كما نقل ابن المحب الصامت عن عماد الدين الواسطي –ابن شيخ الحزامّين– (ت ٧١١هـ) إثباته لصفة العلو، وذلك عند حديثه عن أهمية تصحيح العبد لمعتقده في الصفات خصوصاً، والآثار المسلكيَّة الحسنة المترتبة عليه إذ يقول: "أولها: صفة العلو والفوقية، **فليؤمن بها ويُثبتها لله على الحقيقة اللائقة به**، فمن صحَّ بهذه الصفة إيمانه توجَّه بقلبه إلى ربّه في صلواته وعباداته، وصار لقلبه قبلةً بعد أن كان ضائعاً لا يعرف وجهته، ...، واعلم أن آثار الصفات المقدَّسة متنوعة، كل يلوح بقلبه على قدر ما كشف له من حجابها، فأول صفةٍ تبدو لقلوب العارفين صفة العلو، يتعرَّف سبحانه إلى قلوبهم بها، فإذا لاحتْ تضائل العبد خاضعاً نازلاً إلى التّخوم تواضعاً **للعليّ بذاته وصفاته فوق**

---

(١) صفات رب العالمين (١١٧٢/٣).
(٢) صفات رب العالمين (٤٣٠/١).
(٣) صفات رب العالمين (٢/ ٤٨٢).
(٤) صفات رب العالمين (٢/ ٧٣٧).

الممالك للحي القيوم"[١].

وذكر ابن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢هـ) مسألة العلو والفوقية، ومذهب السلف فيهما، فقال: "ومن سمع أحاديث الرسول ﷺ وكلام السلف، **وجد منه في إثبات الفوقية ما لا ينحصر**"، ثم قال: "وإذا كانت صفة العلو والفوقية صفة كمالٍ لا نقص فيه، ولا يستلزم نقصاً، ولا يوجب محذوراً، ولا يخالف كتاباً ولا سنةً ولا إجماعاً، **فنفي حقيقته يكون عين الباطل والمحال الذي لا تأتي به شريعةٌ أصلاً**، فكيف إذا كان لا يمكن الإقرار بوجوده وتصديق رسله، والإيمان بكتابه وبما جاء به رسوله -: إلا بذلك؟ فكيف إذا انضمَّ إلى ذلك شهادة العقول السَّليمة، والفِطَر المستقيمة، **والنصوص الواردة المتنوعة المحكمة على علو الله على خلقه، وكونه فوق عباده**"[٢].

ويميل عبدالقادر البصري الضرير الحنبلي (ت بعد ١٠٩٥هـ) إلى إثبات معاني الصفات الخبرية، ومن عباراته التي يُفهَم منها ذلك، قوله: "أطلِقِ الاستواء، وأعرض عن الكيفية"، وبعد أن ساق جملةً من نصوص الصفات الخبرية أتبعها بقوله: "وهذا الذي ذكرناه في نصوص الكتاب والسنة: هو مذهب السلف، فإنهم يُثبتون هذه الأخبار **صفاتٍ ثابتةً للذات العليَّة**"[٣]، ثم ذكر تقسيم شيخ الإسلام لأصول مقالات الطوائف في الصفات نقلاً عن (الفتوى الحموية)[٤]، ومنه قوله: "والثاني: **من يُجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله**، كما يُجري اسم العليم والقدير والرب، فيقول: استواءٌ بلا كيف، ونزولٌ بلا كيف، وهذا مذهب السلف -كما تقدَّم-"[٥]، ثم أكمل النّقل عن شيخ الإسلام -كالمتابعِ الموافقِ له- فقال: "والصواب في كثيرٍ من آيات الصفات وأحاديثها: القطع بالطريقة الثانية، كالآيات والأحاديث الدّالة على أن الله -سبحانه- فوق عرشه"[٦].

وقد قام عثمان ابن قائد النجدي الحنبلي (ت ١٠٩٧هـ) بتلخيص رسالةٍ لشيخ الإسلام في

---

(١) صفات رب العالمين (٣/١١٤٩)، وقد أشار ابن المحب أيضاً إلى إثبات أبي الحسن الأشعري في كتاب (الإبانة) لصفة الاستواء على العرش، واستحسن بحثه فيها (٢/ ٥٢٤).

(٢) شرح الطحاوية (ص:٢٦٢-٢٦٣)، وعبارته هنا مقتبسةٌ من كلام ابن القيم، انظر: مختصر الصواعق المرسلة (ص:١٠٩٤).

(٣) الطريقة الأثرية (ص:١٦٢).

(٤) انظر: المسألة الحموية (ص:٣٥٢).

(٥) الطريقة الأثرية (ص:١٦٣).

(٦) الطريقة الأثرية (ص:١٦٤).

مسألة العلو، في مقدمة كتابه (نجاة الخلف في اعتقاد السلف)، وتابعه فيها بحروفه، مع شيءٍ من التقديم والتأخير[(١)].

وأثبت مرعي الكرمي (ت ١٠٣٣هـ) صفة الوجه لله تعالى، فقال: "ومذهب السلف الأول، والرَّعيل الذي عليه المعوَّل؛ أن الوجه صفةٌ ثابتةٌ لله تعالى، ورد بها السمع؛ فتُتَلقَّى بالقبول"[(٢)]، وقال بشأن إثبات صفة اليد: "ومذهب السلف والحنابلة: أن المراد **إثبات صفتين ذاتيتين** تسمَّيان يدين، يزيدان على النعمة والقدرة"[(٣)]، ونقل عنه وتابعه على إثبات صفتيّ الوجه واليد –بما يليق بجلال الله– شمس الدين السفاريني (ت ١١٨٨هـ) إذ يقول في شرحه لمنظومته المسماة ب(الدرة المضية): "[فقولنا] (كوجهه) أي: من الصفات الثابتة له تعالى صفة الوجه، إثباتَ وجودٍ لا إثبات تكييفٍ وتحديد"[(٤)]، وقال أيضاً: "والحقُّ الحقيق: مذهب سلف الأمة وما عليه الأئمة من إثبات الوجه ونحوه، ولهذا قال [أي: في النَّظم]: وكـ(يده) تعالى، الثابتُ بها النصُّ القرآني، والحديث النبوي العِرفاني"[(٥)]، ثم قال: "كل ما ورد من الأصناف من –الرِّجل والقدم والصورة– ومن (عينه) ﷻ، فنهجهُ الواضح وسَبيله المبين الإقرار بما ورد، والإيمان بما صح، من غير تشبيهٍ ولا تمثيل، ولا إلحادٍ ولا تعطيل، بل نقرُّ ونُذعِن، ونُسلِّم ونؤمن بكلِّ ذلك، ونثبتهُ إثباتَ وجودٍ بلا تكييفٍ ولا تحديد"[(٦)].

وممن وافق شيخ الإسلام على إثبات ظواهر الصفات الخبرية؛ مستجي زادة الرومي (ت ١١٥٠هـ)[(٧)] كما في حاشيته على هامش كتاب (منهاج السنة)، إذ يقول: "لا شكَّ أن سلفنا الصالحين مثل الصحابة والتابعين ومُتَّبِع التابعين: أتقى الناس وأورعَهُم، وأشدَّهم اتباعاً لرسول الله واقتداءً به، وأعرَفَهُم لمراد الله ومراد رسوله، **فهم عن آخرهم مُجمِعون على أنه –تعالى– على عرشه**

(١) انظر: نجاة الخلف (ص:١٧-٢٣)، رسالة العلو –جامع المسائل– (٣/١٩٥-٢٠٣).

(٢) أقاويل الثقات: (ص:١٤٣)، وينظر: لوامع الأنوار البهية (١/٦٤٧).

(٣) أقاويل الثقات: (ص:١٥٠)، وينظر: لوامع الأنوار البهية (١/٦٥٨).

(٤) لوامع الأنوار البهية (١/٦٤٤-٦٤٥).

(٥) لوامع الأنوار البهية (١/٦٥١).

(٦) لوامع الأنوار البهية (١/٦٧٤-٦٧٥).

(٧) ترجمته: عبد الله بن عمر الرومي الحنفي الماتريدي، الشهير: بمستجي زاده، مشاركٌ في علم الحكمة والكلام، له (حاشية على تفسير البيضاوي) (المسالك في الخلافيات بين المتكلمين والحكماء) (حاشية على الدرة الفاخرة للجامي). معجم المؤلفين (٦/٩٥)، هدية العارفين (١/ ٤٨٣).

بذاته، وكذلك المجتهدون مثل إمامنا أبي حنيفة، والإمام الشافعي، والإمام مالك، والإمام أحمد، **وغيرهُم مجمعون ومتَّفقون على أنه –تعالى– فوق عرشه بذاته،** وأن القول بالتأويل والاستيلاء إنما حدث بعد رجلٍ خبيثٍ جاء في عصر بني أمية، فشاعَ فتنة الجهمية بعد هذا الخبيث في الناس"[١]، وقال أيضاً: "أحاديث الصفات مثل اليد والقدم والعين والإصبع والكف والجنب والاستواء والنزول والتَّحوُّل والإتيان والمجيء =**إجراؤها على ظواهرها مذهب سلفنا الصالحين، وهو مذهب الصحابة والتابعين، ومذهب الأئمة الأربعة، ومذهب عامة المحدّثين،** ..، يجب علينا الإيمان بهذه الصفات كما يجب علينا الإيمان بالصفات السَّبعة المعروفة، وأنه كما يلزم من نفي هذه الصفات السبعة تعطيل، وكون الذين ينفونها معطِّلة، **كذلك نفي تلك الصفات عنه تعالى**"[٢].

---

(١) حاشية على منهاج السنة (الجزء الثاني/١١١–ب).

(٢) حاشية على منهاج السنة (الجزء الثاني/ ....).

الفصل الثالث:
موافقات المتأخرين لتقريرات شيخ الإسلام في باب توحيد الإرادة والقصد

المبحث الأول: مسألة التوسل والاستشفاع بالصالحين.

المبحث الثاني: مسألة الاستغاثة.

المبحث الثالث: مسألة شد الرحل لزيارة القبر النبوي.

المبحث الرابع: مسألة الغلو في القبور والذرائع المفضية إليه.

الفصل الثالث: موافقات المتأخرين لتقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية في باب توحيد الإرادة والقصد

المبحث الأول: مسألة التوسل والاستشفاع بالصالحين:-

تخليص لأبرز الفقرات المندرجة ضمن مَطلبيّ هذا المبحث:

المطلب الأول/ ويتضمَّن تقرير شيخ الإسلام في هذه المسألة، لما يلي: المعنى العام للتوسل إلى الله –وهو التّوسل بالطاعات عموماً–، التوسل إليه –سبحانه– ينبغي أن يكون بما يحبُّ أن يتَوسَّلَ به إليه المتوسلون، عِظَم منزلة التوسل بالأسماء والصفات، الطريق المشروع للتوسل والاستشفاع بالأنبياء، هدي السلف في التوسلات المشروعة، وحكاية الإجماع عليه، اختلاف المعهود العُرفي بلفظ (التوسل) بين زمن السلف وزمن الخلف، نقد تسْوية المخالفين في التوسل بالأنبياء بين حال حياتهم ومماتهم، ونقد تسْويتهم بين من دعا له النبي فتوسَّل بدعائه وبين من لم يدع له، الاستشفاع بدعاء الصالحين عامة ودعاء النبي ﷺ خاصة يصحُّ عند تحقُّق مَقدِرَتهم عليه، الاستشفاع الممنوع من أخطر ذرائع الشرك الأكبر، بدعية التوسل بالذوات وما اكتسبتهُ لأنفسها من الجاه والمكانة الخاصة بها عند الله، لم يُنقَل عن أحدٍ من الصحابة التوسل بذات مخلوقٍ لا النبي محمد ﷺ ولا من دونه.

المطلب الثاني/ ويتضمَّن موافقات المتأخرين لتقرير شيخ الإسلام في هذه المسألة، فمن ذلك: لا يشرع الدعاء بالموتى توسلاً أو استشفاعاً بهم إلى ربهم، من أبطل الباطل دعوى أن الأنبياء يملكون لمن دعا بهم بعد موتهم نفعاً أو ضرا، تضعيف (قصة العُتبي) التي يُستَدلُّ بها على التوسل الممنوع، تدرُّج الشيطان في إغواء المتوسلين والمستشفعين بالأموات إلى دعائهم صراحة، لم يؤثر عن أحدٍ من السلف التَّوسل بجاه أحدٍ من الصحابة المتَوفين، أمثلة للأذى الذي قد يتعرَّض له من يصرّح بالنهي عن التوسل البدعي، كان هدي الصحابة ﷺ طلب الدعاء من النبي ﷺ حال حياته دون مماته.

تمهيد:

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ما يمكن من السَّبر والحصر للصور المعهودة في مقام الدُّعاء والطَّلب والمسألة من الرب ﷻ في موضع مهم من (كتاب الاستغاثة)، وملخصه في النقاط التالية[١]:-

أولاً: الصور المشروعة:

١- دعاء الله بالطَّلب منه؛ مباشرةً أو بذكر موجِب صفاته: يا الله اغفر لي، يا غفور اغفر لي.

٢- دعاء الله بالطَّلب منه؛ مع ذكر العمل الصالح أو مع الصلاة على النبي ﷺ: يا ربُّ فرِّج عني، فقد تجاوزتُ عن مُعسِر.

٣- [الاستشفاع] دعاء الله بالطَّلب منه؛ مع ذكر دعوة صالحٍ حصلت له -سواءً سألها منه أم لم يسألها منه-: يا رب استجب دعاء عبدك الصالح لي بأن تَشفيني، يا ربِّ شفِّعهُ فيَّ.

٤- دعاء الله بالطَّلب منه؛ في زمانٍ فاضل أو موضعٍ مبارك: كوقت السَّحَر أو المسجد الحرام.

٥- الطَّلب من الصالح أن يدعو -سواءً لمصلحة الطالب الخاصة أم مصلحة الناس العامة-: كطلب قوم عيسى منه أن يُنزل الله عليهم المائدة، وطلب الدعاء من النبي ﷺ في الاستسقاء.

ثانياً: الصور الممنوعة:

٦- دعاء الله بالطَّلب منه؛ في موضعٍ أو زمنٍ يظُنُّ الظانُّ البركة والفَضيلة فيه، مما لم يرد عليه دليلٌ ثابت: كالدعاء عند قبور الأنبياء، والدعاء في ليلة النصف من شعبان.

٧- دعاء الله بالطَّلب منه؛ مع ذكر جاه أو منزلة أو مقام أحدٍ من الصالحين: يا رب بجاه ومنزلة وليّك فلان عندك، استجب لي.

٨- دعاء الله بالطَّلب منه؛ مع الإقسام عليه بنبيه أو وليّهِ: اللهم أقسم عليك بمحبتك لنبيك إلا أعطيتني مسألتي.

٩- طلب الدعاء من المخلوق (الميت/ الغائب/ العاجز): يا فلان اسأل الله لي الرزق.

١٠- دعاء وسؤال المخلوق (الميت/ الغائب/ العاجز) مباشرة؛ سواءٌ على وجه الاستغاثة عند

---

(١) انظر: تلخيص الاستغاثة، لمحمد ابن نصر الله (ص:٣٢-٣٣)، جلاء العينين (ص:٤٦١-٤٦٢).

الكرب أو ما دونه: يا فلان اشف لي ابني.

وسيأتي الحديث عن حكم أغلب هذه الصور، في هذا المبحث المعقود لمسألة التوسل والمبحث الذي يليه عن الاستغاثة -بمشيئة الله تعالى-.

المطلب الأول: تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لمسألة التوسل والاستشفاع بالصالحين:

يقرر شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- المعنى الجامع والأصل العام في مسألة التوسُّل؛ وأنه التوسل إلى الله ﷻ بطاعة أنبياءه ورسله، فيقول: "فَجِماع الوسيلة التي أمر الله الخلق بابتغائها؛ **هو التوسل إليه باتباع ما جاء به الرسول** ﷺ، لا وسيلة لأحدٍ إلى الله إلا ذلك"(١)، وقال: "الوسيلة بين العباد وبين ربهم ﷻ؛ الإيمان بالرُّسل وطاعتهم"(٢)، ونصَّ على كونه أعظم الوسائل، فقال: "أعظم وسائل الخلائق إلى الله تعالى؛ الإيمان بهم واتباعهم وطاعتُهم"(٣)، وأكَّد ما سبق بقوله: "**فالوسيلة تجمعها طاعة الرسول** ﷺ؛ فكل وسيلةٍ طاعةٌ للرسول، **وكل طاعةٍ للرسول وسيلة**"(٤).

فتقرَّر بذلك أن المعنى العام للتوسل: هو التَّوسُّل إلى الله -تعالى- بالطَّاعاتِ عموماً، ولا يكون ذلك إلا باتباع دعوة الرُّسُل -عليهم السلام-، وأعظمُ هذه الطاعات توحيده ﷻ، والإيمان بما أخبروا به عن ربِّهم ودينه، وغير ذلك من الصَّالحات، كالدعاء ونحوه، وشاهد ذلك من كلام شيخ الإسلام قوله: "الأعمال الصالحة سببٌ لثواب الله لنا، فإذا توسَّلنا إلى الله بالأعمال الصالحة وبدعائهم؛ **كنا متوسِّلين إليه بوسيلة**"(٥)، وقوله أيضاً: "فإن الأعمال الصالحة التي أمر بها الرسول ﷺ؛ هي الوسيلة التامة إلى سعادة الدنيا والآخرة"(٦).

وذكر أن من ضوابط التّوسل المهمة: التَّوسلُّ إليه -سبحانه- بما يُحِّبُ أن يَتَوَسَّل به إليه المتوسِّلون، فقال: "والله -تعالى- يحبُّ أن يُتوسَّل إليه بالإيمان، والعمل الصالح، والصلاة والسلام على نبيه ﷺ، ومحبته وطاعته وموالاته، فهذه ونحوها هي الأمور **التي يحبُّ الله أن يتوسَّل بها إليه**"(٧).

ويُبيِّن الشيخ جلالة منزلة التَّوسُّل إلى الله -تعالى- بأسمائه الحُسنى وصفاته العُليا عند دعاءه،

---

(١) مجموع الفتاوى (١/٢٠٠)، وينظر: مجموع الفتاوى (١/ ٢٤٧).

(٢) تلخيص الاستغاثة (١/ ١٦٥).

(٣) تلخيص الاستغاثة (١/ ١٨٦-١٨٧)، وينظر: مجموع الفتاوى (١/ ٣٣٨).

(٤) الاستغاثة (ص:٢٧٠).

(٥) تلخيص الاستغاثة (١/١١٩)، وينظر: مجموع الفتاوى (١/ ٣٣٧).

(٦) مجموع الفتاوى (١/ ٣٠٩).

(٧) تلخيص الاستغاثة، لمحمد ابن نصر الله (ص:١٨).

فيقول: "وأما سؤال الله بأسمائه وصفاته؛ التي تقتضي ما يفعله بالعباد من الهدى والرزق والنصر، **فهذا أعظم ما يُسأل الله تعالى به**"(١).

ويوضِّح شيخ الإسلام الطريق الشرعي للتوسل بالأنبياء، فيقول: "التوسل بالأنبياء الذي جاءت به الشَّريعة: هو التوسل إلى الله بالإيمان بهم وبطاعتهم، أو بدعائهم وشفاعتهم"(٢)، وذكر وجهين مشروعين للتوسل بدعائهم والاستِشْفاع بهم، فقال: "وكذلك التوسل بدعاء النبي ﷺ وشفاعته، فإنه يكون على وجهين: أحدهما [الاستشفاع]: أن يطلب منه الدعاء والشفاعة، فيدعو ويشفع، كما كان يطلب منه في حياته، وكما يطلب منه يوم القيامة، ..، والوجه الثاني [التوسل]: أن يكون التوسل مع ذلك؛ بأن يسأل الله -تعالى- بشفاعته ودعائه، كما في (حديث الأعمى)"(٣).

ثم أشار إلى هدي السّلف في هذا الباب، والذي خَفِي على كثيرٍ من المتأخرين، فقال: "سلف الأمة وأئمتُها وعلماؤها إلى هذا التاريخ؛ سلكوا سبيل الصحابة في التوسل في الاستسقاء **بالأحياء الصالحين الحاضرين، ولم يذكر أحدٌ منهم في ذلك التوسل بالأموات**"(٤)، وحكى الإجماع على ذلك فقال: "أجمع أهل السنة: **على أن الصحابة كانوا يستغيثون به ويتوسلون به ﷺ في حياته بحضرته**"(٥)، وقال أيضاً بشأن استقراءه البالغ لهدي السلف في هذه المسألة: "وما زلتُ أبحث عن هذه المسألة، وأكشف ما أمكنني من كلام السلف والأئمة والعلماء =هل يُجَوِّز أحدٌ منهم التوسل بالصالحين في الدعاء، أو فعل أحدٌ منهم ذلك؟ **فما وجدته!**"(٦).

وزاد من توضيح حقيقة التوسل الذي كان عليه السلف، فقال: "وتوسُّلهم به ﷺ هو استسقاؤهم به، **بحيث يدعو ويدعون معه، فيكون هو وسيلتَهُم إلى الله**، وهذا لم يفعله الصحابة بعد موته ولا في مَغيبه، والنبي ﷺ كان في مثل **هذا شافعاً لهم داعياً لهم**"(٧)، وذكر شاهداً آخر على

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢١٨).

(٢) تلخيص الاستغاثة (١/ ١٨٦).

(٣) مجموع الفتاوى (١/ ٣٠٩-٣١٠) باختصار.

(٤) تلخيص الاستغاثة (١/ ٢٦٤).

(٥) الاستغاثة (ص:١٨٣).

(٦) تلخيص الاستغاثة، لمحمد ابن نصر الله (ص:٢٨)، ويُنظر: جلاء العينين (ص:٤٦٠).

(٧) مجموع الفتاوى (١/ ١٠٦).

هدي الصحابة في هذا الباب -وهو الأثر المشهور عنهم في التوسل بالعباس ﷺ-، ثم علَّق عليه بقوله: "يدلُّ على أن التوسل المشروع عندهم؛ **هو التوسل بدعائه وشفاعته**، لا السؤال بذاته"[(١)].

ويبيّن شيخ الإسلام اختلاف العُرف والمعنى المعهود بلفظ (التوسل) عند السلف وعند المتأخرين من الخلف، فيقول: "وأما التوسل بالنبي ﷺ والتوجُّه به؛ في كلام الصحابة: **فيريدون به التوسل بدعائه وشفاعته**، والتوسل به في عرف كثيرٍ من المتأخرين: يُراد به الإقسام به والسؤال به، كما يقسمون بغيره من الأنبياء والصالحين"[(٢)]، وكرّر هذا المعنى في عدة مواضع منها قوله: "ولفظ التوسل والاستشفاع ونحوهما، **دخل فيها من تغيير لغة الرسول وأصحابه؛ ما أوجب غلط من غَلِطَ عليهم في دينهم ولغتهم**"[(٣)]، وقال أيضاً: "فإن كثيراً من اضطراب الناس في هذا الباب؛ هو بسبب **ما وقع من الإجمال والاشتراك في الألفاظ ومعانيها**، حتى تجد أكثرهم لا يعرف في هذا الباب فصل الخطاب"[(٤)].

وأنكر على المخالفين للسُّنة تَسويتهم في مقام التَّوسل بالأنبياء -بين حال حياتهم ومماتهم-[(٥)]، فقال: "فلو كان التوسل به ﷺ في مماته كما كان في حياته؛ لزم أن يكون المهاجرون والأنصار: إما جاهلين **بهذه التَّسوية** وهذا الطريق، أو أنهم سلكوا في مطلوبهم أبعد طريق، وكلاهما لا يَصِفُهم به إلا من كان من جنس الرافضة، ..، فمن ادَّعى أنه عَلِمَ هذه التَّسوية التي جَهلها علماء الإسلام وسلف الأمة وخيار الأمم، وكفَّر من أنكرها وضلَّله؛ فالله تعالى هو الذي يُجازيه على ما قاله وفعله"[(٦)]، وقال: "ولا يمكن أحداً أن يذكر دليلاً شرعياً على أن سؤال الموتى من الأنبياء والصالحين مشروعٌ، **بل الأدلة الدالة على تحريم ذلك كثيرة**"[(٧)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٢٣/١)، وينظر: مجموع الفتاوى (٢٨٥/١) (٣٢٢/١).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠١/١)، وينظر: تلخيص الاستغاثة (١٢٩/١-١٣٠)، مجموع الفتاوى (٣٤٤/١).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٤٦/١).

(٤) مجموع الفتاوى (١٩٩/١).

(٥) اتَّهم الخصوم شيخ الإسلام بسبب إنكاره لهذه التَّسوية -المزعومة-؛ بابتداع مسألة (التّفرقة بين المقامين) أي: مقام الحياة ومقام الممات في حق الأنبياء، وألزموه بسبب ذلك التَّنقيص من منزلة الأنبياء، وستذكر شبهاتهم -بخصوص مسألة التَّفرقة هذه- في مطلب المنتقدين -إن شاء الله-، ويقول الشيخ مشهور آل سلمان: "يناقش ابن تيمية مُخالفيه، مع إثبات حياته ﷺ في البرزخ **حياةً خاصةً به**، وهي أرفع من حياة الشهداء، حياةً برزخية، ولا يمكن أن يَطَّلِعَ عليها أحد، ولا أن يَجتَمِعَ معه، **ولا أن يسأله، في حاجةٍ دنيوية أو أخروية، علميةٍ أو حياتيَّة**" محنة ابن ناصر الدين الدمشقي (ص:٢٦٠).

(٦) تلخيص الاستغاثة (٢٦٤/١) باختصار.

(٧) تلخيص الاستغاثة، لمحمد ابن نصر الله (ص:٥٢).

بل زعم بعض المخالفين -ممن التبسَ عليهم مفهوم حديث الضرير-[١] التَّسوية بين من دعا له الرسول فتوسَّل بدعائه وبين من لم يدعُ له، فأشار الشيخ إلى زعم هؤلاء ثم حكم عليهم بقوله: "ومن سوَّى بين من دعا له الرسول، وبين من لم يدعُ له الرسول، وجعل هذا التوسل كهذا التوسل =فهو من أضلِّ الناس"[٢]، وقال رداً على أصحاب القولين السابقين -في سياق نقده لاستدلال المخالفين الخاطئ بحديث الضَّرير-: "فمن الناس من يقول: (هذا يقتضي جواز التوسل به مطلقاً حياً وميتاً)، وهذا يحتجُّ به من يتوسل بذاته بعد موته وفي مَغيبه، ..، ويظنّون أن التوسل به لا يحتاجُ إلى أن يدعوَ هوَ لهم ﷺ، ..، فسواءٌ عند هؤلاء دعا الرسول لهم أو لم يدع، الجميع عندهم توسَّل به، ..، **وقول هؤلاء باطلٌ شرعاً وقدراً؛ فلا هم موافقون لشرع الله، ولا ما يقولونه مطابقٌ لخلق الله**"[٣].

ومن المسائل التي تناولها شيخ الإسلام بمزيدٍ من التَّحرير والتَّقرير مسألة (الاستشفاع بدعاء الصالحين)، وصورتها: (طلب الدُّعاء من الرَّجل الصالح، ثم التَّوسُّل والاستشفاع إلى الله بسبب دعائه)، فقال الشيخ معبِّراً عن ذلك: "وإنما تكون الشَّفاعة: إذا كان هناك اثنان يطلبانِ أمراً، فيكون أحدهما شَفيعاً للآخر، بخلاف الطالب الواحد الذي لم يُشَفِّع غيرَه"[٤]، وشرطُ هذا النَّوع من الاستشفاع -بحسب ما يُفهم من مجموع كلامه-: قُدرة الداعي على الدُّعاء، ثم تحقُّق وقوعه منه، ثم التَّوسُّل إلى الله بدعائه.

وعن الاستشفاع بدعاء النبي ﷺ خاصةً، يُقرِّر ويقول: "ذلك أن التوسُّلَ به حياً **هو الطلبُ لدعائه وشفاعته** ﷺ، ..، وهذا مشروع؛ فما زال المسلمون يسألون رسول الله ﷺ في حياته أن يدعو لهم"[٥]، وقال: "فدعاؤه ﷺ لمن دعا له وشفاعته له؛ **أفضل دعاء مخلوقٍ لمخلوق**"[٦].

---

(١) سنن الترمذي (٥/ ٥٣٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٣٣٢).

(٣) مجموع الفتاوى (١/ ٣٢٤) باختصار، وقال عن خطأ المخالفين في باب الأسباب الكونية: "أثبتوا أسبابًا في خلقه وأمره ونهيه؛ ما أنزل الله بها من سلطان، بل إثباتها مخالفٌ للشرع والعقل، **فضلّوا في إثبات أسبابٍ لا حقيقة لها، وفي الإضافة إليها**" الاستغاثة (ص:٢٠٦).

(٤) مجموع الفتاوى (١/ ٢٧٧).

(٥) مجموع الفتاوى (١/ ٣٢٦) باختصار.

(٦) مجموع الفتاوى (١/ ٣٣٢)، وقال: "والاستشفاع به ﷺ طلبُ شفاعته، والشفاعة دعاء" مجموع الفتاوى (١/ ٣١٨).

وبيَّن أن طلب الدعاء مشروعٌ من عموم الصالحين -القادرين عليه-، فقال: "ولهذا يجوز أن يتوسَّل ويتوجَّه بدعاء كل مؤمن"[(١)]، وقال: "وقد مضت السنة؛ أن الحي يُطلَبُ منه الدعاء، كما يُطلَبُ سائر ما يقدِرُ عليه"[(٢)]، ولذلك الطلب من المخلوق آدابٌ منها أن يستحضر أن يكون "قصدُهُ: أن ينتفع ذلك المأمور بالدعاء، وينتفعَ هو أيضاً بأمرِه له، كما يأمرهُ بسائرِ فعل الخير، فهو مُقتدٍ بالنبي ﷺ مؤتَّمٌ به، ليس هذا من السؤال المرجوح، وأما إن لم يكن مقصوده إلا طلب حاجته، لم يقصد نفع ذلك والإحسان إليه، ..، [فهو] من السؤال المرجوح الذي تركه إلى الرغبة إلى الله ورسوله؛ أفضل من الرغبة إلى المخلوق وسؤاله، **وهذا كله من سؤال الأحياء السؤال الجائز المشروع**"[(٣)]، ويدخل في طلب الدعاء المشروع أيضاً: ما لو طلبَ من غيره الدعاء لمصلحةِ عموم المسلمين، لا لأجلِ مصلحة نفسه خاصّة.

وأفاض شيخ الإسلام في التَّحذير من الاستشفاع الممنوع، لكونه من أقرب الذرائع الموقعة في الشرك الأكبر، فمما قال عنه محذراً ومنذراً: "إن دعاء الملائكة والأنبياء بعد موتهم وفي مَغيبهم، وسؤالهم والاستغاثة بهم، والاستشفاع بهم في هذه الحال .. -بمعنى طلب الشفاعة منهم-، **هو من الدين الذي لم يشرعه الله**، ..، **ولا فعله أحدٌ من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا أمر به إمامٌ من أئمة المسلمين**"[(٤)]، وقال: "فهذه الأنواع من خِطاب الملائكة والأنبياء والصالحين بعد موتهم عند قبورهم، وفي مَغيبهم، وخِطاب تماثيلهم =**هو من أعظم أنواع الشرك الموجود في المشركين** .."[(٥)].

وأكَّد على أن الاستشفاع بالأموات -بطلب الدعاء منهم- قد يؤدي ويَصِلُ ببعض القلوب إلى التَّعلُّق الشركي الصَّريح -عياذاً بالله-، فقال: "بخلاف دعائهم بعد موتهم، **فإن ذلك ذريعةٌ إلى**

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٥٦).

(٢) تلخيص الاستغاثة (١/١٢٩).

(٣) مجموع الفتاوى (١/ ١٩٣) باختصار.

(٤) مجموع الفتاوى (١/ ١٥٩) باختصار، ثم أعاد ذكر المسألة وقال: "فهذا مما علم بالاضطرار من دين الإسلام، وبالنقل المتواتر وبإجماع المسلمين، **أن النبي ﷺ لم يشرع هذا لأمته**، وكذلك الأنبياء قبله لم يشرعوا شيئاً من ذلك، ..، ولا فعل هذا أحدٌ من أصحاب نبيهم والتابعين لهم بإحسان، **ولا استحبَّ ذلك أحدٌ من أئمة المسلمين**، لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم" مجموع الفتاوى (١/١٦١) باختصار، وأعاد ذكرها ثالثةً وقال: "فهذا أيضاً لا يستَريبُ عالمٌ **أنه غير جائز، وأنه من البدع** التي لم يفعلها أحدٌ من سلف الأمة" مجموع الفتاوى (١/٣٥١).

(٥) مجموع الفتاوى (١/ ١٥٩) باختصار.

الشرك بهم، وكذلك دُعاؤُهم في مَغيبهم هو ذريعةٌ إلى الشرك، ..، فإن الغائب والميت لا يَنهى من يُشرك، **بل إذا تعلَّقت القلوب بدعائه وشفاعته؛ أفضى ذلك إلى الشرك به فدَعاه**"(١)، وخصَّ التّأكيد بالنهي عن ذلك عند القبر النبوي -لشدة الشُّبهة التي تقع عنده للعامة-، فقال: "وأيضاً فإن طلب شفاعته ودعائه واستغفاره ﷺ **بعد موته وعند قبره؛ ليس مشروعاً عند أحدٍ من أئمة المسلمين**"(٢).

وأما مسألة التَّوسُّل إلى الله -تعالى- بسبب ذات رجُلٍ من الصالحين، أو جاهه أو حقِّه عند الله -تعالى-، فهي من أبرز مواضع النِّزاع والخِلاف بين شيخ الإسلام وخصومه، حيث يُقَرِّر الشيخ اقتصار تأثير سَببيَّة أعمال الرجل الصالح على نفسه، دون أن تتعدَّى لغيره، مستدلاً بعموم قول الله -تعالى-: {وأن ليسَ للإنسان إلا ما سَعى}، وبأن التَّوسل بهذا النَّوع ليس مَروياً عن السَّلف الكِرام -رضوان الله عليهم-، وفي بيان حكم هذه المسألة وحقيقتها يقول ما نصه: "سؤال الله بمجرَّد ذوات الأنبياء والصالحين **غير مشروع**"(٣)، وقال: "فأما التوسُّل بذواتهم والسؤال بهم -بدون دعائهم وشفاعتهم-، ..؛ **فهذا باطلٌ، لا أصل له في شرعٍ ولا عقل**"(٤)، وقال أيضاً: "ولا يشرع لأمته ﷺ أن يتوسَّلوا إلى الله بذات ميتٍ أصلاً؛ بل ولا بذات حي"(٥).

وردَّ على من زعمَ أن توسله بذات النبي ﷺ إنما هو من باب محبَّتِهِ لذاته الشَّريفة، فقال: "حبُّك له وتعظيمك له، الذي هو من الإيمان به، وهو يدعوك إلى زيادة الإيمان به وطاعته، هو الذي يحبُّه الله منك، وأما حبُّك وتعظيمك الذي لا تقصد به إلا قضاء حاجتك الدُّنيوية؛ **فهذا لا يُحبُّه الله منك**"(٦).

وبيَّن الشيخ وجه بطلان هذا النوع من التَّوسلات بالمأخذ العقلي، فقال: "فلأنه ليس في كونِ الشَّخص المعيَّن محبوباً له -سبحانه-، ما يوجبُ كونَ حاجتي تُقتَضى بالتَّوسل بذاته، **إذا لم يكن مني ولا منه سببٌ تُقضى به حاجتي**، ..، وأما نفس ذاته المحبوبة لله، فأيُّ وسيلةٍ لي فيها ؟ إذا لم يحصل

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٧٩) باختصار، وينظر: مجموع الفتاوى (١/ ١٩٤).
(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٢٤١).
(٣) تلخيص الاستغاثة (١/١١٩)، وينظر: مجموع الفتاوى (١/ ٢٦٤) (١/ ٣٣٧).
(٤) تلخيص الاستغاثة (١/ ١٨٧).
(٥) الاستغاثة (ص:٢٦٩).
(٦) تلخيص الاستغاثة، لمحمد ابن نصر الله (ص:٢٠).

لي السبب الذي أمرتُ به فيها [كالإيمان بالنبي وطاعته]"[١].

وعن اقتصار سببيَّة مقام الصالحين وجاههم ومنزلتهم على ذواتهم وأنفسهم فحسب، يُبيِّنه الشيخ بقوله: "فأما إذا لم يتوسل العبد بفعلٍ واجبٍ ولا مستحب، ولا الرسول دعا له؛ **فليس في عِظَم قدر الرسول ما ينفعه**"[٢]، وقال: "ولكن ليس نفسُ مجرَّدِ قدرِهم وجاهِهم؛ مما يقتضي إجابة دعائه إذا سأل الله بهم، حتى يسأل الله بذلك"[٣]، ومن أوضح النصوص قوله: "فأما إذا لم يكن منهم دعاءٌ ولا شفاعة، ولا منه سببٌ يقتضي الإجابة، لم يكن متَشفِّعاً بجاههم، **ولم يكن سؤاله بجاههم نافعاً له عند الله، بل يكون قد سأل بأمرٍ أجنبي عنه ليس سبباً لنفعه**"[٤].

وعن كون هذا التوسل بالذات أو الجاه غير منقولٍ عن السلف، يقول الشيخ –رحمه الله–: "وأما السؤال به –من غير إقسامٍ به– فهذا أيضاً مما منع منه غير واحدٍ من العلماء، والسنن الصحيحة عن النبي ﷺ، وخلفائه الراشدين تدلُّ على ذلك، ..، وقد تبيَّن بالأحاديث الصحيحة، وما استقرئ من أحوال النبي ﷺ وخلفائه الراشدين، **أن هذا لم يكن مشروعاً عندهم**، وأيضاً فقد تبيَّن أنه سؤالٌ لله تعالى **بسببٍ لا يناسب إجابة الدعاء**"[٥]، وقال: "ولكن [إذا] توسَّلنا بنفس ذواتهم، **لم يكن نفسُ ذواتهم سبباً يقتضي إجابة دعائنا، فكنّا متوسلين بغير وسيلة**، ولهذا لم يكن هذا منقولاً عن النبي ﷺ نقلاً صحيحاً، ولا مشهوراً عن السلف"[٦]، وقال أيضاً: "لم يُنقَل عن أحدٍ منهم أنه كان في حياته ﷺ سألَ الله تعالى بمخلوقٍ؛ لا بهِ ولا بغيرهِ"[٧].

وبيَّن أن ما يحتجُّ به المخالفون من الأحاديث والآثار المنقولة في المسألة –على صحة مذهبهم– ، ليس هو مما يصحُّ الاحتجاج به لضعفه، فقال: "ما روي عن النبي ﷺ في ذلك كله ضعيفٌ بل

(١) تلخيص الاستغاثة، لمحمد ابن نصر الله (ص:١٨) باختصار.

(٢) الاستغاثة (ص:٢٧٠).

(٣) مجموع الفتاوى (١/ ٢١١).

(٤) مجموع الفتاوى (١/ ٢١١-٢١٢).

(٥) مجموع الفتاوى (١/ ٢٨٦) باختصار، وينظر: مجموع الفتاوى (١/ ٢٨٥) (١/ ٣٢١).

(٦) مجموع الفتاوى (١/ ٣٣٧)، وينظر: تلخيص الاستغاثة (١/ ١١٩).

(٧) مجموع الفتاوى (١/ ٢٢٤).

موضوع، وليس عنه حديثٌ ثابتٌ **قد يُظَنُّ أن لهم فيه حجة**"[١]، وقال: "وهي من الأحاديث الضعيفة الواهية بل الموضوعة، ولا يوجد في أئمة الإسلام من احتجَّ بها ولا اعتمد عليها"[٢].

وأشار إلى أن المتوسلين بذوات الأنبياء والصالحين قد تركوا الأمر المسنون، وعدلوا عنه إلى الأمر المحدَث المذموم، فقال: "والذين يتوسَّلون بذاته ﷺ لقبول الدعاء؛ عدلوا عما أمروا به وشُرِعَ لهم -وهو من أنفع الأمور لهم-، إلى ما ليس كذلك، فإن الصلاة عليه ﷺ من أعظم الوسائل التي بها يُستجاب الدعاء، وقد أمر الله بها"[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٢٢).

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٢٥٢).

(٣) مجموع الفتاوى (١/ ٣٤٧).

المطلب الثاني: موافقات المتأخرين لشيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة التوسل والاستشفاع بالصالحين:

أورد ابن عبدالهادي المقدسي (ت ٧٤٤هـ) تأصيلاً نافعاً للطاعات التي تؤدَّى ضمن حقوق المتوفين، واستثنى منه صور الاستشفاع الممنوعة، فقال: "المراتب ثلاثة: فالذي شرَعَهُ الله ﷻ ورسوله للأمة الدُّعاء للميت عند الصلاة عليه، وعند زيارة قبره، **دونَ الدعاء به والدُّعاء عندَهُ**، وهذه سُنَّتُهُ -بحمد الله- إليها التَّحاكُم والتَّخاصُم، ولا التفاتَ إلى تحكيم غيرها البتَّة كائناً ما كان"[١]، ثم أنكر على دعوى أهل البدع بالتَّسوية بين حال الأنبياء في مماتهم وحياتهم، فقال: "فدعوى المدَّعي أن الأنبياء والرسل يملكون لمن زارَهُم **ودعا بهم**، أو دعاهُم وأشرك بهم، من الضُّر والنَّفع **ما لم يَملكوه في حياتهم، من أبيَنِ الباطل المتَضمِّن للكذب على الشرع والقدر**"[٢]، وضعَّف قصة العُتبي المشهورة، والتي هي عمدة المتوسلين والمستشفعين بغير الله، بقوله: "وفي الجملة: ليست هذه الحكاية المذكورة عن الأعرابي مما يقومُ به حجة، وإسنادها مظلمٌ مختَلَق، ولفظها مختَلَقٌ أيضاً، ولو كانت ثابتةً لم يكن فيها حجةٌ على مطلوب المعترِض، **ولا يصلح الاحتجاج بمثل هذه الحكاية**، ولا الاعتماد على مثلها عند أهل العلم، وبالله التّوفيق"[٣].

وأوضح شمس الدين ابن القيم (ت ٧٥١هـ) تسَلُّل الخلل في دعاء غير الله إلى الجهّال بشبهة التوسل، فقال: "والمقصود أن الشيطان بلُطف كيده يُحَسِّن الدعاء عند القبر، وأنه أرجح منه في بيته ومسجده وأوقات الأسحار، فإذا تقرَّر ذلك عنده نقله درجةً أخرى، من الدعاء عنده **إلى الدعاء به، والإقسام على الله به، وهذا أعظم من الذي قبله**؛ فإن شأن الله أعظم من أن يُقسَم عليه، أو يُسألَ بأحدٍ من خلقه، وقد أنكر أئمة الإسلام ذلك"[٤]، ثم قال: "فإذا قرّر الشيطان عنده أن الإقسام على الله به، **والدعاء به أبلغ في تعظيمه واحترامه**، وأنجَعُ في قضاء حاجته، نقله درجةً أخرى إلى دعائه نفسه من دون الله"[٥]، ثم استشهد بكلامٍ لشيخ الإسلام، فقال: "قال شيخنا -قدَّس

---

(١) الصارم المنكي (٢/٢١٢).

(٢) الصارم المنكي (٢/٢١٦).

(٣) الصارم المنكي (٢/١٤٤) (٢/٢٨٦).

(٤) إغاثة اللهفان (١/٣٨٩).

(٥) إغاثة اللهفان (١/٣٩١).

الله روحه-: (وهذه الأمور المبتدعة عند القبور مراتب، أبعدها عن الشرع: أن يسأل الميت حاجته، ويستغيث به فيها، كما يفعله كثيرٌ من الناس، ..، **المرتبة الثانية: أن يسأل اللهَ به، وهذا يفعله كثيرٌ من المتأخرين، وهو بدعةٌ باتفاق المسلمين)**"(١)، واحتجَّ ابن القيم للنَّهي عن الدعاء والتَّوسل بصاحب القبر، بكونه لم يؤثر عن السّلف فعله، فقال: "وكذلك التابعون لهم بإحسان راحوا على هذا السَّبيل [أي: سبيل الصحابة]، وقد كان عندهم من قبور أصحاب رسول الله ﷺ بالأمصار عددٌ كثير، وهم متوافرون، فما منهم من استغاث عند قبر صاحبٍ، ولا دعاه، **ولا دعا به، ولا دعا عنده، ولا استسقى به**، ولا استنصَر به"(٢).

ومما نُقِلَ إلينا من أخبار تضييق الخصوم على من يتابع تقرير شيخ الإسلام في هذه المسألة:

ما ورد في ترجمة شهاب الدين ابن مُرِّي البَعلي الحنبلي (ت بعد ٧٢٨هـ) أنَّه "جلس وتكلَّم مدةً [بجامع أمير حسين بالقاهرة]، **إلى أن تكلَّم في مسألة الاستغاثة والوسيلة برسول الله** ﷺ، فمنعه قاضي القضاة [الإخنائي] المالكي من الجلوس في (١٦/٣/٧٢٥هـ)، ثم إنه أُحضر بين يديّ السلطان، وأُحضر بعد ذلك عند النائب في خامس شهر ربيع الآخر، وحبسه القاضي المالكي، ثم غلَّظ عليه، وقيَّده، ثم إنه ضربه نحو خمسين سوطاً في تاسع عشري جمادى الأولى، وتسلَّمه والي القاهرة وأقام عنده يومين، وسفَّره هو وأهله إلى بلد الخليل -عليه السلام-"(٣)، وجرى نحو هذا التَّضييق لتقي الدين ابن شاس المالكي (ت ٧٦٠هـ)(٤) حيث رفعت عليه دعوى قضائية بسبب موافقته لرأي ابن مري البعلي في مسألة التوسل بالنبي ﷺ، ويتحدَّث ابن حجر العسقلاني عن خبره بقوله: "ومن الاتفاقيات أن شخصاً يقال له ابن شاس، حضر درساً فانجرَّ البحث **إلى أن صوَّب ما نقل عن ابن مري في مسألة التوسل**، فوثب به جماعة، وحملوه إلى القاضي المالكي المذكور

---

(١) إغاثة اللهفان (١/ ٣٩١-٣٩٢) باختصار.

(٢) إغاثة اللهفان (١/ ٣٧٠).

(٣) أعيان العصر (١/٣٣٨)، وتقدَّم -في المطلب الثاني- حكاية العلاء القونوي لتفاصيل هذه الحادثة، وانتقاده الشديد فيها لابن مري وشيخ الإسلام.

(٤) ترجمته: القاضي تقي الدين محمد بن أحمد بن شاس المصري المالكي، نابَ في القضاء عن الإخنائي، ثم استقلَّ به. السلوك لمعرفة دول الملوك (٤/ ٢٤٢)، الدرر الكامنة (٥/ ٤٦)، النجوم الزاهرة (١٠/ ٣٣٢)، ولم أقف له على مؤلفاتٍ تُرشِد إلى منهجه العقدي، إلا أن نيابته في القضاء عن الإخنائي -المعروف بعدائه لابن تيمية-، ودفاع الإخنائي عنه، يدلُّ على قدرٍ من التوافق بينهما في الجانب العقدي، والله أعلم.

[الإخنائي]، وشهد عليه جمعٌ كبير، فدافع عنه القاضي، فجَهِدوا به أن يفعل معه ما فعل بابن مري أو بعضه، فلم يفعل، فنُسِبَ إلى التَّعنُّت في ذلك"[١].

وأوضح صدر الدين بن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢هـ) هدي الصحابة ﷺ في طلب الدعاء من النبي ﷺ، فقال: "وتارةً يقول [الداعي]: (بجاه فلانٍ عندك)، أو يقول: (نتوسَّل إليك بأنبيائك ورُسُلك وأوليائك)، ومراده: أن فلاناً عندك ذو وجاهةٍ وشرف ومنزلة فأَجِب دُعاءنا، **وهذا أيضاً محذور**، فإنه لو كان هذا هو التوسل الذي كان الصحابة يفعلونه في حياة النبي ﷺ لفعلوه بعد موته، **وإنما كانوا يتوسَّلون في حياته بدعائه**، يطلبون منه أن يدعو لهم، وهم يؤمِّنون على دعائه، كما في الاستسقاء وغيره"[٢].

وانتقد ابن أبي العز الحنفي على الشاعر ابن أيبك الدمشقي (ت ٨٠١هـ) ضمن -إحدى قصائده في المديح النبوي- طلبةُ الشفاعةَ منه ﷺ، وأن الأولى له أن يقول بدلاً عن ذلك: (اللهم شَفِّعه فينا)، أو يقول: (اللهم اجعلنا من أهل شفاعته)، ونحو ذلك[٣]، وذكر تشنيعَ المخالفين على ابن أبي العز الحنفي من جرَّاء نهيه عن التَّوسُّل الممنوع بالنبي ﷺ، كلٌ من: ابن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ)[٤]، وابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ)[٥]، وابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)[٦]، وجرى بعد أن تمَّت مُحاكمته في هذه القضية، بالتاريخ الموافق لـ(١٠/٧٨٤هـ) أن "أُحدِثَ من يومئذٍ عقب صلاة الصبح، **التوسُّل بجاه النبي ﷺ**، أمرَ القاضي الشافعي بذلك المؤذنين ففعلوه"[٧].

وذكر بدر الدين العيني الحنفي (ت ٨٥٥هـ) المتَقرّر عند فقهاء المذهب الحنفي من المنع من سؤالِ الله بحق أحدٍ من خلقه عليه، فقال: "قوله: (وبحق فلان)، أي: يحرُم أن يقول في دعائه: (بحق فلان، أو بحق أنبيائك، وأوليائك، أو بحق البيت، أو بحق المشعر الحرام)، لأنه لا حقَّ للخلق على

(١) الدرر الكامنة (١/ ٣٥٩)، وينظر: رفع الإصر (ص:٣٥٣)، السلوك لمعرفة دول الملوك (٣/ ٨١).

(٢) شرح الطحاوية (ص:٢١١).

(٣) انظر: محنة ابن أبي العز الحنفي (ص:٥٢).

(٤) انظر: محنة ابن أبي العز الحنفي (ص:٦١-٦٤).

(٥) انظر: المنهل الصافي (٨/١٢٩).

(٦) انظر: إنباء الغمر (١/٢٥٨).

(٧) إنباء الغمر (١/٢٦٠)، وينظر: محنة ابن أبي العز الحنفي (ص:٥٨٤-٥٨٥).

الله تعالى، وإنما يختصُّ برحمته من يشاء من غير وجوبٍ عليه"[١].

وختم مرعي الكرمي (ت ١٠٣٣هـ) كتابه (شفاء الصدور) بذكر مسألة التوسل بالصالحين، وحكى الخلاف في المسألة، ثم ساق بعدها نقلاً طويلاً عن شيخ الإسلام من كتاب (اقتضاء الصراط المستقيم)، ويظهر من خلال هذا السياق أنه مؤيدٌ له فيما ذهب إليه، وموافقٌ له على ذلك، إذ لم يتعقَّبه بشيء، وهذه عادتُه في غالب هذا الكتاب؛ أنه ينقُل من كلام الشيخ ما يحتَجُّ به ويُتابعه فيه[٢].

وينبّه عبد القادر بن أحمد الكوكباني الشريف الزيدي (المتوفى: ١٢٠٧هـ)[٣] إلى واقع حال المتوسلين بالصالحين، مستنكراً عليهم ما هم واقعون فيه، فيقول: "ثبت في حديث قضاء الدَّين ((يا محمد أتوسل بك إلى ربك))، وقد جعله الناس أصلاً في التوسل بالأنبياء والملائكة والصالحين، بل بالجمادات الفاضلة كالكعبة والعرش والكرسي واللوح والقلم وغير ذلك، وفيه إشكالٌ لا يقبله إلا من يخافُ يوم القيامة السؤال، ولا يلتَفِتُ إلى ما أطبقَ عليه بلا دليلٍ كثيرٌ من الرجال: **وهو أن التوسل بغير كرمِ الله وجودهِ لا بدَّ فيه من إذن الشارع؛ لأنّ الأصل في التوسل بغير الله وصفاته المنع**؛ إذ المشركون قد قالوا: {إنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى}، فلم يُؤذَن لهم بالتوسل بعيسى بن مريم والملائكة -عليهم السلام-، بل حَكَمَ الله عليهم بالشرك، ..، وهذا الكلام إنما يقبله من امتزجَ التوحيد بفؤاده، وعلم أنّ جبريل وميكائيل والذَّرة والفيل على بساط العبودية والتَّذليل من أفراد عباده، لا يملكون لأنفسهم ضراً ولا نفعا، **ولا يشفعون إلا لمن ارتضى بعد أن يأذن الله لهم في الشفاعة**، فإذا دَهَمَته سقطةٌ أو مصيبة قال: (يا الله)، أمّا من أُشرب قلبه أنّ النفع يقع من غير الله، فإذا سقط

---

(١) منحة السلوك في شرح تحفة الملوك (ص:٤١٩)، وتابع العيني ممن جاء بعده على هذا التّفسير زين الدين ابن نُجيم الحنفي (٩٧٠هـ) ينظر: البحر الرائق (٨/٣٧٩).

(٢) انظر: شفاء الصدور (ص:١٥١-١٥٣)، اقتضاء الصراط المستقيم (٢/٣٠٦-٣٠٩).

(٣) ترجمته: أخذ عن ابن الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) ومحمد حياة السندي المدني (ت ١١٦٣هـ) وعبدالخالق المزجاجي الزبيدي (ت١٢٠١هـ)، وأخذ عنه وأفادَ منه الشوكاني الأثري (ت ١٢٥٠هـ) حتى قال عنه: "لم تر عيني مثله في كمالاته، ولم أجد أحداً يساويه في مجموع علومه، ولم يكن بالديار اليمنية في آخر مدَّته له نظير، ..، ولم تكن له كثرة اشتغال بتأليف، ولو أراد ذلك، لكان له في كل فنٍ ما لا يقدر عليه غيره" التاج المكلل (ص:٣٧٢)، ثم نقل الشوكاني من ترجمة غيره له أيضاً ما نصّه: "تسامى له السند العالي مع النسب الغالي، مُظهراً للسنة النبوية على رؤوس الأشهاد، مبكّتاً لأهل البدعة في الحاضر والباد، ولقد قام بهذا الواجب أتم القيام، وذبَّ عن سنة جدّه ﷺ بين الأنام، وأدخلها إلى أذهان الفقهاء المقلدين" التاج المكلل (ص:٣٧٣-٣٧٤).

قال: (يا فلان)، أو لاَمَه أحد قال: (إنما توسلت بأنبياء الله وعباده الصالحين)، فإذا قلت له: (من أجاز لك التوسل بغير الله؟) أعرض عنك ورأى أنك قد أشركتَ بالأنبياء والأولياء !؛ لأنه لا يعرف معنى التوحيد ولا معنى الشرك"[(١)].

وأنكر إسماعيل بن عبدالغني الدهلوي الحنفي (ت ١٢٤٦هـ) على المُستَشفعين بالأموات، بطلبهم منهم رفع الدعوات إلى ربهم، وذلك عند قوله: "قال الله تعالى: {ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامة وهم عن دعائهم غافلون} [الأحقاف: ٥]، وقد دلَّت هذه الآية على أن المشركين قد أمعنوا في السفاهة، فقد عدلوا عن الله القادر العليم، إلى أناسٍ لا يسمعون دعاءهم، وإن سمعوا ما استجابوا لهم، وهم لا يقدرون على شيء، فظهر من ذلك أن الذين يستغيثون ويظنون أنهم ما أشركوا –فإنهم ما طلبوا منهم قضاء الحاجة، وإنما طلبوا منهم الدعاء–، **وإن لم يشركوا عن طريق طلب قضاء الحاجة، فإنهم أشركوا عن طريق النداء**، فقد ظنّوا أنهم يسمعون نداءهم عن بعد، كما يسمعون نداءهم عن قرب"[(٢)].

ولشهاب الدين محمود الألوسي الحنفي (ت ١٢٧٠هـ) تقريرٌ حسنٌ في مسألة التوسل، ذكره في تفسيره، نقتبس بعض الشواهد منه، فمن ذلك قوله: "وتساوي حالتيّ حياته ووفاته ﷺ **في هذا الشأن [أي: في الإقسام به] يحتاج إلى نص، ولعلَّ النص على خلافه**"، ثم ذكر حديث استسقاء الصحابة بالعباس، ثم قال: "فإنه لو كان التوسل به –عليه الصلاة والسلام– بعد انتقاله من هذه الدار لما عدلوا إلى غيره، بل كانوا يقولون: (اللهم إنا نتوسل إليك بنبينا فاسقنا)، **وحاشاهم أن يعدلوا عن التوسل بسيد الناس إلى التوسل بعمه العباس، وهم يجدون أدنى مساغٍ لذلك**، فعدولُهم هذا مع أنهم السابقون الأولون، وهم أعلم منا بالله تعالى ورسوله ﷺ، وبحقوق الله تعالى ورسوله –عليه الصلاة والسلام–، وما يشرع من الدعاء وما لا يشرع، وهم في وقت ضرورةٍ ومخمصة، يطلبون تفريج الكربات وتيسير العَسير، وإنزال الغيث بكل طريق =**دليلٌ واضحٌ على أن المشروع ما سلكوه دون غيره**"[(٣)]، ثم قال: "على أنك قد علمت أن الإقسام به –عليه الصلاة والسلام– على ربه –عزَّ شأنه– حياً وميتاً؛ **مما لم يقُم النّص عليه**"[(٤)]، ثم أكمل فقال:

---

(١) ذخائر علماء اليمن، للجرافي (ص: ٣٧٥-٣٧٦) باختصار.
(٢) تقوية الإيمان (ص:١٠٥).
(٣) روح المعاني (٣/ ٢٩٦).
(٤) روح المعاني (٣/ ٢٩٦).

"يُخرَّج سؤال الثلاثة لله -عز وجل- بأعمالهم، على أن التوسل بالأعمال معناه التَّسبُّب بها لحصول المقصود، ولا شكَّ أن الأعمال الصالحة سببٌ لثواب الله تعالى لنا، **ولا كذلكَ ذواتُ الأشخاص أنفسها، والناس قد أفرطوا اليوم في الإقسام على الله تعالى**، فأقسموا عليه -عزَّ شأنه- بمن ليس في العير ولا النَّفير وليس عنده من الجاه قدر قِطمير"(١).

كما أنكر على المستشفعين بغير الله، حيث قال: "واستدلَّ بعض الناس بهذه الآية [{وابتغوا إليه الوسيلة}] على مشروعية الاستغاثة بالصالحين، وجعلهم وسيلةً بين الله تعالى وبين العباد، والقسمُ على الله تعالى بهم بأن يقال: (اللهم إنا نقسم عليك بفلان أن تعطينا كذا)، ومنهم من يقول للغائب أو الميت من عباد الله تعالى الصالحين: (يا فلان ادع الله تعالى ليرزقني كذا وكذا)، ويزعمون أن ذلك من باب ابتغاء الوسيلة، ...، **وكل ذلك بعيدٌ عن الحق بمراحل**، وتحقيق الكلام في هذا المقام: أن الاستغاثة بمخلوقٍ وجعله وسيلة -بمعنى طلب الدعاء منه-؛ لا شكَّ في جوازه، إن كان المطلوب منه حياً، ولا يتوقَّف على أفضليته من الطالب، بل قد يطلبُ الفاضلُ من المفضول، ...، وأما إذا كان المطلوب منه ميتاً أو غائباً **فلا يستَريبُ عالمٌ أنه غير جائز، وأنه من البدع التي لم يفعلها أحدٌ من السلف**، ...، ولم يرد عن أحدٍ من الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- وهم أحرص الخلق على كل خير، أنه طلب من ميتٍ شيئا"(٢).

ولكنه بالرُّغم من تقريره لما تقدَّم فقد أجاز التَّوسل بجاه وحرمة النبي ﷺ، على إرادة معنىً راجعٍ لصفة المحبة الإلهية، أي: أن الله أحبَّ عبده محمداً ﷺ فوهبه هذا الجاه وهذه الحُرمة والمنزلة، فكأنه قد قصد بذلك التَّوسل بأثر الصفة، مع بقاءه على القول بنفي جواز التّوسل بالذّات مجرَّدةً، حيث قال: "وبعد هذا كله أنا لا أرى بأساً في التوسل إلى الله تعالى بجاه النبي ﷺ عند الله تعالى حياً وميتاً، **ويراد من الجاه معنىً يرجعُ إلى صفةٍ من صفاته تعالى**، مثل أن يُراد به المحبة التامة المستدعية عدم ردّه وقبول شفاعته، ...، بل لا أرى بأساً أيضاً بالإقسام على الله تعالى بجاهه ﷺ بهذا المعنى، والكلام في الحرمة كالكلام في الجاه، **ولا يَجري ذلك- في التوسل والإقسام بالذات- البحت**"(٣)، وعلّل هذا التَّفسير -الذي فيه نوع تكلُّف-؛ بأنَّ الدّافع إليه توسيع العذر على العوام والجَهَلة، لئلا يتوجَّه إليهم الحكم بالتّضليل

(١) روح المعاني (٣/ ٢٩٧).

(٢) روح المعاني (٣/ ٢٩٤) باختصار.

(٣) روح المعاني (٣/ ٢٩٧).

والتّبديع، فقال: "وهذا الذي ذكرته؛ **إنما هو لدفع الحرج عن الناس والفِرار من دعوى تضليلهم** -كما يزعمه البعض- في التّوسل بجاه عريض الجاه ﷺ، لا للميلِ إلى أن الدعاء كذلك أفضل من استعمال الأدعية المأثورة التي جاء بها الكتاب، وصدحت بها ألسنة السُّنة"[١].

(١) روح المعاني (٣/ ٢٩٧).

المبحث الثاني: مسألة الاستغاثة:-

تخليص لأبرز الفقرات المندرجة ضمن مَطلبيّ هذا المبحث:

المطلب الأول/ ويتضمَّن تقرير شيخ الإسلام في هذه المسألة، لما يلي: الأصل في الدعاء كونه حقاً خالصاً لله ﷻ -وهو من المعلوم بالضرورة من دين الإسلام-، تعريف حقيقة الاستغاثة وذكر أنواعها، شركية الاستغاثة بالمخلوق العاجز، سؤال غير الله -فيما لا يقدر عليه إلا هو- شركٌ سواءً أكان المسؤول نبياً أو ملكاً أو من دونهم، حكاية الإجماع على المنع من الاستغاثة بغير الله فيما لا يقدر عليه أحدٌ سِواه، حكم الشَّرع المطهَّر في من يَستغيث بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله سُبحانه، إكفار المشركين في القرآن لم يكُن لأجل اعتقادهم في الوسائط من الملائكة -مثلاً- الاستَقلال بالنَّفع عند دعائهم لهم، الإجابة عن شبهة أن بعض المستغيثين بغير الله قد يَتحقَّق لهم نوعٌ من الإغاثة.

المطلب الثاني/ ويتضمَّن موافقات المتأخرين لتقرير شيخ الإسلام في هذه المسألة، فمن ذلك: الاستغاثة بالمقبورين أصل الشرك في العالم، الإنكار على من طلب من صاحب القبر تحصيلَ مَطلوبه، الاستغاثة بالأولياء أحياءً وأمواتاً ليس منقولاً فعله عن السلف -لكونه عندهم من المنهيات-، الاستغاثة بالأولياء من بدع متأخري الصوفية والشيعة ومن وافقهم من العوام، النهي عن الاستغاثة بغير الله -لكونه لا نافع ولا ضار إلا الله سبحانه-، الشياطين تُضِلُّ المستغيثين بغير الله بسبب أنهم أشركوا بهم في الالتجاء، اشتراط إذن الله عن الشافع ورِضاه عن المشفوع كي تصح الشفاعة، استغاثة المخلوق بالمخلوق كاستعانة المسجون بالمسجون، الإنكار على المستغيثين بغير الله في الشدائد، إبطال دعوى أن الأولياء يُشرَع الاستغاثة بهم لما لديهم من كرامات، قرَّر الله -سبحانه- في كتابه أنه هو المتَفرِّد بإجابة دعاء المضطرين، اعتقاد التأثير فيمن يستغاث بهم -من دون الله- من صور شرك أرباب الوثنية، التَّصريح بأن اعتقاد التأثير في المُستغاث بهم من الموتى كفر أكبر، لا يعتبر المرء موحداً في الألوهية إلا بإفراد الله بجميع أنواع الدعاء، استنكار صور ونماذج من الاستغاثات الشركية التي شاعت عند عوام المتأخرين، والتي جرَّهم للوقوع فيها الاستناد لشبهة التوسل.

المطلب الأول: تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لمسألة الاستغاثة:

يُقَرِّر شيخ الإسلام -رحمه الله- ابتداءً أن سؤال الله ﷻ سؤالَ عبوديةٍ وتعظيم، حقٌ خالصٌ له ﷻ على جميع السائلين من خلقه، وأن جعله لغيره هو من الشرك المتَعلِّق بخصائص الألوهية، فيقول: "فإن المسلمين **مُتَّفقون على ما عَلِموه بالاضطرار من دين الإسلام**: أن العبدَ لا يجوز له أن يعبد **ولا يدعو ولا يستغيث** ولا يتوكَّل إلا على الله، وأن من عبد ملكاً مقرَّباً أو نبياً مرسلاً **أو دعاه أو استغاث به فهو مُشرك**، فلا يَجوز عند أحدٍ من المسلمين أن يقول القائل: (يا جبرائيل أو يا ميكائيل أو يا إبراهيم أو يا موسى أو يا رسول الله؛ اغفر لي أو ارحمني أو ارزقني أو انصرني، **أو أغثني أو أجرني من عدوي**) أو نحو ذلك، **بل هذا كله من خصائص الإلهية**، وهذه مسائل شريفةٌ معروفةٌ قد بيَّنها العلماء، وذكروا الفرق بين حقوق الله التي يختصُّ بها دون الرُّسل، والحقوق التي له ولرسله"[(١)]، وقال أيضاً: "وأما الاستغاثة بالمخلوق؛ بأن يطلُبَ منه كل ما يطلب من الخالق، أو بأن يطلب من الغائب أو الميت ما يطلب من الحي الحاضر، **فهذا ليس مما يَخفى على عموم المؤمنين [أي: منعُه]**، فضلاً عن علمائهم، وإن وقع في كثيرٍ من ذلك من وقع من العامة ونحوهم ممن فيه زهدٌ وصلاحُ دين، فهؤلاء وأمثالهم حقُّهُم أن يرجعوا إلى العلم الموروث عن الرسول ﷺ، ويكون علمهم وعبادتهم مقيَّداً بالشريعة النبوية والعلم الموروث، لا يعبدونه -سبحانه- بما يخطر لهم من الأهواء والآراء"[(٢)].

وبعد تقرير هذا الأصل العام، فمن أفراد هذا الدعاء الذي يتوجَّه به العبد إلى ربّه عند حصول الشّدة والكرب (دعاء الاستغاثة)، وفي تعريفه وذكر ألفاظه الدَّالة عليه، يقول الشيخ -رحمه الله-: "**والاستغاثة هي طلب كشف الشدَّة**، فكل من دعا ميتاً أو غائباً من الأنبياء والصالحين أو دعا الملائكة أو دعا الجن، **فقد دعا من لا يُغيثه**، فلا يملك كشف الضّر عنه ولا تَحويله"[(٣)]، وقال: "والدَّاعي يطلب أحد شيئين: إما حصول منفعةٍ أو دفع مضرَّة، **فالاستعاذة والاستجارة والاستغاثة كلها من نوع الدُّعاء والطَّلب**، وقول القائل: (لا يُستَعاذ به ولا يُستَجار به ولا يستغاث به) ألفاظٌ

(١) مجموع الفتاوى (٣/٢٧٢).

(٢) تلخيص الاستغاثة، لابن نصر الله (ص:٣٠)، وينظر: جلاء العينين (ص:٤٦٠).

(٣) الاستغاثة (ص:٢٩٤).

متقاربة"[١]، ثم ذكر الفرق بين الاستغاثة والاستعاذة بقوله: "فقول القائل لمن مات من الأنبياء أو غيرهم: (بك أستجير من كذا وكذا)، كقوله: بك أستعيذ، وقوله: بك أستغيث؛ في معنى ذلك، **إذا كان مَطلوبه منع الشِّدة أو رفعها**، والمستَعيذُ يطلبُ منعَ المسَتَعاذِ منه أو رفعه، فإذا كان مَخوفاً طلب منعه، ..، وإن كان حاضراً طلب رفعه"[٢].

ويذكر شيخ الإسلام أنواع الاستغاثة، فيقول: "فالاستغاثة المنفية نوعان: أحدهما: الاستغاثة بالميت مطلقًا في كل شيء، والثاني: الاستغاثة بالمخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الخالق، فليس لأحدٍ أن يسأل غير الله ما لا يقدر عليه إلا الله لا نبيًا ولا غيره، **ولا يستغيث بمخلوقٍ فيما لا يقدر عليه إلا الخالق**، وليس لأحدٍ أن يسأل ميتًا؛ أو يستغيث به في شيءٍ من الأشياء؛ سواءٌ كان نبياً أو غيره"[٣].

ويُقَرِّر الشيخ -باعتبار الأصل العام للدعاء- شركية الاستغاثة بغير الله، فيقول: "إنا بعد معرفة ما جاء به الرسول: **نعلم بالضَّرورة أنه لم يشرع لأمته أن يدعو أحدًا من الأموات**، لا الأنبياء ولا الصالحين ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثة ولا بغيرها، ولا بلفظ الاستعاذة ولا بغيرها، ..، بل نعلم أنه نهى عن كلِّ هذه الأمور، **وأن ذلك من الشِّرك الذي حرَّمه الله ورسوله**"[٤]، وقال أيضاً: "**من أعظم الاعتداءِ والعدوانِ والذلِّ والهوانِ أن يُدعى غير الله، فإن ذلك من الشرك**، والله لا يغفر أن يشرك به، وإن الشرك لظلمٌ عظيم، {فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحدا} [الكهف/١١٠]"[٥]، وقال كذلك: "من استغاث بميتٍ أو غائبٍ من البشر؛ بحيث يدعوه في الشدائد والكُربات، ويطلب منه قضاء الحوائج فيقول: (يا سيدي الشيخ فلان! أنا في حَسبِك وجوارك)، ..، **فإن هذا ضالٌ جاهلٌ مشركٌ عاصٍ لله باتفاق المسلمين**، فإنهم متَّفقون على أن الميت لا يُدعى ولا يطلب منه شيء، سواءٌ كان نبياً أو شيخاً أو غير ذلك"[٦].

ونصَّ على أن الحكم العام في المنع من سؤال غير الله -فيما لا يقدر عليه إلا هو- لا يتغيَّر

---

(١) الاستغاثة (ص:٢٩٧).
(٢) الاستغاثة (ص:٢٩٦) باختصار.
(٣) الاستغاثة (ص:٢٣٩).
(٤) الاستغاثة (ص:٤١١).
(٥) تلخيص كتاب الاستغاثة (١/ ٢١٠)، وينظر: الاستغاثة (ص:٢٨٩).
(٦) جامع المسائل (٣/ ١٤٥-١٤٦) باختصار.

باختلاف جنس المسؤولين، حيث يقول: "**سؤال الميت والغائب –نبيًا كان أو غيره– من المحرمات المنكرة**؛ باتفاق أئمة المسلمين، لم يأمر الله به ولا رسوله، ولا فعله أحدٌ من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا استحسنه أحدٌ من أئمة المسلمين، **وهذا مما يعلم بالاضطرار من دين المسلمين**"(١).

وحكى شيخ الإسلام ثبوت الإجماع على المنع من الاستغاثة بغير الله –فيما لا يقدر عليه أحدٌ سواه–، فقال: "إن قول المجيب ليس هو قوله وحده؛ **بل هو قول جميع أئمة الدين وعلماء المسلمين**، فليس في علماء المسلمين من يقول: (إنه يستغاث بالمخلوق في كل ما يستغاث الله فيه)، ولا من يقول: (إن الميت يستغاث به في كل ما يستغاث بالله فيه)، بل قول القائل: (إن الأمور التي لا يقدر عليها إلا الله لا تُطلَب إلا منه)، **متَّفقٌ عليه بين علماء المسلمين**، وما علمت إلى ساعتي هذه أحداً من علماء المسلمين –الذين يستَحقّون الإفتاء– نازع في هذا، **بل ثبت عندي عن عامَّة من بلغني كلامه من العلماء الموافقة على هذا**"(٢).

وبيَّن الشيخ حكم الشَّرع المطهَّر في من يَستغيث بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله سُبحانه، فقال: "**فإنه من يطلبُ من المخلوق كلَّ ما يُطلَب من الله، فهو كافرٌ بإجماع المسلمين**، بل ما لا يقدر عليه إلا الله لا يجوز طلبه، ومن طلب من المخلوقِ غُفران الذنوب، وهداية القلوب، وإنزال المطر، وإنبات النبات، والنَّصر على الأعداء في الدين، =فهو كافرٌ برب العالمين، وقد قال تعالى: {قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضُّر عنكم ولا تحويلا} إلى قوله:{إن عذاب ربك كان محذورا} [الإسراء:٥٦-٥٧]"(٣).

ووضَّح أن إكفار المشركين في القرآن لم يكُن لأجل اعتقادهم في الوسائط كالملائكة –مثلاً– الاستَقلال بالضُّر والنَّفع، وإنما لأنهم اعتبروا دَعواتهم لهم واستغاثاتِهم بهم أسباباً مشروعةً صحيحةً يُحبُّها الله ويرضاها منهم، فقال ما نصُّه: "والذين كانوا يدعونَهُم [أي: الملائكة والأنبياء] لم يطلبوا منهم ذلك إلا على أنه وسيلة، **لم يَطلبوه لاعتقادهم أن ثَمَّ خالقاً غير الله**، فإن المشركين عبَّاد الأصنام كانوا مُقرِّين بأن الله هو الذي خلق السماوات والأرض، كما أخبر عنهم بذلك في غير آية، كقوله

---

(١) الاستغاثة (ص:٢٢١).

(٢) الاستغاثة (ص:٣٣٤)، وينظر: مجموع الفتاوى (١/١١٢)، تلخيص كتاب الاستغاثة (١/٢٦٠).

(٣) تلخيص الاستغاثة، لمحمد ابن نصر الله (ص:٢٤).

تعالى: {ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله}[لقمان:٢٥]"[١]، إلى أن قال: "وقال –تعالى– في الملائكة: {ولا يشفعون إلا لمن ارتضى}[الأنبياء:٢٨]، وأمثال ذلك مما يُبَيَّنُ فيه أن الشفاعة لا بدَّ فيها من إذنٍ للشافع، فلم يُثبِت –سبحانه– لما يُدعى من دونه من الوسائط والوسائل –الملائكة والأنبياء وغيرهم– **أثراً في شيءٍ من الأشياء إلا الشفاعة، وبيَّن أنها لا تكون إلا من بعد إذنه**"[٢]، وقال أيضاً: "فإن مُشركي العرب كانوا يقولون أنَّ الوسائط **تشفع لهم بالسؤال لله، والطلب منه**، فأبطل الله هذه الشفاعة التي كان يعتقدها المشركون، وبيَّن أنه لا يشفع أحدٌ عنه إلا بإذنه"[٣].

وكان من شأن شيخ الإسلام –رحمه الله– إنكارَهُ على استغاثة السُلطان الناصر قلاوون بغير الله، وذلك لما قدم التّتار إلى دمشق ورأى كثرتهم، فقال: (يا لخالدِ بن الوليد!)، فأنكر عليه الشيخ بقوله: "لا تقُل هذا، بل قل: (يا لله! **واستغث بالله ربّك** ووحِّده وحدَه) تُنصَر، وقل: (يا مالكَ يوم الدين، إيّاك نعبد وإيّاك نستعين)"[٤].

وأجاب عن شُبهة من استشكل أن بعض المستغيثين بغير الله قد يَتَحقَّق لهم نوعٌ من الإغاثة، فقال: "وإنَّ من الدُّعاء ما يحصل به مَقصود العبد أو بعض مقصوده، ويكون وبالاً عليه؛ لأن ضرر ذلك أعظم من نفعه، ..، وكثيرٌ من الناس دعا بدعاءٍ أُجيبَ وحصل له به ضررٌ كان أعظم من نفعِ ذلك الدُّعاء، وأعرف من يستغيثُ برجالٍ أحياء، فتُصوَّرُ له صورُهم تدفعُ عنه ما كان يحذر، ويحصل له ما كان يطلب، وأولئك الأحياء لا شعور لهم بذلك، **وإنما هي شياطينٌ تمثَّلت لتُضِلَّ ذلك الداعي المشرك**، كما كانت الإنس تستعيذ بالجن، فكانت رؤساء الجن تُعيذهم من سُفهائهم لفرحهم باستعاذة الإنس، قال تعالى: {وأنه كان رجالٌ من الإنس يعوذون برجالٍ من الجن فزادوهم رهقا}[الجن:٦]"[٥].

---

(١) تلخيص الاستغاثة، لمحمد ابن نصر الله (ص:٢٥).

(٢) تلخيص الاستغاثة، لمحمد ابن نصر الله (ص:٢٦).

(٣) تلخيص الاستغاثة، لمحمد ابن نصر الله (ص:٢٧).

(٤) المقفى الكبير –ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام– (ص:٦١٧)، وينظر: تلخيص الاستغاثة، لمحمد ابن نصر الله (ص:٥٦).

(٥) تلخيص الاستغاثة، لمحمد ابن نصر الله (ص:٢١-٢٢) باختصار.

المطلب الثاني: موافقات المتأخرين لشيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة الاستغاثة:

نقل ابن عبدالهادي المقدسي (ت ٧٤٤هـ) عن (الجواب الباهر) لشيخ الإسلام، موضعاً فيه التّنصيص على شركية الاستغاثة بغير الله، وهو في نقله له -لمن يلاحظ طريقته في تأليف كتابه- كالمُستَشهِدِ به والمُقِرِّ له والمُتابعِ عليه، وهذا نصُّه: "لو جاء إنسانٌ إلى سرير الميت يدعوه من دون الله ويستغيث به؛ **كان هذا شركاً محرماً بإجماع المسلمين**، ولو ندبهُ وناحَ لكان أيضاً محرماً، وهو دون الأول"[١]، وعندما أنكر على السبكي دعواه (وجوب المبالغة في تعظيم النبي ﷺ)، ذكر أن هذه المبالغة في التَّعظيم تشتمل عند العامة على أمورٍ محرمة منها: ".. اعتقاد أنه يعلم الغيب، وأنه يعطي ويمنع، **ويملك لمن استغاث به من دون الله الضر والنفع، وأنه يقضي حوائج السائلين ويفرّج كربات المكروبين، وأنه يشفع فيمن يشاء ويدخل الجنة من يشاء**، فدعوى وجوب المبالغة في هذا التعظيم مبالغةٌ في الشرك وانسلاخٌ من جملة الدين"[٢].

يبيّن شمس الدين ابن القيم (ت ٧٥١هـ) وجهاً من أوجه ضلال المستغيثين بأصحاب القبور، وذلك أنهم قد اتَّخذوا سبباً توهَّموه بعقولهم، وليس لهم عليه دليلٌ من الشرع، فيقول: "ومن أنواعه: طلبُ الحوائج من الموتى، **والاستغاثةُ بهم، والتّوجُّهُ إليهم؛ وهذا أصلُ شرك العالم**، فإنَّ الميتَ قد انقطع عملُه، وهو لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًّا، فضلًا لمن استغاث به وسأله قضاء حاجته، أو سأله أن يشفع له إلى الله فيها، وهذا من جهله بالشَّافع والمشفوع عنده، ..، فإنه لا يقدر أن يشفع له عند الله إلا بإذنه، **والله لم يجعل استغاثته وسؤاله سببًا لإذنه**، وإنما السَّببُ لإذنه كمالُ التَّوحيد"[٣].

وعمدَ ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) إلى الكتاب الذي ردَّ فيه شيخ الإسلام على البكري في مسألة الاستغاثة، فقام بتلخيصه، وقدَّم له بقوله: "والمقصود أن الشيخ ردَّ على البكري، ونقض قوله نقضاً أجاد فيه وأفاد، وبيَّن ما فيه من حقٍ وباطل، في مجلدةٍ كبيرة، **أبطل فيها أنواع الشرك الاعتقادي والعملي**، وما يتفرَّع منهما بالأدلة والبراهين القاطعة المقبولة، التي تسِرُّ قلوب أهل السنة،

---

(١) الصارم المنكي (٢/٢٩٥)، وينظر: الجواب الباهر (ص:٢٤٨).

(٢) الصارم المنكي (٢/٣٣٨).

(٣) مدارج السالكين (١/ ٥٣٣) باختصار.

وتقَرُّ أعينهم عند سماعها، وتَسوَدُّ وجوه أهل الأهواء والبدع، ويرهقُها قَتَرٌ وذلة، فرحم الله من قَبِل الحق ونصره، وردَّ الباطل وخذله وأهله"(١)، وقال شيخ الإسلام واصفاً شأن نور الدين البكري (ت ٧٢٤هـ)(٢)، لما حُصِرَ عليه أن يجد لموقفه من تكفير شيخ الإسلام ناصراً ومُؤيداً –بسبب نهي الشيخ عن الاستغاثة بالنبي ﷺ–: "وقد طافَ بجوابه على علماء مصر ليوافقه واحدٌ منهم **فما وافقوه**، وطلب منهم أن يخالفوا الجواب الذي كتبتُهُ **فما خالفوه**، وقد كان بعض الناس يوافقه على جواز التَّوسل بالنبي الميت؛ لكنهم لم يوافقوه على تسميته استغاثة، ولا على كفر من أنكر الاستغاثة به، ولا جعلوا هذا السَّبب، **بل عامَّتُهم وافقوا على منع الاستغاثة به**؛ بمعنى أن يُطلَبَ منه ما لا يقدر عليه، **وما علمتُ عالماً نازعَ في أن الاستغاثة بالنبي ﷺ، وغيره من المخلوقين بهذا المعنى لا تجوز**"(٣).

وأنكر ولي الدين أبو زرعة العراقي (ت ٨٢٦هـ)(٤) على المستغيث بأهل القبور، فقال: "وأما قوله [لصاحب القبر]: (أنا أطلب منك أن يحصل لي كذا وكذا) **فأمرٌ منكر، فالطَّلب إنما هو من الله** –تعالى–، والتّوسل إليه بالأعمال الصالحة .."(٥).

ومن نصَّ على المنع من الاستغاثة بالأولياء بدر الدين حسين الأهدل الشافعي

---

(١) تلخيص الاستغاثة (٥٢/١).

(٢) ترجمته: نور الدين علي بن يعقوب البكري المصري الشافعي، عرف بالزهد والحرص على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أخذ عن الشمس الجزري، أثنى عليه: الجمال الإسنوي وابن الرفعة بالتَّمكن في الفقه، له (تفسير الفاتحة). البداية والنهاية (١٧٧/١٦) ورد فيه –عن وصف مخاصمته للشيخ–: "وما مثاله إلا مثال ساقيةٍ ضعيفةٍ كدرة، لاطمت بحراً عظيماً صافياً، أو رملةٍ أرادت زوال جبل، وقد أضحك العقلاء عليه .. كانت جنازته مشهورةً غير مشهودة، وكان شيخه ينكر عليه إنكاره على ابن تيمية، ويقول له: (أنت لا تحسن أن تتكلَّم)" ينظر: تلخيص الاستغاثة (٥٠/١)، أعيان العصر (٥٨٠/٣)، الوافي بالوفيات (٢٠٥/٢٢)، طبقات الشافعية لابن شهبة (٢٧٤/٢) ورد فيه: "ولما دخل ابن تيمية إلى مصر قام عليه وأنكر ما يقوله وآذاه".

(٣) الاستغاثة (ص:٢٤٨-٢٤٩).

(٤) ترجمته: القاضي ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم الكردي ثم المصري الشافعي، الشهير: بابن العراقي، لازم السراج البلقيني، وأخذ: عن الجمال الإسنوي والعز ابن جماعة، من أقرانه ابن حجر العسقلاني، أفاد منه ابن فهد المكي، له (تحرير الفتاوى) (شرح جمع الجوامع). طبقات الشافعية لابن شهبة (٤/ ٨٠)، رفع الإصر (ص:٦٠)، المجمع المؤسس (٤٢/٣)، ويراجع لبيان مذهبه في الصفات: الأجوبة المرضية (ص:٧-١٧) حيث أنه يعتبر تأويل الصفات الإلهية من الفروض الكِفائية على العلماء، وتفويض معانيها فرضٌ عينيٌ على العامة.

(٥) فتاوى العراقي (ص:١٦٨).

(ت ٨٥٥هـ)[١]، نقل ذلك عنه شمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢هـ)[٢] في (القول المنبي)، ووافقه على كونها من البدع والأمور المحدثة، حيث يقول: "قال بعض العلماء المحققين -وهو ابن الأهدل-: (الاستغاثة بالمشايخ الأموات والأحياء مما اتّفق عليه المتأخرون من المتصوفة، **ولم يُنقل عن السلف المتقدمين، لمعرفتهم بأن الاستغاثة لا تجوز ولا تنفع**، قال الله -تعالى-: {قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضّر عنكم ولا تحويلا} [الإسراء/٥٦]، وغير ذلك من الآيات، ولم يُنقل عن النبي ﷺ **إذنٌ لأحدٍ من أصحابه في الاستغاثة في شيءٍ قط**، وكان حاضراً يوم أحد، ولا يملك من الأمر شيئاً، كما قال تعالى: {ليس لك من الأمر شيء}، وإنما يُستَشفَعُ به إلى الله ﷻ في تفريج الكروب، وتسهيل الشدايد، فاعلم ذلك، ولا تتبع جهالات المتأخرين من الصوفية وغيرهم)، قلت: **وهذه البدعة في الزيدية** الذين في قطر اليمن، فإنهم يستغيثون بملك زمانهم الذي يسمونه الإمام، وأكثر من يفعل ذلك العوام، وشديدي التَّشيع، **ما أنزل الله بهذا من سلطان**، والله أعلم"[٣].

---

(١) ترجمته: بدر الدين حسين بن عبد الرحمن الحسيني الأهدل اليمني الحنفي الأشعري الشاذلي، من أعلام فقهاء مذهبه، صحب ابن دعسين الشاذلي، له (كشف الغطاء عن حقائق التوحيد) (بيان ذكر الأئمة الأشعريين) (اللمعة المقنعة في ذكر فرق المبتدعة) (تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن). النور السافر (ص:٢٧)، سلم الوصول (٢/ ٤٨)، الأعلام للزركلي (٢/ ٢٤٠).

(٢) ترجمته: شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي الأصل المصري الشافعي، أخذ عن: الشرف المناوي والعلم البلقيني والبرهان الزمزمي والتقي ابن فهد وابن ظهيرة وابن حجر العسقلاني ولازمه، من أقرانه: البرهان البقاعي والجلال السيوطي وكان بينهم منافسة، اشتهر بتحصيل الإجازات وكثرة السماعات، أخذ عنه: عبدالقادر العيدروس وابن غازي والقسطلاني، له (الضوء اللامع في أخبار القرن التاسع) (فتح المغيث شرح ألفية الحديث) (القول المنبي في ترجمة ابن عربي) (الموعظة لزاعم رؤية النبي بعد موته في اليقظة). الكواكب السائرة (١/٥٣)، فهرس الفهارس (٢/٩٨٩)، معجم المؤلفين (١٠/١٥٠)، شذرات الذهب (١٠/٢٣)، هدية العارفين (٢/٢١٩)، فهرس الفهارس (٢/٩٨٩)، يراجع لتوضيح المؤاخذات العقدية على منهجه: رسالة (المسائل العقدية في مؤلفات السخاوي) للباحثة أروى سعود الرصيص، وقد استعصى على بعض الباحثين الجزم بتصنيف مذهبه العقدي، والأظهر أنه متصوفٌ متوائمٌ مع أهل الكلام، إلا أنه لا يميل إلى البحث في الجدليات الكلامية، لغلبة الاشتغال عليه بالنقليات، والله أعلم، ينظر: رسالة (تحقيق كتاب القول المنبي عن ترجمة ابن العربي) -قسم الدراسة- (ص:٦٢) للباحث خالد العربي مدرك، وأيضاً رسالة أخرى في تحقيق نفس الكتاب -قسم الدراسة منها- (ص:٧٣) للباحث أحمد صالح بلحمر، وكتاب (الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث وعلومه) للدكتور بدر بن محمد العماش (ص:١٤١).

(٣) المنتخب من القول المنبي (/) بحثت عن هذا الموضع في النسخة الخطية المصورة ولم أجده فلعله سقط منها، ويلزم بناءً على ذلك الاطلاع على الأصل، وكلام الأهدل في الاستغاثة مذكورٌ ضمن كتابه الموسوم بـ (مطالب أهل القُربة في شرح دعاء أبي حربة)، وهو مخطوط أيضاً، وموضع الشاهد منه (لوحة: ٨٣/ب) (ص:١٦٨).

وضمن كتابٍ لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)[١] خصَّصه للنهي عن البدع، وأكثر فيه من النقل عن (اقتضاء الصراط المستقيم)، نجده قد أشار فيه إلى النَّهي عن الاستغاثة بغير الله، حيث يقول: "فاقتد أيها المسلم -إن كنت عبداً لله- بسلفك الصالح، وتحقَّق بالتوحيد الخالص؛ فلا تعبد إلا الله، ولا تشرك بربك أحداً، كما أمر الله تعالى بقوله: {وإياي فاعبدون}، وقال تعالى: {فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحدا}، فلا تعبد إلا إياه، **ولا تدع إلا هو، ولا تستغث إلا به**، ولا تستعن إلا به، فإنه لا مانع ولا معطي ولا ضار ولا نافع إلا هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى"[٢].

ويقول أحمد الأقحصاري الحنفي (ت ١٠٤١هـ) عند تعدَادِه لأصحاب الأحوال الشيطانية، من أهل الغلو في كرامات الشيوخ: "**ومنهم من يستغيث بالمخلوق**، سواءٌ كان ذلك المخلوق حياً أو ميتاً أو مسلماً أو غير مسلم، ويتصوَّر الشيطان بصورته، ويقضي حاجة من يستغيث به، فيظُن ذلك المسكين أنه هو من استغاث به، وليس كما يظن، **بل إنما هو الشيطان أضلَّه لما أشرك بالله تعالى**-، ..، فإن من كان منتسباً إلى الإسلام إذا استغاث بمن يحَسِّنُ به الظنَّ من شيوخ المسلمين، يجيء إليه الشيطان في صورة ذلك الشيخ، فإن الشيطان كثيراً ما يجيء على صورة الصالحين، ولا يقدر يتمثَّل بصورة رسول رب العالمين ﷺ، ثم إن ذلك الشيخ المستغاثَ به، إن كان ممن له علم لا يخبره الشيطان بأقوال أصحابه المستغيثين به، وإن كان ممن لا علم له يخبره بأقوالهم وينقل إليهم كلامه، فيظنُّ أولئك الجهلة أن الشيخ سمع أصواتهم وأجابَهُم مع بعد المسافة، وليس كذلك بل إنما هو بتوسُّط الشيطان"[٣].

---

(١) ترجمته: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري السيوطي الأصل الطولوني المصري الشافعي، كان يلقب: بابن الكتب، أخذ عن: العز الكناني والجلال المحلي والعلم البلقيني والشُّمني والكافيجي والشارمساحي والحصكفي وابن فهد المكي، بلغت عدة مصنفاته نحو الستمائة -منها الصغير والكبير-، أخذ عنه الداوودي، له (الدر المنثور في التفسير بالمأثور) (البدور السافرة عن أمور الآخرة) (الإتقان في علوم القرآن) (الألفية في مصطلح الحديث). سلم الوصول (٢/ ٢٤٨)، الأعلام للزركلي (٣٠١/٣)، معجم المؤلفين (٥/ ١٢٨)، مفاكهة الخلان (ص:٢٤٣)، شذرات الذهب (١٠/ ٧٤)، يراجع لتوضيح المآخذ العقدية على منهجه وآراءه: رسالة (جلال الدين السيوطي وآراؤه الاعتقادية) للباحث سعيد إبراهيم مرعي خليفة، ومن المآخذ التي ذكرها: تصريحه بالانتساب إلى المنهج الكلامي الأشعري، وقد نشأ عن ذلك تأويله لبعض الصفات، وقوله بالكلام النفسي، وإيجابه النَّظر في الدليل العقلي الكلامي على المكلف، ونسبته التفويض للسلف، وتفخيمه لأحوال المتصوفة وعلومهم.

(٢) الأمر بالإتباع (ص:١٣٨).

(٣) مجالس الأبرار (ص:٣٨) باختصار، نقله بتصرف من كتاب (الفرقان) لشيخ الإسلام (ص:١٩٩-٢٠٠).

ومما عبَّر به عبدالقادر البصري الضرير الحنبلي (ت بعد ١٠٩٥هـ) في النهي عن الاستغاثة بغير الله، ضمن سياق تقريره لمسائل الألوهية، قوله: "ونؤمن بأنه .. لا يسأل إلا هو، **ولا يستعان ويستغاث إلا به**، ونُنَزِّهُهُ عن الشَّريك والظَّهير والشَّفيع **-بدون إذنه للشافع والرضا عن المشفوع له-**"[١].

وقصرَ إبراهيم بن مرعي الشبرخيتي المالكي (ت ١١٠٦هـ)[٢] استغاثة العباد على رب العباد، فقال: "والاستعانة إنما تكون بقادرٍ على الإعانة، ..، ومن كان عاجزاً عن النّفع والدَّفع عن نفسه، فهو عن غيره أعجز، ..، **فاستغاثة مخلوقٍ بمخلوق، كاستعانة مسجونٍ بمسجون، فلا تستعن إلا بمولاك**"[٣].

وذكر صالح المقبلي اليمني (ت ١١٠٨هـ) شيئاً من المواقف التي جرت له مع المستغيثين بغير الله، فيَصِفها مع التعليق عليها بقوله: "ما أعظم ما أدركه الشياطين بواسطة المتَزندِقَة المتلبّسين باسم (التصوف)، الذين يزعمون أنهم يتصرَّفون في العالم ..، فإذا ركبت البحر اليوم، فيما شاهدنا من مكة إلى اليمن؛ إذا مسَّهم الضر وأشرفوا على الهلاك **صاح كلٌ بشيخه**، ..، فربما نودي عشرون أو خمسون أو مائة شيخ، ولو قال لهم القائل: (ادعوا الله وحده)، **لكان من شر الخليقة عندهم**، وقلت لرجلٍ مرةً وقد مسَّنا اليأس من الحياة، وهو ينادي: (يا سيدي فلان)، **أتدعوا في الضرورة غير الله**، وقد اقتصر الكافرون على دعائه في مثلها ؟! فقال: (إنهم معنا أينما كنا، حاضرون لا يغيبون) فإنا لله وإنا إليه راجعون"[٤]، وقال في موضعٍ آخر مؤكداً لوصفه حال هؤلاء القوم المستغيثين بغير الله: "حتى أنهم يثبتونَ على هذا إذا مسَّهم الضر في البحر؛ لا تسمعهم إلا يدعون المشايخ، ويهتفون بالركبان: (ليدع كلٌ منكم شيخه)، فيرتجُّ المركب بالأصوات بذكر الشيخ، فإذا الكفار كانوا خيراً من هؤلاء؛ لأنهم كانوا إذا مسَّهم الضر في البحر ضلَّ من يدعون إلا إياه"[٥].

---

(١) الطريقة الأثرية (ص:١٤٩) باختصار وتصرف.

(٢) ترجمته: شجرة النور الزكية (١/ ٤٥٩)، الأعلام للزركلي (١/ ٧٣).

(٣) الفتوحات الوهبية (ص:٣٩٩) باختصار.

(٤) الأبحاث المسددة (ص:١٦٥) باختصار.

(٥) الإتحاف لطلبة الكشاف - مخطوط (لوحة ١٣١-١٣٢).

ويقول صنع الله الحلبي الحنفي (ت ١١٢٠هـ)[١] ضمن ردوده على أبرز شبهات معاصريه ممن أجازوا الاستغاثة بغير الله[٢]: "هذا وإنه قد ظهر الآن فيما بين المسلمين جماعاتٌ يدَّعون أن للأولياء تصرُّفاتٍ في حياتهم وبعد الممات، **ويُستغاث بهم في الشدائد والبليّات**، وبِهِمَمِهم تنكشف المهمات، فيأتون قبورهم، **ويُنادونهم في قضاء الحاجات**، مُستدلين على أن ذلك منهم كرامات"[٣]، ثم ذكر صوراً شركيةً أخرى، ثم قال: "وهذا -كما ترى- كلامٌ فيه تفريطٌ وإفراط، وغلوٌ في الدين بترك الاحتياط، بل فيه الهلاك الأبدي، والعذاب السرمدي، **لما فيه من روائح الشرك المحقَّق**، ومصادرةُ الكتاب العزيز المصدَّق، ومخالفةٌ لعقائد الأئمة، **وما اجتمعت عليه هذه الأمة**"[٤]، وقال أيضاً: "وأما قولهم: (ويُستغاث بهم في الشدائد والبليَّات، وبِهِمَمِهم تنكشف المهمات)، فهذا أقبح مما قبله وأبدَع، وأفظعُ في الأسماعِ وأشنع، لمُصادرته قوله -جلّ ذِكره-: {أمَّن يُجيبُ المضطر إذا دعاه}، ..، فإنه جلَّ ذكره قرَّر أنه الكاشف للضُّرِ لا غيره، وأنه المتَعيّنُ لكشف الشدائد والكرب، **وأنه المنفرد لإجابة دعاء المضّطرين لا غيره، وأنه المستغاث لذلك كله**، ..، فإذا تعيَّن -جلَّ ذِكرهُ- خرجَ غيره من ملكٍ ونبيٍ ووليٍ وغيره"[٥]، ثم قال: "أما الاستغاثة بالقوة والتأثير، أو في الأمور المعنوية من الشدائد كالمرض، وخوف الغرق والفقر، وطلب الرزق، ونحوه؛ **فمن خصائص الله فلا يُذكر فيها غيره**، قال جلَّ ذكره: {وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي البَحرِ ضَلَّ مَن تَدعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ} فنفى دعاء غيره، فتعيَّن انفراده به"[٦]، وقال مؤكداً ما سبق: "وأما كونهم مُعتَقدين التأثير منهم، وأن لهم التّصرُّف في قضاء حاجاتهم،

---

(١) ترجمته: صنع الله بن صنع الله الحلبي ثم المكي الحنفي، اشتهر بالوعظ، له (سيف الله على من كذب على أولياء الله) (إكسير التقى في شرح الملتقى). معجم المؤلفين (٥/ ٢٤) هدية العارفين (١/ ٤٢٨)، وبعد النَّظر في كتابه (السيف على من كذب على الأولياء) نجد أنه قد أوَّل صفة اليد (ص:٢٤)، وأجاز التوسل بالأنبياء والصالحين (ص:٤٠-٤١)، واعتبر أول واجبٍ على المكلف هو النَّظر (ص:٧١)، وامتدح علماء الكلام، واعتبر العمل في الإيمان شرط كمال (ص:٨٧)، وأثبت الصفات الثمانية على طريقة الماتريدية (ص:٩٣).

(٢) وهنا احتمالان: أن يكون المقصود بالرد عليه هو عبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ) صاحب كتاب (كشف النور عن أصحاب القبور)، أو الرد على صاحب كتاب (نفحات القرب بإثبات التصرف للأولياء) وهو شهاب الدين الحسيني الحموي الحنفي (ت ١٠٩٨هـ) ينظر: تاريخ العقيدة الإسلامية في العراق، هامش (ص:٢٧٠).

(٣) سيف الله على من كذب على أولياء الله (ص:١٥).

(٤) سيف الله على من كذب على أولياء الله (ص:١٦).

(٥) سيف الله على من كذب على أولياء الله (ص:٣٧-٣٨) باختصار.

(٦) سيف الله على من كذب على أولياء الله (ص:٤٠).

كما تفعله جاهلية العرب والصوفية الجهال، ويُنادونهم ويستَنجدون بهم؛ **فهذا من المنكرات**؛ لأن الأحياء إذا انتفى عنهم التَّصرُّف فكيف يثبت للأموات؟!"[(١)]، ونصَّ على أن اعتقاد التأثير فيهم هو شركٌ بالله تعالى، وذلك بقوله: "فمن اعتقد أن لغير الله من نبيٍ أو وليٍ أو روحٍ أو غير ذلك؛ في كشف كربةٍ أو قضاء حاجةٍ =**تأثيرٌ**؛ **فقد وقعَ في وادي جهلٍ خطير**، فهو على شفا حفرةٍ من السَّعير، ...، فإنَّ ذِكرَ ما ليسَ من شأنه النَّفع ولا دفع الضّر، من نبيٍ وملكٍ ووليٍ وغيرهم، **على وجه الإمداد منه إشراكٌ مع الله، إذ لا قادرَ على الدَّفع غيره**، ولا خير إلا خيره، ...، **وأما الطلب منهم على وجه التَّأثير والشفاعة اللازمة، فمن اعتقاد أهل الأوثان**، ...، فمن اعتقدَ أن جلبَ المنافع، ودفع المضار من غير الله، أو **ممن أشركه مع الله**، فقد افترى في دينه فريةً ما مثلها بلية"[(٢)].

ومن صريح عبارات الشاه أحمد ولي الله الدهلوي (ت ١١٧٦هـ)[(٣)] في الإنكار على من اعتقد نوعاً من التأثير في الأموات، قوله: "واعلم أن طلب الحوائج من الموتى، عالماً بأنه سببٌ لإنجاحها؛ **كفرٌ يجب الاحتراز عنه**، تحرّمه هذه الكلمة [لا إله إلا الله]، **والناس اليوم فيها منهَمِكون**"[(٤)]، ونُقِلَ عنه ضمن حديثه في تعداد أنواع الشرك، قوله: "وأما الذين يسوّون بين الله وغيره في غير العبادة فكثيرون، ...، ومن جملة هؤلاء: **أولئك الذي يدعون غير الله لدفع بلاء**، وكذلك لجلب المنافع يتوجّهون لغير الله، ويعدُّون هؤلاء عالمين بالغيب، ولهم القدرة المطلقة، **وهذا نوعٌ من الشِّرك في العلم والقدرة**"[(٥)]، ونقل عنه أيضاً قوله: "والفرقة الرابعة: عبّاد الشيوخ، القائلون: بأنَّ الرجل الكبير قد صار بسبب كمال الرياضة والمجاهدة الروحية؛ مستجاب الدَّعوة ومقبول الشفاعة، فتَصِل إلى روحه قوةٌ عظيمة

---

(١) سيف الله على من كذب على أولياء الله (ص:٤١-٤٢)، وقد أطال النَّفَس في الرد على من يدَّعي تصرّف الأولياء في الكون والأرواح (ص:٢٩-٣٤).

(٢) سيف الله على من كذب على أولياء الله (ص:٤٨-٤٩) باختصار.

(٣) ترجمته: أبو عبد العزيز أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي الهندي الحنفي، الشهير: بالشاه ولي الله الدهلوي، سمع من: أبي الطاهر الكوراني والروداني المكي وسالم البصري، له (حجة الله البالغة) (الخير الكثير) (البدور البازغة). فهرس الفهارس (١١١٩/٢) ورد فيه: "أحيا الله به وبأولاده وتلاميذهم الحديث والسنة بالهند بعد مواتهما، وعلى كتبه وأسانيده المدار في تلك الديار"، الأعلام (١٤٩/١)، معجم المؤلفين (١/ ٢٧٢) (١٣/ ١٦٩)، نزهة الخواطر (٦/ ٨٥٦)، يراجع لتوضيح المآخذ العقدية على منهجه وآراءه: رسالة (آراء ولي الله الدهلوي عرض ونقد) للباحثة كاملة محمد القربي.

(٤) الخير الكثير (ص:١٠٥).

(٥) كشاف اصطلاحات الفنون (١/ ١٠٢٥) باختصار.

واسعةٌ وفخمةٌ جداً من هذا العالم، **فكلُّ من يجعل من صورته برزخاً، أو يتذلَّل على قبره ويسجد، أو يذكر مكان عبادته، أو ينذر باسمه ويتضرَّع له**، وما شابه، وحينئذٍ تطلُع عليه روح ذلك الشيخ **بسبب كمالها** وتشفع له في الدنيا والآخرة، ..، **وهؤلاء الأقوام يساوون غيرهم في العبادة شركاء مع الله**"[(١)].

ويزيد الشاه الدّهلوي من توضيح هذه المسألة ببيان حدّ الدعاء والاستعانة الشركية فيقول: "وأمّا الإشراك بالله استعانة فحدُّه: أن يطلب حاجةً عالماً بأنَّ فيه قدرةَ إنجاحها من صرف الإرادة النافذة: كالشفاء من المرض، والإحياء، والإماتة، والرزق، وخلق الولد، وغيرها مما يتضمَّنه أسماء الله تعالى، والإشراك بالله تعالى دعاءً فحدّه: أن يذكر غير الله تعالى، عالماً بأنَّ فعله ذلكَ نافعٌ في معاده، أو قُربه إلى الله تعالى، كما يذكرون شيوخهم إذا أصبحوا"[(٢)]. ثم زاد من توضيح حقيقة الإشراك في الدعاء بقوله: "لقد تبيَّن أن هذا النوع من الدعاء في الحقيقة نوعٌ من أنواع العبادة، لأن الله تعالى قد بيَّن أن هؤلاء المدعوين سيكفرون بعبادة هؤلاء الداعين، ويؤيد ذلك قوله تعالى: {وقَالَ رَبُّكُمُ ادعُونِي أَستَجِب لَكُم إِنَّ الَّذِينَ يَستَكبِرُونَ عَن عِبَادَتِي سَيَدخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ}، وقول النبي ﷺ: «الدعاء هو العبادة »، وقوله ﷺ: «الدعاء مخ العبادة»، **فثبتَ أنّ دعاء هؤلاء القبورية ونداءهم الأولياء عند الكربات، واستغاثتهم بهم عند المُلمات، أو زيارة قبورهم للاستعانة بهم، هو في الحقيقة عبادةٌ من هؤلاء القبورية لهؤلاء الأولياء**، وإن هم يزعمونَ أنهم يذهبون لزيارة قبورهم ولا يعبدونهم، فهم قد عبدوهم وهم لا يشعرون"[(٣)].

تنبيه: يلاحظ ضمن هذا المطلب في بعض النقول الواردة فيه -خصوصاً عن الأحناف- تقييدَ الإنكارِ على المستغيثين بغير الله بقَيدِ اعتقادِ شيءٍ من خصائص الربوبية، وهذا القيد إن كان شرطاً لدَيهم للحكم بالإشراك على جنس المستَغيثين بغير الله، فهو مما يُتَعقَّبُ عليهم؛ ولعله يُخرَّج على أصول مقالة المرجئة، فتُعتبر موافقاتهم لتقرير شيخ الإسلام -في هذا المقام- موافقةً جزئيةً لا كُلية، إذ إن الطَّلب الصَّريح من المخلوق -فيما لا يقدر عليه إلا الله-؛ لا يلزم في اعتباره شركاً النَّظر لما قامَ في قلب هذا الطالبِ من اعتقادٍ مخصوص، بل يُعَدُّ اعتقادُه فيه شركاً آخر متعلقاً بالربوبية، وطلبهُ منه -فيما لا يقدر عليه إلا الله- شركٌ في الألوهية، والله تعالى أعلم.

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون (١/ ١٠٢٤-١٠٢٥) باختصار.

(٢) التفهيمات الإلهية (٢/ ٦٣-٦٤).

(٣) البلاغ المبين (ص: ٣٢-٣٣).

ومن نصَّ بجلاء على شركية الاستغاثة بغير الله؛ محمد بن إسماعيل الصنعاني الأثري (ت ١١٨٢هـ)[(١)]، حيث يقول: "فإفراد الله تعالى بتوحيد العبادة: لا يَتِمُّ إلا بأن يكون الدعاء كلُّه له، **والنداءُ في الشدائد** والرخاء لا يكون إلا لله وحده، **والاستغاثة والاستعانة بالله وحده**، ..، ومن فعل شيئاً من ذلك لمخلوقٍ حيٍّ أو ميتٍ، أو جمادٍ أو غيره، **فقد أشرك في العبادة**، وصار من تُفعَل له هذه الأمور إلهاً لعابديه"[(٢)]، وقال أيضاً: "فهذه البدعة وهي الاستغاثة بالأموات وإنزال الحاجات بهم والتوسل إنَّما هو بقية من عبادة الأصنام؛ فإنَّ الجاهلية كانوا يستغيثون بهم ويطلبون الحاجات منهم، وكلُّ بدعة ضلالة، كما ثبت في الأحاديث، **وأيُّ ضلالةٍ أعظم من عبدٍ يُنزل حاجاته بالأموات ويعرض عن باري البريات**"[(٣)]، ويوضّح هدي الصحابة الكرام –رضوان الله عليهم– في الكَف عن سؤال غير الله، فيقول: "وكذلك أصحابه ﷺ من بعده لا يُعلم عن أحدٍ منهم أنَّه استغاثَ به ﷺ بعد موته، ولا يمكن أحدٌ يأتي بحرفٍ واحدٍ عن أصحابه أنَّه قال: (يا رسول الله، ويا محمد) مستغيثاً به عند شدة نزلت به، **بل كلٌّ يرجع عند الشدائد إلى الله تعالى**، حتى عُبّاد الأصنام إذا مسَّهم الضر في البحر ضلَّ من يدعون إلا إياه، ..، **وهذه الأدعية النبوية المأثورة قد ملأت كتب الحديث ليس منها حرفٌ واحدٌ فيه استغاثةٌ بمخلوقٍ وسؤالٌ بحقه**"[(٤)]، وأكَّد على معنى التّأله والتّعبُّد في السؤال والطلب وأنه بابٌ توقيفيٌ فقال: "وأماَّ التوسل **وطلب الحاجات فهو العبادة، بل هو مخ العبادة** كما ثبت في الأحاديث، ولو كان التوسل بالأموات جائزاً أو مندوباً لعلَّم رسولُ الله ﷺ أمته ذلك، فإنَّه قد علمهم كلَّ خير ونهاهُم عن كلِّ شر، فإنَّه علمهم صلاة الاستخارة، ...، **ولم يأت عنه ﷺ حرفٌ أنَّه قال: (من نزل به أمرٌ فليستغث بي)، وقد نهى العلماء عن هذه البدعة والضلالة وبينوا أنَّها حرامٌ**"[(٥)].

---

(١) ترجمته: عز الدين محمد بن إسماعيل الحسني الكحلاني ثم الصنعاني، الشهير: بابن الأمير، الملقب: بالمؤيد بالله، أخذ عن: صلاح الأخفش وعلي العنسي، سمع من أبو طاهر الكوراني، أخذ عنه: أحمد قاطن وأحمد الرجال، له (سبل السلام شرح بلوغ المرام) (المسائل المرضية في بيان اتفاق أهل السنة والزيدية) (تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد) (الرد على من قال بوحدة الوجود). البدر الطالع (١٣٣/٢) ورد فيه: "تفرَّد برئاسة العلم في صنعاء .. وجرت له مع أهل عصره خطوبٌ ومحن"، فهرس الفهارس (٥١٣/١) ورد فيه: "قال الشهاب الحفظي: (وهو لا ينسب إلى مذهب، بل مذهبه الحديث)"، الأعلام للزركلي (٣٨/٦).

(٢) تطهير الاعتقاد (ص:٥٧-٥٨) باختصار.

(٣) الإنصاف في حقيقة الأولياء (ص: ٩٢-٩٣).

(٤) الإنصاف في حقيقة الأولياء (ص: ٩١) باختصار.

(٥) الإنصاف في حقيقة الأولياء (ص: ٩٢-٩٣) باختصار.

ووصف حسين بن مهدي النعمي (ت ١١٨٧هـ) حال كثيرٍ من أهل زمانه، فقال: "فمما فَشا في العامة، ومن امتازَ عنهم بالاسم فقط، وما صار هجِّيراهم عند الأموات ومصارع الرُّفات: من دعائهم **والاستغاثة بهم**، والعكوف حول أجداثهم، ورفع الأصوات بالخوار، وإظهار الفاقة والاضطرار، واللَّجأ في ظلمات البحر، ..، **والله قد علم ما في طَيِّ ذلك كله من قبيح الخلائق والأفعال، وارتكاب ما نهى الله عنه، وإضاعة حقوق ذي العزة والجلال، والالتجاء المحقَّق إلى سكّان المقابر** .."[(١)]، وقال أيضاً: "وأما ما يقع من العامة عند التِطام موج البحر، ونازلةٍ باغتة، وجزئياتٍ لا تنحصر من تبادُر بوادِرِهم إلى دعاء الولي، **والاستغاثة به، ونسيان الله، أو تشريكه فقط** =فأمرٌ أوسع من فجِّ البر، ولقد سمعناه وصحَّ لنا، بل ما هو إلا التواتر الذي هو أجلى الضروريات، لا يكاد يقع مدافعه قطُّ من أحدٍ من البشر"[(٢)].

وقد أطال في الرّد على من زعموا: أن ما يقع فيه العامة من استغاثاتٍ شركية؛ إنما هو توسلٌ مشروع، مع صحة ما تنطوي عليه قلوبهم من اعتقادات؛ كإثبات خصوصية تأثير قدرة الله وأفعاله، وكان ردُّه عليهم مشتملاً على إيراد قصصٍ وأخبارٍ كثيرةٍ تَصِفُ حال أهل زمانه، وما هم عليه من الاستغاثات الشركية الصريحة، والالتجاء الباطل بالأولياء وأهل القبور، مما تبَيَّن به خطأ المدافعين عن المستغيثين بغير الله باستِصحابهم لشبهة التوسل، وأنهم ما قصدوا إلا الاستشفاع دون الطلب الصريح المباشر من المقبورين وغيرهم، وفيه تأكيدٌ على ضرورة سد ذرائع الشرك بالمقبورين، فشبهة التَّوسل المعهودة عند القبوريين المتأخرين أوصلت عوامهم إلى الاستغاثة الصريحة بغير الله، والعياذ بالله[(٣)].

وبيَّن باستفاضة الشيخ محمد بن عبدالوهاب التّميمي الحنبلي (ت ١٢٠٦هـ) قضية النّهي عن الإشراك مع الله في الإلهية؛ وذلك بدُعاء غيره معه فيما لا يقدر عليه أحدٌ سواه، حيث يقول: "فنحن نعلم بالضرورة أن النبي ﷺ **لم يشرع لأمته أن يدعو أحداً من الأموات، لا الأنبياء ولا الصالحين ولا غيرهم؛ بل نعلم أنه نهى عن هذه الأمور كلها، وأن ذلك من الشرك الأكبر الذي حرَّمه الله ورسوله؛** قال تعالى: {ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامة وهم عن دعائهم

---

(١) معارج الألباب (ص:٢٠١-٢٠٢) باختصار وتصرف.

(٢) معارج الألباب (ص:٢١٠-٢١١)، وينظر: (ص:٢٣٠)

(٣) انظر: معارج الألباب (ص:٢٠٣-٢١٥).

غافلون وإذا حشر الناس كانوا لهم أعداءً وكانوا بعبادتهم كافرين}، وقال تعالى: {فلا تدع مع الله إلهاً آخر فتكون من المعذبين}، وقال: {ولا تدع من دون الله ما لا ينفعك ولا يضرك} الآيات. وهذا من معنى (لا إله إلا الله)"(١)، وقال أيضاً: ".. صار ناسٌ من الضالين يدعون أناساً من الصالحين في الشدة والرخاء، مثل عبد القادر الجيلاني، وأحمد البدوي، وعدي بن مسافر، وأمثالهم من أهل العبادة والصلاح، ..، **وقد بيّن أهل العلم أن هذا هو الشرك الأكبر**، عبادة الأصنام؛ فإنَّ الله سبحانه إنما أرسل الرسل وأنزل الكتب؛ ليعبد وحده ولا يُدعى معه إلهٌ آخر"(٢).

وبيّن ثناء الله الباني بتي الحنفي (ت ١٢٢٥هـ) –من تلاميذ الشاه الدهلوي (ت ١١٧٦هـ)– أنَّ استغاثات القبورية بالأموات شركٌ بالله تعالى –وتابعه على ذلك جماعةٌ من متأخري الحنفية كالجنجوهي (ت ١٣٢٣هـ)–، وقوله في بيان ذلك: "**لا يجوز عبادة غير الله، ولا استعانةٌ من غيره تعالى؛ لأن ذلك من حق الله تعالى وحده**، كما قال سبحانه بصيغة الحصر: {إِيَّاكَ نَعبُدُ وَإِيَّاكَ نَستَعِينُ}، **فلا يجوز النداء للأولياء، لأنه من العبادة**، كما لا يجوز الانحناء إلى القبور، ولا الطواف بها، لأن الطواف لا يكون إلا بالكعبة، ولأن الطواف كالصلاة، فلا تجوز لغير الله، **ولا يجوز أيضاً دعاء الأنبياء والأولياء في الكربات، سواءً كانوا من الأحياء أو من الأموات؛ لأن الدعاء من العبادة بصريح الكتاب والسنة**، ولكن بعض الجهال يقولون عند الكربات: (يا شيخ عبد القادر الجيلاني شيئاً لله)، ويقول بعضهم: (يا خواجة شمس الدين الباني بتي شيئاً لله)، **فهذا لا يجوز، بل هو شرك وكفر**؛ لأن الله تعالى قال: {إِنَّ الَّذِينَ تَدعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمثَالُكُم فَادعُوهُم فَليَستَجِيبُوا لَكُم إِن كُنتُم صَادِقِينَ}، فالذين يدعوهم القبورية هم عبادٌ مثلهم، لا قدرة لهم على النفع والضر وإنجاح الحوائج، فإن قال قائل من هؤلاء القبورية: (إن هذه الآية نزلت في حق الكفار، وهم كانوا يدعون الأصنام، أما نحن فلا ندعوا الأصنام، بل ندعوا أولياء الله تعالى)، فالجواب: أن لفظ {مِن دُونِ اللَّهِ} بمعنى (غير الله) لفظ عام، فالعبرة لعموم اللفظ، لا لخصوص النزول، فيدخل فيه: الأنبياء، والأولياء، وكل ما سوى الله تعالى، **فلا يجوز نداء غير الله عند الكربات، سواءٌ كان من الأصنام، أو الأحياء أو الأموات**"(٣).

---

(١) الرسائل الشخصية (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب، الجزء السادس) (ص:١٠٥).

(٢) الرسائل الشخصية (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب، الجزء السادس) (ص١٥١–١٥٢) باختصار وتصرف.

(٣) إرشاد الطالبين (ص: ٢١).

ويقرّر الحسن بن خالد الحازمي الشريف الأثري (ت ١٢٣٤هـ)[١] مذهب أهل الحق من أهل السنة في مسألة الاستغاثة، فيقول: "... **من سأل غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله، أو قصد شيئاً من العبادة فقد عبده مع الله**، وهذا قبحه عقلاً وشرعاً أن يكون لغيره من العبادة شيء، لأنه لا يستحق ذلك إلا من بيده أَزِمَّة الأمور"[٢]، وقال: "وقد علمتم أن الله هو المدعو عند الشدائد، المرجو عند النوازل، كما قال تعالى: {وإذا مسَّكم الضر فإليه تجأرون}، فهو الذي يلجأ المضطر إليه، والذي لا يكشف الضر سواه"[٣]، وقال منكراً على حال مشركي زمانه استغاثتهم بغير الله -تعالى-: "وهؤلاء الضلال في هذا الزمان إذا عصفت بهم الريح تنادوا ليدع كل منكم شيخه، ولا تسمع إلا: (يا زيلعي، يا حضرمي، يا بدوي، يا عبدالقادر، يا شاذلي، يا صندل، يا أبا فراج فرجها، يا فلان، يا فلان) لا تسمع منهم من يقول: (يا الله)، فيرتج المركب بالأصوات بذكر الشيوخ، **وهذا هو الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله**، وأباحَ دم صاحبه وماله وذريته لأهل الإسلام، **لأنه سأل غير الله ما لا يقدر عليه إلا الله فقد عبده مع الله، واتّخذه إلهاً ورباً**، وإن سماه شيخاً وسيداً، أو لمُناقضته كلمة التوحيد بالكفر والشرك هو لحقيقته ومعناه، **لأنه أعطاه غاية خضوعه وذله وفقره ومسكنته من الدعاء والسجود والتّقرب بالذبح ونحوها لغير الله، وهو معنى العبادة التي هي معنى الألوهية**، وجعل العاجز الفقير بالذات الذي لا يملك مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض؛ شبيهاً بالقادر الغني مالك السماوات والأرض"[٤]، وردَّ على من زعم أن كفر المستغيث بغير الله هو من قَبيل الكفر العملي لا الكفر الاعتقادي، بقوله: "فقد جمعوا بين كفر الاعتقاد؛ وهو اعتقاد النفع والضر في غير الله، وبين كفر العمل الناشئ عن كفر الاعتقاد؛ وهو تعظيم الأولياء بدعائهم والتّقرب إليهم بالذبح إليهم، وغير

---

(١) ترجمته: الحسن بن خالد بن عز الدين بن محسن الحازمي التهامي الوزير، من أبناء منطقة ضمد بعسير، أخذ عن أحمد الضمدي، أخذ عنه سليمان بن عبدالله التميمي النجدي مع إجازته له في رواية الكتب الستة، دعا إلى نبذ التّقليد بل تحريمه، والاكتفاء بالدليل من الكتاب والسنة، شهد ما ينيف على عشرين وقعة مع حامية العثمانيين في الحجاز، مع موالاته للدولة السعودية الأولى، وآلت إليه إمارة منطقة عسير عشرين شهراً، قتل بعد انتصاره على إحدى الحملات العثمانية التي قادها الأمير محمد بن عون، له (شرح على أرجوزة في ذم التّعصب والابتداع) (رسالة في وجوب هدم الأضرحة والمشاهد والقباب) (قوت القلوب في توحيد علام الغيوب) قرَّظه له محمد الحفظي الشافعي. الأعلام للزركلي (٢/ ١٨٩) معجم المؤلفين (٣/ ٢٢١).

(٢) قوت القلوب (ص:٥٠).

(٣) قوت القلوب (٥٧-٥٨) باختصار وتصرف.

(٤) قوت القلوب (٧٠ - ٧١).

ذلك من أنواع العبادة"[١]، وقال أيضاً: "**فتوحيد الله لا يتمُّ إلا بأن يكون النداء في الشدائد والرخاء له وحده، فمن دعا مع الله غيره فقد جعله معه شريكاً واتخذه إلهاً**، لأن الدعاء عبادة، بل هو مخها ولُبُّها، والإله المألوه أي: المعبود، **فمن طلب من غير الله ما لا يقدر عليه إلا الله فقد عبده مع الله**، وصار بذلك مباح الدم والمال والذرية، لدعاء من لا يملك ضراً ولا نفعا، وقد علم بالضرورة تفرُّد الله بملك الضر والنفع"[٢].

وقال محمد بن أحمد الحفظي الشافعي (ت ١٢٣٧هـ) –من علماء منطقة عسير الذين ناصروا دعوة التوحيد الإصلاحية–: "وأما الدعاء لاعتقاد النّفع والضر من المدعو من دون الله لقضاء الحاجات، وإغاثة اللهفات، وشفاء المريض، وقضاء الغرض؛ **فهو الذي كان عليه المشركون، وهذه عبادتهم وشركهم**، ..، ونتيجة إشكال دعوة الميت والغائب: جعلوا منهم وسائط بينهم وبين الله، **والواسطة في هذا مُنتفية، وفيها تشبيهٌ للخالق [بالمخلوق]، وهي شرٌ محض**"[٣].

ولا يشكل –إن شاء الله– تنصيصه على معنى (اعتقاد النفع)، فقد يكون ذكره باعتبار غالب أحوال العامة في زمانه، أو باعتبار قضية التلازم بين نوعي التّوحيد[٤]، بدليل قوله –قبل هذا الموضع–، بعد أن ذكر جملةً من الآيات الدالة على دعاء الله وحده: "فهذه نصوص صريحة، أن الدعاء عبادة، وأنه النداء، وأنه المنهي عنه، **وأن المنادى يكون إلهاً للمنادي، وأن ذلك شرك**"[٥]. فجعل هنا مطلق النداء –بصرف النّظر عن اعتقاد القلب– شركاً في الألوهية.

وقال علي بن محمد السويدي الشافعي (ت ١٢٣٧هـ): "الاستعاذة الالتجاء من كل شر، **فمن استعاذ بغير الله فقد خاب وخسر، وإنَّ المستعيذ بغير الله تعالى متَّخِذٌ مَن استعاذَ به وليًا ونصيرًا من دون**

---

(١) قوت القلوب (ص:٧٩).

(٢) قوت القلوب (ص:٩٦).

(٣) درجات الصاعدين (ص:٥٣) باختصار وتصرف.

(٤) قال الحسن الحازمي (ت ١٢٣٤هـ) في بيان معنى التّلازم بين نوعيّ التّوحيد: "المعبود لابدَّ أن يكون مالكاً للنفع والضر، ومن يملك الضر والنفع فهو المعبود، **فمن أثبت العبادة لأحدٍ فقد أثبت له الربوبية، ومن أثبت الربوبية لأحدٍ فقد أوجبَ له العبادة**" قوت القلوب (ص:٦١)، وقال أيضاً: "وكل من يملك النفع والضر حقاً؛ فإنه هو المعبود حقاً، **والمعبود لابدَّ أن يكون مالكاً للنفع والضر**" قوت القلوب (ص:٩٤)، وقال الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) في إثبات هذا النوع من التّلازم بين نوعي التوحيد: "فإن الذبح لابن علوان **لا يكون إلا عن الاعتقاد أنه ينفع ويضر ويعطي ويمنع**". رسالة مسألة في الذبائح على القبور وغيرها (ص:٤٤).

(٥) درجات الصاعدين (ص: ٤٩).

الله، لقوله: {فاستَعِذ بِاللّهِ مِنَ الشيطَانِ الرَّجِيمِ، إِنمَا سُلطَانُهُ عَلَى الذِينَ يَتَوَلَّونَهُ وَالذِينَ هُم بِهِ مُشرِكُونَ}...، **فمن استعاذَ بغير الله على وجه التَّخليص من الشرور التي لا يدفعها إلا علّام الغيوب؛ فهو بمن استعاذَ به مشرك**"(١).

ونفى إسماعيل بن عبد الغني الدهلوي (ت ١٢٤٦هـ) الفارق المؤثّر بين حال المشركين الأوائل والمشركين المتأخرين المستغيثين بالأولياء فقال: "وكذلك تبيَّن أن الكفار الذين كانوا في عصر النبي ﷺ لم يكونوا يعدلون آلهتهم بالله، ويرونهم مع اللّه بمنزلةٍ سواء، بل كانوا يقرّون بأنهم مخلوقون وعبيد، ولم يكونوا يعتقدون أبدًا أنَّ آلهتهم لا يقلون عن اللّه قدرةً وقوة، وهم واللّهَ في كفةٍ واحدة، **فما كان كفرهم وشركهم إلا نداءَهُم لآلهتهم**، والنذور التي كانوا ينذرون لها، والقرابين التي كانوا يقربونها بأسمائهم، واتخاذهم لهم شفعاء ووكلاء، فمن عامل أحدًا بما عامل به الكفار آلهتهم، وإن كان يقرّ بأنه مخلوقٌ وعبد، كان هو وأبو جهل في الشرك بمنزلةٍ سواء ...، فاعلم أنّ الشرك لا يتوقَّف على أن يعدل الإنسان أحدًا بالله، ويساوي بينهما، فلا فرق، **بل إنّ حقيقة الشرك أن يأتي الإنسان بخلالٍ وأعمال –خصّها اللّه بذاته العلية، وجعلها شعارًا للعبودية– لأحدٍ من الناس**، كالسجود لأحد، والذبح باسمه، والنذر له، **والاستغاثة به في الشدة**، واعتقاد أنه حاضرٌ ناظرٌ في كل مكان، وإثبات قدرة التَّصرف له، **وكل ذلك يثبتُ به الشرك، ويصبح الإنسان به مشركًا**"(٢).

ويقرّر محمد بن علي الشوكاني الأثري (ت ١٢٥٠هـ) قول أهل السنة في تعيين حقيقة الشرك في الألوهية إذ يقول: "فلا شك أنّ من اعتقد في ميتٍ من الأموات، أو حيٍ من الأحياء أنه يضره أو ينفعه إما استقلالاً أو مع الله تعالى، **أو ناداه أو توجَّه إليه، أو استغاثَ به في أمرٍ من الأمور التي لا يقدر عليها المخلوق، فلم يخلص التوحيد لله، ولا أفرده بالعبادة**؛ إذ الدعاء بطلب وصول الخير إليه ودفع الضر عنه، هو نوعٌ من أنواع العبادة، ولا فرق بين أن يكون هذا المدعو من دون الله أو معه حجراً أو شجراً أو ملكاً أو شيطاناً، كما كان يُفعَلُ ذلك في الجاهلية، وبين أن يكون إنساناً من الأحياء أو الأموات، كما يفعله الآن كثيرٌ من المسلمين، وكل عالمٍ يعلم هذا ويقرّ به، فإن العلة واحدة"(٣).

---

(١) العقد الثمين (ص: ٧٠٨) باختصار.

(٢) رسالة التوحيد المسمى بـ (تقوية الإيمان) (ص: ٥٤-٥٦) باختصار.

(٣) الدر النضيد (ص: ٦٩).

ووضَّح الشوكاني حقيقة كون الاستغاثة بغير الله من الشرك الأكبر فقال: "من استغاث بالأموات أو طلب منهم ما لا يقدر عليه إلا الله سبحانه، أو عظّمهم أو نذر عليهم بجزءٍ من ماله أو نحر لهم فقد نزّلهم منزلة الآلهة التي كان المشركون يفعلون لها هذه الأفعال، **فهو لم يعتقد معنى لا إله إلا الله ولا عمل بها، بل خالفها اعتقاداً وعملاً**، فهو في قوله لا إله إلا الله كاذبٌ على نفسه، فإنه قد جعل إلهاً غير الله يعتقد أنه يضر وينفع، **فَعَبَده بدعائه عند الشدائد والاستغاثة به عند الحاجة**، وبخضوعه له وتعظيمه إياه، ونحر له النحائر، وقرب إليه نفائس الأموال"(١).

كما ردَّ الشوكاني على شُبهة من يزعم أن الاستغاثة بالأولياء هو من قَبيل التوسل المشروع، فقال: "من زعم أنه لم يقع منه إلا مجرَّد التوسل؛ وهو يعتقد من تعظيم ذلك الميت ما لا يجوز اعتقاده في أحدٍ من المخلوقين، وزادَ على مجرّد الاعتقاد فتقرَّب إلى الأموات بالذبائح والنذور، **وناداهم مستغيثاً بهم عند الحاجة، فهذا كاذبٌ في دعواه أنَّهُ متوسِّل فقط**، فلو كان الأمر كما زعمه لم يقع منه شيءٌ من ذلك، ..، فمن زعم أنه لم يحصل منه إلا مجرَّد التوسل وهو يقول بلسانه: (يا فلان) منادياً لمن يعتقده من الأموات، فهو كاذبٌ على نفسه، ومن أنكر حصول النداء للأموات والاستغاثة بهم استقلالاً، فليخبرنا ما معنى ما نسمعه في الأقطار اليمنية من قولهم: (يا ابن العجيل، يا زيلعي، يا ابن علوان، يا فلان يا فلان)، وهل ينكر هذا منكر، ويشكُّ فيه شاك؟ وما عدا ديار اليمن فالأمر فيها أطمّ وأعم، ففي كل قريةٍ ميتٌ يعتقده أهلها وينادونه، وفي كل مدينةٍ جماعةٌ منهم، حتى أنهم في حرم الله ينادون: (يا ابن عباس، يا محجوب)، فما ظنُّك بغير ذلك ؟!، ..، ومن قال: (إنه لم يقصد بدعاء الأموات والنحر لهم والنذر عليهم عبادتهم)، فقل له: فلأي مقتضى صنعتَ هذا الصنيع؟ **فإنّ دعاءك للميت عند نزول أمرٍ بك لا يكون إلا لشيءٍ في قلبك عبَّر عنه لسانك**، فإن كنت تَهذي بذكر الأموات عند عروضِ الحاجات من دون اعتقادٍ منك لهم؛ فأنتَ مصابٌ بعقلك !"(٢).

وأنكر شهاب الدين محمود الألوسي الحنفي (ت ١٢٧٠هـ) على المستغيثين بغير الله، فقال: "إن الناس قد أكثروا من دعاء غير الله تعالى من الأولياء الأحياء منهم والأموات وغيرهم، مثل: (يا

---

(١) الدر النضيد (ص: ٧٧).

(٢) الدر النضيد (ص:٧٢-٧٥) باختصار.

سيدي فلان أغثني)، وليس ذلك من التوسل المباح في شيء، واللائق بحال المؤمن عدم التَّفوه بذلك، وأن لا يَحومَ حول حماه، **وقد عدّه أناسٌ من العلماء شركاً وإن لا يَكُنْهُ؛ فهو قريبٌ منه**، ولا أرى أحداً ممن يقول ذلك إلا وهو يعتقد أن المدعو الحي الغائب أو الميت المغيَّب؛ يعلم الغيب أو يسمع النداء، ويقدر بالذات أو بالغير على جلب الخير ودفع الأذى، وإلا لما دعاهُ ولا فتحَ فاه، وفي ذلك بلاءٌ من ربكم عظيم، **فالحزم التَّجنُّب عن ذلك، وعدم الطَّلب إلا من الله تعالى**، القَوي الغَني الفعال لما يريد"[١]، وعدم جزمه بشركية هذا الطلب المباشر من الميت، مما يُتعَقَّب عليه -عفا الله عنه-، وتكون موافقته لتقرير شيخ الإسلام موافقةً جزئيةً، لكونه لم يرى مسَوّغاً لهذا الفعل المنكر بأي وجهٍ كان، وقال أيضاً في تأكيد النّهي عن الاستغاثة بغير الله: "ومن وقف على سر ما رواه الطبراني في (معجمه) من أنه كان في زمن النبي ﷺ منافقٌ يؤذي المؤمنين فقال الصديق ﵁: (قوموا بنا نستغيث برسول الله ﷺ من هذا المنافق)، فجاؤوا إليه، فقال ﷺ: ((إنه لا يستغاث بي إنما يستغاث بالله تعالى)) لم يشكَّ في أن الاستغاثة بأصحاب القبور-الذين هم بين سعيدٍ شغله نعيمه وتقلّبه في الجنان عن الالتفات إلى ما في هذا العالم، وبين شقيٍ ألهاه عذابه وحبسه في النيران عن إجابة مناديه والإصاخة إلى أهل ناديه-؛ =**أمرٌ يجب اجتنابه، ولا يليقُ بأرباب العقول ارتكابه**، ولا يغرنَّك أن المستغيث بمخلوقٍ قد تُقضى حاجته وتنجح طِلبَتُهُ، فإن ذلك ابتلاءٌ وفتنة منه -عز وجل-، وقد يتمثَّل الشيطان للمستغيث في صورة الذي استغاثَ به فيظنُّ أن ذلك كرامةٌ لمن استغاث به، هيهات هيهات إنما هو شيطان أضله وأغواه وزين له هواه، وذلك كما يتكلَّم الشيطان في الأصنام ليضل عبدتها الطغام"[٢].

وأشار إلى ذم صنيع أهل الغلو في الأموات والأولياء باستغاثتهم بهم، فقال: "وفي قوله تعالى: {إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا} إلى نهاية الآية، إشارةٌ إلى **ذم الغالين في أولياء الله تعالى حيث يستغيثون بهم في الشدة، غافلين عن الله تعالى**، وينذرون لهم النذور، والعقلاء منهم يقولون: (إنهم وسائلنا إلى الله تعالى وإنما ننذر لله ﷻ ونجعل ثوابه للولي)، ولا يخفى أنهم في دعواهم الأولى أشبه الناس بعبدة الأصنام القائلين: (إنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى)، ودعواهم الثانية لا بأس بها، لو لم يطلبوا منهم ذلك شفاء مريضهم أو ردَّ غائبهم أو نحو ذلك، والظاهر من حالهم الطلب،

---

(١) روح المعاني (٣/ ٢٩٧-٢٩٨).

(٢) روح المعاني (٣/ ٢٩٨).

ويرشد إلى ذلك أنه لو قيل: (انذروا لله تعالى واجعلوا ثوابه لوالديكم، فإنهم أحوج من أولئك الأولياء) لم يفعلوا"[1]، وقال أيضاً: "وأياً ما كان فالآية [أي: {دعوا الله مخلصين له الدين}] دالةٌ على أن المشركين لا يدعون غيره تعالى في تلك الحال، وأنت خبيرٌ بأن الناس اليوم إذا اعتراهُم أمرٌ خطير، وخطبٌ جسيم، في بر أو بحر، **دعوا من لا يضر ولا ينفع ولا يرى ولا يسمع**، فمنهم من يدعو الخضر واليأس، ومنهم من ينادي أبا الخميس والعباس، ومنهم من يستغيث بأحد الأئمة، ومنهم من يضَّرَّع إلى شيخٍ من مشايخ الأمة، **ولا ترى فيهم أحداً يخصُّ مولاه بتضرعه ودُعاه**، ولا يكاد يمرُّ له ببالٍ أنه لو دعا الله تعالى وحده ينجو من هاتيك الأهوال، فبالله تعالى عليك قل لي أيُّ الفريقين –من هذه الحيثية– أهدى سبيلا، وأيُّ الدّاعيين أقوم قيلا؟ وإلى الله تعالى المشتكى من زمانٍ عصفت فيه ريح الجهالة، وتلاطمت أمواج الضلالة، وخرقت سفينة الشريعة، **واتّخذت الاستغاثة بغير الله تعالى للنجاة ذريعة**، وتعذَّر على العارفين الأمر بالمعروف، وحالت دون النهي عن المنكر صنوف الحتوف"[2].

---

(١) روح المعاني (٩/ ٢٠٢).

(٢) روح المعاني (٦/ ٩٣).

المبحث الثالث: مسألة شد الرَّحل لزيارة القبر النبوي:-

تخليص لأبرز الفقرات المندرجة ضمن مَطلبيّ هذا المبحث:

المطلب الأول/ ويتضمَّن تقرير شيخ الإسلام في هذه المسألة، لما يلي: حديث النهي عن شد الرحل ثابتٌ من جهة الإسناد والعمل به واجبٌ غير منسوخ، وقوع الاختلاف في تعيين مدلول (لا) الواردة في الحديث على قولين: (هل هي للنهي أم لنفي الاستحباب)، إحداث قولٍ ثالثٍ بالاستحباب مخالفٍ للقولين السابقين يعدُّ من أوجه خرق الإجماع والإحداث في الدين، الاحتجاج بالآثار الواردة عن السلف على تعيين معنى النهي المفَسِّر لحديث شد الرحل، علَّة تخصيص المساجد الثلاثة بجواز السَّفر إليها دون غيرها لكونها من المساجد التي بناها خيرةُ الأنبياء والرسل، النهي عن شد الرحال -لغير المساجد الثلاث- يشمل جميع المواضع التي تقصد بالعبادة لذاتها سواءً في ذلك القبور والمساجد، اتفاق السلف العَمَلي على ترك السفر إلى مسجدٍ معيَّن لأجل العبادة -باستثناء المساجد الثلاثة-، ما تركه السلف من السفر إلى القبور حتى القبر النبوي كان لأجل سدِّ باب ذريعة وقوع الشرك بأصحابها، لا يتصوَّر زيارة القبر النبوي دون زيارة المسجد قبله، والسفر إلى المسجد النبوي مشروعٌ وثابتٌ بالنص والإجماع، حكم المسافر لزيارة القبر النبوي يختلف بحسب اختلاف نيته، الأحاديث الواردة في فضائل زيارة القبر النبوي كلها ضعيفة أو موضوعة.

المطلب الثاني/ ويتضمَّن موافقات المتأخرين لتقرير شيخ الإسلام في هذه المسألة، ومن ذلك: التَّنبيه إلى صحة ما نقله من خلافٍ عن علماء المذاهب الأربعة في مسألة شد الرحل، خلاف العلماء في المسألة لا يخرج عن قولين إما المنع أو الإباحة ولم يقل أحدٌ منهم بالاستحباب، حديث (شد الرحل) يصحُّ الاحتجاج به -بعد تعيين مدلوله- على المنع من السَّفر إلى سائر القبور، لا يسوغ الإنكار عليه لأجل سلوكه سبيل الاجتهاد الصحيح في البحث -لا سيما والمسألة خلافيةٌ بين العلماء-، لم يقل أحدٌ من العلماء المعتَبرين أن السفر لزيارة القبور سنةٌ أو مستحب، لم يقع من أحدٍ من الصحابة الذين تفرَّقوا في الأمصار الإسلامية السَّفر لمجرَّد زيارة قبرٍ من القبور.

تمهيد:

كانت مسألة شد الرَّحل للزيارة من المسائل الكبرى التي خُتِمَت بها حياة شيخ الإسلام ابن تيمية العِلمية -رحمه الله تعالى-، وهي الحياة التي كانت حافلةً بالعلم والبحث والتَّحرير والإفادة، ولما ضاق خصوم الشيخ به ذَرعاً، ولم يجدوا لتَثبيطه عن التَّصريح بالحقّ الثابتِ مسلكاً، وقَفوا له على رسالةٍ قديمةٍ أجابَ فيها عن هذه المسألة بما ترجَّح عنده[١]، فلما طالعها بعض كُبرائهم، لفَّقوا حولها التُّهَم، وكالوا له بسببها الظلم والبغي كيلاً، وبادروا بالسِّعاية إلى السُّلطَة -آن ذاك- كي تأخذه بالملامة والتَّقريع[٢].

ويُشير شيخ الإسلام بنفسه إلى هذه الحادثة وإلى موضع النِّزاع بينه وبين خصومه، فيقول: "أظهر بعض الناس في هذا الوقت [جواب هذه المسألة] **ظنّاً أن الذي فيه خلاف الإجماع**، وأن السفر لمجرد زيارة قبور الأنبياء والصالحين، هو كالسفر المستحب -بلا نزاع- وهو السَّفر إلى مسجد نبينا محمد ﷺ، المتَضمِّنُ: لما شرعَهُ الله من السَّفر إلى مسجده والصلاة فيه، والسلام عليه ومحبته وتعظيمه، وغيرِ ذلك من حقوقه ﷺ، في مسجده المؤسَّسِ على التَّقوى المجاور لقبره ﷺ، **وظنُّوا أن السفر إلى زيارة قبور جميع الأنبياء والصالحين مستحبٌ مجمعٌ على استحبابه**، مثل هذا السفر المشروع بالنصِّ وإجماع المسلمين إلى مدينة الرسول ﷺ"[٣]، ويصف الشيخ مضمون هذا الجواب الذي أثار حَفيظة الخصوم عليه، بقوله: "وهذه الفُتيا موجودةٌ بخطي كتبتُها بمصر من مدةٍ طويلة[٤]، فيها استحباب زيارة النبي ﷺ وصاحبيه وتعظيمه وتوقيره، والسلام عليه وعلى صاحبيه، وذكر الأحاديث والآثار في ذلك"[٥].

ويلخص مرعي الكرمي (ت ١٠٣٣هـ) مجمل ما وقع من الابتلاء على شيخ الإسلام بسبب ما

---

(١) انظر نص الرسالة: العقود الدرية (ص:٤٠٠-٤١٠).

(٢) انظر خبر حبس الشيخ في سجن القلعة من جرَّاء هذه الحادثة: البداية والنهاية (١٦/١٩٠-١٩١)، قال ابن أيبك الصفدي: "وما دمَّر عليه شيءٌ كمسألة الزيارة، **ولا شُنَّ عليه مثلها إغارة**، دخل منها إلى القلعة معتقلاً، وجفاهُ صاحبُه وقلا، وما خرجَ منها إلا على الآلة الحدباء" أعيان العصر -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٤٦٣)، وينظر: العقود الدرية (ص:٣٩٦)، نهاية الأرب -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٢٢٦-٢٢٧).

(٣) الإخنائية (ص:٤٦) بتصرف.

(٤) أشار ابن عبد الهادي إلى أن للشيخ كلاماً صريحاً قديماً في مسألة الزيارة، وهو غيرُ ما في الفتوى -التي انتشرت في آخر حياته- والتي لأجلها ثارت هذه القضية، إذ يقول: "وكان للشيخ في هذه المسألة كلامٌ مُتَقَدِّم، أقدمُ من الجواب المذكور بكثير، ذكره في كتاب (اقتضاء الصراط المستقيم) وغيره، **وفيه ما هو أبلغ** من هذا الجواب الذي ظفروا به" العقود الدرية (ص:٣٩٧).

(٥) رسالة في مسألة شد الرحال -ملحقة بكتاب الإخنائية- (ص:٤١٢).

جرى من إثارة هذه الفتنة عليه من قبل خصومه، فيقول: "وقد حرَّفوا الكَلِمَ في هذه المسألة عليه، ونسبوا ما لا يليقُ إليه، قائلين: (أن ابن تيمية يقول بتحريم زيارة قبور المسلمين، وجعلَ من المعصية زيارة قبور الأنبياء والمرسلين)، **فانظُر إلى هذا التَّحريف الشَّنيع على شيخ الإسلام،** وكلامُهُ مُصَرِّحٌ باستحباب زيارة قبور المسلمين، وجواز زيارة قبور الكافرين، وأما مسألة السَّفر، وشد الرِّحال لزيارة القبور فهي مسألةٌ أخرى، ذاتُ خلافٍ ونزاعٍ بين الأئمة، وهو مسبوقٌ فيها -إلى القول بالتَّحريم- بكلام أئمةٍ من المحقّقين، **فليُنكِر عليهم من أنكَرَ عليه،** على أن من أنكَرَ عليه، يعتَقِدُ استحباب السفر إلى زيارة القبور، **ولا قائلَ بذلك من أئمة المسلمين،** كما تقدَّم تحريره، والتَّنبيهُ عليه"[(١)]، ثم قال: "ولما حرَّفوا الكَلِمَ عليه فيه عند السلطان الملك الناصر بن قلاوون، وأكثروا الكلامَ من مصرَ إلى الشام، قاموا بحبسِ ابن تيمية بقلعة دمشق، فحُبِسَ بها سنتين وثلاثة أشهر وأياماً، إلى أن توفي بها محبوساً، ولما مات ارتجَّت دمشق بموته ..، وكثُرَ التَّأسُّف عليه -رحمه الله تعالى-"[(٢)].

وبالنَّظر لامتداد تأثير النِّزاع في هذه المسألة عند المتأخرين يقول ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)[(٣)]: "قال الكرماني (ت ٧٨٦هـ): (وقع في هذه المسألة في عصرنا في البلاد الشامية، **مناظراتٌ كثيرة،** وصُنِّف فيها رسائل من الطَّرفين)، قلت: يُشير إلى ما ردَّ به الشيخ تقي الدين السبكي وغيره، على الشيخ تقي الدين ابن تيمية، وما انتصرَ به الحافظ شمس الدين بن عبد الهادي وغيره لابن تيمية، **وهي مشهورةٌ في بلادنا**"[(٤)].

---

(١) شفاء الصدور (ص:٩٩) بتصرف.

(٢) شفاء الصدور (ص:٩٩) باختصار.

(٣) ترجمته: القاضي شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني المصري الشافعي، الشهير: بالحافظ ابن حجر الكناني، أخذ عن: ابن الملقن والهيثمي والعراقي والسراج البلقيني والعز بن جماعة، وأجاز له التقي ابن حمزة الحنبلي، أخذ عنه: ابن فهد المكي والسخاوي والقسطلاني، ومسموعاته ومشايخه من الكثرة بمكان، له (فتح الباري في شرح البخاري) (تهذيب التهذيب) (الدرر الكامنة). المنهل الصافي (١٧/٢)، بهجة الناظرين (ص:١٣٤)، لحظ الألحاظ (ص:٢١١)، نظم العقيان (ص:٤٥)، يراجع لتوضيح المؤاخذات العقدية على منهجه وآراءه: رسالة (منهج ابن حجر العسقلاني في العقيدة) للباحث محمد إسحاق كندو، وقد ذكر منها ما يلي: ترجيحه لمقالة الكسب الأشعرية في القدر، وكذا نفيه للتحسين والتقبيح العقلي، ونفيه لقيام الصفات الفعلية بذات الرب، وتصحيحه لمسلكيّ التفويض والتأويل في نصوص الصفات.

(٤) فتح الباري (٦٦/٣).

المطلب الأول: تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لمسألة شد الرَّحل لزيارة القبر النبوي:

يبيّنُ شيخ الإسلام ابتداءً أن حديث (النَّهي عن شد الرَّحل لغير المساجد الثلاث) أصلٌ ثابتٌ ومستندٌ واضحٌ في تقرير هذه المسألة التي نازعَهُ فيها مُخالفوه، فيقول: "إن هذا الحديث قد **اتَّفق علماء المسلمين على صحَّة إسناده، واتَّفقوا على وجوب العمل بمعناه، واتَّفقوا على تناوله لمحل النِّزاع** – وهو السفر إلى القبور–"(١).

ويذكر قولين للعلماء في تناول مفهوم هذا الحديث، فيقول: "ثم تنازعوا هل مراده النَّهي، أو مراده نفي الاستحباب والفضيلة؟ **وما اتَّفقوا عليه كافٍ في الاحتجاج** في مسألة النزاع"(٢).

فالقول الأول: أن معنى الحديث ومدلوله هو نفيُ الفضيلة والاستحباب عن السَّفر لغير المساجد الثلاثة، مع كونه جائزاً لا حرج فيه، وذلك لملاحظة معنى النَّفي فقط، في قوله ﷺ: ((لا تُشَدُّ))، وممن قال بهذا القول: أبو المعالي الجويني، وأبو حامد الغزالي، وابن عبدوس، والرافعي، وأبو حامد الإسفرائيني –وهم من الشافعية–، وابن قدامة الحنبلي، وابن عبد البر المالكي(٣).

وأما القول الثاني: فهو أن مدلول الحديث النَّهي المُقتَضي للتَّحريم، وذلك لمُلاحظة معنى النَّهي في رواية: ((لا تَشُدّوا))، وممن قال بهذا القول: الإمام مالك –ولم يعرَف له مخالفٌ من بقية الأربعة–، وقال به عددٌ من أتباع مذهبه، منهم: أبو الوليد الباجي، وابن الجلاب، وابن المواز، والقاضي إسماعيل بن إسحاق، والقاضي عياض، وممن قال به كذلك: ابن بطة العكبري الحنبلي، وأبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي، وأبو محمد الجويني الشافعي(٤).

والقول الثاني هو القول الذي مالَ إليه شيخ الإسلام واختاره، وانتصرَ له في مواضع متعدّدة من كلامه، كما سيأتي بيانه –إن شاء الله تعالى–(٥).

---

(١) الإخنائية (ص:٣٠٢).

(٢) الإخنائية (ص:٣٠٢).

(٣) انظر: الإخنائية (ص:٣١٥–٣١٦) (ص:٣٤٠).

(٤) انظر: الإخنائية (ص:١٠٦–١١٥) (ص:٣٤٠–٣٤٣).

(٥) ووازَن الشيخ بين أقدار العلماء –القائلين بالقولين السابقين–، فقال: "وليس هؤلاء القائلون بالتَّحريم بدونِ أولئك، **بل هم أجلُّ قدرًا**، وأحقُّ بمنصب الاجتهاد من أولئك، فإن مالكًا إمامٌ عظيم، ثم قوله هذا قد وافقه عليه أصحابه مع كثرتهم وكثرة علمائهم"

فالخلاف المُعتَبَر في هذه المسألة إذاً منحَصِرٌ عند شيخ الإسلام في القولين السابقين، ولأجل ذلك يقول: "فهذان **هما القولان الموجودان في كتب المسلمين**، ذكرهما المجيب، ولم يعرِف أحدًا معروفًا -من العلماء المسَمَّيّين في الكتب- قال إنه يستحبُ السفر إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين، ولو عَلِمَ أن في المسألة قولاً ثالثًا لحَكاه، لكنه لم يعرف ذلك، وإلى الآن لم يعرف أن أحدًا قال ذلك"[(١)]، وقال في موضع آخر: "فإن الناس في السفر -لمجرد زيارة القبور- لهم قولان: النهي، والإباحة، فإذا كان هناك قولٌ **من عالمٍ مجتهدٍ ممن يُعتدُّ به في الإجماع** أنَّ ذلك مستحبٌ، صارت الأقوال ثلاثة، ثم تُرجَعُ إلى الكتاب والسنة"[(٢)]، وبناءً على ذلك حكى شيخ الإسلام الإجماع على أنه **لا يستَحبُ التَّقرُّب والتَّعبُّد** بشدِّ الرِّحال إلى غير المساجد الثلاثة، وفسَّر حقيقة هذا الإجماع بقوله: "إذا لم يكن للعلماء فيه إلا قولان: قول من يقول إنه معصية، وقول من يقول إنه ليس بمحرَّم، بل لا فضيلةَ فيه وليس بمستحب، =**فإذن من اعتَقَدَ أن السَّفر لزيارة قبورهم أنه قربةٌ وعبادةٌ وطاعة فقد خالف الإجماع**، وإذا سافر -لاعتقادِه أن ذلك طاعة- كان ذلك محرمًا بالإجماع"[(٣)]، فالنتيجة: أن من أحدثَ قولاً ثالثاً بالاستحباب، كان إحداثُه له مخالفةٌ لأصحاب القولين السابقين، وهما: القول بالمنع، أو القول بالجواز فقط دون استحباب، وإحداثُ أقوالٍ مخالفةٍ لما انعقد عليه إجماع السابقين؛ إنما هو من سبيل أهل البدع والتَّبديل في الشريعة والدين.

وأجاب شيخ الإسلام -على من يقول بالجواز- قياساً منه على حال المسافر للمقصودِ الدنيوي المباح، بقوله: "وقال بعضهم: (ليسَ بنهي، وإنما معناه أنه لا يُشرَع، وليس بواجبٍ، ولا مستحب، بل مباح؛ كالسفر في التجارة وغيرها)، فيقال له: **تلك الأسفار لا يقصَد بها العبادة، بل يقصَد بها مصلحةٌ دنيويةٌ مباحة**، والسَّفر إلى القبور إنما يقصَدُ به العبادة، والعبادة إنما تكون بواجبٍ أو مستَحب، فإذا حصل الاتفاق على أن السَّفر إلى القبور ليس بواجبٍ ولا مستحب، **كان من فعله**

الإخنائية (ص:٣٤١)، وقال أيضاً: "ففي الجملة من عرَفَ أقدار العلماء تبيَّن له أن القائلين بالتَّحريم للسفر إلى غير المساجد الثلاثة -القبور وغيرها-: **هم أجلُّ قدرًا عند الأئمة من القائلين بالجواز**" الإخنائية (ص:٣٤٣).

(١) الإخنائية (ص:٨٨)، وينظر: (ص:٦٩) (ص:٣٣٠).

(٢) الإخنائية (ص:٢٣١) بتصرف.

(٣) الإخنائية (ص:٥٥) بتصرف.

على وجه التعبُّد مبتدعاً، مخالفاً للإجماع، والتَّعبد بالبدعة ليس بمباح"[١].

فيرى شيخ الإسلام -بناءً على ما سبق- أن رأي القائلين بالنَّهي عن شد الرِّحال لغير المساجد الثلاث، أحرى وأولى بالصواب، ولذلك يقول: "وعلى هذا القول دلَّت سنة رسول الله ﷺ، وأقوال الصحابة وسلف الأمة"[٢]، ودلَّل على ذلك بأدلةٍ كثيرة، نذكر منها:

١) أنَّ حديث النهي عن شد الرِّحل المُخَرَّجُ في الصحيحين[٣]، جاءَ بعدَّةِ صيغ تؤكِّد بعضها بعضاً على إرادة معنى النَّهي والمنع، فمن ذلك: صيغة النَّفي ((لا تُشَد الرِّحال))، وصيغة النَّهي ((لا تشدوا الرحال))، وصيغة الحصر ((إنما تُشَد الرِّحال))، وفي رواية: ((لا ينبغي للمُطيِّ أن تُشَدَّ رحالها إلى مسجدٍ تُبتَغى فيه الصلاة))[٤]، وفي رواية أيضاً: ((لا تُعمَل المُطي إلا إلى ثلاثة مساجد))[٥].

٢) الاحتجاج بفهم السَّلف لهذا الحديث، وأنه يفيد النَّهي، وذكر من هؤلاء المُحتَجِّ بهم: بصرة بن أبي بصرة الغفاري، وأبو سعيد الخدري، وأبو هريرة، وابن عمر ﷺ[٦]، وفي ذلك يقول: "فإن الصحابة والتابعين والأئمة **لم يُعرَف عنهم نزاعٌ في أن السفر إلى القبور وآثار الأنبياء داخلٌ في النَّهي**، كالسَّفر إلى الطور الذي كلَّم الله عليه موسى وغيره"[٧]، وقال أيضاً: "وهذا النهي من بصرة بن أبي بصرة وابن عمر، ثم موافقة أبي هريرة **يدلُّ على أنهم فَهِموا من حديث النبي ﷺ النَّهي، فلذلك**

---

(١) الجواب الباهر (ص:١٩٤-١٩٥)، وينظر: الصارم المنكي (ص:٢١٥-٢١٦).

(٢) الإخنائية (ص:١٠٢).

(٣) صحيح البخاري (١١٨٩)، صحيح مسلم (١٣٩٧).

(٤) قال شيخ الإسلام: "فهذا فيه أنه رواه بلفظ (مسجد) ..، فإذا كان قد حرَّم السفر إلى أحب البقاع إلى الله -غير الثلاثة-، **فما دونها في الفَضيلة أولى أن يُنهى عنه**" الإخنائية (ص:٥٧)، وقال: "إذا كان السَّفر إلى بيتٍ من بيوت الله -غير الثلاثةِ- لا يجوز، ..، وقد جاء في قَصدِ المساجد من الفَضلِ ما لا يُحصَى، **فالسَّفرُ إلى بيوتِ الموتى من عِبادِه أولى أن لا يجوز**" اقتضاء الصراط المستقيم (١٨٣/٢) باختصار، وقال أيضاً: "الرحلة للصلاة والاعتكاف والقراءة والذكر في غير المساجد الثلاثة، **معصيةٌ عند مالك والأكثرين**" الإخنائية (ص:٣٣٤) بتصرف.

(٥) ينظر لجميع هذه الألفاظ الواردة في الحديث: الإخنائية (ص:٥٦-٥٧) (ص:١٠٢) (ص:٣٢٧).

(٦) انظر: الإخنائية (ص:٥٦-٥٧).

(٧) الإخنائية (ص:٥٥).

نَهوا عنه، لم يَحمِلوه على مُجرَّد نفي الفضيلة"[١].

٣) بيان أن علَّة تخصيص المساجد الثلاثة بجواز السَّفر إليها دون غيرها، لكونها من المساجد التي بناها خيرةُ الأنبياء والرسل امتثالاً لأمر الله ﷻ، **وكانوا يقصدونها للعبادة من بعيدٍ هم وأتباعهم ممن آمن بهم وبشرائعهم**، فأما أحدها فيجب الحجُّ إليه وهو المسجد الحرام، وأما الآخران فيستَحبُ السَّفر إليهما، ولا تشرع لهما عباداتٌ مخصوصة، بل كل ما يشرع فيهما هو من جنس ما يشرع في سائر المساجد، كالصلاة والذكر والدعاء، ولكن للعبادة فيهما فضيلةٌ زائدةٌ على العبادة في سائر المساجد، **وهذه الفضيلة أوجَبَت مشروعية السَّفر إليهما**، دون ما سوى ذلك من المساجد والمواضع المعظَّمة[٢]، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام: "فكلٌ من المساجد الثلاثة بناه نبيٌ كريم ليُصلي فيه هو والناس، **فلما كانت الأنبياء –عليهم السلام– تقصدُ الصلاة في هذين المسجدين، شرع السفر إليهما**؛ للصلاة فيهما والعبادة، **اقتداءً بالأنبياء –عليهم السلام– وتأسِّياً بهم**، كما أن إبراهيم –عليه السلام– لما بنى البيت، أمره الله –تعالى– أن يؤذِّن في الناس بحَجِّه، فكانوا يسافرون إليه من زمن إبراهيم –عليه السلام–، ..، فكذلك المسجد الأقصى ومسجد النبي ﷺ بنى كلاً منهما رسولٌ كريم، **ودعا الناس إلى السفر إليهما للعبادة فيهما، ولم يَبنِ أحدٌ من الأنبياء –عليهم السلام– مسجداً، ودعا الناس إلى السفر للعبادة فيه إلا هذه المساجد الثلاثة**، ولكن كان لهم مساجد يصلّون فيها، ولم يدعوا الناس إلى السفر إليها، كما كان إبراهيم –عليه السلام– يصلي في موضعه، وإنما دعا الناس إلى حج البيت، **ولا دعا نبيٌ من الأنبياء إلى السفر إلى قبره ولا بيته ولا مقامه، ولا غير ذلك من آثاره**، بل هم دعوا إلى عبادة الله وحده لا شريك له"[٣].

٤) أن قصدَ المواضع المعظَّمة للعبادة فيها؛ هو عبادةٌ من جنس الحج، فالأصل فيه التَّوقيف، ويُبيّن الشيخ ذلك فيقول: "من قصد أن يجعل بقعةً للعبادة فيها كما يسافر إلى المسجد الحرام، **فإنه قصد ما هو عبادةٌ من جنس الحج**، والنبي ﷺ نهى أن يحجَّ أحدٌ أو يسافر إلى غير المساجد الثلاثة، والحج الواجب الذي يسمّى عند الإطلاق حجاً، إنما هو إلى المسجد الحرام خاصّة، والسفر إلى بقعةٍ للعبادة فيها هو إلى المسجدين، **وما سوى ذلك من الأسفار إلى مكانٍ معظَّمٍ هو**

---

(١) الإخنائية (ص:٣٢٩).

(٢) انظر: الإخنائية (ص:٤٠٢).

(٣) الجواب الباهر (ص:٢١٣-٢١٤) باختصار.

من جنس الحج إليه، وذلك منهيّ عنه"، واستدلَّ بقول أمية بن الصَّلت (فينا بيتٌ يحجُّه العرب)، ثم قال: "فدلَّ ذلك على **أن البِقاع التي يُسافَرُ إليها فالسَّفرُ إليها حج، والحج نُسُك**، وهو حجٌ إلى غير بيت الله ونسكٌ لغير الله، كما أن الدعاء لها صلاةٌ لغير الله، ..، فمن سافر إلى بقعةٍ غير بيوت الله التي يُشرَعُ السفر إليها ودعا غير الله؛ فقد جعل نسكه وصلاته لغير الله ﷻ، والنبي ﷺ نهى عن السفر إلى مسجدٍ غير المساجد الثلاثة، وإن كان بيتاً من بيوت الله؛ **إذ لم تكن له خاصيةٌ تستحقُّ السفر إليه**، ولا شرع هو ﷺ ومن قبله من الأنبياء السفر إليه، **بخلاف الثلاثة فإن كل مسجدٍ منها بناهُ نبيٌ من الأنبياء، ودعا الناس إلى السفر إليه، فلها خصائص ليست لغيرها**، فإذا كان السفر إلى بيوت الله غير الثلاثة ليس بمشروعٍ باتفاق الأئمة الأربعة؛ بل قد نهى عنه الرسول ﷺ، فكيف بالسفر إلى بيوت المخلوقين الذين تتَّخذ قبورهم مساجد وأوثاناً وأعياداً، ويشرك بها وتُدعى من دون الله!"[١]، ومما يُلحَق هنا التَّنويه إلى ما قد يقوم بقلب المسافر من تعظيمٍ لنفس البقعة التي يقصدُها من أجل العبادة، فكلما ازدادت المسافة طولاً والمشقَّة شدةً كلما ازداد في قلبه تعظيمُ هذا الموضِع المقصود، أو تعظيم صاحبه المُقيمِ فيه، والتَّعظيم على هذه الصورة فيه مضاهاةٌ ظاهرةٌ لخصائص العبادة الشرعية، فيكون من دواعي تأكيد المنع.

ويرى شيخ الإسلام أن مدلول حديث (النهي عن شد الرَّحل) عامٌ في النَّهي عن السَّفر للقبور أو المساجد –غير الثَّلاثة–، أو أيّ موضعٍ يسافَرُ إليه بعَينِه، تعظيماً له أو بقصدِ التَّقرُّب والعبادة عنده[٢]، حيث يقول: "شدُّ الرحال لزيارة القبور داخلٌ في ذلك إما بطريقِ العموم اللفظي –كدخول المساجد–، وإما بطريق الفَحوى وتنبيه الخِطاب، فإنه إذا كان السفر إلى المساجد التي هي أحبُّ البقاع إلى الله غيرَ مشروع، **فما دونها أولى أن لا يكون مشروعًا**"[٣]، ثم استدلَّ على عموم النهي الوارد في الحديث بفهم راويه، فقال: "بدليل أن بَصرة بن أبي بَصرة الغفاري ؓ، لما رأى أبا هريرة ؓ،

---

(١) الجواب الباهر (ص:٢١٩- ٢٢٤) باختصار.

(٢) وينبَّه هنا أنه يُستثنى من عموم هذا النَّهي –اعتباراً للأصل العام في إباحة السفر–: مشروعية السفر إلى الأمكنة التي فيها الوالدان، والعلماء، ودور العِلم، **لأن العبادات المتعلقة بهم، لا تَقع إلا بقصد أماكنهم ومواضعهم**، بخلاف بعض العبادات، مثل: الذكر والصدقة، فإنها تَصِح في أي موضعٍ أو مسجد، دون قَصدِ السَّفر إلى موضعٍ أو مَسجدٍ مُعين، والله أعلم. ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/١٨٤).

(٣) الإخنائية (ص:٣٧٩)، وانظر: (ص:٣٣٥).

راجعاً من الطور الذي كلَّم الله عليه موسى ، قال: (لو رأيتُكَ قبل أن تَأتِيَهُ لم تأتِه، لأن النبي ﷺ قال: «لا تُشَدُّ الرِّحال إلا إلى ثلاثة مساجد»)، فقد فَهِمَ الصحابي الذي روى الحديث، **أن الطور وأمثاله من مقامات الأنبياء، مُندَرِجَةٌ في العموم، وأنه لا يجوز السَّفر إليها**، كما لا يجوز السَّفر إلى مسجدٍ غير المساجد الثلاثة"[(١)]، وذكرَ أن هذا العموم الوارد بالنَّهي عن شد الرحال، يشمل السفر للقبر النبوي أيضاً، فيقول: "**وليس عن النبي ﷺ حديثٌ ثابتٌ في زيارة قبره خصوصاً حتى يُستثنى من العموم**، بل جاء عنه في قبره نهيٌ خاص، كقوله: ((لا تتخذوا قبري عيداً))، لكن الحكُم عامٌ؛ **فإنه إذا لم يَجُز اتخاذ قبره عيداً، فقبر غيره أولى**"[(٢)].

ويُبيِّن شيخ الإسلام أنَّ هذا المنع هو الأصل العام المُتَقرِّر في زمن الصحابة والتَّابعين، بل أنه هو الثابت في الهدي النبوي قبل ذلك، حيث يقول في مَعرِضِ ردِّه على حجج المخالفين: "زار النبي ﷺ قبر أمه لما سافر لفتح مكة فزارها في الطريق، **لم يسافر لذلك، ولا كان أحدٌ على عهد أبي بكر وعمر وعثمان وعلي** ، **ولا عهد الصحابة والتابعين وتابعيهم يسافر لزيارة قبر**، لا قبرَ نبيٍ ولا صالحٍ ولا غيرهما، لا قبرَ نبينا ﷺ ولا إبراهيم الخليل ولا غيره، بل هذا إنما حدَثَ بعد ذلك، **ولا كان في الإسلام مشهدٌ على قبرٍ أو أثرٌ أو نبيٌ أو رجلٌ صالحٌ يسافَرُ إليه، بل ولا يُزارُ للصلاة والدُّعاء عنده، بل هذا كله مُحدَثٌ**، بل ولا كانوا يزورون القبور للتَّبركِ بالميت ودعائِهِ والدُّعاءِ به، وإنما كانوا يزورونَه إن كان مؤمنًا للدُّعاء له والاستغفار، كما يصلُّونَ على جنازته، وإن كان غير مسلمٍ زارَهُ رِقَّةً، كما زار النبي ﷺ قبر أمه فبكى وأبكى من حوله"[(٣)].

وصرَّح بحكاية الإجماع على نفي وجود منازعٍ لذلك في زمن السلف، فقال: "ما علمتُه منقولاً [أي: إباحة السَّفر للقبور] عن أحدٍ من المُتقدِّمين"[(٤)]، وقال في موضعٍ آخر: "فالصحابة ومن تبعَهُم **لم يُعرَف عنهم نزاع** ..؛ أن النَّهي متناولٌ للسفر إلى البقاع المعظَّمة -غير المساجد الثلاثة-"، وفسَّر ما حكاه من الإجماع في هذه المسألة، بقوله: "فهذا الإجماع أحكيه لأن علماء المسلمين الذين رأينا

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/١٨٣-١٨٤)، وقال أيضاً معلقاً على هذا الأثر: "وفي الصحيحين أنَّ أبا هريرة روى هذا الحديث، فإما أن يكون أبو هريرة قد نَسِيَ هذا الحديث، أو يُقال لم يَكُن سمعه وهو ضعيف، أو يكون ما في الصحيحين هو الصواب، دونَ قصة بصرة بن أبي بصرة" الإخنائية (ص:٢٤٩)، ينظر: العقود الدرية (ص:٤٠٦).

(٢) رسالة في مسألة شد الرحال -ملحقة بكتاب الإخنائية- (ص:٤١٣).

(٣) الإخنائية (ص:١٧٠).

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/١٨٤).

أقوالهم، اختلفوا في قوله: (لا تشد الرحال) هل هو تحريمٌ لذلك أو نفيٌ لفضيلته؟ على قولين، **وعامَّةُ المتقدمين على الأول، مع اتفاقهم على أن هذا يتناول السَّفر إلى القبور**"[١]، وقال مؤكداً لما تقدَّم من الهدي المأثور عن السلف: "وكذلك زيارة القبور؛ لم يكونوا يعرفونها إلا من المدينة إلى مقابرها، وإذا جازوا بها [أي: في السفر]، **لم يُعرَف قطُّ أن أحدًا من الصحابة والتابعين لهم سافروا لزيارة قبر**"[٢].

وبيَّن أن ما تركه السلف من قصدِ القبور بالسَّفر إليها والدعاء عندها، كان لأجل سدِّ باب ذريعة وقوع الشرك بأصحابها، فيقول: "وكذلك الشرك بأهل القبور، فلم يطمَع الشيطان أن يُوقِعَهم فيه، **فلم يكن على عهدِهم في الإسلام قبرُ نبيٍ يسافر إليه**، ولا يقصَدُ للدعاء عنده، أو لطَلَب بركته أو شفاعته أو غير ذلك، بل أفضلُ الخلقِ محمدٌ خاتم الرسل ﷺ وقبرُهُ عندهم محجوب، لا يقصِدُهُ أحدٌ منهم لشيءٍ من ذلك، وكذلك كان التابعون لهم بإحسان"[٣]، ثم أكَّد الشيخ على قضية سدِّ الذرائع الشركية التي قد تقَعُ عند القبر النبوي خاصةً، بقوله: "وقول النبي ﷺ: ((اللهم لا تجعل قبري وثنًا يُعبد)) **دليلٌ على أن القبور قد تُجعَل أوثانًا**، وهو ﷺ خاف من ذلك فَدَعا الله أن لا يفعلهُ بقبرِهِ، واستجاب الله دعاءه –رُغمَ أنفِ المشركين الضالين– الذين يُشَبِّهونَ قبر غيره بقَبره، **ويريدون أن يجعلوهُ وثنًا يُحَجُّ إليه ويُدعى من دون الله**"[٤]، وبيَّن أيضاً أمثلةً لجملةٍ من المحاذير الشّركية، التي قد وقع كثيرٌ منها عند موضع القبر النبوي –في زمانه وبعد زمانه–، فقال: "ومعلومٌ أنه لو اتُّخِذَ قبره ﷺ عيدًا ومسجدًا ووثنًا، صار الناس يدعونَهُ ويتضرَّعونَ إليه، ويسألونه ويتوكَّلون عليه، ويستغيثونَ ويستجيرونَ به، وربما سجدوا له وطافوا به، وصاروا يحجُّونَ إليه، **وهذه كلها من حقوق الله وحده لا يَشرُكُهُ فيها مخلوق**، فكان من حكمة الله دفنُهُ في حجرته، ومنعَ الناس من مشاهدة قبره والعكوفِ عليه، والزيارةِ له ونحو ذلك، لتحقيق توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له وإخلاص الدين لله"[٥].

وأما سفر الناس إلى قبر النبي ﷺ خاصةً، فيُقَرِّر شيخ الإسلام أن المرجِعَ في بيان حكم ذلك تفصيلاً إلى قصد المسافر، حيث يقول: "فالنِّيَةُ في السَّفر إلى مسجده وزيارة قبره مختلفة: فمن قصَدَ

---

(١) الإخنائية (ص:٥٥) بتصرف.

(٢) الإخنائية (ص:١٦٩).

(٣) الإخنائية (ص:٢١٧).

(٤) الإخنائية (ص:٢٩٨).

(٥) الإخنائية (ص:٢٠٩).

السَّفر إلى مسجده للصلاة فيه **فهذا مشروعٌ بالنَّص والإجماع**، وإن كان لم يقصِد إلا القبر لم يقصِدِ المسجد؛ فهذا مَورِد النزاع"[١]، فتحصَّل من كلام الشيخ حالتين للمسألة:

الحالة الأولى: إن كان المسافر قصَدَ السَّفر إلى المسجد النبوي، وأنه إذا وصلَ إليه، وأدَّى ما تيسَّر له من العبادة فيه، مرَّ بالقبر النبوي وأدَّى المشروع عنده من السَّلام عليه، فهذه الحالة مشروعةٌ مستحبةٌ عند جميع العلماء، كما نَّص عليه الشيخ بقوله: "أما قبر النبي ﷺ فالسفر إليه هو السَّفر إلى مسجده، **والسَّفر إلى مسجده مستحبٌ بالإجماع**"[٢]، وقوله: "المرادُ بزيارته ﷺ المستحبَّةُ بالسَّفر إليها: **هو السَّفر إلى مسجده باتفاق المسلمين**"[٣]، ويقول أيضاً: "ومن الناس من لا يتصوَّر ما هو **الممكن المشروع من الزيارة** حتى يرى المسجد والحجرة، ..، فإذا رأى المسجد والحجرة تبيَّن له أنه لا سبيلَ لأحدٍ أن يزور قبره كالزيارة المعهودَةِ عند قبر غيره، **وإنما يمكن الوصول إلى مسجده والصلاة فيه**، وفعلِ ما يشرَعُ للزائر في المسجد لا في الحجرة عند القبر، بخلاف قبر غيره"[٤]، فلا يُتصوَّر إذاً السَّفر إلا إلى المسجد -أي: بعد إدخال القبر داخل المسجد في عهد الوليد بن عبدالملك (ت ٩٦هـ)-.

الحالة الثانية: أن يقصد المسافر السفر إلى القبر النبوي فقط، دون قصد المسجد، فهذه الحالة تدخُل في عموم النَّهي عن السفر لغير المساجد الثلاثة، وهي من البدع المحدثة، وعنها يقول شيخ الإسلام: "ومنهم من لا يقصد إلا مجرَّد القبر، ولا يقصد الصلاة في المسجد أو لا يُصلي فيه، **فهذا لا ريب أنه ليس بمشروع**"[٥]، ويقول أيضاً: "لا يمكِن مع علمه بذلك [أي: بفضائل المسجد النبوي] وإيمانه بالرسول ﷺ أن لا يقصد السَّفر إلى مسجده، **فلا يقصد السفر إلى القبر دون المسجد إلا جاهلٌ أو كافر**"[٦]، وقال في موضعٍ آخر، مستبعداً وقوع هذه الصورة: "وأحدٌ من المسلمين لا يقصد

---

(١) الإخنائية (ص:٥٩).

(٢) الإخنائية (ص:٧٠) بتصرف.

(٣) الإخنائية (ص:١٦٥).

(٤) الإخنائية (ص:٣١٣) باختصار.

(٥) الإخنائية (ص:٣١٣).

(٦) الإخنائية (ص:٧١)، وقول الشيخ (جاهل أو كافر) أي: جاهلٌ بالحكم الشرعي وبفضائل المسجد النبوي، أو كافر بحيث يأتي إلى القبر فقط، بقصد الإشراك بصحابه، كما يقع من غُلاة القبوريين، والله أعلم.

أن يسافر إلى قبره ﷺ، ولا يصلي في مسجده، **فإن هذا لا يفعله أحد**[١]، **وإن فعل هذا أحد، فهذا هو الذي قال فيه مالكٌ ما قال** [أي: من كراهة فعله]، **وهذا داخلٌ في محل النزاع**"[٢].

وصرَّح الشيخ بأن الأحاديث الواردة في فضائل زيارة القبر كلها ضعيفةٌ أو موضوعة، فقال: "الأحاديث التي رويت في زيارة قبر النبي ﷺ كلها ضعيفةٌ بل موضوعة، وليس في السنن الأربعة منها حديثٌ واحد، فضلاً عن الصحيحين، **ولا احتجَّ الأئمة بشيءٍ منها، ولا رَوَوا شيئاً منها**، لا مالك ولا الشافعي ولا أحمد ولا الثوري ولا الأوزاعي ولا الليث ولا أبو حنيفة ولا إسحاق بن راهويه، **ولا أحدٌ من أئمة المسلمين**، وذلك مثل قوله: ((من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي))، ...، **فهذه الأحاديث وما أشبهها، كلها كذبٌ موضوعٌ على النبي ﷺ، لم يثبُت عنه لفظٌ واحدٌ في زيارة قبره**"[٣].

---

(١) ورد تعليقٌ في -هامش المخطوط الأصل- من طبعة كتاب (الجواب الباهر) بتحقيق المعلمي، وهو ما نصُّه: "قلت: أكثر العامة والأمراء والأجناد -وخصوصاً أهل المشرق ومن غلب عليه الرَّفض وغالب النساء- أكثر هؤلاء يدخلون المسجد لأجل الزيارة، **لا يصلون لا في الداخل ولا في الخارج**، وما يكابر في هذا إلا من لا خبرة له به، قد رأيناها مراراً، وعاينّاها مراراً" (ص:٢٨).

(٢) رسالة في مسألة شد الرحال -ملحقة بكتاب الإخنائية- (ص:٤١٤).

(٣) تلخيص الاستغاثة (١/١٤٣-١٤٤) باختصار.

المطلب الثاني: موافقات المتأخرين لشيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة شد الرَّحل لزيارة القبر النبوي:

نبتدأ بما أشار إليه شيخ الإسلام من موافقة بعض معاصريه له في هذه المسألة -بعد أن ثارت ثائرة الخصوم عليه بسببها-، وذلك بقوله: "بلغني أن هذه [الفتيا] لما أظهَرَها بعض الناس بدمشق ليُنكِرَ بعض ما فيها، وآخرون من العلماء قالوا: (هذه الفتيا ليس فيها ما يُنكَر)، وأخرجوا كلام علماء المسلمين من أصحاب مالك والشافعي وأحمد **موافقاً لها**"(١)، ويتحدَّث مرعي الكرمي (ت ١٠٣٣هـ) عن هؤلاء العلماء الموافقين الذين أشار إليهم الشيخ، فيقول: "وأما علماء بغداد فإنهم لما بلغَهُم خبر ذلك، قاموا كلهم بنُصرَتِه، **وأفتوا بموافقته، وأن ما نقله في كلامه في هذه المسألة حقٌ وصدق**، وهو كلام الأئمةِ المعتَبرين، والعلماء المحقّقين، وأنه لم يقل أحدٌ منهم باستحباب السفر إلى زيارة القبور، وأرسلوا بفتاويهم إلى مصر والشام، وقد ذكرتُ ذلك كله في كتابي (الكواكب الدرية في مناقب ابن تيمية)، وأرسلوا في شأنه الكتب للملك الناصر بن قلاوون، بعباراتٍ فائقة، وكلمات في مِدحَة الشيخ"(٢)، وأشار إلى موقفهم أيضاً زين الدين ابن رجب (ت ٧٩٥هـ)، فقال: "**ووافقهُ جماعةٌ من علماء بغداد، وغيرهم**، وكذلك ابنا أبي الوليد شيخ المالكية بدمشق أفتيا: (أنَّه لا وجه للاعتراض عليه فيما قاله أصلاً، وأنَّه نقل خلاف العلماء في المسألة، **ورجَّح أحد القولين فيها**)"(٣).

وممن صرَّح بموافقة شيخ الإسلام في هذه المسألة، بعد أن سجن الشيخ في سجن القلعة الأخير، ابن الكُتبي الشافعي (ت ..)(٤)، حيث يقول: "والذي يقتضيه مطلَقُ الخبر النبوي في قوله ﷺ: ((لا تُشَدُّ الرِّحال ...)) أنه لا يجوز شدُّ الرحال إلى غير ما ذُكر، فمن اعتقد جواز الشَّد إلى غير ما ذُكر أو وجوبه، أو ندبِيَّتُه =**كان مخالفاً لصريح النَّهي**، ومخالفة النَّهي معصية -إما كفرٌ أو غيره-، على قدرِ المنهيّ عنه ووجوبِهِ وتحريمِهِ وصفةِ النَّهي، والزيارة أخصُّ من وجه؛ فالزيارة بغير شدٍّ غير منهيٍ عنها، **ومع الشدِّ منهيٌّ عنها**، وبالجملة؛ فما ذكره الشيخ تقي الدين على الوجه المذكور الموقوف

(١) رسالة في مسألة شد الرحال -ملحقة بكتاب الإخنائية- (ص:٤١٢).

(٢) شفاء الصدور (٩٩-١٠٠) باختصار.

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٥٩٦).

(٤) لم يعثر له على ترجمة.

عليه، **لم يستحق عليه عقاباً، ولا يُوجِبُ عتاباً**"[١].

وختم ابن عبدالهادي المقدسي (ت ٧٤٤هـ) كتابه (الصارم المنكي في الرد على السبكي) بقوله: "أما جعلُ قبره الكريم ﷺ عيداً تُشَدُّ المطايا إليه كما تشدُّ إلى البيت العتيق، ويصنعُ عنده ما يكرهه الله ورسوله، ويمقتُ فاعله، ويُتّخذُ موقفاً للدعاء وطلب الحاجات وكشف الكربات، **فمن جعل ذلك من دينه** ﷺ **فقد كذبَ عليه وبدَّلَ دينه**، وبالله تعالى التوفيق"[٢].

وقال أبو عمرو المالكي الدمشقي (ت ٧٤٥هـ)[٣] في تأييد مذهب شيخ الإسلام في هذه المسألة والذّب عنه: "**السفر إلى غير المساجد الثلاثة ليس بمشروع**، وأما من سافر إلى مسجد النبي ﷺ ليُصلي فيه ويُسَلِّم على النبي ﷺ وعلى صاحبيه -رضي الله عنهما- **فمشروعٌ كما ذُكِرَ باتفاق العلماء**، وأما لو قَصَدَ إعمال المطي لزيارته ﷺ، ولم يقصِد الصلاة؛ فهذا السَّفر إذا ذَكَرَ رجلٌ فيه خلافاً للعلماء، وأنَّ منهم من قال إنه منهيٌ عنه، ومنهم من قال أنه مباح، وأنَّهُ على القولين ليس بطاعةٍ ولا قُربة، فمن جعله طاعةً وقربةً -على مقتضى هذين القولين- **كان حراماً بالإجماع**، وذكر حجةَ كل قولٍ منهما، أو رجَّح أحد القولين =**لم يلزمهُ ما يلزمُ من تنَقَّص؛ إذ لا تنقُّصَ في ذلك، ولا إزراءَ بالنبي** ﷺ"[٤].

وذكر ابن عبدالهادي المقدسي في (العقود الدرية) رسالتين أُخرَيين في تأييد شيخ الإسلام، فيما ذهبَ إليه في مسألة الزيارة، ولكنه لم يذكُر أسماء من كتبها من أهل العلم[٥]، وقال أيضاً: "بلغنا أنَّ

---

(١) العقود الدرية (ص:٤١٤-٤١٥)، وينظر: مجموع الفتاوى (٢٧/١٩٤-١٩٦).

(٢) الصارم المنكي (٢/٣٤٠).

(٣) ترجمته: أبو عمرو أحمد بن أبي الوليد محمد الأندلسي ثم الدمشقي المالكي، سمع من ابن البخاري،كان إمام المالكية ومفتيهم بجامع دمشق، سمع منه البرزالي والذهبي. البداية والنهاية (١٦/٣٢٦) ورد فيه: "تأسَّف الناس [عند وفاته] عليه وعلى صلاحه وفتاويه النافعة"، الوفيات لابن رافع (١/٤٩٧)، الدارس في تاريخ المدارس (٢/٥) ورد فيه: "توفي ثاني شهر رمضان وهو يخطُب"، ولم أقف له على شيءٍ من التصانيف التي يمكن من خلالها التَّوثُّق من منهجه العقدي، إلا أن عامة المنتسبين إلى المذهبية المحضة -في تلك المرحلة الزمنية-، متأثرون بالتقريرات الكلامية في أصول الدين، والله أعلم.

(٤) العقود الدرية (ص:٤١٩-٤٢٠)، وينظر: مجموع الفتاوى (٢٧/٢٠٥-٢٠٦)، نُزل من اتّقى -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:٨١٦).

(٥) انظر: العقود الدرية (ص:٤٢٧-٤٣٤)، مجموع الفتاوى (٢٧/٢٠٦-٢١٣)، قال مرعي الكرمي في التّعليق على هذه المُكاتبات من العلماء لسُلطان الوقت: "والظاهر أن هذه الكُتب لم تصل للسُلطان الملك الناصر، إما لعدم من يُوصِلها له، وإما لموت الشيخ قبل وصولها، وإلا لظهر لها نتيجة" والله أعلم، الكواكب الدرية -ضمن مجموع فيه ثلاث تراجم- (ص:١٧١).

بمصر من وقفَ عليها [الفتيا]؛ **فوافق**"[١].

وفصَّل مرعي الكرمي (ت ١٠٣٣هـ) القول في هذه المسألة، ومالَ إلى رأي شيخ الإسلام فيها، حيث قال: "**نقول تبعاً لابن تيمية** -كما هو مُصرَّحٌ به في عدةٍ من كتبه-: إن زيارة القبور من حيث الإجمال، جائزةٌ بإجماع المسلمين، ومن حيث التَّفصيل: فالذي نعتقدُهُ ونُفتي به أن زيارة قبور الكفار مباحة، وزيارة قبور المسلمين للسَّلام عليهم، والدعاء لهم، والاعتبار، وتذكُّر الآخرة سنة، ..، وزيارة قبور الصالحين آكد، وزيارة قبور الأنبياء المعلومة آكد وآكد، ..، هذا إذا كانت الزيارة بلا سفر إليها، **وأما السَّفر لزيارة القبور فهي مسألةٌ اختلفَ العلماء فيها**، فذهبَ قومٌ إلى أن السفر لزيارتها جائز ..، هذا مذهب الجمهور، وذهب قومٌ إلى أن السفر إليها مكروه، **وذهبَ قومٌ إلى أن السَّفر إليها حرام**، ..، **ومالَ إلى هذا القول شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية**، وقال: (لأن هذا السفر بدعة، لم يكُن في عصر السلف)"[٢]، ثم أكمل فقال: "واعلم أن السفر إلى زيارة القبور إما مباح، كما هو مذهب الجمهور، أو مكروهٌ كما هو مذهب آخرين، أو حرام كما هو مذهب آخرين، **ولم يقل أحدٌ من العلماء المعتَبرين أن السفر لزيارتها سنةٌ أو مستحب**"[٣].

ثم نقلَ مرعي الكرمي عدَّة نقولٍ من كتب شيخ الإسلام (كالإخنائية، والاقتضاء) تتعلَّق بهذه المسألة، وأتبعها بقوله: "هذا ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية، **وهو في غاية التَّحقيق**، ولقد أجادَ في نقدِ كلام الأئمة على وجهه، وأحسنَ في بيان المذاهب في هذه المسألة، **واختارَ القولَ بتحريم السَّفر إلى زيارة المشاهد والقبور**، تبعَاً لطائفةٍ من العلماء المحقِّقين، وعملاً بظاهر الحديث المتَّفق على صحته بين المحدثين"[٤]، ثم ختَمَ كلامه في هذه المسألة بما يُشعِر بموافقةٍ ظاهرةٍ لتقرير شيخ الإسلام، إذ يقول: "ولنرجع إلى المقصود، وهو أنه من المعلوم أنَّ الصحابة السابقين الأولين، والتابعين لهم بإحسان، قد فتحوا البلاد بعد موت النبي ﷺ، وسكنوا الشام والعراق ومصر وغيرها، وهم كانوا أعلم بالدين، وأتبعَ له ممن بعدهم، **ولم يكُن أحدٌ منهم يسافر لمجرَّد زيارة القبور**"[٥].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/١٨٣).

(٢) شفاء الصدور (ص:٩٥-٩٦) باختصار وتصرف.

(٣) شفاء الصدور (ص:٩٨).

(٤) شفاء الصدور (ص:٩٩).

(٥) شفاء الصدور (ص:١٠١).

المبحث الرابع: مسألة الغلو في القبور والذرائع المفضية إليه:-

تخليص لأبرز الفقرات المندرجة ضمن مَطلبيّ هذا المبحث:

المطلب الأول/ ويتضمَّن تقرير شيخ الإسلام في هذه المسألة، لما يلي: زيارة القبور تنقسم إلى شرعية وبدعية، المقصد من الزيارة الشرعية للقبور انتفاع الزائر بتذكر الآخرة، المقصد من الزيارة البدعية انتفاع الزائر بصاحب القبر، الاحتجاج بحديث النهي عن اتخاذ القبور مساجد، مع بيان تعدُّد الصور المنكرة التي تندرج ضمن النَّهي عن اتخاذها مساجد، الاحتجاج بالأثر النبوي الوارد بالأمر بتَسوية القبور المشرفة وما يستلزمه من النهي عن البناء عليها، عمارة المشاهد على القبور من الأمور المحظورة في شريعة الإسلام بالنَّص الثابت والإجماع، قصد المشاهد لأجل التَّعبُّد عندها من أشد الذَّرائع المفضِيَة إلى الشرك بأصحابها، عدم مشروعية أداء العبادات عند المشاهد المبنية على القبور، هدي السلف في مجانبة كل سبب يؤدي إلى الغلو في القبور وأهلها، الواجب الشَّرعي إزاء المشاهد والقِباب إزالتها بهدمها ومحو آثار الشرك منها، أصل نشأة هذه البدعة في الأمة، وتاريخ ظهورها المتأخر عن صدر الإسلام، أبرز مظاهر ضلال وغلو القبوريين عند المشاهد والقِباب المبنية على القبور، أثر الرافضة الكبير في إنشاء المشاهد على القبور ودعوة الناس إليها.

المطلب الثاني/ ويتضمَّن موافقات المتأخرين لتقرير شيخ الإسلام في هذه المسألة، فمن ذلك: النَّهي عن تقبيل القبر النبوي والتمسُّح به، صفة التبرُّك الصحيحة موقوفةٌ على ما ورد في الشرع، التَّصريح بتحريم البناء على القبور والدعوة إلى هدم ما بُنِيَ عليها من قِبابٍ أو مشاهد، كراهة وضع العلامات على القبور بالكتابة أو غيرها، انتفاع الزائر للقبور لا يكون بالموتى وإنما بعمله ودعائه وترحُّمِه عليهم، من يزعم أن المقصود بزيارة الموتى هو الانتفاع بصالحيهم فقد فتح للإشراكِ بهم أعظمَ باب، من يدَّعي أن الأنبياء يملكون لمن يزور قبورهم نوعاً من النَّفع لم يملكوه في حياتهم فقد كذب على الشرع والقدر، يوسوس الشيطان لأهل الضلال أنَّ من لم يَزُر الصالحين من أهل القبور فقد انتقص من أقدارهم فضلاً عن أن يمنع غيره من زيارتهم، تصوير صور الموتى من أبرز ذرائع الشرك بهم لا سيما مع تطاول الزمان، أصل عبادة الأصنام من المغالاة في القبور وأصحابها، الصلاة في المقبرة منهيٌ عنه لأجل ما فيه من سد ذريعة المغالاة بالموتى، اعتبار البناء على القبور من الكبائر التي النُهِيَ عنها ويجب هدمها باتفاق العلماء، وضع الزينة على القبور وتخصيصها من البدع التي لم

تؤثر عن السلف، الذين يزورون القبور بقصد المُغالاة بأصحابها لا يخلوا أمر عامَّتهم إما من الوقوع في شرك الألوهية أو شرك الربوبية، قصد القبور للدعاء عندها رجاءَ الإجابة منهيٌ عنه وهو إلى التَّحريم أقرب، إيقاد الشموع واتخاذ السُّرج في المقابر من ذرائع الغلو التي لُعِنَ فاعلها في الحديث النبوي، قصدُ الصلاة عند قبور الأنبياء والصالحين بنية التَّبرك بمواضعها من المخالفات الشرعية بإجماع المسلمين، لا يخلوا من يتقصَّد مواضع قبور الصالحين للعبادة من الوقوع في شركٍ جلي وهو تعظيم المقبور أو شركٍ خفي وهو التّبرك بموضع القبر، الزيارة الشرعية يُراد بها الإحسان إلى الميت بالدعاء له أو التَّسليم عليه والاستغفار له، الإشارة إلى انتشار مظاهر الغلو في القبور عند العامة بل والخاصة من المتأخرين، حصول الاتفاق بين المذاهب الأربعة على النَّهي عن البناء على القبور.

المطلب الأول: تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لمسألة الغلو في القبور والذرائع المفضية إليه:

يُقرّر شيخ الإسلام ابتداءً أنَّ زيارة القبور تنقسم إلى قسمين هما: (الزيارة الشرعية والزيارة البدعية)، وذلك باعتبار النَّظر إلى جانبين هما: هَيئتُها وكيفيَّتُها، ومقصد الزائر منها.

ويصف الشيخ حقيقة الزيارة الشرعية بأنها: "عبادةٌ لله، وطاعةٌ لرسوله، وتوحيدٌ لله، وإحسانٌ إلى عباده، وعملٌ صالحٌ من الزائر يُثاب عليه"، ثم يذكر حقيقة القسم الثاني للزيارة، فيقول: "والزيارة البدعية: شركٌ بالخالق، وظلمٌ للمخلوقات، وظلمٌ للنفس"[١].

ومما يجب استحضاره في هذه الزيارة الشرعية التي أذِنَ بها النبي ﷺ لأمته، وشرعها لهم بقوله ((زوروا القبور)) -بعد نهيه لهم عنها وقايةً لجوهر التوحيد-: كونُ المقصودِ بها انتفاعَ الزائر أولاً بامتثال الأمر النبوي وتذكُّراً للدار الآخرة، ومن ثمَّ **نفعَ أصحاب القبور** والإحسانِ إليهم بالدُّعاء لهم والسَّلامِ عليهم، فهي من جنس الصلاة على جنائزهم، وقبور الأنبياء والصالحين سواءٌ بالنَّظر إلى هذا المقصد.

فلم تُشرَع هذه الزيارة للقبور: لكونِ المزورِ بها ذا جاهٍ ومنزلةٍ عند الله ﷻ، أو لكون بركة الميت المَزورِ تعودُ على الحيِّ الزائر، فضلاً عن التوسل أو الاستشفاع أو الاستغاثة به، فإنَّ إثباتَ نوعٍ من هذه **الانتفاعات البدعية** بصاحب القبر، هو فرعٌ عن الشَّهادة له بالموتِ على الإسلام وكونه من أهل الجنة في الآخرة قطعاً، وهذا مما لا سبيلَ إلى الجزم به إلا في حقِّ الأنبياء الكِرام -صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين-، وهُم -عليهم السلام- قد حذَّروا أُمَمُهُم من أن يتَّخذوا مواضع قبورهم أماكن مقصودةً للعبادات الشرعية والدَّعوات ونحوها، ومن دونهم في الرُّتبة إذاً من أصحاب القبور فمن باب أولى أن لا تُتَّخذَ قبورهم مواضعَ للعبادة أو قضاء الحاجات أو كشف الكُربات.

وفي بيان شيخ الإسلام لما تقدَّم من الفرق الجوهري بين الزيارة الشرعية والبدعية، نستشهد ببعض مواضع كلامه، فمنه قوله: "زيارة القبور التي شرعها رسول الله ﷺ -إذنًا فيها، وفعلاً لها، أو ترغيبًا فيها- **إنما المقصودُ بها نفعَ الزائرِ للمَزورِ**، وإحسانُهُ إليه بدعائه له واستغفاره له إذا كان مؤمنًا، وإن كان كافرًا فالمقصود بها تذكُّر الموت، ليس المقصودُ بما شرعه الله ورسوله ﷺ من زيارة القبور؛

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٦٣).

خضوعَ الزائرِ للمَزور لعلوّ جاهِهِ وقدره، =وبهذا يظهر الفرقان بين الزيارة الشّرعية المباحة والمستحبَّة، وبين الزيارة البدعيَّة المكروهة والمنهيّ عنها"(١)، وقال أيضاً: "فالزيارة للقبور التي شرعها الرسول ﷺ **هي من جنس الصلاة على الجنائز**، سواءٌ كان الداعي فاضلاً أو مفضولاً، فليس المقصودُ بها الخضوع للميت والتواضع له، -كما يقصد بتصديق الأنبياء وطاعتهم-، **ولا شُرِعَت لكونِ المزورِ ذا جاهٍ عند الله ومنزلة**، بل هي مشروعةٌ في حق كل مؤمن، وجائزٌ أيضًا زيارة قبر الكافر لتذكُّر الموت"(٢).

ويُعَدُّ مُنطَلَق شيخ الإسلام في تقرير المسائل المتعلقة بالغلو في القبور، ومستندُهُ فيها راجعاً إلى حديثين صحيحين صريحين عن النبي ﷺ، أولهما: حديث عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت: قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي لم يَقُم منه: ((لعن الله اليهود والنصارى، اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد))، ثم قالت: (فلولا ذاكَ أُبرزَ قبره، غير أنه خَشِيَ أن يُتَّخذَ مسجدا)(٣).

وقد بَسطَ الشيخ العبارة في بيان معنى هذا الحديث، في مواضع متعددةٍ من كتبه، منها قوله: "وهم دَفنوه ﷺ في حجرة عائشة -رضي الله عنها-، خلافَ ما اعتادوهُ من الدَّفن في الصحراء؛ لئلا يُصَلّي أحدٌ عند قبره، **ويُتَّخذَ مسجداً، فيُتَّخَذَ قبرهُ وثناً**، ..، **وهذا كلُّه محافظةٌ على التَّوحيد، فإن من أصول الشرك بالله اتّخاذ القبور مساجد**"(٤)، وقال أيضاً: "فمقابر الأنبياء والصالحين لا يجوز اتخاذها مساجد؛ بالسنة الثابتة عن رسول ﷺ، **واتفاق أئمة المسلمين على ذلك**"(٥)، وبيَّن معنى الذَّريعة الوارد في الحديث، فقال: "فإذا كان قد لعن من يتَّخذ قبور الأنبياء مساجد، يُحذِّر أمته أن يفعلوا ذلك، مع أن المساجد إنما تكون لعبادة الله، لكن إذا اتُّخذت القبور مساجد للعبادة، **صار ذلك ذريعةً إلى قصد القبر ودعاء صاحبه واتّخاذه وثنًا**، فإذا كان قد لعن من يفعل الوسيلة إلى الشرك، فكيف بمن أتى بالشرك الصريح!"(٦).

وأشار إلى تعدُّد صور (اتخاذ القبور مساجد)، والتي تندرج ضمن النّهي العام عنها، وعبارته في

---

(١) الإخنائية (ص:٣٦٥).

(٢) الإخنائية (ص:١٢٣)، وينظر: الإخنائية (ص:١٧٠-١٧٣) (ص:١٨٣).

(٣) صحيح مسلم (١/٣٧٦).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٧/١٨٩) باختصار.

(٥) الإخنائية (ص:١٦٠).

(٦) الإخنائية (ص:٣٠٣)، وينظر: الإخنائية (ص:٩٦).

ذلك: "... قال ﷺ: ((لا تجلسوا على القبور ولا تصلّوا إليها))، فلو كان الدعاء عند القبور أجوَبَ منه في غير تلك البقعة، لكان قصدها للدعاء عندها مشروعاً لم يُنهَ أن يتَّخذ مسجداً، **فإن اتخاذ القبور مساجد يدخل فيه الصلاة وغيرها؛ ويدخل فيه بناء المساجد عليها، وكلاهما مَنهيٌ عنه**، بل يَحرم كما صرَّح به غير واحدٍ من العلماء، فإن النبي ﷺ لعنَ من فعل ذلك تحذيراً لأمته، وهذا يَقتضي توكيد التَّحريم"[١]، ويقول أيضاً: "وأما الزيارة البدعية: فهي أن تُزار القبور للتَّبرك بها، أو الدعاء عندها، أو الاستغاثة بأهلها، أو النَّذر لها -مثل زيتٍ أو كسوةٍ أو شمعٍ أو دراهم-، أو يُشعِلون عندها السُّرُج، أو يصَلّون عندها، **فإن النبي ﷺ نهى عن جميع ذلك**"[٢].

وثاني الأحاديث الصَّريحة في الباب، حديث: أبي الهياج الأسدي ﷺ أنه قال: قال لي علي بن أبي طالب ﷺ: (ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؟ «أن لا تدعَ تمثالاً إلا طمسته، ولا قبراً مُشْرِفاً إلا سوَّيته»)[٣]، قال شيخ الإسلام في التَّعليق عليه، وبيان وجه دِلالته: "فأمره بمحو التِّمثالين: الصورة الممثَّلة على صورة الميت، والتِّمثالُ الشاخِصُ المشرِفُ فوقَ قبره، فإن الشرك يحصلُ بهذا وبهذا"[٤]، وقال في موضعٍ آخر: "فأمره بطمس التَّماثيل، **وتسوية القبور العالية المشرِفَة**، إذ كان الضالون أهل الكتاب أشركوا بهذا وبهذا؛ **بتماثيل الأنبياء والصالحين وبقبورهم**"[٥].

ويُؤكد شيخ الإسلام أن عمارة المشاهد على القبور من الأمور المحظورة في شريعة الإسلام، مع ما في ذلك من مُضاهاةٍ لعمارةِ المساجد -المأمور بها في الشَّرع-، فيقول: "عُلِمَ بالنَّقل المتواتر، بل علم بالاضِّطرار من دين الإسلام، أن رسول الله ﷺ شرع لأمته عمارة المساجد بالصلوات، ..، **وأنه لم يشرع لأمته أن يبنوا على قبر نبيٍ ولا رجلٍ صالحٍ**، لا من أهل البيت ولا غيرهم، لا مسجداً ولا مشهداً"[٦]، ويقول: "فلو كانت مقابر الأنبياء والصالحين مما يستحبُّ الدعاء عندها، لكانت إما من المساجد، وإما من المشاعر التي يُحَجُّ إليها، وقد نهى النبي ﷺ عن هذا وهذا، بل لعن الذين

---

(١) الاستغاثة (ص:٢٨١) باختصار.

(٢) فصل في تكسير الأحجار -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:١٥١).

(٣) صحيح مسلم (٢/٦٦٦)، يراجع للمزيد حول روايات الحديث وألفاظه: تحقيق الكلام في المسائل الثلاث، للمعلمي(ص:١٧٢).

(٤) مجموع الفتاوى (١٧/٤٦٢).

(٥) الإخنائية (ص:٣٠٥).

(٦) منهاج السنة النبوية (١/٤٧٩) باختصار.

يتَّخذون القبور مساجد"(١).

ويُشير إلى أن قصد هذه المشاهد لأجل التَّعبُّد عندها؛ هو من أشد الذَّرائع المفضِيَة إلى الشرك بأصحابها، فيقول: "اتخاذ آثار الأنبياء مساجد -وهي التي تسمَّى المشاهد-، وما أُحدِثَ في الإسلام من المساجد والمشاهد على القبور والآثار، **فهو من البدع المحدَثَةِ في الإسلام**، من فِعلِ من لم يعرف شريعة الإسلام، وما بعث الله به محمداً ﷺ من كمال التوحيد وإخلاص الدين لله، **وسدِّ أبواب الشرك التي يفتحها الشيطان لبني آدم**؛ ولهذا تجد من كان أبعد عن التوحيد وإخلاص الدين لله ومعرفة دين الإسلام؛ هم أكثر تعظيماً لمواضع الشرك"(٢).

وعن عدم مشروعية أداء العبادات في مثل هذه المشاهد؛ يُبيِّن الشيخ فيقول: "وقد اتفق أئمة الإسلام: **على أنه لا يُشرَع بناء هذه المشاهد على القبور، ولا يشرع اتخاذها مساجد**، ولا يشرع الصلاة عندها، **ولا يشرع قصدها لأجل التَّعبد عندها**: بصلاةٍ أو اعتكاف، أو استغاثةٍ أو ابتهال، أو نحو ذلك"(٣)، وقال: "فهذه المساجد المبنيةُ على قبور الأنبياء والصالحين والملوك وغيرهم ..، **تُكرَه الصلاة فيها من غير خلافٍ أعلمه**، ولا تصحُّ عندنا في ظاهر المذهب لأجل النهي واللعن الوارد في ذلك، ولأحاديث أُخَر"(٤).

ويُبيِّن شيخ الإسلام هدي السَّلف في مجانبة كل وسيلةٍ تؤدي إلى التَّعظيم الممنوع للقبور، فيقول: "وكان الصحابة والتابعون -لما كانت الحجرة النبوية منفصلةً عن المسجد، إلى زمن الوليد بن عبد الملك-، لا يدخُل أحدٌ إليه لا لصلاةٍ هناك، ولا تمسُّحٍ بالقبرِ، ولا دُعاءٍ هناك، ..، واتَّفق الأئمة على أنه لا يمسُّ قبر النبي ﷺ ولا يُقَبِّلُه، **وهذا كلُّه محافظةٌ على التَّوحيد، فإن من أصول الشرك بالله اتِّخاذ القبور مساجد**"(٥)، وبعد أن ذكر عدة أخبارٍ عن نهي الصحابة عن الغلو في القبور، يقول: "فهذه كانت سنَّة الصحابة -رضوان الله عليهم-، ولهذا لم يكن في زمن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، **على وجه الأرض في ديار الإسلام مسجدٌ مبنيٌ على قبر، ولا مشهدٌ يُزار**، لا بالحجاز ولا

---

(١) الاستغاثة (ص:٢٨٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٤٩٧/١٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٤٤٨/٢٧)، وينظر: مجموع الفتاوى (٣١٨/٢٤-٣٢٠)، تلخيص الاستغاثة (١٦٦/١).

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (١٨٧/٢) باختصار.

(٥) مجموع الفتاوى (٢٧/ ١٨٩-١٩٠) باختصار، وينظر: العقود الدرية (ص: ٤٠٧-٤٠٨).

اليمن ولا الشام ولا مصر ولا العراق ولا خراسان"[١].

ويذكر شيخ الإسلام أن الواجب الشَّرعي إزاء هذه المشاهد والقِباب؛ هو إزالتها بهدمها، ومحو آثار الشرك منها، فإنها بُنِيَت على الباطل المحض، ونصُّ عبارته في بيان هذا الحكم: "فهذه المساجد المبنيةُ على قبور الأنبياء والصالحين والملوك وغيرهم، **يتعيَّن إزالتها بهدمٍ أو بغيره، هذا مما لا أعلم فيه خلافًا بين العلماء المعروفين**"[٢].

ويشير إلى أصل نشأة هذه البدعة في الأمة، وتاريخ ظهورها المتأخر عن صدر الإسلام، فيقول: "لم يكن على عهده ﷺ في الإسلام مشهدٌ مبنيٌ على قبر، وكذلك على عهد خلفائه الراشدين وأصحابه الثلاثة، وعلي بن أبي طالب ومعاوية رضي الله عنهم، **لم يكن على عهدهم مشهدٌ مبنيٌ لا على قبر نبي ولا غيره**، لا على قبر إبراهيم الخليل ولا على غيره"[٣]، ويقول أيضاً: "لم يكن على عهد الصحابة والتابعين وتابعيهم **من ذلك شيءٌ في بلاد الإسلام**، لا في الحجاز ولا اليمن ولا الشام ولا العراق ولا مصر ولا خراسان ولا المغرب، ولم يكن قد أحدثَ مشهدٌ لا على قبر نبيٍ ولا صاحبٍ ولا أحدٍ من أهل البيت ولا صالحٍ أصلاً؛ **بل عامة هذه المشاهد محدثةٌ بعد ذلك، وكان ظهورها وانتشارها حين ضعفت خلافة بني العباس وتفرَّقت الأمة**، وكثر فيهم الزنادقة الملبِّسون على المسلمين، وفَشَت فيهم كلمة أهل البدع، وذلك من دولة (المقتَدِر) في أواخر المائة الثالثة"[٤].

ويذكر شيخ الإسلام من صور الغلو في القبور -بعد وقوع الفتنةِ بها في الأمة- الصلاةَ في المشاهد، والمُغالاةَ في زخرفتها، وإنشاء الأوقاف الدَّارةِ عليها[٥]، ومن كلامه في ذلك: "وكثيرٌ من هؤلاء يخرِّبون المساجد ويَعمُرون المشاهد، فتجد المسجد الذي بُني للصلوات الخمس مُعطلاً مُخرَّباً ليس له كسوةٌ إلا من الناس؛ وكأنه خانٌ من الخانات، **والمشهد الذي بُني على الميت فعليه السُّتور؛ وزينة الذهب والفضة والرخام، والنُّذور تَغدوا وتَروح إليه**، فهل هذا إلا من استِخفافهم بالله وبآياته ورسوله وتعظيمِهم للشّرك، فإنهم اعتَقَدوا أن دعاء الميت الذي بُني له المشهد، والاستغاثةَ به، أنفعُ

---

(١) الاستغاثة (ص:٢٨٧).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٨٧).

(٣) منهاج السنة النبوية (١/ ٤٧٩).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٧/٤٦٦).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٣١/١١) (٢٧/١٣٨) (٢٧/٤٨٨).

لهم من دعاء الله، والاستغاثة به في البيت الذي بُني لله ﷻ، **ففضَّلوا البيت الذي بُني لدعاء المخلوق على البيت الذي بُني لدعاء الخالق**، وإذا كان لهذا وقفٌ ولهذا وقف؛ كان وقفُ الشّرك أعظمَ عندهم مضاهاةً لمشركي العرب"[1].

وقد أسهبَ الشيخ في ذكر صورٍ مُتعدِّدةٍ من ضلالات وقبائح القبوريين عند المشاهد المعظَّمة، وما يقع لهم فيها من مداخل التّأثير الشيطاني بالإغواء والتّزيين، فمن ذلك قوله: "**والشياطين تضلُّ أهلها كما تضلُّ عبّاد الأصنام**، فتارةً تكلِّمهم، وتارةً تتراءى لهم، وتارةً تقضي بعض حوائجهم، وتارةً تصيح وتحرّك السلاسل التي فيها القناديل وتطفئ القناديل، وتارةً تفعل أموراً أُخَر، كما تفعل [عند] الأوثان التي كانت للعرب، وهي اليوم تفعلُ مثل ذلك في أوثان الترك والصين والسودان وغيرهم، فيظنون أن ذلك هو الميت أو ملكٌ صوِّر على صورته، وإنما هو شيطانٌ أضلَّهم بالشرك، كما يَجري ذلك لعبَّاد الأصنام المصوَّرة على صورة الآدميين"[2].

وذكر شيخ الإسلام أن نسبةَ كثيرٍ من هذه القبور المعظَّمة لأصحابها، نسبةٌ مُختَلَقةٌ وكذبٌ لا أصلَ له، وعبارته الموضحة لذلك: "كثيرٌ من هذه المشاهد المبنية على قبور الأنبياء والصالحين من الصحابة والقَرابة وغيرهم =**كذب، وكثيرٌ منها مختَلفٌ فيه لا يتَوثَّق فيه بنقلٍ يُنقَلُ في ذلك**، مما يوجد بالشام والعراق وخراسان وغير ذلك، والسبب في خَفائها وكثرة الخِلاف فيها أن الله حفظ الدين الذي بعث به رسوله ﷺ، بقوله: {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون} [سورة الحجر: ٩]، **واتخاذُ هذه معابدَ ليس من الدين**، فلهذا لم يَحفظ هذه المقامات والمشاهد"[3]، وذكر بعض الأمثلة لذلك، فقال: "كالمشهد الذي بسفح جبل لبنان الذي يُقال له: (إنه قبر نوح)، فإن أهل المعرفة يقولون: (إنه قبر بعض العمالقة)، ..، **وكثيرٌ من المشاهد متنازعٌ فيها، وعندها شياطين تُضِلُّ بسببها من تُضِل**"[4]، ولما كان شيخ الإسلام في مصر، أنكَرَ ما يَجري من البِدَع العِظام عند ما يُسمَّى بمَشهد الحسين في القاهرة، وفصَّل في غير ما موضعٍ من كلامه كذب نسبة هذا المشهد للحسين رضي الله عنه، وأنَّه من افتعال

---

(١) الاستغاثة (ص:٣٨١).

(٢) منهاج السنة النبوية (٢/٤٥١)، وينظر: الاستغاثة (ص٣٠٤-٣٠٨).

(٣) منهاج السنة النبوية (٢/٤٥١)، وينظر: مجموع الفتاوى (٢٧/٤٨٤)، الاستغاثة (ص:٣٣٣).

(٤) الاستغاثة (ص:٣٣٠-٣٣١) باختصار.

حُكَّام دولة بني عُبيدٍ القَدَّاح[١].

وبيّن تأثير الرافضة الكبير في ابتداء إنشاء هذه المشاهد -المُختَلَقَة- ودعوة الناس إلى قَصدها وتعظيمها، حيث يقول: "**فظهرت بدعة التَّشيع التي هي مفتاح باب الشرك، ثم لما تمكَّنت الزنادقة أمروا ببناء المشاهد وتعطيل المساجد، محتجّين بأنه لا تصلَّى الجمعة والجماعة إلا خلف المعصوم**، ورَوَوا في إنارة المشاهد وتعظيمها والدعاء عندها من الأكاذيب، ما لم أجد مثله فيما وقفتُ عليه من أكاذيب أهل الكتاب، حتى صنَّف كبيرهم ابن النعمان كتاباً في (مناسك حج المشاهد)، وكذبوا فيه على النبي ﷺ وأهل بيته أكاذيب، بدَّلوا بها دينه وغيَّروا ملَّته، **وابتدعوا الشرك المنافي للتوحيد**، فصاروا جامعين بين الشرك والكذب"[٢]، وقال أيضاً: "**ولم يكن في العصور المفضَّلة مشاهد على القبور، وإنما ظهر ذلك وكثر في دولة بني بويه**؛ لما ظهرت القرامطة بأرض المشرق والمغرب، كان بها زنادقةٌ كفار مقصودهم تبديل دين الإسلام، وكان في بني بويه من الموافقة لهم على بعض ذلك، ومن بدع الجهمية والمعتزلة والرافضة ما هو معروفٌ لأهل العلم، فبَنَوا المشاهد المكذوبة كمشهد علي -رضي الله عنه- وأمثاله، **وصنَّف أهل الفِرية الأحاديث في زيارة المشاهد والصلاة عندها والدعاء عندها وما يشبه ذلك**، فصار هؤلاء الزنادقة وأهل البدع المتَّبعون لهم يعظِّمون المشاهد ويُهينونَ المساجد، وذلك ضدّ دين المسلمين، ويستَتِرون بالتَّشيع"[٣].

وقد أطال شيخ الإسلام -في مواضع مُتعددةٍ من كتبه- في بيان غلو الرافضة في القبور وأهلها، خصوصاً ضمن سياق ذكره لأخبار دولة العُبيديين[٤]، وما وقع منهم من الاعتِناء ببُنيانها، والانكبابِ عليها، وهجران المساجد في ديارهم إلا ما نَدَرَ منها، فمما قاله في هذا الشأن: "فتجدُهم يُعَطِّلون المساجد التي أمر الله أن تُرفع ويُذكر فيها اسمه، فلا يصلّون فيها جمعةً ولا جماعة، وليس لها عندهم كبير حُرمة، وإن صلوا فيها صلوا فيها وحداناً، **ويعظّمون المشاهد المبنية على القبور، فيعكفون عليها مشابهةً للمشركين**"[٥].

---

(١) فصل في تكسير الأحجار -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:١٥٣-١٥٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٧/١٦١-١٦٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٧/١٦٧)، وينظر: الاستغاثة (ص:٢٢٤).

(٤) انظر: الاستغاثة (ص:٣٢٤).

(٥) منهاج السنة النبوية (١/٤٧٤)، وينظر: مجموع الفتاوى (١٧/٤٩٧) (٤/٥١٩)، منهاج السنة النبوية (١/٤٧٨).

ويذكر الشيخ أصلَ افتتان الناس بالحج إلى القبور وشدَّ الرحل إليها من أجل تعظيهما -كما هو الشأن عند الرافضة-، فيقول: "وأصل هذا الكذب هو الضلال والابتداع والشرك، فإن الضُّلال ظنّوا أن شدَّ الرحال إلى هذه المشاهد؛ والصلاة عندها والدعاء والنذر لها؛ وتقبيلها واستلامها وغير ذلك =من أعمال البر والدّين، حتى رأيت كتاباً كبيراً قد صنَّفه بعض أئمة الرافضة محمد بن النعمان الملقب بالشيخ المفيد، شيخ الملقب بالمرتضى وأبي جعفر الطوسي، سماه (الحج إلى زيارة المشاهد)، ذكر فيه من الآثار عن النبي ﷺ وأهل بيته وزيارة هذه المشاهد والحج إليها، ما لم يذكر مثله في الحج إلى بيت الله الحرام، **وعامة ما ذكره من أوضح الكذب وأبيَنِ البُهتان**، حتى أني رأيتُ في ذلك من الكذب والبهتان أكثر مما رأيته من الكذب في كثيرٍ من كتب اليهود والنصارى، **وهذا إنما ابتدعه وافتراه في الأصل قومٌ من المنافقين والزنادقة**؛ ليصدّوا به الناس عن سبيل الله، ويفسدوا عليهم دين الإسلام، **وابتدعوا لهم أصل الشرك المضادِّ لإخلاص الدين لله**"(١).

وكان شيخ الإسلام قد باشَر بنفسه إزالة بعض هذه المشاهد المعظَّمة عند أهل الشرك والضلالة في بلدة دمشق وما حولها، فمن ذلك ما ذكره قطب الدين اليونيني (ت ٧٢٦هـ) في تاريخه، إذ يقول: "وفيها [سنة ٧٠٤هـ] في يوم الاثنين سادس عِشري شهر رجب، حضر الشيخ تقي الدين ابن تيمية وجماعتُهُ بمسجد النارنج جوار المصلّى، وحضر معهم من الحَجَّارين، وقطعوا الصخرة التي يَزورونها، **وذكروا أنها كانت سبب بنيان المسجد**، ومجيء النذور، **وكان للناس فيها اعتقاداتٌ كثيرة**"(٢)، وأضاف ابن كثير (ت ٧٤٤هـ) في سياقه لمجريات هذه الحادثة، قوله: "**وأراح المسلمين منها ومن الشرك بها، فأزاح عن المسلمين شبهةً كان شرُّها عظيماً**"(٣)، ووصف البرزالي (ت ٧٣٩هـ) نفس الحادثة بقوله: "وقطعوا الصخرة التي كانت هناك وأزالوها، **واستراح الناس من زيادة شيءٍ لا أصل له، والاعتقاد فيه بغير طريقٍ شرعي**"(٤).

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/٥١٧)، وينظر: منهاج السنة النبوية (١/٤٧٦)، تلخيص الاستغاثة (١/١٦٦)، الجواب الباهر (ص:٢٣١)، المستدرك على مجموع الفتاوى (٣/٢٥٢).

(٢) ذيل مرآة الزمان -ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام- (ص:١٧٦-١٧٧).

(٣) البداية والنهاية (١٦/٣٩).

(٤) المقتفي (٤/١٩٤).

المطلب الثاني: موافقات المتأخرين لشيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة الغلو في القبور والذرائع المفضية إليه:

يلاحظ كمقدمة أن العلماء الموافقون -في هذه المسألة- قد ذكروا أمثلةً كثيرةً متنوعةً للوسائل والذرائع التي قد تؤدي إلى الشرك بالقبور وأصحابها: كالتَّمسُّح والتَّعلُّق بالقبر، أو الانحناء له عند الوصول إليه، أو التَّبرك به بالمكُثِ الطويل قُربَه، أو العكوف للذكر عنده في المشهد أو تحت القُبَة، أو طلب الخير من الرّب في موضعه وبجواره، أو اعتياد زيارته باتّخاذه عيداً مكانياً، أو دفع النذور والأوقاف لصاحبه، أو تصوير صورة الميت، وغير ذلك المنكرات المبتدعة.

ويبيّن ابن الحاج المالكي (ت ٧٣٧هـ)[١] بعض المحذورات التي يقع فيها العوام عند القبر النبوي، فيقول منكراً عليهم: "فترى من لا علم عنده يطوف بالقبر الشَّريف كما يطوف بالكعبة الحرام، ويتمسَّح به ويقَبِّله، ويُلقونَ عليه مناديلهم وثيابهم **يقصدون به التبرك، وذلك كله من البدع**، لأن التَّبرك إنما يكون بالاتِّباع له -عليه الصلاة والسلام-، **وما كان سبب عبادة الجاهلية للأصنام إلا من هذا الباب**، ...، **لأن صفة التَّعظيم موقوفةٌ عليه** ﷺ، فكل ما عظَّمه رسول الله ﷺ نعظِّمه ونتَّبعه فيه، ...، وكذلك المسجد تعظيمه الصلاة فيه لا التَّمسح بجدرانه"[٢]، وقال بشأن مسألة البناء على القبور: "وأما تعليةُ البناء الكثير على نحو ما كانت الجاهلية تفعله تفخيماً وتعظيماً، **فذلك يهدم ويزال**، فإن فيه استعمال زينة الدنيا في أول منازل الآخرة، **وتشبيهاً بمن كان يعظِّم القبور ويعبدُها، وباعتبار هذه المعاني، وظاهر النّهي، ينبغي أن يقال: هو حرام**"[٣].

---

(١) ترجمته: محمد بن محمد العبدري الفاسي ثم المصري المالكي، الشهير: بابن الحاج، صحب ابن أبي جمرة في التصوف، سمع الموطأ وأجاز به، عرف بالزهد والتقشُّف وصحبة المتصوفة، أخذ عنه: ابن رافع السلامي والمنوفي، أجاز لابن شكر البكري، له (المدخل في البدع والنهي عنها) (كنوز الأسرار في علم الحروف). المقفى الكبير (٧/ ٥١)، الأعلام للزركلي (٧/ ٣٥)، الوفيات لابن رافع (١٥٤/١)، الديباج المذهب (٣٢١/٢)، هدية العارفين (٢/ ١٤٩)، يراجع لتوضيح المآخذ العقدية على منهجه وآراءه: رسالة (آراء ابن الحاج العقدية) للباحث باسم حسين مشاط، ومن هذه المآخذ التي ذكرها: استدلاله بدليل الحدوث، وكونه يرى مشروعية التوسل بالأموات والتّبرك بهم -تبركاً معنوياً لا حسياً-، ومشروعية شد الرحال إلى القبور.

(٢) المدخل (٢٦٣/١) باختصار.

(٣) المدخل (٢٦٤/٣).

ويقرر فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت ٧٤٣هـ)[١] مذهب الحنفية في هذه المسألة، فيقول: "**ويكره أن يُبنى على القبر**، ..، أو يعلَّم بعلامةٍ من كتابةٍ ونحوه، أو يصلّى إليه، أو يصلى بين القبور، لحديث جابر رضي الله عنه أنه –عليه الصلاة والسلام–: ((نهى أن يجصَّص القبر، وأن يقعد عليه، وأن يُبنى عليه، وأن يكتب عليه، وأن يوطأ عليه))"[٢].

ويؤصِّل ابن عبد الهادي المقدسي (ت ٧٤٤هـ) لقضية الانتفاع بزيارة المقابر وما يكره من ذلك، فيقول –ضمن ردوده على التقي السبكي–: "**وأما انتفاعُ الزائِر فليس بالميت**، بل بعَمَلِه هو وزيارتِه ودُعائِه له والترحُّم عليه، والإحسان إليه كما يَنتَفِع المحسِنُ بإحسانه، يوضِّحهُ: أن الميت قد انقطَع عملُهُ الذي ينفَعُ به نفسه، ولم يبقَ عليه منه إلا ما تسبَّب في حياته في شيءٍ يبقى نفعه، كالصدقة وتعليم العلم النافع، ودعاء الولد الصالح، **فكيف يبقى نفعهُ للحيّ وهو عملٌ يعملُهُ له، وهل هذا إلا باطلٌ شرعاً وقدراً**، ومن جعل زيارة الميت من جنس زيارة الفقير للغني، لينال من برّه وإحسانه، **فقد أتى بما هو أعظم الباطل المتضمِّن لقلب الحقيقة والشريعة**، ولو كان ذلك مقصود الزيارة لشُرِع من دعاء الميت والتضرعُّ إليه، وسؤاله ما يناسب هذا المطلوب، **ولكن هذا يُناقض ما دعا إليه الرسول ﷺ من التَّوحيد وتجريدِه مُناقضةً ظاهرة، ولا ينبغي الاقتصار على ذلك بأنه بدعة، بل فتحٌ لباب الشرك، وتوسُّلٌ إليه بأقرب وسيلة، وهل أصل عبادة الأصنام إلا ذلك؟**"[٣]، ثم قال: "فدعوى المدَّعي أن الأنبياء والرسل يملكون لمن زارهم، **ودعا بهم أو دعاهم وأشرك بهم**، من الضر والنفع ما لم يملكوه في حياتهم؛ =**من أبين الباطل المتضمّن للكذب على الشرع والقدر**، ويقال ثالثاً: دعوى ذلك مناقَضَةٌ صريحةٌ لما قصده الرسول، فإن هذا يوجب من تعظيم قبورهم، وقصد انتيابها في الحاجات والرغبات، وجعلها من أجلِّ الأعياد، **واتخاذ المساجد والسُّرُج عليها**، ما يكون أدعى إلى هذا المطلوب، وهذا ضدُّ مقصود الرسول ﷺ من كل وجهٍ، ودعاءٌ إلى ما حذَّر منه، وترغيبٌ تامٌ فيما نهى عنه، **فليتدَبَّر اللبيب هذا الموضع، فإنه سرُّ الفرق بين التوحيد ووسائله، والشرك ووسائله**"[٤].

---

(١) ترجمته: فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، برع في تدريس فروع مذهب الحنفية، له (تبيين الحقائق بشرح كنز الدقائق). الوفيات لابن رافع (١/ ٤٣٦)، الجواهر المضية (١/ ٣٤٥)، الدرر الكامنة (٣/ ٢٥٨)، تاج التراجم (ص:٢٠٤).

(٢) تبيين الحقائق (١/٢٤٦).

(٣) الصارم المنكي (٢/٢١٢-٢١٣).

(٤) الصارم المنكي (٢/٢١٦-٢١٧).

وتحدَّث شمس الدين ابن القيم (ت ٧٥١هـ) عن أبرز صور غلو أهل القبور في قبورهم، فقال: "ومن أعظم كيد الشيطان: أنه ينصب لأهل الشرك قبر معظَّمٍ يعظِّمه الناس، ثم يجعله وثناً يعبد من دون الله، ثم يوحي إلى أوليائه: أن من نهى عن عبادته واتّخاذه عيداً وجعله وثناً؛ فقد تنقَّصه، وهضمه حقَّه، فيسعى الجاهلون المشركون في قتله وعقوبته ويكفّرونه؛ وذنبهُ عند أهل الإشراك: أمرهُ بما أمر الله به ورسوله، ونهيه عما نهى الله عنه ورسوله، **من جعلهِ وثناً وعيداً، وإيقاد السرج عليه، وبناء المساجد والقباب عليه**، وتجصيصه، وإشادته، وتقبيله، واستلامه، ودعائه، أو الدعاء به، أو السفر إليه، أو الاستغاثة به من دون الله، مما قد علم بالاضطرار من دين الإسلام؛ أنه مضادٌ لما بعث الله به رسوله من تجريد التوحيد لله، وأن لا يعبد إلا الله"[١].

وقال تقي الدين السبكي (ت ٧٥٦هـ) تعليقاً منه على ما أشار إليه شيخ الإسلام من أنَّ الصحابة والتابعين، لم يكونوا يُصَلّون عند القبر النبوي ولا يتمسَّحون به: "ونحن نقول إن من أدب الزيارة ذلك، **وننهى عن التمسُّح بالقبر والصلاة عنده**، على أن تلك ليس مما قام الإجماع عليها"[٢]، وقال أيضاً: "وأما التَّمسح بالقبر وتقبيله، والسجود فيه، ونحو ذلك، **فإنما يفعله بعض الجهال، ومن فعل ذلك، يُنكَرُ عليه فعله ذلك**، ويعلَّم آداب الزيارة، ولا ينكر عليه أصل الزيارة، ولا السفر إليها، بل هو مع ما صدر منه من الجهل، محمودٌ على زيارته وسفره، **مذمومٌ على جهله وبدعته**"[٣]، وقال أيضاً: "اتخاذ القبور مساجد، والعكوف عليها، وتصوير الصور فيها، **هو المؤدي إلى الشرك، وهو الممنوع منه**"[٤]، وقال التقي الحصني (ت ٨٢٩هـ) متابعاً له في ذلك: "اتخاذ الصور مساجد وعيداً، والعكوف وتصوير الموتى فيها هو المحذور، **والمؤدّي إلى الشرك عند تطاول الزمان، وهذا هو الممنوع منه**، كما هو مصرَّحٌ به في الأحاديث الصحيحة، ..، فهذا هو الذي حذَّر منه رسول الله ﷺ"[٥].

وقال عماد الدين ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) عند ذكره لحادثة وفاة السيدة نفيسة الهاشمية (سنة ٢٠٨هـ): "وأصل عبادة الأصنام من المغالاة في القبور وأصحابها، **وقد أمر النبي ﷺ بتسوية**

---

(١) إغاثة اللهفان (١/ ٣٨٤)، وينظر: (١/٣٥١).

(٢) شفاء السقام (ص:٣٤٢)، وينظر: دفع شبه من شبه وتمرد (ص:٥١٠).

(٣) شفاء السقام (ص:٣١٢) ، وكرَّر هذا المعنى (ص:٣٢٢)، وتقدَّم التَّنبيه إلى المنع من شد الرحل إلى القبور في المبحث السابق.

(٤) شفاء السقام (ص:٣٢١).

(٥) دفع شبه من شبه وتمرد (ص:٥١٩).

القبور وطَمِّها، والمغالاة في البشر حرام، ومن زعم أنها تفكُّ من الخشب، أو أنها تنفع أو تضرُّ بغير مشيئة الله فهو مشرك"[١].

ومما ورد في شرح زين الدين ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) على (صحيح البخاري) قوله: "قال ﷺ: ((إن أولئكِ إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات؛ بنوا على قبره مسجداً، وصوَّروا فيه تلك الصور ..))، هذا الحديث **يدلُّ على تحريم بناء المساجد على قبور الصالحين**، وتصوير صورهم فيها كما يفعله النصارى، **ولا ريب أن كل واحدٍ منهما محرَّمٌ على انفراد**، فتصوير صور الآدميين محرم، وبناء القبور على المساجد بانفراده محرم"[٢]، وقال معلقاً على حديث نبش القبور في موضع المسجد النبوي أوَّل إنشاءه: "ويدلُّ على كراهة الصلاة في المقبرة، ولو كانت قبور المشركين؛ **لما فيه من سدّ الذَّريعة إلى اتخاذ القبور مساجد**، فإنه إذا تطاول العهد، ولم تُعرَف الحال، **خُشِيَ من ذلك الفتنة**"[٣].

وقد عَدَّ ابن النحاس الدمشقي الشافعي (ت ٨١٤هـ)[٤] البناء على القبور من الكبائر والبدع المحدَثة، مع نقله لكلام ابن القيم المتعلّق بهذه المسألة، متابعةً منه له -فيما يظهر-، فيقول: "ومنها: اتخاذ المساجد على القبور، وإيقاد المصابيح عليها والسُّرج، وقد صرَّح شمس الدين بن القيم أيضاً بأن ذلك من الكبائر"، ثم نقل مواضع من كلام ابن القيم عن فتنة القبور من كتاب (إغاثة اللهفان)[٥]، ثم أكمل تَعداد بدع المقابر، وذكر منها: "البناء في المقبرة المسبَّلة: **وقد تقدَّم أن ذلك حرامٌ، يجب هدمُها باتفاق العلماء، وأنه لا يمكّن أحدٌ من البناء فيها**، ..، وأما البناء على القبر في غير المقبرة المسبَّلة فهو بدعةٌ مكروهة، ..، وفي صحيح مسلم (نهى رسول الله ﷺ أن يجصَّص القبر أو

---

(١) البداية والنهاية (٣٩/١١).

(٢) فتح الباري (٢٠٢/٣) باختصار.

(٣) فتح الباري (٢١١/٣-٢١٢).

(٤) ترجمته: محيي الدين أحمد بن إبراهيم الدمشقي ثم الدمياطي، الحنفي ثم الشافعي، الشهير: بابن النحاس، عرف بإتقان الفرائض والحساب مع المشاركة في الفقه، له مصنف في الجهاد أسماه (مشارع الأشواق إلى مصارع العشاق) قرَّضه الولي العراقي، (تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين) أكثر فيه من النقل عن كتب ابن القيم، (حاشية على شرح تجريد الكلام للطوسي). الضوء اللامع (٢٠٣/١) ورد فيه: "أكثرَ المرابطة والجهاد حتى قتل شهيداً بأيدي الفرنج"، شذرات الذهب (١٥٧/٩)، الأعلام للزركلي (٨٧/١)، معجم المؤلفين (١/ ١٤٢).

(٥) انظر: تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين (ص:٣٠٦-٣٠٩).

يُبنى عليه)"[١]، ثم ذكر نوعاً آخر من بدع القبور المنهي عنها، فقال: "وكذلك الفرش عنده وتغطيتُه بثوبٍ أو خيمةٍ أو إيقاد الشمع والقناديل عنده، **وكل ذلك بدعٌ لم يفعلها أحدٌ من السلف الذين يُقتدى بهم**، وتقدَّم أن إيقاد السرج على القبور من الكبائر التي لعن فاعلها، وكذلك بناء المساجد على القبور"[٢].

ونهى تقي الدين المقريزي الشافعي (ت ٨٤٥هـ) عن صورٍ متعددةٍ من الغلو بالقبور، فقال: "فالشرك به في الأفعال، كالسجود لغيره ﷻ، والطواف بغير بيته المحرّم، ..، **أو تقبيل القبور واستلامها والسجود لها**، وقد لعن النبي ﷺ من اتَّخذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد يُصلّى لله فيها، فكيف من اتّخذ القبور أوثانًا تعبد من دون الله؟"[٣]، ثم ذكر بعض الأدلة من السنة، الدّالة على النهي عن الغلو في القبور، ثم عاد لذكر بعض الصور الشركية التي تقع عند القبور، فقال: "قومٌ يزورونهم يدعونَ بِهم، **فهؤلاء هم المشركون في الألوهيّة والمحبّة**، وجهلة العوام والطّغام من غُلاتهم، وقومٌ يزورونهم فيدعونَهُم أنفسَهُم، وقد قال النبي ﷺ: ((اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد))، وهؤلاء هم المشركون في الربوبيّة"[٤].

ونقل جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) عن كتاب (اقتضاء الصراط المستقيم) بعض ما يتعلَّق بالنهي عن بدع القبور -كالموافق له-، ثم قال: "والذي يستحب للرجل الزائر للقبور: أن يتذكَّر بزيارته الآخرة، وأن يسَلِّم عليهم، ..، **وما سوى ذلك من المحدثات، كالصلاة عندها، واتخاذها مساجد، وبناء المساجد عليها**؛ فقد تواترت النصوص عن النبي ﷺ بالنهي عن ذلك، والتَّغليظ على فاعله، فأما بناء المساجد عليها، وإشعال القناديل والشموع أو السُّرج عندها، فقد لُعِنَ فاعله، كما جاء عن النبي ﷺ قال: ((لعن الله زائرات القبور، والمتَّخذين عليها المساجد والسرج)) حديث حسن، وصرَّح عامة علماء الطوائف بالنهي عن ذلك، متابعةً للأحاديث الواردة في النهي عن ذلك، **ولا ريب في القطع بتحريمه** .."[٥]، ثم أكمل النقل عن الكتاب، فقال: "**فهذه المساجد المبنية على القبور يتعيَّن إزالتها**، هذا مما لا خلاف فيه بين العلماء المعروفين، وتُكره الصلاة فيها من غير

---

(١) تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين (ص:٤٨٢-٤٨٣) باختصار.

(٢) تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين (ص:٤٨٩-٤٩٠).

(٣) تجريد التوحيد المفيد (ص:٥١-٥٢) باختصار، وانظر: إغاثة اللهفان (٣٥٩/١).

(٤) تجريد التوحيد المفيد (ص:٥٤-٥٥).

(٥) الأمر بالاتباع (ص:١٢٨-١٣٠) باختصار، وانظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١٨٤/٢-١٨٥).

خلاف، ولا تصح عن الإمام أحمد في ظاهر مذهبه، لأجل النهي واللعن الوارد في ذلك"[١]، ثم نقل صورةً أخرى من صور الغلو في القبور، وهو تخصيص موضع القبر بدعاءٍ ونحوه، فقال: "فإن قصد القبور للدعاء عندها رجاء الإجابة **منهيٌ عنه، وهو إلى التّحريم أقرب**، والصحابة ﷺ قد أجدبوا مراتٍ، ودَهمتهُم نوائب بعد موته ﷺ، **فهلا جاءوا فاستسقوا أو استغاثوا عند قبره** ﷺ، وهو أكرم الخلق على الله ﷻ"[٢].

وعند ذكر شرف الدين الحجاوي الحنبلي (ت ٩٦٨هـ)[٣] لأحكام القبور، نصَّ على أنه: "يحرُم إسراجها، **واتخاذ المسجد عليها وبينها، وتتعيَّن إزالتها**، وفي كتاب (الهدي) [لابن القيم]: (لو وضع المسجد والقبر معاً لم يَجُز، ولم يصح الوقف ولا الصلاة)"[٤].

وعدَّ ابن حجر الهيتمي الشافعي (ت ٩٧٤هـ)[٥] البناء على القبور من الكبائر، حيث يقول في كتاب (الزواجر) عند ذكره للكبيرة الثالثة والتسعين: "اتخاذ القبور مساجد، وإيقاد السرج عليها، واتخاذها أوثاناً، والطواف بها، واستلامها، والصلاة إليها، ..، [وقد أخرج] أحمد والشيخان والنسائي: ((أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً ..))، ..، تنبيه: عَدُّ هذه الستة من الكبائر، وقع في كلام بعض الشافعية، وكأنه أخذَ ذلك مما ذكرته من هذه الأحاديث،

---

(١) الأمر بالاتباع (ص:١٣٤)، وانظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١٨٧/٢).

(٢) الأمر بالاتباع (ص:١٣٩)، وانظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١٩٧/٢).

(٣) ترجمته: شرف الدين موسى بن أحمد الحجاوي المقدسي ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي، مفتي الحنابلة بدمشق، وممن انتهت إليه رئاسة المذهب في عصره، أخذ عن: الشهاب الشويكي والنجم ابن مفلح، أخذ عنه: ولده يحيى، والشهاب الوفائي المفلحي وإبراهيم الأحدب، له (الإقناع لطالب الانتفاع) (زاد المستقنع في اختصار المقنع). الكواكب السائرة (١٩٢/٣)، شذرات الذهب (٤٧٢/١٠)، الأعلام للزركلي (٣٢٠/٧)، تسهيل السابلة (١٥٢٤/٣)، النعت الأكمل (ص:١٢٤).

(٤) الإقناع في فقه الإمام أحمد (١/ ٢٣٤).

(٥) ترجمته: شهاب الدين أحمد بن محمد الأنصاري المكي الشافعي، الشهير: بابن حجر الهيتمي، أخذ عن: زكريا الأنصاري وابن أبي الحمائل والشهاب البلقيني والشهاب بن النجار الحنبلي، ومؤلفاته الفقهية أصبح عليها المدار عند الشافعية في الحجاز واليمن، له (شرح المنهاج) (الزواجر عن اقتراف الكبائر) (الجوهر المنظم) في الزيارة (الفتاوى الحديثية). سلم الوصول (١/ ٢٣٠)، معجم المؤلفين (٢/ ١٥٢)، النور السافر (ص:٢٥٨)، فهرس الفهارس (١/ ٣٣٧)، يراجع لتوضيح المؤاخذات العقدية على منهجه وآراءه: رسالة (آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية) للباحث محمد بن عبدالعزيز الشايع، ومن هذه المؤاخذات: تجويزه اتباع المذهب الكلامي الأشعري أو الماتريدي على حدٍ سواء، تأثره بأحوال المتصوفة ودفاعه عن غلاتهم، مخالفته لأهل السنة في معنى التوحيد وأقسامه وطرق معرفة الله، وتجويزه صرف بعض العبادات لغير الله بناءً على شبهتي المجاز العقلي والتَّسبب والكسب.

ووجه أخذِ اتِّخاذِ القبر مسجداً منها واضح، لأنه لعن من فعل ذلك بقبور أنبيائه، وجعل من فعل ذلك بقبور صُلحائه شر الخلق عند الله يوم القيامة، ففيه تحذيرٌ لنا كما في رواية: ((يُحذِّر ما صنعوا)) : أي يحذر أمته بقوله لهم ذلك، من أن يصنعوا كصنع أولئك فيلعَنوا كما لعنوا، **واتخاذ القبر مسجداً معناه الصلاة عليه أو إليه**"[١]، وقال في موضعٍ آخر -مقرّراً لمذهب الشافعية-: "(ويكره تجصيص القبر) أي: تبييضه بالجِص وهو الجبس، ..، **(والبناء) عليه في حَريمه وخارجه**، ..، (والكتابة عليه)، للنهي الصَّحيح عن الثلاثة [أي: الصور المتقدمة] .."[٢].

ويقول البركوي الحنفي (ت ٩٨١هـ) عند ذكره لجملةٍ من المناهي الشرعية: "إيقاد الشموع في القبور فإنه إسرافٌ، **وبدعةٌ وضلالة، واتخاذ المساجد فيها**، أخرج الترمذي وأبو داود: عن ابن عباس -رضي الله عنهما-: (أن رسول الله ﷺ لعن زائرات القبور، والمتخذين عليها المساجد والسرج)"[٣].

ويوضح جمال الدين محمد طاهر الفتّني (ت ٩٨٦هـ) بعضَ منهيات الزيارة، فيقول: "كره مالك أن يقول: (زرنا قبره ﷺ)، وعلَّلوه بأن لفظ الزيارة صار مشتركاً بين ما شُرِعَ وما لم يُشرع، فإن منهم من قصد بزيارة قبور الأنبياء والصلحاء: **أن يُصلي عند قبورهم ويدعو عندها ويسألهم الحوائج، وهذا لا يجوز عند أحدٍ من علماء المسلمين**؛ فإن العبادة وطلب الحوائج والاستعانة حقٌ لله وحده"[٤].

وقال مرعي الكرمي الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ) بعد أن ساق جُملةً من أحاديث النَّهي عن البناء على القبور: "فثبت بهذه الأحاديث أن هذه المساجد المبنيَّة على الأنبياء والصالحين والملوك، وغيرهم، **يتعيَّن إزالتُها بهدمٍ أو غيره**، قال ابن تيمية: (وهو مما لا أعلم فيه خلافاً بين أهل العلم)"[٥]، وقال أيضاً: "اعلم أن الصلاة عند القبور مطلقاً، أو اتِّخاذها مساجد، أو بناء المساجد عليها، قد تواترت النصوص عن النبي ﷺ بالنَّهي عن ذلك، والتَّغليظ فيه"[٦]، وقال كذلك: "إذا قصد الشَّخص الصلاة عند بعض قبور الأنبياء والصالحين، **متبركاً بالصلاة في تلك البقعة، فهو عين المخالفة لله ورسوله**،

---

(١) الزواجر عن اقتراف الكبائر (١/٢٤٤-٢٤٦) باختصار.

(٢) تحفة المحتاج (١/ ٥٢٨) باختصار.

(٣) الطريقة المحمدية (ص:٥١٧).

(٤) مجمع بحار الأنوار (٢/ ٤٤٤).

(٥) شفاء الصدور (ص:٤٦).

(٦) شفاء الصدور (ص:٤٩)، وذكر في مقدمة الكتاب بعض المنهيات في اتخاذ القبور مساجد، انظر: شفاء الصدور (ص:٢٥).

وابتدعَ ديناً لم يأذن به الله -تعالى-، **لمخالفته إجماع المسلمين في ذلك**"[١]، ولما ذكر أحد عشر مفسدةً تُبيّن مضارَّ البناء على القبور، ختمها بقوله: "إذا كان البناء عليها يجرُّ إلى هذه المفاسد؛ **كان حراماً بلا ريب**"[٢].

وفي مقدمة كتاب أحمد الرومي الأقحصاري الحنفي (ت ١٠٤١هـ) المسمّى (مجالس الأبرار) نجده يصف بعض ما اشتمل عليه كتابه، بقوله: "وأبيّن فيه من الاعتقادات الصحيحة وأعمال الآخرة، **وأحذّر عما فيه من استمدادٍ بالقبور**، وغيره من فعل الكَفرة وأهل البدع الضالة المضلَّة الفجرة، لما رأيت كثيراً من الناس في هذا الزمان، **جعلوا بعض القبور كالأوثان، يصلّون عندها**، ويذبحون القُربان، ويصدر منهم أفعالٌ وأقوالٌ لا تليق بأهل الإيمان، فأردت أن أبيّن ما ورد به الشّرع في هذا الشأن، حتى يتميّز الحق من الباطل عند من يريد تصحيح الإيمان"[٣]، وقال أيضاً عند شرحه لحديث ((لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد))[٤]: "وسبب دعائه ﷺ على اليهود والنصارى باللَّعنة **أنهم كانوا يُصلون في المواضع التي دُفِنَ فيها أنبيائهم**، إما نظراً منهم بأن السجود لقبورهم تعظيمٌ لهم، **وهذا شركٌ جلي**، ولهذا قال ﷺ: ((اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد))، أو ظناً منهم بأن هذا التَّوجُّه إلى قبورهم حالةَ الصلاة أعظم وقعاً عند الله -تعالى- لاشتماله على أمرين: عبادة الله تعالى، وتعظيم أنبيائه، **وهذا شركٌ خفي**"[٥]، ثم نقل نقلاً طويلاً من كتاب (إغاثة اللهفان) لابن القيم -من الفصل الذي عقده للتحذير من فتنة القبور-، ومن جملة هذا النّقل قوله: "ونهى عن اتخاذ المساجد عليها، **وهم يُخالفونه ويبنون عليها مساجد، ويُسمّونها مشاهد**، .. ونهى عن تجصيصها والبناء عليها، وهم يُخالفونه ويُجصّصونها، ويَبنون عليها القِباب"[٦]، وكذلك نقلَ عنه -عند حديثه عن هدم مسجد الضِّرار- قوله: "ففي هذا دليلٌ على هدم ما هو أعظم فساداً منه، **المساجد المبنية على القبور، فإن حكم الإسلام فيها أن تُهدَم كلها، حتى تسوَّى بالأرض، وكذا القباب التي بنيت على القبور**

---

(١) شفاء الصدور (ص:٦١).

(٢) انظر: شفاء الصدور (ص:٤٦-٤٨).

(٣) مجالس الأبرار (ص:٢-٣) بتصرف.

(٤) صحيح البخاري (٢/ ٨٨) برقم (١٣٣٠)، صحيح مسلم (١/ ٣٧٦) برقم (٥٢٩).

(٥) مجالس الأبرار (ص:٢١١).

(٦) مجالس الأبرار (ص:٢١٥) باختصار، وانظر لبقية نقله عن كتاب ابن القيم -مع تصرفه في النص المنقول- (ص:٢١٣-٢٢٨).

يجب هدمها، لأنها أسست على معصية الرسول ﷺ ومخالفته"[١].

ثم نقل نقلاً آخر عن ابن القيم في تَعداد مفاسد الغلو في القبور، وهو قوله: "**ومنها زيارتها لأجل الصلاة عندها**، والطواف بها، وتقبيلها واستلامها، وتَعفير الخدود عليها، وأخذ ترابها، ودعاء أصحابها، والاستغاثة بهم .."[٢]، وأتبعه بالتّعليق عليه بقوله: "**وليس شيءٌ منها مشروعاً باتفاق أئمة المسلمين**، إذ لم يفعل شيئاً منها رسول رب العالمين، ولا أحدٌ من الصحابة والتابعين، وسائر أئمة الدين"[٣].

وعمدَ الأقحصاري إلى فصل (الفتنة بالقبور) من كتاب (إغاثة اللهفان) لابن القيم، فأفرده مع الاختصار له برسالةٍ أسماها (زيارة القبور الشرعية والشركية)[٤]، والتي نسبت خطأً للبركوي (ت ٩٨١هـ)، ونجده يقول في مُفتَتح هذه الرسالة: "فهذه أوراقٌ انتخبتُها من (إغاثة اللهفان) للشيخ الإمام العلامة ابن القيم الجوزية، جعل الله روحه من الأرواح التي رجعت إلى ربها راضيةً مرضيَّة، كتبتها لبعض إخوان الآخرة، مع ضمّ ما وجدته من الكتب المعتبرة، **لأن كثيراً من الناس في هذا الزمان، جعلوا القبور كالأوثان، يصلون عندها، ويذبحون القُربان**، ويصدر منهم أفعالٌ وأقوال لا تليقُ بأهل الإيمان"[٥]، وكان مما نقله من كلام ابن القيم قوله: "وقد **صرَّح عامة الطوائف بالنَّهي عن بناء المساجد عليها، والصلاة إليها**، متابعةً منهم للسنة الصحيحة الصريحة، ونصَّ أصحاب أحمد

---

(١) مجالس الأبرار (ص:٢٢٢)، وانظر: إغاثة اللهفان (١/٣٨٠).

(٢) مجالس الأبرار (ص:٢١٧)، وانظر: إغاثة اللهفان (١/٣٥١).

(٣) مجالس الأبرار (ص:٢١٧).

(٤) يصف هذه الرسالة جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢هـ) بقوله: "ظفرنا بنسخةٍ ورسالةٍ مهمة للبركوي، **انتصر فيها للشيخين فيما ذهب إليه، لا بل زاد عليهما كما ترون من مطالعتها**، وقد عانيت كثيراً في تصحيحها، لأن الأصل المطبوع محرَّف للغاية، **وهذه الرسالة تأثيرها على الجامدين والجهمية أكثر من تأثير مؤلفات الشيخين في الموضوع**، لأن الإمام البركوي شهرته عظيمة، ولا يظن الجامدون بمثله أن يصدع بما صدع به، لأنهم يحسبون أن هذا البحث **لم ينفرد به إلا الحنابلة، وأما رجلٌ حنفيٌ تركيٌ يوافق على ذلك، فلا يخالونَه**؛ إلا أن هذا الرجل -رضي الله عنه- قد أبان عن فضلٍ عظيم، ودينٍ قويم، وقلبٍ سليم"، جمال الدين القاسمي وعصره (ص:٦١٦-٦١٧)، وانظر: (ص:٦٢٨) كلامه عن خبر طباعة ونشر هذه الرسالة وما أشار إليه من استياء القبوريين في عصره من جرّاء ذلك، والصحيح في نسبة هذه الرسالة أنها لأحمد الأقحصاري الرومي، ومن الأدلة التي ذكرها بعض الباحثين والتي تؤيد نسبة هذه الرسالة إليه: أنه قد عثر على ثلاث نسخ خطيةٍ منها منسوبةٍ إليه، وكذلك ورود نص مقدمتها في كتابه الآخر المعروف (مجالس الأبرار ومسالك الأخيار).

(٥) زيارة القبور (ص:٧).

ومالك والشافعي بتحريم ذلك"[١].

وتحدَّث محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) عن حكمه في الغلو في القبور الذي شاع في عصره وبين أهل زمانه، فقال: "**هذه القِباب والمشاهد التي صارت أعظم ذريعةٍ إلى الشرك والإلحاد،** وأكبر وسيلةٍ إلى هدم الإسلام وخراب بنيانه، ..، وقد ثبت في الأحاديث النبوية اللَّعن على من أسرج على القبور، وكتب عليها وبنى عليها، وأحاديث ذلك واسعةٌ معروفة، فإن ذلك في نفسه منهيٌ عنه، ثم هو ذريعةٌ إلى مفسدةٍ عظيمة"[٢]، وسئل الصنعاني عن زيارة قبر ابن علوان، وشد الرحل إليه وإلى غيره ممن يُدَّعى فيه الولاية، فقال: "إنما كلامنا في الزيارة الشرعية للإحسان إلى الميت بالدعاء له أو التّسليم عليه والاستغفار، وأما هؤلاء الذين يزورون من ذكرت، **فإنها زيارةٌ محرمةٌ بالإجماع، لأنه إنما يطلب هو من الميت أن يُحسِنَ إليه**، وينفعه ويدفع عنه الضر، ويطوف بقبره ويقَبِّله، **كما كان يفعل المشركون لأصنامهم سواءٌ بسواء**، وقد بسطنا هذا في رسالتنا (تطهير الاعتقاد)"[٣]، وذكر الصنعاني تأصيلاً حسناً للموقف الصحيح من زيارة القبور، فقال: "الحاصل أن زيارة الأموات التي شرعها الله لعباده تكون بثلاثة أمور: الأول: تذكر الآخرة والاعتبار والاتعاظ؛ كما أفاده قوله -صلى الله عليه وآله وسلم-: ((زوروا القبور فإنها تذكر بالآخرة)). والثاني: الإحسان إلى الميت كما يحسن إلى الحي بزيارته، فإنه إذا زاره وأهدى إليه هديةً من صدقةٍ أو دعاءٍ واستغفارٍ سُرَّ به وفرح، ... الثالث: إحسان الزائر إلى نفسه باتباع السنة والمتابعة له -صلى الله عليه وآله وسلم- فيما فعله واقتداؤه به فيما قاله. **فهذه الزيارة النبوية بلا زيادة، وأما طواف الزائر بقبر الميت وتقبيله الأركان وسؤال الحاجات منه وعنده؛ فهي عبادة المشركين لأصنامهم**"[٤].

وأنكر حسين بن مهدي النعمي (ت ١١٨٧هـ) على من حكم بمشروعية البناء على القبور، وذلك في ردِّه على بعض علماء الحجاز -ممن خالفَ في هذه المسألة-، فقال: "فالأحاديث الصحيحة، والأخبار الصَّريحة، الشاهدة بأن وضع القباب والبناء على القبور -من أصله-، وتشريفها، والكتابة عليها، وتجصيصها واتخاذها مساجد؛ وما يتَّصِل بذلك =**أمرٌ تقرَّر في الشرع**

---

(١) زيارة القبور (ص:١٠)، وانظر: إغاثة اللهفان (١/ ٣٣٥).

(٢) تطهير الاعتقاد (ص:٨٣) باختصار وتصرف.

(٣) مسألة شد الرحل -ضمن مجموع رسائل الصنعاني- (ص:١٨١).

(٤) الإنصاف في حقيقة الأولياء (ص:٩٨-٩٩) باختصار.

منعه، وسبق الحكم الجازم بالنَّهي عنه، والكفِّ عن ارتكابه، وثبتت القضية في ذلك، ومضت كلمة الحق بسد ذريعته، تحذيراً لنا أن نسلُك سَنَن من قبلنا"[١]، وذكر بعض صور اتخاذ القبور مساجد -في زمانه-، فقال: "قلت: فتأمَّل هذه القِباب، وما أُعِدَّ فيها من المحاريب والفراش، ومصاحف التلاوة، واعتياد الصلاة فيها، والتَّردُد إليها في الأوقات، للذكر والدعاء والاعتكاف وما يطول تَعداده؛ **هل لاتخاذ القبور مساجد معنى سوى هذا -الذي تقضي الضرورة- بأنه عينُه** ؟ بل كثيراً ما وجدنا القباب والمشاهد أعمرُ وأملأ بقاصديها من كثيرٍ من المساجد في جميع ما ذكرنا"[٢].

وذكر جملةً من الأحاديث النبوية في النهي عن اتخاذ القبور مساجد والبناء عليها[٣]، ثم قال: "فإذا تصفَّحت ما سُقناه، وما ذكرناه في هذه القِباب والمشاهد، ومصارع الموتى وأهل دار البرزخ، من الأبنية والتَّجصيص ..، واتخاذها مساجد، ..، **وجدت جميع ما نُهي عنه فرداً فرداً قد أبرز في عالم التَّحصيل والإيجاد**"[٤]، ثم قال: "وأما الإمام ابن القيم صاحب (إغاثة اللهفان في مصائد الشيطان) فقد أوعب في هذا الموضع"، ثم نقل عنه جملةً من كلامه الذي أورده في (فصل النهي عن بدع القبور) مع الاختصار[٥]، ثم قال: "ومع تأمُّلك أيها العبد الأرشد، فيما ذكره صاحب (إغاثة اللهفان)، واستيضاحَك صحة ما ألَمَّ به من التَّحقيق =تعرف أهل صَفاء البصائر، والإجلال لأمرِ القَوي القاهر، **واحترام شأن الله ورسوله**، وهم أصحاب الطرائق المثلى، **الناصحين لله ورسوله وكتابه وعامة المسلين**"[٦].

وبيَّن أن حكم هذه المسألة مشهورٌ في كتب المذاهب الأربعة، فليس هو مما يَخفى على كثيرٍ من القبوريين والمتأثرين بهم من أصحاب العَصبيات المذهبية، فقال: "[فهي] مسألةٌ شهيرة، معروفة الشناعة والقبح بين الفضلاء، **وأن شناعتها وقُبحها عند أهل المذاهب الأربعة** خاصة -دع غيرهم- **متداولةٌ في كتبهم**، موضَّحٌ فيها: أن بناء القباب والمشاهد واتخاذ القبور مساجد؛ **من صريحِ القَبيح**

(١) معارج الألباب (ص:١٢١) بتصرف.

(٢) معارج الألباب (ص:١٢٢-١٢٣).

(٣) انظر: معارج الألباب (ص:١٢٢-١٣٢).

(٤) معارج الألباب (ص:١٣٣) باختصار.

(٥) انظر: معارج الألباب (ص:١٣٦-١٥٦).

(٦) معارج الألباب (ص:١٥٨).

وشنيعِ المنكر، لا كما يتوهَّم هؤلاء المُفتُون، وشيعَتُهم القُبوريون المقلدون تقليداً أعمى، أن القائل بقبحِ ذلك شذَّ في هذا الزمان، وخالف إجماع العلماء"(١).

واستنكر محمد السفاريني الحنبلي (ت ١١٨٨هـ) على من يقصد تحصيل الحاجات من أصحاب القبور عند الزيارة، فقال: "من كان قصده بالزيارة أن يطلب حوائجه من الميت، **فهذا لا يشك عاقلٌ في قبحه وتحريمه**، إذ الحوائج منوطةٌ لخالقها، فليسَ إلا الله يقضي الحاجة، من شكَّ في هذا طغى وتمرَّد"(٢)، واستشهد لاستنكاره هذا عقبه بالنّقل عن (الجواب الباهر) لشيخ الإسلام، و(إغاثة اللهفان) لابن القيم.

وبيَّن الشيخ محمد بن عبدالوهاب التميمي الحنبلي (ت ١٢٠٦هـ) حكم بعض المناهي العملية والاعتقادية التي تقع عند القبور، فقال: ".. ولا يجوز تجصيصه ولا البناء عليه، ويجب هدم البناء، ولا يزاد على تراب القبر من غيره للنهي عنه –رواه أبو داود–، ولا يجوز تقبيله ولا تخليقه ولا تبخيره ولا الجلوس عليه، ولا التَّخلي عليه وكذلك بين القبور، ولا الاستشفاء بترابه، ويحرم إسراجه واتّخاذ المسجد عليه ويجب هدمه، ..، ويكره التَّمسح به والصلاة عنده، وقصده لأجل الدعاء، **فهذه من المنكرات بل من شعب الشرك**"(٣)، وقال أيضاً: "والشرك نوعان: الأول: شركٌ أكبر يخرج من الإسلام، يخلّد صاحبه في النار إذا ماتَ ولم يتب منه، وهو صرف شيءٍ من أنواع العبادة لغير الله ؛كدعاء غير الله والتَّقرُّب بالذبح والنذر لغير الله من القبور والجن، والخوف من الموتى أو الجن أن يضروه أو يمرضوه، ورجاء غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله من قضاء الحاجات وتفريج الكربات، **مما يُفعَل الآن حول قبور الصالحين وغيرهم**، وقال تعالى: {ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله}"(٤)، وقال كذلك: "وأما ما صدر من سؤال الأنبياء والأولياء الشفاعة بعد موتهم، وتعظيم قبورهم ببناء القباب عليها والسرج، والصلاة عندها، واتخاذها أعياداً، وجعل السدنة والنذور لها، فكلُّ ذلك من حوادث الأمور التي أخبر بوقوعها النبي ﷺ وحذَّر منها،

---

(١) معارج الألباب (ص:١٥٩).

(٢) البحور الزاخرة في علوم الآخرة (١/ ٣٩٧).

(٣) آداب المشي إلى الصلاة –ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب– (٦/ ٤٠) باختصار، وانظر: مجموعة رسائل في التوحيد والإيمان –رسالة مسائل الجاهلية– (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الأول) (ص:٣٤٧).

(٤) الكبائر لمحمد بن عبد الوهاب – ت. الجوابرة (ص: ٢٦).

كما في الحديث عنه ﷺ أنه قال: ((لا تقوم الساعة حتى يلحق حيٌ من أمتي بالمشركين، وحتى تعبد فئامٌ من أمتي الأوثان))، وهو ﷺ حمى جناب التوحيد أعظم حماية، وسدَّ كل طريقٍ يوصل إلى الشرك، فنهى أن يجصَّص القبر، وأن يُبنى عليه، كما ثبت في صحيح مسلم من حديث جابر، وثبت فيه أيضاً أنه بعث علي بن أبي طالب ﷺ، وأمره أن لا يدع قبراً مشرفاً إلا سواه، ولا تمثالاً إلا طمسه؛ ولهذا قال غير واحدٍ من العلماء: (يجب هدم القُبب المبنية على القبور، لأنها أُسِّسَت على معصية الرسول ﷺ)، فهذا هو الذي أوجب الاختلاف بيننا وبين الناس، حتى آلَ بهم الأمر إلى أن كفرونا وقاتلونا، واستحلوا دماءنا وأموالنا، حتى نصرنا الله عليهم وظفرنا بهم"[١].

وقد قام الحسن بن خالد الحازمي الشريف (ت ١٢٣٤هـ) بتلخيص كلام ابن القيم المذكور في (فصل الفتنة بالقبور) من كتاب (إغاثة اللهفان) فيقول: ".. فقد رأيتَ أن سبب عبادة ود ويغوث ويعوق ونسر واللات كان من تعظيمهم المخلوق بما لم يأذن به الله، حتى عظّموا قبورهم وجعلوا لها تماثيل، **ولهذا نهى الشارع الحكيم عن اتخاذ المساجد على القبور ولعن على ذلك**، ..، **فاتخاذ المساجد على القبور تعظيمٌ لها**، ..، ولهذا نهى عنه ﷺ في آخر حياته، ولعن –وهو في السياق– فاعل ذلك، **لأن هذه العلة هي التي أوقعت كثيراً من الأمم في الشرك الأكبر والأصغر**، ولذا تجد أقواماً يتضرَّعون عندها ويخشعون بعبادةٍ لا يفعلونها في مواضع العبادات، ولا في أوقات الإجابة، ويرجون من بركة ذلك ما لا يرجون في المساجد الثلاثة التي تشد إليها الرحال"[٢]، وأكمل التّلخيص فقال: "ولما كان التَّسريج وسيلةً إلى تعظيم صاحب القبر، ومن هناك تنشأ مفسدة الشرك، لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور والمتّخذات عليها السرج، ..، ومن ذلك البناء على القبور وتجصيصها لما كان ذلك دالاً على التعظيم للميت، **وذاك من وسائل الشرك، نهى رسول الله ﷺ عنه**، حتى عن الكتابة عليه"[٣]، وننتقل إلى هذا الموضع من تلخيصه لكلام ابن القيم، حيث بيَّن المقصود الشرعي من زيارة القبور فقال: "والذي شرعه رسول الله ﷺ عند زيارة القبور إنما هو لذكر الآخر والاستغفار للميت والتّرحم له، وسؤال العافية، **فقلب أهل الضلال الأمر وعكسوا الدين، وجعلوا المقصود بالزيارة الشرك بأهل**

---

(١) الرسائل الشخصية (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب، الجزء السادس) (ص: ١١٣).

(٢) قوت القلوب (ص:١٣٠-١٣١) باختصار، وانظر: إغاثة اللهفان (١/ ٣٣٤).

(٣) قوت القلوب (ص: ١٣٣) باختصار، وانظر: إغاثة اللهفان (١/ ٣٥٤-٣٥٥).

القبور، وسؤالهم حوائجهم كالمطر والرزق والنصر على الأعداء، عكس ما كان عليه ﷺ"[١].

وقد حكى محمد بن علي الشوكاني الأثري (ت ١٢٥٠هـ) الإجماع على النهي عن البناء على القبور، حيث قال: "اعلم أنه قد اتفق الناس سابقهم ولاحقهم وأولهم وآخرهم من لدن الصحابة –رضوان الله عنهم– إلى هذا الوقت: **أن رفع القبور والبناء عليها بدعةٌ من البدع التي ثبت النهي عنها**، واشتدَّ وعيد رسول الله ﷺ لفاعلها، ولم يخالف في ذلك أحدٌ من المسلمين أجمعين"[٢]، وبعد أن ذكر حديث أبي الهياج الأسدي رضي الله عنه، أتبعه بقوله: "وفي هذا أعظم دلالةٍ **على أنَّ تسوية كل قبرٍ مشرف –بحيث يرتفع زيادةً على القدر المشروع–؛ واجبةٌ متحتمة**. فمن إشراف القبور: أن يرفع سمكها **أو يجعل عليها القباب أو المساجد، فإن ذلك من النهي عنه بلا شك ولا شبهة**، ولهذا فإن النبي ﷺ بعث لهدمها أمير المؤمنين علياً، ثم أمير المؤمنين بعث لهدمها أبا الهياج الأسدي في أيام خلافته"[٣].

ثم بين الشوكاني الأثر السيئ الذي يترتّب على المُغالاة في القبور، بالبناء عليها، وتزيين هذا البُنيان، بقوله: "فلا شك ولا ريب أن السبب الأعظم الذي نشأ منه هذا الاعتقاد في الأموات [أي: جلب النفع ودفع الضر] **هو ما زينه الشيطان للناس من رفع القبور، ووضع الستور عليها، وتجصيصها وتزيينها بأبلغ زينة، وتحسينها بأكمل تحسين**، فإن الجاهل إذا وقعت عينه على قبرٍ من القبور قد بنيت عليه قبة فدخلها، ونظر على القبور الستور الرائعة، والسرج المتلألئة، وقد سطعت حوله مجامر الطيب، فلا شك ولا ريب أنه يمتلئ قلبه تعظيماً لذلك القبر، ويضيق ذهنه عن تصور ما لهذا الميت من المنزلة **ويدخله من الرَّوعة والمهابة ما يزرع في قلبه من العقائد الشيطانية؛ التي هي من أعظم مكائد الشيطان للمسلمين، وأشد وسائله إلى ضلال العباد**، ما يزلزله عن الإسلام قليلاً قليلا، حتى يطلب من صاحب ذلك القبر مالا يقدر عليه إلا الله سبحانه، فيصير في عداد المشركين"[٤]، والعياذ بالله.

كما أظهر الشوكاني –عليه رحمة الله– تأسّفه من حال بعض أهل الديار الإسلامية –في زمانه– في مُغالاتهم بأصحاب القبور، حيث قال: "وكم قد سرى عن تشييد أبنية القبور وتحسينها من مفاسد يبكي لها الإسلام، منها اعتقاد الجهلة لها كاعتقاد الكفار للأصنام، وعَظُمَ ذلك فظنوا أنها

---

(١) قوت القلوب (ص:١٣٩)، وانظر: إغاثة اللهفان (١/ ٣٥٩).

(٢) شرح الصدور بتحريم رفع القبور (ص:٨).

(٣) شرح الصدور بتحريم رفع القبور (ص:١٤).

(٤) شرح الصدور بتحريم رفع القبور (ص:١٧).

قادرةٌ على جلب النفع ودفع الضرر؛ فجعلوها مقصداً لطلب قضاء الحوائج، وملجأً لنجاح المطالب، وسألوا منها ما يسأله العباد من ربهم، وشدوا إليها الرحال وتمسحوا بها واستغاثوا، **وبالجملة إنهم لم يَدَعوا شيئًا مما كانت الجاهلية تفعله بالأصنام إلا فعلوه**، فإنا لله وإنا إليه راجعون"[١].

وأنكر شهاب الدين محمود الألوسي الحنفي (ت ١٢٧٠هـ) على أهل الغلو في القبور، فقال: "والناس قد أفرطوا اليوم في الإقسام على الله تعالى، فأقسموا عليه -عزَّ شأنه- بمن ليس في العير ولا النّفير، وليس عنده من الجاه قدر قطمير، **وأعظم من ذلك أنهم يطلبون من أصحاب القبور نحو إشفاء المريض** وإغناء الفقير ورد الضالة وتيسير كل عسير، وتوحي إليهم شياطينهم خبر ((إذا أعيَتكُم الأمور فعليكم بأهل القبور))، وهو حديثٌ مفترى على رسول الله ﷺ بإجماع العارفين بحديثه، لم يروه أحدٌ من العلماء، ولا يوجد في شيءٍ من كتب الحديث المعتمدة، وقد نهى النبي ﷺ عن اتخاذ القبور مساجد ولعن على ذلك، **فكيف يتصوَّر منه -عليه الصلاة والسلام- الأمر بالاستغاثة والطَّلب من أصحابها؟!** سبحانك هذا بهتان عظيم"[٢]، وقال أيضاً: "ورأيت كثيراً منهم يسجد على أعتاب حجر قبور الأولياء، ومنهم من يثبت التَّصرُّف لهم جميعاً في قبورهم، لكنهم متفاوتون فيه حسب تفاوت مراتبهم، والعلماء منهم يحصرون التَّصرف في القبور في أربعة أو خمسة، وإذا طولبوا بالدليل قالوا: (ثبت ذلك بالكشف)، **قاتلهم الله تعالى ما أجهلهم وأكثر افترائهم**"[٣].

---

(١) نيل الأوطار (٤ / ١٠٢).

(٢) روح المعاني (٣/ ٢٩٧).

(٣) روح المعاني (٩/ ٢٠٢).

خاتمة البحث

خاتمة البحث

أبرز النتائج والتوصيات:-

أبرز النتائج التي توصَّلت إليها الدراسة -بعد فضل الله تعالى وتوفيقه-، وتنقسمُ إلى خاصةٍ وعامة:

- النتائج العامة، وهي المتعلقة بمجمَل مسارات البحث:

١) ابتدأت مرحلة التأثير الحقيقي لدعوة شيخ الإسلام ابن تيمية بعد انقضاء المحنة المصرية الكبرى، ورجوعه معزَّزاً مكرَّماً إلى دمشق (سنة ٧١٢هـ)، وكانت نهايات هذه المرحلة القصيرة -وهي مرحلة التَّأثير المباشر الملموس- في أواخر القرن الثامن الهجري، وكان لذلك عدة عوامل منها: موت عددٍ من خُلَّص تلاميذه كابن عبدالهادي (ت ٧٤٤هـ)، وابن القيم (ت ٧٥١هـ)، ولعلَّ من آخرهم -في هذه المرحلة- ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) وابن المحب الصامت (ت ٧٨٩هـ)[(١)].

٢) مع بدايات القرن التاسع ابتدأت مرحلة الانحراف الشديد ضد شيخ الإسلام، وانتهت هذه المرحلة في أواخر القرن العاشر تقريباً، ومن أبرز الأعلام المناوئين للشيخ ودعوته في هذه المرحلة: التقي الحصني الشافعي (ت ٨٢٩هـ)، والعلاء البخاري الحنفي (ت ٨٤١هـ)، ومن آخرهم في سلوك سبيل المناوَأة الشديدة والتَّصريح بها ابن حجر الهيتمي الشافعي (ت ٩٧٣هـ).

٣) أما في بدايات القرن الحادي عشر (ق ١٠هـ) فقد ابتدأت المرحلة الثالثة من مراحل تأثير دعوة شيخ الإسلام؛ وهي المرحلة التي عُرِفَت بكثرة الأعلام المنصفين لشيخ الإسلام ودعوته، واستمرَّت تقريباً إلى نهايات القرن الثالث عشر الهجري (ق ١٢هـ)، ومن أبرز رموز هذه المرحلة: الملا قاري

---

(١) لتوضيح هذا العامل المؤثر: فإن كتب الشيخ ورسائله قد تفرَّقت بعد موته سريعاً، وفُقِدَ كثيرٌ منها مما أدى إلى صعوبة الاطلاع على حقيقة العَديد من تقريراته -لا سيما العقدية- إلا من خِلال تلاميذه الآخذين عنه، ويُلاحظ الدَّارس مظاهر عديدة من أساليب التَّضييق على تلاميذ الشيخ والمتأثرين به تأثراً تاماً -في تلك الحقبة-، مما زاد من صعوبة الأخذ عنهم واستيضاح تقريرات الشيخ واختياراته بالقدر الكافي، بل إن كثيراً من رسائل الشيخ كانت ذخائر مدَّخرة عند أعيانٍ من الحنابلة وغيرهم لا يُطلِعون عليها إلا من يَثِقون في صدق مودَّته للشيخ وأتباعه، وهو ما نجد الإشارة إليه في عبارات عدد من الخصوم -كالتقي الحصني وغيره-.

الحنفي (ت ١٠١٤هـ)[١]، ومرعي الكرمي الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ)، وإبراهيم الكوراني (ت ١١٠١هـ)، وأحمد ولي الله الدهلوي (ت ١١٧٦هـ)، والسفاريني الحنبلي (ت ١١٨٨هـ)، وفي أواخرهم شهاب الدين محمود الألوسي الحنفي (ت ١٢٧٠هـ)، ويُلحَق برموز هذه المرحلة: نعمان الألوسي (ت ١٣١٧هـ) صاحب كتاب (جلاء العينين في محاكمة الأحمدين)، فيعد هذا الكتاب من أواخر الكتب الدِّفاعية البارزة التي دُوِّنَت في مرحلة إنصاف الشيخ ودعوته، وذلك قبل انتقال الدعوة السُّنِّيَّة في القُطر النجدي والحجازي -تحديداً- إلى مرحلة القوة والانتشار والظهور[٢].

٤) يلاحظ أن تقريرات شيخ الإسلام تمَّ إحياؤها وإعادة بعثها: بعد أن أُحيِيَت قضية الاجتهاد والدعوة إلى تَجديد مناهج التَّعليم بعيداً عن العصبيات والمذهبيات الضيقة، والتَّنويه إلى أهمية الأخذ بالدليل في بحث المسائل العلمية -على وجه العموم-؛ وظهرت هذه السِّمات بعد القرن الحادي عشر تقريباً، ولما كان الجمود العلمي قد سادَ عامة الأمة في القرون المتأخرة كان كلام الشيخ التَّجديدي على نمطٍ لا يَستَسيغُه -وربما- لا يفهمه كثيرٌ من أهل الزمان من المنتَسبين للعلم، ولو فهمه بعضهم لأعرضوا عنه صَفحاً؛ لكونهم لا يريدون تحمُّل مَغبَّةِ إشهاره أو الدِّفاع عنه أمام مُنتَقديه ومناوئيه[٣].

٥) من أبرز الشخصيات العلمية في القرون المتأخرة، والتي شُهِرَت وعُرِفَت بمُنابذة طريقة أهل التَّعصب من المقلِّدة، إما في المنهج العام بلزوم الطريقة الأثرية، وإما في مسائل معينة -كالمتعلقة بالغلو في

---

(١) وهو من أوائل من تصدَّى لظاهرة الانحراف الشديد عن الشيخ، فقد كان لرّده على اتهامات -شيخه الهيتمي- لشيخ الإسلام، الأثر الإيجابي الكبير على المتأخرين في موقفهم من الشيخ ودعوته، خصوصاً ممن أفاد منه من علماء الهنود كالسرهندي (ت ١٠٣٤هـ)، وقد كثُر عند المتأخرين نقل عباراته الإنصافية التي دافع فيها عن شيخ الإسلام، كما وقع من الصفي الهندي (ت ١٢٠٠هـ) -على سبيل المثال-، ومن أبرز الدوافع التي دفعت الملا قاري لرد أشهر اتهامات الخصوم عن شيخ الإسلام -كاتهامه بالتَّجسيم مثلاً-، هو مطالعته لكتاب (مدارج السالكين) لابن القيم، فقد نقلَ عنه بعض النصوص العقدية -في مَعرِض دفاعهِ عنه وعن شيخه ابن تيمية- واعتبرها كافيةً في إثبات صحة معتقده، وتكذيب دعاوى الخصوم عليه.

(٢) يراجع لهذه المراحل النموذج (أ).

(٣) لاستجلاء المزيد من تفاصيل هذه الفقرة، يحسن مراجعة كتاب (إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار)، لمحمد بن نوح الفُلّاني المدني (ت ١٢١٨هـ)، والذي أكثرَ فيه من نقل ردود ابن القيم في (إعلام الموقعين) على متعصّبة المقلّدين.

القبور مثلاً-، هم كلٌ من: [مرعي الكرمي (ت ١٠٣٣هـ) في مصر، محمد السندي (ت ١١٦٣هـ) في الحجاز، الشاه الدهلوي (ت ١١٧٦هـ) في الهند، الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) في اليمن، السفاريني (ت ١١٨٨هـ) في الشام، الشيخ المجدد ابن عبدالوهاب (ت ١٢٠٦هـ) في نجد، علي السويدي (ت ١٢٣٧هـ) في العراق]، ومن جرَّاء جهودهم الإصلاحية المتمثِّلَة في دعوتهم إلى اتّباع الدليل، ونبذ حَمْئة التّقليد عن جهالة؛ ظهرت -بفضل الله تعالى- آثار الإمامين المباركين ابن تيمية وابن القيم بعد خفوتٍ طالَ قرابة أربعة أو خمسة قرون[١].

٦) من أشهر أوجه إنصاف المتأخرين لشيخ الإسلام: نسبتُهم تقريره -في المسائل التي تضمَّنها البحث- إلى مذهب السلف أو إلى إمام أهل السنة الإمام أحمد، أو كون هذه المسائل التي بحثها من المسائل التي يَسوغ فيها الخِلاف لمن تحقَّقَت فيه شروط الاجتهاد، أو أنه لم يَخرق الإجماع -المظنون- الذي ادَّعاه خصومه ومخالفوه في بعض هذه المسائل.

٧) من طرق الدفاع الخاطئة عن شيخ الإسلام: نسبة بعض الأقوال غير المحقَّقةِ إليه بقصد تبرئةِ ساحتهِ من التُّهمة؛ -ككونه يقول بالتَّفويض في الصفات الخبرية-، وهذه من طرق الدفاع التي شاعَت عند جملةٍ من المتأخرين، وربما كان وقوعها بسبب ضعف التَّحقيق في المسائل ونسبة الأقوال أيضاً، مما قد اشتُهِرَ في تلك السنين المتأخرة، كما وقع -مثلاً- من صفي الدين الهندي (ت ١٢٠٠هـ) في كتاب (ترجمة ابن تيمية الحنبلي).

٨) من أسباب عدم كثرة التآليف العقدية على طريقة شيخ الإسلام عند المتأخرين -خصوصاً في مرحلة الانحراف التام عن دعوة الشيخ في (ق. ٩ / ١٠ الهجريين)-: هو ما قد يتعرَّض له من صنوف الأذى كالمحاسبة والإقصاء؛ كل من يُعلِن المُوافقة لشيخ الإسلام بلسانه، فضلاً عن تدوين ذلك بقلمه وتأليفه؛ كما جرى -مثلاً- لعبدالله ابن أردبين الإسكندري (ت ٧٥٤هـ)، ومحمد الدكالي ابن النَّقاش الشافعي (ت ٧٦٣هـ)، وصدر الدين الياسوفي الشافعي (ت ٧٨٩هـ)، والواعظ عمر

---

(١) ولله الأمر من قبل ومن بعد في إظهار أنوار السُّنة بعد خُفوتها، وذلك إنما يتَحقَّق واقعاً بلزوم الجَمّ الغَفير من مُنتسبي العلم لـ(منهجية الاتباع الصحيح)، لا سيما بعد تحقُّق السُّنة الإلهية في وقوع المدافعة بين مُتَّبعي الحجة والدليل ومُقَلّدي آراء الرجال الصّارفين النَّظر عن الأدلة، قال تعالى: {ويوم يُناديهم فيقول ماذآ أجبتم المرسلين} [القصص/٦٥].

القرشي الشافعي (ت ٧٩٢هـ).

٩) من أبرز الدوافع والمؤثرات العلمية لموافقة تقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية العقدية عند المتأخرين: أ/ الالتقاء في الاستدلال بنصوص الوحي على المسألة المعيَّنة؛ كما في (مسألة الاستغاثة) واستدلال الموافقين له فيها بظواهر الكتاب العزيز التي تأمُر بقَصر التَّوجه إلى الرب وتوحيدِهِ بالمسألة والطَّلب، وكما في (مسألة الغلو في القبور وذرائعه) وتواطئ الموافقين له فيها على الاستدلال بحديث النهي عن البناء على القبور وتجصيصها وإسراجها، ب/ الاطلاع المباشر على مؤلفات شيخ الإسلام والتأثُّر بها، كما في كتاب (شفاء الصدور في زيارة المشاهد والقبور) لمرعي الكرمي (ت ١٠٣٣هـ)، ج/ التأثُّر بتصانيف وتقريرات أحد علماء أهل السُّنة المُبرَّزين كالإمام أحمد بن حنبل وغيره من الأئمة، ومثال ذلك ما تضمَّنته تَحشيَة مستجي زادة الحنفي (ت ١١٥٠هـ) على هوامش كتاب (منهاج السنة)، فقد صرَّح بالإثبات في (مسألة الصفات الخبرية) وأنه مُقتَدٍ في ذلك بالإمام أحمد -رحمه الله-.

١٠) تبيَّن أن كثيراً من الموافقات لتقريرات شيخ الإسلام عند المتأخرين: كانت بسبب تأثُّر هؤلاء الموافقين ببعض كتابات تلميذه شمس الدين ابن القيم (ت ٧٥١هـ)، **حيث أن كتبه قد راجَت بينهم أكثر من كتب شيخه**، وذلك لأسباب منها: أن النَّفَس الوَعظي والأدبي التي اشتملت عليه يوافق الذوق العام في الكتابة والتأليف عند المتأخرين، وأيضاً لما فيها من مادةٍ سلوكيةٍ ورَوحانية تتماشى مع الميل الصوفي العام المشتَهِر في القرون المتأخرة، ولبعد أغلبها أيضاً عن سمة الردود -التي امتازت بها كتب شيخه-، ومن أمثلة هؤلاء الموافقين المتأثرين بكتاباته؛ الملا قاري الحنفي (ت ١٠١٤هـ) وأحمد الأقحصاري الرومي (ت ١٠٤٣هـ).

١١) وجد في تراجم كثير من أعيان القرن الثامن والتاسع والعاشر ما يدُلُّ على تَعظيمهم وتوقيرهم البالغ لشيخ الإسلام، إلا أنه لم يَصلنا من تُراثهم العقدي الخَطّي إلا القليل، والذي يمكن من خِلاله الاستشهاد على درجة موافقاتهم العقدية لشيخ الإسلام ابن تيمية، والقدر الذي يُمكن الجَزم به هو أنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية كان يعدُّ كلمة إجماع ومحلَّ فخرٍ واعتزاز عند أعيان علماء المذهب الحنبلي في القرون المتأخرة، وقد كانوا يتداولون اختياراته في الفروع كما يُدافعون عن تقريراته في الأصول على حدٍ سواء.

١٢) يلاحظ أن علماء الحنابلة المتأخرين قد أكثروا من نقل عبارات شيخ الإسلام ضمن بحوثهم للمسائل العقدية الشائكة –كالعلو والكلام–، ولكن يُعَكِّر على هذا النَّقل –من جهة اعتباره موافقةً منهم للشيخ– أنهم يوردونَ معه نقولاتٍ أخرى كثيرة عن بعض علماء الأشاعرة وغيرهم من المخالفين لتَقريراته، ولا يصَرّحون –عادةً– بتبَنّي ما نقلوه عن شيخ الإسلام في نحو هذه المسائل[1]، كما هو الواقع –مثلاً– من مرعي الكرمي في كتاب (أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات).

١٣) من أبرز أسباب التَّشوّه وضبابية التَّصور –لدى كثير من العلماء– عن مذهب شيخ الإسلام في بعض المسائل الدقيقة –كمسألة التوسل مثلاً–، هو: تَفرُّق كثير من رسائل الشيخ وفتاويه في الآفاق والأمصار –لا سيما بعد وفاته بقليل–، وادّخار عدد من أعيان علماء الحنابلة وغيرهم لمصنفاته المطوَّلة، كي لا يطَّلِعَ عليها خصومه فيُبادروا إلى إتلافها[2]، والذي قد أدّى بدوره إلى تعذُّر تحقيق مقالات الشيخ العلمية عند كثير من أعيان علماء المذاهب الفقهية ومن عَداهم، فتَناقلوا آراء الشيخ بينهم باعتبار شُهرة ما يُنسَبُ إليه وما يُحكى عنه، خصوصاً ما كان يروى عنه ضمن أحداث مناظراته مع أهل زمانه –وما أكثرَ ما قد زيدَ ونُقِص في أخبار هذه المناظرات والأحداث–.

١٤) يُلاحظ تجاوز تأثير شيخ الإسلام العِلمي حدود أتباع المذهب الحنبلي، فنجد مثلاً تلخيص ابن أبي العز الحنفي لتقريرات شيخ الإسلام العقدية في (شرحه للطحاوية)، ونجد تأثُّر المقريزي الشافعي في ما دوَّنه بخصوص توحيد العبادة ضمن كتابه (تجريد التوحيد المفيد)، –ولو كان حصول ذلك التَّأثُّر بواسطة بعض كتابات ابن القيم–، فهي مستفادةٌ من شيخه ابن تيمية بالأصالة غالباً.

---

(١) وطريقتُهم في ذلك: أنهم يُفيضونَ في ذكر أقوال الناس ومذاهبهم في مثل هذه المسائل المشكلة، ثم يكتَفونَ بعد ذلك بمجرَّد التَّلميح، دون تصريحٍ ظاهرٍ منهم بالموافقة –كأن يقولوا: (وهذا مذهب السلف والإمام أحمد)–، خشيةً من بعضهم –فيما يبدو– من التَّشنيع أو التَّصيُّد، الذي كان يقع كثيراً من قِبَل المتَعصّبين ضد أتباع عقيدة أهل السنة في تلك القرون المتأخرة.

(٢) ومما يشهد لذلك عبارة للحصني (ت ٨٢٩هـ) يقول فيها: "فمن تتبَّع **كتبه المُدَّخَرَة عند مُتَّبعيه**، رأى ذلك وغيرهُ من الخبائث، التي لو أظهروا بعضها لحرَّقوهم، فضلاً عن ضرب رقابهم". الفتاوى السهمية –ملحقة بكتاب: دفع شبه من شبه وتمرد– (ص:٥٦٧).

- **النتائج الخاصة، وهي المتعلقة بالمسائل العقدية التسعة المضمَّنة في البحث:**

١) يرى شيخ الإسلام ابن تيمية أن الاحتجاج بفهم السلف في القضايا الشَّرعية التي أجمعوا عليها؛ يُعَد من الأدلة المعتبرة -سواءً أكانت القضية خبريةً أم طَلبية-، فالاحتجاج عنده يقعُ بمجموع أفهامهم للقَضية المعيَّنة لا بفهم الفرد الواحد منهم -إذ قد يجوز عليه الخطأ-، وهو ما عبَّر عنه بنفسه -في مناظرات الواسطية تحديداً- وغيرها ب(الإجماع السَّلفي) و (مذهب السلف).

٢) من خلال أحداث (مناظرة الواسطية) وغيرها من المناظرات؛ تبيَّن أنَّ المخالفين لشيخ الإسلام في قضية الاحتجاج بفهم السلف، هم على ثلاثة أصناف: أ/ صنفٌ يرى أن الحقَّ الواجبَ اتباعُهُ هو ما استَقرَّ عليه تقرير الخَلف -في المسائل والدلائل- ولا يُلتَفت لكلام السلف في ذلك، وجُلُّ هؤلاء من غُلاة أهل التَّصوُّف والكلام، ب/ وصنفٌ يرى أن طريقة السلف وإن كانت صحيحةً سالمة، والانتسابَ إليها مُجزِئ، إلا أنَّ الخلف طريقتُهم أولى بالاتباع والتَّرجيح -باعتبار ما استجدَّ في أزمنَتِهم من المناهج التي يُقصَدُ بها النَّقض على البدع التي لم تكن معهودةً في عصر السلف-، وهذا الصنف هم عامة المتكلمين ومن وافقهم من أهل التصوف، ج/ وصنف ثالث يرى أن فهم السَّلف الذي أجمعوا عليه في مسائل الدِّيانة واجب الاتّباع حقاً، وأنَّ مُخالفه دون حجةٍ آثم، إلا أنهم يُنازعون في تعيين حقيقة المسائل التي أجمع عليها السَّلف، كإصرارهم -مثلاً- على نسبة القول بتفويض المعنى والكيفية كليهما في الصفات الإلهية إلى مذهب السلف.

٣) إن فِئاماً من المخالفين لشيخ الإسلام وإن أظهروا تَعظيم مقام السَّلف بألسنتهم، إلا أن واقعهم عند الاحتجاج لمذاهبهم غير مصَدِّقٍ لذلك، فقد اشتهر عنهم الإعراض عن عدَّة إجماعاتٍ سلفيةٍ مستقرَّة، كإعراضهم -مثلاً- عن الإجماع المشهور في حقيقة الإيمان وأنه قولٌ وعَمل، والإجماع على الاستدلال بأحاديث الآحاد في العقائد.

٤) لم أجد بعد طبقة تلاميذ شيخ الإسلام من بحث ببحثٍ مفردٍ واستيعابٍ وتأصيل قضيَّتيّ (الصفات الاختيارية والصفات الخبرية) مع موافقته له فيهما، وكثيراً ما كان يقع -عند المتأخرين- بحث قضية الصفات الاختيارية: ضمن بحثهم لمسألة الكلام والحدوث، وبحث قضية الصفات الخبرية: ضمن بحثهم لمسألة العلو والجهة، وذلك باعتبار أنها أشهر المسائل الكُبرى

التي وقع فيها النِّزاع بين المتقدمين والمتأخرين في باب الصفات الإلهية.

٥) يرى شيخ الإسلام ابن تيمية –بعد التَّتبُّع والاستقراء–: أن إثبات (جنس الصِّفات الذاتية الخبرية) محلُّ إجماعٍ بين أهل الحديث وأئمة الطوائف الأخرى –باستِثناء المُعتزلة–، فيُلقِّب المُثبتينَ لها بـ(الصِّفاتية)، وأما من نفاها من مُتأخري الأشعرية –كالجويني ومن تابعه ممن جاء بعده– فسببُ وقوع ذلك منهم هو تأثُّرهم ببعض الأصول الاعتزالية.

٦) كَثُرَ من المخالفين لشيخ الإسلام: رميه بتهمة التَّجسيم –في مسألة الصفات الخبرية–، والانتقاص من المقام النبوي –في مسألة شد الرحل والتوسل–، وذلك والله أعلم لكونه أقصر طريقٍ مُؤَدٍ لاطِّراح جميع أدلته وكلامه، كما يُقال: (إذا سقط الناقل سقط المنقول)، وقد وجد الكثير من أهل العلم والبصيرة –بحمد الله– ممن دفعوا عن الشيخ هاتين الفِريَتَين بحجةٍ وعلمٍ وصدق عبر القرون –فجزاهم الله خير الجزاء–.

٧) يرى شيخ الإسلام أن النهي عن الاستغاثة بغير الله **من مسائل الإجماع القَطعي الظاهر، ومن المعلوم بالضرورة من شرائع جميع الأنبياء**، وأنَّ نِزاع من خالفه فيها لا يخلو من أمرين: إما احتجاجٌ بأحاديث وآثار غير صحيحة أو غير صريحة –كحديث (لا يُستغاث بي)، وحديث استغاثة الناس بالأنبياء في العَرصات، وأثر مالك الدار–، وإما منازعاتٌ لفظيةٌ أو مجازية، كقولهم: (التَّعبير بعدم سلب الاستغاثة عنه ﷺ هو الأولى) أو (الاستغاثة به ﷺ يقصدُ بها معنى طلب الشفاعة منه).

٨) جُل المنتقدين لشيخ الإسلام –من المتأخرين– في مسائل الألوهية (المتعلقة بالتوسل والاستغاثة وشد الرحل والغلو في القبور)، هم عالةٌ –في الواقع– على تقريرات أبي الحسن السبكي (ت ٧٥٦هـ) والمدوَّنة في كتاب (شفاء السقام في زيارة خير الأنام)، و–بعد التَّتبع– يصح بذلك أن تُصنَّف (المدرسة السُّبكية الأشعرية) بأنها أبرز خصوم (الدَّعوة السُّنية السَّلفية) في القرون المتأخرة، ولذلك شواهد كثيرة مبثوثةٌ في ثنايا كتب الردود العقدية، وهي جَديرةٌ بالجمع والدّراسة.

٩) فيما يتعلَّق بمسألة (سد الذرائع المفضِيَة للغلو بالقبور وأهلها): فهذا الأصل يُقِرُّ به كثيرٌ من المخالفين لمذهب الشيخ العقدي، خصوصاً في الذرائع التي وردَ النَّصُ عليها في الأحاديث النبوية –كتَجصيص القبور وإنارتها–، لكن منهم من يُنازعه في بعض أمثلة الذرائع الأخرى التي

يذكُرها؛ كالمنع من الدعاء عند قبر الرجل الصالح -بقصد التبرُّك به أو التوسُّل به إلى ربه-.

١٠) ذكر العلماء المتأخرون الموافقون لشيخ الإسلام -في أصل النَّهي عن الغلو بالقبور- أمثلةً كثيرةً متنوعةً للوسائل والذّرائع التي قد تؤدي إلى الشرك بالقبور وأصحابها: كالتَّمسُّح والتَّعلُّق بالقبر، أو الانحناء له عند الوصول إليه، أو التَّبرك به بالمكُثِ الطويل قُربَه، أو العكوف للذكر عنده في المشهد أو تحت القُبَة، أو طلب الخير من الرّب في موضعه وبجواره، أو اعتياد زيارته باتّخاذه عيداً مكانياً، أو دفع النذور والأوقاف لصاحبه، أو تصوير صورة الميت، وغير ذلك من المنكرات المبتدعة.

١١) من الشواهد والدلائل التي تدلُّ على **استناد شيخ الإسلام لتقريرات الأئمة الأربعة، وغيرهم من أئمة السلف** -في مسائل الاعتقاد خاصة-، أنه: في مسألة التوسل قد استشهدَ بما يُستفاد من موقف أبي حنيفة وبعض أصحابه، من إنكارهم على من أوجب حقّاً على الله لأحدٍ من خلقه، وفي مسألة الصفات الاختيارية أكَّد الشيخ على عبارة الإمام أحمد: (لم يزل الله متكلماً متى شاء)، وخرَّج إثبات حقيقة تجدُّد الصفات الاختيارية عليها -كما أشار إليه ابن قاضي الجبل-، وفي مسألة شد الرحل أكَّد مراراً على موقف الإمام مالك وبعض أصحابه فيها، خصوصاً كراهة الإمام مالك لقول القائل: (زرت قبر النبي).

- **بعض التوصيات المقترحة في خاتمة هذا البحث:**

١) من المسائل العقدية الكبرى التي قرَّرها شيخ الإسلام ابن تيمية مع اشتهار تقريره فيها، ولم تدخل ضمن مباحث هذه الرسالة –بحسب الخطة المعتمدة من القسم العلمي–: (مسألة التبرُّك، ومسألة السَّماع، ومسألة النَّذر، ومسألة التَّحسين والتَّقبيح العقلي، وقضية ضابط البدعة، وانقسامها إلى حسنة وسيئة، والموقف من الأولياء، والموقف من الدليل العقلي وعلم الكلام، والموقف من المجاز، والموقف من المنطق)، فيجدُر بحثها من جهة تلخيص تقرير الشيخ فيها أولاً، ثم استقراء موافقات المتأخرين له فيها.

٢) دراسة امتداد نفوذ وتأثير دعوة شيخ الإسلام في (القُطر التركي والحِقبة العثمانية)، والتي اتَّسمَت بسمات سلبية متعدّدة كالتَّقليد والجمود الأعمى والعَصبية المذهبية والتَّصوف الغالي، مع ملاحظة عائق اللغة الكبير بسبب ضعف الترجمة من اللغة التركية والعثمانية القديمة إلى العربية، ومن النماذج المطروحة لهذه الدراسة: جهود أتباع دعوة (جماعة قاضي زادة)، ومن أبرز رموزهم: محمد بير البركوي (ت ٩٨١هـ)، أحمد الأقحصاري الحنفي (ت ١٠٤١هـ)، محمد أفندي الحنفي المعروف ب(قاضي زادة) (ت ١٠٤٤هـ)، صنع الله الحلبي الحنفي (ت ١١٢٠هـ)، ومطالعة ما كتبه المؤرخون عنهم خصوصاً كتابات كاتب جلبي المعروف ب(حاجي خليفة) (ت ١٠٦٧هـ)، ومن أبرزها كتابه المسمَّى (ميزان الحق في اختيار الأحق).

٣) دراسة امتداد تأثير دعوة (جماعة قاضي زادة) الإصلاحية، من جهة النهي عن البدع ومحاربتها، في كتابات أسرة الألوسي العلمية، وكذا من قبلهم من علماء بغداد –كأبرز شيوخ الألوسي الكبير– وهو علي أفندي السويدي (ت ١٢٣٧هـ).

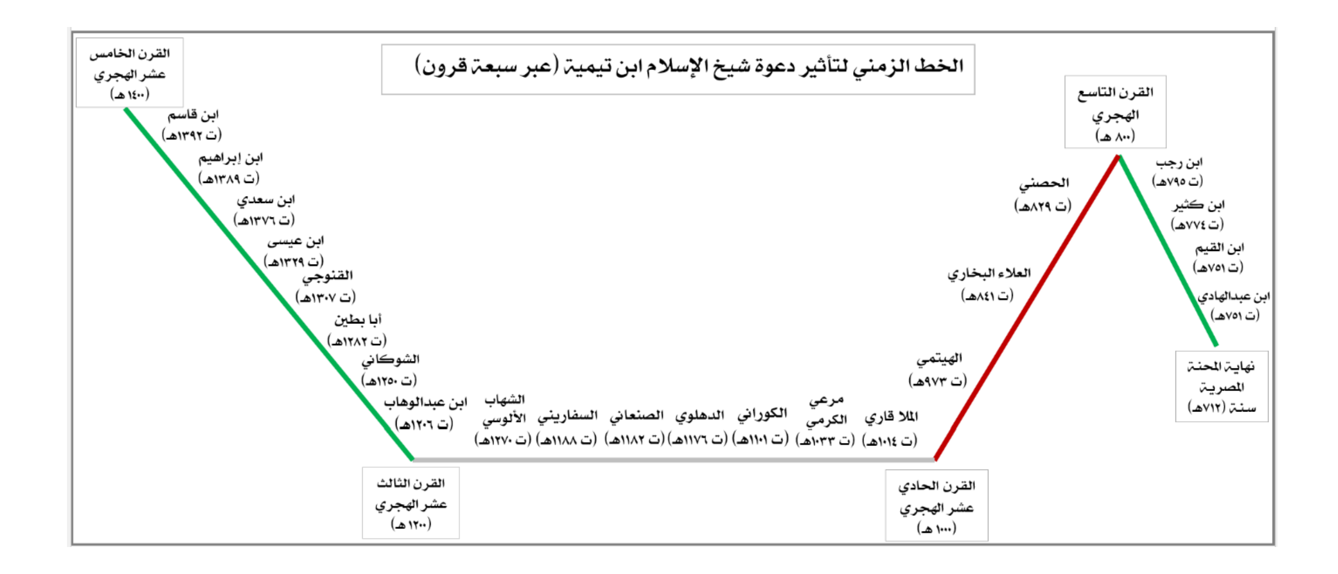
٤) دراسة امتداد تأثير دعوة شيخ الإسلام الإصلاحية، في القُطر الهندي وبلاد السند، خصوصاً –في القرن التاسع والعاشر–، وهي المرحلة الغامضة التي تسبق زَمنياً مرحلة إنصاف بعض أعلام الهنود لدعوة الشيخ: كالملا قاري الحنفي (ت ١٠١٤هـ)، وللملا قاري الحنفي أيضاً تأثير ظاهر على جملة من الإصلاحيين في الهند من أبرزهم: أحمد بن عبد الأحد السَّرهندي (ت ١٠٣٤هـ) صاحب الطريقة المجدِّديَّة، والذي تأثّر بطريقته الشاه أحمد ولي الله الدهلوي (ت ١١٧٦هـ)، ثم

شاعَ بعدهما التأثُّر بكتابات شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم، في بلاد الهند والسند وما حولها.

٥) دراسة حول قضية تَحرُّج كثير من أعلام الحنابلة المتأخرين عن التَّصريح بموافقة شيخ الإسلام، في المسائل العقدية الكبرى التي انتُقِدَت عليه وخولِفَ فيها -من قِبَل الأشعرية تحديداً-، وهل يكون ذلك منهم لأجل مُراعاة ما يُنقل في الكتب الأصولية -لطبقة متوسطي الحنابلة- من تقريرات كلامية لبعض علماء الحنابلة -كالقاضي وابن عقيل- في بعض مسائل الاعتقاد، أو لأسباب ودوافع أخرى، قد تكون اقتَضتها بعض ظروف البيئة العِلمية والهيئات الرُّسومية -آن ذاك-، وربما يكون من جملة تلك الدوافع؛ ما يشبه اختلاط عقائد بعض فقهاء الحنابلة بعقائد الأشعرية، إذ إن حدَّة الصراع بين الطائفتين قد خفَّت كثيراً بعد القرن العاشر الهجري.

٦) استخراج نصوص العلماء المتأخرين التي تدُل على تحقيق توحيد العبادة، ورد شبهات المشركين في الألوهية، من خلال الكُتب التي أُلِّفَت للرد على أتباع طائفة ابن عربي، وغلاة المتصوفة، وهذه الكتب بالعَشرات، عدا ما تضمَّنته كثير من الرسائل والفتاوى المتفرقة.




الخط الزمني لتأثير دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية (عبر سبعة قرون)
نهاية المحنة المصرية سنة (٧١٢هـ)
ابن عبدالهادي (ت ٧٥١هـ)
ابن القيم (ت ٧٥١هـ)
ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)
ابن رجب (ت ٧٩٥هـ)
القرن التاسع الهجري (٨٠٠ هـ)
الحصني (ت ٨٢٩هـ)
العلاء البخاري (ت ٨٤١هـ)
الهيتمي (ت ٩٧٣هـ)
القرن الحادي عشر الهجري (١٠٠٠ هـ)
الملا قاري (ت ١٠١٤هـ)
مرعي الكرمي (ت ١٠٣٣هـ)
الكوراني (ت ١١٠١هـ)
الدهلوي (ت ١١٧٦هـ)
الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)
السفاريني (ت ١١٨٨هـ)
الشهاب الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)
القرن الثالث عشر الهجري (١٢٠٠ هـ)
ابن عبدالوهاب (ت ١٢٠٦هـ)
الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)
أبا بطين (ت ١٢٨٢هـ)
القنوجي (ت ١٣٠٧هـ)
ابن عيسى (ت ١٣٢٩هـ)
ابن سعدي (ت ١٣٧٦هـ)
ابن إبراهيم (ت ١٣٨٩هـ)
ابن قاسم (ت ١٣٩٢هـ)
القرن الخامس عشر الهجري (١٤٠٠ هـ)

– نموذج (أ) –

الفهارس الفنية :

الفهارس الفنية :-

١) فهرس المصادر والمراجع :

- إبراز الغي الواقع في شفاء العي، المؤلف: محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (ت ١٣٠٤ هـ)، المحقق: الدكتور صلاح محمد أبو الحاج، الناشر: دار الفتح، عمان، الأردن، الطبعة: الأولى ٢٠٠٠ م.
- الأبحاث المسددة في فنون متعددة، تأليف: صالح بن المهدي بن علي بن عبدالله المقبلي الربيعي اليمني (ت ١١٠٨هـ)، تحقيق: الوليد بن عبدالرحمن الربيعي، الناشر: مكتبة الجيل الجديد – صنعاء، الطبعة الأولى – ١٤٢٨هـ.
- ابن تيمية وعصره، تحرير: يوسف ربوبورت و شهاب أحمد، ترجمة: محمد بوعبدالله، الناشر: الشبكة العربية للأبحاث والنشر – بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٨م.
- الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية، المؤلف: ولي الدين، أبو زرعة، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، ابن العراقي (ت ٨٢٦هـ)، تحقيق: محمد تامر الدرعمي، الناشر: مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث – مصر.
- الإخنائية أو (الرد على الإخنائي)، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، المحقق: فواز بن محمد العوضي، الناشر: مكتبة النهج الواضح، الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ.
- أدب الطلب ومنتهى الأدب، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، المحقق: عبد الله يحيى السريحي، الناشر: دار ابن حزم – لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
- الاستغاثة في الرد على البكري، المؤلف: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله بن دجين السهلي، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ.
- الاستقامة، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، المحقق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
- أطلس تاريخ العهد المملوكي، تأليف: سامي بن عبدالله بن أحمد المغلوث، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة

الأولى ١٤٣٤هـ.

- الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، أبي حفص عمر بن علي البزار (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، نشر: دار عالم الفوائد، -مَضموماً إلى كتاب العقود الدرية-، الطبعة الثانية ١٤٤٠هـ.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.
- الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر ٢٠٠٢ م.
- أعيان العصر وأعوان النصر، المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، المحقق: د. علي أبو زيد، د. نبيل أبو عشمة، د. محمد موعد، د. محمود سالم محمد، الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.
- إغاثة اللهفان في مصائد الشيطان، المؤلف: ابن القيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، المحقق: محمد عزير شمس، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة الثالثة ١٤٤١هـ.
- أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات، المؤلف: مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.
- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي (ت ٧٢٨هـ)، المحقق: ناصر عبد الكريم العقل، الناشر: دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤١٩هـ.
- الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي المقدسي، ثم الصالحي، شرف الدين، أبو النجا (ت ٩٦٨هـ)، المحقق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي، الناشر: دار المعرفة بيروت.
- الإلهيات من المحاكمات بين شراح الإشارات، مع حاشية الباغوني، المؤلف: قطب الدين الرازي، المحشي: ملا حبيب الله ميرزا جان الباغنوي الشيرازي، تصحيح: مجيد هادي زادة، الناشر: مركز نشر الميراث المكتوب — طهران، سنة ١٣٨١هـ.

- الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن القيم، الطبعة الثانية - ١٤١٦هـ.
- إنباء الغمر بأبناء العمر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: د حسن حبشي، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، عام النشر: ١٣٨٩هـ.
- الانتصار لأهل الأثر المطبوع باسم «نقض المنطق»، المؤلف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن حسن قائد، الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الثالثة، ١٤٤٠ هـ.
- الإنصاف في حقيقة الأولياء ومالهم من الكرامات والألطاف، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحني، الكحلاني ثم الصنعاني، المعروف كأسلافه بالأمير (ت ١١٨٢هـ)، المحقق: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى - ١٤٢١هـ.
- الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية.
- البحر المحيط في أصول الفقه، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.
- البداية والنهاية، أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي الشافعي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: مجموعة من المُحققين، بإشراف: عبدالقادر الأرناؤوط و د.بشار عواد معروف، الناشر: دار ابن كثير، طبعة خاصة بوزارة الأوقاف بدولة قطر، ١٤٣٦هـ.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
- البرهان القاطع في إثبات الصانع، تأليف: محمد بن إبراهيم الوزير اليمني (ت ٨٤٠هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالكريم الخطيب، الناشر: دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى - ١٤٠٩هـ.
- بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، المؤلف: رضي الدين أبو البركات محمد بن أحمد بن عبد الله الغزي العامري الشافعي (ت ٨٦٤ هـ)، ضبط النص وعلق عليه: أبو يحيى عبد الله الكندري،

الناشر: دار ابن حزم، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.
- بيان زغل العلم، شمس الدين محمد بن أحمد الدمشقي الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو الفضل القونوي، الناشر: دار الميمنة، الطبعة الثانية ١٤٣٧هـ.
- التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، المؤلف: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت ١٣٠٧هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ .
- تاريخ ابن قاضي شهبة، المؤلف: تقي الدين أبي بكر بن أحمد بن قاضي شهبة الأسدي (ت ٨٥١هـ)، تحقيق: عدنان درويش، الناشر: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية –دمشق، عام ١٩٩٤م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- تاريخ العقيدة الإسلامية في العراق –لما بعد العهود العباسية–، تأليف: عباس بن محمد البايزيدي العزاوي (ت ١٣٩١هـ)، عناية: عمر بن أحمد آل عباس، الناشر: دار التوحيد – الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ.
- التاريخ المعتبر في أنباء من غبر، المؤلف: مجير الدين العليمي عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن المقدسي الحنبلي (ت ٩٢٨ هـ)،تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين، إشراف: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ.
- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، المؤلف: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي المؤرخ (ت ١٢٣٧هـ)، الناشر: دار الجيل بيروت.
- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ، المؤلف: عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت ٧٤٣ هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية – بولاق، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣١٣ هـ.
- تجريد التوحيد المفيد، المؤلف: أحمد بن علي المقريزي المصري الشافعي (ت ٨٤٥هـ)، المحقق: د. علي بن محمد العمران، الناشر: دار الصميعي، الطبعة الثالثة ١٤٣٦هـ.

- تحفة المحتاج في شرح المنهاج، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، تحقيق: سيد بن محمد السناري، الناشر: دار الحديث القاهرة، سنة الطباعة ١٤٣٧هـ.
- تحفة الوصول إلى علم الأصول على مذهب أهل السنة والجماعة، تأليف: يوسف بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المِبرَد الحنبلي الدمشقي (ت ٩٠٩ هـ)، تحقيق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، الناشر: دار المقتبس، الطبعة الأولى - ١٤٣٩هـ.
- تحقيق نسبة (النصيحة الذهبية لابن تيمية)، تأليف: محمد عبدالله أحمد مصطفى، المشهور ب(أبي الفضل القونوي)، الناشر: مركز الفكر المعاصر، الطبعة الأولى — ١٤٣٥هـ.
- التدمرية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، المحقق: د. محمد بن عودة السعوي، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة: السادسة ١٤٢١هـ.
- تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ (مطبوع ضمن مجموع رسائل ابن عبد الهادي)، المؤلف: يوسف بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المِبرَد الحنبلي (ت ٩٠٩ هـ)، عناية: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ
- تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد، ويليه شرح الصدور في تحريم رفع القبور، المؤلف: محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، المحقق: عبد المحسن بن حمد العباد البدر، الناشر: مطبعة سفير، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.
- تطهير الفؤاد من دنس الاعتقاد، ويليه شفاء السقام للسبكي، تأليف: محمد بخيت بن حسين المطيعي الحنفي الأزهري (ت ١٣٥٤هـ)، الناشر: مكتبة الحقيقة -تركيا، الطبعة: بدون، عام ١٤٢٤هـ.
- تلخيص كتاب الاستغاثة المعروف ب(الرد على البكري)، تلخيص: عماد الدين ابن كثير الدمشقي، تحقيق: محمد بن علي عجال، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية.
- تلخيص الاستغاثة، تلخيص: محمد بن أحمد بن نصر الله الحنبلي (ت بعد ٨٢١هـ)، تحقيق: علي بن أحمد الكندري المرر، دار بينونة للنشر والتوزيع، ٢٠١١م.
- تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين وتحذير السالكين من أفعال الجاهلين، المؤلف: محيي الدين أبو زكريا أحمد بن إبراهيم ابن النحاس الدمشقي (ت ٨١٤ هـ)، حققه وعلق عليه: عماد الدين عباس سعيد، إشراف: المكتب السلفي لتحقيق التراث، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- جامع الرسائل، المؤلف: تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي

(ت: ٧٢٨هـ)، المحقق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: دار العطاء - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

- جامع المسائل، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، المحقق: مجموعة محققين، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
- الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون (مضموماً إليه تكمِلَة الجامع)، علي محمد العمران ومحمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، الطبعة الخامسة ١٤٤٠هـ.
- جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، المؤلف: نعمان بن محمود بن عبد الله، أبو البركات خير الدين، الآلوسي (ت ١٣١٧هـ)، تحقيق: الداني بن منير آل زهوي، الناشر: المكتبة العصرية، عام النشر: الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
- جمال الدين القاسمي وعصره، المؤلف: ظافر جمال الدين القاسمي، الطبعة الأولى - دمشق، سنة النشر: ١٣٨٥هـ.
- جمع الجيوش والدساكر في الرد على ابن عساكر -مضموماً إليه كتاب: كشف الغطا عن محض الخطا، وكتاب مثالب ابن أبي بشر للأهوازي-، تأليف: جمال الدين يوسف بن حسن بن عبدالهادي المقدسي الحنبلي (ت ٩٠٩هـ)، تحقيق: محمد بن عبدالحميد العويطي، الناشر: دار الذخائر، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ.
- جمع الوسائل في شرح الشمائل، المؤلف : علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ)، الناشر: المطبعة الشرفية - مصر، طبع على نفقة مصطفى البابي الحلبي وإخوته، سنة النشر: ١٣١٨هـ.
- الجواب الباهر في زوار المقابر، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، المحقق: د. إبراهيم بن خالد المخلف، الناشر: دار المنهاج، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ.
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: علي بن حسن - عبد العزيز بن إبراهيم - حمدان بن محمد، الناشر: دار العاصمة، السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ.
- الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، المؤلف: يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المِبْرَد الحنبلي (ت ٩٠٩ هـ)، حققه: د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ
- حاشية على منهاج السنة النبوية [مخطوط]، تأليف: عبدالله بن عثمان الرومي الحنفي المعروف ب (مستجي

زادة) (ت ١١٥٠هـ)، ناسخ (منهاج السنة): علي بن محمد البعلي الحنبلي المعروف ب (ابن اللحام) (ت ٨٠٣هـ)، بيانات الحفظ: عاشر أفندي –استنبول، برقم (٥٥٩).

- الحمية الإسلامية في الانتصار لمذهب ابن تيمية، لأبي المظفر يوسف السرمري (ت ٧٧٦هـ)، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: مجمع البحوث العلمية الإسلامية بنيودلهي – الهند، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- حواشي الإقناع، منصور يونس البهوتي الحنبلي المتوفى سنة ١٠٥١هـ، تحقيق: ناصر بن سعود بن عبد الله السلامة، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.
- حياة شيخ الإسلام ابن تيمية –محاضرات ومقالات ودراسات–، –ضمن مجموع فيه ثلاث تراجم–، تأليف: محمد بهجة البيطار (ت ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار الإمام البخاري، الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ.
- الخير الكثير، المؤلف: قطب الدين أحمد بن عبدالرحيم المعروف ب(الشاه ولي الله الدهلوي) (ت ١١٧٦هـ)، (طبعة حجرية) من مطبوعات المجلس العلمي الهندي – بنجلور، سنة ١٣٥٣هـ.
- دار الحديث السكرية سُكنى شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية، تأليف: د. محمد مطيع الحافظ، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- الدارس في تاريخ المدارس، المؤلف: عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي (ت ٩٢٧هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- درء تعارض العقل والنقل، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١١ هـ.
- درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، المؤلف: تقي الدين أحمد المقريزي، ت. محمود الجيلي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: إشراف/ محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية – الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.
- درجات الصاعدين إلى مقامات الموحدين، تأليف: محمد بن أحمد الحفظي البكري الشافعي، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، الناشر: مكتبة المعلا – الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية – عرض ونقد، المؤلف: د. عبد الله بن صالح بن عبد العزيز

الغصن، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.

- دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها على الحركات الإسلامية المعاصرة وموقف الخصوم منها، المؤلف: صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: دار ابن الأثير – الكويت، الطبعة الثانية، سنة النشر: ١٤١٦هـ.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، المؤلف: إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (ت ٧٩٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
- ذيل تاريخ الإسلام، شمس الدين محمد بن أحمد الدمشقي الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مازن باوزير، الناشر: دار المغني، الطبعة الأولى.
- ذيل طبقات الحنابلة، الحافظ زين الدين ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، نشر: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
- رحلة ابن بطوطة (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)، المؤلف: محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتي الطنجي، أبو عبد الله، ابن بطوطة (ت ٧٧٩هـ)، الناشر: أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، عام النشر: ١٤١٧ هـ.
- الرحلة العياشية، أبو سالم عبدالله بن محمد العياشي المغربي (ت ١٠٩٠هـ)، تحقيق: د. سعيد الفاضلي د. سليمان القرشي، دار السويدي، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.
- الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق، المؤلف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد المزروع، الطبعة الثالثة، ١٤٤٠هـ.
- الرد على المنطقيين، المؤلف: تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، المحقق: -، الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المؤلف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- الزواجر عن اقتراف الكبائر، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت ٩٧٤هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
- زيارة القبور الشرعية والشركية، تأليف: أحمد بن عبدالقادر الأقحصاري الرومي الحنفي (ت ١٠٤١هـ)، – المنسوب خطأً للبركوي (ت ٩٨١هـ)–، الناشر: الرئاسة العامة للبحوث والإفتاء — الرياض، الطبعة:

السادسة ١٤٣٣هـ.

- سبل السلام شرح بلوغ المرام، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (ت ١١٨٢هـ)، الناشر: دار الحديث، بيانات الطباعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، المؤلف: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ«حاجي خليفة» (ت ١٠٦٧هـ)،المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا.
- السلوك لمعرفة دول الملوك، المؤلف: أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية.
- سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، المحقق: شعَيب الأرنؤوط – مُحَمَّد كامِل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ.
- سنن الترمذي — الجامع الكبير، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨م.
- سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ.
- سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث، تأليف: جمال الدين يوسف بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المِبْرَد الحنبلي (ت ٩٠٩هـ)، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- سيف الله على من كذب على أولياء الله، تأليف: صنع الله بن صنع الله الحلبي ثم المكي الحنفي (ت ١١٢٠هـ)، تحقيق: علي رضا بن عبدالله بن علي رضا، الناشر: دار الوطن، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- شرح الصدور بتحريم رفع القبور، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٨هـ.
- شرح العقيدة الأصفهانية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، المحقق: د. محمد بن عودة السعوي، الناشر: دار المنهاج، الطبعة الثانية

١٤٣٣هـ.

- شرح العقيدة الطحاوية، المؤلف: صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (ت ٧٩٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد بالرياض، الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ.
- شرح القصيدة التائية في القدر لشيخ الإسلام ابن تيمية، نجم الدين أبو الربيع سليمان الطوفي الحنبلي (ت ٧١٦هـ)، المحقق: د. محمد نور الإحسان بن يعقوب، الناشر: دار أسفار للنشر — الكويت.
- شرح الكوكب المنير = المختبر المبتكر شرح المختصر، المؤلف: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (ت ٩٧٢هـ)، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: الثانية ١٤١٨هـ.
- شرح مختصر أصول الفقه، تقي الدين أبي بكر بن زايد الجراعي المقدسي الحنبلي (٨٨٣ هـ)، دراسة وتحقيق: عبد العزيز محمد عيسى محمد مزاحم القايدي، عبد الرحمن بن علي الحطاب، د. محمد بن عوض بن خالد رواس، الناشر: لطائف لنشر الكتب والرسائل العلمية، الشامية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ.
- شرح مختصر الروضة، المؤلف: سليمان بن عبد القوي الطوفي الصرصري، نجم الدين (ت ٧١٦هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- شفاء السقام في زيارة خير الأنام، تقي الدين علي بن عبدالكافي بن علي السبكي الشافعي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: حسين محمد علي شكري، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.
- شفاء الصدور في زيارة المشاهد والقبور، مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: زاهر بن سالم بَلفقيه، الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الثانية، ١٤٤١ هـ.
- الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، تأليف: مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ)، تحقيق: نجم عبدالرحمن خلف، الناشر: مؤسسة الرسالة — دار الفرقان، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- الصارم المنكي في الرد على السبكي، محمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي (ت ٧٤٤هـ)، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: دار ابن القيم — دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤٤١هـ.

- صحيح مسلم، المؤلف: أبو الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ - ٢٦١ هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية: فيصل عيسى البابي الحلبي - القاهرة (وصَوّرتها: دار إحياء التراث العربي - بيروت).
- صفات رب العالمين، المؤلف: محمد بن عبد الله الصالحي، شمس الدين ابن المحب الصَّامت الحنبلي (ت ٧٨٩هـ)، المحقق: عمار تمالت، الناشر: دار الخزانة — الكويت، الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ.
- الصفدية، المؤلف: تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١)، تحقيق: حسين بن عكاشة بن رمضان، الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤٤٢ هـ.
- صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام، المؤلف: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: الدكتور علي سامي النشار، السيدة سعاد علي عبد الرازق، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية، ضمن سلسلة إحياء التراث الإسلامي.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة — بيروت.
- طبقات الحفاظ، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية/ ١٤١٣هـ.
- طبقات الشافعية، المؤلف: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت: ٨٥١هـ)، المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب.
- الطريقة الأثرية والعقيدة السنية، المؤلف: عبدالقادر بن يحيى أغا ابن جمعة أغا الضرير البصري الحنبلي (ت ١٠٩٥هـ)، المحقق: أحمد الغريب، الناشر: دار مدارج، الطبعة الأولى ١٤٤٣هـ.
- الطريقة المحمدية والسيرة الأحمدية، محمد بن بير علي البركوي (ت ٩٨١هـ)، المحقق: محمد رحمة الله حافظ الندوي، الناشر: دار القلم، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ.

- العبر في خبر من غبر، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية.
- العرش، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ.
- العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤ هـ)، المحقق: أيمن نصر الأزهري – سيد مهني، الناشر: دار الكتب العلمي.
- العقود الدُّرِيَّة في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، محمد بن عبدالهادي المقدسي (ت: ٧٤٤هـ)، تحقيق: علي محمد العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الثانية، ١٤٤٠هـ.
- العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ مع كتاب الأرواح النوافخ، تأليف: صالح بن المهدي المقبلي اليمني (ت ١١٠٨هـ)، الناشر: مكتبة دار البيان – دمشق، المصحح والمراجع: عبدالرحمن بن يحيى الأرياني، سنة النشر: ١٤٠١هـ.
- العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، الناشر: مكتبة أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.
- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، المؤلف: ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير (ت ٨٤٠هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٥ هـ.
- غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب، المؤلف : شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت: ١١٨٨هـ)، الناشر : مؤسسة قرطبة – مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- فتاوى العراقي، المؤلف: ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبدالرحيم العراقي (ت ٨٢٦هـ)، المحقق: حمزة أحمد فرحان، الناشر: دار الفتح، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.
- الفتاوى الكبرى لابن تيمية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت ١٣٧٩هـ، رقم أحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه:

محب الدين الخطيب.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: (مجموعة من المحققين)، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية، الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
- الفتوحات الوهبية بشرح الأربعين حديثاً النووية، برهان الدين إبراهيم بن مرعي الشبرخيتي (ت ١١٠٦هـ)، المحقق: أحمد الحداد، الناشر: دار الصميعي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
- الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، حققه وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: مكتبة دار البيان، دمشق، عام النشر: ١٤٠٥هـ.
- فضل علم السلف على علم الخلف، –مطبوع ضمن مجموع رسائل الحافظ ابن رجب–، المؤلف: زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٣٦ – ٧٩٥ هـ)، دراسة وتحقيق: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، الناشر: الفاروق الحديثة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، المؤلف: محمد عَبد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (ت: ١٣٨٢هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٢.
- فوات الوفيات، المؤلف: محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر الملقب بصلاح الدين (ت: ٧٦٤هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى.
- قاعدة في الجرح والتعديل، مطبوع مع كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر – بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤١٠هـ.
- القلائد الجوهريّة في تاريخ الصالحية، المؤلف: شمس الدين محمد بن علي بن خمارويه بن طولون الدمشقي الصالحي الحنفي (ت: ٩٥٣ هـ)، المحقق: محمّد أحمد دهمان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربيّة.
- قوت القلوب في توحيد علام الغيوب، تأليف: الحسن بن خالد الحازمي الشريف (ت ١٢٣٤هـ)، تحقيق: علي بن محمد أبو زيد الحازمي، الناشر: دار الشريف – الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- القول الجلي في ترجمة الشيخ تقي الدين ابن تيمية الحنبلي، المؤلف: صفي الدين محمد البخاري الحنفي (ت: ١٢٠٠هـ)، المحقق: د. سالم بن عبدالله الدخيل، الناشر: دار الوطن، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

- المنتخب من القول المنبي عن ترجمة ابن عربي، المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، انتخاب: أحمد بن إبراهيم ابن عيسى النجدي (ت ١٣٢٩هـ)، بيانات الحفظ: ......
- الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، المؤلف: ابن القيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، المحقق: جماعة من المحققين، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة الثانية ١٤٣٢هـ.
- كشاف القناع عن متن الإقناع، المؤلف: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (ت: ١٠٥١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.
- الكواكب الدرية في ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية –ضمن مجموع فيه ثلاثة تراجم–، تأليف: مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ)، الناشر: دار الإمام البخاري – قطر، الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ.
- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، المؤلف: نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت: ١٠٦١هـ)، المحقق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، المؤلف: شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت ١١٨٨هـ)، تحقيق: خالد بن محمد القحطاني، إسماعيل بن غصاب العدوي، مبارك بن دبيان المطيري، الناشر: دار التوحيد، الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ.
- مجالس الأبرار ومسالك الأخيار ومحائق البدع ومقامع الأشرار، المؤلف: أحمد بن عبدالقادر الرومي الحنفي (ت ١٠٤١هـ)، المحقق: علي مصري سيمجان فورا، رسالة علمية دكتوراة، مسجلة في الجامعة الإسلامية، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة، سنة التسجيل: ١٤٢٨هـ.
- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- مجموعٌ فيه فتاوى ورسائل للصنعاني، المؤلف: محمد بن إسماعيل الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين (ت ١١٨٢هـ)، تحقيق: محمد صباح المنصور، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
- مجموعة الرسائل والمسائل، المؤلف : تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، علق عليه: السيد محمد رشيد رضا، الناشر: لجنة التراث العربي.
- محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ)، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي (ت: ٧٧٤ هـ)، المحقق: سيد إبراهيم، الناشر:

دار الحديث، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.

- محنة ابن أبي العز الحنفي، المؤلف: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار الإمام مسلم، الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ.
- محنة ابن تيمية، المؤلف: محمد براء ياسين، الناشر: مركز تفكر للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ.
- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي (ت ٧٧٤ هـ)، المحقق: الحسن بن عبد الرحمن العلوي، النشر: أضواء السلف.
- مدارج السالكين في منازل السائرين، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٧٥١)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) – دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الثانية، ١٤٤١هـ.
- المدخل، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج (ت ٧٣٧هـ)، الناشر: مكتبة دار التراث – القاهرة، الطبعة: -غير مدونة-.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، المؤلف: أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد اليافعي (ت: ٧٦٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
- المسألة الحموية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. دغش بن شبيب العجمي، دار الخزانة، الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ.
- مسألة حدوث العالم، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨ هـ)، المحقق: يوسف بن محمد مروان بن سليمان الأزبكي المقدسي، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ.
- المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، جمعه ورتبه وطبعه على نفقته: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم (ت ١٤٢١هـ)، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.
- المسودة في أصول الفقه، المؤلف: آل تيمية، وهم: الجدّ عبد السلام بن تيمية (ت ٦٥٢هـ)، والأب عبد الحليم بن تيمية (ت ٦٨٢ هـ)، والحفيد أحمد بن تيمية (٧٢٨ هـ)، تحقيق: د. أحمد بن إبراهيم الذروي، الناشر: دار الفضيلة.
- معارج الألباب في مناهج الحق والصواب، تأليف: حسين بن مهدي النعمي، (ت ١١٧٨هـ)، حققه

وخرج أحاديثه أبو المنذر أحمد بن علي الأشهبي، راجعه مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: دار الأرقم، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

- معجم البلدان، تأليف: شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي، الناشر: دار صادر، عام ١٣٩٧هـ.
- المعجم المختص بالمحدثين، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- معجم المؤلفين، المؤلف: عمر رضا كحالة، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت.
- مطالب أهل القُربة في شرح دعاء أبي حربة، المؤلف: حسين بن عبد الرحمن الحسيني، بدر الدين الأهدل الحنفي (ت ٨٥٥هـ)، مخطوط محفوظ بمكتبة أحمد محمد حربة، مسجَّل بجامعة هارفرد برقم (١٧١٤).
- المقتفي لتاريخ أبي شامة، المؤلف: علم الدين القاسم بن محمد البرزالي (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق: د.عبدالرحمن العثيمين، د.تركي بن فهد آل سعود، د.بشار عواد معروف، الناشر: دار الآثار الشرقية، الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ.
- المقفى الكبير، المؤلف: تقي الدين المقريزي (ت: ٨٤٥ هـ)، المحقق: محمد اليعلاوي، الناشر: دار الغرب الاسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ.
- منادمة الأطلال ومسامرة الخيال، المؤلف: عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بدران (ت: ١٣٤٦هـ)، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي — بيروت، الطبعة: ط٢، ١٩٨٥م.
- المنثور من سيرة شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وإعداد: عبدالله بن عبدالرحمن البراك، الناشر: دار المحدث، الطبعة الأولى ١٤٤٣هـ.
- المنظومة التبريزية في العقيدة الصحيحة السنية، تأليف: جمال الدين عبد القاهر بن محمد التبريزي الشافعي (ت ٧٤٠هـ)، شرح وتوثيق: د. مرزوق بن هيّاس الزهراني، الناشر: مكتبة العلوم والحكم –المدينة المنورة، ١٤٢٥هـ.
- المنقذ من الزلل في العلم والعمل، المؤلف: بهاء الدين أبي الأزر هارون بن عبدالرحمن الإخميمي (ت ٧٦٤هـ)، المحقق: علي محمد يسري، الناشر: دار اليسر، الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ.

- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، تأليف: مجير الدين عبدالرحمن بن محمد العليمي المقدسي الحنبلي (ت ٩٢٨هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، الناشر: دار صادر، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
- المنهج الأحمد في درء المثالب التي تُنمى لمذهب الإمام أحمد، تأليف: عبدالله بن عودة صوفان النابلسي الحنبلي القدومي (ت ١٣٣١هـ)، تحقيق: بلعمري محمد الجزائري، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.
- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، المؤلف: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: ٨٧٤هـ)، حققه ووضع حواشيه: دكتور محمد محمد أمين، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المؤلف: أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (ت: ٨٤٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.
- مولد رسول الله ﷺ، محمد بن محمد بن محمد المنبجي الصالحي الحنبلي (ت ٧٨٥هـ)، تحقيق: صالح بن محمد بن عبدالفتاح بن عبدالخالق، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية –دولة الكويت، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ.
- النبوات، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد العزيز بن صالح الطويان، الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- نجاة الخلف في اعتقاد السلف، تأليف: عثمان بن عثمان بن أحمد بن قائد النجدي (ت ١٠٩٧هـ)، تحقيق: علي حسن عبدالحميد، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- نظم العقيان في أعيان الأعيان، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: فيليب حتي، الناشر: المكتبة العلمية.
- النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: محمد كمال الدين بن محمد الغزي العامري (ت: ١٢١٤ هـ)، تحقيق وجمع: محمد مطيع الحافظ – نزار أباظة، الناشر: دار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ.
- نقد الطالب لزغل المناصب، شمس الدين محمد بن طولون الصالحي الدمشقي (ت ٩٥٣هـ)، تحقيق: محمد أحمد دهمان، خالد محمد دهمان، الناشر: دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- نور الدين في أصول الدين في شرح عقائد الطحاوي، تأليف: حسن كافي الأقحصاري البوسنوي

(ت ١٠٢٤هـ)، تحقيق: زهدي عادلوفيتش البوسنوي، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

- نور النبراس على سيرة ابن سيد الناس، تأليف: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي ثم الحلبي الشافعي (ت ٨٤١هـ)، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، الناشر: إدارة الثقافة الإسلامية بالكويت ١٤٣٥هـ.
- الوابل الصيب ورافع الكلم الطيب، المؤلف: ابن القيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، المحقق: عبدالرحمن بن حسن بن قائد، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة الثالثة ١٤٣٣هـ.
- الوافي بالوفيات، المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ.

٢) فهرس الأعلام :

٢٥	إبراهيم بن عبد الرحمن الصعيدي، برهان الدين الفزاري الشافعي (ت ٧٢٩هـ)	
٢٦	علي بن إسماعيل القونوي، علاء الدين الشافعي (ت ٧٢٩هـ)	
٢٧	محمد بن إبراهيم الكناني الحموي، بدر الدين ابن جماعة الشافعي (ت ٧٣٣هـ)	
٢٨	محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي، المعروف: بابن الحاج (ت ٧٣٧هـ)	
٢٩	يوسف بن إبراهيم ابن جملة، جمال الدين الصالحي الشافعي (ت ٧٣٨هـ)	
٣٠	عبد المؤمن بن عبد الحق القطيعي، صفي الدين البغدادي الحنبلي (ت ٧٣٩هـ)	
٣١	القاسم بن محمد البرزالي، علم الدين الدمشقي الشافعي (ت ٧٣٩هـ)	
٣٢	محمد بن عبد الرحمن القزويني، جلال الدين الشافعي (ت ٧٣٩هـ)	
٣٣	إبراهيم بن أحمد الزُّرعي، برهان الدين الحنبلي (ت ٧٤١هـ)	
٣٤	يوسف بن عبد الرحمن القضاعي، جمال الدين المزي (ت ٧٤٢هـ)	
٣٥	عثمان بن علي الزيلعي، فخر الدين الحنفي (ت ٧٤٣هـ)	
٣٦	إسماعيل بن ناهض الحسيني الدمشقي، عماد الدين الخشَّاب (ت ٧٤٤هـ)	
٣٧	محمد بن أحمد بن عبدالهادي، شمس الدين المقدسي الحنبلي (ت ٧٤٤هـ)	
٣٨	أحمد بن محمد ابن الحاج الإشبيلي الدمشقي المالكي (ت ٧٤٥هـ)	
٣٩	محمد بن أحمد التركماني، شمس الدين الذهبي الشافعي (ت ٧٤٨هـ)	
٤٠	محمد بن محمد الأنصاري، فخر الدين ابن الصائغ (ت ٧٤٨هـ)	
٤١	محمد بن عبد الله ابن رُشَيِّق المغربي، أبو عبدالله المالكي (ت ٧٤٩هـ)	
٤٢	خليل بن أيبك الألبكي، صلاح الدين الصفدي (ت ٧٤٩هـ)	
٤٣	عمر بن سعد الله ابن نجيخ الحراني، زين الدين الحنبلي (ت ٧٤٩هـ)	
٤٤	عمر بن علي البزار، سراج الدين البغدادي الحنبلي (ت ٧٤٩هـ)	
٤٥	محمد بن أحمد ابن عدلان، شمس الدين المصري الشافعي (ت ٧٤٩هـ)	
٤٦	محمد بن أبي بكر ابن الإخنائي السعدي، تقي الدين المالكي (ت ٧٥٠هـ)	
٤٧	محمد بن أبي بكر الزرعي، شمس الدين الدمشقي الحنبلي، المعروف: بابن القيم (ت ٧٥١هـ)	
٤٨	عبد الله بن يعقوب ابن أردبين الإسكندري، جمال الدين الصالحي (ت ٧٥٤هـ)	
٤٩	علي بن عبد الكافي الأنصاري، تقي الدين أبو الحسن السبكي الشافعي (ت ٧٥٦هـ)	
٥٠	محمد بن أحمد بن شاس، تقي الدين المالكي (ت ٧٦٠هـ)	
٥١	خليل بن كَيكَلَدِي العلائي، صلاح الدين أبو سعيد الدمشقي (ت ٧٦١هـ)	

٥٢	محمد بن علي الدكالي، شمس الدين المصري الشافعي، المعروف: بابن النقاش (ت ٧٦٣هـ)	
٥٣	محمد ابن مفلح المقدسي، شمس الدين الحنبلي (ت ٧٦٣هـ)	
٥٤	عبد الوهاب بن عبد الرحمن الإخميمي، بهاء الدين المراغي المصري الشافعي (ت ٧٦٤هـ)	
٥٥	عبد الله بن أسعد اليافعي، عفيف الدين الشافعي المتصوف (ت ٧٦٨هـ)	
٥٦	أحمد بن الحسن المقدسي، شرف الدين الحنبلي المعروف: بابن قاضي الجبل (ت ٧٧١هـ)	
٥٧	إسماعيل ابن كثير القرشي، عماد الدين أبو الفداء الدمشقي الشافعي (ت ٧٧٤هـ)	
٥٨	محمد بن محمد ابن الموصلي، شمس الدين البعلي الشافعي (ت ٧٧٤هـ)	
٥٩	محمد بن عبدالرحمن ابن عسكر، شمس الدين البغدادي المالكي (ت ٧٧٦هـ)	
٦٠	يوسف بن محمد، جمال الدين أبو المظفر السُّرمري الحنبلي (ت ٧٧٦هـ)	
٦١	محمد بن علي البعلي، بدر الدين الحنبلي، المعروف بـ: أسباسلار (ت ٧٧٨هـ)	
٦٢	محمد بن محمد المنبجي الصالحي الحنبلي (ت ٧٨٥هـ)	
٦٣	محمد بن عبد الله الهكاري، بدر الدين الشافعي (ت ٧٨٦هـ)	
٦٤	محمد بن عبد الله الصالحي، شمس الدين ابن المحب الصَّامت الحنبلي (ت ٧٨٩هـ)	
٦٥	علي بن علي الأذرعي، صدر الدين بن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢هـ)	
٦٦	عمر بن مسلم القرشي، زين الدين الدمشقي الشافعي (ت ٧٩٢هـ)	
٦٧	محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، بدر الدين المصري الشافعي (ت ٧٩٤هـ)	
٦٨	عبد الرحمن بن أحمد السلامي، زين الدين أبو الفرج ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)	
٦٩	يوسف بن أحمد المقدسي، جمال الدين الصالحي الحنبلي، الملقب: بالإمام (ت ٧٩٨هـ)	
٧٠	محمد بن خليل المنصفي التركي، شمس الدين الحريري الحنبلي، المعروف: بابن المنصفي (ت ٨٠٣هـ)	
٧١	أحمد بن راشد بن طرخان الملكاوي الدمشقي، شهاب الدين الشافعي (ت ٨٠٣هـ)	
٧٢	عبد الرحيم بن الحسين العراقي الكردي، زين الدين أبو الفضل الشافعي (ت ٨٠٦هـ)	
٧٣	أحمد بن إبراهيم الدمشقي، ابن النحاس الشافعي (ت ٨١٤هـ)	
٧٤	أحمد بن عبد الرحيم الكردي، ولي الدين أبو زرعة ابن العراقي (ت ٨٢٦هـ)	
٧٥	أبو بكر بن محمد الحصني، تقي الدين الشافعي (ت ٨٢٩هـ)	
٧٦	عمر بن حجي الحسباني، نجم الدين الشافعي الدمشقي (ت ٨٣٠هـ)	
٧٧	علي بن حسين بن عروة المشرقي، علاء الدين الحنبلي، يعرف: بابن زكنون (ت ٨٣٧هـ)	
٧٨	محمد بن إبراهيم المرتضى الحسني، المعروف: بابن الوزير اليماني (ت ٨٤٠هـ)	

٧٩	محمد بن عبد الله القيسي، شمس الدين الشافعي، المعروف: بابن ناصر الدين الدمشقي(ت ٨٤٢هـ)	
٨٠	محمد بن أحمد البساطي، شمس الدين المالكي (ت ٨٤٢هـ)	
٨١	عبد الرحمن بن سليمان، زين الدين الدمشقي الحنبلي، المعروف: بأبي شعر (ت ٨٤٤هـ)	
٨٢	أحمد بن علي العبيدي، تقي الدين المقريزي الشافعي (ت ٨٤٥هـ)	
٨٣	أحمد بن علي الكناني، شهاب الدين الشافعي،المعروف: بابن حجر العسقلاني(ت ٨٥٢هـ)	
٨٤	حسين بن عبد الرحمن الحسيني، بدر الدين الأهدل اليمني الحنفي (ت ٨٥٥هـ)	
٨٥	محمود بن أحمد العيني، بدر الدين الحنفي (ت ٨٥٥هـ)	
٨٦	محمد بن عبد الله ابن الصفي الدمشقي الحنبلي (ت ٨٦٩هـ)	
٨٧	محمد بن عبدالرحمن السخاوي، شمس الدين المصري الشافعي (ت ٩٠٢هـ)	
٨٨	يوسف بن حسن الصالحي، جمال الدين الحنبلي، المعروف: بابن المِبْرَد (ت ٩٠٩هـ)	
٨٩	عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري، جلال الدين السيوطي المصري الشافعي(ت ٩١١هـ)	
٩٠	أحمد بن محمد القسطلاني، شهاب الدين أبو العباس المصري الشافعي (ت ٩٢٣هـ)	
٩١	موسى بن أحمد الحجاوي، شرف الدين الحنبلي (ت ٩٦٨هـ)	
٩٢	أحمد بن محمد السعدي الأنصاري، شهاب الدين ابن حجر الهيتمي المكي (ت ٩٧٤هـ)	
٩٣	محمد بن بير علي بن إسكندر، البركوي أو البركلي الرومي الحنفي (ت ٩٨١هـ)	
٩٤	حبيب الله الباغنوي الشيرازي الأشعري الشافعي، الملقب بملا ميرزا جان (ت ٩٩٥هـ)	
٩٥	ملا علي قاري بن سلطان الهروي الحنفي (ت ١٠١٤هـ)	
٩٦	مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ)	
٩٧	أحمد بن محمد الآقحصاري الرومي الحنفي (ت ١٠٤١هـ) أو (ت ١٠٤٣هـ)	
٩٨	منصور بن يونس البهوتي الخلوتي الحنبلي (ت ١٠٥١هـ)	
٩٩	عثمان بن أحمد ابن قائد النجدي الحنبلي (ت ١٠٩٧هـ)	
١٠٠	إبراهيم بن حسن الكوراني الشهرزوري، برهان الدين الشافعي النقشبندي (ت ١١٠١هـ)	
١٠١	صالح بن مهدي المقبلي اليمني الزيدي (ت ١١٠٨هـ)	
١٠٢	صنع الله الحلبي الحنفي (ت ١١٢٠هـ)	
١٠٣	عبد الله بن عمر الرومي، المعروف: بمستجي زاده الحنفي (ت ١١٥٠هـ)	
١٠٤	أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي الهندي الحنفي، المعروف: بالشاه ولي الله الدهلوي(ت ١١٧٦هـ)	
١٠٥	محمد بن إسماعيل الحسني، عز الدين المعروف: بابن الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)	

١٠٦	حسين بن مهدي النعمي اليمني (ت ١١٨٧هـ)	
١٠٧	محمد بن أحمد السفاريني، شمس الدين الحنبلي (ت ١١٨٨هـ)	
١٠٨	محمد بن محمد المغربي التافلاتي الأزهري الخلوتي (ت ١١٩١هـ)	
١٠٩	محمد بن سليمان الكردي المدني الشافعي (ت ١١٩٤هـ)	
١١٠	محمد بن أحمد البخاري، صفي الدين الحنفي (ت ١٢٠٠هـ)	
١١١	عبد القادر بن أحمد الكوكباني الزيدي (ت ١٢٠٧هـ)	
١١٢	الحسن بن خالد الحازمي الشريف الأثري (ت ١٢٣٤هـ)	
١١٣	علي بن محمد أفندي العباسي، نور الدين السويدي البغدادي الشافعي (ت ١٢٣٧هـ)	
١١٤	محمد بن علي الشوكاني اليماني ثم الصنعاني الأثري (ت ١٢٥٠هـ)	
١١٥	محمود بن عبد الله الحسيني البغدادي، شهاب الدين الألوسي الحنفي (ت ١٢٧٠هـ)	
١١٦	محمد صديق بن حسن خان القنوجي، أبو الطيب الأثري (ت ١٣٠٧هـ)	
١١٧	نعمان بن محمود البغدادي، خير الدين أبو البركات الألوسي الحنفي (ت ١٣١٧هـ)	

٣) فهرس الموضوعات :